دليل الحيران

على

مورد الظمآن
في فني الرسم والضبط

للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي

(وهو شرح على منظومة الإمام العلامة الشيخ
سيدي محمد بن محمد الشريشي ثم الفاسي
الشهير بالخراز)

ويليه

تنبيه الخلآن على الإعلان
بتكميل مورد الظمآن

في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان
للإمام الشيخ سيدي عبد الواحد بن عاشر الأندلسي

ضبطه وخرج آياته وأحاديثه
الشيخ زكريا عميرات

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلكس: Nasher 41245 Le

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٢٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣

فاكس: ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٢٣ - ٠٠٠/١٢١٢/٤٧٨١٣٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رسم آيات القرءان في صحف الصدور، وأثبتها في ألسنة قارئيها على نحو ما في المصاحف مسطور، وحفظها جل جلاله من كيد الملحدين ذوي العناد والفجور، فلم يقدروا على حذف شيءٍ منها أو زيادة شيءٍ عليها أو إبدالها بغيرها في جميع العصور، وجعل سبحانه أصل رسمها بقلم الصحابة ذوي الرأي الأصيل والعلم الراسخ والسعي المشكور، ليكون قدوة للأمة ومرجعاً لها عند اختلاف المقارئي المأثور. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لم يتعلم كتابة ولا قراءة ما هو مزبور، بل كان ﷺ أمياً لا يكتب ولا يقرأ مع كمال عمله بجميع الأمور، وذلك معجزة له دالة على كامل صدقه دحضت بها حجة كل مرتاب كفور، وعلى آله الذين وصلوا من وصله وقطعوا من قطعه فازدادوا نوراً على نور، وأصحابه الذين ضبطوا شريعته وعملوا بها ففازوا بأعظم الأجور، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الحشر والنشور.

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى ربه الغني المغني، إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني: إن من أجل علوم القرءان التي هي أجمل ما به تحلى الإنسان، علم رسمه على نحو ما رسمه به الصحابة الأعيان. في مصاحف سيدنا عثمان، وعلم ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروف القرءان. وتتبين به غاية البيان. وقد قيض الله سبحانه أئمة من فحول العلماء، اعتنوا بذينك العلمين غاية الاعتناء، فنقلوا كيفية كتب القرءان في المصاحف العثمانية، وبينوا كيفية ضبط الحروف القرءانية، وجمعوا ذلك في مصنفات بديعة جليلية كالمقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة، وصارت مصنفاتهم أصولاً يرجع في ذلك إليها، وكل من ألف بعدهم في ذينك العلمين يعتمد عليها. ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان، النظم البديع المسمى «مورد الظمآن» المشتمل مع الذيل المتصل به على فني الرسم والضبط باعتبار قراءة الإمام نافع فقط، لمؤلفه الشيخ الإمام، العلم الهمام، ذي العلوم الرفيعة والمؤلفات البديعة، من رقى سلم الفضايل وحاز، أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز. وقد شرح ذلك

النظم جماعة من عظماء الأئمة، واعتنوا به وصرفوا إليه الهمة. إلا أن منهم من أطال بتكثير النقول والتعاليل والأبحاث والإعراب، منهم من اختصر حتى بقيت معاني المشروح تحت الحجاب، فصار متعاطوا النظم كالحيارَى في الصحارَى لا يهتدون اليه سبيلاً، ولا يجدون إلى بيان وتحصيل ما لابد منه مرشداً ودليلاً. فألهمني الله تعالى شرحه شرحاً وسطاً، يكون ببيان وتحصيل ما لابد منه مرتبطاً، اختصرته من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد التنسي العالم الماهر، تابعاً لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما الا اليسير، معرضاً عما أطالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعاليل، مقتصراً على ما لابد منه من الإعراب خفية التطويل، ملتزماً فيما ذكر فيه الناظم الخلاف أو التخيير، بيان ما جرى به العمل في قطرنا التونسي الشهير قاصداً بذلك خدمة القرءان وأهله الكرام، واحياء ما اندرس في زماننا من علومه العظام. ولما يسر الله الكبير المتعال، إتمامه على ذلك المنوال، سميته (دليل الحيران على مورد الظمآن) سايلاً من واسع الفضل العميم، ومتوسلاً اليه بجاه نبيه العظيم، أن يجعله إلى وجهه الكريم مصروفاً، وعلى النفع به في الدارين موقوفاً، إنه تعالى وهاب جواد كريم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

ولنقدم طرفاً من ترجمة الناظم فنقول: أصله من شريش مدينة بالعدوة الأندلسية، وسكناه بمدينة فاس وبها توفي وبها دفن. وكان رحمه الله إماماً في مقرإ نافع مقدماً فيه بارعاً في فنون شتى كفن الرسم وفن الضبط، عارفاً بأصولهما وعللهما. قرأ على شيوخ جلة أيمة في القراءة والضبط والرسم وغيرها كالعربية، وله عدة تآليف من أجلها «مورد الظمآن» وله نظم قبله في الرسم سماه عمدة البيان وفيه يقول:

سميتـــــه بعمـــــدة البيـــــان فـي رسـم مـا قـد خـط فـي القـرآن

وذيله بالضبط المتصل اليوم بـ«مورد الظمآن» وله شرح على منظومة ابن بري المسماة بـ«الدرر اللوامع في أصل مقرإ الامام نافع» وله شرح على الحصرية، ويذكر أن له شرحاً على العقيلة. وكان قد فتح عليه في التأليف وسهل عليه نثره ونظمه، وكان يعلم الصبيان بمدينة فاس، وهو ممن أدرك آخر القرن السابع وأول الثامن، ولم أقف على تعيين سنة ولادته وسنة وفاته.

قال رحمه الله: «بسم الله الرحمن الرحيم».

الحَمْـــدُ لِلَّـــهِ الْعَظِيـــمِ المِنَـــنِ وَمُـرْسِـلِ الـرُّسْـلِ بِـأَهْـدَى سنَـنِ

ابتدأ بالبسملة ابتداء حقيقياً وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء،

وبالحمدلة ابتداء إضافياً وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء، اقتداء بالقرءان العظيم وعملا بحديثي البسملة والحمدلة، فإنه ورد «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**»[1] وورد «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع**»[2] ويروى «أبتر» في الحديثين، ويروى «أجذم» فيهما. والمقصود من الثلاثة أنه ناقص وقليل البركة، فهو وإن تم حساً لا يتم معنى. والمراد بالأمر ما يعم القول كالقراءة، والفعل كالتأليف. ومعنى «ذي بال» صاحب حال يهتم به شرعاً. والحمد لغة هو الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا. وأركانه خمسة: حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة. فاذا أكرمك زيد فقلت: زيد عالم فأنت حامد، وزيد محمود، والإكرام محمود عليه أي محمود لأجله، وثبوت العلم الذي هو مدلول قولك «زيد عالم» محمود به، وقولك «زيد عالم» هو الصيغة. واصطلاحاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره، سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أي القلب، أو عملاً بالأركان التِي هي الاعضاء. والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً لكن بإبدال الحامد بالشاكر، واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله.

«والله» علم على الذات الواجب والوجود المستحق لجميع المحامد، وهو الاسم الأعظم عند الجمهور. ولدلالته على اتصافه تعالى بجميع المحامد، اختير في مقام الحمد على سائر الأسماء فلم يقل «الحمد للرحمان» مثلا. وقوله «العظيم» صفة لله وهو مضاف إلى المنن إضافة لفظية. والمنن بكسر الميم وفتح النون جمع منة المراد بها هنا العطية أي العظيمة عطاياه. وقوله«مرسل» بكسر السين معطوف على «العظيم» وهو مضاف إلى الرسل أي وباعث الرسل. «والرسل» بضم السين ويجوز تسكينها تخفيفاً كما فعل الناظم، جمع رسول بمعنى مرسَل بفتح السين. والرسول إنسان أوحي اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه بخلاف النبي فإنه إنسان أوحي اليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه، فهو أعم من الرسول، ويمتنع شرعاً اطلاق اسم النبي على غير من ذكر. والباء في قوله«بأهدى» للمصاحبة، «وأهدى» بمعنى أدل وهو مضاف إلى «سنن» إضافة الصفة إلى الموصوف. «والسنن» بتثليث السين وفتح النون، وبضم السين والنون بمعنى الطريق أي وباعث الرسل مع طريق أدل وأرشد ثم قال:

لِيُبْلِغُوا الدَّعْوَةَ لِلْعِبَادِ ... وَيُوضِحُوا مَهَايِعَ الإِرْشَادِ

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢/٣٥٩) بلفظ «كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله...»

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح باب ١٩. أبو داود في كتاب الأدب باب ١٨.

ذكر في هذا البيت حكمة إرسال الله عز وجل للرسل عليهم الصلاة والسلام فقال «ليبلغوا» بضم الياء وكسر اللام من «أبلغ» الرباعي أي ليوصلوا الدعوة أي الرسالة للعباد. ولا معارضة بين هذا وبين ما تضمنه قوله تعالى: ﴿**رسلاً مبشرين ومنذرين**﴾ [النساء: ١٦٥] الآية. من أن حكمة الإرسال قطع الحجة لأن تبليغ الدعوة يستلزم قطع الحجة. وقوله «يُوضِحوا» بضم الياء وكسر الضاد من «أوضح» الرباعي معطوف على «يبلغوا» ومعناه يبينوا. «ومهايع الإرشاد» بكسر الياء طرقه. والإرشاد مصدر «أرشد» بمعنى هدى، وفي بعض النسخ «مناهج» بدل «مهايع» وهي كالمهايع وزناً ومعنى. ثم قال:

وَخَتَمَ الدَّعْوَةَ وَالنُّبُوءَةَ ... بِخَيْرِ مُرْسَلٍ إِلَى البَرِيئَةِ

مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الأَثِيلِ ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِن رَسُولِ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَعْلَامِ ... مَا انْصَدَعَ الفجرُ عَنِ الإِظْلَامِ

فاعل «ختم» ضمير مستتر عايد على الله تعالى ما «ختم» معطوف بالواو على «مرسل» من قوله «ومرسل الرسل» وهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل أي مرسل الرسل وخاتم الدعوة والنبوءة. «ختم» مشتق من الختم، والختم يطلق بمعنى الإمام والفراغ. تقول: ختمت القرءان أي أتممته وفرغت منه. ويطلق بمعنى الطبع تقول: ختمت الكتاب بمعنى طبعته أي جعلت عليه الطابع لئلا يفتح ويطلع على ما فيه، ويصح إرادة كل من المعنيين هنا لأنه تعالى أتم الرسالة والنبوءة بسيدنا محمد ﷺ وطبع عليهما به فلا يفتح بابهما لأحد بعده، ويشهد لهذا قوله تعالى ﴿**ما كان محمد ابا احد من رجالكم**﴾[الأحزاب: ٤٠] الاية. وقوله ﷺ «**إن الرسالة والنبوءة قد انقطعت فلا رسول من بعدي ولا نبي**» الحديث رواه الترمذي عن أنس بن مالك، وانعقد الاجماع على ذلك «وال» في قوله «الدعوة» للعهد، والمعهود الدعوة المتقدمة، و «النبوءة» بالهمز من النبأ وهو الخبر وبترك الهمز مع تشديد الواو إما من النبا ايضاً فأبدلت همزتها واواً وأدغمت الواو في الواو، أو من النبوة بفتح النون وهي الرفعة. والنبوءة شرعاً خصيصية من الله تعالى غير مكتسبة بإجماع المسلمين، وهي اختصاص العبد بسماع وحي من الله تعالى شرعي تكليفي، سواء أمر بتبليغه أم لا، وهكذا الرسالة لكن بشرط أن يؤمر بالتبليغ على ما يفهم من تعريفي الرسول والنبي المتقدمين.

وقوله «بخير» متعلق بـ«ختم» والمرسل المبعوث، والبريئة بالهمز من برأ الله الخلق أوجدهم فهي فعلية بمعنى مفعولة، وبترك الهمز مع تشديد الياء إما من برأ أيضاً فأبدلت الهمزة ياء وأدمغت الياء في الياء، أو من بريت القلم إذا سويته على صورة لم يكن عليها قبل. وقوله «محمد» بدل من «خير» وهو علم منقول من اسم مفعول «حمَّد» المضعف

العين أي المكرر العين فيفيد المبالغة في المحمودية، وهو أشرف أسمائه ﷺ. والذي سماه به جده عبد المطلب على الصحيح بإلهام من الله تعالى رجاء أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقق الله رجاءه. وقول «ذي الشرف» صفة لمحمد. والشرف الرفعة، والأثيل بالثاء المثلثة صفة للشرف ومعناه الأصيل الثابت. وقوله «صلى عليه الله» لفظ الخبر ومعناه الدعاء أي صل يا رب عليه. ومعنى صلاته تعالى عليه صلى الله عليه وسلم رحمته المقرونة بالتعظيم. «ومن» في قوله «من رسول» بيانية، والمبين الضمير في قوله «عليه» ومجرورها تمييز له في الأصل.

وقوله«وآله» معطوف على ضمير «عليه» ولم يعد الجار في المعطوف بناء على مذهب الكوفيين المجوزين لذلك. وأَصل «آل» أَول كجمل لتصغيره على أُويل. وقيل: أَهل لتصغيره على أُهيل. والمراد به هنا كل مؤمن ولو عاصياً لأن المقام مقام دعاء والعاصي أشد احتياجاً إلى الدعاءِ من غيره. والصحب اسم جمع على الصحيح لصاحب وهو لغة من طالت عشرتك به، والمراد به هنا الصحابي وهو من اجتمع بنبينا ﷺ مؤمناً به بعد البعثة في محل التعارف بأن يكون على وجه الارض وإن لم يره أو لم يرو عنه شيئاً أو لم يميز على الصحيح. وخص الصحب بالذكر دخولهم في الآل بالمعنى المذكور لمزيد الاهتمام بهم. قوله «الأعلام» صفة للصحب وهو جمع علم ومعناه ـ لغة ـ الجبل، استعار الأعلام هنا للصحب لشبههم بها في الشهرة. «وما» من قوله «ما انصدع» مصدرية ظرفية: ومعنى انصدع انشق. والفجر ضوءُ الصباح والإظلام مصدر أظلم الليل ذهب نوره. والمراد به هنا الظلام أي اللهم صل على محمد وآله وصحبه مدة انشقاق الفجر عن الظلام، وهذا المعنى مستمر البقاءِ إلى انقضاءِ الدنيا. وفي عبارة الناظم قلب لأن الظلام هو الذي ينشق عن الفجر لا العكس، والقلب من أنواع البديع. ويتعين قراءة «النبوة» و«البريئة» في النظم بالهمز، لأن تشديد الواو والياء من غير همز يؤدي إلى اختلاف القافية بالواو والياء وإن كان يجوز في النبوة والبرية في حد ذاتهما الهمز وتركه كما قدمناه ثم قال:

وَبَعْـدُ فَـاعْلَـمْ أَنَّ أَصْـلَ الـرَّسْـمِ ثَبَـتَ عَـن ذَوِي النُّهَـى وَالعِلْـمِ

الأكثر في «بعد» أن تستعمل ظرف زمان وقد تستعمل ظرف مكان وهي هنا إما مبنية على الضم على نية معنى المضاف إليه وهو الجاري على الألسنة، أو بالنصب من غير تنوين على نية لفظه. وكلمة «وبعد» يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر أي من نوع الكلام إلى نوع آخر، والنوع المنتقل منه هنا البسملة وما بعدها، والمنتقل إليه هو ما ولي كلمة «وبعد» والواو فيها نايبة عن «أما» وأما قايمة مقام «مهما يكن من شيء» بدليل لزوم

الفاء بعدها، والمذكور بعد الفاء جزاء الشرط و«بعد» من متعلقاته على الأصح. ثم إن بعضهم يقول «أما بعد» وهو السنة فقد صح أنه ﷺ خطب فقال «أما بعد»، وكان يأتي بها في مراسلاته. وبعضهم يأتي بالواو بدل «أما» اختصاراً كما فعل الناظم. وقوله «فاعلم» أي أجزم وتيقن أن أصل الرسم الخ. والرسم لغة الأثر والمراد به هنا مرسوم القرءان أعني حروفه المرسومة، ومراده بأصل الرسم ما يعتمد في كيفياته عليه ويرجع عند اختلاف المقارىء اليه. ومعنى ثبت صح، والنهى جمع نهية بضم النون وهي العقل سمي بذلك لأنه ينهى عن القبيح. والمراد بذوي النهى والعلم الثابت عنهم أصل رسم القرءان الصحابة رضي الله عنهم ثم قال:

جَمَعَهُ فِي الصُّحُفِ الصِّدِّيقُ كَمَا أَشَارَ عُمَرُ الفَارُوقُ

لما ذكر أن أصل الرسم ثبت عن ذوي النهى والعلم وهم الصحابة وكان في ذلك إجمال، بيّن في هذا البيت من جمعه أولاً ومن أشار بجمعه، فأخبر أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه جمعه أولاً يعني أمر بجمعه بإشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك عليه، والمأمور بجمعه والمباشر له زيد بن ثابت رضي الله عنه والصحف بضمتين جمع صحيفة وهي ما يكتب فيه والصديق لقب أبي بكر لقبه به النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة تصديقه له، وأبو بكر كنيته واسمه عبد الله وقيل: عتيق. والكاف في قول الناظم «كما أشار» للتعليل و«ما» مصدرية أي لإشارة عمر. والفاروق لقب سيدنا عمر لقب به لكثرة فرقه بين الحق والباطل، وكنيته أبو حفص وهو أول من دعي أمير المؤمنين ثم قال:

وَذَاكَ حِينَ قَتَلُوا مُسَيْلِمَةْ وَانْقَلَبَتْ جُيُوشُهُ مُنْهَزِمَةْ

ذكر في هذا البيت الوقت الذي كان فيه جمع القرءان في الصحف مشيراً إلى القصة المتضمنة سبب جمعه فيه. فقوله«وذاك» إشارة إلى الجمع المفهوم من قوله قبل جمعه أي وذلك الجمع كان حين قتل الصحابة رضي الله عنهم مسيلمة لكذاب وانقلبت أي رجعت جيوشه منهزمة. والجيوش جمع جيش وهو الجمع الكثير السايرون لحرب أو غيرها. ومعنى منهزمة منكسرة. ومسيلمة لقب هارون بن حبيب وكنيته أبو ثمامة، وهو من قبيلة تسمى بني حنيفة، وبلده مدينة باليمن تسمى اليمامة، وهو أحد الكذابين اللذين ادعيا النبوءة في زمن النبي ﷺ، وهو كذاب اليمامة والكذاب الآخر هو الأسود بن كعب العنسي وهو كذاب صنعاء. وكان يزعم أن ملكين يكلمانه أحدهما سحيق والآخر شريق وكان مسيلمة الكذاب يزعم أن جبريل يأتيه وكان يبعث إلى مكة من يخبره بأحوال رسول الله ﷺ وينقل اليه ما سمعه من القرءان ليقرأه على جماعته ويقول لهم: نزل عليّ هذا القرءان وتسمى فيهم رحماناً. تواتر القرءان من رسول ﷺ بطلت دعوى مسيلمة الكذاب

فاختلق كلاماً يوهمه قرآناً، فمجت ركاكته الأسماع ونفرت من بشاعته الطباع كقوله: والزارعات زرعاً، والحاصدات حصداً، والطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً، والثاردات ثرداً. يا ضفدع بنت ضفدعين إلى كم تنقنقين، لا الماء تكدرين ولا الشراب تمنعين، أعلاك في الماء وأسفلك في الطين وسمع بسورة الفيل فقال: الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل، له ذنب وثيل وخرطوم طويل، إلى غير ذلك من فظيع كذبه. وقد أخرج البخاري من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: بينما أنا نايم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهمني شأنها فأوحي إلي في المنام أن انفخهما فنفختهما فطارا فأولتهما كذابين يخرجان بعدي فكان أحدهما العنسي والآخر مسيلمة الكذاب صاحب اليمامة اهـ.

ولما انتقل رسول الله ﷺ إلى الدار الآخرة وولي أبو بكر الخلافة وارتدت قبايل من العرب، أظهر مسيلمة إلى أبي بكر ما كان سبب هلاكه، فجهز إليه أبو بكر فئة من المسلمين ذات بأس شديد وأمَّر عليها سيف الله خالد بن الوليد فسارت إليه، فلما التقت الفئتان استعرت نار الحرب بينهما وتأخر الفتح فمات من المسلمين ألف ومايتان منهم سبعماية من حملة القرءان فثار البراء بن مالك مع من سلم من المسلمين على مسيلمة وجيشه، وجاء نصر الله فانهزموا وتبعهم المسلمون حتى أدخلهم حديقة فأغلق أصحاب مسيلمة بابها، فحمل البراء بن مالك درقته وألقى نفسه عليهم حتى صار معهم في الحديقة وفتح الباب للمسلمين فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه ومات من المشركين زهاء عشرة الاف فسميت حديقة الموت، وكان الذي قتل مسيلمة وحشياً كما ثبت في صحيح البخاري، وقيل غير ذلك فلما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما وقع بقراء القرءان خشي على من بقي منهم وأشار على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرءان.

أسند أبو عمرو الداني في المحكم إلى زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرءان أيام اليمامة، وقد خشيت أن يهلك القرءان فاكتبه. فقال أبو بكر: فكيف نصنع شيئاً لم يأمرنا فيه رسول الله ﷺ بأمر ولم يعهد إلينا فيه عهداً؟ فقال عمر: فهو والله خير. فلم يزل عمر بأبي بكر حتى أرى الله أبا بكر مثل ما رأى عمر. قال زيد: فدعاني أبو بكر فقال: إنك رجل شاب قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فاجمع القرءان واكتبه. قال زيد: كيف تصنعون شيئاً لم يأمركم فيه رسول الله ﷺ بأمر ولم يعهد اليكم فيه عهداً؟ قال: فلم يزل أبو بكر حتى أراني الله الذي رأى أبو بكر وعمر، والله لو كلفوني نقل الجبال لكان أيسر من الذي كلفوني. قال: فجعلت أتتبع القرءان من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الأضلاع ومن

العسب. قال: ففقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ لم أجدها عند أحد فوجدتها عند رجل من الأنصار ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألحقتها في سورتها فكانت تلك الصحيفة عند أبي بكر حتى مات، ثم عند عمر حتى مات، ثم كانت عند حفصة حتى ماتت اهـ. وفي بعض الروايات عن زيد بن ثابت: فتتبعت القرءان أجمعه من الرقاع والعسب واللخاف وصدور الرجال اهـ. والرقاع جمع رقعة بالضم وهي القطعة من الجلد، والعسب جمع عسيب وهو جريدة من النخل مستقيمة دقيقة مزال خوصها، واللخاف ككتاب حجارة بيض رقاق واحدها لخفة بفتح اللام، وقد كانوا يكتبون في هاته الأشياء لقلة الورق (أي الكاغد). ثم قال:

وَبَعْدَهُ جَرَّدَهُ الإِمَامُ ... فِي مُصْحَفٍ لِيَقْتَدِي الأَنَامُ
وَلاَ يَكُونَ بَعْدَهُ اضْطِرَابُ ... وَكَانَ فِيمَا قَدْ رَأَى صَوَابُ
فَقِصَّةُ اخْتِلاَفِهِمْ شَهِيرَة ... كَقِصَّةِ اليَمَامَةِ العَسِيرَة

أَخبر أن الإمام يعني سيدنا عثمان بن عفانٍ رضي الله عنه جرد أصل الرسم في مصحف أي نسخه من الصحف وجمعه جمعاً ثانياً في مصحف بعد جمع أبي بكر المتقدم ليقتدي به الأنام أي الخلق، ولا يكون بعد ذلك التجريد اضطراب أي اختلاف بينهم وأنه أصاب رضي الله عنه فيما قد رآه من ذلك. قال ابن حجر: الفرق بين الصحف والمصحف، أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرءان في عهد أبي بكر وكان سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً اهـ. والمصحف مثلث الميم اسم أعجمي معناه جامع الصحف. وأشار الناظم بالبيتين الأولين وبالشطر الأول من البيت الثالث إلى ما ذكره الحافظ الداني في «المقنع» بسنده إلى ابن شهاب الزهري قال: أخبرني أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكانوا يقاتلون على مرج أرمينية فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين إني قد سمعت الناس اختلفوا في القرءان اختلاف اليهود والنصارى حتى إن الرجل ليقوم فيقول: هذه قراءة فلان. قال: فأرسل عثمان إلى حفصة: أرسلي إلينا بالصحف فننسخها في المصاحف ثم نردها اليك، قال: فأرسلت اليه بالصحف. قال: فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وإلى عبد الله بن عمرو بن العاصي وإلى عبد الله بن الزبير وإلى عبد الله بن عباس وإلى عبد الرحمان بن الحارث بن هشام فقال: انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد. وقال للنفر القرشيين: إن اختلفتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش فإنما نزل يعني معظمه بلسان قريش. قال زيد: فجعلنا

نختلف في الشيء ثم نجمع أمرنا على رأي واحد فاختلفوا في «التابوت» فقال زيد: «التابوه». وقال النفر القرشيون: «التابوت». قال: فأبيت أن أرجع اليهم وأبوا أن يرجعوا إلي حتى رفعنا ذلك إلى عثمان رضي الله عنه. فقال عثمان: اكتبوه «التابوت» فإنما أنزل القرءان على لسان قريش. قال زيد: فذكرت آية سمعتها من رسول الله ﷺ لم أجدها عند أحد حتى وجدتها عند رجل من الأنصار خزيمة بن ثابت ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة. قال ابن شهاب: قال أنس: فرد عثمان الصحف إلى حفصة وألغى ما سوى ذلك من المصاحف اهـ.

والمرج الثغر أي موضع الخوف وأرمينية مدينة عظيمة في ناحية الشمال وفي «المقنع» أيضاً: حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوها ثم أمر بسوى ذلك من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق اهـ. قال ابن حجر: وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع اهـ. قال ابن بطال: وفي هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار لأن ذلك إكراماً لها وحرز عن وطئها بالأقدام اهـ. قال القسطلاني: وانما ترك النبي ﷺ جمعه أي القرءان في مصحف واحد، لأن النسخ كان يرد على بعضه فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه لأدى إلى الاختلاف والاختلاط فحفظه الله تعالى، في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، فكان التأليف في الزمن النبوي، والجمع في الصحف في زمن الصديق، والنسخ في المصاحف في زمن عثمان، وقد كان القرءان كله مكتوباً في عهده ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور اهـ. ومعنى قول الناظم «كقصة اليمامة العسيرة» أن سبب تجريد الإمام عثمان للصحف في مصحف هو قصة اختلاف القراءِ المشهورة كما أن سبب جمع أبي بكر المتقدم هو قصة حرب اليمامة الشديدة، وكيف لا تكون شديدة وقد مات فيها من المسلمين ألف ومايتان منهم سبعماية من حملة القرءان كما تقدم، وفي هذا البيت تعرض لبيان العلة الحاملة على الجمعين، وأما قوله«ليقتدي الأنام ولا يكون بعده اضطراب» فهو بيان للعلة الغائية في الجمع الثاني.

تنبيهان: الأول: اختلف في عدد المصاحف العثمانية، فالذي عليه الأكثر أنها أربعة، أرسل منها سيدنا عثمان مصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، وأبقى مصحفاً بالمدينة. وقيل: خمسة، الأربعة المذكورة، والخامس أرسله إلى مكة. وقيل: ستة، الخمسة المتقدمة، والسادس أرسله إلى البحرين. وقيل: سبعة، الستة المتقدمة، والسابع أرسله إلى اليمن. وقيل: ثمانية، السبعة المتقدمة، والثامن هو الذي جمع فيه سيدنا عثمان القرءان أولاً ثم نسخ منه المصاحف وهو المسمى بالإمام

وكان يقرأ فيه، وكان في حجره حين قتل ولم يكتب سيدنا عثمان واحداً منها وإنما أمر بكتابتها، وكانت كلها مكتوبة على الكاغد إلا المصحف الذي كان عنده بالمدينة فإنه على رق الغزال.

واعلم أن الأيمة لم يلتزموا النقل عن المصاحف العثمانية مباشرة بل ربما نقلوا عن مصحف منها بعينه، وربما نقلوا عن المصاحف مع حكاية إجماعها أو دونه، وربما نقلوا عن المصاحف المدنية أو المكية أو الشامية أو العراقية اعتماداً منهم على أن المظنون بمصاحف الأمصار متابعة كل واحد منها مصحف مصره العثماني. ولم يعهد منهم النقل عن مصحفي اليمن والبحرين لنقل الجعبري عن أبي علي أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمان السلمي مع الكوفي، وعامر بن قيس مع البصري، وبعث مصحفاً إلى اليمن وآخر إلى البحرين فلم نسمع لهما خبراً ولا علمنا من أنفذ معهما. قال: ولهذا انحصر الأيمة السبعة في الخمسة الأمصار. ثم قال الجعبري: والاعتماد في نقل القرءان متفقاً ومختلفاً الحفاظ، ولهذا أنفذهم إلى أقطار الإسلام للتعليم وجعل هذه المصاحف أصولاً ثواني حرصاً على الإنفاذ، ومن ثم أرسل إلى كل إقليم المصحف الموافق لقراءة قارئه في الأكثر وليس لازماً كما توهم اهـ.

التنبيه الثاني: قد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «**إن هذا القرءان أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه**»[1] وقد اختلف العلماء في المراد بهذه الأحرف السبعة على نحو أربعين قولاً والذي عليه معظمهم وصححه البيهقي واختاره الأبهري وغيره واقتصر عليه في القاموس أنها لغات. ومن حكم إتيانه عليها التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابها كما خفف عليهم في شريعتهم، وهذا كالمصرح به في الأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ «**إن ربي أرسل الي أن أقرأ القرءان على حرف واحد فرددت إليه أن هون على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف**»[2] ومقتضى كلام الشاطبي في «العقيلة» وصرح به الجعبري وابن الجزري في «المنجد» وغيرهما، أن الصحف المكتوبة بإذن أبي بكر كانت مشتملة على الأحرف السبعة، وأما المصاحف

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب ٥. مسلم في كتاب المسافرين حديث ٢٧٠. أبو داود في كتاب الوتر باب ٢٢. الترمذي في كتاب القرءان باب ٩. النسائي في كتاب الافتتاح باب ٣٧. أحمد في مسنده (٥/١٦).

(٢) رواه مسلم في كتاب المسافرين حديث ٢٧٣. النسائي في كتاب الافتتاح باب ٣٧. أحمد في مسنده (٥/٤١، ٥١).

العثمانية فقد اختلفوا في اشتمالها عليها. فذهب جماعة من القراءِ والفقهاء والمتكلمين إلى أن جميع المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وذهب بعضهم إلى أنها مشتملة على حرف واحد. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها ﷺ على جبريل ولم تترك حرفاً منها. وهذا القول الثالث قال في النشر هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة تدل عليه اهـ وقوله «ليقتدي» يقرأ بإسكان الياء على أن نصبه مقدر للوزن والناصب له «أن» مضمرة بعد اللام. وقوله «ولا يكون» بالنصب عطف على «يقتدي». ثم قال:

فَيَنْبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَن تقْتَفِي ... مَرْسُومَ مَا أَصَّلَهُ فِي المُصْحَف

وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ ومَا رءَا ... فِي جعْلِهِ لِمَنْ يَخُطُّ مَلْجَأَ

ما ذكره في هذين البيتين مسبب ومفرع على ما تضمنه الأبيات الثلاثة قبل، فلذا عطفه بفاء السببية فقال «فينبغي» يعني فيجب لأجل ذا أي لأجل التجريد المعلل بما تقدم «أن نقتفي» أي نتبع في قراءتنا المرسوم الذي أصله سيدنا عثمان في المصحف أي جعله فيه أصلاً وأن نقتدي في كتبنا القرءان بفعله أي بكتبه رضي الله عنه وبرأيه في جعل المصحف ملجأً أي مرجعاً وإماماً متبعاً لمن يخط أي يكتب القرءان. وقد قدمنا أن أصل الرسم ما يعتمد في كيفياته عليه ويرجع عند اختلاف المقارئي إليه ولا شك أن سبب جمع الإمام عثمان رضي الله عنه هو الاختلاف الواقع كما تقدمت الإشارة إليه بقوله «فقصة اختلافهم شهيرة» والعلة الغائية التي قصدها بالجمع هي انتفاء اختلافهم كما تقدم، فلما كتب المصاحف أمر الناس بالاقتصاد على ما وافقها لفظاً وبمتابعتها خطاً، ولذلك أمر بما سواها أن يحرق كما تقدم إذ لولا قصده جعل هذه المصاحف أيمة للقارئين والكاتبين ما أمر بتحريق ما سواها، وهذا معنى قول الناظم في «عمدة البيان»:

فواجب على ذوي الأذهان ... أن يتبعوا الرسوم في القرءان

ويقتدوا بما رآه نظرا ... إذ جعلوه للأنام وزرا

وكيف لا يجب الاقتداء ... لما أتى نصباً به الشفاءُ

إلى عياض أنه من غيرا ... حرفاً من القرءان عمداً كفرا

زيادة أو نقصاً أو إن أبدلا ... شيئاً من الرسم الذي تأصلا

وقوله في (عمدة البيان) «فواجب» يؤَيد ما أطبقوا عليه من تفسير «ينبغي» هنا بـ«يجب» وإن كان الغالب استعمال هذه المادة في الندب، وسيأتي قريباً دليل وجوب الاقتفاءِ المذكور. وقوله «ونقتدي» عطف على «نقتفي» فهو منصوب لكنه قدر نصبه

فسكن الياءَ على ما تقدم في قوله «ليقتدي». و«ما» من قوله و«ما رءَا» مصدرية ثم قال:

وجَـــاءَ آثَـــارٌ فـــي الاقْتِـــدَاءِ ... بِصَحبِـــهِ الغُـــرِّ ذَوي العَـــلاَءِ
مِنهُـــنَّ مَـــا وَرَدَ فـــي نَـــصِّ الخَبَـــرْ ... لَـــدَى أَبـــي بَكْـــرِ الـــرَّضِـــيِّ وَعُمَـــرْ
وَخَبَـــرٌ جَـــاءَ علـــى العُمُـــومِ ... وَهُـــوَ أَصحَـــابِـــيَ كـــالنُّجُـــومِ

لما ذكر في البيتين السابقين أن اتباع المصحف قراءَة وكتابة واجب، استدل هنا على الوجوب المذكور باحاديث واردة عن النبي ﷺ في طلب الاقتداءِ بالصحابة صريحاً فقوله «وجاءَ آثار» أي أحاديث، وقوله «الغر» بضم الغين صفة للصحب وهو جمع أغر والفرس الأغر هو ذو الغرة أي البياض في جبهته، ثم استعير للمشهور كما هنا. وقوله «العلاءِ» بفتح العين والمد معناه الرفعة والشرف. والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة منها ما ورد مخصوصاً بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ما ورد عاماً في الصحابة كلهم وإلى الأول أشار بقوله «منهن» أي من الآثار ما ورد في نص الخبر أي في الخبر النص أي الحديث الصريح «ولدى» في قوله «لدى أبي بكر» بمعنى «في». والرضي بتشديد الياءِ بمعنى المرضي نعت لابي بكر وأشار بهذا إلى قوله ﷺ **«اقتدوا باللذَين من بعدي أبي بكر وعمر»**. قال السيوطي في (الجامع الصغير) أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه. زاد في ذيل الجامع من رواية الطبراني عن أبي الدرداء **«فإنهما حبل الله الممدود من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى»** اهـ. ثم أشار إلى ما ورد عاماً في الصحابة كلهم بقوله«وخبر جاءِ على العموم» أي ومنهن خبر جاءَ دالاً على عموم الاقتداء بالصحابة وهو قوله ﷺ **«أصحابي كالنجوم»** وتمام الحديث **«بأيهم اقتديتم اهتديتم»**. قال السيوطي: أخرجه السجزي في الإبانة وابن عساكر عن عمر بلفظ: **سألت ربي فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي؟ فأوحى الي يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماءِ بعضها اضوأ من بعض، فمن أَخذ بشيءٍ مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى.** وقد ورد هذان الحديثان بروايات مختلفة كما ورد في اتباع الصحابة أحاديث أخر وجملتها تدل على طلب الاقتداءِ بالصحابة فيما فعلوا وممَّا فعلوه مرسوم المصحف، وقد أجمعوا رضي الله عنهم عليه وهم اثنا عشر الفاً والإجماع كما تقرر في أصول الفقه. وحذف الناظم تنوين بكر من قوله «ابي بكر الرضي» لالتقاء الساكنين على لغة قرىء بها شاذاً قوله تعالى ﴿**قل هو الله أَحدُ الله الصمد**﴾ [الاخلاص: ١، ٢] بحذف التنوين من «أحد». ثم قال:

وَمَـــالِـــكٌ حَـــضَّ علـــى الاتبـــاعِ ... لِفعلِهِـــــم وَتَـــــرْكِ الابتِـــــدَاعِ
إِذْ مَنَـــعَ السَّـــائِـــلَ مِـــنْ أَنْ يُحْـــدِثَـــا ... فـــي الأَمَّهَـــاتِ نَقْـــطَ مَـــا قَـــدْ أُحْـــدِثَـــا
وَإِنَّمَـــــــا رَآهُ لِلصِّبْيَـــــــانِ ... فـــي الصُّحْـــفِ وَالالْـــوَاحِ لِلْبَيَـــانِ

وَالأُمَّهَـــاتُ مَلْجَـــأٌ لِلنَّـــاسِ فَمُنِـــعَ النَّقْـــطُ لِـــلِالتِبَـــاسِ

لما استدل بالأحاديث التي أشار إليها في الأبيات قبل، الدالة مع الإجماع المتقدم على وجوب الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم، أكد الاستدلال على بما ورد عن إمام الأئمة مالك بن أنس رضي الله عنه، فأخبر أن مالكاً حض ـ أي حث ـ على الإتباع أي أفعال الصحابة في المصاحف، وعلى ترك الابتداع ـ أي الاختراع ـ وإحداث ما لم يكن فيها ـ ولما كان هذا الكلام الذي نسبه الناظم لمالك لم يقله صريحاً وإنما هو لازم لجوابه الآتي عن سؤال من سأله، علل نسبته لمالك بقوله «إذ منع» أي مالك السائل الآتي سؤاله من أن يحدث في الأمهات أي المصاحف الكمل الكبار ـ نقط المصاحف المحدثة في زمن السائل. وإنما رأى ـ أي مالك ـ جواز النقط للصبيان في الصحف ـ يعني الصغار ـ وفي الألواح للبيان والايضاح لهم. والمراد بالصبيان المتعلمون ولو كباراً وسيأتي قريباً ما المراد بالنقط، وقد أشار الناظم بهذا إلى ما نقله الحافظ الداني في المحكم من قول مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرءان فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط ولا يزاد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم فلا أرى في ذلك بأساً. قال عبدالله بن عبد الحكم: وسمعت مالكاً وسئل عن شكل المصاحف فقال: أما الأمهات فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس اهـ.

وحاصله التفصيل بين الأمهات الكمل فلا يجوز نقطها، وبين الصغار والألواح فيجوز. ويقابل قول مالك هذا قولان آخران: أحدهما بجواز النقط مطلقاً، والآخر بكراهته مطلقاً. وقد نسب في المحكم هذه الأقوال بأسانيدها إلى أربابها، وهي جارية أيضاً في رسم الخموس والعشور ورسم أسماء السور وما فيها من عدد الآي. والمراد بالنقط مايشمل نقط الأعجام الدال على ذات الحرف، وشكل الإعراب ونحوه الدال على عارض الحرف من فتح وضم وكسر وسكون وشد ومد ونحو ذلك. قال في ذيل (المقنع): الناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخص في ذلك يعني شكل المصاحف ونقطها في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأساً برسم فواتح السور وعدد آيها والخموس والعشور في مواضعها والخطأ مرتفع عن إجماعهم اهـ. ومن المعلوم أن العمل في وقتنا هذا على الترخص في ذلك، وفي رسم أسماء السور وعدد آيها والأحزاب والأرباع والأثمان في مواضعها، لكن نقط الأعجام بالسواد وما عداه بلون مختلف للسواد. ولا تخفى المعارضة بين حكاية الإجماع المذكور وبين حكاية الأقوال الثلاثة المتقدمة. وقول الناظم «والأمهات ملجأ للناس» أي مرجع لهم، والفاءُ في قوله

«فمنع» سببية، وقوله «للالتباس» نقل عن الناظم أنه قال: ليس هو تعليلاً لمالك ولا من كلامه وإنما ذلك تبرع تبرعت به وأَخذته من كلام الحافظ في المحكم حيث لم يستجز نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره ونهى عنه، لأن السواد يحدث فيه تخليطاً اهـ كلام الناظم. وعليه فقوله «منع» مبني للنائب «والنقط» نائب فاعله، والمانع هو الحافظ الذاتي في المحكم لا مالك. وإنما لم يجعل الناظم قوله «للالتباس» علة لمنع مالك النقط لأنه ليس في جواب مالك ما يدل عليه. وقول الناظم «للاتباع» بقطع الهمزة مصدر «أَتبع» بمعنى أتبع بوصل الهمزة. و«إذ» في قوله «إذ منع» للتعليل. و«يحدثا» بضم الياءِ من «أحدث» الرباعي وألفه للإطلاق كألف «أُحدثا» ثم قال:

وَوَضَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ كُتُبَا ... كُلٌّ يُبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا

أَجَلُّهَا فَاعلَمِ كِتابُ المُقنِعِ ... فَقَد أَتَى فِيهِ بِنَصٍّ مُقنِعِ

أَخبر انَّ النَّاس ـ أَي العلماء المعتنين برسم القرءان ـ وضعوا ـ أي صنفوا ـ كتباً تكلموا فيها على المرسوم الذي جعله سيدنا عثمان في المصاحف أَصلاً متبعاً، كل واحد من أولئك الناس يبين عن المرسوم كيف كتب أي يخبر عن كيفية كتابته من حذف وإثبات ونقص وزيادة وقطع ووصل ونحو ذلك. إلا أَنَّ بعض ذلك تلقوه عن المصاحف العثمانية كما تقدم، وبعضه من مصاحف الأمصار المظنون بكل واحد منها متابعة مصحف مصره كما تقدم أَيضاً. والضمير في قوله «أَجلها» يعود على الكتب المتقدمة أي أَجل تلك الكتب الموضوعة في الرسم وأَعظمها فائدة. وصحة الكتاب المسمى بالمقنع لأنه أتى فيه مؤَلفه بنص ـ أي بلفظ ـ صريح مقنع أَي كافٍ لمن اقتصر عليه. وكتاب المقنع الذي عناه الناظم هو المقنع الكبير وهو مفيد في الرسم وعليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرءان، والمقنع الصغير نحو نصفه وكلاهما من تآليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الأموي مولاهم المعروف في زمانه بابن الصيرفي وبعد ذلك بالداني، ولد بقرطبة ثم انتقل منها إلى دانية فنسب إليها ويكنى أبا عمرو، وكان رحمه الله ديِّنا ورعاً كثير البركة مجاب الدعوة مالكي المذهب، سمع من أَبي الحسن القابسي وابن أَبي زمنين وخلق كثير، وأَخذ عنه أُناس كثيرون بالأندلس وغيرها منهم أَبو داود والمغامي وغيرهما، وكان يقال: أَبو عمرو الداني قارىء الاندلس، وأَبو الوليد الباجي فقيهها، وأَبو عمرو بن عبد البر محدثها.

قال اللبيب في شرح العقيلة: رأَيت لأبي عمرو الداني مائة وعشرين تأليفاً منها أَحد عشر في الرسم، أَصغرها جرماً كتاب المقنع. قال: وسمعت من يوثق به من أَصحابنا أَن له مائة ونيفاً وثلاثين تأليفاً في علم القرءان من قراءة ورسم وضبط وتفسير وغير ذلك.

وقال أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال: كان أحد الأيمة في علم القرءان بروايته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك تآليف حساناً يطول تعدادها، وله معرفة بالحديث وطرقه وأَسماءِ رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيد الضبط من أهل الحفظ والذكاء والتفنن. وقال غيره: لم يكن في عصره آخر يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول: ما رأيت شيئاً قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته. وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام العلماء فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها. ومولده سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ طلب العلم وهو ابن أربع عشرة سنة، وتوفي بدانية يوم الاثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة ودفن بعد صلاة العصر وخرج لجنازته كل من بدانية ولم يبلغ نعشه إلى قبره إلى قرب المغرب لكثرة ازدحام الناس عليه مع قرب المسافة بين داره وقبره جداً ولو كانت بعيدة ما دفن تلك الليلة. ومشى السلطان ابن مجاهد على رجليه أمام النعش وهو يقول: لا طاعة إلا طاعة الله لما شاهد من كثرة الخلق وازدحام الناس. وختم الناس عليه القرءان تلك الليلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمة، وبات الناس على قبره أكثر من شهرين نفعنا الله به.

والألف في قول الناظم «كتبا» في الشطر الأول بدل من التنوين، وفي الشطر الثاني للاطلاق و«كتبا» الثاني فعل ماض مبني للنائب. ثم قال:

وَالشَّـــاطبـــيُّ جَـــاءَ فِـــي العَقِيلَـــة بِـــــهِ وَزَادَ أَحْـــــرُفـــــاً قَلِيلَـــــة

أخبر أنَّ الإمام الشَّاطبي جاء به (أي بالمقنع) يعني ذكر جميع مسائل كتاب المقنع في نظمه المسمى بـ(عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) وزاد عليه أحرفاً أي كلمات قليلة وجملتها ستَ كلمات. والشاطبي هو الشيخ الإمام المقرىء أبو محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير صاحب القصيدة التي سماها (حرز الأماني ووجه التهاني) كان رحمه الله تعالى عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيراً، وبحديث رسول الله ﷺ مبرزاً فيه، وكان اذا قرىء عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه ويملي النكت على المواضع المحتاج إليها، وكان أوحد أهل زمانه في علم النحو واللغة عالماً بعلم الرؤيا، قرأ القرءان العظيم بالروايات على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاصي النفزي ـ بالزاي المعجمة ـ وعلى أبي الحسن علي بن هذيل الأندلسي، وسمع الحديث من أبي عبد الله بن سعادة وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحيم وغيرهما، وانتفع به خلق كثير. وكان يتجنب فضول الكلام ولا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلاَّ على

طهارة وهيئة حسنة وتخشع، وكانت ولادته في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ودخل مصر سنة اثنين وسبعين وخمسمائة وكان يقول عند دخوله إليها: إنه يحفظ وقر بعير في العلوم. وتوفي بمصر يوم الأحد بعد صلاة العصر الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة ودفن بالقرافة الصغرى في تربة القاضي الفاضل وفيرة بكسر الفاء سكون الياء المثناة من تحت وتشديد الراء وضمها ـ وهو بلغة أعاجم الأندلس ومعناه بالعربي الحديد. والرعيني نسبة إلى قبيلة من قبائل المغرب، والشاطبي نسبة إلى شاطبة مدينة كبيرة بالأندلس خرج منها جماعة من العلماء. ثم قال:

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاود رَسْماً بتَنْزِيلٍ لَهُ مزِيدَا

أخبر أن الشيخ أبا داود ذكر في كتابه الذي سماه (التنزيل) رسماً مزيداً له أي مرسوماً زاده على ما في (المقنع) و(العقيلة) بمعنى أن جملة المرسوم التي اشتمل عليها التنزيل أكثر من جملة المرسوم التي اشتمل عليها (المقنع) و (العقيلة) وإن كان كل منها قد انفرد عن الآخر بحروف. قال ابن بشكوال في كتاب (الصلة) سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله، سكن دانية وبلنسيه، يكنى أبا داود، روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرىء وأكثر عنه وهو أثبت الناس فيه، وعن أبي عمرو بن عبد البر، وعن أبي الوليد الباجي، وذكر شيوخاً غير هؤلاء. وكان من جملة المقرئين وعلمائهم عالماً بالقرءان ورواياتها حسن الضبط لها، ديِّنا فاضلاً ثقة له تآليف كثيرة في معاني القرءان العظيم وغيره، وكان حسن الخط جيد الضبط، روى الناس عنه كثيراً، توفي يوم الأربعاء بعد صلاة الظهر ودفن يوم الخميس لصلاة العصر بمدينة بلنسية واحتفل الناس لجنازته وتزاحموا على نعشه، وذلك في رمضان لست عشرة ليلة خلت منه سنة ست وتسعين وأربعمائة، وكان مولده سنة ثلاث عشرة وأربعمائة فعمره ثلاث وثمانون سنة اهـ. ومن أشهر كتبه (التنزيل) ومنها(التبيين) وهو الذي يشير إليه في (التنزيل) بالكتاب الكبير. ثم قال:

فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِهَاذَا الرَّجَزِ لَخَّصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجَزِ
وَفْقَ قِرَاءَةِ أَبِي رُؤَيْمِ الْمَدَنِيِّ ابْنِ أَبِي نُعَيْمِ
حَسبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ بِمَغْرِبٍ لِحَاضِرٍ وَبَادِي

أخبر أنه جاء وأتى بهذا الرجز في ذاك أي في الرسم المتقدم وأنه لخص منهن أي من الكتب الثلاثة المتقدمة وهي (المقنع) و(العقيلة) و(التنزيل) بلفظ موجز أي مختصر. وقوله «وفق» مفعول «لخصت» أي لخصت من الكتب الثلاثة بلفظ مختصر الرسم الموافق

لقراءة أبي رؤَيم المدني الذي هو الإمام نافع بن أبي نعيم. و«حسب» من قوله «حسَبما» بفتح السين بمعنى «مثل» صفة لموصوف محذوف أي تلخيصاً، و «ما» مصدرية، وفاعل «اشتهر» ضمير يعود على مقر نافع. وباء «بمغرب» بمعنى «في» وهو بدل من قوله «في البلاد»، ولام «الحاضر» بمعنى «عند». والحاضر ساكن الحاضرة، والبادي ساكن البادية. والتقدير: خصصت منهن مقرأ نافع بالذكر كما اختص بالشهرة في المغرب. ومعنى ما ذكر من تلخيصه الرسم الموافق لقراءة نافع من الكتب الثلاثة أن تلك الكتب تعرض مؤَلفوها لما خالفت فيه المصاحف العثمانية الرسم القياسي باعتبار قراءات الأيمة السبعة، والناظم لم يعترض من ذلك إلا لما خالفته فيه باعتبار قراءة نافع المشتهرة بالمغرب. والرجز أحد البحور الخمسة عشر المشهورة وأجزاؤه «مستفعلن» ست مرات، وقد أتى الناظم بأبيات كثيرة من بحر السريع وأجزاؤه «مستفعلن مستفعلن مفعولات» مرتين كقوله «أثبته وجاء ربانيون. عنه بحذف مع ربانيين». فأما أنه أراد بالرجز معناه اللغوي وهو كل ما قصرت أجزاؤه أو أنه غلب الرجز الاصطلاحي لأن أبياته الواقعة في النظم أكثر من أبيات السريع. وقوله «أبو رؤيم» بالتصغير كنية لنافع، والمدني نسبة إلى مدينة النبي ﷺ.

ونافع هو أحد الأيمة القراء السبعة الذين اشتهر ذكرهم في جميع الآفاق ووقع على فضلهم وجلالتهم الاتفاق. وهو نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم مولى جعونة ـ بفتح الجيم وسكون العين وفتح الواو ـ ابن شعوب الليثي، وجعونة حليف حمزة بن عبد المطلب وقيل غير ذلك، وأصل نافع من أصبهان وهو من الطبقة الثانية بعد الصحابة ويكنى بأبي رؤيم وأبي نعيم وأبي عبد الله وأبي عبد الرحمان وأبي الحسن، والأولى أشهر كناه ولذا اقتصر عليها الناظم. وكان رضي الله عنه عالماً صالحاً خاشعاً مجاباً في دعائه، إماماً في علم القرءان وعلم العربية، أمَّ الناس في الصلاة بمسجد النبي ﷺ ستين سنة، قرأ على سبعين من التابعين، وقرأ على مالك الموطأ، وقرأ عليه مالك القرءان وقال: قراءة نافع سنة انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المشرفة، وأجمع الناس عليه بعد شيخه أبي جعفر، وقرأ عليه مائتان وخمسون رجلاً. وكان إذا تكلم تشم من فيه رائحة المسك فقيل له: أتتطيب كلما قعدت تقرىء الناس؟ فقال: ما أمس طيباً ولا أقرب طيباً ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ ـ وفي رواية يتفل في فمي ـ فمن ذلك الوقت تشم من فِيَّ هذه الرائحة.

قال المسيبي: قلت لنافع: ما أصبح وجهك وأحسن خلقك! فقال: وكيف لا وقد صافحني رسول الله ﷺ. ولد رضي الله عنه سنة سبعين وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين

ومائة في خلافه الهادي على الأصح. ورُوي أنه لما حضرته الوفاة قال له ابناؤه: أوصنا. فقال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين. قال أبو محمد مكي في (التبصرة): وكان (يعني نافعاً) يقرىء الناس بكل ما قرىء عليه مما رواه إلا أن يسأله إنسان عن قراءته فيأخذ عليه فلذلك كثر الاختلاف عنه اهـ. وزاد في الإبانة إيضاحاً فقال ما نصه: «فان سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأيمة يعني السبعة ـ وكل واحد منهم قد انفرد بقراءة اختارها مما قرأ به على أيمته؟ فالجواب كل واحد من من الأيمة قرأ على جماعات بقراءات مختلفة فنقل ذلك على ما قرأ فكانوا في برهة من أعمارهم يقرأون الناس بما قرأوا. فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه إذا كان ذلك مما قرءوا به على أيمتهم ألا ترى أن نافعاً قال: قرأت على سبعين من التابعين فما اتفق علي اثنان أخذته وما شذَّ فيه واحد تركته! وقد رُوي عنه أنه كان يقرىء الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت. وهذا قالون ربيبه وأخص الناس به وورش أشهر الناس في المتحملين عنه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وانما ذلك لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلم في بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع على بعض أيمته فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره، وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء. وقد رُوي عن غير نافع أنه كان لا يراد على أحد ممن يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أيمته، فان قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك» اهـ. ببعض حذف. ثم قال:

وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ ... مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ المُنْصِفِ
لأَنَّ مَا نَقَلَهُ مَرْوِيُّ ... عَنِ ابْنِ لُبٍّ وَهُوَ القَيْسِيُّ
وَشَيْخُهُ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلُ ... وَهْوَ الذِي ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ
حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ المَغَامِي ... ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالأَحْكَامِ

أخبر أنه ذكر بقلة في هذا الرجز بعض أحرف ـ أي كلمات ـ من المرسوم الذي تضمنه واحتوى عليه الكتاب المسمى بـ (المنصف) وجملة ما ذكره منه نحو اثني عشر موضعاً. والقصد من ذكرها بيان انفراد مؤلفه بها. وإنما اقتصر الناظم عليها وسكت عن غيرهما مما انفرد به صاحب (المنصف) لأن تلك المواضع اشتهرت في زمن الناظم دون بقية ما انفرد به، (المنصف) نظم الشيخ أبي الحسن علي بن محمد المرادي الأندلسي البلنسي. ثم علل الناظم اعتماده عليه فيما ذكره منه بأن ما نقله فيه مؤلفه مروي عن

شيخه الأستاذ ابن لب القيسي، وشيخ القيسي ثقة مؤتمن في نقله جليل أي عظيم، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المغامي من طبقة أبي داود، يروي عن الحافظ أبي عمرو الداني وعن أبي محمد مكي. قال الناظم و«هو» أي شيخ ابن لب هذا هو الذي ضمنه البلنسي في نظمه المسمى بـ (المنصف) إذ يقول فيه: حدثني - أي ابن لب - عن شيخه المغامي ونصه:

إذ كنت قد أخذته روايه ... عن ابن لب من ذوي الدرايه
وكان شيخاً خص بالاتقان ... في عصره من أهل هذا الشان
حدثني عن شيخه المغامي ... ذي العلم بالتنزيل والأحكام
وكلما أذكره فعنه ... أخذته مما استفدت منه

وقوله «ذي العلم» صفة للمغامي، والمراد بالتنزيل هنا القرءان أي صاحب العلم بعلوم القرءان وبأحكامه من حلال وحرام وناسخ ومنسوخ وغير ذلك. ثم قال:

جَعَلْتُهُ مُفَصَّلاً مُبَوَّبَا ... فَجَاءَ مَعْ تَحْصِيلِهِ مُقَرَّبَا
وَحَذْفُهُ جِئْتُ بِهِ مُرَتَّبَا ... لأنْ يَكُونَ البَحْثُ فِيهِ أَقْرَبَا

شرع من هنا إلى قوله لأجل ما خص من البيان في ذكر اصطلاحه في هذا الرجز، فأخبر أنه جعله مفصلاً مبوباً أي ذا فصول وذا أبواب، وسيأتي تفسير الباب والفصل عند أول ترجمة من النظم. ومراده بكونه مبوباً أنه ذو تراجم، فمنها ما صرح فيه بلفظ باب كباب اتفاقهم والاضطراب، ومنها ما خلا عنه كالقول فيما سلبوه الياء وهاك واواً سقطت في الرسم. ولما كان لفظ التبويب ظاهراً في التراجم دون الفصول وإن كان يصدق بالفصول، نبه على أنه مفصل أيضاً. ثم فرع على جعله مفصلاً مبوباً قوله «فجاء مع تحصيله مقرباً» أي جاء هذا الرجز مع حفظه مقرباً لفهم حافظيه. ثم أخبر أن حذف هذا الرجز - أي حذف الألفات المذكورة فيه - جاء به مرتباً من أول القرءان إلى آخره في ست تراجم لكثرة مسائله فيتطلب مسائل كل ترجمة فيها، ثم علل مجيئه بالحذف مرتباً بقوله «لأن يكون البحث فيه أقربا» أي لأجل أن يكون البحث والتفتيش على الحذف في هذا الرجز قريباً لطالبيه. ثم قال:

وَفِي الذي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِي ... بِذِكْرِ مَا جَا أَوَّلاً مِنْ أَحْرُف
مُنَوَّعاً يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدَا ... وَغَيْرُ ذَا جِئْتُ بِهِ مُقَيَّدَا

هذا من جملة مصطلحه في هذا الرجز، وهو أن الذي في القرءان من كلمات الحذف المطرد يكتفي فيه بذكر ما جاء أولاً من أحرف، أي يقتصر فيه على ذكر حذف

ما وقع أولاً من الكلمات، ولا يتعرض لحذف ما زاد على ذلك الأول من نظائره الواقعة بعده اكتفاءً به عنها لكون حكم الجميع واحداً. ومن هذا يعلم أن اللفظ الذي يذكر فيه الناظم الحذف في ترجمة من التراجم يعم نظائره الواقعة في تلك الترجمة وفيما بعدها، ولا يعم ما قبل الترجمة التي هو فيها، لأن الناظم إنما يكتفي بالأول عما بعده ولا يكتفي عن الأول بما بعده. نعم إن وجد في كلامه ما يدل على تعميم الحكم في السابق واللاحق كان الحكم شاملاً للجميع، وذلك كتعليق الحكم على ضابط لا على عين لفظ نحو قوله «وقبل تعريف وبعد لام» وقوله «ووزن فعال فاعل ثبت». ثم إنه لا فرق في ذلك المكرر الذي يكتفي فيه بذكر الأول بين أن يكون منوعاً أو متحداً.

والمراد بالمنوع اللفظ المكرر الذي في أوله أو آخره زيادة على نظيره كالأزواج و ﴿أزواجهم﴾ و ﴿أزواج﴾ و ﴿الأبصر﴾ و ﴿أبصارهم﴾ و ﴿أبصار﴾ و ﴿بسلطان﴾ و ﴿سلطان﴾. والمراد بالمتحد اللفظ المكرر الذي على صورة واحدة في جميع القرءان من غير زيادة ولا نقص كباخع.

﴿باخع﴾ و ﴿صلصال﴾ و ﴿غضبان﴾ واسم الإشار في قوله «وغير ذا جئت به مقيدا» يعود على المكرر المطرد حذفه بقسميه المنوع والمتحد، يعني أن المكرر من الكلمات الغير المطرد حذفها بأن حذفت في بعض المواضع دون بعض يقيده بقيد يميزه به عن غيره. والتقييد بأشياء منها المجاور كقوله«إلا الذي مع خلال قد ألف». ومنها التقييد بالحرف كقوله «لابن نجاح خاشعاً والغفار»، فقيد الغفار بالحرف وهو أل احترازاً عن ﴿غفاراً﴾ بسورة نوح. ومنها التقييد بالسورة كقوله «والحذف في الأنفال في الميعاد». ومنها التقييد بغير ذلك مما ستقف عليه إن شاء الله في كلام الناظم. وحذف همزة جاء من قوله «ما جاء أولاً» على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين. ثم قال:

وَكُلٍّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكُرُ ... مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَثَرُوا
وَالْحُكْمُ مُطْلَقاً بِهِ إِلَيْهِمُ ... أُشِيرُ فِي أَحْكَامِ مَا قَدْ رَسَمُوا

يعني أن من اصطلاحه أن يذكر جميع ما ذكره الشيوخ الثلاثة المتقدمون وهم أبو عمرو الداني والشاطبي وأبو داود من أحكام الرسم التي اتفقت عليها المصاحف او اختلفت فيها مما رووه عنها واعتمدوه موافقاً لقراءة نافع، فخرج ما ذكروه من الأحكام واستضعفوه فلا يذكره، وأما التعاليل التي ذكروها فالغالب عدم ذكره لها. وقوله «من اتفاق أو خلاف» يوذن بأنه لم يلتزم بيان ما ذكره الشيوخ من التشهير والترجيح، وحينئذ لا يتلفت الى اعتراض شارحيه عليه بفوات بيان ذلك. ثم أخبر أن من اصطلاحه أيضاً أن

يشير بالحكم في حال كونه مطلقاً الى اتفاق الشيوخ المذكورين في أحكام ما قد رسموا أي في أحكام الألفاظ التي ذكروا رسمها. ومراده بالحكم المطلق ما لم يسند لواحد فأكثر لواحد من شيوخ النقل المذكورين فيدخل فيه قوله «وحذف ﴿ادَّارَأْتُم﴾ «رهان»، وقوله «واحذف ﴿تفادوهم﴾ ﴿يتامى﴾ و﴿دفاع﴾ وشبه ذلك. ويدخل فيه ايضاً قوله «كذاك لاخلاف بين الأمة». وقوله «وللجميع الحذف في الرحمان»، وقوله «وجاء أيضاً عنهم في العلمين». وشبه ذلك مما فيه الحكم لكتبه المصاحف لا لشيوخ النقل، لأن هذه الأمثلة ونحوها خالية من إسناد الحكم لواحد فأكثر من شيوخ النقل المذكورين.

تنبيهان: الأول: ما اصطلح عليه في هذين البيتين لا يختص بحذف الألفات بل يجري في جميع أبواب نظم الرسم. وأما قوله قبل «وفي الذي كرر منه اكتفي» البيتين. فهو مختص بالحذف كما قررناه لأن المتبادر عود ضمير على الحذف في قوله «وحذفه جئت به مرتباً» ومن الشراح من جعله جارياً في جميع أبواب النظم أيضاً.

التنبيه الثاني: إنما لم ندخل الشيخ البلنسي في ضمير ذكروه لأن إدخاله فيه يقتضي أن جميع ما ذكره في (المنصف) يذكره الناظم وهو ينافي قوله قبل «وربما ذكرت بعض أحرف» البيت. وحينئذ لا يكون صاحب (المنصف) معتبراً في إطلاق الحكم الذي يشير به الناظم الى اتفاق شيوخ النقل، ومما يؤدي ذلك أن الناظم ساق الخلاف مطلقاً في قوله الآتي «لكن قل سبحان فيه اختلفا» مع أن صاحب «المنصف» ليس له فيه كلام. وقول الناظم «أثروا» بقصر الهمزة بمعنى رووا وجملة «أثروا» صفة «اتفاق» و«ما» عطف عليه وعائد الموصوف محذوف تقديره أثروه. ثم قال:

وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظٍ عَنْهُمَا ... فَابْنُ نَجَاحٍ مَعَ دَانٍ رَسَمَا
وَأَذْكُرُ الَّتِي بِهِنَّ انْفَرَدَا ... لَدَى العَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا

ذكر في البيت الأول أن من مصطلحه أن كل حكم جاء في هذا الرجز مصاحباً للفظ عنهما الذي هو ضمير اثنين مجرور بـ«عن» ولم يتقدم له معاد فرسمه أبو داود مع أبي عمرو الداني أي ذكراه معاً نحو قوله «والحذف عنهما باكالون»، وقوله «وعنهما روضات»، وقوله «وبعد واو عنهما قد أثبتت». فان تقدم معاد عاد ضمير الاثنين له نحو قوله «والأوان عنهما قد سكتا». ولا يخفى أن ما نسبه لأبي عمرو وحده أوله مع أبي داود يستلزم نسبته للشاطبي ايضاً لقوله قبل «والشاطبي جاء في العقيلة به». وأما لفظ «عنه» الواقع في هذا الرجز فضميره لأبي داود غالباً وإنما لم يذكره الناظم في اصطلاحه لأنه لا يضمره لأبي داود إلا وقد تقدم معاده بخلاف لفظ «عنهما» فإنه يضمره للشيخين من غير تقدم معاد كما عرفت. ثم أخبر في البيت الثاني أنه يذكر في هذا الرجز الكلمات التي

انفرد بها الشاطبي في (العقيلة) مسندة إليه على الوجه الذي ورد فيها وهي التي أشار اليها بقوله قبل «وزاد أحرفاً قليلة»، وقد تقدم أن عدتها ستة. وفي هذا البيت من الفائدة أنه إذا نقل حكماً مسنداً للعقيلة علم انفراد الشاطبي به إلا أن يصرح الناظم بزائد عليه نحو «ومن عقيلة وتنزيل وعي» والألف في قوله رسماً للإطلاق لا للتثنية كما قيل «ولدى» في قوله «لدى العقيلة» بمعنى «في» ثم قال:

وَكُلُّ مَا لِوَاحِدٍ نَسَبْتُ ... فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتُّ
وَإِنْ أَتَى بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهْ ... عَلَى الَّذِي مِنْ نصِّهِ وَجَدتُّهْ

ذكر في هذين البيتين أن مصطلحه أيضاً أن كل حكم في أي باب من الأبواب نسبه لواحد من الشيخين المتقدمين وسكت عن غيره وهو الشيخ الآخر بحيث لم يذكر له فيه شيئاً فإن ذلك الغير سكت عن حكم ذلك اللفظ الذي تعرض الآخر لحكمه، وإن أتى ذلك الغير بعكس ذلك الحكم يعني بما يخالف ذلك الحكم بوجه ما فإنه يذكره على الوجه الذي من نصه أي من لفظه سواء كان مقابلاً للحكم الأول أم لا مثال القسم الأول قوله: «والحذف في المقنع في ضعافاً * وعن أبي داود جا أضعافاً» ومثال القسم الثاني مقابلاً حذف (نسحات) لأبي عمرو لدخوله في ضابط الجمع وثبته لأبي داود ومثاله غير مقابل قوله:

«ومقنع قرآنا أولى يوسف ... وزخرف ولسليمان احذف»

وما شرحنا به قوله «وكل ما لواحد نسبت» من أن المراد لواحد من الشيخين المتقدمين هو الذي يدل عليه استقراء النظم خلافاً لمن حمله على أن المراد لواحد من الأيمة المتقدمين إما الثلاثة أو الأربعة بزيادة البلنسي. ثم قال:

لإِجْلِ مَا خُصَّ مِنْ الْبَيَانِ ... سَمَّيْتُهُ بِمَوْرِدِ الظَّمْآنِ
مُلْتَمِساً فِي كُلِّ مَا أَرُومُ ... عَوْنَ الإِلَهِ فَهُوَ الْكَرِيمُ

أخبر أنه سمى رجزه هذا بمورد الظمآن لأجل ما خص به من البيان والإيضاح. والمورد بكسر الراء اسم مكان من ورد الماء وغيره وصل اليه. ويطلق ويراد به نفس الماء الذي شأنه أن يورد، وهذا المعنى هو الذي اعتبره الناظم في التسمية. والظمآن العطشان، ووجه مطابقة الاسم للمسمى، إن الطالب في تلهفه واشتياقه للمسائل شبيه بالعطشان، وهذا الرجز لما اشتمل عليه من الفوائد مع سهولته بالماء العذب البارد لإطفائه لهب المشتاق لمسائله إطفاء الماء ظمأ الوارد. وقوله «ملتمساً» حال من التاء في سميته أي سميته في حال كوني ملتمساً أي طالباً «في كل ما أروم» أي في كل أمر أقصده

وأريد فعله «عون الإله» أي إعانة الله تعالى، ومن جملة ما رامه وقصده هذا الرجز. ثم علل طلبه الإعانة من الله بقوله «فهو الكريم» أي لأنه لا كريم على الحقيقة إلا هو عز وجل.

مقدمة: الرسم قسمان: قياسي وتوقيفي. ويسمى القسم الثاني بالاصطلاحي نسبة لاصطلاح الصحابة رضي الله عنهم فالرسم هو تصوير الكلمة بحروف هجائها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا أثبتوا صورة همزة الوصل وحذفوا التنوين، وفيه تآليف مخصوصة به. والرسم التوقيفي علم تعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي، وهو المؤلف فيه هذا الرجز وأصوله المتقدمة وغيرها. والمراد بأصول الرسم القياسي قواعده المقررة فيه. ويرادف الرسم الخط والكتابة والزبر والسطر والرقم والرشم ـ الشين المعجمة ـ وان غلب الرسم بالسين المهملة في خط المصاحف. وموضوع الرسم التوقيفي حروف المصاحف العثمانية من حيث الحذف والزيادة والإبدال والفصل والوصل ونحو ذلك. ومن فوائده تمييز ما وافق رسم المصاحف من القراءات فيقبل، وما خالفه منها فيرد، حتى لو نقل وجه من القراءة متواتر ظاهر الوجه في العربية إلا أنه مخالف لرسم المصاحف، فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة وإلا ردت. وموافقة القراءة لخط المصحف ولو تقديراً هي أحد الأركان الثلاثة التي عليها مدار قبول القراءت. والركن الثاني موافقة وجهٍ مَّا من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً. والركن الثالث التواتر. وقد أجمع أهل الأداء وأئمة القراء على لزوم تعلم مرسوم المصاحف فيما تدعو اليه الحاجة. واعلم أن اكثر رسم المصاحف موافق لقواعد الرسم القياسي، وقد خرجت عنها أشياء منها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه. ولم يكن ذلك من الصحابة كيف اتفق، بل لأمر عندهم قد تحقق. وأعظم فوائد ذلك كما ذكره بعض العلماء أنه حجاب منع أهل الكتاب أن يقرأوه على وجهه دون موقف.

هذا وقد تقدم لك أنه ورد عدة أحاديث في طلب الاقتداء بالصحابة فيما فعلوه ومما فعلوه مرسوم المصاحف، وقد أجمعوا عليه وهم رضي الله عنهم اثنا عشر ألفاً فيجب عليها اتباعهم وتحرم علينا مخالفتهم في ذلك، فيجب على كل من أراد كتابة مصحف أن يكتبه على مقتضى الرسم العثماني، فإن كتبه على مقتضى الرسم القياسي فقد خالف الأحاديث الواردة في طلب الاقتداء بالصحابة وخالف ما أجمع عليه الصحابة، وخرق إجماع من بعدهم من علماء الأمة. قال أشهب: سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا إلا على الكتابة الأولى. رواه الداني في (المقنع) وقال

الإمام أحمد بن حنبل: تحرم مخالفة مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف غير ذلك. وقد نقل الجعبري وغيره إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني. وقال في (المقنع) بعد أن ذكر جواب مالك المتقدم: ولا مخالف لمالك من علماء الأمة اهـ. وهذا كله يرجع الى مصطلح الرسم. وأما النقط والشكل ونحوهما فقد قدمنا الخلاف فيها عند قول الناظم «ومالك حظ على الاتباع لفعلهم» الخ. وكما لا تجوز مخالفة خط المصاحف في رسم القرءان، لا يجوز لأحد أن يطعن في شيء مما رسمه الصحابة في المصاحف، لأنه طعن في مجمع عليه، ولأن الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة وقد بلغ التهور ببعض المؤَرخين الى أن قال في مرسوم الصحابة ما لايليق بعظيم علمهم الراسخ وشريف مقامهم الباذخ فإياك أن تغتر به.

وهذا إذا قلنا إن مرسوم المصاحف اصطلاح من الصحابة، وأما إذا قلنا إنه من إملاء النبي ﷺ على سيدنا زيد بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام كما نقله بعض العلماء، فالطاعن فيه طاعن فيما هو صادر من النبي ﷺ. ويشهد لكونه من إملائه ﷺ ما ذكره صاحب الإبريز عن شيخه العارف بالله سيدي عبد العزيز الدباغ أنه قال: رسم القرءان سر من اسرار المشاهدة وكمال الرفعة، وهو صادر من النبي ﷺ وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرءان ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها ونحو ذلك، لأسرار لاتهتدي اليها العقول إلا بالفتح الرباني، وهو سر من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، فكما أن نظم القرآن معجز فرسمه معجز أيضاً اهـ باختصار. ثم قال الناظم:

بَـــابُ اتِّفَـــاقِهِـــمْ وَالاضْطِـــرابِ فِـــي الْحَـــذْفِ مِـــنْ فَـــاتِحَـــةِ الْكِتَـــابِ

أي هذا باب بيان اتفاق كُتَّاب المصاحف واختلافهم في حذف الألفات من كلمات فاتحة الكتاب. والباب لغة المدخل الموصل الى الشيء، واصطلاحاً اسم لجملة من المسائل المشتركة في أمر يشملها تحته فصول غالباً. والفصل لغة الحاجز بين الشيئين، واصطلاحاً اسم لجمله من مسائل الفن مندرج تحب باب أو كتاب غالباً. والضمير في قوله «اتفاقهم» يعود على كُتَّاب المصاحف المتقدم ذكرهم في قوله «ثبت عن ذوي النهى والعلم». ولا يصح عوده على الرواة الناقلين عن المصاحف لأنه لم يتقدم ذكرهم لا تصريحاً ولا تلويحاً، ولا على الشيوخ الذين عينهم الناظم لعدم الاطراد، فإن الناظم كثيراً ما يأتي بذكر الخلاف مع اتفاق الناقلين له، ولأن أكثر الكنايات وشبهها الآتية في النظم الأنسب بها كتَّاب المصاحف لا شيوخ النقل كقوله «لاخلاف بين الأمة في الحذف»

وقوله«وبعضهم أثبت فيها الأولا» وقوله «وللجميع السيئات جاء بألف» والتعبير باتفاق كُتَّاب المصاحف واختلافهم في معنى تعبير الشيوخ باتفاق المصاحف واختلافها، ولكن لما وقع في عبارة الناظم ضمير العقلاء لزم حمله على كتَّابها وأحدهما قريب من الآخر. وأل في قوله «الاضطراب» عوض عن ضمير كتَّاب المصاحف. والاضطراب الاختلاف. وقوله «في الحذف» تنازعه كل من الاتفاق والاضطراب. ومعنى الحذف الإسقاط والإزالة، و«أل» فيه للعهد والمعهود قوله «وحذفه جئت به مرتباً» والذي يحذف غالباً في المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة: الألف والواو والياء المديتان وهي التي تزاد أيضاً. وإنما اختصت هذه الأحرف بالحذف غالباً لكثرة دورها وبقاء ما يدل عليها عند حذفها وهو الحركات التي نشأت هذه الأحرف عنها وإنما اقتصر في الترجمة على الحذف لأنه هو المخالف لقاعدة الرسم القياسي، وأما الإثبات فلا حاجة الى التنصيص عليه لجريانه على القياس ولذا لم يترجم له ولم يتعرض لشيء منه استقلالاً.

واعلم أن البسملة إن كانت من الفاتحة ومن كل سورة أو من الفاتحة فقط كما قيل بكل منهما دخلت في ترجمة الفاتحة ولا إشكال وإن لم تكن من الفاتحة ولا من غيرها كما هو قول مالك وجماعة دخلت فيها أيضاً لملازمتها إياها لفظاً وخطاً.

تنبيهان: الأول: الحذف الواقع في المصاحف ثلاثة أقسام: حذف إشارة وحذف اختصار وحذف اقتصار. أما حذف الإشارة فهو ما يكون موافقاً لبعض القراءات نحو ﴿**وإذ واعدنا**﴾ [البقرة: ٥١] فإن أبا عمرو البصري قرأ بحذف الألف من اللفظ والباقون بإثباتها، فحذفت الألف في الخط إشارة لقراءة الحذف. ولا يشترط في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها متواترة بل ولو شاذة لاحتمال ان تكون غير شاذة حين كتب المصاحف، وهذا القسم يعلم مما سنذكره في الشرح من قراءة الكلمة بدون ألف. وأما حذف الاختصار (أي التقليل) فهو ما لا يختص بكلمة دون مماثلها فيصدق بما تكرر من الكلمات وما لم يتكرر منها، وذلك كحذف ألف جموع السلامة كالعالمين وذريات. وأمَّا حذف الاقتصار فهو ما اختص بكلمة أو كلمات دون نظائرها كـ ﴿**الميعاد**﴾ في «الأنفال» و﴿**الكافر**﴾ في الرعد. وربما جامع القسم الأول كلاً من القسمين الأخيرين.

كـ ﴿**واعدنا**﴾ و ﴿**فيها سراجاً**﴾ وربما اجتمع القسمان الأخيران وذلك حيث تتفق المصاحف على حذف كلمة وتختلف في نظائرها، فيكون اختصاراً بالنسبة الى حذف النظير في بعض المصاحف، واقتصاراً بالنسبة الى إثباته، وهذا كله اصطلاح لهم وإلا يبعد أن يشمل ذلك كله اسم الاختصار.

التنبيه الثاني: للحذف والإثبات مرجحات، فينفرد الإثبات بالترجيح لكن حيث لا

مرجح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه الى القراءة بحذفه لكن حيث لم ينص على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معاً في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه وبالحمل على النظائر وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف. ثم قد يحصل لكل طرف مرجح فأكثر مع التساوي في عدد المرجحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجحات عند التعارض أقوى من بعض فيتسع في ذلك مجال النظر، وكثير من هذه المرجحات يجري أيضاً في غير باب الحذف ومقابلة مما يذكر بعده. ومن هذه المرجحات يعلم وجه كثير مما جرى به العمل، وسنبين إن شاء الله ما جرى به العمل عندنا بتونس في جميع ما ذكر فيه الناظم الخلاف او التخيير. وأما ما ذكر فيه الناظم اتفاق الشيوخ أو الشيخين على نقله من غير ذكر خلاف فيه بين المصاحف فلا توقف في العمل به ولذا لا ننص عليه. ثم قال:

وَلِلجَمِيعِ الحَذْفُ فِي الرَّحمَانِ ... حَيْثُ أَتَى فِي جُمْلَةِ القُرْآنِ
كَذَاكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الأُمَّةْ ... فِي الحَذْفِ فِي اسْمِ اللّهِ واللَّهُمَّه
لِكَثْرَةِ الدَّوْرِ وَالاِستعْمَالِ ... عَلَى لِسَانِ لافِظٍ وتَالِ

ذكر في البيتين الأولين بعضاً من مسائل الاتفاق المصدر به في الترجمة، فأخبر أن الحذف واقع في «الرحمان» أي في ألفه التي بعد الميم حيثما أتى في القرءان لجميع كتّاب المصاحف. فدخل لفظ «الرحمان» الواقع في «الفاتحة» وغيرها ولم يقع في القرءان الا مع «ال»، وقد تقدم اندراج البسملة في الفاتحة فيدخل لفظ «الرحمان» الواقع فيها. ثم أخبر أنه لا خلاف في حذف الألف الواقعة بين اللام والهاء في اسم «الله» و«اللهم»، وأمّا حذف الواقعة بين اللامين من «لله» فسيأتي في قوله «وقبل تعريف وبعد لام» البيت. وقوله «بين الأمة» أي الجماعة والمراد بهم كتّاب المصاحف، واسم الاشارة في قوله «كذاك» يعود على لفظ «الرحمان» أي اسم «الله» و«اللهم» كلفظ «الرحمان» في الاتفاق على الحذف. ويدخل في قوله «اسم الله» أي الاسم الذي هو الله ما في الفاتحة وسائر السور من اسم الله. ففي «الفاتحة» ﴿الحمد لله﴾ [الآية الاولى] وفي غيرها نحو ﴿ختم الله﴾ [البقرة: ٧] وأمّا اللهم فنحو ﴿قل اللهم مالك الملك﴾ [آل عمران: ٢٦] وإنما ذكر «اللهم» مع أنه هو لفظ «الله» زيدت عليه الميم دفعاً لتوهم أنه لا يدخل في اسم الجلالة لزيادة الميم فيه. وهذا الحكم الذي ذكره في البيتين مطلق فيشمل شيوخ النقل

المتقدمين على ما قررناه في اصطلاحه. ولفظ «الرحمان» متحد، وأما اسم «الله» فمنوَّع كما يقتضيه اصطلاحه المتقدم. ثم علل حذف الألف في هذه الكلمات الثلاث بكثرة دورها أي تكررها وكثرة استعمالها على لسان اللافظ أي الناطق بها في غير القرءان، وعلى لسان التالي لها في القرءان، ويلزم من ذلك كثرة كتبها فحذف الألف فيها إنما هو في الحقيقة لكثرة كتبها اللازم لتعليل الناظم. وقد ذكر شيوخ النقل حذف الألف في هذه الكلمات ولم يذكروا تعليل الناظم فذكره إياه تبرع. والهاء في قوله «اللهمه» هاء السكت، والظاهر أن عطف الاستعمال على الدور عطف تفسير. ثم قال:

وَجَاءَ أَيْضاً عَنْهُمُ فِي العَالَمِينْ ... وَشِبْهِهِ حَيْثُ أَتَى كَالصَّادِقِينْ
وَنَحْوِ ذُرِّيَّاتِ مَعْ آيَاتِ ... وَمُسْلِمَاتٍ وَكَبَيِّنَاتِ
مِنْ سَالِمِ الجَمْعِ الذي تكَرَّرَا ... مَا لَمْ يَكُنْ شُدِّدَ اوْ إِن نُّبِرَا
فَثَبْتُ مَا شُدِّدَ مِمَّا ذُكِّرَا ... وَفِي الذي هُمِزَ مِنْهُ شُهِّرَا
وَالْخُلْفُ فِي التَّانِيثِ فِي كِلَيْهِمَا ... وَالْحَذْفُ عَنْ جُلِّ الرُّسُومِ فيهمَا

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الحذف جاء أيضاً عن كتَّاب المصاحف في﴿العالمين﴾ وفي شبهه حيثما أتى في القرآن، وذلك الشبه كـ﴿الصادقين﴾ ونحو ﴿ذريات﴾ و ﴿آيات﴾ و ﴿مسلمات﴾ و ﴿بينات﴾ ثم ذكر ضابطاً بين به شبه ﴿العالمين﴾ فقال «من سالم الجمع تكرر» أي وهو الجمع السالم المتكرر في القرآن مذكراً مؤنثاً. ثم أخرج المشدد والمهموز من الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث بقوله «ما لم يكن شدد او إن نبرا» أي همز يعني ما لم يكن الجمع السالم بقسيمة واقعاً بعد ألفه شد أو همز مباشر. ثم ذكر حكم هذا المخرج وهو المشدد والمهموز، فأخبر أن الحكم في المشدد المذكر ثبت الألف اتفاقاً، وشهر الثبت في المهموز منه مع خلاف بعض المصاحف فيه بالحذف، وأن الخلف حاصل في جمع المؤنث في كلا قسميه المشدد والمهموز والحذف وارد عن أكثر المصاحف في قسمي المؤنث. أما العالمين ففي ﴿رب العالمين﴾ أول الفاتحة، وأما شبهه من المذكر غير المشدد والمهموز فنحو ﴿والله محيط بالكافرين﴾ [البقرة: ١٩] ﴿إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿وهم فيها خالدون﴾ [البقرة: ٢٥] ومن المؤنث نحو ﴿فيه ظلمات ورعد﴾ [البقرة: ١٩] ﴿وكذبوا بآياتنا﴾ [البقرة: ٣٩] ﴿آيات بينات﴾ [البقرة: ٩٩] و ﴿من ظهورهم ذرياتهم﴾ [الأعراف: ١٧٢] وأما المذكر المشدد فنحو ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿وما هم بضآرّين﴾ ﴿وانَّا لنحن الصَّافون﴾ [الصافات: ١٦٥] والمهموز منه نحو ﴿ما كان لهم ان يدخلوها إلا خآئفين﴾ [البقرة: ١١٤] ﴿بياتا أو هم قائلون﴾

[الأعراف: ٤] وأما المؤَنث المشدد فنحو ﴿فوقهم صافات﴾ [الملك: ١٩] ﴿والصافات صفا﴾ [الصافات: ١] والمهموز منه نحو ﴿والصائمات﴾[الأحزاب: ٣٥] و ﴿سائحات﴾ [التحريم: ٥] ولم يوجد في القرآن جمع مؤَنث سالم فيه ألف واحدة مهموز ما بعدها أو مشدد. والحكم الذي ذكره الناظم في المشدد والمهموز من الجمع المؤَنث بالنسبة الى كل من ألفيه، وأما غير المشدود والمهموز من الجمع المؤَنث ذي الألفين فسينص عليه قريباً. والعمل عندنا في المهموز من الجمع المذكر على ما شهر من الإثبات إلا ﴿التائبون﴾ و ﴿السائحون﴾ [١١٢] بالتوبة و ﴿الصائمين﴾ [٣٥] بالأحزاب، فاقتصر أبو داود فيها على الحذف للنظائر المجاورة لها وعليه عملنا ولم يستثنها الناظم، والعمل في المشدد والمهموز من جمع المؤَنث على ما في أكثر المصاحف من الحذف.

واعلم أن مما يشمله ضابط الناظم ما ألفه مبدلة من همزة نحو ﴿مستأنسين﴾ لورش ويلزم من ذلك حذف صورة الهمزة فيه لقالون ضرورة أن المحذوف في رواية ورش هو ـ الألف ـ هو بعينه صورة الهمزة في رواية قالون، ولذا لم يحتج الى استثنائه في باب الهمز مع ﴿الرءيا﴾ [الإسراء: ٦٠] و ﴿اداراتم﴾ [البقرة: ٧٢] ومما يشمله أيضاً ما كانت ألفه مصاحبة للام نحو ﴿اللاعنون﴾ [الأنبياء: ٥٥] و ﴿للاعنون﴾ [البقرة: ١٥٩] ومما يشمله أيضاً بعض الجموع السالمة التي تغير فيها بناء مفردها للتخفيف كـ﴿قربات﴾ فإن قالوناً يسكن مفردها وهو قربة. ومما يشمله أيضاً الملحقات بالجمع السالم وإن لم تكن جمعاً حقيقة، ولا فرق بين ما جرى منها مجرى المذكر أو المؤَنث فالأول نحو ﴿وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩] ﴿ونحن الوارثون﴾ [الحجر: ٢٣] ﴿وكنا بكل شيء عالمين﴾ [الأنبياء: ٨١] مما استعمل في جانب الله تعالى على جهة التعظيم، والثاني نحو ﴿عرفات﴾ [البقرة: ١٩٨] و ﴿اؤلات﴾ [الطلاق: ٤] ويدل على شموله لهذه الملحقات قوله ﴿في العالمين﴾ وشبهه حيث جعل الحذف أصلاً في ﴿العالمين﴾ الملحق بالجمع، ثم حمل عليه شبهه من الجمع السالم وساوى بين الجمع والملحق به في الحكم. وأمَّا﴿ثلاثون﴾ المرفوع وغير المرفوع ﴿وثمانين﴾ وإن كان من الملحق بالجمع المذكر فقد نص على حذفهما فيما بعد هذا الباب مع نظائرهما. وأمَّا باب ﴿آمنين﴾ و ﴿آخذين﴾ و ﴿الآمرون﴾ و ﴿آخرين﴾ و ﴿آيات﴾ و ﴿المنشئات﴾ مما وقع فيه قبل الألف همزة في قسمي الجمع السالم فسيأتي حكمه في باب الهمز عند قول الناظم «وما يؤدي لاجتماع الصورتين» البيت. ومن هذا تعلم أن تمثيل الناظم هنا بـ﴿آيات﴾ للحذف إنما هو بالنسبة للألف التي بعد الياء فقط، وأمَّا ﴿أمَّهات﴾ و ﴿أخوات﴾ و ﴿بنات﴾ فكل منها جمع سلامة لمؤَنث، وسينص في هذا الباب على حذف ﴿بنات﴾ في ثلاثة مواضع فقط، وعلى

إثبات عدة كلمات من الجمع السالم مع خلف في بعضها، وسينص فيه أيضاً على أنواع أُخر من الجمع السالم لم يذكرها الشيخان مع أمثلة ضابط الجمع المذكور. وبهذا كله تعلم أنه لا بد في الحكم بالحذف أو الإثبات في الجمع السالم بقسيمة من ملاحظة ما ذكره الناظم هنا وفيما سيأتي، ولا يقتصر في ذلك على مجرد ضابط الجمع المذكور. ولا يخفى أنه لا يدخل في ضابط الناظم نحو ﴿مرضات﴾ و ﴿تقية﴾ و ﴿أموات﴾ و ﴿أصوات﴾ إذ ليس واحد منها جمع مؤنث سالم، أمَّا الأولان فمفردان وأمَّا الأخيران فجمعَا تكسير.

تنبيهان: **الأول**: مراد الناظم بالمشدود والمهموز من قسمي المذكر والمؤنث في قوله«ما لم يكن شدد أو إن نبر» ما كان الشد والهمزة فيه بعد الألف مباشراً كما صرح به الشيوخ وتقدمت أمثلته لا غير المباشر ولا المتقدم نحو ﴿الحواريون﴾ في الرفع وغيره و ﴿ربانيون﴾ كذلك ونحو ﴿الصادقين﴾ و ﴿ذريات﴾ في المشدد، ونحو ﴿خاطئون﴾ و ﴿مالئون﴾ ونحو ﴿آمنون﴾ و ﴿ومنشأت﴾ في المهموز. أمَّا عدم دخول ما كان الشد المتأخر فيه غير مباشر فمن قوله «الحواريين أثبته» إذ لو دخل في المشدد المثبت لما احتاج الى التنصيص على إثباته ثانياً ويلزم مثله في الهمز إذ هما باب واحد، وأمَّا عدم دخول ما تقدم فيه الشد فمن تمثيله ﴿بالصادقين﴾ و ﴿ذريات﴾ لغير المشدد ويلزم مثله في الهمز أيضاً.

التنبيه الثاني: مراد الناظم بالمتكرر في قوله «من سالم الجمع الذي تكررا» ما وقع في القرآن في ثلاثة مواضع فأكثر على ما صححه اللبيب في حد كثرة الدور التي عبر بها غير الناظم في ضابط الجمع كالشيخين، وتعبير الناظم بالمتكرر غير موفٍ بذلك لصدقه بما وقع مرتين بخلاف التعبير بكثرة الدور فإنه موف به. والجواب عن الناظم أنه لما مثل آخر الباب للمنفرد وهو غير المتكرر بما وقع مرتين، علم أن مراده بالمتكرر هنا ما فوق الاثنين. وأيضاً فإن هذا الشرط لما لم يكن متحتماً وإنما هو غالب كما سيذكره الناظم آخر باب، تساهل في التعبير عنه، ولو أسقطه بالكلية ما أَخلَّ بالحكم. وقوله «وشبهه» بالجر عطف على «العالمين»، وقوله «ونحو» بالجر أيضاً عطف على «الصادقين»، وقوله «ذريات» يقرأ بترك التنوين للوزن، «وإن» في قوله «أو إن نبر» زائدة. ونبر بتخفيف الباء فعل ماضٍ مبني للنائب من النبر وهو الهمز. «وثبت» من قوله «فثبت ما شدد» خبر مبتدأ محذوف أي فالحكم ثبت ما شدد ومراده بالرسوم هنا المصاحف. ثم قال:

وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ نَحْوُ الصَّادِقَاتِ ... وَالصَّالِحَاتِ الصَّابِرَاتِ الْقَانِتَاتِ

وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيهَا أَلْوَلاَ ... وَفِيهِمَا الْحَذْفُ كَثِيراً نُقِلاَ

تعرض في هذين البيتين لذي الألفين من جمع المؤنث السالم الغير المشدد والمهموز، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الحذف جاء في الحرفين أي الألفين من جمع المؤنث السالم نحو ﴿**الصادقات**﴾ و ﴿**الصالحات**﴾ و ﴿**الصابرات**﴾ و ﴿**القانتات**﴾ وأن بعض كتّاب المصاحف اثبتوا في جموع التأنيث الألف الأول من الألفين لكن الحذف نقل فيهما كثيراً. فقول الناظم «وجاء في الحرفين» البيت. كلام مجمل كالترجمة فصّل بالبيت الثاني، والعمل عندنا على حذف الألفين في ذلك إلا ما يأتي استثناؤه.

﴿**واعلم**﴾ أن مما يدخل في ذي الألفين ما كانت ألفه الثانية مصاحبة اللام نحو ﴿**علامات**﴾ و ﴿**رسالات**﴾ و ﴿**وجمالات**﴾ ومما يدخل فيه أيضاً ﴿**خالات**﴾ و ﴿**مغارات**﴾ مما الألف فيه أصلية لا زائدة والأصل «خولات» بفتح الواو «ومغورات» بسكون الغين وفتح الواو ثم أُعِلَّ على القياس فصارا خالات ومغارات. والألف في قول الناظم «الأولا» و«نقلاً» ألف الإطلاق. ثم قال:

وَأَثْبَتَ التَّنزِيلُ أُولَى يَابِسَات ... رِسَالَةِ العُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَاتْ
رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسِقَاتِ ... وَفِي الْحَوَارِيِّينَ مَعْ نَحْسَاتِ
أَثْبَتَهُ وَجَاءَ رَبَّانِيُّونْ ... عَنْهُ بِحَذْفٍ مَعَ رَبَّانِيِينْ

لما ذكر أنواعاً من جمع السلامة بحذف الألف اتفاقاً، وأنواعاً منه بخلاف في حذفها، أخذ يستثني ما خرج من الكلم عن ذلك، فأخبر عن أبي داود أنه أثبت في كتابه المسمى بالتنزيل أي نقل فيه إثبات الألف الأولى من ألفي ﴿**يابسات**﴾ في الموضعين من سورة «يوسف» وإثبات الأولى من ألفي رسالات «العقود» في آية ﴿**وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته**﴾ [المائدة: ٦٧] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿**الله اعلم حيث يجعل رسالاته**﴾ [الأنعام: ٢٤] فإن ألفه الأولى محذوفه على ما تقدم. ثم أخبر عن أبي داود أيضاً أنه رجح ثبت ألف ﴿**راسيات**﴾ [سبأ: ١٣] الأولى إذ الكلام فيها، ورجح إثبات ألف ﴿**باسقات**﴾ الأولى ايضاً، فالأول في سورة «سبأ» ﴿**وقدور راسيات**﴾ [الآية: ١٣] والثاني في سورة «قَ» ﴿**والنخل باسقات**﴾ [الآية: ١٠] وأما الألف الثانية فهي محذوفة في الكلمات الأربع على ما تقدم. ثم أخبر عن أبي داود أيضاً بإثبات ألف ﴿**الحواريين**﴾ يعني مرفوعاً وغيره، وألف ﴿**نحسات**﴾ وبحذف ألف ﴿**ربانيون**﴾ و ﴿**ربانيين**﴾ نحو ﴿**قال الحواريون نحن أنصار الله**﴾ [الصف: ١٤] في آل عمران والصف ﴿**وإذ أوحيت إلى الحواريين**﴾ [المائدة: ١١١] في «العقود». وأما ﴿**نحسات**﴾ ففي فصلت ﴿**في أيام نحسات لنذيقهم**﴾ [فصلت: ١٦] وأما ربانيون وربانين ففي

«العقود» ﴿والربانيون والأحبار بما استحفظوا﴾ [المائدة: ٤٤] وفي «آل عمران» ﴿ولكن كونوا ربانيين﴾ [الآية: ٧٩] والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود في الأبيات الثلاثة جزماً وترجيحاً. وقوله«رسالة العقود» معطوف على «يابسات» بواو محذوفة فهو مدخول لأولى أيضاً. وأتى برسالة مفرداً على قراءة الإفراد لضيق النظم ونصبه على الحكاية. ثم قال:

ثُـمَّ بَنَـاتٍ فِـي ثَـلاَثٍ كَلِمَـاتْ فِـي النَّحْـلِ والأَنْعَـامِ مَـعْ لَـهُ الْبَنَـاتْ
وَفِـي صِـرَاطٍ خُلْفُـهُ وَسَـوْآتْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «بنات» الواقع في ثلاث كلمات من هذا اللفظ في النحل ﴿ويجعلون لله البنات سبحانه﴾ [الآية: ٥٧] وفي «الأنعام» ﴿وبنات بغير علم سبحانه﴾ [الآية: ١٠٠] وفي الطور ﴿أم له البنات﴾ [الآية: ٣٩] وقيد الأولين بالسورة والأخير بالمجاور احترازاً من غيرها كبنات سورة «النساء» الثلاث ﴿وبناتي هن أطهر لكم﴾ [الآية: ٧٨] ﴿ما لنا في بناتك من حق﴾ [الآية: ٧٩] كلاهما«بهود» ﴿بناتي إن كنتم فاعلين﴾ [الحجر: ٧١] بالحجر ﴿فاستفتهم ألربك البنات﴾ [الآية: ١٤٩] ﴿أصطفى البنات﴾ [الآية: ١٥٣] كلاهما بالصافات ﴿أم اتخذ مما يخلق بنات﴾ [الآية: ١٦] بالزخرف وغير ذلك. والعمل عندنا على ما ننله الناظم عن أبي داود من حذف «بنات» في الكلمات الثلاث وعلى الإثبات في غيرها ويجري «ثبات» من قوله تعالى ﴿فانفروا ثبات﴾ [النساء: ٧١] مجرى بنات في غير الكلمات الثلاث فيكون حكم ألفه الإثبات وبه جرى العمل ثم أخبر عن أبي داود أيضاً بالخلاف في حذف ألف «صراط» وإثباته وفي ألف «سوآت». أما صراط ففي «الفاتحة» ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الآية: ٧] وفي غيرها نحو ﴿لاقعدنَّ لهم صراطك المستقيم صراط الله الذي له ما في السماوات﴾ [الأعراف: ١٦] وقد تعدد في الفاتحة وفيما بعدها منوَّعاً كما مثل. وأما« سوآت» ففي «الأعراف» ﴿ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما﴾. ﴿بدت لهما سوآتهما﴾ [الآية: ٢٢]. ﴿يواري سوآتكم﴾ [الآية: ٢٦] وفي طه ﴿فبدت لهما سوآتهما﴾ [الآية: ٢٠] والعمل عندنا على الحذف في «صراط» و«سوآتكم» حيثما وقعا وكيف وقعا. وإنما ذكر الناظم «صراط» أثناء الجموع مع أنه ليس منها لوقوعه في «الفاتحة» ولمشاركته لبعض الجموع في الخلاف. وقوله «بنات» معطوف بـ«ثم» إما على «ربانيون» المرفوع فيرفع، وإما على «ربانيين» المخفوض فينخفض. ثم قال:

وَعَنْهُمَـا رَوْضَـاتِ قُـلْ وَالْجَنَّـاتْ
وَبَيِّنَـاتٍ مِنْـهُ ثُـمَّ فَـاكِهِيـن كَيْـفَ أَتَـى وَفِـي انْفِطَـارٍ كَـاتِبِيـنْ

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف «روضات» وما ذكر معه وفي إثباته. فقوله «روضات» على حذف مضاف أي وعنهما خلف روضات بدليل أن الكلام في سياق الخلاف. أما «روضات» و«الجنات» «والجنات» ففي «الشورى» ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات﴾ [الآية: ٢٢] وأما ﴿بينات منه﴾ ففي «فاطر» ﴿فهم على بينات منه﴾ [الآية: ٤٠] وقد قرأه المكي والبصري وحمزة وحفص بحذف الألف على الإفراد، واحترز بقيد المجاور وهو لفظ منه عن غير المجاور له نحو ﴿آيات بينات مقام ابراهيم﴾ [آل عمران: ٩٧] فإنه لاخلاف في حذف ألفه. وأما ﴿فاكهين﴾ كيف أتى أي بواو أو ياء ففي «يس» ﴿في شغل فاكهون﴾ [الآية: ٥٥] وفي «الدخان» ﴿ونعمة كانوا فيها فاكهين﴾ [الدخان: ٢٧] وفي «الطور» ﴿فاكهين بما آتيهم﴾ [الطور: ١٨] وفي «المطففين» ﴿انقلبوا فاكهين﴾ [التوبة: ٣١] وقد قرأ حفص هذا الأخير بغير ألف كما قرىء بذلك خارج السبعة في الجميع. وأما ﴿كاتبين﴾ ففي «الانفطار» في آية ﴿كراماً كاتبين﴾ [الآية: ١١] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿وإنا له كاتبون﴾ [الآية: ٩٤] في «الأنبياء». والخلاف الذي ذكره في «الجنات» خاص بالمجاور لروضات وقرانه الجنات بروضات قرينة على تخصيص الخلاف به. واعلم أن ظاهر النقول ترجيح الإثبات على الحذف في «روضات» و«الجنات» وترجيح الحذف في البواقي وبذلك العمل عندنا. ثم قال:

وَمُقنِعٌ بِآيَةٌ لِلسَّائِلِينْ وَأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى دَاخِرِينْ

أخبر عن صاحب (المقنع) ـ وهو أبو عمرو الداني ـ بالخلاف في حذف الألف الثانية من «آيات» المجاور لـ«السائلين» وفي إثباته، فقوله «ومقنع» على حذف مضاف أي وخلف مقنع في ﴿آيات للسائلين﴾ [يوسف: ٧] ثم أخبر عن أبي داود في (التنزيل) بإثبات أخرى «داخرين» اي الكلمة الأخيرة من كلمات «داخرين». ﴿آيات للسائلين﴾ [يوسف: ٧] ففي «يوسف» وقد قرأه المكي بالإفراد واحترز بقيد المجاور للسائلين عن غير المجاور له نحو ﴿آيات بينات﴾ [آل عمران: ٩٧] وأما داخرين الأخيرة ففي «غافر» ﴿سيدخلون جهنم داخرين﴾ [الآية: ٦٠] واحترز بقيد «أخرى» من غير الأخيرة نحو ﴿سجدا لله وهم داخرون﴾ [الآية: ٤٨] في «النحل» ﴿وكل آتوه داخرين﴾ [الآية: ٨٧] في «النمل». والراجح المعمول به في «آيات» المجاور لـ﴿السائلين﴾ الحذف، وأما ﴿داخرين﴾ الذي بـ«غافر» فالعمل فيه على الإثبات وغيره محذوف. والباء في قوله «بأية» بمعنى «في» واتى بثاية مفرداً على قراءة المكي لضيق النظم. ثم قال:

وَبَعْدَ وَاوٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ لَدى سَمَاوَاتٍ بِحَرْفٍ فُصِّلَتْ

وَحُـذِفَـتْ قَبْـلُ بِـلاَ اضْطِـرَابِ فِـي كُـلِّ مَـوْضِـعٍ مِـنْ الْكِتَـابِ

أخبر عن الشيخين بإثبات الألف الواقعة بعد الواو في «سماوات» بحرف «فصلت» أي في كلمة «فصلت» وأن الألف حذفت بلا اضطراب أي بلا خلاف قبل الواو من «سماوات» في كل موضع من الكتاب أي القرءان فدخل «سماوات» فصلت وغيرها، أم «سماوات» فصلت ففي قوله تعالى ﴿**فقضيهن سبع سماوات في يومين**﴾ [الآية: ١٢] وأما غيره فنحو ﴿**فسويهن سبع سماوات**﴾ [البقرة: ٢٩]. ﴿**إني اعلم غيب السماوات**﴾[البقرة: ٣٣]. واعلم أن الناظم سكت عن حكم الألف الثانية من «سماوات» في غير «فصلت» اتكالاً منه على ما قدمه من حذف الألف الثانية من الجمع المؤنث ذي الألفين، ولم يذكر هنا إلا ما خرج عن الضوابط المتقدمة. ولدى من قوله من «لدى سماوات» بمعنى «في» وكذا الباء من قوله «بحرف». ثم قال:

وَأُثْبِتَـتْ آيَـاتُنَـا الْحَـرْفَـانِ فِـي يُـونُـسٍ ثَـالِثُهَـا وَالثَّـانِـي

أخبر مع أطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بإثبات الألف الواقعة بعد الياء من «آياتنا» الثاني والثالث في سورة «يونس»، وهما المرادان بقوله الحرفان أي الكلمتان. فالثاني في قوله تعالى ﴿**وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون**﴾ [يونس: ١٥] والثالث في قوله تعالى ﴿**إذا لهم مكر في آياتنا**﴾ [يونس: ٢١] واحترز بقيد الإضافة إلى الضمير عن نحو ﴿**تلك آيات الكتاب الحكيم**﴾ [يونس:١] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿**والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا**﴾ [آل عمران: ١١] وبقيد الثالث والثاني عن الأول فيها هو ﴿**والذين هم عن آياتنا غافلون**﴾ [يونس: ٧] والرابع فيها وهو ﴿**وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا**﴾ [يونس: ٧٣] والخامس فيها وهو ﴿**إلى فرعون وملاءِيه بآياتنا فاستكبروا**﴾ [يونس: ٧٥] والسادس فيها وهو ﴿**وأن كثيرا من الناس عن آياتنا لغافلون**﴾ [يونس: ٩٢] ثم قال:

وَالْحَـذْفُ عَنْهُمَـا بِـأَكَّـالُـونَ وَعَـنْ أَبِـي دَاوُدَ فَعَّـالُـونَ
كَيْـفَ أَتَـى وَوَزْنُ فَعَّـالِيـن كُـلاًّ وَعَنْـهُ ثَبْـتُ جَبَّـارِيـنَ

أخبر عن الشيخين بحذف الألف في ﴿**أكالون**﴾ وهو من الجمع السالم الذي مفرده على «فعَّال» ثم أخبر عن أبي داود بحذف ألف وزن «فعَّالون» بالواو كيف أتى أي منكراً أو معرفاً، وكذا وزن «فعالين» بالياء كلاًّ أي جميعاً إلا ﴿**جبارين**﴾ منه فإنه أثبته أي نقل ثبت ألفه. فأما ﴿**أكالون**﴾ عنهما ففي «العقود» ﴿**أكالون للسحت**﴾ [المائدة: ٤٢] وأما «فعالون» لأبي داود فنحو ﴿**قوّامون على النساء**﴾ [النساء: ٣٤]. ﴿**سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين**﴾ [المائدة: ٤١] ﴿**طوّافون عليكم**﴾ [النور: ٥٨] ﴿**قتل**

﴿الخَّراصون﴾ [الذريات: ١٠] وأما «فعالين» له أيضاً فنحو ﴿كونوا قوَّامين بالقسط﴾ [النساء: ١٣٥] ﴿كونوا قوَّامين لله﴾ [المائدة: ٨] ﴿إن الله يحب التوَّابين﴾ [البقرة: ٢٢٢]. ﴿إنه كان للأوَّابين غفورا﴾ [الإسراء: ٢٥] وأما ﴿جبارين﴾ المثبت عن أبي داود ففي «المائدة» ﴿إن فيها قوما جبارين﴾ [الآية: ٢٢] وفي «الشعراء» ﴿بطشتم جبارين﴾ [الآية: ١٣٠] والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود في هذين البيتين. ثم قال:

وَعَنْـهُ حـذْفُ خَـاطئُـونَ خَـاطِئِـيـنْ بِغَيْـرِ أُولَـى يُـوسـفٍ وَخَـاسِئِـيـنْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿خاطئون﴾ بالواو وخاطِئين بالياء عدا الكلمة الأولى من لفظ ﴿خاطئين﴾ في يوسف وبحذف ألف ﴿خاسئين﴾ عنه أيضاً. فأما ﴿خاطئون﴾ ففي «الحاقة» ﴿لا يأكله إلا الخاطئون﴾ [الآية: ٣٧] وأما ﴿خاطئين﴾ ففي «يوسف» ﴿وإن كنا لخاطئين﴾ [الآية: ٩١]. ﴿إنا كنا خاطئين﴾ [الآية: ٩٧] واحترز بقوله بغير «أولى يوسف» عن كلمة ﴿خاطئين﴾ الأولى بـ«يوسف» وهي ﴿إنك كنت من الخاطئين﴾ [الآية: ٢٩] وأما ﴿خاسئين﴾ ففي «البقرة» و«الأعراف» ﴿كونوا قردة خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥] وقد ذكر «أبو داود» كلمات ﴿خاطئون﴾ و ﴿خاطئين﴾ بحذف الألف كلاً في محله، وسكت عن أول «يوسف» فلذا استثناه الناظم له حيث تقدم على الألفاظ المحذوفة، وذكر أبو داود أيضاً ﴿خاسئين﴾ في «البقرة» بحذف الألف. ولما تكلم على آية الذي في «الأعراف» لم يذكره صريحاً ولكنه قال: وكل ما فيها من الهجاء مذكور فاعتمد الناظم على ذلك فأطلق الحذف في ﴿خاسئين﴾ والعمل عندنا على إثبات ﴿خاطئين﴾ الذي بأول «يوسف» وحذف ما عداه من لفظ ﴿خاطئين﴾ و﴿وخاطئون﴾ وعلى حذف ﴿خاسئين﴾ في السورتين. قال في عمدة البيان «واغفلوا فمالئون» اهـ. والعمل فيه على الإثبات. وقوله ﴿وخاسئين﴾ عطف على ﴿خاطئون﴾. ثم قال:

ثُـمَ مِـن الْمَنْقُـوصِ وَالصَّـابُـونـا وَمِثْلُـهُ الصَّـابِيـنَ مَـعْ طَـاغِينـا
وَفَـوْقَ صَـادِ قَـدْ أَتَـتْ غَـاوِينَـا وَمِثْلُـهُ الْحَـرْفَـانِ مِـنْ رَاعُـونَـا
وَعَنْـهُ وَالـدَّانِـيِّ فِـي طَـاغُـونَـا ثَبْتٌ .....

أخبر عن أبي داود أنه حذف من الجمع المنقوص وهو ما آخر مفرده ياء لازمة قبلها كسرة ﴿الصابون﴾ و ﴿الصابين﴾ و ﴿طاغين﴾ و ﴿غاوين﴾ فوق صاد أي في «الصافات» ومثل لفظ ﴿غاوين﴾ في الحذف عنه الحرفان أي الكلمتان من ﴿راعون﴾ ثم أخبر عن الشيخين بإثبات ألف ﴿طاغون﴾ أما﴿الصابون﴾ ففي «المائدة» ﴿والصابون والنصارى﴾ [الآية: ٦٩] وأما ﴿الصابين﴾ ففي «البقرة» ﴿والنصارى والصابين﴾ [الآية: ٦٢] وفي «الحج» ﴿الصابين والنصارى﴾ [الآية: ١٧] وأما﴿طاغين﴾ ففي «الصافات» ﴿بل كنتم

قوما طاغين﴾ [الآية: ٣٠] وفي «نَ»﴿إنا كنا طاغين﴾ [الآية: ٣٠] وفي «صَ» ﴿هذا وإنا للطاغين﴾ [الآية: ٥٥] وأما ﴿غاوين﴾ فوق «صَ» ففي آية ﴿فأغويناكم إنا كنا غاوين﴾ [الصافات: ٣٢] واحترز بقيد السورة المعبر عنها بفوق صاد عن الواقع في غيرها ﴿إلا من اتبعك من الغاوين﴾[الآية: ٤٢] في «الحجر» ﴿وبرزت الجحيم للغاوين﴾ [الآية: ٩١]. ﴿فكبكبوا فيها هم والغاوون﴾ [الآية: ٩٤]. ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ [الآية: ٢٢٤] الثلاثة في سورة «الشعراء» لأن أبا داود سكت عن جميعها ولم يذكر بالحذف إلا الذي في «الصافات» والبواقي متقدمة عليه فلم تندرج. وأما كلمتا ﴿راعون﴾ ففي «قد أفلح» و«المعارج» ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ [المؤمنون: ٨] وأما ﴿طاغون﴾ المثبت للشيخين، ففي «الذاريات» و«الطور» ﴿هم قوم طاغون﴾ [الطور: ٣٢] وأفهم قول الناظم أن أبا داود حذف من المنقوص هذه الكلمات أنه لم يحذف جمعاً منقوصاً غيرها من الألفاظ التي ذكرناها محترزات ومن الألفاظ التي لم نذكرها نحو ﴿الناهون﴾ و ﴿والعادون﴾ و ﴿ساهون﴾ و ﴿العافين﴾ و ﴿القالين﴾ و ﴿العالين﴾. ولم يتعرض أبو داود لها تعييناً بحذف ولا إثبات. والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود من حذف ﴿الصابون﴾ و ﴿الصابين﴾ و ﴿طاغين﴾ بـ«الصافات» و ﴿راعون﴾ في السورتين، وعلى إثبات ما لم يتعرض له أبو داود من ألفاظ الجمع المنقوص الثابت النون. وأما ﴿طاغون﴾ في السورتين فلا توقف في العمل باثباته لاتفاق الشيخين عليه، وقوله ﴿والصابون﴾ معطوف بـ«ثم» على ﴿خاطئون﴾ في البيت قبله «ومن المنقوص» حال من ﴿الصابون﴾ وقوله «والداني» بالجر عطف على الضمير المجرور بـ«عن». ثم قال:

..... وَمَا حَذَفْتَ مِنْهُ النُّونَا

فَعَنْهُ حَذْفُ بَالِغُوهُ بَالِغِيه وَصَالِحُ التَّحْرِيمِ أَيْضاً يَقْتَفِيهْ

أخبر أن ما حذفت منه النون للإضافة من الجمع المذكر السالم حذف أبو داود منه ﴿بالغوه﴾ و ﴿صالح﴾ «التحريم» أي ذكر حذف ألف هذه الألفاظ الثلاثة. أما ﴿بالغوه﴾ ففي «الأعراف» ﴿إلى أجل هم بالغوه﴾ [الآية: ١٣٥] وأما ﴿بالغيه﴾ ففي «النحل» ﴿لم تكونوا بالغيه﴾ [الآية: ٧] وأما ﴿صالح﴾ «التحريم» ففي قوله تعالى ﴿وصالح المؤمنين﴾ [الآية: ٤] ولم يرد الناظم بإضافة ﴿صالح﴾ إلى «التحريم» التقييد إذ لم يقع منه جمع محذوف النون إلا فيها، وإنما قصد بها البيان لأن واوه لما كانت محذوفة في الرسم يشتبه على الطالب بالمفرد لاسيما وقد قيل: إنه مفرد. وفهم من اقتصاره على الحذف ﴿بالغوه﴾ وما بعده لأبي داود أن ما عدا ذلك من الجمع المحذوف النون غير

محذوف الألف عنده وذلك نحو ﴿حاضري المسجد الحرام﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿وظالمي انفسهم﴾ [النساء: ٩٧] و﴿بتاركي آلهتنا﴾ [هود: ٥٣] و ﴿جاعلوه من المرسلين﴾ [القصص: ٧] ﴿لتاركوا آلهتنا﴾ [الصافات: ٣٦] ﴿كاشفوا العذاب﴾ [الدخان: ١٥] والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود من حذف ﴿بالغوه﴾ و ﴿بالغيه﴾ و ﴿صالح﴾ «التحريم» وعلى إثبات ما عدا ذلك إلا ما سيأتي للناظم من حذف ﴿ملاقوا﴾ المضاف حيث وقع في قوله «وفي الملاقاة سوى التلاق». وأما ما حذفت نونه من هذا النوع وكان مشدداً نحو ﴿برادّي رزقهم﴾ [النحل: ٧١] فيؤخذ إثباته مما تقدم. وأما المهموز منه نحو ﴿لذائقوا العذاب﴾ فحكمه الإثبات أيضاً على ما به العمل. و «ما» من قوله و «ما حذفت مبتدأ». «ومنه» متعلق بـ«حذفت» وجملة قوله«فعنه حذف بالغوه» خبر والضمير خبر والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره منه، ومعنى قوله «يقتفيه» يتبعه. ثم قال:

وَلِلْجَمِيعِ السَّيِّئَاتُ جَاءَ ... بِأَلِفٍ إِذْ سَلَبُوهُ الْيَاءَ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به اتفاق شيوخ النقل عن جميع كتّاب المصاحف باثبات ألف ﴿السيئات﴾ نحو ﴿نكفر عنكم من سيئاتكم﴾ [النساء: ٣١] ﴿والذين عملوا السيئات﴾ [الأعراف: ١٥٢] ﴿فاصابهم سيئات ما كسبوا﴾ [الزمر: ٥١] ثم علل الإثبات في السيئات بقوله «اذ سلبوه الياء» أي لأن كُتّاب المصاحف سلبوه أي حذفوا الياء التي هي صورة الهمزة لاجتماع المثلين، فلو حذف الألف أيضاً لتوالى حذفان وهو إجحاف. ولا يرد على تعليل الناظم حذف ألف ﴿خاطئون﴾ و خاطئين﴾ و ﴿خاسئين﴾ مع أن كلاً منها حذف ألفه صورة الهمزة، للفرق بين ﴿السيئات﴾ وهذه الألفاظ، وهو أن ﴿السئيات﴾ لو حذف ألفه لاجتمع فيه حذفان في محل واحد من غير حائل بينهما بخلاف هذه الألفاظ فإنه حال فيها بين الحذفين حرف ولا شك أن الحذفين من دون حائل أشد إجحافاً منهما مع الحائل. وأما ﴿المنشآت﴾ فيحتمل أن تكون الألف المرسومة فيه هي صورة الهمزة، وألف الجمع هي المحذوفة ويحتمل العكس. وبالاحتمال الأول جرى العمل عندنا، ولهذا تلحق ألف الجمع فيه بالحمراء بعد صورة الهمزة وهذا عكس ما جرى به العمل في باب ﴿آمنون﴾ و ﴿آخرين﴾ و ﴿آيات﴾ من تقدير أن الألف الثابت هو الألف الهوائي، وأن الهمزة محذوفة الصورة. والباء في قوله «بألف» للمصاحبة. ثم قال

وَلَيْسَ مَا اشْتُرِطَ مِنْ تَكَرُّرِ ... حَتْماً لِحَذْفِهِمْ سِوَى المُكَرَّرِ
وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ اقْتِفَاءَ ... سَنَنِهِمْ وَبِهِمُ اقْتِدَاءَ
فَقَدْ أَتَى الْحَذْفُ بِلَفْظِ الْفَاتِحِينْ ... عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَفْظِ الْغَافِرِينْ

وَمُتَشَاكِسُونَ ثُمَّ الْخَالِفِينْ وَالحَامِدونَ مِثْلَهَا وسَافِلِينْ
وَحَسَرَاتٍ غَمَرَاتٍ قُرُبَاتْ وَحَرْفِ مَطْوِيَّاتٌ مُعَقِّبَاتْ
أَوْرَدَهَا مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ هِشَامْ وَهَا هنَا اسْتَوْفيت فِي الْجَمْعِ الْكَلَامْ

أخبر أن شرط التكرر المتقدم المشار إليه في ضابط الجمع بقوله «من سالم الجمع الذي تكرر» ليس حتماً أي ليس متحتماً ولازماً بحيث إذا فقد تخلف الحكم الذي هو الحذف وإنما هو غالب فقط بمعنى أن أكثر الجموع المحذوفة الألف وجد فيها التكرر، وإنما ذكره اقتفاء لسننهم أي اتباعاً لطريقهم واقتداء بهم. ودليل انتفاء تحتم ذلك الشرط مجيء الحذف في كلمات منفردة غير متعددة منها مذكر وهي كلمة ﴿**الفاتحين**﴾ [٨٩] و ﴿**الغافرين**﴾ [١٥٥] في «الأعراف» و ﴿**متشاكسون**﴾[٢٩] في «الزمر» و ﴿**الخالفين**﴾ [٨٣] و ﴿**الحامدون**﴾ [١١٢] في «التوبة» و ﴿**سافلين**﴾ [٥] في «التين» ومنها مؤنث وهو ﴿**حسرات**﴾ [١٦٧] في «البقرة» و«فاطر» و ﴿**غمرات**﴾ [٩٠] في «الأنعام» و ﴿**قربات**﴾ [٩٩] في «التوبة» و ﴿**مطويات**﴾ [٦٧] في «الزمر» و ﴿**معقبات**﴾ [١١] في «الرعد»، ذكر هذه الكلم الإحدى عشرة في (التنزيل) أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله.

واعلم أن غير المكرر ليس منحصراً في هذه الكلم، فقد ذكر أبو داود كلماً أخر نحو ﴿**واردون**﴾ [٩٨] بالأنبياء و ﴿**كالحون**﴾ [١٠٤] بـ«قد أفلح» و ﴿**خادمون**﴾ [٢٩] بيس و ﴿**صدقاتهن**﴾ [٤] بالنساء و ﴿**متجاوزات**﴾ [٤] و ﴿**مثلاث**﴾ بالرعد و ﴿**متبرجات**﴾ [٦٠] بالنور و ﴿**الذاريات**﴾ [١] و ﴿**المرسلات**﴾ [١] و ﴿**النازعات**﴾ [١] و ﴿**العاديات**﴾ [١] ومجاوراتها. وذكر أبو عمرو أيضاً من المنفرد بالحذف ﴿**غرفات**﴾ و ﴿**ثيبات**﴾ وفي بعض نسخه ﴿**عرفات**﴾ بالغين المعجمة. وإنما اكتفى الناظم بالجموع التي ذكرها لحصول المقصود من الاستدلال بها على ما ادعاه من أن شرط التكرر ليس متحتماً بل هو غالب، وبالحذف في جميع ما تقدم من الألفاظ المنفردة جرى العمل. ثم أخبر أنه استوفى في هذا المحل الكلام في الجمع وهو كما أخبر إلا أنه اخر كلمتين من الملحق بالجمع وهما ﴿**ثلاثون**﴾ و ﴿**ثمانين**﴾ لمناسبة بينهما وبين ما ذكرا معه، وآخر من المنقوص المحذوف النون ﴿**ملاقوا**﴾ حتى أدرجه في التلاق للمناسبة أيضاً. والباءُ في قوله «بلفظ» بمعنى «في» و«مطويات» يقرأ من غير تنوين للوزن. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فَيمَا قَدْ أَتَى فِي الْبَقَرَةْ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا الْجَمِيعُ ذَكَرَه

أي هذا القول في الحذف الآتي في سورة «البقرة» عن بعض كتاب المصاحف دون

بعض آخر لمجيءِ ذلك عنه بالإثبات وفي الحذف ذكره جميع كتاب المصاحف يعني رسموه، وهذه هي الترجمة الثانية من تراجم الحذف الست. وإنما ذكرها عقب ترجمة الفاتحة لاشتراطه في اصطلاحه ترتيب الحذف، وليس معنى الترتيب المشترط أنه يذكر الألفاظ المحذوفة واحداً بعد واحد على حسب ترتيبها في القرءان، بل معناه أنه يرتب التراجم بحيث لا يذكر في ترجمة ما تقدم عليها أو تأخر عنها. ثم قال:

وَحَـذَفُـوا ذَلِـكَ ثُـمَّ الأَنْهَـار وَابـنُ نَجَـاحٍ رَاعِنَـاً وَالأَبْصَـارْ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن كتاب المصاحف حذفوا ألف ﴿ذالك﴾ وألف ﴿الأنهار﴾ وأن أبا داود حذف ألف ﴿راعنا﴾ و ﴿الأبصار﴾ أيَ نقل حذفه. أما ﴿ذالك﴾ ففي صدر «البقرة» ﴿آلم ذالك﴾ [الآية: ١] وفي «آل عمران» ﴿قال كذالك الله يخلق ما يشاء﴾ [الآية: ٤٧] وقد تعدد في «البقرة» وفيما بعدها وتنوع بالزيادة سابقة كما تقدم ولاحقة نحو﴿ذالكما مما علمني ربي﴾ [يوسف: ٣٧]. ﴿ذالكم أزكى وأطهر﴾ [البقرة: ٢٣٢]. ﴿فذالكن الذي لمتنني فيه﴾ [يوسف: ٣٢] وأما الأنهار ففي صدر «البقرة» ﴿ان لهم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ وهو متعدد فيها وفيما بعدها نحو ﴿رواسي وأنهار﴾ وأما ﴿راعنا﴾ ففي «البقرة» [١٠٤] ﴿لا تقولوا راعنا﴾ وفي «النساء» ﴿وراعنا ليأ بألسنتهم﴾ [النساء: ٤٦] وأما ﴿الأبصار﴾ ففي «البقرة» ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ [الآية: ٧] وقد تعدد فيها وفيما بعدها منوعاً نحو ﴿لعبرة لأولي الأبصار﴾ [آل عمران: ١٢] . ﴿وجعلنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة﴾ [الأحقاف: ٢٦] واعلم أنه لا يندرج ﴿فذانك برهانان﴾ و﴿لا هاذان خصمان﴾ في قول الناظم وحذفوا ﴿ذالك﴾ لان ﴿ذانك﴾ و ﴿هاذان﴾ من أفراد المثنى الآتي للناظم، وكلامه هنا في «ذلك» المفرد وبما نقله الناظم في هذا البيت عن أبي داود جرى عملنا. وقد نص في (التنزيل) على إثبات ألف كلمة«النهار» أينما اتت وبأي وجه تصرفت من كسر أو نصب أو رفع، وعلى إثبات ألف «الأنصار» الذي هو من النصرة حيث جاء معرفاً أو منكراً من غير خلاف فيهما بين المصاحف. و ﴿هاذان﴾ من الألفاظ العشرة التي نصوا على إثبات ألفها حيث وردت وكيف جاءت وهي المنظومة في قول بعضهم:

وألـف السـاعـة والعقـاب وألـف العـذاب والحسـاب
وألـف النهـار والجبـار وألـف البيـان والفجـار
وألـف النـار مـع الأنصـار ثبـت فـي الخـط لـدا الأخيـار

وقوله «وابن نجاح» بالرفع عطف على فاعل «حذفوا» وهو الواو. ثم قال:

وَعَنْهُمَـا الْكِتَـابُ غَيْـرَ الْحِجْـرِ وَالْكَهْـفِ فِـي ثَـانِيهِمَـا عَـنْ خُبْـرِ

وَمَعَ لَفْظِ أَجَلٍ فِي الرَّعْدِ وَأَوَّلُ النَّمْلِ تَمَامُ الْعَدِّ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف الكتاب نحو ﴿آلمّ ذالك الكتاب﴾ [البقرة: ١] وهو متعدد في «البقرة» وفيما بعدها نحو ﴿والذين يبتغون الكتاب﴾ [النور: ٣٣] ومنوَّع نحو ﴿آلر كتاب أنزلناه إليك﴾ [إبراهيم: ١]. ﴿ألقي إليَّ كتاب كريم﴾ [النمل: ٢٩] ﴿اقرأ كتابك﴾ [الإسراء: ١٤]. ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه﴾ [الحاقة: ١٩]. ﴿اقرءوا كتابيه﴾ [الحاقة: ١٩]. ثم استثنى من لفظ الكتاب تبعاً للشيخين أربعة ألفاظ بالإثبات: أولها: في كلامه الثاني في «الحجر» ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [٤]. واحترز بالثاني عن الأول وهو ﴿آلر تلك آيات الكتاب وقرءان مبين﴾ [الحجر: ١] ثانيها: الثاني في «الكهف» ﴿واتل ما أوحي إليك من كتاب ربك﴾ [٢٧] واحترز بالثاني عن الأول والثالث والرابع فيها ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب﴾ [الكهف: ١]. ﴿ووضع الكتاب﴾ [الكهف: ٤٩]. ﴿مال هذا الكتاب﴾ [الكهف: ٤٩]. ثالثها: المقترن بأجل في سورة «الرعد» ﴿لكل أجل كتاب﴾ واحترز بقوله مع لفظ ﴿أجل﴾ عن غير المقترن بلفظ ﴿أجل﴾ وهو في «الرعد» أيضاً ﴿آلمرَ تلك آيات الكتاب﴾ [١]. ﴿والذين آتيناهم الكتاب﴾ [٣٦]. ﴿ويثبت وعنده أم الكتاب﴾ [٣٩]. ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ [٤٣]. ودفع بقوله «في الرعد» توهم اندراج الكتاب المقترن بأجله في قوله تعالى ﴿حتى يبلغ الكتاب أجله﴾ [البقرة: ٢٣٥]. رابعها: الأول في «النمل» ﴿طسّ تلك آيات القرءان وكتاب مبين﴾ [١] واحترز بأول «النمل» عن الأربعة بعده ﴿اذهب بكتابي هذا﴾ [٢٨]. ﴿إني ألقي إلي كتاب كريم﴾ [٢٩]. ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب﴾ [٤٠]. ﴿وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين﴾ [٧٥]. وهذا الحكم الذي نسبه الناظم في هذين البيتين إلى الشيخين ذكره الشاطبي وصاحب المنصف أيضاً، وإنما اقتصر على نسبته إلى الشيخين لأن نسبة الحكم إلى أبي عمرو في (المقنع) لما كانت تستلزم نسبته للشاطبي في (العقيلة) لقول الناظم «والشاطبي جاء في العقيلة به» والنسبة إلى المنصف إنما يقصد بها بيان ما انفرد به فقط، لم يحتج الناظم إلى تكلف النسبة إلى الشيوخ الأربعة، وهكذا يقال في كل حكم ذكره الشيوخ الأربعة ونسبة الناظم إلى الشيخين فقط. وقوله «غير الحجر» منصوب على الاستثناء.

واعلم أن ما يستثنيه الناظم من الحكم المسند لشيخ فأكثر، تارة يستثنيه لنص ذلك الشيخ فيه على خلاف ذلك الحكم، وتارة يستثنيه لسكوت ذلك الشيخ عنه. فالأول كما في هذين البيتين، والثاني كما تقدم في قوله «بغير أولى يوسف» وكما يأتي في قوله «سوى قل اصلاح» وقوله «عن خبر» متعلق بمحذوف أي قلت أو أقول ذلك عن خبر.

«والخُبر» بضم الخاء وسكون الباء الاختبار والامتحان وهو تتميم للبيت. وقوله «تمام العد» خبر عن قوله «وأول النمل» أي تمام عدد الكلم المستثناة بالإثبات. ثم قال:

وَاحْـذِفْ تُفَـادُوهُـمْ يَتَـامَـى وَدِفَـاعْ كَـذَا بِتَنْـزِيـلٍ فِـرَاشـاً وَمَتَـاعْ

أمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿تفادوهم﴾ و ﴿يتامى﴾ و ﴿دفاع﴾ ثم شبه ألف ﴿فراشاً﴾ و ﴿متاع﴾ بألف الألفاظ الثلاثة في الحذف لكنه عن أبي داود فقط. أما ﴿تفادوهم﴾ ففي «البقرة» ﴿وأن يأتوكم أسارى تفادوهم﴾ [٨٥]. لا غير. وقد قرىء في السبع بفتح التاءِ وسكون الفاء دون ألف. وأما ﴿يتامى﴾ ففي «البقرة» ﴿وذي القربى واليتامى﴾ [٨٣]. وفي غيرها ﴿في يتامى النساء﴾ [النساء: ١٢٧]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل. وأما ﴿دفاع﴾ ففي «البقرة» ﴿ولولا دفاع الله الناس﴾ [٢٥١]. ومثله في «الحج»، وقد قرأه غير نافع بفتح الدال وسكون الفاء دون ألف. وأما ﴿فراشاً﴾ ففي «البقرة» ﴿الذي جعل لكم الأرض فراشاً﴾ [٢٢]. لا غير ولا يدخل فيه كالفراش المبثوث لكسر الفاء. وأما ﴿متاع﴾ ففي «البقرة» ﴿ولكم في الارض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [٣٦] وهو متعدد فيها وفيما بعدها.

﴿واعلم﴾ أن المراد بألف ﴿يتامى﴾ الألف الأول منه، وأما الألف الثاني فسيذكره في ترجمة «وهاك ما بألف قد جاء». والباءُ في قوله «بتنزيل» بمعنى «في». ثم قال:

وَعَنْهُمَـا الصَّـاعِقَـةُ الأُوْلَـى أَتَـتْ وَعَـنْ أَبِـي دَاوودَ حَيْثُمَـا بَـدَتْ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿الصاعقة﴾ الأولى. وعن أبي داود بحذف الألف من ﴿الصاعقة﴾ حيثما بدت أي ظهرت وجاءت في القرءان. أما ﴿الصاعقة﴾ الأولى ففي «البقرة» ﴿فأخذتهم الصاعقة وأنتم تنظرون﴾ [٥٥] وأما غير الأولى فمتعدد فيما بعدها نحو ﴿فأخذتهم الصاعقة بظلمهم﴾ [١٥٣]. في «النساء» ﴿فأخذتكم الصاعقة وهم ينظرون﴾ [٤٤] في «الذاريات» ﴿صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود﴾ [١٣]. في «فصلت» وهو منوع كما مثل. وقد قرأ الكسائي موضع الذاريات بسكون العين دون ألف كما قرأ الأول بذلك جماعة في الشاذ. قال السخاوي: فيحتمل أن تكون الألف حذفت منه على تلك القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان اهـ. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿الصاعقة﴾ حيث جاءت في القرءان. وقوله «وعن أبي داود» متعلق بفعل محذوف أي وحذفت ألف الصاعقة عن أبي داود. ثم قال:

مَـعَ الصَّـوَاعِـقَ اسْتَطَـاعُـوا الأَلْبَـاب ثُـمَّ الشَّيَـاطِيـنُ دِيَـارٌ أَبْـوَابْ
إِلاَّ الـذِي مَـعَ خِـلاَلٍ قَـدْ أُلِـفْ فَـرَسْمَـهُ قَـدِ اسْتَحَـبَّ بِـالأَلِـفْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿الصواعق﴾ و ﴿استطاعوا﴾ و ﴿الألباب﴾ و ﴿الشياطين﴾ و ﴿ديار﴾ و ﴿أبواب﴾ أما ﴿الصواعق﴾ ففي «البقرة» ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾ [١٩] وفي «الرعد» ﴿ويرسل الصواعق﴾ [١٣]. وأما ﴿استطاعوا﴾ ففي «البقرة» ﴿حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾ [٢١٧]. وهو متعدد فيما بعدها. وأما ﴿الألباب﴾ ففي «البقرة» ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾ [١٧٩] وهو متعدد فيها وفيما بعدها. وأما ﴿الشياطين﴾ ففي «البقرة» ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين﴾ [١٠٢]. ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾ [١٤] وفي «الأنعام» ﴿شياطين الإنس والجن﴾ [١١٢]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل. وأما «ديار» ففي «البقرة» ﴿ولا تخرجون أنفسكم من دياركم﴾ [٨٤] وهو متعدد فيها وفيما بعدها مضافاً، وأما غير المضاف فواحد مقترن بأل وهو الذي استثناه الناظم في البيت الثاني تبعاً لأبي داود. وأما «أبواب» ففي «البقرة» ﴿واتوا البيوت من أبوابها﴾ [١٨٩] وهو متعدد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿مفتحة لهم الأبواب﴾ [صٓ: ٥٠]. ﴿ولبيوتهم أبواباً وسرراً﴾ [الزخرف: ٣٤].

وقوله «إلا الذي مع خلال» البيت. استثناء من قوله «ديار». وفصل بين المستثنى والمستثنى منه بأبواب لظهور أن المختص بمجاورة خلال هو الديار. والمعنى أن أبا داود ذكر حذف ألف «ديار» حيث وقع إلا الديار الذي ألف أي عهد مع خلال في قوله تعالى ﴿فجاسوا خلال الديار﴾ [الإسراء: ٥] بـ «سبحان» فإنه جوز فيه إثبات الألف وحذفها. واستحب فيه من محض اختياره الإثبات وليس له فيه عن المصاحف شيء. والعمل عندنا على الحذف في هذه الألفاظ المذكورة في البيتين حيث وقعت في القرءان إلاَّ «الديار» من ﴿فجاسوا خلال الديار﴾ [الإسراء: ٥] فألفه ثابتة. وقوله «مع الصواعق» الخ. البيتين مرتبط بقوله قبل. «وعن أبي داود حيثما بدت» أي وحذفت الصاعقة عن أبي داود مع الصواعق الخ. وقوله «فرسمه» بالنصب مفعول مقدم «استحب» وفاعل «استحب» ضمير مستتر يعود على «أبي داود» ثم قال:

وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسَاكِينِ أَتَى ... وَالْخُلْفُ فِي ثَانِي الْعُقُودِ ثَبَتَا

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿المساكين﴾ عن كتاب المصاحف وبالخلاف في ﴿مساكين﴾ ثاني سورة «العقود». أما المتفق على حذفه ففي «البقرة» ﴿وذي القربى واليتامى والمساكين﴾ [٨٣]. ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين﴾ [١٨٤]. وقد قرىء هذا الثاني في السبع بالإفراد وهو متعدد فيها وفيما بعدها، ومنوَّع كما مثل. وأما ثاني «العقود» الذي هو محل الخلاف فهو ﴿أو كفارة طعام مساكين﴾ [٩٥] والراجح فيه الحذف للنظائر ولكونه في المصاحف

المدنية وعليه العمل. واحترز بثاني «العقود» عن الأول فيها وهو ﴿فكفَّارته إطعام عشرة مساكين﴾ [٨٩] فإنه محذوف من غير خلاف كغيره. والمراد بالمساكين هنا الذي مفرده مسكين بياء بعد الكاف، وأما مساكن جمع مسكن من غير ياء فسينص عليه في ترجمة «ما جاءَ من أعرافها لمريما» والألف في قوله «ثبتا» للإطلاق. ثم قال:

وَحُـــذِفَ ادَّارَأْتُـــمُ رِهَـــانُ حَيْـــثُ يُخَـــادِعُـــونَ وَالشَّيْطَـــانُ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿ادارأتم﴾ و ﴿رهان﴾ و ﴿يخادعون﴾ و ﴿الشيطان﴾ والمراد بألف ﴿ادارأتم﴾ ألفه الأولى، وأما الثانية فسيذكرها في باب الهمز. ولم يقع لفظ ﴿ادارأتم﴾ إلا في قوله تعالى ﴿وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها﴾ [٧٢] في «البقرة» و ﴿رهان﴾ لم يقع إلا في قوله تعالى ﴿فرهان مقبوضة﴾ [٢٨٣]. فيها أيضاً. وقد قرىء في «السبع» بضم الراء والهاء من غير ألف. وأما ﴿يخادعون﴾ ففي «البقرة» ﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ [٩] وقد قرىء ﴿يخادعون﴾ الثاني في «السبع» بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف وفي «النساء» ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾ [١٤٢] لا غير. وأما ﴿الشياطين﴾ففي «البقرة» ﴿فأزلهما الشيطان عنها﴾ [٣٦] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿وأن يدعون إلا شيطاناً مريدا﴾ [النساء: ١١٧]. وسكت الناظم عن ﴿خادعهم﴾ في قوله تعالى ﴿وهو خادعهم﴾ والراجح حذفه وبه العمل. وقوله «وحذف» مبني للنائب «وادارأتم» نائب فاعله، وقوله «حيث» ظرف مكان أضيف إلى جملة محذوفة والتقدير: حيث وقع وهو متعلق بحذف مقدم من تأخير. ثم قال:

كَـــذَا الشَّيَـــاطِيـــنُ بِمُقْنِـــعٍ أُثِـــرْ فِـــي سَـــالِـــمِ الجَمْـــعِ وَفِـــي ذَاكَ نَظَـــرْ

أخبر عن أبي عمرو الداني بحذف ألف ﴿الشياطين﴾ وأنه ذكره في ﴿المقنع﴾ مع جموع السلامة عند تمثيله للجمع السالم ونصه «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً. فالمذكر نحو العالمين والصادقين والصابرين والفاسقين والمنافقين والكافرين والشياطين». ثم عطف عليها أمثلة أخر. قال الناظم: وفي ذاك نظر أي في أخذ الحذف في ﴿الشياطين﴾ من عده له مع جموع السلامة نظر أي تأمل إذ هو جمع تكسير لا جمع سلامة، فيلزم أن لا يدخل في قاعدة الجمع السالم قطعاً، وحينئذ يحتمل أن يكون محذوفاً عند أبي عمرو. وإنما أدخله في أمثلة الجمع السالم تسامحاً أو غفلة، ويحتمل أن لا يكون عنده محذوفاً ولكن ذكره في أعداد الجموع السالمة سهواً، فلما رأى الناظم كلام أبي عمرو محتملاً فرق النقل عن الشيخين في لفظ ﴿الشياطين﴾ فنقل فيما تقدم حذفه عن أبي داود. ثم ذكر هنا مأخذ حذفه من

كلام أبي عمرو في المقنع ثم أعقبه بقوله «وفيه نظر». واسم الإشارة في قوله «كذا» يعود على لفظ «الشيطان» المتأخر في البيت قبله. والباء في «بمقنع» بمعنى «في». وقوله «أثر» بالبناء للنائب معناه رُوي ونائب فاعله ضمير مستتر عائد على لفظ «الشياطين». ثم قال:

وَعَنْهُمَا أَصْحَابُ مَعْ أُسَارَى ثُمَّ الْقِيَامَةِ مَعَ النَّصَارَى

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿أصحاب﴾ و ﴿أسارى﴾ و ﴿القيامة﴾ و ﴿النصارى﴾ أما ﴿أصحاب﴾ ففي «البقرة» ﴿والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك اصحاب النار هم فيها خالدون﴾ [٣٩] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿مثل ذنوب أصحابهم﴾ [الذاريات: ٥٩] وأما ﴿أسارى﴾ ففي «البقرة» ﴿وأن يأتوكم أسارى تفادوهم﴾ [٨٥] لا غير في قراءة نافع، وقد قرأه حمزة بفتح الهمزة وسكون السين دون ألف. وأما ﴿القيامة﴾ ففي «البقرة» ﴿ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب﴾ [٨٥] وهو متعدد فيها وفيما بعدها. وأما ﴿النصارى﴾ ففي «البقرة» ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى﴾ [٦٢]. ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى﴾ [١٣٥] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل. والمراد بألف ﴿أسارى﴾ و ﴿النصارى﴾ الألف الأول منهما لما تقدم في ﴿يتامى﴾ ثم قال:

وَبَعْدَ نُونِ مُضْمَرٍ أَتَاكَا حِشْواً كَزِدْنَاهُمْ وَآتَيْنَاكَا

ذكر في البيت قاعدة عن الشيخين فأخبر عنهما بحذف كل ألف واقع بعد نون الضمير إذا كان ذلك الألف حشواً أي وسطاً نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة: ٣]. ﴿وزدناهم هدى﴾ [الكهف: ١٢]. ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني﴾ [الحجر: ٨٧]. ﴿وءاتيناك من لدنا﴾ [طه: ٩٩] ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم﴾ [الأنعام: ٤٣] ﴿وءاويناهما إلى ربوة﴾ [المؤمنون: ٥٠]. ﴿خذوا ما ءاتيناكم بقوة﴾ [البقرة: ٦٣] ﴿إنا انشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا﴾ [الواقعة: ٣٥] واحترز بقوله «حشواً» من الواقع في الطرف فإنه ثابت باتفاق نحو ﴿قالوا ءامنا﴾ [البقرة: ١٥]. ﴿وءاتينا داود زبورا﴾ [الإسراء: ٥٥]. ﴿وأطعنا الله وأطعنا الرسولا﴾ [الأحزاب: ٦٦] وما ذكره الناظم في هذا البيت اتفقت عليه المصاحف كلها. «وبعد» من قوله «وبعد نون مضمر» صفة لموصوف محذوف والموصوف المحذوف معطوف على «أصحاب» أو على «النصارى» في البيت قبل والتقدير: والألف الواقع بعد نون مضمر. وقوله «نون» يقرأ بترك التنوين على أنه مضاف إلى مضمر. والألف التي بعد الكاف في «إتاكا» و «ءاتيناكا» للإطلاق. ثم قال:

وَالأَعْجَمِيَّةُ كَنَحْوِ لُقْمَانَ وَنَحْوِ إِسْحَاقَ وَنَحْوِ عِمْرَانَ
وَنَحْوِ إِبْرَاهِيمَ مَعْ إِسْمَاعِيلَ ثُمَّتَ هَارُونَ وَفِي إِسْرَائِيلَ

ثَبْتٌ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا سُلِبَا مِنْ صُورَةِ الْهَمْزِ بِهِ إِذْ كُتِبَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألفات الأسماء الأعجمية الواقعة في القرءان. والأعجمية هي التي وضعها العجم وهم خلاف العرب، وقد مثل الناظم بستة أسماء أعجمية متفق على حذفها وهي: لقمان وإسحاق وعمران وإبراهيم وإسماعيل وهارون، وسيأتي سابع متفق على حذفه وهو سليمان. ويشترط في حذف ألف الأسماء الأعجمية أربعة شروط: الأول: أن يكون الاسم الأعجمي علماً احترازاً عن نحو ﴿نمارق﴾ الثاني: قال الجعبري: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف احترازاً عن نحو ﴿عاد﴾ اهـ. الثالث: أن يكون ألفه حشواً أي وسطاً احترازاً عن نحو «يحيى» و «عيسى» و «موسى» و «آدم» و «زكرياء» لأن الهمز لا وجود له في المصحف فتكون الألف في نحو «آدم» و «زكرياء» ليست حشواً. الرابع: أن يكون الاسم كثير الاستعمال بأن يكثر دوره على ألسنة العرب ويذكر في أشعارها ويقع في القرءان في مواضع، وقد أفاد الناظم الشرط الرابع بقوله بعد «وما أتى وهو لا يستعمل» البيت. وهو مستلزم للشرط الأول إذ لا يوجد في القرءان اسم أعجمي غير علم وهو كثير الاستعمال، وأفاد الشرط الثاني والثالث بالأمثلة المذكورة. ثم أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف «إسرائيل» وأن المشهور ثبته، وهذا والذي بعده كالمستثنى من الحكم السابق. ثم علل الناظم اشتهار ثبته بقوله: «لما سلبا من صورة الهمز به إذ كتبا» يعني أن «إسرائيل» وَإن كان اسماً أعجمياً توفرت فيه شروط الحذف، لكنه لما سلب أي جرد وقت كتبه في المصاحف من الياء التي هي صورة الهمز لاجتماع المثلثين، أثبتت ألفه على المشهور إذ لو حذفت أيضاً لتوالى فيه حذفان. وما ذكره الناظم من تشهير الإثبات في «إسرائيل» خاص بأبي عمرو، وأما أبو داود فاختار فيه الحذف بل اقتصر عليه في ﴿إسرائيل﴾ من قوله تعالى ﴿ألم تر إلى الملإ من بني إسرائيل﴾ [البقرة: ٢٤٦] والعمل عندنا على إثبات الألف في ﴿إسرائيل﴾ حيث وقع. وقوله «الأعجمية» صفة لموصوف محذوف تقديره والأسماء الأعجمية وهو عطف على «أصحاب» فيرفع أو على «النصارى» فيخفض. وقوله «به» متعلق بمحذوف صفة للهمز. والباء بمعنى «في» والضمير عائد على «إسرائيل» والألف في «سلبا» و «كتبا» للإطلاق. ثم قال:

وَبِاتِّفَاقٍ أَثْبَتُوا دَاود إِذْ كَانَ أَيْضاً وَاوُهُ مَفْقُودَا
وَمَا أَتَى وَهُوَ لاَ يُسْتَعْمَلُ فَأَلِفٌ فِيهِ جَمِيعاً يُجْعَلُ
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ طَالُوتَا يَاجُوجَ مَاجُوجَ وَفِي جَالُوتَا

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل عن كتاب المصاحف باتفاقهم على إثبات ألف «داود» مع توفر شروط الحذف فيه، ثم علل إثباته بقوله «إذ كان

أيضاً واوه مفقودا» أي لأنه فقد وحذف منه حرف في الرسم أيضاً وهو أحد واويه، فلو حذفت ألفه أيضاً لاجتمع فيه حذفان. وإنما اتفق على ثبت ألف «داود» دون ألف «إسرائيل» مع أن علة الإثبات فيهما متحدة، لأن لفظ «إسرائيل» أثقل من لفظ «داود» لكثرة حروفه، وللقول بتركيبه من «إسرا» بمعنى عبد «وإيل» بمعنى الله، ولأنه أكثر ما يقع في القرءان مضافاً إليه. ثم أخبر في البيت الثاني مع الإطلاق المذكور بجعل أي إثبات ألف الأسماء الأعجمية غير المستعملة يعني القليلة الاستعمال. ثم مثل لذلك في البيت الثالث بـ «طالوت» و «يأجوج» و «مأجوج» و «جالوت» ومثلها «إلياس» و «ياسين»، ولم يذكرهما الشيخان ولذا سكت عنهما الناظم هنا. وقال في عمدة البيان مشيراً إلى الأول:

والنص في الياس فيه نظر ... وثبته فيما رأيت أجدر

وجزم بعضهم بحذفه وتردد بعضهم فيهما، والعمل عندنا على إثباتهما. «وما» من قول الناظم «وما أتى» اسم موصول أو اسم شرط صادقة على الاسم الأعجمي، والأقرب أن «في» الجارة لجالوت زائدة، والألف المتصلة بالتاء من «طالوتا» و«جالوتا» للإطلاق. ثم قال:

وَعَنْ خِلاَفٍ قَلَّ فِي هَارُوتَا ... هَامَانَ قَارُونَ وَفِي مَارُوتَا

لَكِنْ بِمِيكَالَ اتِّفَاقاً حُذِفَتْ ... مَعْ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَا اسْتُعْمِلَتْ

وَلاَ خِلاَفَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِيمِ ... فِي الْحَذْفِ مِنْ هَامَانَ فِي الْمَرْسُومِ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بجعل أي إثبات ألف «هاروت» و «هامان» و «قارون» و «ماروت» مع خلاف قليل فيها من بعض المصاحف بالحذف. والمراد بألف «هامان» ألفه الأولى، وأما الثانية فسينص على حذفها قريباً. وتقليل الحذف في الألفاظ الأربعة خاص بأبي عمرو، وأما أبو داود فاختار فيها الحذف بعد أن ذكر فيها الخلاف، والعمل عندنا فيها على الإثبات. ولما ذكر الناظم فيما تقدم أن الاسم الأعجمي القليل الاستعمال تثبت ألفه، استدرك هنا الحذف في «ميكائل» فأخبر مع الإطلاق المذكور بأن «ميكائل» حذفت ألفه باتفاق من كتاب المصاحف مع أنها كلمة أعجمية لم تستعمل يعني كثيراً وقد أتت في موضع واحد من القرءان. وأقرب ما قيل في علة حذفها أنها لما ثقلت بكثرة الحروف وبتركيبها من «ميكا» بمعنى عبد «وإيل» بمعنى الله كما قيل، خففت بحذف ألفها وأتى بـ «ميكائل» على قراءة غير نافع لضيق النظم. ثم أخبر في البيت الثالث مع الإطلاق المذكور بأنه لا خلاف بين كتاب المصاحف في حذف الألف الواقعة بعد الميم من «هامان»، وهذا البيت تقييد للإطلاق المتقدم في «هامان». وقوله «عن خلاف» حال من مرفوع فعل محذوف يدل عليه «يجعل» فيما تقدم. و «عن»

بمعنى «مع» أي وتجعل الألف حال كونها مصحوبة بخلاف قليل في «هاروت» وما عطف عليه. والباء في قوله «بميكال» بمعنى «في» و «ما» من قوله «ما استعملت» نافية. ثم قال:

وَصَـــالِـــحٍ وَخَـــالِـــدٍ وَمَـــالِـــكْ وَفِـــي سُلَيْمَـــانَ أَتَـــتْ كَـــذَلِـــكْ

عطف هذه الألفاظ الثلاثة وهي «صالح» و «خالد» و «مالك» على «هامان» باعتبار ألفه الثانية ليفيد نفي الخلاف في حذف ألفاتها، ثم شبه ألف «سليمان» بألف هذه الألفاظ في الحكم وهو حذف الألف من غير خلاف. أما «صالح» فقد وقع علماً وصفة وتعدد وتنوع نحو ﴿**وإلى ثمود أخاهم صالحاً**﴾ [الأعراف: ٧٣]. ﴿**من عمل صالحا فلنفسه**﴾ [فصلت: ٤٦]. ﴿**والعمل الصالح يرفعه**﴾ [فاطر: ١٠] وأما «خالد» فلم يقع إلا صفة نحو ﴿**ندخله ناراً خالداً فيها**﴾ [النساء: ١٤] وأما «مالك» فقد وقع علماً وصفة نحو ﴿**ونادوا يا مالك**﴾ [الزخرف: ٧٧] ﴿**قل اللهم مالك الملك**﴾ [آل عمران: ١٦] وقد أطلق الناظم الحذف في جميع ذلك فشمل العلم والصفة وهو الحق الذي لا يصح العدول عنه وبه العمل.

تنبيهان: الأول: «سليمان» من الأسماء الأعجمية، وأما «صالح» و «خالد» و «مالك» فمن الأسماء العربية، وقد تبع الناظم أبا عمرو في ذكرها مع الأسماء الأعجمية، ووجهه مشاركتها لها في كثرة الاستعمال. ولم يذكر الناظم كالشيخين حكم مثنى «صالح» ومثنى «خالد» على التعيين وهما «صالحين» و «خالدين» فيبقيان على الأصل وهو الإثبات، وبه العمل وإن نص بعضهم على حذفهما.

التنبيه الثاني: حاصل ما استفيد من كلام الناظم في الأسماء الأعجمية أنها قسمان: قسم كثر استعماله وهو تسعة أسماء: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وعمران وهارون ولقمان وسليمان وداود وإسرائيل. وكلها محذوفة باتفاق إلا «داود» فثابت اتفاقاً، وإلا إسرائيل ففيه خلاف، وقد قدمنا أن العمل على الإثبات. وقسم لم يكثر استعماله وهو تسعة أسماء أيضاً: طالوت وجالوت ويأجوج ومأجوج وميكائل وهاروت وماروت وقارون وهامان. والأربعة الأول ثابتة اتفاقاً، والخامس وهو «ميكائل» محذوف اتفاقا ومثله «هامان» بالنسبة إلى ألفه التي بعد الميم. وفي ألف «هاروت» و «ماروت» و «قارون» وألف «هامان» الأولى خلاف، وقد قدمنا أن العمل في الأربعة على الإثبات، وقدمنا أيضاً أن من هذا القسم «إلياس» و «ياسين»، وأن العمل فيهما على الإثبات أيضاً. وذكر بعضهم أن منه أيضاً «بابل» فيكون حكمه الإثبات وبه العمل، ولم يوجد في القرءان من الأعلام الأعجمية المشتملة على الألف الحشوية إلا ما ذكره الناظم وذكرناه. ثم قال:

طُغْيَـانٌ أَمْـوَاتٌ كَـذَا لِابْـنِ نَجَـاحْ .....

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف «طغيان» و «أموات»، وحذفهما مستفاد من تشبيهه لهما بكلمات البيت السابق. أما «طغيان» ففي «البقرة» ﴿**ويمدهم في طغيانهم يعمهون**﴾ [١٥] وهو متعدد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿**وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً**﴾[المائدة: ٦٤] في موضعين من «العقود» ﴿**ونذرهم في طغيانهم يعمهون**﴾ [١١٠] في «الأنعام» أما «أموات» ففي «البقرة» ﴿**وكنتم أمواتا فأحياكم**﴾ [٢٨] ﴿**ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات**﴾ [١٥٤] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿**وما يستوي الأحياء ولا الأموات**﴾ [فاطر: ٢٢] واللفظ الأول وهو «طغيان» ثابت عند أبي عمرو لاندراجه في قول الناظم الآتي «وذكر الداني وزن فعلان» والعمل عندنا على الحذف في «طغيان» و «أموات» حيث وقعا. واللام في قوله «لابن نجاح» بمعنى «عند». ثم قال:

..... وَعَنْهُمَا فِي الْحِجْرِ خُلْفٌ فِي الرِّيَاحْ
وَسُورَةِ الْكَهْفِ وَنَصٌّ الْفُرْقَانْ كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانْ
وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى وَنَصُّ الْمُقْنِعِ بِالْحَذْفِ فِي الثَّلاَثِ عَنْ تَتَبُّعِ
وَجَاءَ اوُلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَاحٍ لَيْسَ بِالْمَأْثُورِ
وَكُلَّ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَاحْذِفِ .....

ذكر هنا حكم الألف في لفظ «الرياح» حيث وقع في القرءان وجملة مواضعه اثنا عشر. أخبر الناظم عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف ثلاثة منها وهي «الرياح» الواقع في «الحجر» و «الكهف» و «الفرقان». ثم أخبر بأن سليمان وهو أبو داود نقل اختلاف المصاحف أيضاً في حذف ألف «الرياح» الواقع في سورة «إبراهيم» و «البكر» أي «البقرة» و «الشورى»، وأن أبا عمرو نقل حذف ألف هذه الثلاثة من غير خلاف، وأن أبا داود خير في حذف ألف «الرياح» الواقع أولاً في «الروم» وفي إثباته، ولم يرو فيه عن المصاحف شيئاً، فهذه سبعة مواضع. ثم أمر الناظم بحذف ما بقي في القرءان من لفظ «الرياح» لأبي داود وهو خمسة مواضع. أما الثلاثة الأول فهي ﴿**وأرسلنا الرياح لواقح**﴾ [الحجر: ٢٢]. ﴿**تذروه الرياح**﴾ [الكهف: ٤٥]. ﴿**وهو الذي ارسل الرياح نشراً بين يدي رحمته**﴾[الفرقان: ٤٨]. وأما الثلاثة المذكورة بعدها فهي ﴿**اشتدت به الرياح في يوم عاصف**﴾ [إبراهيم: ١٨] ﴿**إن في خلق السماوات والأرض**﴾ إلى أن قال تعالى ﴿**وتصريف الرياح**﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿**إن يشأ يسكن الرياح**﴾ [الشورى: ٣٣] وأما الأول في «الروم» فهو ﴿**ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات**﴾ [الروم: ٤٦] وأما

الخمسة الباقية ففي «الأعراف» ﴿وهو الذي يرسل الرياح نشراً بين يدي رحمته﴾ [٥٧] وفي «النمل» ﴿ومن يرسل الرياح نشراً بين يدي رحمته﴾ [٦٣] وفي ثاني «الروم» ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً﴾ [٤٨] وفي «فاطر» ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً﴾ [٩] وفي «الشريعة» ﴿وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾ [الجاثية: ٥] وفي كل من المواضع الاثني عشر عدا أول «الروم» قراءتان سبعيتان بالإفراد والجمع، وقد اختار أبو داود الحذف في «الرياح» الذي في أول «الروم»، واستحب الحذف في الذي في سورة «الحجر»، والعمل عندنا على حذف ألف «الرياح» حيث وقع إلا الذي في أول «الروم» فالعمل عندنا على إثبات ألفه لعدم ثبوت أصل الحذف فيه مع إجماع القراء على قراءته بالجمع. ومعنى «نص» في قول الناظم «ونص الفرقان» كلمة أي كلمة «الرياح» الواقعة في «الفرقان». وقوله «كذا» خبر مبتدأ محذوف تقديره الرياح. واسم الإشارة راجع إلى الثلاثة الأول. وقوله «ونص المقنع» مبتدأ ومضاف إليه و«بالحذف» خبره ومعنى النص هنا اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره. وقوله «عن تتبع» متعلق بمحذوف تقديره قلت ذلك عن تتبع أي اطلاع. ومعنى المأثور في قوله «ليس بالمأثور» المروي. والفاء في قوله «فاحذف» زائدة. ثم قال:

. . . . . وَلَفْظُ إِحْسَانٍ أَتَى فِي الْمُنْصِفِ
مَعَ شَعَائِرٍ وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْنْ فِي نَصِّ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنْ

يعني أن لفظ «إحسان» ولفظ «شعائر» جاء كل منهما بالحذف عن «البلنسي» في (المنصف) حيث وقعا من غير استثناء، وجاء حذفهما في نص (التنزيل) لأبي داود إلا اللفظين الأولين منهما. أما «إحسان» الأول فهو الواقع أولاً في «البقرة» وهو ﴿وبالوالدين إحساناً وذي القربى﴾ [٨٣]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿وأداء إليه بإحسان﴾ [١٧٨] ﴿أو تسريح بإحسان﴾ [٢٢٩]. ﴿وبالوالدين إحساناً وبذي القربى﴾[النساء: ٣٦]. ﴿إن الله يامر بالعدل والإحسان﴾ [النحل: ٩] وأما «شعائر» الأول ففي «البقرة» ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ [١٥٨] وهو مع اتحاده متعدد فيما بعدها نحو ﴿لا تحلوا شعائر الله﴾ [المائدة: ٢]. وقد سكت ابو داود عن «إحسان» و «شعائر» الأولين ولذا استثناهما الناظم. والراجح الحذف فيهما حملاً على النظائر وبالحذف فيهما، وفي نظائرهما حيث وقعت جرى العمل عندنا. ثم قال:

حَيْثُ أَصَابِعَهُمُ وَالْبُرْهَانْ نَكَالاً الطَّاغُوتُ ثُمَّ الإِخوانْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «أصابعهم» و «البرهان» و «نكالاً» و «الطاغوت» و «الإخوان» حيث وقعت. أما «أصابعهم» ففي «البقرة» ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾

[١٩] وأما «البرهان» ففي «البقرة» ﴿قل هاتوا برهانكم﴾ [١١١] وهو متعدد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به﴾ [المؤمنون: ١١٧] وأما «نكالاً» ففي «البقرة» ﴿فجعلناها نكالاً﴾ [٦٦] وفي «العقود» ﴿نكالاً من الله﴾ [المائدة: ٣٨] وخرج «نكالاً» المنون ﴿نكال الاخرة والأولى﴾ [٢٥] بالنازعات فإنه ثابت. وأما ﴿إنكالاً وجحيماً﴾ [المزمل: ١٢] فغير داخل في «نكالاً» كما هو ظاهر وهو ثابت أيضاً. وأما «الطاغوت» ففي «البقرة» ﴿والذين كفروا أولياؤُهم الطاغوت﴾ [٢٥٧] وهو متعدد فيما بعدها. وأما «الإخوان» ففي «البقرة» ﴿وأن تخالطوهم فإخوانكم﴾ [٢٢٠] وهو متعدد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾ [آل عمران: ١٠٣] والعمل على الحذف في هذه الألفاظ المذكورة في البيت حيث وقعت. وسكت عن الألف الأولى من «برهانان» مثنى «برهان» الواقع في «القصص» في قوله تعالى﴿فذانك برهانان﴾ [٣٢] والعمل على حذفها. وأما الألف الثانية فيعلم حكمها من قاعدة المثنى الآتية. وقوله «أصابعهم» والألفاظ الأربعة بعده عطف على «ذين» بحذف العاطف من الأول والثالث والرابع. و «حيث» ظرف مكان متعلق بحذف المتقدم في البيت قبله مضاف في التقدير إلى جملة مقدم من تأخير والتقدير: وجاء حذف ذين و «أصابعهم» و«البرهان» الخ. حيث وقعت. ثم قال:

إِيَّايَ حَافِظُوا وَبَاشِرُوهُنّ ثُمَّ تَرَاضَوْا وَتُبَاشِرُوهُنّ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «إياي» و «حافظوا» و «باشروهن» و «تراضوا» و «تباشروهن». أما «إياي» ففي «البقرة» ﴿وإياي فارهبون﴾ [٤٠] وهو متعدد فيها وفيما بعدها. ولا يندرج في «إياي» «إيانا» و «إياكم» و «إياه»، والألف في كل منها ثابت. وأما الألفاظ الأربعة التي بعد «إياي» فهي ﴿حافظوا على الصلوات﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿فالآن باشروهن﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿إذا تراضوا بينهم بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٢]. ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة: ١٨٧] وكلها غير متعدد، والعمل على الحذف في هذه الألفاظ الخمسة، وسينص على «تراضيتم» في قوله «كذا تراضيتم». وقوله «اياي» والألفاظ بعده معطوفة كالتي في البيت السابق بحذف العاطف من الأولين. ثم قال:

كَذَا أَصَابَتْهُمْ أَصَابَتْكُمْ وَمَا أَصَابُكُمْ لَدَى الثَّلاَثِ كَيْفَمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «أصابتهم» و «أصابتكم» و «أصابكم». أما «أصابتهم» ففي «البقرة» ﴿الذين اذا أصابتهم مصيبة﴾ [١٥٦] وهو متعدد فيما بعدها. وأما «أصابتكم» ففي «آل عمران» ﴿أو لما أصابتكم مصيبة﴾ [١٦٥] وهو متعدد أيضاً.

وأما «أصابكم» ففي «آل عمران» ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان﴾[١٦٦] وفي «النساء» ﴿ولئن أصابكم فضل من الله﴾ [٧٣] وهو متعدد أيضاً. وظاهر قوله «وما أصابكم» أن لفظ «ما» قيد في «أصابكم» وليس كذلك كما علمت من التمثيل. والعمل عندنا على الحذف في هذه الألفاظ الثلاثة لكن بشرط أن تكون كما لفظ به الناظم بأن يتصل بـ «أصاب» تاء التأنيث مع ضمير الجماعة الغائبين أو المخاطبين، أو يتجرد من تاء التأنيث ويتصل به ضمير الجماعة المخاطبين. فإن لم يتصل بـ «أصاب» ذلك أثبت ألفه نحو «ما أصابك» «فأصابه» «فأصابهم» ما «أصاب» «أصابت». وظاهر قوله «كيفما» أنه مرتبط بقوله «لدى الثلاث» فيقتضي الحذف في الألفاظ الثلاثة كيفما وقعت أي سواء اتصل بها ما ذكر أو لم يتصل بها وليس كذلك. وقد نقل عن الناظم أنه لما سئل عن قوله «كيفما» أجاب بأنه راجع إلى اللفظ الأخير وهو «أصابكم» أي سواء كان قبله لفظ ما أو لم يكن، وهو جواب بعيد ولذا أصلح بعضهم الشطر الأخير فقال «وليس قيداً لفظ ما» وأصلح أيضاً فقيل «وذا الأخير كيفما» والإشارة في قوله «كذا» تعود على «تباشروهن». «ولدى» بمعنى «في» و «كيفما» شرط حذفت الجملة بعده والتقدير: كيفما وقع «أصابكم». هذا على جواب الناظم، وأما على ظاهر العبارة فالتقدير: كيفما وقعت هذه الثلاث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. ثم قال:

مِيثَـــاقٌ الإِيْمَـــانُ وَالأَمْـــوَالُ أَيْمَـــانٌ الْعُـــدْوَانُ وَالأَعْمَـــالُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «الميثاق» و «الإيمان» و «الأموال» و «إيمان» و «العدوان» و «الأعمال». أما «ميثاق» ففي «البقرة» ﴿الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ [٢٧]. ﴿وإذا اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور﴾ [٦٣]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿واخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾ [النساء: ٢١]. ﴿ولا ينقضون الميثاق﴾ [الرعد: ٢٠] وأما «الإيمان» ففي «البقرة» ﴿قل بئسما يامركم به إيمانكم﴾ [٩٣] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿ومن يتبدل الكفر بالإيمان﴾ [البقرة: ١٠٨]. ﴿لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا﴾ [البقرة: ١٠٩]. ﴿زادتهم إيماناً﴾ [الأنفال: ٢]. وأما «الأموال» ففي «البقرة» ﴿ونقص من الأموال﴾ [١٥٥]. ﴿ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [١٨٨]. ﴿لتاكلوا فريقا من أموال الناس﴾ [١٨٨] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل ونحو ﴿كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالا﴾ [التوبة: ٦٩] وأما «أيمان» بفتح الهمزة ففي «البقرة» ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾ [٢٢٤] وهو متعدد ومنوع نحو ﴿ولكن يؤَاخذكم بما عقدتم الأيمان﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿أن ترد أيمان بعد أيمانهم﴾ [المائدة:١٠٨]. ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤] وأما «العدوان» ففي «البقرة»

﴿تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان﴾ وهو متعد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿ومن يفعل ذلك عدوانا﴾ [النساء: ٣٠] ووزن عدوان فعلان وسيأتي ثبت فعلان عن أبي عمرو. وأما «الأعمال» ففي «البقرة» ﴿ولنا اعمالنا ولكم اعمالكم﴾ [البقرة: ١٣٩] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿بالأخسرين أعمالاً﴾ [الكهف: ١٠٣] والعمل عندنا على الحذف في هذه الألفاظ الستة حيث وقعت. وألفاظ البيت الستة معطوفة على ما في البيت قبلها وكلها بحذف العاطف إلا «أموال» و «الأعمال». ثم قال:

ثُمَّ مَوَاقِيتُ أَحَاطَتْ وَالِدَهْ ... وَلأَبِي عَمْرٍو وَمِنَ الْمُعَاهَدَهْ

عَاهَدَ فِي الْفَتْحِ وَأَوَلَى عَاهَدُوا ... وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَاحٍ وَارِدُ

أخبر في الشطر الأول عن أبي داود بحذف ألف «مواقيت» و «أحاطت» و «والدة». أما «مواقيت» ففي «البقرة» ﴿قل هي مواقيت للناس﴾ [١٨٩] لا غير. وأما «أحاطت» ففيها ﴿واحاطت به خطيئاته﴾ [البقرة: ٨١] لا غير ولا يندرج «أحاط» في «أحاطت». وأما «والدة» ففي «البقرة» ﴿لا تضار والدة بولدها﴾ [٢٣٣] وهو متعدد فيما بعدها ومنوع نحو ﴿اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك﴾. ﴿وبرا بوالدتي﴾ [مريم: ٣٢] ولا يندرج «والد» المذكر في «والدة» المؤنث المذكور هنا، والعمل على الحذف في هذه الألفاظ الثلاثة. وأما «أحاط» و «والد» المذكر فألفهما ثابتة. ثم أخبر أن أبا عمرو نقل الحذف في كلمتين من الأفعال المتصرفة من المعاهدة وهما كلمة «عاهد» في سورة «الفتح» وكلمة «عاهدوا» الأولى، وأن ابن نجاح وهو أبو داود نقل حذف جميع الأفعال المتصرفة من المعاهدة. أما «عاهد» الذي في سورة «الفتح» فهو ﴿ومن اوفى بما عاهد عليه الله﴾ [١٠] وأما الأولى من كلمة «عاهدوا» ففي «البقرة» ﴿أو كلما عاهدوا عهدا﴾ [١٠٠] وأما المحذوف لأبي داود زيادة على هذين ففيها ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا﴾ [١٧٧] وهو متعدد فيها وفيما بعدها متصلاً بالواو كما مثل وبغيره نحو ﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم﴾ [التوبة: ١] والعمل عندنا على الحذف في جميع الأفعال المتصرفة من المعاهدة. والألفاظ الثلاثة التي في الشطر الأول معطوفة على ما قبلها بحذف العاطف من الأخيرين. وقوله «لأبي عمرو» وقوله «من المعاهدة» متعلقان بفعل محذوف مبني للنائب تقديره حذف «وعاهد» مرفوعه. ثم قال:

تِجَارَةٌ أَمَانَتُهُ مَنَافِعْ ... غِشَاوَةٌ شَفَاعَةٌ وَوَاسِعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «تجارة» و «أمانته» و «منافع» و «غشاوة» و «شفاعة» و «واسع». أما «تجارة» ففي «البقرة» ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ [١٦]. ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة﴾ [٢٨٢]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل ونحو﴿قل ما

عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾ [الجمعة: ١١] وأما «أمانته» ففي «البقرة» ﴿فليؤد الذي اؤتمن امانته﴾ [٢٨٣] ولا يندرج في «أمانته» غير المضاف نحو ﴿إنا عرضنا الأمانة﴾ [الأحزاب: ٧٢] وألفه ثابتة. وأما «منافع» ففي «البقرة» ﴿ومنافع للناس﴾ [٢١٩] وهو متعدد فيما بعدها. وأما «غشاوة» ففي «البقرة» ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ [٧] وفي «الجاثية» ﴿وجعل على بصره غشاوة﴾ [٢٣]. وقد قرأ حمزة والكسائي هذا الأخير بفتح الغين وسكون الشين بدون ألف. وأما «شفاعة» ففي «البقرة» ﴿ولا يقبل منها شفاعة﴾ [٤٨]. ﴿ولا تنفعها شفاعة﴾ [١٢٣] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده﴾ [سبأ: ٢٣]. ﴿ولا تغني عني شفاعتهم شيئاً ولا هم ينقذون﴾ [يَس: ٢٣] وأما «واسع» ففي «البقرة» ﴿إن الله واسع عليم﴾ [١١٥] وهو متعدد فيما بعدها ولا يندرج «واسعة» في «واسع»، ولذا نص عليه في الترجمة التي بعد هذه، والعمل على الحذف في هذه الألفاظ الستة حيث وقعت. وألفاظ البيت الستة معطوفة بالرفع على ضمير وارد في البيت قبل هذا بحذف العاطف إلا من الأخير. وسكن هاء «أمانته» إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن. ثم قال:

شَهَـادَةٌ فِعْـلُ الْجِهَـادِ غَـافِـلْ ثُـمَّ مَنَـاسِكَكُـمُ وَالْبَـاطِـلْ
وَضَمَّـنَ الـدَّانِـيُّ مِنْـهُ الْمُقْنِعَـا وَبَـاطِـلٌ مِـنْ قَبْـلِ مَـا كَـانُـوا مَعَـا

أخبر في البيت الأول عن أبي داود بحذف ألف «شهادة» وألف الأفعال المتصرفة من لفظ «الجهاد» وألف «غافل» و «مناسككم» و «الباطل». أما «شهادة» ففي «البقرة» ﴿ومن أظلم ممن كتم شهادة﴾ [١٤٠]. ﴿ولا تكتموا الشهادة﴾ [٢٨٣]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل ونحو ﴿لشهادتنا أحق من شهادتهما﴾ [المائدة: ١٠٧] وأما أفعال «الجهاد» ففي «البقرة» ﴿إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله﴾ [٢١٨]. ووقع ماضياً ومضارعاً وأمراً مجرداً من الضمير البارز ومتصلاً به نحو ﴿وجاهد في سبيل الله﴾ [التوبة: ١٩] ﴿يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾ [المائدة: ٥٤]. ﴿جاهد الكفار والمنافقين﴾ [التوبة: ٧٣]. ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ [الحج: ٧٨] وأثبتوا الألف في كلمة «هاجروا» حيث وقعت كما ذكره في (التنزيل). وأما «غافل» في «البقرة» ﴿وما الله بغافل عما تعملون أفتطمعون﴾ [٧٥]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنع نحو ﴿ولا تحسبن الله غافلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] وهذا بناء على أن التنوع يكون بتنوين المنصوب، وأما «مناسككم» ففي «البقرة» ﴿فاذا قضيتم مناسككم﴾ [٢٠] ولا يندرج فيه «مناسكنا» وألفه ثابتة. وأما «الباطل» ففي «البقرة» ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل﴾ [٤٢] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿وباطل ما كانوا﴾ [الأعراف:

١٣٩] ثم أخبر في البيت الثاني أن أبا عمرو الداني ضمن وأودع كتابه (المقنع) من لفظ «الباطل» لفظين فقط بالحذف وهما ﴿وباطل ما كانوا يعملون﴾ [الأعراف: ١٣٩] في «الأعراف» و «هود» وأما ما لم يذكره أبو عمرو فهو ثابت عنده بمقتضى القاعدة الآتية عنه في قول الناظم «ووزن فعَّال وفاعل ثبت». والعمل عندنا على الحذف في «شهادة» وفي أفعال «الجهاد» و «غافل» و «مناسككم» حيث وقعت وكذا «باطل» حيث وقع.

تنبيه: ظاهر قول الناظم فعل «الجهاد» أن الاسم لا تحذف ألفه مع أن أبا داود نص في (التنزيل) على حذف «جهاداً» الواقع في الممتحنة في قوله تعالى ﴿إن كنتم خرجتم جهادا في سبيلي﴾ [١] وأطلق الناظم في عمدة البيان الحذف في «جهاداً» المنصوب فشمل الذي في «الفرقان» [٥٢] وهو جهاداً كبيراً والعمل عندنا على حذف الذي في «الممتحنة» وإثبات ما عداه. والألفاظ الخمسة التي في البيت الأول بالرفع معطوفة كالتي قبلها بحذف العاطف إلا الأخيرين. وقوله «المقنعا» وقوله و «باطل» مفعولان لـ «ضمن». وقوله «ما كانوا» مقصود لفظه أضيف إليه «قبل». «ومعاً» حال من «باطل» بتقدير مضاف قبل باطل أي كلمتي باطل معاً. ثم قال:

مَعَ الْمُثَنَّى وَهْوَ فِي غَيْرِ الطَّرَفْ كَرَجُلَانِ يَحْكُمَانِ وَاخْتُلِفْ
لِابْنِ نَجَاحٍ فِيهِ ثُمَّ الدَّانِي قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي تُكَذِّبَانِ

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف المثنى أي الألف التي يختص بها المثنى ولا توجد في المفرد وهي التي تكون علامة لرفعه أو تكون ضمير اثنين بشرط أن تقع تلك الألف في غير الطرف بأن تكون حشواً أي وسطاً. ثم مثل بـ «رجلان يحكمان» مشيراً بتعدد المثال إلى أن المثنى هنا نوعان: اسم كـ «رجلان» و «فتيان» و «يداك» و «فذانك» و «هاذان» و «اللذان» وفعل ﴿يحكمان﴾ [الأنبياء: ٧٨] و ﴿ما يعلّمان من أحد﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿يأتيانها منكم﴾ [النساء: ١٦] و ﴿تكذبان﴾ [الرحمن: ١٣]. وإطلاق اسم المثنى على الفعل مجازٍ. واحترز بقوله «وهي في غير الطرف» من الألف المتطرف في المثنى فإنه ثابت اتفاقاً نحو ﴿انا رسولا ربك﴾ [طه: ٤٧]. ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ [السد: ١]. ﴿وكلا منها رغداً﴾ [البقرة: ٣٥]. ﴿حتى يقولا إنما نحن فتنة﴾ [البقرة: ١٠٢] ثم أخبر أن أبا داود نقل الخلاف بين المصاحف في ألف المثنى مطلقاً، وأن أبا عمرو إنما نقل الخلاف بينها في ألف «تكذبان» من المثنى. وفي تمثيل الناظم بـ «رجلان» فائدة زائدة على ما تقدم من الإشارة إلى التنويع وهي أن ألف المثنى الواقعة بعد اللام كـ «رجلان» و «أضلانا» مندرجة في المثنى لا في مبحث الألف المعانق الآتي.

واعلم: أن مما يندرج في المثنى ﴿مدهامتان﴾ و ﴿نضاختان﴾ و ﴿برهانان﴾

وباعتبار الألف الثانية منها إذ هي ألف المثنى، وأما الألف الأولى من ﴿مدهامتان﴾ و ﴿نضاختان﴾ فلم يتعرض الناظم إلى حكمها والعمل على إثباتها. وقد قدمنا عند قوله «حيث أصابعهم والبرهان» أن العمل على حذف الأولى من «برهانان». والظاهر اندراج «اثنان» من قوله تعالى ﴿اثنان ذوا عدل منكم﴾ [المائدة: ١٠٦] في المثنى وإن كان غير مثنى حقيقي بل هو ملحق به لأن باب الجمع السالم تساوى فيه الحقيقي مع ما ألحق به كما تقدم فليكن المثنى كذلك. نعم يخرج من قوله «مع المثنى» ﴿كلاهما﴾ و ﴿جاءانا﴾ لنصه على كل واحد منهما بعينه، وقد كان الأنسب ذكرهما هنا. والعمل عندنا على حذف ألف المثنى بنوعيه حيث وقع في القرءان وعلى حذف ألف «اثنان» إلا جميع ما وقع في سورة «الرحمان» من لفظ ﴿تكذبان﴾ وهو احد وثلاثون موضعاً، فالعمل عندنا على إثباته وسنذكر ما به العمل في ﴿كلاهما﴾ و ﴿جاءانا﴾.

تنبيه: حكى في (التنزيل) إجماع المصاحف على حذف ألف ﴿الأَوْلَيَانِ﴾ فكان على الناظم أن يستثنيه من الخلاف. وقوله «مع المثنى» ظرف في محل الحال من «باطل» وجملة «وهو في غير الطرف» حال من المثنى. وقوله «اختلف» بالبناء للنائب والضمير في قوله «جاء» يعود على الخلاف المفهوم من اختلف. ثم قال:

وَفِي الأَخِيرِ الْحَذْفُ مِن نِّدَاءَ رَجَحَ عَنْهُمَا وَنَحْوِ مَآءَ

تكلم في هذا البيت على الاسم الذي في آخره ألف مبدلة من تنوين النصب إذا كان قبلها همزة وقبل الهمزة ألف نحو «ندآء» و «بنآء» و «ومآء» و «حيآء» و «مرآء» و«مكآء» و «غثآء» و «افترآء» عند الوقف عليها، فأخبر عن الشيخين برجحان حذف الألف الأخير من ذلك وهو الألف المبدل من التنوين يعني على حذف الألف الأول والمرجوح عكسه. وذلك أن هذا النوع كتب في المصاحف بألف واحدة لئلا يجتمع في الكلمة ألفان، ولم تصوَّر همزته فاحتمل أن تكون الألف المحذوفة هي الأولى فتكون المرسومة ألف النصب، وأن تكون المحذوفة هي الثانية وهي ألف النصب وهو الراجح عند الشيخين وعليه العمل. ووجه رجحانه أن ألف النصب لما وقعت في الطرف الذي هو موضع الحذف والتغيير كانت بالحذف أولى من الذي في وسط الكلمة. وخرج بقوله «من نداء» و «نحو ماء» الاسم المنصوب الغير المنون نحو ﴿والسماء بنيناها﴾ [الذاريات: ٤٧]. والاسم المنون غير المنصوب نحو ﴿وفي ذالكم بلآء﴾ [الأعراف: ١٤١]. ﴿من مآء دافق﴾ [الطارق: ٦]. لأن الألفين اللذين هما محل الخلاف لا يتصوران إلا مع النصب والتنوين. وقوله «رجح» يجوز فيه تخفيف الجيم مع فتحها على أنه مبني للفاعل بمعنى

«قوي». ويجوز تشديدها مع الكسر على أنه مبني للنائب. وقوله «ونحو» بالجر عطف على «نداء». ثم قال:

وَاحْذِفْ بِوَاعَدْنَا مَعَ الْمَسَاجِدْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَاحِدْ

وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنْ .....

أمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف الألف في «واعدنا» و «المساجد». ثم ذكر عن أبي داود حذف ألف «واحد» و «أزواج» كيف وقع يعني نكرة أو معرفة، بأل أو بالإضافة، و «الوالدين» كيف وقع يعني معرفة بأل أو بالإضافة، سواء كان مصحوباً بياء أو بألف. أما «واعدنا» ففي «البقرة» ﴿**واذ واعدنا موسى أربعين ليلة**﴾ [٥١] وهو متعدد فيما بعدها نحو ﴿**وواعدنا موسى ثلاثين ليلة**﴾ [الأعراف: ١٤٢] ومنوع نحو ﴿**وواعدناكم جانب الطور الأيمن**﴾ [طه: ٨٠]. وأما «المساجد» ففي «البقرة» ﴿**ومن أظلم ممن منع مساجد الله**﴾ [١١٤] ﴿**وأنتم عاكفون في المساجد**﴾ [١٨٧] وهو متعدد فيها وفيما بعدها نحو ﴿**ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله**﴾ [التوبة: ١٧]. ﴿**إنما يعمر مساجد الله**﴾ [١٨] في التوبة ﴿**ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً**﴾ [٤٠] في «الحج» ومنوع كما مثل، وقد قرىء في السبع الأول في «التوبة» بسكون السين دون ألف على الإفراد. وأما «واحد» المحذوف لأبي داود ففي «البقرة» ﴿**لن نصبر على طعام واحد**﴾ [٦١]. ﴿**وإلهكم إله واحد**﴾ [١٦٣] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿**وهو الواحد القهار**﴾ [الرعد: ١٦] وبقي على الناظم لفظ «واحدة» فإن أبا داود نص على حذفه حيثما وقع وهو لا يندرج في المذكر ولذا أصلح بعضهم الشطر الثاني فقال: وابن نجاح واحده وواحد. وأما «أزواج» ففي «البقرة» ﴿**ولهم فيها أزواج مطهرة**﴾ [٢٥]. ﴿**وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول**﴾ [٢٤٠] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل. ويندرج في لفظ «أزواج» ما كان جمعاً لزوج كما مثل وما كان بمعنى الأصناف نحو ﴿**ثمانية أزواج**﴾ [الأنعام: ١٤٣] لأن اللفظ المطابق يندرج في المذكور وإن خالفه في المعنى. وأما «الوالدين» ففي «البقرة» ﴿**وبالوالدين إحسانا**﴾ [٨٣] وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿**ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والأقربون**﴾ [النساء: ٣٣]. ﴿**وعلى والدي**﴾ [النمل: ١٩]. ﴿**ووصينا الإنسان بوالديه حسنا**﴾ [العنكبوت: ٨] ﴿**أن اشكر لي ولوالديك**﴾ [لقمان: ١٤]. والعمل عندنا على ما نقله الناظم عن أبي داود من الحذف في «واحد» حيث وقع، وفي «أزواج» و «الوالدين» كيف وقعا، وعلى حذف ألف «واحدة» حيث ورد. والباء في قوله «بواعدنا» بمعنى «في». وقوله «أزواج» عطف على «واحد» بحذف العاطف وبعد «كيف» جملة محذوفة

والتقدير: وأزواج كيف وقع والوالدين كيف وقع. ثم قال:

. . . . . وَفِي الْعِظَامِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينْ
وَغَيْرَ أَوَّلٍ بِتَنْزِيلٍ أَتَيْنْ كُلاًّ وَالأَعْنَابُ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنْ
لَاكِنْ عِظَامَهُ لَهُ بِالأَلِفِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمُنْصِفِ

ذكر هنا حكم الألف في لفظي «العظام» و «الأعناب» حيث وقعا في القرءان، فأخبر عن الشيخين بحذف الألف التي في «العظام» الواقع في سورة «المؤمنين» بأربعة مواضع وهي: ﴿**فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً**﴾ [١٤]. ﴿**أيعدكم إنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً**﴾ [٣٥]. ﴿**وقالوا أيذا متنا وكنا تراباً وعظاماً**﴾ [٨٣] وقد قرأ ابن عامر وشعبة الأولين بفتح العين وسكون الظاءِ من غير ألف على الإفراد، وعبارة الناظم تشمل الموضعين الأخيرين لأبي عمرو مع أنه ليس له فيهما كلام بل صريحه تخصيص الموضعين الأولين بالحذف، ولذا أصلح بيت الناظم بإصلاحات أحسنها «والداني أوَّلَيْ عظام المؤمنين». ثم أخبر بأن أبا داود ذكر في (التنزيل) حذف كلمات «العظام» غير اللفظ الأول منها وهو قوله تعالى في سورة «البقرة» ﴿**وانظر إلى العظام كيف ننشرها**﴾ [٢٥٩] وأن أبا داود ذكر في (التنزيل) أيضاً حذف ألفاظ «الأعناب» كلها إلا اللفظين الأولين وهما ﴿**أيواد أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب**﴾ [٢٦٦] بالبقرة ﴿**ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب**﴾ [٩٩] بالأنعام. ثم استدرك الناظم على قوله «وغير اول بتنزيل أتين» فقال «لكن عظامه له بالألف» أي لكن لفظ «عظامه» الواقع في قوله تعالى ﴿**أيحسب الإنسان ألَّن نجمع عظامه**﴾ [٣] بسورة القيامة بإثبات الألف لأبي داود في (التنزيل). ثم أخبر أن كل ذلك أي جميع ألفاظ «العظام» و «الأعناب» الواردة في القرءان، حذفها صاحب (المنصف) لا فرق عنده بين الأول من لفظ «العظام» وغيره، ولا بين الأولين من لفظ «الأعناب» وغيرهما. فالأول من لفظ «العظام» تقدم، وأما غيره الواقع بغير سورة «المؤمنين» و «القيامة» فنحو موضعي «الإسراء» ﴿**أيذا كنا عظاماً ورفاتاً**﴾ ونحو ﴿**قال من يحيي العظام**﴾ [٧٨] في «يسّ». وأما الأولان من لفظ «الأعناب» فقد تقدما، وأما غيرهما فكما في «الرعد» ﴿**وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب**﴾ [٤] وفي «النحل» ﴿**ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب**﴾ [١١] وهو متعدد فيما بعد «البقرة» ومنوع كما مثل. والعمل عندنا على الحذف في لفظي «العظام» و «الأعناب» حيث وقعا إلا ﴿**ألَّن نجمع عظامه**﴾ [٣] بالقيامة فالعمل على إثبات ألفه. وقوله «في العظام» خبر مبتدأ محذوف تقديره الحذف و «غير» منصوب على الاستثناء من «فاعل» «أتين» وأنث الضمير بتأويل كلمات «العظام»

و «الأعناب» معطوف على فاعل «أتى» الذي هو النون. ثم قال:

وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... إِذَا أَتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْأَصْلِ
مِنْ نَحْوِ وَأْتُوا فَأْتِ قُلْ وَفَسْأَلُوا ... وَشِبْهِهِ كَنَحْوِ وَاسْأَلْ وَاسْأَلُوا

تكلم في هذين البيتين وما بعدهما إلى تمام سبعة أبيات على مواضع حذف همزة الوصل من الرسم وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج وكا الأنسب ذكرها في باب الهمز لكنه ذكرها في هذا الباب تبعاً للشيخين ولأنها لا تكتب إلا ألفاً حتى سميت ألف الوصل. ومواضع حذفها من الرسم سبعة ذكر منها في هذين البيتين موضعين. فأخبر عن الشيخين بحذف همزة الوصل إذا جاءت قبل همزة أصلية أي همزة قطع وقعت بعد واو أو فاء، وإلى الشرط الأول أشار بقوله «إذا أتى من قبل همز الأصل» وإلى الشرط الثاني أشار بقوله «من نحو وأتوا فات» نحو ﴿**وأتوا البيوت من أبوابها**﴾ [١٨٩] ﴿**فأت بها من المغرب**﴾ [٢٥٨] ومثله في أول «البقرة» ﴿**فأتوا بسورة من مثله**﴾ [٢٣] ومنه ﴿**فأذنوا بحرب**﴾ [البقرة: ٢٧٩]. ﴿**وأتمروا بينكم بمعروف**﴾ [الطلاق: ٦] وذلك أن فاء هذه الألفاظ همزة وهي أفعال أمر من الثلاثي والأخير من الخماسي فيلزم افتتاحها بهمزة الوصل وهي مبتدأة. فقياسها أن تصور ألفاً لكن لما اتصل بها ما لا يمكن استقلاله والوقف عليه من الحروف الإفرادية كالواو والفاء، قام مقام همزة الوصل فسقطت لفظاً، فجاء الخط موافقاً لذلك لاستثقالهم اجتماع صورتين، وهما هنا صورة همزة القطع وصورة همزة الوصل. فإذا لم يقع بعد همزة الوصل همزة أصلية نحو ﴿**واتقوا**﴾ أو وقعت لكن اتصل بهمزة الوصل ما يستقل ويصح الوقف عليه نحو ﴿**الذي اؤتمن**﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ﴿**وقال الملك ايتوني**﴾ [يوسف: ٥٠]. ﴿**ثم ايتوا صفا**﴾ [طه: ٦٤] فإن همزة الوصل همزة تثبت رسماً لثبوتها لفظاً عند الوقف على ما قبلها والابتداء بها.

وهذا حاصل الكلام على الموضع الأول. ثم أشار بقوله «قل وفاسألوا» البيت إلى الموضع الثاني، فذكر عن الشيخين أن همزة الوصل تحذف إذا دخلت على فعل الأمر من السؤال ووقعت بعد واو أو فاء نحو ﴿**فاسألوا اهل الذكر**﴾ [الأنبياء: ٧]. ﴿**واسأل القرية**﴾ [يوسف: ٨٢]. ﴿**واسألوا الله من فضله**﴾ [النساء: ٣٢]. وإنما حذفت هاهنا لتنزل الواو والفاء ـ بسبب عدم صحة استقلالهما والوقف عليهما منزلة ـ ما هو من نفس الكلمة ونيابتهما عن همزة الوصل بحيث لا ينطق بها يوماً مَّا. ويحتمل أن يكون قد رسم على قراءة من نقل حركة الهمزة إلى السين وهو ابن كثير والكسائي، وهذا أظهر لأن التوجيه الأول يأتي في نحو ﴿**فاعفوا واصفحوا**﴾ [البقرة: ١٠٩] مع أنها لم تحذف

منهما. والباء في قوله بـ «همز الوصل» بمعنى «في»، وقوله «فاسألوا» عطف على همز الوصل بالواو، والجميع محكي بـ «قل» والتقدير: قل الحذف عنهما في همز الوصل إذا كان كذا، وفي همزة «فاسألوا» وشبهه. ثم قال:

وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لاَمِ كَلَّذِي لَلدَّارُ لِلإِسْلاَمِ

ذكر في هذا البيت الموضع الثالث من مواضع حذف همزة الوصل من الرسم، فأخبر عن الشيخين بحذفها إذا وقعت قبل أداة التعريف وهي اللام وبعد لام هي لام الابتداء أو الجر، ثم مثل للأول بقوله تعالى ﴿**للذي ببكة مباركا**﴾ [آل عمران: ٩٦]. ﴿**وللدار الاخرة خير للذين يتقون**﴾ [الأنعام: ٣٢] وللثاني بقوله تعالى ﴿**أفمن شرح الله صدره للإسلام**﴾ [الزمر: ٢٢] ومثله ﴿**الحمد لله**﴾. و ﴿**للذين أنعم الله عليه**﴾ [الأحزاب: ٣٧]. و ﴿**هدى للمتقين**﴾ [البقرة: ٢] وإنما حذفوها في هذا الموضع لسقوطها دائماً بسبب عدم استقلال اللام وعدم صحة الوقف عليها والابتداء بما بعدها كراهة توالي الأمثال وهي اللامان والألف التي بينهما. ومراد الناظم بأداة التعريف ما شأنه التعريف لا ما هو معرف في الحال بدليل تمثيله بـ «الذي» إذ ليست «أل» فيه على الصحيح معرفة بل معرِّفُه الصلة. ولا بد من تقييد اللام في كلامه بكونها متصلة احترازاً من ﴿**فمال الذين**﴾ وقد يؤخذ هذا القيد من المثال. واحترز بقوله «قبل تعريف» عما إذا لم تقع قبل لام التعريف نحو ﴿**لا تفضوا**﴾ فلا تحذف. واحترز بقوله و «بعد لام» عما إذا لم تقع بعد اللام نحو ﴿**والذين يؤمنون**﴾ أو لم يكن واحد من الأمرين نحو ﴿**واعبدوا**﴾ وأما ﴿**لتخذت**﴾ فسيأتي للناظم. وقوله و «قبل تعريف» معطوف على «إذا» من قوله «إذا أتى من قبل همز الأصل» و «بعد» عطف على «قبل». ثم قال:

وَبَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ إِنْ كَسَرْتَا كَقَوْلِهِ يَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَا

ذكر في هذا البيت الموضع الرابع من مواضع حذف همزة الوصل من الرسم، فأخبر عن الشيخين بحذفها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام وكانت ـ أعني همزة الوصل ـ مكسورة نحو ﴿**قل أتخذتم عند الله عهداً**﴾ [البقرة: ٨٠]. ﴿**وولداً أطلع الغيب**﴾ [مريم: ٧٨]. ﴿**أفترى على الله**﴾ [سبأ: ٨]. ﴿**أستكبرت**﴾. ﴿**أستغفرت لهم**﴾ وإنما حذفت في هذا الموضع لنحو ما تقدم عنه قوله «وقبل تعريف» البيت. واحترز بقيد المكسورة عن المفتوحة نحو ﴿**ءآلله**﴾ و ﴿**آذكرين**﴾ و ﴿**ءالان**﴾ في «يونس»، فإن المختار في هذا القسم أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها. وقوله و «بعد» عطف على «قبل» في البيت قبله، والاستفهام مضاف إليه على حذف مضاف أي وبعد همز الاستفهام. و «إن كسرت» شرط حذف مفعول فعله وهو همزة الوصل، وحذف

جوابه لدليل ما قبله عليه. وألف «كسرتا» و «استكبرتا» للإطلاق. ثم قال:

وَلَتَّخَـــذتَ وَبِخُلْـــفٍ يُـــرْسَـــمُ لِابْـــنِ نَجَـــاحٍ فِـــي أَفَـــاتَّخَـــذْتُـــمُ

ذكر في هذا البيت الموضع الخامس والموضع السادس من مواضع حذف همزة الوصل من الرسم. فالخامس عن الشيخين وهو ﴿**لتخذت**﴾ والسادس انفرد بذكره أبو داود حاكياً فيه خلاف المصاحف وهو ﴿**أفاتخذتم**﴾ أما ﴿**لتخذت**﴾ ففي «الكهف» ﴿**لتخذت عليه أجراً**﴾ [٧٧] ولا شك أن هذا الفعل خماسي على وزن «افتعل» قياسه الافتتاح بهمزة الوصل هكذا «اتخذت». ثم لما دخلت اللام حذفت الهمزة لفظاً استغناء باللام عنها وقياس الخط المبني على الابتداء ثبوتها نحو ﴿**لاتخذوك**﴾ لكنها حذفت من المصاحف إشارة إلى القراءة الأخرى فيه وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بفتح التاء مخففة وكسر الخاء. ولا وجود لهمزة الوصل فيه على قراءتهما لأنه ثلاثي ماضٍ. واحترز بقيد مجاورة «اتخذت» للام عن «اتخذت» الخالي عنه نحو ﴿**لئن اتخذت**﴾ فإن همزة الوصل فيه ثابتة. وأما ﴿**فاتخذتم**﴾ المحذوف الهمزة لأبي داود على خلاف فيه ففي «الرعد» ﴿**قل اتخذتم من دونه أولياء**﴾ [الرعد: ١٦] وتقريره كالذي قبله. وقد اختار أبو داود في (التنزيل) إثبات همزة الوصل فيه وبه العمل عندنا. وقوله «ولتخذت» مبتدأ على حذف مضاف أي وهمزة «لتخذت» وخبره محذوف أي كذلك. ثم قال:

وَحَـــذْفُ بِسْـــمِ اللهِ عَنْهُـــمْ وَاضِـــحْ فِـــي هُـــودَ وَالنَّمْـــلَ وَفِـــي الْفَـــوَاتِـــحْ
وَأَغْفَـــلَ الـــدَّانِـــيُّ مَـــا فِـــي النَّمْـــلِ فَـــرَسْمُـــهُ كَهَـــذِهِ عَـــنْ كُـــلِّ

ذكر في هذين البيتين الموضع السابع من مواضع حذف همزة الوصل من الرسم، فأخبر بحذف همزة الوصل الواقعة بين الباء والسين من «بسم الله» في سورة «هود» ﴿**بسم الله مجريها ومرسيها**﴾ [هود: ٤١] وفي سورة «النمل» ﴿**وانه بسم الرحمان الرحيم ان لا تعلوا علي**﴾ [هود: ٣١] وفي ﴿**بسم الله الرحمان الرحيم**﴾ الواقع في فواتح السور، وأن أبا عمرو الداني أغفل أي سكت عن الواقع في سورة «النمل»، وأن رسمه عن غير أبي عمرو من شيوخ النقل كرسم هذه المذكورات، وبرسمه كالمذكورات جرى العمل. ووجه حذف همزة الوصل في هذا الموضع كثرة الاستعمال. وأفهم قوله «في هود واسم الله والفواتح» أن همزة الوصل الواقعة بين الباء والسين من «بسم» لا تحذف في غير هذه المواضع بل ترسم وهو كذلك من غير خلاف نحو ﴿**اقرا باسم ربك**﴾ و ﴿**بسم ربك العظيم**﴾[الواقعة: ٧٤]

تنبيه: بقي موضع آخر من مواضع حذف همزة الوصل وهو ﴿**يبنؤم**﴾ وسيأتي في باب الهمز. وقوله و «حذف بسم الله» مبتدأ ومضاف إليه بتقدير مضافين أي وحذف

صورة همزة «بسم الله» و «واضح» خبره. وقوله «في هود» ممنوع من الصرف على السورة وتأنيثها. ثم قال:

كَذَا وَقَاتِلُوهُمُ فِي الْبَقَرَهْ وَقَبْلَهُ ثَلاَثَةٌ مُقْتَفَرَهْ
وَآلُ عِمْرَانَ بِهَا أَلأَخِيرُ وَفَلَقَاتَلُوكُمُ مَأْثُورُ
وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ ثَمَانِ أَحْرُفٍ عَلَى التَّوَالِي

ذكر في هذه الأبيات ثمانية أفعال مشتقة من مادة «قتل». أخبر عن الشيخين بحذف الألف فيها عن كتاب المصاحف. الأول: و «قاتلوهم» من ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة**﴾ [١٩٣] في «البقرة» وثلاثة قبله وهي ﴿**ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم**﴾ [١٩١] وقد قرأ حمزة والكسائي الأولين من هذه الثلاثة بفتح حرف المضارعة وسكون القاف دون ألف، وقرءَا الأخير بفتح القاف دون ألف، وإلى هذه الأربعة أشار بالبيت الأول. وقوله «مقتفره» بفتح الفاء أي متبوعة بلفظ و «قاتلوهم» المذكور. والخامس الأخير في «آل عمران» وهو ﴿**وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم**﴾ [١٩٥] وقد قرأه حمزة والكسائي بتقديم «قتلوا» المبني للنائب على «قاتلوا» المبني للفاعل. والسادس: ﴿**فلقاتلوكم فإن اعتزلوكم**﴾ [٩٠] في النساء. وقد قرأ الحسن هذا بحذف الألف. والسابع: ﴿**اذن للذين يقاتلون**﴾ [٣٩] في «الحج». والثامن: ﴿**والذين قاتلوا في سبيل الله**﴾ [٤] في «القتال». وقد قرأه البصري وحفص بضم القاف وكسر التاء من غير ألف، وإلى هذه الأربعة الأخيرة أشار بالبيت الثاني وبالشطر الأول من البيت الثالث، ثم تمم البيت الثالث ببيان عدد الأفعال المشتقة من القتال المحذوفة للشيخين وأنها ثمانية مذكورة على التوالي أي على ترتيب السور في المصحف. وخرج غير هذه الثمانية من أفعال القتال فإن أبا عمرو لم يحذفه. وسيأتي للناظم قريباً أن أبا داود أطلق الحذف في جميع أفعال القتال وسنذكر المعمول به فيها. وقوله «كذا» خبر مقدم و «قاتلوهم» مبتدأ مؤخر واسم الإشارة راجع لهمز الوصل في قوله و «الحذف عنهما بهمز الوصل». وقوله و «آل عمران» بالرفع عطف على و «قاتلوهم» على حذف مضاف أي و «قاتلوا آل عمران». وقوله و «فلقاتلوكم مأثور» مبتدأ وخبر. ومعنى مأثور مروي أي بالحذف. وقوله «ثمان احرف» بكسر النون وحذف الياء ويصح ضم النون وهو خبر مبتدأ محذوف أي هذه ثمان كلم. ثم قال:

أَوَلِي تَشَابَهَ وَإِنْ تَظَّاهَرَا تَظَّاهَرُونَ وَكَذَا تَظَاهَرَا
وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ بِأَيِّ مَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف الكلمة الأولى من «تشابه» وبحذف ألف «وإن

تظاهرا» و «تظاهرون» و «تظاهرا» مخفف الظاء. أما الكلمة الأولى من لفظ «تشابه» ففي «البقرة» ﴿**إن البقر تشابه علينا**﴾ [٧٠] واحترز بالأولى من غيرها وستأتي أمثلته قريباً. وأما و «إن تظاهرا» ففي «التحريم» ﴿**وإن تظاهرا عليه فإن الله هو موليه**﴾ [٤]. وأما «تظاهرون» ففي «البقرة» ﴿**تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان**﴾ [٨٥] وأما «تظاهرا» مخفف الظاء ففي «القصص» ﴿**قالوا ساحران تظاهرا**﴾ [٤٨]. ثم أخبر عن أبي داود بأنه أطلق في (التنزيل) الحذف في جميع أفعال القتال وجميع الألفاظ المشتقة من مادة شبه ومن مادة ظهر. أما أفعال القتال فنحو الثمانية المتقدمة في قوله «كذا وقاتلوهم» الأبيات الثلاثة. ونحو ﴿**وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم**﴾ [البقرة: ١٩]. ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة**﴾ [البقرة: ١٩٣]. و ﴿**قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا**﴾ [آل عمران: ١٦٧]. و ﴿**قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم**﴾ [التوبة: ١٤]. و ﴿**قاتلهم الله**﴾ [التوبة: ٣٠]. وأما الألفاظ المشتقة من مادة شبه فنحو ما تقدم ونحو ﴿**تشابهت قلوبهم**﴾ [البقرة: ١١٨]. ﴿**فيتبعون ما تشابه منه**﴾ [آل عمران: ٧]. ﴿**متشابها وغير متشابه**﴾ [الأنعام: ١٤١]. وأما الألفاظ المشتقة من مادة «ظهر» فنحو ما تقدم ونحو ﴿**ولم يظاهروا عليكم أحداً**﴾ [التوبة: ٤]. ﴿**وذروا ظاهر الإثم**﴾ [الأنعام: ١٢٠]. ﴿**فلا تمار فيهم الإمراء ظاهراً**﴾ [الكهف: ٢٢]. ﴿**وهو الأول والآخر والظاهر والباطن**﴾ [الحديد: ٣] ولا يندرج في كلام الناظم هنا «متشابهات» و «ظاهرين» لأن حكمهما علم مما ذكره الناظم في الجمع السالم بقسميه، فلو أدرجا هنا لزم التكرار مع إيهام أن أبا عمرو لا يحذفهما، وإنما خصصنا في حل كلام الناظم مادة القتال بالافعال دون الأسماء وعممنا في مادتي «شبه» و «ظهر»، لأن مراد الناظم بقوله «أطلق الجميع» أن أبا داود أطلق ما وجد من تلك المواد مماثلاً للألفاظ السابقة في وقوع الألف بعد القاف في مادة «قتل» وبعد الشين في مادة «شبه» وبعد الظاء في مادة «ظهر»، ولم يوجد في القرءان من مادة «قتل» اسم فيه الألف بعد القاف حتى يخرج عن الإطلاق. نعم وجد بعد التاء نحو ﴿**ولو نعلم قتالاً**﴾ وهو ثابت الألف، وقد وجد في مادة «شبه» و «ظهر» الألف في الأسماءِ بعد الشين والظاء فعمها الإطلاق وعم الأفعال. والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في جميع أفعال القتال وجميع الألفاظ المشتقة من مادة «شبه» ومن مادة «ظهر». وقول الناظم «أولى تشابه» عطف على قوله السابق و «قاتلوهم» أو على قوله و «موضع». و «ما» في قوله «بأي ما» لفظ زائدة. وقوله «على التكميل» تكميل للبيت في محل الحال من قوله «الجميع». والظاهر أن «على» بمعنى «مع» ومعنى إطلاقها مع تكميلها أن إطلاقها مصحوب بتعميمها. ثم قال:

وَالْمُنْصِفُ أَلْسْبَابَ وَالْغَمَامَ قُلْ ... وَابْنُ نَجَاحٍ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقَلْ

أخبر عن الشيخ البلنسي صاحب (المنصف) بحذف ألف «الأسباب» و «الغمام» مطلقاً. وعن أبي داود بأنه نقل حذف ألف «الأسباب» و «الغمام» سوى الواقع منهما في سورة «البكر» وهي سورة «البقرة». أما الواقعان في «البقرة» المختص بحذفهما صاحب (المنصف) فهما: ﴿**وتقطعت بهم الأسباب**﴾ [١٦٦]. ﴿**وظللنا عليكم الغمام**﴾ [٥٧]. ﴿**هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظلل من الغمام**﴾ [٢١٠] وأما غير الواقعين في «البقرة» الذي اتفق أبو داود والبلنسي على حذفه فنحو ﴿**فليرتقوا في الأسباب**﴾ [صٓ: ١٠]. ﴿**لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات**﴾ [غافر: ٣٧]. ﴿**وظللنا عليهم الغمام**﴾ [١٦٠] بالأعراف ﴿**ويوم تشقق السماء بالغمام**﴾ [الفرقان: ٢٥] والعمل عندنا على ما في المنصف من الحذف في لفظي «الأسباب» و «الغمام» حيث وقعا. وقوله و «المنصف» مبتدأ و «الأسباب» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله بعد «نقل» والتقدير: والمنصف نقل الأسباب أي نقل حذف ألفه. وقوله و «الغمام» عطف على «الأسباب». ثم قال:

وَمَـــعَ لاَمٍ ذِكْـــرَهُ تَتَبَّعَـــا نَجْـلُ نَجَـاحٍ مَـوْضِعـاً فَمَـوْضِعَـا
كَنَحْـوِ الإِصْـلاَحِ وَنَحْـوِ عَـلاَّمْ .....

شرع الناظم من هنا إلى تمام أربعة عشر بيتاً في الكلام على الألف المعانق للاَّم وهو قسمان: واقع مع لام مفردة نحو «السلام»، وواقع بين لامين نحو «خلال». وبدأ بالقسم الأول فأخبر عن ابن نجاح ـ وهو أبو داود بأنه نقل حذف الألف المصاحب للاَّم أي الواقع بعد لام مفردة وأنه تتبع ذكره لفظاً بعد لفظ يعني كلاً في محله، ثم مثل بنحو «الإصلاح» ونحو «علام». أما «الإصلاح» ففي «هود» ﴿**أن أريد إلا الإصلاح**﴾ [٨٨] وأما «علام» ففي موضعين من «العقود» ﴿**إنك أنت علام الغيوب**﴾ [١٠٩] وفي «التوبة» ﴿**وإن الله علام الغيوب**﴾ [٧٨] وفي «سبأ» ﴿**يقذف بالحق علام الغيوب**﴾ [٤٨] ومثلها ﴿**أولئك على هدى من ربهم**﴾ [البقرة: ٥] وهذا النوع متعدد الإفراد كثيراً.

واعلم أنه يشترط في حذف الألف الواقع مع اللام أن يكون حشواً أي وسطاً في الكلمة لا في آخرها، وأن يكون متصلاً باللام بحيث يكونان معاً من كلمة تحقيقاً أو تقديراً، فلا يحذف الألف في نحو «علا» و «إلا» و «كلاً» مما هو آخر الكلمة، ومثلها «اولاء» لأن الهمزة غير مرسومة فالألف متطرف في الرسم. ولا يحذف الألف في نحو «الآخرة» و «الآيات» مما هو منفصل عن اللام في كلمة أخرى. ودخل بقولنا تقديراً «الآن» فإنه لما لزمته «أل» تنزل معها منزلة الكلمة الواحدة، والشرط الاول يؤخذ من التمثيل، والشرط الثاني من المعية في قوله و «مع لام».

فإن قلت: هل يشترط في الألف أن لا تكون صورة للهمزة كما ذكره بعضهم،

ولهذا الشرط ثبت الألف في نحو «الأرض» و «الإيمان» و «الأولى»؟ فالجواب لا يحتاج إلى هذا الشرط لأن الكلام إنما هو في حذف الألف الهوائي، وأما ما هو صورة الهمزة فسيشير إليه الناظم في باب الهمز حيث يذكر «امتلات» و «اطمأنوا» و «لأملأن» ونظائرها.

تنبيه: تقدم أن الألف الواقعة بعد اللام في المثنى كـ «رجلان» و «أضلانا» وفي جمعي السلامة كـ «اللاعبين» و «اللاعنون» و «علامات» و «رسالات» و «جمالات» داخلة في قاعدتي المثنى والجمع فهي غير مندرجة هنا. وأما «ملاقوا» المضاف وإن كان جمعاً منقوصاً محذوف النون فألفه مندرجة في صريح العموم هنا لا في ضابط الجمع المتقدم. وقوله «مع» ظرف في محل الصفة لموصوف محذوف معطوف على ما في البيت قبله والتقدير: والألف الواقع مع اللام. وقوله «ذكره» مفعول به لـ «تتبع» مقدم عليه و «نجل نجاح» فاعله والنجل الولد. ثم قال:

.....	سِوَى قُلِ إِصْلَاحٌ وَأُولَى ظَلَّامْ
تِلَاوَتَهُ وَسُبُلَ السَّلَامِ	وَمِثْلُهَا الأَوَّلُ مِنْ غُلَامِ
وَكُلَّ حَلَّافٍ غِلَاظٌ لَاهِيَهْ	وَمِثْلُهَا التَّلَاقِ مَعْ عَلَانِيَهْ
ثُمَّ فُلَاناً لَائِمٍ وَلَازِبْ	وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ فَالْكَاتِبْ
مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا	.....

لما ذكر أن أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام المفردة وأنه تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظاً لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات أولها في النظم﴿قل اصلاح﴾ وءاخرها ﴿لازب﴾ أما ﴿قل إصلاح﴾ ففي «البقرة» ﴿**قل إصلاح لهم خير**﴾ [٢٢٠]. وقيده بـ «قل» احترازاً من نحو ﴿**أو إصلاح بين الناس**﴾ [النساء: ١١٤]. وأما أولى «ظلام» أي الكلمة الأولى من لفظه ففي «آل عمران» ﴿**وان الله ليس بظلَّام للعبيد**﴾ [١٨٢]. واحترز بالأولى عن نحو الذي في «الأنفال» و «الحج». وأما تلاوته ففي «البقرة» ﴿**الذين ءاتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته**﴾ [١٢١] وأما «سبل السلام» ففي «العقود» ﴿**من اتبع رضوانه سبل السلام**﴾ [١٦] وقيده بالمجاور وهو سبل احترازاً من نحو ﴿**لهم دار السلام**﴾ [الأنعام: ١٢٧] وأما الأول من لفظ «غلام» ففي «آل عمران» ﴿**قال رب أنى يكون لي غلام**﴾ [٤٠]. واحترز بالأول من نحو الواقع في «مريم» وأما «كل حلاف» ففي «نَ» ﴿**ولا تطع كل حلاف**﴾ [١٠]. ولم يحترز بالمجاور عن شيء إذ لم يقع له نظير. وأما «غلاظ» ففي «التحريم» ﴿**عليها ملائكة غلاظ**﴾ [٦]. وأما «لاهية» ففي «الأنبياء» إخباراً عن الناس ﴿**لاهية قلوبهم**﴾ [٣]. وأما «التلاق» ففي «غافر»

﴿يوم التلاق﴾ [١٥]. وأما «علانيه» ففي «البقرة» ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية﴾ [٢٧٤]. وهو متعدد فيما بعدها. وأما «فلاناً» ففي «الفرقان» ﴿لم أتخذ فلانا خليلاً﴾ [٢٨] وأما «لائم» ففي «العقود» ﴿ولا يخافون لومة لائم﴾ [٥٤] واما «لازب» ففي و «الصافات» ﴿إنا خلقناهم من طين لازب﴾ [١١].

ثم أخبر أن الألف الواقعة بعد اللام أطلقت في (منصف) البلنسي يعني بالحذف بحيث يعم إطلاقه هذه الألفاظ الثلاثة عشر التي سكت عنها أبو داود وغيرها مما حذفه.

قال الناظم من عند نفسه: فيتسبب عن تعميم صاحب (المنصف) لها بالحذف وسكوت أبي داود على الالفاظ الثلاثة عشر المقتضي لبقائها على الأصل من الثبوت، تخيير الكاتب فيها بين الإثبات والحذف. لكن يرد على الناظم أن أبا عمرو نص على حذف الأول من «غلام» وعلى حذف «سبل السلام» فكيف يصح التخيير فيما نص أبو عمرو والبلنسي على حذفه وسكت عنه أبو داود، لاسيما وقد حكى اللبيب إجماع المصاحف على حذف «سبل السلام» وسيأتيك ما به العمل في شرح الأبيات بعد. والضمير المستتر في قوله «أطلقت» يعود على الألف الواقع بعد اللام، وضمير «رسمها» يعود على الالفاظ الثلاثة عشر. ثم قال:

..... وَحُذِفَتْ	فِي مُقْنِعٍ خَلاَئِفاً حَيْثُ أَتَتْ
كَيْفَ ثَلاَثُونَ ثَلاَثَةٌ ثَلاَثْ	سَلاَسِلٌ وَفِي النِّسَاءِ وَثُلاَثْ
ثُمَّ خِلاَفَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمُ	لكِنَّ أُولئِكَ وَقُلْ لاَ مَسْتُمُ
وَفِي الْمُلاَقَاةِ سِوَى التَّلاَقِ	وَفِي غُلاَمَيْنِ وَفِي الْخَلاَّقِ
وَفِي الْمَلاَئِكَةِ حَيْثُ تَاتِي	وَاللاَّتَ ثُمَّ الأَئِي ثُمَّ الأَتِي
كَذَا إِلاَهٌ وَبَلاَغٌ وَغُلاَمْ	وَالآنَ إِيلاَفِ مَعاً ثُمَّ سَلاَمْ

أخبر عن أبي عمرو الداني بأنه نقل في (المقنع) حذف الألف الواقع بعد اللام المفردة في ثلاث وعشرين كلمة أولها. «خلائف» وآخرها «سلام» وسكت عما عداها. أما «خلائف» ففي آخر «الأنعام» ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾ [١٦٥]. وهو متعدد. وأما ثلاثون كيف أتى يعني بواو أو ياء فنحو ﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ [الأحقاف: ١٥]. ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ [الأعراف: ١٤٢]. وهذا من الملحق بالجمع المذكر السالم وقد قدمنا وجه تأخيره إلى هنا. وأما ثلاثة ففي «البقرة» ﴿ثلاثة أيام في الحج﴾ [١٩٦]. ﴿ثلاثة قروء﴾ [٢٢٨]. وهو متعدد ومنوع نحو ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾ [التوبة: ١١٨]. وأما «ثلاث» فنحو ﴿ثلاث ليال سوياً﴾ [مريم: ١٠] وهو متعدد. وأما «سلاسل» ففي «الإنسان» ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلاً﴾ [الإنسان: ٤] وهو

منوع ففي «غافر» إخباراً عن الكفار ﴿**إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل**﴾ [٧١] واما «ثُلاث» بضم الثاء ففي «النساء» ﴿**مثنى وثلاث ورباع**﴾ واحترز بقيد السورة من مثله في «فاطر». وأما «خلاف» الواقع بعد «مقعدهم» ففي «التوبة» ﴿**فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله**﴾ [٨١] واحترز بقوله «بعد مقعدهم» عن نحو ﴿**أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف**﴾ [٣٣] في «المائدة». وهذا المحترز عنه متعدد. وأما «لكن» ففي «البقرة» ﴿**ولكن لا يشعرون**﴾ [١٢] وهو متعدد ومثله ﴿**لكنا هو الله ربي**﴾ [الكهف: ٣٨]. أذ أصله «لكن أنا» فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى نون لكن، ثم سكنت النون الأولى وأدغمت في الثانية. وبقي على الناظم «لكنَّ» المشددة فإن ألفها محذوفة لأبي عمرو أيضاً، ولا تندرج في كلام الناظم لأنه ذكر المخففة وهي لا تندرج فيها المشددة. وأما «أولئِك» ففي صدر «البقرة» ﴿**أولئك على هدى من ربهم**﴾ [٥]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿**وأولئكم جعلنا لكم**﴾ [النساء: ٩١]. ولا يندرج «أولاء» في «أولئك» لتطرف ألفه رسماً كما قدمناه. وأما «لامستم» ففي «النساء» ﴿**أو لامستم النساء**﴾ [٤٣]. ومثله في «العقود» وقد قرأهما حمزة والكسائي بدون ألف. وأما الألفاظ المشتقة من مادة «الملاقاة» فما أشار إليه في (المقنع) بقوله و «حذفوا الألف بعد اللام» في قوله (ملاقوا الله وملاقوه وملاقيه ويلاقوا حيث وقع) اهـ. ولا شك أنه لم يذكر لفظ «التلاق» ولذا استثناه الناظم له من عموم قوله. وفي الملاقاة الشامل لمادة الملاقاة كيفما تصرفت مجردة أو مزيدة وكيفما كانت الزيادة، وكان حقه أن يستثني له أيضاً «لاقيه» في قوله تعالى ﴿**فهو لاقيه**﴾ [القصص: ٦١]. لأنه لم يذكره أيضاً.

وأما «غلامين» ففي «الكهف» ﴿**كان لغلامين يتيمين**﴾ [٨٢]. ولا يقال «غلامين» مثنى فهو مندرج في حكمه المتقدم لأنا نقول: قد تقدم أن المراد بألف المثنى الألف التي لا توجد إلا في التثنية، وألف غلامين موجودة في المفرد. وأما «الخلاق» ففي «الحجر» ﴿**إن ربك هو الخلاق العليم**﴾ [٨٦]. ومثله في «يَس» وهذا اللفظ من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم «ووزن فعال وفاعل ثبت» البيت. وأما «الملائكة» ففي «البقرة» ﴿**وإذ قال ربك للملائكة**﴾ [٣٠]. ﴿**من كان عدواً لله وملائكته**﴾ [٩٨]. وفي «التحريم» ﴿**عليها ملائكة**﴾ [٦]. متعدد فيها وفيما بعدها ومنوع كما مثل. وأما اللات ففي «النجم» ﴿**أفرأيتم اللات والعزَّى**﴾ [١٩]. وأما «اللائي» ففي «الاحزاب» ﴿**وما جعل أزواجكم اللائي تظّهرون منهن أمهاتكم**﴾ [٤]. وهو متعدد. وأما «اللاتي» ففي «النساء» ﴿**واللاتي ياتين الفاحشة**﴾ [١٥]. وهو متعدد. وأما «اله» فنحو ﴿**وإلهكم إله واحد**﴾ [البقرة: ١٦٣]. ولفظه متعدد ومنوع في «البقرة» وفيما بعدها.

وبقي على الناظم ذكر «إلهين» نحو ﴿لا تتخذوا الهين اثنين﴾ [النحل: ٥١]. لأنه مندرج في كلام (المقنع) ولا يندرج في عبارة الناظم لأن المثنى لا يندرج في المفرد ولذا احتاج الى ذكر «غلامين» مع «غلام». وأما «بَلاغ» ففي «إبراهيم» ﴿هذا بلاغ للناس﴾ [٥٢] ونحو ما في «الرعد» ﴿فإنما عليك البلاغ﴾ [٤٠]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما «غلام» ففي «آل عمران» ﴿قال رب أنى يكون لي غلام﴾ [٤٠]. وفي «الكهف» ﴿وأما الغلام﴾ [٨٠]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما «الآن» ففي «البقرة» ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ [٧١] وفي «يونس» ﴿الآن وقد كنتم﴾ [٥١] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما «إيلاف» معاً ففي سورة «قريش» ﴿لإيلاف قريش إيلافهم﴾ [١]. وأما «سلام» فنحو ﴿قالوا سلاماً قال سلام﴾ [الذاريات: ٢٥]. ﴿سبل السلام﴾ [المائدة: ١٦]. ﴿الملك القدوس السَلام﴾ [الحشر: ٢٣]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. فهذه جملة الكلمات الثَلاث والعشرين التي نقل صاحب (المقنع) حذف ألفها الواقع بعد اللام، وسيأتي للناظم حذف «البَلاؤا» بالصافات و «بَلاؤا» بالدخان لأبي عمرو زيادة على هذه الكلمات المحذوفة له. وقد تقدم من هذا النوع حذف ألف الجلالة و «اللهم» لأبي عمرو مع غيره. والعمل عندنا على ما في (المنصف) من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام المفردة، لا فرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه أو انفرد أحدهما بحذفه أو سكتا معاً أو أحدهما عنه إلا ألف «الآن» في سورة «الجن» فإنه ثابت باتفاق كما سيأتي للناظم قريباً. وقوله «سَلاسل» مرفوع منون و «معاً» في البيت الأخير حال من «إيلاف» بتقدير مضاف أي كلمتا إيلاف جميعاً. ثم قال:

وَكُلُّهُمْ فِي الْجِنِّ الآنَ ذَكَرُوا ... بِأَلِفٍ حَسَبَمَا قَدْ أَثَرُوا

أخبر عن شيوخ النقل كلهم أنهم ذكروا «الآن» من قوله تعالى ﴿فمن يسمع الآن﴾ [٩]. سورة «الجن» بألف ثابتة عن جميع المصاحف وليس كغيره من لفظ «الآن» المرسوم بدون ألف، ولعل اتفاق المصاحف على إثبات ألف «الآن» في «الجن» إشارة إلى أصله من كون «أل» كلمة مستقلة «وآن» كلمة فلم يحصل شرط الحذف وهو الاتصال في كلمة، وأما غيره من لفظه فالاتصال فيه تقديري كما تقدم. وما ذكره الناظم في هذا البيت كالمستثنى من قوله «ومع لام» ذكره تتبعا البيت ومن قوله وأطلقت في منصف ومن قوله و «الآن إيلاف» ثم تمم البيت بقوله «حسبما قد أثروا» أي مثل ما رووه ونقلوه. وقوله «الآن» يقرأ بالنقل للوزن و «في الجن» حال منه و «حسبما» بفتح السين نعت لمصدرمحذوف أي ذكراً موافقاً لما رووه أو لروايتهم. ثم قال:

وَأَوْ كِلاَهُمَا بِخُلْفٍ جَاءَ ... وَلَيْسَ يَرْسُمُونَ فِيهِ يَاءَ

أخبر عن شيوخ النقل بخلاف المصاحف في حذف ألف «كلاهما» من قوله تعالى ﴿أحدهما أو كلاهما﴾ [٢٣]. بـ «الإسراء» وفي إثباته، وأنهم لم يرسموا فيه ياء موضع الألف المحذوفة منه في بعض المصاحف. واختار في (التنزيل) إثبات الألف وبه العمل. ومذهب البصريين أن «كلا» مفرد وعليه فهل أصل ألفه واو أو ياء؟ قولان. ومذهب الكوفيين أن ألفه للتثنية. وذكر الناظم لـ «كلا» هنا مناسب لقول البصريين بناء على أن أصل ألفه الواو، وأما على أن اصله الياء فالمناسب ذكره في ترجمة و «هاك ما بألف قد جاء» البيت. ثم قال:

فَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَ لَامَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدْ

تكلم هنا على القسم الثاني من قسمي الألف المعانق للام وهو الألف الواقع بين لامين، فأخبر عن جميع شيوخ النقل بحذف الألف الواقع بين لامين حيث ورد وجاء في القرآن نحو «الضلال» و «في ضلال» و «الضلالة» و «الكلالة» و «لا خلال» و «من خلاله» و «خلالكم» و «ضَلالهم» و «خلال» و «إغلالا» و «الإغلال» و «من سلالة». ولا بد أن تكون الألف الواقعة بين اللامين حشواً أي وسطاً ليخرج نحو ﴿ألا لَه الخلق﴾ [الأعراف: ٥٤] وقوله «يكن» فيه ضمير مستتر عائد على الألف الواقع بعد اللام. و «ما» في قوله «ما بين» زائدة. ثم قال:

وَمَا أَتَى تَنْبِيهاً أَوْ نِدَاءَ كَقَوْلِهِ هَاتَيْنِ يَا نِسَاءَ

أخبر عن جميع شيوخ النقل بحذف ألف كل لفظ دال على تنبيه أو نداء، ثم مثل للأول بـ «هاتين» وللثاني بـ «يا نساء». أما «هاتين» ففي «القصص» ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ [٢٧]. ومثله «هاذا» و «هاذه» و «هاذان» و «هؤُلاء» و «أَها كذا». وذلك. أن اصل هذه الكلم «تين» و «ذا» و «ذه» و «ذان» و «أولاء» و «كذا»، ثم لما اتصلت بها «ها» الدالة على التنبيه وهي حرف ثنائي حذفوا ثانيها وهو الألف من الرسم اختصاراً.

واعلم أنه يشترط في حذف ألف «ها» التنبيه كما يؤخذ من تمثيل الناظم أن لا تكون طرفاً، فإن كانت طرفاً نحو «يا أيها» فلا تحذف إلاَّ ما سيذكره بعد في قوله «وايه الزخرف» البيت. وأما «يا نساء» ففي «الأحزاب» ﴿يا نساء النبي﴾[٣٢]. في موضعين ومثله ﴿يايها الناس اعبدوا ربكم﴾ [البقرة: ٢١]. و «يا ءادم» و «يبنؤم» وذلك أن أصلها «نساء» و «أيها» و «ءادم» و «ابنؤُم»، ثم لما اتصلت بها «يا» الدالة على النداء وهي حرف ثنائي حذفوا ثانيها وهو الألف من الرسم اختصاراً أيضاً والقسمان متعددان.

تنبيه: «هأنتم» يحتمل أن يكون مركباً من «ها» التنبيه «وأنتم»، ولكن طرأَ من التغيير فيه تسهيل همزته بين بين عند قالون وإبدالها ألفاً عند ورش في إحدى الروايتين

عنه، فاجتمعت مع ألف «ها» فحذفت أولاهما لاجتماع الساكنين، وأما على الرواية الأخرى عنه بهاء فهمزة مسهلة بين بين دون ألف بينهما. فالألف من «ها» محذوفة أيضاً لكن على لغة قليلة فيها، وعلى هذا الاحتمال يكون «ها أنتم» من هذا الفصل وتكون ألف ها التنبيه فيه محذوفة لقالون خطاً وثابتة لفظاً ومحذوفة في كلتا الروايتين عن ورش لفظاً وخطاً كألف يا النداء من «يبنؤم»، ويحتمل أنه مركب من همزة الاستفهام و «أنتم» فخففت الهمزة الأولى بإبدالها هاء، وسهلت الثانية عند قالون بين بين وأدخل بينهما الفاً على قياس الهمزتين المفتوحتين من كلمة عنده. وكذا سهلت الثانية دون إدخال في إحدى الروايتين عن ورش وأبدلت ألفاً في الرواية الأخرى عنه على قياس الهمزتين المفتوحتين من كلمة عنده، وعلى هذا الاحتمال لا يكون «هأنتم» من هذا الفصل ولا حذف فيه أصلاً. و «ما» في قول الناظم و «ما اتى» موصول في محل رفع مبتدأ بتقدير مضاف أي وألف ما أتى. و «أتى» صلته والخبر محذوف تقديره كذلك أي في الحذف عن جميع الشيوخ. ثم قال:

وَلَيْسَ هَاؤُمُ وَهَاتُوا مِنْهَا لِعَدَمِ التَّنْبِيهِ فَاعْلَمْ مِنْ هَا

لما ذكر في البيت قبل هذا أن ألف ها التنبيه محذوفة. خشي أن يتوهم أن ها من «هاؤُم» ومن «هاتوا» في قوله تعالى ﴿**هاؤُم اقرءوا كتابيه**﴾ [الحاقة: ١٩]. و ﴿**هاتوا برهانكم**﴾ [البقرة: ١١١]. للتنبيه، فرفع ذلك التوهم بقوله: إن ها من «هاؤُم» و «هاتوا» ليست من ها الدالة على التنبيه لعدم استفادة التنبيه من لفظة «ها» إذ هي جزء كلمة فيهما فتكون ألفها ثابتة. أما «هاؤُم» فهاء فيه اسم فعل بمعنى خذ. قال الكسائي: والعرب تقول هاء للرجل، وللاثنين رجلين أو امراتين هاؤُما، وللرجال هاؤُم، وللمراة هاءِ بهمزة مكسورة من غير ياء، وللنسوة هاؤُنَّ اهـ. وهذه الزوائد على لفظة هاء أحرف تبين حال المخاطب، وفيه لغات أخر ليس هذا محل ذكرها. وأما «هاتوا» فالأصح أنه فعل أمر وهاؤُها أصلية هي فاؤُه ومعناه احضروا. وقول الناظم «هاؤُم» اسم «ليس» وهو على حذف مضاف أي ها هاؤُم. وقوله «منها» خبر «ليس» ويكتب متصلاً لدخول الجار وهو من على الضمير العائد على ها التي للتنبيه. وأما قوله «من ها» آخر البيت فهو متعلق بـ «عدم» ويكتب منفصلاً لأن «من» الجارة دخلت فيه على اسم ظاهر لا ضمير. وجملة «اعلم» معترضة بين الجار ومتعلقة لتصحيح الوزن. ثم قال:

وَلَفْظُ سُبْحَانَ جَمِيعاً حُذِفَا لكِنَّ قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ اخْتُلِفَا

أخبر مع الإطلاق الذي يشير به الى اتفاق النقل شيوخ النقل بحذف ألف «سبحان» جميعه نحو ﴿**سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا**﴾ [البقرة: ٣٢]. ﴿**سبحانه بل له ما في**

السماوات والأرض﴾ [البقرة: ١١٦]. وهو متعدد في «البقرة» وفيما بعدها نحو ﴿سبحان الذي أسرى﴾. ﴿ويقولون سبحان ربنا﴾ [الإسراء: ١٠٨]. ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ [الروم: ١٧]. ثم استدرك خلافاً بين المصاحف لجميع الشيوخ في ﴿قل سبحان ربي هل كنت الا بشرا رسولاً﴾ [الإسراء: ٩٣]. في وسط «الإسراء». وقد شهر اللبيب فيه الحذف وشهر بعضهم فيه الإثبات والعمل عندنا على حذفه حملاً على نظائره. واعلم أن «سبحان» على وزن «فعلان» فهو من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم. وذكر الداني وزن فعلان البيت. وقوله «اختلفا» مبني للنائب والألف فيه وفي «حذفا» قبله للإطلاق. ثم قال:

وَكَاتِباً وَهْوَ الأَخِيرُ عَنْهُمَا ... وَمُقْنِعٌ لَدَى الثَّلاَثِ مِثْلَ مَا
وَابْنُ نَجَاحٍ ثَالِثاً قَدْ أَثْبَتَا ... وَالأَوَّلاَنِ عَنْهُمَا قَدْ سَكَتَا

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف «كاتباً» الأخير من «البقرة» وهو ﴿ولم تجدوا كاتباً﴾ [٨٨٣] وفي إثباته. وعن أبي عمرو باختلافها أيضاً في الكلم الثلاث قبله وهي ﴿وليكتب بينكم كاتب بالعدل﴾ [٢٨٢]. ﴿ولا يأب كاتب﴾ [٢٨٢]. ﴿ولا يضار كاتب﴾[٢٨٢]. وقد استفيد هذا الخلاف من سياق الشطر الأخير الذي قبل هذين البيتين. ثم أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بأنه أثبت ألف الثالث من هذه الألفاظ الثلاثة وسكت عن الأولين. فتلخص مما نقله الناظم عن الشيخين في «كاتباً» أن الألفاظ الأربعة مختلف فيها لأبي عمرو وأنها لأبي داود على ثلاثة أقسام: مسكوت عنه وهو الأولان، ومثبت وهو الثالث، ومختلف فيه وهو الرابع، ولم يرد في القرءان لفظ «كاتب» إلا في المواضع الأربعة المذكورة. وقد اختار أبو عمرو في (المقنع) إثبات «كاتب» في المواضع الأربعة وعليه العمل عندنا. وقوله و «كاتباً» عطف على اسم «لكن» في الشطر الأخير من البيت السابق، والخبر محذوف يدل عليه خبر المعطوف عليه تقديره اختلف فيه. وبه يتعلق «عنهما». و «مقنع» مبتدأ خبره محذوف تقديره ذكر. و «لدى» بمعنى «في» و «مثل» بـ «ذكر» و «ما» موصول حذفت صلته تقديرها تقدم، وحذف الصلة جائز بقلة بشرط أن يدل عليها دليل. وألف «أثبتا» و «سكتا» للإطلاق. ثم قال:

وَاحْذِفْ يُضَاعِفْهَا لَدَى النِّسَاءِ ... وَمَعْهُ لِلدَّانِ سِوَاهُ جَانِي
وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأُولَى الْبَقَرَة ... ثُمَّ فِي الْحَدِيدِ ذَكَرَه

أمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف «يضاعفها» الواقع في سورة «النساء» وهو ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾ [٤٠]. ثم أخبر أن ما سوى الذي في «النساء» من أفعال المضاعفة جاء معه أي مع الذي في «النساء» بالحذف لأبي

عمرو وسوى الذي في «النساء» كالذي في «البقرة» ﴿فيضاعفه له أضعافا كثيرة﴾ [٢٤٥]. ﴿والله يضاعف لمن يشاء﴾ [٢٦١]. وهو متعدد فيها وفيما بعدها نحو ﴿يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع﴾ [٢٠] في «هود» ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾ [٩٦] في «الفرقان» ﴿يضاعف لها العذاب ضعفين﴾ [٣٠] في «الأحزاب» ﴿إن تقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم﴾ [١٧] في «التغابن» وغير ذلك. ثم استدرك الخلاف لأبي عمرو في ثلاثة ألفاظ: الأول منها في «البقرة» وهو الممثل به اولاً، واحترز بالأول عن الثاني فيهما الممثل به ثانياً الثاني والثالث في سورة «الحديد» ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له﴾ [١١]. ﴿يضاعف لهم ولهم أجر كريم﴾ [١٨]. وقد قرأه ابن كثير وابن عامر بحذف الألف وتشديد العين حيث وقع.

واعلم أنه لا يدخل في قوله «سواه» الاسم من المضاعفة بدليل ذكر الناظم له في الترجمة التي بعد هذه، ولذا بينا قوله «سواه» بخصوص أفعال المضاعفة. وأما «أضعافاً» فلا مدخل له هنا من باب أولى، لأن الألف فيه بعد العين لا بعد الضاد، وسيأتي ما به العمل في شرح البيتين بعد. وقوله «معه» بسكون العين وقوله «جائي» اسم فاعل من «جاء» الماضي. ثم قال:

وَلأَبِي دَاودَ جَاءَ حَيْثُمَا ... إلاَّ يُضَاعِفْهَا كَمَا تَقَدَّمَا

وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الإطْلاَقِ ... فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ

أخبر في البيت الأول بأن الخلاف جاء لأبي داود في حذف ألف فعل المضاعفة حيثما وقع إلا ألف «يضاعفها» الواقع في «النساء» فإنه محذوف له من غير خلاف كما تقدم قريباً. ثم أخبر في البيت الثاني بأن الخلاف جاء في (العقيلة) في فعل المضاعفة على وجه الإطلاق، ثم كمل البيت بما يؤكد معنى الإطلاق فقال «فليس لفظ منه» أي من فعل المضاعفة في (العقيلة) مصحوباً باتفاق على حذفه، وأشار بهذا الى قوله فيها «يضاعف الخلف فيه كيف جاء» وهو من زيادات (العقيلة) على (المقنع).

واعلم أن ما نسبه الناظم في البيت الأول من الخلاف لأبي داود وهِم فيه، لأن أبا داود لم يذكر في (التنزيل) في جميع أفعال المضاعفة إلا الحذف، وحكى إجماع المصاحف عليه وبالحذف في جميع أفعال المضاعفة حيث وقعت جرى عملنا. وقوله «لأبي داود» متعلق بـ «جاء» وفاعله ضمير مستتر عائد الى الخلف. و «حيثما» شرط فعله محذوف تقديره وقع. وقوله «في العقيلة» متعلق بـ «جاء» محذوف لدلالة ما قبله عليه وفاعله ضمير الخلف و «على الإطلاق» حال من فاعله و «على» بمعنى «مع». ثم قال:

مِنْ ءَالِ عِمْرَانٍ إلَى الأَعْرَافِ ... عَلَى وِفَاقٍ جَاءَ أَوْ خِلاَفِ

أي هذا باب حذف الألفات مبتدءًا من كلمات «آل عمران» منتهياً الى سورة «الاعراف». والمراد بالوفاق هنا والخلاف وفاق المصاحف وخلافها، وهذه هي الترجمة الثالثة من تراجم الحذف الست. وأكثر ألفاظ هذه الترجمة والتراجم الثلاثة بعدها غير متعدد، والمتعدد منها أقل وقوعاً في القرآن بخلاف الترجمتين السابقتين فإن أكثر ألفاظهما متعدد مطرد الحذف وأكثر وقوعاً. و «على» في قوله «على وفاق» بمعنى «مع» وهي مع مجرورها حال من ضمير «جاء» العائد على الحذف. ثم قال:

وَالْحَذْفُ فِي الْمُقْنِعِ فِي ضِعَافَا وَعَنْ أَبِي دَاودَ جَاءَ أَضْعَافَا

أخبر في الشطر الأول عن أبي عمرو في (المقنع) بحذف ألف «ضعافاً» في «النساء» ﴿وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً﴾ [٩]. ثم أخبر في الشطر الثاني عن أبي داود بحذف ألف «أضعافاً» في «آل عمران» ﴿لا تاكلوا الربوا أضعافاً﴾ [١٣٠]. والعمل عندنا على حذف ألف «ضعافا» و «أضعافاً» المذكورين. وأما «أضعافاً كثيرة» الواقع في «البقرة» فلا مدخل له هنا، وقد نص أبو داود على ثبت ألفه وبه العمل. وقوله «جا أضعافا» يقرأُ بهمزة واحدة على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين من كلمتين للوزن. ثم قال:

يَصَّالَحَا أَفْوَاهِهِمْ وَرِضْوَان وَعَنْهُمُا مُرَاغَماً وَسُلْطَان

أخبر في الشطر الأول عن أبي داود بحذف ألف «يصالحا» و «أفواههم» و «رضوان». أما «يصالحا» ففي «النساء» ﴿فلا جناح عليهما أن يصالحا﴾ [٢٨]. وقد قرأه الكوفيون بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام من غير ألف. وأما «أفواههم» ففي «آل عمران» ﴿يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم﴾[١٦٧]. وهو متعدد. واحترز بالإضافة الى ضمير الغيبة عن غيره نحو ﴿وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم﴾ [النور: ١٥]. فإنه ثابت. وأما «رضوان» ففي «آل عمران» ﴿ورضوان من الله والله بصير بالعباد﴾ [١٥]. وهو متعدد في الترجمة وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿رضوانه سبل السلام﴾ [المائدة: ١٦]. والعمل عندنا على الحذف في الألفاظ الثلاثة كما لأبي داود. ثم أخبر الناظم في الشطر الثاني عن الشيخين بحذف ألف «مراغماً» و «سلطان». أما «مراغماً» ففي «النساء» ﴿يجد في الارض مراغماً﴾ [١٠٠]. وأما «سلطان» ففي «آل عمران» ﴿ما لم ينزل به سلطاناً﴾ [١٥١]. وهو متعدد في الترجمة وفيما بعدها ومنوع نحو ﴿إنما سلطانه على الذين يتولونه﴾ [١٥١]. ونحو ﴿هلك عني سلطانيه﴾ [الحاقة: ٢٩]. وقوله «يصالحا» واللفظان بعده عطف على «أضعافاً» بحذف العاطف في الأولين. وقوله «مراغماً» على حذف مضافين أي وعنهما حذف ألف مراغماً. ثم قال:

مُبَـــارَكـــه وَمُقْنِـــعٌ تَبَـــارَكَـــا مُبَـــارَكٌ وَابْـــنُ نَجَـــاحٍ بَـــارَكَـــا
وَعَنْـــهُ مِـــنْ صَـــادٍ أَتَـــى مُبَـــارَك ثُـــمَّ مَـــنَ الـــرَّحْمَـــانِ قُـــلْ تَبَـــارَكْ
وَجَـــاءَ عَنْهُمَـــا بِـــلا مُخَـــالفَـــة فِـــي لَفْـــظِ بَـــارَكْنَـــا وَفِـــي مُضَـــاعفَـــة

ذكر في هذه الأبيات خمسة ألفاظ مشتقة من لفظ البركة وهي «مباركة» و «تبارك» و «مبارك» و «بارك» و «باركنا»، ولفظاً سادساً وهو «مضاعفة». فأخبر عن الشيخين بحذف ألف «مباركة»، وعن أبي عمرو في (المقنع) بحذف ألف «تبارك» و «مبارك»، وعن أبي داود بحذف ألف «بارك» وبحذف ألف «مبارك» حال كونه واقعاً من صاد إلى آخر القرآن، وبحذف ألف «تبارك» حال كونه واقعاً من «الرحمان» الى آخر القرآن. ثم أخبر عن الشيخين بحذف ألف «باركنا» و «مضاعفة». أما «مباركة» المحذوف للشيخين ففي «النور» ﴿**يوقد من شجرة مباركة**﴾ [٣٥]. وفي «القصص» ﴿**في البقعة المباركة من الشجرة**﴾ [٣٠]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما «تبارك» المحذوف لأبي عمرو فقد وقع في تسعة مواضع وهي ﴿**تبارك الله رب العالمين**﴾ [٥٤]. في «الأعراف» ﴿**فتبارك الله أحسن الخالقين**﴾ [١٤]. في «قد أفلح» ﴿**فتبارك الله رب العالمين**﴾ [٦٤]. في «غافر» ﴿**وتبارك الذي له ملك السماوات والارض**﴾ [٨٥]. في «الزخرف» ﴿**تبارك الذي نزل الفرقان على عبده**﴾ [١]. ﴿**تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك**﴾ [١٠]. ﴿**تبارك الذي جعل في السماء بروجاً**﴾ [٦١]. ﴿**تبارك اسم ربك**﴾ [٧٨]. في «الرحمان» ﴿**تبارك الذي بيده الملك**﴾ [الملك: ١]. وأما «مبارك» المحذوف لأبي عمرو أيضاً ففي «آل عمران» ﴿**للذي ببكة مباركاً**﴾ [٩٦]. وهو متعدد. وأما «بارك» المحذوف لأبي داود ففي «فصلت» ﴿**وبارك فيها وقدر فيها أقواتها**﴾ [١٠]. وأما «مبارك» من سورة «صّ» المحذوف له ففيها ﴿**كتاب أنزلناه اليك مبارك**﴾ [٢٩]. وفي «قّ» ﴿**وأنزلنا من السماء ماء مباركاً**﴾ [٩]. وأما «تبارك» من سورة «الرحمان» المحذوف له أيضاً ففيها ﴿**تبارك اسم ربك**﴾ [٧٨]. وفي «الملك» ﴿**تبارك الذي بيده الملك**﴾ [١]. وأما «باركنا» المحذوف للشيخين ففي «الإسراء» ﴿**الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله**﴾ [١]. وهو متعدد. وأما «مضاعفة» ففي «آل عمران» ﴿**لا تأكلوا الربوا أضعافاً مضاعفة**﴾ [١٣٠]. فتلخص من كلام الناظم في ألفاظ البركة أن أبا عمرو حذف ألف جميعها إلا «بارك»، وأن أبا داود حذف منها ثلاثة مطلقاً وهي «مباركة» و «بارك» و «باركنا» وحذف اثنين بقيد وهما «مبارك» من «صاد» و «تبارك» من «الرحمان»، والعمل عندنا على الحذف في جميع ألفاظ البركة حيث وقعت. وقوله «مباركة» عطف على «مراغماً» بتقدير العاطف وأبدل تاءه هاء وسكنها إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن. ثم قال:

وَفِي ثَمَانِينَ ثَمَانِيَ مَعَا وَفِي ثَمَانِيَةَ أَيْضاً جُمِعَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف «ثمانين» و «ثماني»و «ثمانية» أما «ثمانين» ففي «النور» ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدة**﴾ [٤]. وهو من الملحق بالجمع المذكر السالم وقد قدمنا وجه تأخيره إلى هنا. وأما «ثماني» ففي «القصص» ﴿**على ان تأجرني ثماني حجج**﴾ [٢٧]. وأما «ثمانية» ففي «الأنعام» ﴿**ثمانية أزواج من الضان اثنين**﴾ [١٤٣]. وفي «الزمر» وفي «الحاقة» في موضعين منها. وقوله و «في ثمانين» عطف على لفظ «باركنا» وكذا اللفظان بعد. «ومعاً» حال من «ثمانين» و «ثماني» وقوله «جمعا» بضم الجيم وفتح الميم توكيد لـ «ثمانية» وألفه للإطلاق. ثم قال:

وَلأَبِي دَاودَ وَالْقَنَاطِيرِ أَعْقَابِكُمْ بَالِغَةٌ أَسَاطِيرِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «القناطير» و «أعقابكم» و «بالغة» و «أساطير». أما «القناطير» ففي «آل عمران» ﴿**والقناطير المقنطرة**﴾ [١٤]. لا غير. وأما «أعقابكم» ففيها أيضاً ﴿**أفائن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم**﴾ [آل عمران: ١٤٤]. ﴿**ان تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم**﴾ [آل عمران: ١٤٩]. واحترز بالمضاف الى ضمير جماعة المخاطبين من غيره نحو ﴿**ونرد على أعقابنا**﴾ [الأنعام: ٧١]. فإنه ثابت. وأما «بالغة» ففي «الأنعام» ﴿**قل فلله الحجة البالغة**﴾ [١٤٩]. ونحو ﴿**حكمة بالغة**﴾ [٥]. في «القمر» وهو متعدد بعد الترجمة ومنوع كما مثل. وأما «أساطير» ففي «الأنعام» ﴿**ويقول الذين كفروا إن هذا إلا أساطير الأولين**﴾ [٢٥]. وهو متعدد والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في الألفاظ الأربعة. ثم قال:

وَالْفِعْلُ مِنْ نِزاعٍ أَوْ تَنَازُعْ أَو الْجِدَالِ قُلْ بِلاَ مُنَازِعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الفعل المشتق من النزاع والمشتق من التنازع والمشتق من الجدال. فأما الأول ففي «الحج» ﴿**فلا ينازعنك في الأمر**﴾ [٦٧]. وأما الثاني ففي النساء ﴿**فان تنازعتم في شيء**﴾ [٥٩]. وهو متعدد نحو ﴿**ولا تنازعوا فتفشلوا**﴾ [الأنفال ٤٦]. ﴿**يتنازعون فيها كأساً**﴾ [الطور: ٢٣]. وأما الثالث ففي «النساء» أيضاً ﴿**ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم**﴾ [١٠٧]. ﴿**هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم**﴾ [١٠٩]. ونحو ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ [النحل: ١٢٥]. وهو متعدد، والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في جميع الأفعال المذكورة. وقول الناظم «والفعل من نزاع او تنازع» يبان للواقع إذ لم يقع القرآن اسم من النزاع ولا من التنازع. وأما الجدال فقد وقع الاسم منه في سورة «البقرة»

وألفه ثابتة وهو خارج عن الترجمة، ووقع في سورة «هود» وسيأتي حذفه لأبي داود. وقوله و «الفعل» عطف على «القناطير». ثم قال:

فَـــاحِشَـــةٌ وَعَنْهُمَـــا أَكَـــابِـــرَا وَمِثْلُـــهُ فِـــي الْمَـــوضِعَيْـــنِ طَـــائِـــرَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «فاحشة»، وعن الشيخين بحذف ألف «أكابر» وألف «طائراً» المنصوب المنون في الموضعين. أما «فاحشة» ففي «النساء» ﴿إنه كان فاحشة﴾ [٢٢]. «الإسراء» وفي «الأعراف» ﴿أنكم لتأتون الفاحشة﴾ [العنكبوت: ٢٨]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما «أكابر» ففي «الأنعام» ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾ [١٢٣]. لا غير. وأما «طائراً» في الموضعين ففي «آل عمران» ﴿فيكون طائراً بإذن الله﴾ [٤٩]. وفي «العقود» ﴿فتكون طائراً بإذني﴾ [١١٠]. وقد قرأه غير نافع بياء ساكنة بين الطاء والراء من غير ألف في الموضعين، والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في لفظ «فاحشة» حيث وقع وكيف وقع. وقوله «فاحشة» بالرفع عطف على و «القناطير» بحذف العاطف. ثم قال:

كَـــذَا وَلاَ طَـــائِـــرٍ أَيْضـــاً جَـــآءَ وَإِنَّمَـــا طَـــائِـــرُهُـــمْ سَـــوَاءَ
وَقَـــالَ طَـــائِـــرُكُـــمُ فِـــي النَّمْـــلِ وَقَبْـــلُ فِـــي الإِسْـــرَا تَمَـــامُ الكُـــلِّ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف «طائر» في أربعة مواضع زيادة على الموضعين المتقدمين وهي: و «لا طائر» «وإنما طائرهم» و «قال طائركم» في «النمل» و «طائره» في «الإسراء». فأما و «لا طائر» ففي «الأنعام» ﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾ [٣٨]. وأما «إنما طائرهم» ففي «الأعراف» ﴿إلا أنما طائرهم عند الله﴾ [١٣١]. وأما «قال طائركم» في «النمل» فهو ﴿قال طائركم عند الله بل أنتم قوم تفتنون﴾ [٤٧]. وأما الواقع في «الإسراء» فهو ﴿وكل انسان الزمناه طائره في عنقه﴾ [١٣]. واحترز بالقيود المذكورة من الواقع في سورة «يسّ» وسيأتي ما به العمل فيه عند قوله «وستة الألفاظ في التنزيل». واسم الإشارة في قوله «كذا» يعود على «طائراً» في البيت قبله. وقوله «قبل» مبني على الضم لقطعه عن المضاف اليه وهو هنا ضمير «طائركم». وقوله «تمام» بمعنى متم مضاف إلى الكل. «وال» في «الكل» خلف عن ألفاظ طائر. ثم قال:

إِلا إِنَـــاثـــاً وَرُبَـــاعَ الأَوَّلاَ كَـــذَا قِيَـــامـــاً فِـــي الْعُقُـــودِ نَقَـــلاَ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف «إناثاً» المقترن بـ «إلا» وحذف ألف «رباع» الأول و «قياماً» الواقع في «العقود». أما «إلا إناثاً» ففي «النساء» ﴿أن يدعون من دونه إلا إناثاً﴾ [١١٧]. واحترز بقيد «إلا» عن الخالي عنه نحو ما في «الإسراء» ﴿واتخذ من الملائكة

﴿إناثاً﴾ [٤٠]. وهذا المحترز عنه متعدد. وأما «رباع» الأول ففي «النساء» ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ [٣]. واحترز بقوله «الأولا» عن الواقع في «فاطر». وأما «قياماً» في «العقود» فهو ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾ [٩٧]. واحترز بقوله «في العقود» عن الواقع في غيرها نحو ما في «آل عمران» ﴿قياماً وقعوداً﴾ [١٩١]. وفي «النساء» نحوه وهو متعدد، وسيأتي ما به العمل في هاته المحترزات عند قوله «وستة الألفاظ في التنزيل». والألف في قوله «نقلا» ألف الاثنين يعود على الشيخين. ثم قال:

وَبَالِغَ الْكَعْبَةِ قُلْ وَالأَنْبِيَا فِهَا يُسَارِعُونَ أَيْضاً رَوَيَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿بالغ الكعبة﴾ و ﴿يسارعون﴾ في «الأنبياء» أما ﴿بالغ الكعبة﴾ ففي «العقود» ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ [٩٥]. واحترز بإضافة ﴿بالغ﴾ إلى ﴿الكعبة﴾ عن غيره وهو ما كان مضافاً إلى غير الكعبة نحو ﴿وما هو ببالغه﴾ [١٤]. في «الرعد» أو مجرداً عن الإضافة نحو ﴿إن الله بالغ أمره﴾ [٣]. في «الطلاق»، وهذا المحترز عنه متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿يسارعون﴾ في «المؤمنون» فهو ﴿أولئك يسارعون في الخيرات﴾ [٦١]. واحترز بقوله «في الأنبياء» عن ﴿يسارعون﴾ الواقع في غيرها نحو ما في «آل عمران» ﴿ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾ [١١٤]. ﴿ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر﴾ [١٧٦]. وهو متعدد أيضاً وسيأتي في شرح البيت بعدُ ما به العمل في هذه المحترزات. وقوله و «بالغ الكعبة» يقرأُ بفتح الغين على الحكاية، والألف في قوله «رويا» ألف الاثنين يعود على الشيخين. ثم قال:

وَسِتَّةُ الأَلْفَاظِ فِي التَّنْزِيلِ مَحْذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

أخبر عن أبي داود في (التنزيل) بحذف ألف الألفاظ الستة المتقدمة من قوله و «مثله» في الموضعين طائراً إلى هنا وهي «طائر» منصوباً وغير منصوب، و «إناثاً» و «رباع» و «قياماً» و «بالغ» و «يسارعون». وقوله «من غير ما تفصيل» يعني من غير تفرقة بين لفظ «طائر» الواقع في السور المتقدمة، وبين لفظ «طائر» الواقع في سورة «يس» ومن غير تفرقة بين لفظ «إناثاً» و «رباع» الواقعين في السور المتقدمة، وبين ما وقع في غيرها. ومن غير تفرقة بين ﴿قياماً﴾ الواقع في «العقود» وبين الواقع في غيرها لكن بقيد أن يكون منصوباً منوناً، وأما المرفوع والمخفوض نحو ﴿فإذا هم قيام ينظرون﴾ [الزمر: ٦٨]. ﴿فما استطاعوا من قيام﴾ [الذاريات: ٤٥]. فلم يحذف أبو داود واحداً منهما. والعمل عندنا على إثباتهما ومن غير تفرقة بين «بالغ» المتقدم وهو «بالغ» المضاف إلى «الكعبة»، وبين غيره وهو «بالغ» المضاف إلى غير الكعبة نحو ﴿وما هو ببالغه﴾ [الرعد: ١٤]. و «بالغ» المجرد عن الإضافة نحو ﴿إن الله بالغ أمره﴾ [الطلاق:

٣]. ولما كان مراد الناظم بغير المضاف إلى الكعبة غيراً خاصاً لم يكتف بهذا البيت عن ذكر المؤنث والمجموع بل نص على كل واحد بالتعيين ومن غير تفرقة بين «يسارعون» المتقدم وهو الواقع في «الأنبياء» وبين غيره وهو «يسارعون» الواقع في غير «الأنبياء». وأما ﴿**سارعوا إلى مغفرة من ربكم**﴾ [آل عمران: ١٣٣]. فألفه ثابتة ولا يدخل في كلامه لما قررنا ما أن المراد غير خاص. والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في الألفاظ الستة من غير تفصيل. و «ما» في قوله «من غير ما تفصيل» زائدة. ثم قال:

وَعَنْهُمَا قَاسِيَةً وَفِي الزُّمَرْ وَفِي فُرَادَى عَنْ سُلَيْمَانَ أُثِرْ

أخبر في الشطر الأول عن الشيخين بحذف ألف ﴿**قاسية**﴾ المنصوب المنون وحذف ألف ﴿**للقاسية**﴾ الواقع في «الزمر»، ثم أخبر في الشطر الثاني عن سليمان وهو أبو داود بحذف ألف فرادى يعني الألف الأول منه لأن الألف الثاني سينص عليه في بابه. أما «قاسية» المنصوب المنون ففي «العقود» ﴿**وجعلنا قلوبهم قاسية**﴾ [١٣]. وقد قرأه حمزة والكسائي بتشديد الياء من غير ألف، وأما الواقع في «الزمر» فهو ﴿**فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله**﴾ [٢٢]. واحترز بتنوين المنصوب في الأول وبالسورة في الثاني من الخالي عن القيدين وهو ﴿**والقاسية قلوبهم**﴾ [٥٣]. في «الحج» فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿**فرادى**﴾ ففي «الأنعام» ﴿**ولقد جئتمونا فرادى**﴾ [٩٤]. وفي «سبأ» ﴿**أن تقوموا لله مثنى وفرادى**﴾ [٤٦]. لا غير. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿**فرادى**﴾ في السورتين. وقوله و «في الزمر» عطف على صفة محذوفة مفهومة من لفظ «قاسية» والتقدير: وحذف ألف قاسية المنصوب المنون والواقع في الزمر كائن عنهما. وقوله «أثر» مبني للنائب بمعنى رُوي وضميره للحذف. ثم قال:

رَبَائِبٍ كَفَّارَةَ يُوَارِي مِيرَاثِ الأَنْعَامِ مَعْ أُوَارِي

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿**ربائب**﴾ و ﴿**كفارة**﴾ و ﴿**يواري**﴾ و ﴿**ميراث**﴾ و﴿**الأنعام**﴾ و﴿**أواري**﴾. أما ﴿**ربائب**﴾ ففي «النساء» ﴿**وربائبكم الاتي في حجوركم**﴾ [٢٣]. لا غير. وأما ﴿**كفارة**﴾ فنحو ﴿**فكفارته إطعام عشرة مساكين**﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿**ذلك كفارة أيمانكم**﴾ [٨٩]. ﴿**أو كفارة طعام مساكين**﴾ [المائدة: ٩٥]. في «العقود» وكان من حق الناظم أن يستثني لأبي داود ﴿**فهو كفارة له**﴾ [المائدة: ٤٥]. الواقع أولاً في «العقود» لأن أبا داود ذكر ألفاظ كفارة كلها وسكت عنه. وقد أطلق صاحب (المنصف) الحذف في لفظ ﴿**كفارة**﴾ كالناظم هنا وفي عمدة البيان. وأما ﴿**يواري**﴾ ففي «العقود» ﴿**ليريه كيف يواري سوءَة أخيه**﴾ [٣١] وفي «الأعراف» ﴿**يواري سوءاتكم وريشاً**﴾ [٢٦]. وأما ﴿**ميراث**﴾ ففي «آل عمران» ﴿**ولله ميراث السماوات والأرض**﴾

[١٨٠]. ومثله في «الحديد». وأما ﴿الأنعام﴾ فنحو ﴿فليبتكن ءاذان الأنعام﴾ [النساء: ١١٩]. ﴿وقالوا هذه أنعام﴾ [الأنعام: ١٣٨]. ﴿متاعاً لكم ولأنعامكم﴾ [النازعات: ٣٣]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿أواري﴾ ففي «العقود» ﴿فأواري سوءَة اخي﴾ [٣١]. والعمل عندنا على الحذف في جميع هذه الألفاظ المذكورة في هذا البيت حيث وقعت إلا ﴿كفارة﴾ من ﴿فهو كفارة له﴾ [٤٥]. في «العقود»، فالعمل عندنا على ثبته. وسكت الناظم عن لفظ ﴿أرحام﴾ من قوله تعالى ﴿أرحام الانثيين﴾ [١٤٣]. في «الأنعام» ومن قوله تعالى ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ [٧٥]. في «الأنفال» لأن أبا داود ضعف فيهما الحذف ـ كما قيل ـ واختار الإثبات وعلى ما اختاره العمل عندنا، وأما غير هذين من لفظ ﴿أرحام﴾ فهو ثابت باتفاق نحو ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ في «النساء» ﴿وما تغيض الأرحام وما تزداد﴾ [٨] في «الرعد» ﴿ويعلم ما في الأرحام﴾ في «لقمان». وقوله «ربائب» والألفاظ الأربعة بعده عطف على «فرادى» في البيت السابق بحذف العاطف. ثم قال:

أَثَابِكُمْ أَثَابَهُمْ وَوَاسِعَة كَذَا الْمَوَالِي كَيْفَ جَاءَتْ تَابِعَه

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿أثابكم﴾ و ﴿أثابهم﴾ و ﴿واسعة﴾ و ﴿الموالي﴾ كيف وقعت. أما ﴿أثابكم﴾ ففي «آل عمران» ﴿فأثابكم غماً بغم﴾ [١٥٣] وأما ﴿أثابهم﴾ ففي «العقود» ﴿فأثابهم الله بما قالوا﴾ [٨٥]. وفي «الفتح» ﴿وأثابهم فتحاً قريباً﴾ [١٨] وأما ﴿واسعة﴾ ففي «النساء» ﴿ألم تكن أرض الله واسعة﴾ [٩٧]. وهو متعدد في «الأنعام» و «العنكبوت» و «الزمر». وأما ﴿الموالي﴾ ففي «النساء» ﴿ولكل جعلنا موالي﴾ [٣٣]. وفي «مريم» ﴿وإني خفت الموالي﴾ [٥]. وفي «الأحزاب» ﴿فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾ [٥]. وهو متعدد ومنوع كما مثل، وإلى تنوعه دون ما معه في البيت أشار بقوله كيف جاءت، فالضمير المستتر في قوله «جاءت» يعود على «الموالي»، والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في هذه الألفاظ الأربعة حيث وقعت. وقوله «أثابكم» واللفظان بعده عطف على «أواري» أو على ما قبله. ثم قال:

ثُمَّ أَحِبَّاؤُهُ ثُمَّ عَاقِبَهْ وَأَتَحَاجُّونِي كَذَا وَصَاحِبَهْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿احباؤُه﴾ و ﴿عاقبة﴾ و ﴿أتحاجوني﴾ و ﴿صاحبة﴾. أما ﴿احباؤُه﴾. ففي «العقود» ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤُه﴾ [١٨] لا غير. وأما ﴿عاقبة﴾ فنحو ﴿من تكون له عاقبة الدار﴾ [١٣٥]. في «الأنعام» ومثله في «القصص» ﴿والعاقبة للتقوى﴾ [١٣٢]. في «طه» ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار﴾ [١٧]. في «الحشر» وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿أتحاجوني﴾

ففي «الأنعام» ﴿قال أتحاجوني في الله وقد هدين﴾ [٨٠]. لا غير. وبقي على الناظم من هذه المادة ﴿حاججتم﴾ في «آل عمران» فإن أبا داود ذكره بحذف الألف وبه العمل. وأما ﴿صاحبة﴾ ففي «الأنعام» ﴿ولم تكن له صاحبة﴾ [١٠١]. وقد تعدد منكراً في «الجن» ومعرفاً بالإضافة في «المعارج» و «عبس»، والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في هذه الألفاظ الأربعة حيث وقعت. وقوله «ثم احباؤه ثم عاقبه» عطف على «الموالي». وقد جمع في «أتحاجوني» بين ساكنين وهو لا يجوز في حشو الرجز لكن سوغه هنا المحافظة على إقامة لفظ القرآن. ثم قال بعضهم: اجتمع ضرران فارتكب أخفهما. ثم قال:

جَهَالَةٌ مَعَ الْفَوَاحِشِ وَفِي ... حَرْفَيِ الإِبْكَارِ وَقُلْ فِي الْمُنْصِفِ
عَدَاوَةٌ وَغَيْرُ الأُولَى وَارِدْ ... لابْنِ نَجَاحٍ وَمَعاً مَقَاعِدْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿جهالة﴾ و ﴿الفواحش﴾ وكلمتي ﴿الإبكار﴾. أما ﴿جهالة﴾ ففي «النساء» ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوءَ بجهالة﴾ وفي «الأنعام» ﴿أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة﴾ [٥٤]. وبقي على الناظم من هذه المادة ﴿الجاهلية﴾ في «آل عمران» ﴿يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية﴾ [١٥٤]. وتعدد في «العقود» و «الأحزاب» و «الفتح». وقد ذكر في (التنزيل) الأول والثالث بالحذف وسكت عن الثاني والرابع، وقد أطلق الناظم في عمدة البيان حذف ﴿الجاهلية﴾ كصاحب المنصف والعمل عندنا على حذفه مطلقاً. وأما ﴿الفواحش﴾. ففي «الأنعام» ﴿ولا تقربوا الفواحش﴾ [١٥١]. وفي «الأعراف» ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش﴾ [٣٣]. وهو متعدد. وأما كلمتا ﴿الإبكار﴾ ففي «آل عمران» ﴿وسبح بالعشي والإبكار﴾ [٤١]. وفي «غافر» ﴿وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار﴾ [٥٥] والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في لفظي ﴿الجهالة﴾ و ﴿الفواحش﴾ وكلمتي ﴿الإبكار﴾ ثم أمر الناظم بالإخبار عن صاحب (المنصف) بحذف ألف ﴿عداوة﴾ مطلقاً، وعن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف ما عدا الكلمة الأولى من ﴿عداوة﴾ وبحذف ألف ﴿مقاعد﴾ معاً. أما ﴿عداوة﴾ الأولى المختص بحذفها صاحب المنصف ففي «المائدة» ﴿فأغرينا بينهم العداوة﴾ [١٤]. وأما غير الأولى ففيها أيضاً ﴿وألقينا بينهم العداوة﴾ [٦٤]. ﴿لتجدن أشد الناس عداوة﴾ [٨٢] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿مقاعد﴾ معاً ففي «آل عمران» ﴿تبوئي المؤمنين مقاعد للقتال﴾ وفي «الجن» ﴿إنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾ [٩]. والعمل عندنا على الحذف في ﴿عداوة﴾ مطلقاً وفي ﴿مقاعد﴾ في الموضعين. وقوله «جهالة» عطف على «أتحاجوني» وقوله و «في حرفي الإبكار» متعلق بفعل محذوف

تقديره حذفت، وأطلق الحرف على الكلمة تسمية للكل باسم جزئه. ثم قال:

ثُـــمَّ تَـــرَاضَيْتُـــمْ وآثَـــارُهُـــمُ وَهُـــمْ عَلَـــى آثَـــارِهِـــمْ كُلُّهُـــمُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿تراضيتم﴾ و ﴿آثارهم﴾ يعني الألف الثاني منه، وعن جميع شيوخ النقل بحذف ألف ﴿آثارهم﴾ المقترن بـ «هم على». أما ﴿تراضيتم﴾ ففي «النساء» ﴿ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به﴾ [٢٤] وأما ﴿آثارهم﴾. ففي «العقود» ﴿وقفينا على آثارهم﴾ [٤٦]. وفي «يس» ﴿ونكتب ما قدموا وآثارهم﴾ [١٢]. والمخفوض منه متعدد. وأما ﴿هم على آثارهم﴾ المحذوف للجميع ففي و «الصافات» ﴿فهم على آثارهم يهرعون﴾ [٧٠]. وحذف الناظم الفاءَ من «فهم» لضيق النظم. والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في ﴿تراضيتم﴾ و ﴿آثارهم﴾ منصوباً ومخفوضاً حيث وقع. وقوله «تراضيتم» عطف على ما قبله، وقوله «كلهم» مبتدأ خبره فعل مقدر مع فاعله، وقوله «هم على آثارهم» مفعول لذلك الفعل المقدر والتقدير وكلهم حذف ألف هم على آثارهم. ثم قال:

كَـــذَا تَعَـــالَـــىَ عَـــاقَـــدَتْ وَالْخُلْـــفُ لَـــدَى أَرَيْـــتَ وأَرَيْتُـــمْ عُـــرْفُ

أخبر عن شيوخ النقل كلهم حسبما اقتضاه التشبيه بحذف ألف ﴿تعالى﴾ يعني الأولى وألف ﴿عاقدت﴾ وبالخلاف بين المصاحف في حذف ألف ﴿أرأيت﴾ و ﴿أرايتم﴾ أما ﴿تعالى﴾ ففي «الأنعام» ﴿سبحانه وتعالى عما يصفون﴾ [١٠٠]. في «النحل» ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ [١]. وهو متعدد. ولا يخفى انه لا يندرج فيه ﴿تعالوا﴾ ولا ﴿تعالين﴾ وألفهما ثابتة. وأما ﴿عاقدت﴾ ففي «النساء» ﴿والذين عاقدت ايمانكم﴾ [٣٣]. وقد قرأه الكوفيون بحذف الألف. وأما ﴿أرأيت﴾ ففي «الأنعام» ﴿قل أرايتكم أن أتيكم عذاب الله﴾ [٤٠] في موضعين وفي «الإسراء» ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت علي﴾ [٦٢] وفي «العلق» ﴿أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى أرأيت إن كان﴾ [٩ و١٠] وفي «طه» ﴿أفرأيت الذي كفر بئاياتنا﴾ [٧٧] وهو متعدد ومنوع كما مثل. واندرج في ﴿أرأيت﴾ ﴿أرأيتك﴾ و ﴿أرأيتكم﴾ و ﴿أفرأيت﴾ لما تقدم في اصطلاحه. وأما ﴿أرأيتم﴾ ففي «الأنعام» ﴿قل أرأيتم أن أخذ الله﴾ [٤٦] وفي «النجم» ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾ [١٩]. وهو متعدد ومنوع كما مثل. واندرج في ﴿أرأيتم﴾ ﴿أفرأيتم﴾ لما ذكرنا. وإنما ذكر الناظم ﴿أرأيتم﴾ مع ﴿أرأيت﴾ لمخالفته له بضم التاء، واحترز بـ «أرأيت» و «أرأيتم» المجاور كل منهما لهمزة الاستفهام عن الخالي عنها نحو ﴿واذا رأيت﴾ وقد قرأ نافع ﴿أرأيت﴾ و ﴿أرأيتم﴾ وما اندرج فيهما بتسهيل الهمزة المتوسطة بين بين. ورُوي عن ورش أيضاً إبدالها الفاً، وقرأ الكسائي بحذفها والباقون من السبعة

بتحقيقها. وكلام الناظم على حذف الألف في ﴿أرأيت﴾ و ﴿أرأيتم﴾ إنما هو باعتبار قراءتهما بألف بين الراء والياء وهي إحدى الروايتين المتقدمتين عن ورش، ويلزم من حذف الألف في هذه الرواية عنه حذف صورة الهمزة في الرواية الأخرى عنه، وفي رواية من همز وجهاً واحداً كقالون ضرورة أن الألف عند من قرأ بها مبدلة من الهمزة فيلزم من حذف الألف لمن أبدل حذف صورة الهمزة لغيره. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿أرأيت﴾ و ﴿أرأيتم﴾ وما اندرج فيهما في جميع القرآن.

واسم الإشارة في قوله «كذا» يعود على «هم على آثارهم» في البيت قبل وهو المشبه به. وقوله «لدى» بمعنى «في» وأتى بـ «أرأيت» و «أرايتم» من غير ألف بين الراء والياء على قراءة الكسائي لعدم اجتماع في حشو الرجز. وقوله «عرف» بضم العين مصدر بمعنى معروف خبر عن الخلف. ثم قال:

وَجَـاعِـلُ اللَّيْـلِ وَأُولَـى فَـالِـقْ وَحَـذْفُ حُسْبَـانـاً وَلَفْـظِ خَـالِـقْ بِمُنْصِفِ

أخبر في الشطر الأول عن شيوخ النقل بالخلاف في حذف ألف ﴿جاعل الليل﴾ والكلمة الأولى من ﴿فالق﴾ أما ﴿جاعل الليل﴾ ففي «الأنعام» ﴿وجاعل الليل سكناً﴾ [٩٦]. وقد قرأه الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللام من الليل. واحترز بـ «جاعل» المجاور لـ«الليل» عما في «آل عمران» ﴿وجاعل الذين اتبعوك﴾ [٥٥]. وعما في «فاطر» ﴿جاعل الملائكة رسلاً﴾ [١]. فإنهما ثابتان من غير خلاف. وأما ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ [٣٠]. في «البقرة» فخارج عن الترجمة لتقدمه عليها وهو ثابت أيضاً. وأما الكلمة الأولى من ﴿فالق﴾ ففي «الأنعام» ﴿ان الله فالق الحب والنوى﴾ [٩٥]. واحترز بقوله «أولى فالق» عن الكلمة الثانية فيها وهي ﴿فالق الإصباح﴾ فإن الخلاف فيها خاص بأبي داود كما سينص عليه واستحب أبو داود حذف الألف في ﴿جاعل الليل﴾ وبالحذف فيه وفي ﴿فالق الحب﴾ جرى عملنا. ثم أخبر الناظم بوقوع حذف ألف ﴿حسباناً﴾ المنصوب المنون وحذف ألف لفظ ﴿خالق﴾ في (المنصف) . وأما ﴿حسباناً﴾ ففي «الأنعام» ﴿والشمس والقمر حسباناً﴾ [٩٦]. وفي «الكهف» ﴿ويرسل عليها حسباناً من السماء﴾ وخرج بـ «حسباناً» المنصوب المنون ما وقع في «الرحمان» وهو ﴿والشمس والقمر بحسبان﴾ [٥]. فإن ألفه ثابتة ووزن حسبان فعلان وسيأتي للناظم ثبت فعلان لأبي عمرو. وأما﴿خالق﴾ ففي «الأنعام» ﴿لا إله إلا هو خالق كل شيء﴾ [١٠٣] وفي «فاطر» ﴿هل من خالق غير الله﴾ [٣] وفي «الحشر» ﴿الخالق البارىء المصور﴾ [٢٤]. وهذا اللفظ متعدد ومنوع كما مثل. وكان حق الناظم أن يذكر لأبي داود حذف ألف ﴿خالق﴾ الواقع في «الحشر» لأنه نص في (التنزيل) عليه.

ووزن خالق فاعل وسيأتي للناظم ثبت فاعل لأبي عمرو والعمل عندنا على الحذف في ﴿حسباناً﴾ المنصوب المنون وفي لفظ ﴿خالق﴾ حيث وقع. وقوله «جاعل الليل» عطف على «أرأيت» و «أولى» عطف على «جاعل الليل» ولفظ «خالق» بالخفض عطف على «حسباناً» والباء في «بمنصف» بمعنى «في» ثم قال:

. . . . . وَعَامِلٌ وَالإِنْسَانُ قَدْ ضُمِّنَا التَّنْزِيلَ قُلْ وَالْبُهْتَانْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿عامل﴾ و ﴿الإنسان﴾ و ﴿البهتان﴾. أما ﴿عامل﴾ ففي «آل عمران» ﴿إني لا أضيع عمل عامل﴾ [١٩٥] وفي «هود» ﴿اني عامل سوف تعلمون﴾ [٩٣] وهو متعدد وظاهر إطلاق الناظم يقتضي أن لفظ ﴿عامل﴾ محذوف في (التنزيل) حيث وقع في القرءان وليس كذلك إذ قد نص في (التنزيل) على ثبت ألف ﴿عامل﴾ من قوله تعالى ﴿إني عامل فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار﴾ [١٣٥] في «الأنعام» وعبارته فيها وعامل هنا بألف اهـ. وأما ﴿الإنسان﴾ ففي «النساء» ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ [٢٨] وفي «الإسراء» ﴿وكل إنسان الزمناه طائره﴾ [١٣] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿البهتان﴾ ففي «النساء» ﴿أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً﴾ [٢٠] وفيها أيضاً ﴿وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً﴾ [١٥٦] وهو متعدد مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ومنوع نحو ﴿ولا يأتين ببهتان﴾ [الممتحنة: ١٢] والعمل عندنا على الحذف في ﴿عامل﴾ حيث وقع إلا ﴿عامل﴾ الواقع في «الأنعام»، فالعمل عندنا على إثبات ألفه وعلى الحذف في ﴿الإنسان﴾ و ﴿البهتان﴾ حيث وقعا. وقوله «ضمنا» فعل ماضٍ مبني للنائب متعد إلى مفعولين أولهما ألف الاثنين المتصلة به العائدة على لفظي «عامل» و «الإنسان» وهي نائب الفاعل، وثانيهما قوله «التنزيل». ومعنى ضمن أودع. ثم قال:

وَجَاءَ خُلْفُ فَالِقُ الإِصْبَاحِ عَنِ الَّذِي يُعْزَى إِلَى نَجَاحِ

وَاحْذِفْ سُكَارَى عَنْهُ قُلْ وَالْوِلْدَانْ وَعَنْهُمَا فِي الْحَجِّ جَاءَ الْحِرْفَانْ

أخبر في البيت الأول عن أبي داود سليمان المنسوب إلى نجاح والده بالخلاف بين المصاحف في حذف ألف ﴿فالق الإصباح﴾ في سورة «الأنعام» وإثباتها. واحترز بقيد مجاورة ﴿فالق﴾ إلى ﴿الإصباح﴾ عن الأول وهو ﴿فالق الحب والنوى﴾ [الأنعام: ٩٥] إذ قد تقدم الكلام عليه. ووزن فالق فاعل وسيأتي للناظم ثبت فاعل لأبي عمرو، ولم يرجح في (التنزيل) واحداً من الإثبات والحذف في ﴿فالق الإصباح﴾، والعمل عندنا فيه على الإثبات. ثم أمر في الشطر الأول من البيت الثاني بحذف ألف ﴿سكارى﴾ عن أبي داود مطلقاً وألف ﴿الولدان﴾ عنه أيضاً. ثم أخبر في الشطر الأخير عن الشيخين بحذف ألف كلمتي ﴿سكارى﴾ في «الحج». أما ﴿سكارى﴾ المخصوص حذفه بأبي داود ففي

«النساء» ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [٤٣] وأما ﴿الولدان﴾ ففي «النساء» أيضاً ﴿والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾ [٧٥] وفيها أيضاً ﴿والمستضعفين من الولدان﴾ [١٢٧] وفي «الواقعة» ﴿يطوف عليهم ولدان﴾ [١٧] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما ﴿سكارى﴾ في «الحج» المحذوف كلمتاه للشيخين فهو ﴿وترى الناس سكارى وما هم بسكارى﴾ [٢] وقد قرأهما حمزة والكسائي بفتح السين وإسكان الكاف من غير ألف. ولم يرد لفظ ﴿سكارى﴾ في القرءان إلا في المواضع الثلاثة، والعمل عندنا على الحذف في ﴿سكارى﴾ بالمواضع الثلاثة وفي ﴿الولدان﴾ حيث وقع. ثم قال:

وَعَنْهُ فِي رِضَاعَةِ النِّسَاءِ ... وَمُنْصِفٌ بِالْمَوْضِعَيْنِ جَاءِي
وَعَالِمُ الْغَيْبِ لِكُلٍّ بِسَبَبَا ... وَلِسِوَى الدَّانِي سِوَاهُ نُسِبَا

أخبر في البيت الأول عن أبي داود بحذف ألف ﴿رضاعة﴾ الواقع في سورة «النساء» وهو ﴿واخواتكم من الرضاعة﴾ [٢٣] وعن صاحب (المنصف) بحذف ألف كلمتي ﴿الرضاعة﴾ في الموضعين وهما الواقع في «النساء» المذكور والواقع في «البقرة» وهو ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [٢٣٣] ولم يقع في القرءان لفظ ﴿الرضاعة﴾ الا في الموضعين المذكورين. ثم أخبر في البيت الثاني عن جميع شيوخ النقل بحذف ألف ﴿عالم الغيب﴾ الواقع في سورة «سبأ» وعن سوى أبي عمرو من شيوخ النقل بحذف ألف غيره من لفظ ﴿عالم﴾. أما الواقع في «سبأ» فهو ﴿عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾ [٣] وقد قرأه حمزة والكسائي بحذف الألف التي بعد العين وبتشديد اللام وألف بعدها. وأما غيره ففي «الأنعام» ﴿عالم الغيب والشهادة وهو الحكيم الخبير﴾ [٣٨] ومثله في «الرعد» و «السجدة» و «الحشر» و «الجن» وكذا في «فاطر» ﴿إن الله عالم غيب السماوات والأرض﴾ [٣٨] لأنه من جملة ما يدخل في سوى الواقع في «سبأ». والعمل عندنا على الحذف في لفظ ﴿الرضاعة﴾ بالموضعين وفي لفظ ﴿عالم﴾ حيث وقع. والألف في قوله «نسباً» ألف الاطلاق. ثم قال:

مَا جَاءَ مِن أَعْرَافِهَا لِمَرْيَمَا ... عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ لِبَعْضٍ رُسِمَا

أي هذا باب حذف الألفات الذي ورد عن جميع كتاب المصاحف، أو رسم عن بعض منهم مع مخالفة بعض آخر له مبتدءًا من كلمات سورة «الأعراف» منتهياً إلى سورة «مريم»، وهذه هي الترجمة الرابعة من التراجم الست لحذف الألفات. والضمير في قوله «أعرافها» يعود على السور والإضافة لأدنى ملابسة. واللام في «لمريما» بمعنى «إلى» و «رسم» معطوف على «جاء» بـ «أو» و «لبعض» متعلق بـ «رسم» والأقرب في لام «لبعض» أنها بمعنى «عن» والألف في قوله «لمريما» و «رسما» للإطلاق. ثم قال:

وَالْحَذْفُ فِي التَّنْزِيلِ فِي بَيَاتَا وَفِي تُشَاقُّونِ وَفِي رُفَاتَا
وَفِي تُخَاطِبْنِي وَفِي دَرَاهِمْ وَفِي اسْتَقَامُوا بَاخِعٌ وَعَاصِمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الثمانية المذكورة في البيين وهي ﴿بياتاً﴾ و ﴿تُشاقون﴾ و ﴿رفاتاً﴾ و ﴿تخاطبني﴾ و ﴿دراهم﴾ و ﴿استقاموا﴾ و ﴿باخع﴾ و ﴿عاصم﴾. أما ﴿بياتاً﴾ ففي صدر «الأعراف» ﴿فجاءها بأسنا بياتاً﴾ [٤] وهو أول محذوف في الترجمة مما لم يتقدم وقد تعدد فيها وفي «يونس». وأما ﴿تشاقون﴾ ففي «النحل» ﴿أين شركائي الذين كنتم تشاقون فيهم﴾ [٢] وأما ﴿رفاتاً﴾ ففي «الإسراء» ﴿وقالوا إذا كنا عظاماً ورفاتاً﴾ [٤٩] في موضعين. وأما ﴿تخاطبني﴾ ففي «هود» ﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا﴾ [٣٧] ومثله في «قد أفلح». وأما ﴿دراهم﴾ ففي «يوسف» ﴿وشروه بثمن بخس دراهم﴾ [٢٠] وأما ﴿استقاموا﴾ ففي «التوبة» ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ [٧] وهو متعدد. وأما ﴿باخع﴾ ففي «الكهف» ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ [٦] ومثله في «الشعراء». وأما ﴿عاصم﴾ ففي «يونس» ﴿ما لهم من الله من عاصم﴾ وفي «هود» ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾ [٤٣] وفي «غافر» ﴿ما لكم من الله من عاصم﴾ [٣٣] والعمل عندنا على الحذف في الألفاظ السبعة التي قبل ﴿عاصم﴾ حيث وقعت، وأما ﴿عاصم﴾ فظاهر كلام الناظم أن ألفه محذوفة من غير خلاف لأبي داود مطلقاً وليس كذلك إذ قد قال في (التنزيل): في سورة «يونس» ﴿عاصم﴾ رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف ولم أروه عن غيره ولا أمنع من الألف وهو اختياري اهـ. وبإثبات ألف ﴿عاصم﴾ في «يونس» وحذفها في «هود» و «غافر» جرى عملنا. وقول الناظم و«في تشاقون» فيه الجمع بين ساكنين كما تقدم في «تحاجوني». ثم قال:

وَيَتَوَارَى وَكَذَا أَوَّاهُ بِضَاعَةٌ وَصَاحِبَيْ حَرْفَاهُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿يتوارى﴾ و ﴿أوّاه﴾ و ﴿بضاعة﴾ و ﴿صاحبي﴾ حرفاه في الكلمتان من هذا اللفظ. أما ﴿يتوارى﴾ ففي «النحل» ﴿يتوارى من القوم من سوء ما بشر به﴾ [٥٩] لا غير. وأما ﴿أواه﴾ ففي «التوبة» ﴿إن إبراهيم لأواه حليم﴾ [١١٤] وفي «هود» ﴿لحليم أوّاه منيب﴾ [٧٥] وأما ﴿بضاعة﴾ ففي «يوسف» ﴿وأسروه بضاعة﴾ [١٩]. ﴿وقال لفتيته اجعلوا بضاعتهم﴾ [٦٢] ﴿وجدوا بضاعتهم ردت إليهم﴾ [٦٥]. ﴿هذه بضاعتنا﴾ [٦٥]. ﴿وجئنا ببضاعة مزجية﴾ [٨٨] وأما كلمتا ﴿صاحبي﴾ ففي «يوسف» ﴿يا صاحبي السجن أرباب متفرقون﴾ [٣٩]. ﴿يا صاحبي السجن إما أحدكما﴾ [٤١] والعمل عندنا على الحذف في الألفاظ الأربعة حيث وقعت. وقوله

«ويتوارى» عطف على ما قبله. والضمير في قوله «حرفاه» عائد على لفظ «صاحبي». ثم قال:

أَسْمَـــائِـــهِ رُهْبَـــانَهُـــم مَـــوَازِيْـــن وَمِنْصِـــفٌ بصَـــاحِـــبٍ يُضَـــاهُـــونْ
وَلَـــمْ يَجِئْنِـــي فِـــي سُـــوَرِ التَّنْـــزِيـــلِ إِلاَّ بِـــلاَمِ الْجَـــرِّ فِـــي التَّنْـــزِيـــلِ

أخبر في الشطر الأول عن أبي داود بحذف ألف ﴿أسمائه﴾ و ﴿رهبانهم﴾ و ﴿موازين﴾. أما ﴿أسمائه﴾ ففي «الأعراف» ﴿وذروا الذين يلحدون في أسمائه﴾ [١٨٠] وقيده بالمجاور وهو الضمير احترازاً عن الحالي عنه نحو ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء﴾ [يوسف: ٤٠] ونحو ﴿له الاسماء الحسنى﴾ [طه: ٨]. وأما ﴿رهبانهم﴾ ففي «التوبة» ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً﴾ [٣١] وقيده بالإضافة احترازاً من الحالي عنها نحو ﴿إن كثيراً من الأحبار والرهبان﴾ [٣٤] فإن ألفه ثابتة، وأما المنكر فلم يقع إلا خارج الترجمة في «العقود» ﴿ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً﴾ [٨٢] وألفه ثابتة. وأما ﴿موازين﴾ ففي «الأعراف» و «قد أفلح» ﴿فمن ثقلت موازينه﴾ [٨٨] ﴿ومن خفت موازينه﴾ [٩] ونحوه في «القارعة» وفي «الأنبياء» ﴿ونضع الموازين القسط﴾ [٤٧] وهو متعدد ومنوع كما مثل، والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في الألفاظ الثلاثة المذكورة. ثم أخبر عن صاحب (المنصف) بحذف الألف في ﴿صاحب﴾ مطلقاً وفي ﴿يضاهون﴾. ثم أخبر بأن ﴿صاحب﴾ لم يجئ بالحذف في كتاب أبي داود المسمى بالتنزيل إلا مقترناً بلام الجر حال كونه في سور التنزيل أي القرءان، ففاعل «يجيء» ضمير عائد على «صاحب» لا على «يضاهون» وإن كان «يضاهون» أقرب منه لأن الذي ورد مقترناً بلام الجر هو «صاحب» لا «يضاهون». أما ﴿صاحب﴾ ففي «التوبة» ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن﴾ [٤٠] وفي «الكهف». ﴿قال له صاحبه﴾ [٣٧] وفي «نَ» ﴿ولا تكن كصاحب الحوت﴾ [٤٨] وهو متعدد ومنوع كما مثل. ويدخل في صاحب المحذوف لصاحب المنصف ﴿والصاحب بالجنب﴾ [٣٦] في «النساء» وأما ﴿يضاهون﴾ ففي «التوبة» ﴿يضاهون قول الذين كفروا﴾ [٣٠] لا غير. وأما ﴿صاحب﴾ المقترن بلام الجر المحذوف لأبي داود و (المنصف) ففي موضعين: أحدهما المتقدم في سورة «التوبة» وهو ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن﴾ [٤٠] والآخر في «الكهف» وهو ﴿فقال لصاحبه وهو يحاوره﴾ [٣٤] والعمل عندنا على الحذف في ﴿يضاهون﴾ وفي لفظ ﴿صاحب﴾ حيث وقع في القرءان سواء كان مجروراً باللام أم لا. وأما ﴿وصاحبهما﴾ من قوله تعالى ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾ [١٥] في «لقمان» فلا تشمله عبارة الناظم لأنه نطق بصاحب محركاً منوناً وصاحبهما لا يقبل واحداً منهما، والعمل فيه عندنا على

الإثبات. وقوله «أسمائه» واللفظان بعده عطف على «أواه». ثم قال:

وَفِيهِ أَيْضاً جَاءَ لَفْظُ كَاذِبْ ... مِيقَاتُ مَعْ مَشَارِقٍ مَغَارِبْ
كُلاًّ وَقَدْ جَاءَ كَذَاكَ فِيهِمَا ... لَدَى الْمَعَارِجِ وَلَكِنْ عَنْهُمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف لفظ ﴿كاذب﴾ و ﴿ميقات﴾ و ﴿مشارق﴾ و ﴿مغارب﴾ وعن أبي عمرو بحذف الألف في ﴿مشارق﴾ و ﴿مغارب﴾ بسورة «المعارج» كما يحذفهما أبو داود. أما ﴿كاذب﴾ ففي «هود» ﴿ومن هو كاذب وأرتقبوا﴾ [٩٣] وفي «غافر» ﴿وإن يك كاذباً﴾ [٢٨] وهو متعدد. وأما ﴿ميقات﴾ ففي «الأعراف» ﴿فتم ميقات ربه اربعين ليلة﴾. ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا﴾ [١٤٢] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وقد نص في (المقنع) على ثبت هذا الوزن ويندرج في إطلاق الناظم ﴿ميقاتاً﴾ من قوله تعالى ﴿ان يوم الفصل كان ميقاتاً﴾ [١٧] في «النبأ». وأما ﴿مشارق﴾ و ﴿مغارب﴾ ففي «الأعراف»، ﴿وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها﴾ [١٣٧] وفي «الصافات» ﴿ورب المشارق﴾ وأما ﴿مشارق﴾ و ﴿مغارب﴾ المحذوفان للشيخين في «المعارج» فقوله تعالى ﴿فلا أقسم برب المشارق والمغارب﴾ [٤٠] والعمل عندنا على ما لأبي داود من الحذف في الألفاظ الأربعة المذكورة حيث وقعت. والضمير في قول الناظم «وفيه» يعود على (التنزيل) الأخير. وقوله «كلا» حال من «مشارق» و «مغارب» وفاعل «جاء» الثاني ضمير الحذف و«لدى» بمعنى «في». ثم قال:

وَكَاذِبٌ فِي زُمَرٍ وَالْكَافِرُ ... فِي الرَّعْدِ مَعْ مَسَاكِنٍ تَزَاوَرُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿كاذب﴾ الواقع في «الزمر» وألف ﴿الكافر﴾ الواقع في «الرعد» وألف ﴿مساكن﴾ و ﴿تزاور﴾ أما ﴿كاذب﴾ في «الزمر» فهو بـ ﴿إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار﴾ [٣] وقد تقدم حذف ﴿كاذب﴾ لأبي داود وأعاده هنا لموافقة أبي عمرو له على حذفه في خصوص سورة «الزمر». وأما ﴿الكافر﴾ في «الرعد» فهو ﴿وسيعلم الكافر لمن عقبى الدار﴾ [٤٢] وقد قرىء في السبع بضم الكاف وفتح الفاء مشددة وألف بعدها على الجمع. واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً﴾ [النبأ: ٤٠] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿مساكن﴾ ففي «التوبة» ﴿ومساكن ترضونها﴾ [٢٤]. ﴿ومساكن طيبة﴾ [٧٢] وفي «الأنبياء» ﴿ارجعوا إلى ما أترفتم فيه ومساكنكم﴾ [١٣] وفي «القصص» ﴿فتلك مساكنهم﴾ [٥٨] وفي «سبأ» ﴿لقد كان لسبإ في مساكنهم آية﴾ [١٥] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وهذا المذكور هنا جمع مسكن بفتح أوله وثالثه بمعنى منزل، وليس بين الكاف والنون ياء لا في مفرده ولا في جمعه، والمتقدم في ترجمة «البقرة» جمع «مسكين» بكسر الميم بمعنى فقير، وبين

الكاف والنون من جمعه ومفرده ياء. وقد قرأ حفص وحمزة ﴿في مساكنهم﴾ الواقع في «سبأ» بإسكان السين وفتح الكاف من غير ألف بينهما على الإفراد، وقرأه الكسائي مثلهما إلا أنه كسر الكاف. وأما ﴿تزاور﴾ ففي «الكهف» بـ ﴿تزاور عن كهفهم﴾ [١٧] لا غير. وقد قرأه الشامي بإسكان الزاي وتشديد الراء من غير ألف بينهما، وقد قدمنا أن العمل في ﴿كاذب﴾ على حذف ألفه مطلقاً في «الزمر» وفي غيرها. وقوله «كاذب» وقوله «والكافر» معطوفان على ضمير المثنى المجرور بـ «في» في البيت قبل ولكنهما مرفوعان على الحكاية. ثم قال:

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَدْبَارُهُمُ ثُمَّ بِغَيْرِ الرَّعْدِ أَعْنَاقُهُمُ
وَالْمُنْصِفُ الأَدْبَارَ فِيهِ مُطْلَقَا وَفِيهِ أَعْنَاقَهُمُ قَدْ أَطْلَقَا

أخبر في البيت الأول عن أبي داود بحذف ألف ﴿أدبارهم﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين كيفما تحركت راؤه، وألف ﴿أعناقهم﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين أيضاً الواقع في غير «الرعد». ثم أخبر في البيت الثاني عن صاحب (المنصف) بحذف ألف ﴿الأدبار﴾ مطلقاً و ﴿أعناقهم﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين مطلقاً أي من غير تقييد لهما بما تقدم لأبي داود. أما ﴿أدبارهم﴾ المقيد لأبي داود بالإضافة إلى ضمير الغائبين ففي «الأنفال» ﴿يضربون وجوههم وأدبارهم﴾ [٥٠] في «الحشر». وأما ﴿ولا ترتدوا على أدباركم﴾ [٢١] في «العقود» فخارج عن الترجمة. وكان حق الناظم أن يذكر لأبي داود ﴿الأدبار﴾ الواقع في «الاحزاب» و «الحشر» لأنه نص في التنزيل على حذف ألفهما. وأما ﴿أعناقهم﴾ المقيد لأبي داود بغير «الرعد» ففي «الشعراء» ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [٤]. وهو متعدد. واحترز بقيد المجاور للضمير عن الخالي عنه نحو ﴿فاضربوا فوق الأعناق﴾ [الأنفال: ١٢٠]. ﴿فطفق مسحا بالسوق والأعناق﴾ [ص: ٣٣]. وبقيد غير «الرعد» من الواقع فيها وهو ﴿وأولئك الأغلال في أعناقهم﴾ [الرعد: ٥] وأما ﴿الأدبار﴾ المطلق بالحذف لصاحب (المنصف) فيشمل ما تقدم من الأمثلة المحترز عنها وغيرها ويشمل ﴿وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار﴾ [١١١] في «آل عمران» ﴿وفنردها على أدبارها﴾ [٤٧] بـ «النساء» ﴿ولا ترتدوا على أدباركم﴾ في «المائدة». وأما ﴿أعناقهم﴾ المطلق لصاحب (المنصف) بالحذف ايضاً فيشمل الواقع في «الرعد» وغيره مما هو مضاف إلى ضمير الغائبين. والعمل عندنا على الحذف في ﴿الأدبار﴾ حيث وقع القرءان سواء كان مقترناً بأل أم مضافاً، وعلى الحذف في ﴿أعناقهم﴾ حيث وقع بقيد إضافته إلى ضمير الغائبين، وأما ﴿الأعناق﴾ بأل فالعمل على إثباته. ثم قال:

وعَنْهُمَا يَاءُ بِأَيْدٍ أُلِفْ مُخْتَلَفاً وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفْ

يعني أن الشيخين نقلا اختلاف المصاحب في زيادة ياء وعدم زيادتها في ﴿بأيام﴾ من قوله تعالى في سورة سيدنا «إبراهيم» ﴿وذكرهم بأيام الله﴾ [٥] وقوله «وليس بعده ألف» يعني به أن الياء إذا زيدت في ﴿بأيام﴾ لا تثبت بعدها ألف في الرسم بل تحذف وإذا لم تزد الياء فيه تثبت الألف رسماً فيتحصل في ﴿بأيام﴾ وجهان: أحدهما رسمه بياء واحدة مع ثبوت الألف بعدها على اللفظ مثل ﴿أيام الله﴾ والوجه الآخر رسمه بياءين مع حذف الألف. وهذا الوجه الثاني اختاره في التنزيل وبه العمل. وعليه فوجه زيادة الياء إما التنبيه على جواز الإمالة فيه وحينئذ تلحق الألف الحمراء على الياء الثانية وتجعل علامة التشديد على الياء الأولى، وإما التنبيه على جواز كتابته على الأصل كما كتب «اللهو» و «اللعب» بلامين على الأصل، وحينئذ تلحق الألف الحمراء بعد الياءين وتجعل علامة التشديد على الياء الثانية. وبهذا ـ أعني إلحاق الألف الحمراء بعد الياءين وجعل علامة التشديد على الياء الثانية ـ جرى عملنا. واحترز ﴿بأيام﴾ المجاور للباء عن الخالي عنها نحو ﴿في أيام نحسات﴾ [فصلت: ١٦]. ﴿قل للذين ءامنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾ [الجاثية: ١٤]. فإنه لا خلاف في رسمه بياء واحدة. وقوله «ياء» مبتدأ غير منون لإضافته إلى «بأيام» وهو أيضاً غير منون للحكاية وجملة «ألف» خبر و «ألف» مبني للنائب ومعناه عهد و «مختلفاً» بفتح اللام حال من ضمير «ألف» العائد على المبتدأ. ثم قال:

وَالْحَذْفُ فِي الأَنْفَالِ فِي الْمِيعَادِ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي الأَشْهَادِ

أخبر مع الإطلاق الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿الميعاد﴾ الواقع في «الأنفال»، وعن أبي داود بحذف ﴿الأشهاد﴾ أما الأول فهو ﴿ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد﴾ [٤٢] واحترز بقوله في «الأنفال» عن ﴿الميعاد﴾ الواقع في غيرها فإن ألفه ثابتة نحو ﴿أن الله لا يخلف الميعاد﴾ [٣١] في «الرعد» و «الزمر» ومثله في «آل عمران» وهو خارج عن الترجمة لتقدمه عليها. والفرق بين ما في «الأنفال» وغيره أن ما في «الأنفال» ميعاد من المخلوق وهو قد يتخلف فناسبه الحذف بخلاف ما في غير «الأنفال» فإنه ميعاد من الخالق تعالى وهو لا يتخلف فناسبه الإثبات. وأما الثاني وهو ﴿الأشهاد﴾ ففي «هود» ﴿ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم﴾ [١٨] وفي «غافر» ﴿يوم يقوم الأشهاد﴾ والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ﴿الأشهاد﴾ في الموضعين. ثم قال:

وَبَاسِطٍ فِي الْكَهْفِ وَالرَّعْدِ مَعَا ثُمَّ بِهَا الْقَهَّارُ أَيْضاً وَقَعَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿باسط﴾ في سورتي «الكهف» و «الرعد» أيضاً.

أما ﴿باسط﴾ الواقع في «الكهف» فهو ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ [١٨] وأما ﴿باسط﴾ الواقع في «الرعد» فهو ﴿لا يستجيبون لهم بشيء الا كباسط كفيه إلى الماء﴾ [١٤] وذكر السورتين ليس قيداً بل بيان وإيضاح إذ لم يرد ﴿باسط﴾ محذوفاً عن أبي داود إلا في الموضعين المذكورين، وأما الذي في «العقود» فألفه ثابتة وهو خارج عن الترجمة لتقدمه عليها. وأما ﴿القهار﴾ في «الرعد» ففي قوله تعالى ﴿وهو الواحد القهار﴾ [١٦] وقيده بالسورة احترازاً عما وقع في غيرها نحو ﴿ام الله الواحد القهار﴾ [٣٩] في «يوسف» ﴿وما من إله إلا الله الواحد القهار﴾ [٦٥] في «صّ» ﴿سبحانه هو الله الواحد القهار﴾ [٤] في «الزمر»، والعمل عندنا على حذف ألف ﴿باسط﴾ في «الكهف» و «الرعد» وحذف ألف ﴿القهار﴾ الواقع في «الرعد» وإثبات الواقع في غيرها. وقوله «باسط» و «القهار» عطف على «الأشهاد» في البيت السابق. والباء في قوله «بها» بمعنى «في» والضمير عائد على «الرعد» وألف «وقعا» للإطلاق. ثم قال:

ثُـمَّ سَـرَابِيـلَ مَعـاً أَنْكَـاثَـا جِـدَالَنَـا اسْطَـاعُـوا وَقُـلْ أَثَـاثَـا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿سرابيل﴾ معاً و ﴿انكاثاً﴾ و ﴿جدالنا﴾ و ﴿اسطاعوا﴾ و ﴿أثاثاً﴾ أما ﴿سرابيل﴾ معاً ففي «النحل» ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم﴾ [٨١] ولا يدخل فيه ﴿سرابيلهم من قطران﴾ [٥٠] في سورة «إبراهيم» لأن الناظم عبر بـ «معاً» وهو لا يستعمله كالشاطبي إلا في اثنين. ويعين كون المراد بـ «معاً» موضعي النحل المذكورين دون الواقع في «إبراهيم» والأول في «النحل» ودون الواقع في «إبراهيم» والثاني في «النحل» أن الناظم بصدد ما ذكر أبو داود حذفه في التنزيل وهو إنما ذكر فيه حذف موضعي النحل فقط. وأما ﴿أنكاثاً﴾ ففي «النحل» ﴿من بعد قوة أنكاثاً﴾ [٩٢] لا غير. وأما ﴿جدالنا﴾ ففي «هود» ﴿قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾ [٣٢] وقد تقدم حذف الفعل منه والإضافة بيان للواقع لا قيد لإخراج ﴿ولا جدال في الحج﴾ [البقرة: ١٩٧]. لخروجه عن الترجمة وألفه ثابتة كما قدمناه. وأما ﴿اسطاعوا﴾ ففي «الكهف» ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه﴾ [٩٧] لا غير. ولم يكتف عن هذا بـ ﴿استطاعوا﴾ المتقدم لنقصان التاء من هذا. وأما ﴿أثاثاً﴾ ففي «النحل» بـ ﴿ومن أصوافها وأوبارها واشعارهما أثاثاً﴾ [٨٠] وفي «مريم» ﴿أحسن أثاثاً﴾ [٧٤] والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف في الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت. وقوله «سرابيل» بالنصب على الحكاية وهو وبقية ألفاظ البيت عطف على «الأشهاد» كلفظي البيت السابق. ثم قال:

لَـوَاقِـحِ إِمَـامِهِـمْ أَذَانُ بِتَـوْبَـةٍ عَـالِيَهَـا الأَلْـوَانُ

غَضْبَـانَ جَـاوَزْنَـا وَفِـي صَلْصَـالِ وَشُفَعَـاؤُنَـا لَهُـنَّ تَـالِـي

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ التسعة المذكورة في البيتين وهي ﴿لواقح﴾ و ﴿إمامهم﴾ و ﴿اذان﴾ بـ «التوبة» و ﴿عاليها﴾ و «الألوان» و ﴿غضبان﴾ و ﴿جاوزنا﴾ و ﴿صلصال﴾ و ﴿شفعاؤُنا﴾ أما ﴿لواقح﴾ ففي «الحجر» ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ [٢٢] لا غير. وأما ﴿إمامهم﴾ ففي «الإسراء» ﴿يوم ندعوا كل أناس بإمامهم﴾ [٧١] واحترز بقيد الإضافة عن غير المضاف نحو ﴿لبإمام مبين﴾ [الحجر: ٧٩] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿أذان﴾ في «التوبة» فهو ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس﴾ [٣] وقيده بـ «التوبة» مخافة تصحيف مقصور الهمزة بممدودها الثابت ألفه نحو ﴿أم لهم أذان يسمعون بها﴾ [الأعراف: ١٩٥] لصحة الوزن على كليها لا للاحتراز لأن بـ ﴿أذان﴾ المقصور لم يقع إلا في «التوبة». وأما ﴿عاليها﴾ ففي «هود» ﴿جعلنا عاليها سافلها﴾ [٨٢] ومثله في «الحجر». ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿عاليهم﴾ وأما «الألوان» ففي «النحل» ﴿وما ذرأ لكم في الأرض مختلفاً ألوانه﴾ [١٣]. ﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه﴾ وهو متعدد. وأما ﴿غضبان﴾ ففي «الأعراف» ﴿ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ [١٥٠]. وأما ﴿جاوزنا﴾ ففي «الأعراف» ﴿وجاوزنا ببني إسرائيل البحر﴾ [١٣٨] ومثله في «يونس». ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿فلما جاوزا﴾. وأما ﴿صلصال﴾ ففي «الحجر» ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من صلصال﴾ [٢٨] وقد تعدد في موضعين آخرين منها وفي «الرحمان». وأما ﴿شفعاؤُنا﴾ ففي «يونس» ﴿ويقولون هؤُلاء شفعاؤُنا عند الله﴾ [١٨] والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف في الألفاظ التسعة المذكورة في البيتين. وقوله «لواقح» وما بعده من الألفاظ السبعة عطف على «الأشهاد» كألفاظ البيت قبل. ودخلت «في» على «صلصال» تأكيداً للداخلة على المعطوف عليه وهو «الأشهاد»، ونوَّن «لواقح» لضرورة الوزن. والباء في قوله «بتوبة» بمعنى «في». وقوله «شفعاؤُنا» مبتدأ. «وتالٍ» بمعنى تابع أي في الحذف خبره، والضمير في «لهن» عائد على الألفاظ السابقة. ثم قال:

وَجَـاءَ فِـي الـرَّعْـدِ وَنَمْـلٍ عَنْهُمَـا وَنَبَـإٍ لَفْـظُ تُـرَابٍ مِثْـلَ مَـا
ثُـمَّ تُصَـاحِبْنِـي وَفِـي الأَعْـرَافِ قَـدْ جَـاءَ طَـائِـفٌ عَلَـى خِـلَافِ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿تراب﴾ الواقع في «الرعد» و «النمل» و «النبأ»، وبحذف ألف ﴿تصاحبني﴾ وبالخلاف بين المصاحف في حذف ألف ﴿طائف﴾ في «الأعراف». أما ﴿تراباً﴾ الذي في «الرعد» فهو ﴿وإن تعجب فعجب قولهم إذا كنا تراباً﴾ [٥] وأما ﴿تراباً﴾ الذي في «النمل» فهو ﴿وقال الذين كفروا إذا كنا تراباً﴾ [٦٧] وأما

﴿تراباً﴾ الذي في «النبأ» فهو ﴿يا ليتني كنت تراباً﴾ [٤٠]. واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها فإن ألفه ثابتة نحو ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً﴾ [٣٥] في «قد أفلح» وقد تعدد فيها وفي غيرها. وأما ﴿تصاحبني﴾ ففي «الكهف» ﴿فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذراً﴾ [٧٦] وقد قرىء شاذاً بفتح التاء وإسكان الصاد، وفتح الحاء. وأما ﴿طائف﴾ في «الأعراف» فهو ﴿إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف﴾ [٢٠١] وقد قرأه المكي والبصري والكسائي بياء ساكنة بعد الطاء والفاء من غير ألف ولا همز، واستحب أبو داود في التنزيل كتابته بغير ألف. واحترز الناظم بقوله «في الأعراف» عن الواقع في «نَ» ﴿فطاف عليها طائف﴾ [١٩] فإن ألفه ثابتة بلا خلاف، والعمل عندنا على حذف ألف ﴿طائف﴾ في «الأعراف». وقوله «مثل» منصوب على الحال من «لفظ». و «ما» أسم موصول أضيف إليه «مثل» وصلته محذوفة تقديرها تقدم. ثم قال:

وَمُقْنِعٌ قُرْءَاناً أولى يُوسُفِ وَزُخْرُفٍ وَلِسُلَيْمَانَ احْذِفِ

أخبر عن صاحب المقنع بخلاف المصاحف في حذف ألف ﴿قرءان﴾ الأول في سورة «يوسف» والأول في سورة «الزخرف»، ثم أمر عن سليمان وهو أبو داود بحذفهما. أما الأول في «يوسف» فهو ﴿انا انزلناه قرءاناً عربياً﴾ [٢] وأما الأول في «الزخرف» فهو ﴿إنا جعلناه قرءاناً عربياً﴾ [٣] وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً بالحذف وهو ﴿قرءاناً عربياً غير ذي عوج﴾ [٢٨] في «الزمر». واحترز الناظم بقوله «أولى» عن قرءان الواقع في السورتين غير أول نحو ﴿بما أوحينا إليك هذا القرءان﴾ [٣] في «يوسف» ﴿لولا نزل هذا القرءان على رجل﴾ [٣١] في «الزخرف». واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما نحو ما في «الحجر» ﴿تلك آيات الكتاب وقرءان مبين﴾ [١] والعمل عندنا على حذف ألف ﴿قرءاناً﴾ في أولى «يوسف» و «الزخرف» فقط، وثبت ما عداهما. وقوله «مقنع» مبدأ على حذف مضاف و «قرءاناً» مفعول لفعل محذوف وهو مع فاعله الخبر والتقدير: وصاحب مقنع حذف قرءاناً أي بخلاف «وأولى يوسف» نعت لـ «قرءاناً» وأنت «أولى» باعتبار الكلمة. ثم قال:

وَالنُّونَ مِنْ نُنْجِي فِي الانْبِيَاءِ كُلٌّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلإِخْفَاءِ

أخبر مع الإطلاق الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل عن كتاب المصاحف كلهم بحذف النون الثانية من ﴿ننجي﴾ في سورة سورة «الأنبياء» وفي سورة «الصديق» وهي سورة سيدنا يوسف. وانما ذكر حذف نون ﴿ننجي﴾ في ترجمة حذف الألفات ولم يفرده بباب تبعاً لأبي عمرو. أما ﴿ننجي﴾ في «الأنبياء» فهو ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾ [٨٨] وأما ﴿ننجي﴾ في «يوسف» فهو ﴿فننجي من نشاء﴾ [١١٠] وقد قرأهما الشامي وشعبة

بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم، وكذا حفص في «يوسف». وقيدهما بالسورتين دفعاً لتوهم إرادة المفتتح بغير النون نحو ﴿ننجيكم من عذاب أليم﴾ [١٠] في «الصف»، أو توهم اندراج المشدد الجيم نحو ﴿ننجيك ببدنك﴾ [يونس: ٩٢] لا للاحتراز إذ لم يقع ﴿ننجي﴾ مفتتحاً بنونين ثانيتهما ساكنة إلا في السورتين المذكورتين. وعلم أن مراده بالنون المحذوفة من ﴿ننجي﴾ هي النون الثانية لا الأولى من تعليله الحذف بالإخفاء المشار إليه بقوله «للإخفاء» أي لإخفاء النون في الجيم، وإنما يخفي الساكن والساكن هنا هو النون الثانية.

وحاصل التعليل الذي أشار إليه أن الجيم لما كانت من الحروف التي تخفى عندها النون الساكنة قراءة وكان الإخفاء قريباً من الإدغام، حذفت النون المخفاة في ﴿ننجي﴾ من الرسم كما حذفت النون المدغمة من الرسم في نحو ﴿عم يتساءلون﴾ [النبأ: ١]. و ﴿مم خلق﴾ [الطارق: ٥]. و ﴿عما كنتم﴾. و ﴿لن نجمع﴾. و ﴿ألا تعلوا﴾ فإذا ضبطت ﴿ننجي﴾ في السورتين ألحقت النون الساكنة بالحمراء وأعريتها من علامة السكون وأعريت الجيم من علامة التشديد كما ذكره الداني.

واعلم أن الناظم سكت عن حذف النون الثانية من ﴿لننظر كيف تعملون﴾ [١٤] في سورة «يونس» ومن ﴿لننصر رسلنا﴾ [٥١] في سورة «غافر» وقد ذكرهما الشيخان معاً بالخلاف وكان وجه سكوته عنهما وهو تضعيف الشيخين لحذف النون فيهما، وبإثبات نونهما جرى العمل. وأما ﴿تأمنا﴾ من قوله تعالى ﴿مالك لا تأمنا﴾ [١١] في سورة «يوسف» فقد أجمع كتاب المصاحف على رسمها بنون واحدة وفيها وجهان لنافع وغيره من القراء السبعة: أحدهما إدغام النون الأولى وهي آخر الفعل في النون الثانية وهي أول الضمير المنصوب إدغاماً تاماً مع الإشمام. والوجه الآخر الإخفاءُ أي الروم وعليه أكثر أهل الأداء. فعلى الوجه الأول ـ وهو الإدغام التام ـ لا حذف في ﴿تأمنا﴾ لأن الإدغام التام لا يتأتى الا بعد تسكين أول المثلين فيرجع رسمها إلى باب ﴿آمنا﴾، وعلى الوجه الثاني ـ وهو الإخفاءُ ـ ففي ﴿تأمنا﴾ حذف النون الأولى من الرسم كما صرح به الشيخان، وقد سكت الناظم هنا على حذفها على وجه الإخفاء وأشار إلى ذلك في الضبط بقوله «ونون تأمنا إذا الحقته» البيت. وسنزيد قراءَتها ورسمها بياناً في فن الضبط عند شرح هذا البيت مع بيان كيفية ضبطها على الوجهين إن شاء الله. وقوله «والنون» بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره حذف، و «كل» فاعل بالفعل المحذوف وهو مضاف في التقدير إلى كتاب المصاحف أي وحذف كل كتاب المصاحف النون من ﴿ننجي﴾ و«للإخفاء» متعلق بالفعل المحذوف. ثم قال:

ثُـمَّ الْخَبَـائِـثَ وَخُلْـفُ زَاكِيَـهْ وَعَـنْ أَبِـي دَاوُدَ حَـذْفُ غَـاشِيَـه

أخبر مع الإطلاق الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿**الخبائث**﴾ وبالخلاف في حذف ألف ﴿**زاكية**﴾ وعن أبي داود بحذف ألف ﴿**غاشية**﴾ أما ﴿**الخبائث**﴾ المحذوف للجميع ففي «الأعراف» ﴿**ويحرم عليهم الخبائث**﴾ [١٥٧] وفي «الأنبياء» ﴿**ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث**﴾ [٧٤] وأما ﴿**زاكية**﴾ المختلف فيه عن جميعهم ففي «الكهف» ﴿**اقتلت نفساً زاكية**﴾ [٧٤] وقد قرأه الشامي والكوفيون بغير ألف بعد الزاي وبتشديد الياء، واختار أبو داود فيه الحذف. وأما ﴿**غاشية**﴾ المحذوف لأبي داود ففي «يوسف» ﴿**أفأمنوا أن تأتيهم غاشية من عذاب الله**﴾ [١٠٧] وفي «الغاشية» ﴿**هل أتاك حديث الغاشية**﴾ [١] وهو متعدد ومنوع كما مثل، والعمل عندنا على الحذف في ﴿**زاكية**﴾ و ﴿**غاشية**﴾ المذكورين. وقوله «الخبائث» عطف على «النون» في البيت السابق بتقدير مضاف أي ثم ألف الخبائث و «خلف زاكية» مبتدأ حذف خبره أي وارد. ثم قال:

يَسْتَـأْخِـرُونَ غَـابَ أَوْ إِنْ حَضَـرَا بِغَيْـرِ الأَعْـرَافِ وَكُـلٌّ ذُكِـرَا بِمُنْصِـفِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿**يستأخرون**﴾ سواء كان غائباً أي مفتتحاً بياءِ الغائب، أو حاضراً أي مفتتحاً بتاء المخاطب إلا الواقع في سورة «الأعراف» فإن أبا داود سكت عنه، ثم أخبر عن صاحب (المنصف) بحذف جميع ألفاظه في الأعراف وغيرها. أما الذي في «الأعراف» وهو الذي اختص صاحب (المنصف) بحذفه فهو ﴿**فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون**﴾ [٣٤] وأما الواقع في غيرها وهو المحذوف لأبي داود وصاحب (المنصف) ففي «يونس» ﴿**إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون**﴾ [٤٩] وفي «سبأ» ﴿**قل لكم ميعاد يوم لا تستاخرون عنه ساعة ولا تستقدمون**﴾ [٣٠] وهو متعدد. ووصْفُ الناظم للفعل بالغيبة والحضور مجاز والموصوف به حقيقة من الفعل له، والعمل عندنا على الحذف في ﴿**يستأخرون**﴾ سواء كان مفتتحاً بالياء أو بالتاء في «الأعراف» وفي غيرها. وقوله «يستأخرون» عطف على «غاشية» و «إن» في قوله «أو إن حضرا» زائدة ويصح في همزتها الفتح والكسر. والألف في «حضرا» و «ذكرا» للإطلاق. ثم قال:

. . . . . وَعَنْهُمَا فِي سَاحِرٍ فِـي النُّكْـرِ غَيْـرَ الـذَّارِيَـاتِ الآخِـرِ
وَقِيـلَ بِـالإِثْبَـاتِ كُـلٌّ يُعْـرَفُ وَعَـنْ سُلَيْمَـانَ أَتَـى الْمُعَـرَّفُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿**ساحر**﴾ المنكر حيث وقع غير الآخر في سورة

«والذاريات» وأنهما حكيا قولاً بإثبات الألف في كل ما وقع من لفظ ﴿ساحر﴾ المنكر من غير استثناء لفظ منه، ثم أخبر في الشطر الأخير عن سليمان وهو أبو داود بإثبات ألف ساحر المعرف. أما ﴿ساحر﴾ المنكر ففي «الأعراف» ﴿وأرسل في المدائن حاشرين يأتوك بكل ساحر عليم﴾ [١١٢] وهو متعدد في «يونس» وغيرها. وأما ﴿ساحر﴾ الآخر في سورة «والذاريات» المستثنى فهو ﴿ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون﴾ [٥٢] واحترز بالآخر عن الأول فيها وهو ﴿فتول بركنه وقال ساحر أو مجنون﴾ [٣٩] وأما المعرف من لفظ ﴿ساحر﴾ المثبت لأبي داود ففي «طه» ﴿ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾ [٦٩] وفي «الزخرف» ﴿وقالوا يا أيها الساحر﴾ [٤٩] وهذا من المواضع التي تبرع الناظم فيها بذكر الإثبات. وكما أن هذا اللفظ مثبت لأبي داود كذلك هو أيضاً مثبت لأبي عمرو إذ هو على وزن فاعل الآتي ثبته عنه.

واعلم أن موضوع نص الناظم في ﴿ساحر﴾ بالخلاف في الحذف والإثبات إنما هو فيما اتفق القراء فيه على صيغة اسم الفاعل نحو ﴿فقالوا ساحر كذاب﴾ [غافر: ٢٠] واختلفوا في قراءته بصيغة اسم الفاعل، أو صيغة فعَّال. وقرأه نافع بصيغة اسم الفاعل وذلك في «الأعراف» ﴿يأتوك بكل ساحر عليم﴾ [١١٢] وفي ثاني «يونس» ﴿وقال فرعون ائتوني بكل ساحر عليم﴾ [٧٩] والعمل عندنا على حذف ألف ﴿ساحر﴾ المنكر حيث وقع إلا ﴿ساحر﴾ الآخر في سورة «والذاريات» فألفه ثابتة، وعلى إثبات ألف ﴿الساحر﴾ المعرف حيث وقع. وقوله «غير» منصوب على الاستثناء وهو على حذف مضاف أي غير «ساحر» الذاريات. و «الآخر» بكسر الخاء نعت للمضاف المحذوف. ثم قال:

وَعَنْـهُ فـي لَسَـاحِـرَانِ الْحَـذْفُ وَعَنْهُمَـا فـي سَـاحِـرَانِ الْخُلْـفُ

أخبر عن أبي داود بحذف ﴿لساحران﴾ المقترن باللام، وعن الشيخين بالخلاف في ألف ﴿ساحران﴾ الخالي من اللام ومراده الألف الأولى فيهما، لأن الألف الثانية هي الألف التي يختص بها المثنى وقد تقدم حكمهما أما ﴿لساحران﴾ ففي «طه» ﴿إن هذان لساحران﴾ [٦٣] وأما ﴿ساحران﴾ ففي «القصص» ﴿قالوا لساحران تظاهرا﴾ [٤٨] وقد قرأه الكوفيون بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف بينهما، والعمل عندنا على حذف الألف في ﴿لساحران﴾ و ﴿ساحران﴾ ثم قال:

قَـالَ وَعَنْـهُ حَـذْفُ حَـاشَ مَـعْ تِبْيَـانَـا مَعَـايِـشٍ أَضْغَـاثُ مَـعْ أَكْنَـانَـا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿حاش﴾ و ﴿تبيانا﴾ و ﴿معايش﴾ و ﴿أضغاث﴾ و ﴿أكنانا﴾ أما ﴿حاش﴾ ففي «يوسف» ﴿قلن حاش لله ما هذا بشراً﴾ [٣١]. ﴿قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء﴾ [٥١] ولم يختلف القراء في إثبات الألف بعد الحاء وإنما

اختلفوا في الألف التي بعد الشين فأثبتها أبو عمرو وصلاً لا وقفاً، وحذفها الباقون مطلقاً. ومراد الناظم الألف التي بعد الحاء. إذ هي الثابتة لفظاً في قراءة نافع. وأما ﴿تبياناً﴾ ففي «النحل» ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾ [٧٩] لا غير. وأما ﴿معايش﴾ ففي «الأعراف» ﴿وجعلنا لكم فيها معايش﴾ [١٠] ومثله في «الحجر». وأما ﴿أضغاث﴾ ففي «يوسف» ﴿قالوا أضغاث أحلام﴾ [٤٤] ومثله في «الأنبياء». وأما ﴿أكناناً﴾ ففي «النحل» ﴿وجعل لكم من الجبال أكناناً﴾ [٨١] لا غير، والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف في هذه الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت. وقوله «معايش» بالخفض والتنوين لإقامة الوزن عطف على «تبياناً» المحكي. ثم قال:

كَـــذَا رَوَاسِـــيَ وَالاِسْتِئْـــذَانُ فِعْـــلُ الْمُـــرَاوَدَةِ والْبُنْيَـــانُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿رواسي﴾ وأفعال الاستئذان وأفعال المراودة والبنيان. أما ﴿رواسي﴾ ففي «الرعد» ﴿وجعل فيها رواسي وأنهاراً﴾ [٣] وهو متعدد غير منوع. وأما الافعال المشتقة من الاستئذان ففي «التوبة» ﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا﴾ [٤٤]. ﴿إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [٤٥]. ﴿استأذنك أولوا الطول منهم﴾ [٨٦] وهو متعدد ماضياً ومستقبلاً. ولا يدخل في الاستئذان نحو ﴿فاذن﴾ وإن كانت مادة الجميع واحدة لنقصانه بعدم السين والتاء، ولذا ذكر ﴿آذان﴾ فيما تقدم. ولا يخفى أن أفعال الاستئذان أصلها أن تكون بهمزة ساكنة بعد التاء وقد رواها قالون كذلك، ورواها ورش بإبدال الهمزة الفاً. وذكر الناظم لحذف ألفها إنما هو باعتبار رواية ورش، ويلزم أن حذف ألفها لورش حذف صورة الهمزة فيها لقالون ضرورة أن المحذوف في رواية ورش وهو الألف هو بعينه صورة الهمزة في رواية قالون ولهذا استغنى الناظم بذكره هنا لورش عن ذكره في باب الهمز لقالون، وهكذا يقال في ﴿يستأخرون﴾ المتقدم وفي ﴿استأجره﴾ الآتي ونحوها. وقد قدمنا نحو هذا في ﴿مستأنسين﴾ عند إدراجه في ضابط الجمع السالم. وأما الأفعال المشتقة من المراودة ففي «يوسف» ﴿وراودته التي هو في بيتها عن نفسه﴾ [٣٠]. ﴿تراود فتيها عن نفسه﴾ [٢٣]. وهو متعدد فيها، ووقع في سورة «القمر» أيضاً. وأما البنيان ففي «التوبة» ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم﴾ [١٠٩] وهو متعدد معرفاً كما مثل ومنكراً نحو ﴿ابنوا عليهم بنياناً﴾ والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿رواسي﴾ وأفعال الاستئذان وأفعال المراودة والبنيان حيث وقعت. ثم قال:

وَذَكَـــرَ الـــدَّانِـــيُّ وَزْنَ فُعْـــلاَنْ بِـــأَلِـــفٍ ثَـــابِتَـــةٍ كَـــالْعُـــدْوَانْ

لما ذكر الناظم في هذه الترجمة وفي التراجم التي قبلها ألفاظاً على وزن فُعلان بالحذف لأبي داود كالبنيان، أراد أن يبين حكم هذا الوزن لأبي عمرو الداني، فأخبر عنه بإثبات ألف كل لفظ في القرءان على وزن فعلان يعني مما لم يتقدم له حذفه كالعدوان ومثله «كفران» و «خسران» و «طغيان» و «قربان». وسيذكر الناظم في ترجمة الحذف الأخيرة ثبت وزنين آخرين لأبي عمرو أيضاً وهما وزن فعال ووزن فاعل، ولم ينبه هنا على استثناء ما تقدم حذفه من الألفاظ التي على وزن «فعلان» كما فعل آخر ترجمة الحذف الأخيرة إذ يقول «ووزن فعال وفاعل ثبت» البيت. والمتقدّم من ذلك «سلطان» و «سبحان» و «قرءان» على تفصيل فيهما، واختلاف وذلك لعدم الاحتياج إلى الاستثناء لأن هذا ضابط عام والمتقدم نص خاص ولا معارضة بين عام وخاص.

واعلم أن أبا عمرو نص على إثبات الألف في ستة أوزان: الثلاثة المتقدمة، وفِعلان بكسر الفاء، وفَعال بفتحها، وفِعال بكسرها مع فتح العين المخففة فيهما وأمثلتها: «قنوان» و «صنوان» و «ثواب» و «عذاب» و «بيان» و «حساب» و «عقاب» و «بداراً». وكل واحد من الثلاثة قد اختص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه نحو «فراشاً» و «ومتاع» و «رضوان» و «ولدان». وقد سكت الناظم عن الأوزان الثلاثة الأخيرة وكان حقه أن ينبه عليها كالأوزان الثلاثة الأول ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود. ثم قال:

وَلِيُواطِئُوا بِخُلْفِ قَدْ رُسِمْ ... لِابْنِ نَجَاحٍ عَنْ عَطَاءٍ وَحَكَمْ
وَعَنْهُ أَيْضاً عَنْ عَطَاءٍ أُمْلِي ... حَذْفُ أَذَاقَهَا بِنَصِّ النَّحْلِ

أخبر في البيت الأول عن ابن نجاح وهو أبو داود بالخلاف في ثبت ألف ﴿ليواطئوا﴾ في سورة «التوبة» عن عطاء بن يزيد الخراساني وحَكَم بن عمران الناقط الأندلسي القرطبي، ثم أخبر في البيت الثاني عن أبي داود أيضاً بحذف ألف ﴿أذاقها﴾ في سورة «النحل» عن عطاء المذكور. قال أبو داود: ولم أروه عن غيره. اهـ. وشهر بعضهم إثبات الألف في الكلمتين وعليه العمل. وقوله «أملي» فعل ماضٍ مبني للنائب من الإملاء سكنت ياؤُه للوقف. وقوله «حذف أذاقها» نائب فاعله. والباء في قوله «بنص» بمعنى «في» وأراد هنا بالنص السورة وليست السورة قيداً بل بيان للمحل. ثم قال:

وَهَاكَ معاً مِنْ مَرْيَمٍ لِصَادِ ... عَلَى اطِّرادٍ وَبِلاَ اطِّرَادِ

أي خذ حذف الألفات الذي من سورة «مريم» إلى سورة «ص» و «على» من قوله «على اطراد» بمعنى «مع» والمراد بالاطراد هنا اتفاق كتاب المصاحف، وبعدم الاطراد اختلافهم. وهذه هي الترجمة الخامسة من التراجم الست لحذف الألفات، وقد ترجم هنا

بـ «هاك» وهو اسم فعل بمعنى خذ كما أشرنا إليه في الحل. ثم قال:

تَسَّاقَطِ احْذِفْ سَامِراً وَبَاعِدْ وَعَنْ أَبِي دَاودَ وَالْقَوَاعِدْ

أمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألف ﴿تساقط﴾ و ﴿سامراً﴾ و ﴿باعد﴾ ثم أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿والقواعد﴾ أما ﴿تساقط﴾ ففي «مريم» ﴿تساقط عليك رطباً جنياً﴾ [٢٥] وقد اتفقت القراء السبعة على قراءته بألف بعد السين وقرىء شاذاً تسقط بوزن تكرم. وأما ﴿سامراً﴾ ففي «قد أفلح» ﴿سامراً تهجرون﴾ [المؤمنون: ٦٧] لا غير وقد قراه جماعة في الشاذ بضم السين وفتح الميم مشددة جمع سامر، ولا يدخل في ﴿سامراً﴾ ﴿السامري﴾ ولذا نص عليه بعد. وأما ﴿باعد﴾ ففي «سبأ» ﴿فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا﴾ [١٩] لا غير، وقد قرأه المكي والبصري وهشام بتشديد العين المكسورة وإسقاط الألف قبلها. وأما ﴿القواعد﴾ المحذوف لأبي داود ففي «النور» ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا﴾ [٦٠] والواو فيه من لفظ القرءان ولا يدخل فيه ما في سورة «البقرة» و «النحل» من لفظ ﴿القواعد﴾ لتقدمه على الترجمة، والعمل عندنا على حذف ألف ﴿والقواعد﴾ الذي في «النور» وإثبات ألف الذي في غيرها. وقوله «تساقط» بكسر الطاء لالتقاء الساكنين. ثم قال:

ثُمَّ فَوَاكِهُ وَفِي أَعْمَامِكُمْ وَجَاءَ فِي الأَحْزَابِ فِي أَفْوَاهِكُمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿فواكه﴾ و ﴿أعمامكم﴾ و ﴿أفواهكم﴾ الواقع في سورة «الأحزاب». أما ﴿فواكه﴾ ففي «قد أفلح» ﴿لكم فيها فواكه كثيرة﴾ [١٩] وهو متعدد في «اليقطين» و «المرسلات». وأما ﴿أعمامكم﴾ ففي «النور» ﴿أو بيوت أعمامكم﴾ [٦١] لا غير. وأما ﴿أفواهكم﴾ الواقع في «الأحزاب» فهو ﴿ذلكم قولكم بأفواهكم﴾ [٤] واحترز بالسورة من الواقع في «النور» وهو ﴿وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم﴾ [١٥]. فإن ألفه ثابتة وقد تقدم حذف ألف المضاف إلى ضمير الغائبين لأبي داود أيضاً، والعمل عندنا على حذف الألف في لفظ ﴿فواكه﴾ حيث وقع في ﴿أعمامكم﴾ و ﴿أفواهكم﴾ الواقع في «الأحزاب». وقوله «فواكه» عطف على و «القواعد». و «في أعمامكم» متعلق بـ «جاء» مقدراً يدل عليه ما بعده، وضمير جاء للحذف. ثم قال:

أَصْنَامَكُمْ كَذَا مَعَ الأَطْفَالِ أَمْثَالِ امْتَازُوا مَعَ الأَخْوَالِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿أصنامكم﴾ و ﴿الأطفال﴾ و ﴿أمثال﴾ و ﴿امتازوا﴾ و ﴿الأخوال﴾. أما ﴿أصنامكم﴾ ففي «الأنبياء» ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾

[٥٧] وخرج بقيد الإضافة ما هو خال منها نحو ﴿**قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين**﴾ [٧١]. في «الشعراء». وخرج به أيضاً ما في «الأعراف» وهو ﴿**على أصنام لهم**﴾ وما في سورة «إبراهيم» وهو ﴿**أن نعبد الأصنام**﴾ [٣٥]. وقد خرج هذان أيضاً بقيد الترجمة لتقدمهما عليها. وأما ﴿**الأطفال**﴾ ففي «النور» ﴿**وإذ بلغ الأطفال منكم الحلم**﴾ [٥٩] لا غير. وأما ﴿**الأمثال**﴾ ففي «النور» ﴿**ويضرب الله الأمثال للناس**﴾ [٣٥] وفي «القتال» ﴿**ثم لا يكونوا أمثالكم**﴾ [محمد: ٣٨] وهو متعدد ومنوع كما مثل. ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ما قبل الترجمة نحو ﴿**كذلك يضرب الله الأمثال**﴾ [١٧] في «الرعد». وأما ﴿**امتازوا**﴾ ففي «يس» ﴿**وامتازوا اليوم أيها المجرمون**﴾ [٥٩] لا غير. وأما «الأخوال» ففي «النور» ﴿**أو بيوت أخوالكم**﴾ [٦١] لا غير. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿**أصنامكم**﴾ المضاف وثبت غير المضاف، وعلى حذف ألف ﴿**الأطفال**﴾ و ﴿**الأمثال**﴾ حيث وقع في هذه الترجمة، وثبت ألف الواقع قبلها وعلى حذف ألف ﴿**امتازوا**﴾ و «الأخوال». وقوله «أصنامكم» يقرأُ بالنصب على الحكاية، واسم الإشارة في قوله «كذا» يعود على كلمات البيت السابق، والتشبيه في الحذف لأبي داود. ثم قال:

شَاخِصَةٌ خَامِسَةٌ مَقَامِعْ إِكْرَاهِهِنَّ شَاطِىءٍ صَوَامِعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿**شاخصة**﴾ و ﴿**خامسة**﴾ و ﴿**مقامع**﴾ و ﴿**إكراههن**﴾ و ﴿**شاطىء**﴾ و ﴿**صوامع**﴾ أما ﴿**شاخصة**﴾ ففي «الأنبياء» ﴿**فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾ [٩٧] لا غير. وأما ﴿**خامسة**﴾ ففي «النور» في موضعين معرفاً ﴿**والخامسة أن لعنة الله عليه**﴾ [٧]. ﴿**والخامسة أن غضب الله عليها**﴾ [٩]. وأما ﴿**مقامع**﴾ ففي «الحج» ﴿**ولهم مقامع من حديد**﴾ [٢١] لا غير. وأما ﴿**إكراههن**﴾ ففي «النور» ﴿**فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم**﴾ لا غير. وأما ﴿**شاطىء**﴾ ففي «القصص» ﴿**نودي من شاطىء الواد الأيمن**﴾ [٣٠] لا غير. وأما ﴿**صوامع**﴾ ففي «الحج» ﴿**لهدمت صوامع وبيع**﴾ [٤٠] لا غير. والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الستة المذكورة في البيت. وقوله «شاخصة» والألفاظ بعده عطف على «أصنامكم» أو على «الأخوال» بحذف العاطف من الجميع وكلها محكية. ونون شاطىء ضرورة. ثم قال:

أَصْوَاتٌ اسْتَاجِرْهُ وَاسْتَاجَرْتَا وَمُنْصِفٌ كَادَتْ مَتَى رَسَمْتَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿**أصوات**﴾ و ﴿**استاجره**﴾ و ﴿**استاجرت**﴾، وعن صاحب (المنصف) بحذف ألف ﴿**كادت**﴾ أما ﴿**أصوات**﴾ ففي «لقمان» ﴿**إن أنكر الأصوات لصوت الحمير**﴾ [١٩] وفي «الحجرات» ﴿**لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي**﴾ [٢]. ﴿**إن الذين يغضون أصواتهم**﴾ [٣] وكان على الناظم أن يستثني لأبي داود

الواقع في «طه» وهو ﴿وخشعت الأصوات للرحمان﴾ [١٠٨] لأنه لم يذكره في (التنزيل) ولا أشار إليه. وأما ﴿استاجره﴾ و ﴿استاجرت﴾ ففي «القصص» ﴿يأبت استاجره إن خير من استاجرت القوي الأمين﴾ [٢٦]. وأما ﴿كادت﴾ المحذوف للمنصف ففيها أيضاً ﴿أن كادت لتبدي به﴾ [١٠] ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿كاد﴾ وقوله «متى رسمت» تتميم للبيت إذ لم تتعدد مواضع «كادت» حتى يحتاج إلى تعميم. والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الأربعة المذكورة في البيت إلا ﴿وخشعت الأصوات﴾ [١٠٨] في «طه» فالعمل على إثبات ألفه. وقوله «أصوات» واللفظان بعده عطف على ما تقدم. و «منصف» مبتدأ و «كادت» مفعول لفعل محذوف تقديره حذف وجملة «حذف» خبر. ثم قال:

وَابْـنُ نَجَـاحٍ شَـاهِـداً إِن نُّصِبَـا يَـا سَـامِـرِيُّ وَتَمَـاثِيـلَ سَبَـا

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف ﴿شاهدا﴾ المنصوب، وحذف الألف الثانية من ﴿يا سامري﴾ المقترن بحرف النداء، وألف ﴿تماثيل﴾ الواقع في سورة «سبأ». أما ﴿شاهداً﴾ المنصوب ففي «الأحزاب» ﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾ [٤٥] ومثله في «الفتح» وهو متعدد. واحترز بقيد النصب عن غير المنصوب نحو ﴿وشهد شاهد من بني إسرائيل﴾ [الأحقاف: ١٠]. ﴿وشاهد ومشهود﴾ [البروج: ٣]. وخرج بقيدي الترجمة والنصب ﴿ويتلوه شاهد منه﴾ [١٧] في «هود». وأما ﴿يا سامري﴾ ففي «طه» ﴿قال ما خطبك يا سامري﴾ [٩٥] واحترز بقيد حرف النداء عن الخالي منه نحو ﴿وأظلهم السامري﴾ فان ألفه ثابتة. وأما ﴿تماثيل﴾ «سبأ» ففيها ﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾ [١٣] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون﴾ [٥٢] فإن ألفه ثابتة. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿شاهداً﴾ المنصوب حيث وقع وإثبات غير المنصوب، وعلى حذف الألف في ﴿يا سامري﴾ وفي ﴿تماثيل﴾ «سبأ». وقوله «ابن نجاح» فاعل بفعل محذوف أي حذف ابن نجاح و «شاهداً» مفعوله. ثم قال:

مُغَـاضِبـاً وَالْعَـاكِـفُ الْمُعَـرَّفَـا وَعَنْـهُ الأَوْثَـانُ جَمِيعـاً حُـذِفَـا
ثُـمَّ مَحَـارِيـبَ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿مغاضباً﴾ و ﴿العاكف﴾ المعرف بأل وجميع ألفاظ الأوثان، وألف ﴿محاريب﴾ أما ﴿مغاضباً﴾ ففي «الأنبياء» ﴿وذا النون إذ ذهب مغاضباً﴾ [٨٧] لا غير. وأما ﴿العاكف﴾ المعرف ففي «الحج» ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ [٢٥] واحترز بقيد التعريف عن غير المعرف نحو ﴿وانظر إلى إلهك الذي ظلت

عليه عاكفاً﴾ [طه: ٩٧] فإن ألفه ثابتة. وأما **﴿الأوثان﴾** ففي «الحج» **﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾** [٣٠] وفي «العنكبوت» **﴿إنما تعبدون من دون الله أوثاناً﴾** [١٧] وهو متعدد ومنوع كما مثل. وأما **﴿محاريب﴾** ففي «سبأ» **﴿يعملون له ما يشاء من محاريب﴾** [١٣] لا غير. ولا يخفى أنه لا يشمل **﴿المحراب﴾** والعمل عندنا على حذف ألف **﴿مغاضباً﴾** [١٣] و **﴿والعاكف﴾** المعرف و **﴿الأوثان﴾** حيث وقع و **﴿محاريب﴾** وقوله «مغاضباً» عطف على «شاهداً» وكذلك «العاكف»، إلا أنه حكاه فلم ينصبه. ثم قال:

. . . . . وَبَاضْطِرَابِ فِي أَدْعِيَائِهِمْ لَدَى الأَحْزَابِ
فَاكِهَةٍ وَاحْذِفْ لَهُ أَسَاءُوا وَيَتَخَافَتُونَ لاَ امْتِرَاءُ

أخبر عن أبي داود بالاضطراب أي الخلاف في حذف ألف **﴿أدعيائهم﴾** الواقع في «الأحزاب» وألف **﴿فاكهة﴾** ثم أمر لأبي داود بحذف ألف **﴿أساءوا﴾** و **﴿يتخافتون﴾** أما **﴿أدعيائهم﴾** في «الأحزاب» فهو **﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم﴾** [٣٧] واحترز بقيد الإضافة إلى ضمير الغائبين عن غير المضاف إليه نحو **﴿وما جعل أدعياءكم أبناءكم﴾** [الأحزاب: ٤] فإنه لا خلاف في ثبت ألفه. وذكر السورة بيان للمحل لا قيد، واختار في (التنزيل) إثبات الألف في **﴿أدعيائهم﴾** وأما **﴿فاكهة﴾** ففي «يس» **﴿لهم فيها فاكهة﴾** وهو متعدد في «الزخرف» و «الدخان» و «الواقعة» وغيرها. وأما **﴿أساءوا﴾** ففي «الروم» **﴿ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى﴾** [١٠] وفي «النجم» **﴿ليجزي الذين أساءوا بما عملوا﴾** [٣١] وأما **﴿يتخافتون﴾** ففي «طه» **﴿يتخافتون بينهم أن لبثتم إلا عشراً﴾** [١٠٣] وفي «نّ» **﴿فانطلقوا وهم يتخافتون﴾** [٢٣] والعمل عندنا على ثبت ألف **﴿أدعيائهم﴾** في «الاحزاب» وحذف ألف **﴿فاكهة﴾** حيث وقع وحذف ألف **﴿أساءوا﴾** و **﴿يتخافتون﴾**. وقوله «باضطراب» بمعنى «مع»، و «فاكهة» عطف على «أدعيائهم»، و «لا» من قوله «لا امتراء» من أخوات «ليس» و «امتراء» اسمها وخبرها محذوف تقديره موجوداً والامتراء الشك. ثم قال:

وَفَاسْتِغَاثَهُ كَذَلِكَ رُسِمَا عَنْهُ كَذَا عِبَادَتِهْ بِمَرْيَمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف **﴿فاستغاثه﴾** و **﴿عبادته﴾** في سورة «مريم». أما الأول ففي «القصص» **﴿فاستغاثه الذي من شيعته﴾** [١٥] وأما الثاني فهو **﴿واصطبر لعبادته﴾** [مريم: ٦٥] واحترز بقوله «بمريم» عن الواقع في غيرها وهو في الأنبياء» **﴿لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون﴾** [١٩] فإن ألفه ثابتة ولا يدخل في **﴿عبادته﴾** **﴿عبادتهم﴾** من قوله تعالى **﴿سيكفرون بعبادتهم﴾** [٨٢] في «مريم» أيضاً وألفه ثابتة. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف **﴿فاستغاثه﴾** و **﴿عبادته﴾** الواقع في

«مريم». وبقي على الناظم من الألفاظ المحذوفة الألف في «مريم» ﴿**ناديناه**﴾ من قوله تعالى ﴿**وناديناه من جانب الطور الأيمن**﴾ [٥٢] وكذا ﴿**ناديناه**﴾ بالصافات فإن أبا داود نص في (التنزيل) على حذف الأول. ويؤخذ من كلامه حذف الثاني أيضاً وبحذف ألفهما أعني الألف الأولى العمل عندنا، وأما الألف الثانية فيهما فيعلم حذفها من قوله المتقدم «وبعد نون مضمر أتاكا» البيت. واسم الإشارة في قوله «كذلك» يعود على ما تقدم في البيت السابق، والتشبيه في الحذف وسكن الهاء من عبادته إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن وهكذا يقال في «فناظره» و «ليكه». الإتيان. ثم قال:

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِصَالُ لُقْمَانْ وَعَنْ أَبِي دَاودَ جَاءَ الْحَرْفَانْ

أخبر عن أبي عمرو الداني بحذف ألف ﴿**فصاله**﴾ الواقع في سورة «لقمان»، وعن أبي داود بحذفه وحذف الذي في سورة «الأحقاف» وهما المرادان بقوله «الحرفان» أي الكلمتان أما الأول فهو ﴿**وفصاله في عامين**﴾ [لقمان: ١٤] وقد قرىء شاذاً ﴿**وفصله**﴾ بفتح الفاء وسكون الصاد. وأما الثاني فهو ﴿**وحمله وفصاله ثلاثون شهراً**﴾ [الأحقاف: ١٥] وقد قرىء شاذاً كالأول. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿**فصاله**﴾ في السورتين ثم قال:

وَلاَ تَخَافُ دَرَكاً يُدَافِعْ الْحَذْفُ عَنْهُمَا بِخُلْفٍ وَاقِعْ
فَنَاظِرَهْ ثُمَّ مَعاً بِهَادِي فِيهَا سِرَاجاً . . . . . .

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف ﴿**تخاف**﴾ من ﴿**لا تخاف دركاً ولا تخشى**﴾ [طه: ٧٧] وألف ﴿**يدافع**﴾ وألف ﴿**فناظره**﴾ المقترن بالفاء و ﴿**بهادي**﴾ المقترن بالباء و ﴿**سراجاً**﴾ المقترن بـ «فيها». أما ﴿**تخاف**﴾ من ﴿**لا تخاف دركاً**﴾ [٧٧] ففي «طه» وقد قرأه حمزة بحذف الألف وإسكان الفاء، وقيده بالمجاور وهو «دركاً» دفعاً لتوهم دخول المفتتح بالياء نحو ﴿**فلا يخاف ظلماً ولا هضماً**﴾ [٧٧] وقد قرأ المكي هذا أعني ﴿**فلا يخاف ظلماً ولا هضماً**﴾ [طه: ٧٧] بغير ألف بعد الخاء وبجزم الفاء. قال في (التنزيل): وليس عندنا للمصاحف في هذا رواية إلا أن الذي يجب في القياس أن يكتب في مصاحف أهل مكة بغير ألف ا هـ. وذكر قبل هذا احتمال كتابته بالألف وبحذفها على قراءة غير المكي، والعمل عندنا على إثبات ألف لغير المكي. وأما ﴿**يدافع**﴾ ففي «الحج» ﴿**إن الله يدافع عن الذين آمنوا**﴾ [٣٨] وقد قرأه المكي والبصري بفتح الياء والفاء وإسكان الدال بينهما من غير ألف. وأما ﴿**فناظرة**﴾ ففي «النمل» ﴿**فناظرة بم يرجع المرسلون**﴾ [٣٥] واحترز بقيد المحاورة للفاء عن الخالي منها نحو ﴿**إلى ربها ناظره**﴾ [٢٣] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿**بهادي**﴾ ففي «النمل» و «الروم» ﴿**وما أنت بهادي العمي عن**

ضلالتهم﴾ [٨١] وقد قرأه حمزة في السورتين ﴿تهدي﴾ بتاء مفتوحة وإسكان الهاء من غير ألف بعد الهاء. واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي منها نحو ﴿لهاد الذين ءامنوا﴾ [٦١]. ﴿فما له من هاد﴾ [غافر: ٣٣] فان ألفه ثابتة. وأما ﴿سراجاً﴾ المجاور لـ «فيها» ففي «الفرقان» ﴿وجعل فيها سراجاً﴾ [الحج: ٥٤] وقد قرأه حمزة والكسائي بضم السين والراء جمع سراج. وقيده بالمجاور وهو «فيها» ليخرج غيره نحو ﴿وجعلنا سراجاً وهاجاً﴾ [النبأ: ١٣] فإن ألفه ثابتة. والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الخمسة المتقدمة. وقوله «فناظره» بإسكان الهاء لما تقدم. ثم قال:

. . . . . وَبِنَصٍّ صَادِ
وَظُلَّـــةِ لَيْكَـــهْ وَفـــي بِقَـــادِرْ فِـي الأَوَّلَيْـنِ الْحَـذْفُ مَـعْ تُصَـاعِـرْ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بحذف ألفي ﴿ليكة﴾ في سورة «ص» وفي سورة «الظلة» وهي سورة الشعراء، وألف ﴿بقادر﴾ في الموضعين الأولين، وألف ﴿تصاعر﴾. أما ﴿ليكة﴾ في «صاد» و «الشعراء» فهما ﴿وأصحاب ليكة أولئك الأحزاب﴾ [صٓ: ١٣]. ﴿كذب أصحاب ليكة المرسلين﴾ [الشعراء: ١٧٦] قال أبو عمرو: كتبوا في كل المصاحف ﴿أصحاب ليكة﴾ في «الشعراء» وفي «صاد» بلام من غير ألف قبلها ولا بعدها، وفي «الحجر» و «قٓ» ﴿الأيكة﴾ اهـ. وقريب منه لأبي داود، وقد قرأه نافع والمكي والشامي في الموضعين ﴿ليكة﴾ بوزن ليلة غير منصرف، والباقون ﴿الأيكة﴾ بإدخال «أل» على ﴿أيكة﴾ مكسور التاءِ كالذين في «الحجر» و «قٓ» وهما المحترز عنهما بقيد السورتين. وقرىء شاذاً بفتح اللام وكسر التاء منصرفاً. وليكة اسم للقرية والأيكة البلاد كلها كما في بعض التفاسير. وما ذكره الناظم من حذف ألفي «ليكة» من الرسم في السورتين لا يظهر لنافع إذ لا حذف على قراءَته، نعم يظهر على قراءَة من قرأَ «الأيكة» بأل، لكن الناظم بصدد بيان الرسم على قراءَة نافع فقط. ويمكن أن يجاب عنه بأن الإمام نافعاً لما التزم في قراءَته موافقة المصحف صار كأن المصحف هو المستند والمتبوع عنده في القراءَة بحذف الألفين وإن كان قد رُوي ذلك أيضاً. وأما كلمة ﴿بقادر﴾ في الموضعين الأولين ففي «يسٓ» ﴿أَوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [٨١] وفي «الأحقاف» ﴿أَولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى﴾ [٣٣] وقد قرىء خارج السبع ﴿يَقْدِرُ﴾ بياءٍ مفتوحة وإسكان القاف بلا ألف وبضم الراء في الموضعين مضارع قدر كضرب. واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي منها نحو ﴿إنه على رجعه لقادر﴾ [الطارق: ٨] فإن ألفه ثابتة، وبقيد الأولين عن الثالث وهو في «القيامة» ﴿أَليس ذلك

بقادر على أن يحيي الموتى﴾ [٤٠]. وأما ﴿تصاعر﴾ ففي «لقمان» ﴿ولا تصاعر خدك للناس﴾ [١٨] وقد قرأه المكي والشامي وعاصم بتشديد العين من غير ألف وسنذكر في شرح البيت بعدُ ما به العمل في بقادر.

تنبيه: مما يناسب كلمة ﴿ليكة﴾ هنا كلمة ﴿الأولى﴾ من قوله تعالى في «النجم» ﴿عاد الأولى﴾ ولم يتعرض لها الشيخان، وقد نقل المهدوي عن بعض القراءِ أنها مكتوبة في مصحف أُبَيٍّ وابن مسعود فيما روي ﴿عاد الوُلى﴾ بألف واحد بعد الدال فلام قال: وتلك الألف ألف التنوين لأنها لم تحذف في غير هذا الموضع ا هـ. وظاهر كلام بعضهم أنها مكتوبة بألف وحد في جميع المصاحف، والعمل عندنا على رسمها بألف بعد ألف التنوين فلام ألف هكذا ﴿عاداً الأولى﴾ والباء في قوله «بنص» بمعنى «في»، ومعنى النص هنا الكلمة و «بنص» خبر مقدم و «ظلة» عطف على «صاد»، و «ليكة» بدل من «نص»، وسكنه لما تقدم. وقوله «وفي بقادر» على حذف المضاف معطوف على «بنص صاد» و «الحذف» مبتدأ مؤَخر. فقوله و «بنص صاد» الخ. كلام مستأنف وليس معطوفاً على ما قبله حتى يدخل في حيز ما فيه الخلاف. وسبك الكلام الحذف ثابت في كلمة «صَ» و «الشعراء» التي هي «ليكة» وفي لفظي «بقادر» الأولين حال كون تلك الكلمات مصاحبة لتصاعر في الحذف. ثم قال:

وَحَيْثُمَا بِقَادِرٍ بِالْبَاءِ ... لابْنِ نَجَاحٍ جَاءَ بِاسْتِيفَاءِ

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف ﴿بقادر﴾ المقترن بالباء حيثما ورد في القرءان، لا فرق بين الموضعين الأولين المتقدمين، ولا بين غيرهما فيحذف لأبي داود الموضع الواقع في سورة «القيامة» المتقدم زيادة على ما تقدم من الموضعين. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف ألف ﴿بقادر﴾ المقترن بالباء حيثما ورد. وقوله «بقادر» فاعل بفعل محذوف تقديره وقع والباء في «باستيفاء» بمعنى «مع»، والاستيفاء الاستكمال والمراد به هنا عموم الحذف في الألفاظ وهو تأكيد إذ العموم مستفاد من «حيثما». ثم قال:

كَذَا حَرَامُ الأَنْبِيَاءِ عَنْهُمَا ... وَهَلْ يُجَازَى وَمِهَاداً حَيْثُمَا

وَلَمْ يَجِيءْ مِهَاداً أَعَنِي أَلْاَوَّلاَ ... لِابْنِ نَجَاحٍ إِذْ سِوَاهُ نَقَلاَ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿حرام﴾ الواقع في «الأنبياء» وألف ﴿وهل يجازى﴾ و ﴿مهاداً﴾ المنصوب حيثما وقع إلا أن أبا داود لم يذكر الأول من لفظ ﴿مهاداً﴾ أما ﴿حرام﴾ «الأنبياء» ففيها ﴿وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾ [٩٥] وقد قرأه حمزة والكسائي وشعبة بكسر الحاء وإسكان الراء بلا ألف. واحترز بقيد

السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿**والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء**﴾ [الحج: ٢٥] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿**وهل يجازى**﴾ ففي «سبأ» ﴿**وهل يجازى إلا الكفور**﴾ [١٧] وقد قرأه حمزة والكسائي وحفص بنون مضمومة وكسر الزاي بعدها ياء. واتفقت قراءة السبعة على إثبات الألف فيه، وقرىء شاذاً بياء مضمومة وجيم ساكنة وزاي مفتوحة بعدها ألف. وزيادة الناظم «هل» مع «يجازى» للإيضاح إذ لم يقع «يجازى» إلا في الموضع المذكور. وأما ﴿**مهاداً**﴾ ففي «طه» ﴿**الذي جعل لكم الأرض مهاداً**﴾ [٥٣] وهذا هو الأول الذي سكت عنه أبو داود وفي «الزخرف» مثله وفي «النبا» ﴿**ألم نجعل الأرض مهاداً**﴾ [٦] وقد قرأ الكوفيون الأولين ﴿**مَهْداً**﴾ بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف. واحترز بقيد التنوين مع النصب عن الخالي من ذلك القيد نحو ﴿**فبئس المهاد**﴾ [صَ: ٥٦] فإن ألفه ثابتة. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿**مهاداً**﴾ لمنصوب حيثما وقع. و «إذ» من قوله «إذ سواه» ظرف بمعنى حين خال عن التعليل معمول لـ «يجيء» و «سواه» معمول لـ «نقل». وقال بعضهم: هكذا يجري على الألسنة والرواية. و «سواه» بالواو اهـ. وفاعل «نقل» ضمير يعود على ابن نجاح والألف المتصلة بـ «نقلا» ألف الإطلاق كألف «الأولا». ثم قال:

وَعَنْهُمَا فِي فَارِغاً وَادَّارَاكَا ... وَفِي جُذَاذاً قَدْ أَتَتْ كَذَالِكَ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿**فارغاً**﴾ و ﴿**ادَّارك**﴾ و ﴿**جذاذاً**﴾ أما ﴿**فارغاً**﴾ ففي «القصص» ﴿**وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً**﴾ [١٠] وأما ﴿**ادارك**﴾ ففي «النمل» ﴿**بل ادارك علمهم في الآخرة**﴾ [٦٦] وقد قرأه المكي والبصري ﴿**ادرك**﴾ بقطع الهمزة وسكون الدال. وأما ﴿**جذاذاً**﴾ ففي «الأنبياء» ﴿**فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم**﴾ [٥٨] وقوله «في فارغاً» خبر مبتدأ محذوف أي الحذف ثابت في «فارغاً» و «عنهما» متعلق بما تعلق به الخبر. ثم قال:

وَأَيُّهَ الزُّخْرُفِ وَالرَّحْمَانِ ... وَالنُّورِ فِيهَا جَاءَ بَعْدَ الثَّانِي

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿**أيها**﴾ الواقع بعد الهاء في سورة «الزخرف» و «الرحمان» والثالث في «النور» وهي ﴿**وقالوا يأيه الساحر ادع لنا ربك**﴾ [الزخرف: ٤٩]. ﴿**سنفرغ لكم ايه الثقلان**﴾ [الرحمن: ٣١]. ﴿**وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون**﴾ [النور: ٣١] وقد قرأه الشامي في المواضع الثلاثة بضم الهاء، ووقف عليه أبو عمرو والكسائي بالألف على الأصل، والباقون بحذفها مع إسكان الهاء تبعاً للرسم. واحترز بقوله «بعد الثاني» من الأول والثاني وهما ﴿**يأيها الذين ءامنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان**﴾ [النور: ٢١]. ﴿**يايها الذين ءامنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم**﴾ [النور: ٢٧] ومراد

الناظم بما بعد الثاني الثالث فقط كما قررنا وإن كانت عبارته تشمل الرابع أيضاً وهو ﴿**يايها الذين ءَامنوا ليستاذنكم**﴾ [النور: ٥٨] وألفه ثابتة كالأول والثاني.

فإن قلت: لا حاجة إلى ذكر هذه المواضع الثلاثة بالحذف لأن ألفها ساقطة لنافع وصلاً ووقفاً. فالجواب إنه لما كان من قاعدة نافع الاعتناء في الوقف باتباع الخط صار المصحف في هذا ونحوه كأنه هو المستند المتبوع عنده وإن كان قد رُوي ذلك أيضاً، وبهذا يجاب عما يأتي في حذف الياءات والواوات.

تنبيه: في كتب هذه المواضع الثلاثة بدون ألف ثلاثة أوجه: الأول الإشارة إلى قراءة ابن عامر. الثاني: حمل الخط على الوصل اللفظي. الثالث: الاكتفاء بالفتحة عن الألف كالاكتفاء بالضمة والكسرة عن الواو والياء في نحو ﴿**ويدع الانسان**﴾. ﴿**ويؤْت الله**﴾. ﴿**وخافون**﴾ وبابهما وقوله «أيه الزخرف» عطف على «جذاذاً». ثم قال:

وَرَسْمُ الأُولى اخْتِيرَ فِي جَاءَانَا وَفِي تَرَاءَا عَكْسُ هَذَا بَانَا

أخبر باختيار رسم الألف الأولى أي إثباتها في ﴿**جاءَانا**﴾ يعني مع حذف الألف الثانية وباختيار عكس هذا الحكم في ﴿**تراءَا**﴾ وهو إثبات الألف الثانية وحذف الأولى. أما ﴿**جاءَانا**﴾ ففي «الزخرف» ﴿**حتى إذا جاءَنا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين**﴾ [٣٨] وقد قرأه البصري وحمزة والكسائي وحفص بغير ألف بعد الهزة مسنداً إلى ضمير المفرد. وأما ﴿**تراءَا**﴾ ففي «الشعراء» ﴿**فلما تراءا الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون**﴾ [٦١] وفي ﴿**جاءَانا**﴾ ألفان: أولاهماالواقعة قبل الهمزة وهي عين الكلمة ومبدلة من ياءٍ، وثانيتهما الواقعة بعد الهمزة وهي ألف الاثنين. وفي ﴿**تراءَا**﴾ ألفان أيضاً: أولاهما الواقعة قبل الهمزة وهي ألف تفاعل، وثانيتهما الواقعة بعد الهمزة وهي لام الكلمة ومبدلة من ياء، وأصلها «تراءَيَ» فعل ماض على وزن تفاعل كـ «تخاصم» تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وكان قياس الكلمتين معاً أن ترسما بثلاث ألفات، الألفان المتقدمان والثالث صورة الهمزة التي بينهما إذ قياس الهمزة هنا أن تصور من جنس حركتها وهو هنا الألف ولكن لم ترسم الكلمتان في جميع المصاحف إلا بألف واحد، وحذف منهما ألفان كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط. ولم يذكر الشيخان أن الألف المرسومة هي صورة الهمزة وإنما ذكرا أنه يحتمل أن تكون الألف المرسومة في الكلمتين هي الأولى، ويحتمل ان تكون هي الثانية، واختارا أن المرسومة في ﴿**جاءَانا**﴾ هي الألف الأولى الواقعة قبل الهمزة والمحذوفة هي الألف الثانية الواقعة بعدها، واختارا في ﴿**تراءَا**﴾ العكس وإلى اختيارهما المذكور أشار الناظم بالبيت. وعليه فصورة كتابة ﴿**جاءانا**﴾ أن تكون الألف التي قبل الهمزة سواد والتي بعدها حمراء، وصورة كتابة

﴿تراءا﴾ أن تكون الألف التي قبل الهمزة حمراء والتي بعدها سوداء وعلى هذا العمل في الكلمتين.

واعلم أن الاختيار الذي أشار إليه الناظم في البيت إنما هو لأبي عمرو في المحكم ولأبي داود في ذيل الرسم، وأما كلام أبي عمرو في (المقنع) فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ولم يذكر أبو داود في (التنزيل) اختياراً في ﴿جاءانا﴾ بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة. واختار في (التنزيل) حذف الألف الثانية من ﴿تراءا﴾ وانتصر له الجعبري، ورد جميع التوجيهات التي ذكرها أبو عمرو لاختيار حذف الألف الأولى من ﴿تراءا﴾ وعليه فصورة كتابة ﴿تراءا﴾ أن تكون الألف التي قبل الهمزة سوداء والتي بعدها حمراء، وقد علمت أن العمل على ما ذكره الناظم.

تنبيهان: الأول: ما تقدم في ﴿جاءانا﴾ من حذف إحدى ألفيه إنما هو على تقدير رسمه في المصاحف على قراءة التثنية، وأما على تقدير رسمه فيها على قراءة الإفراد فليس فيه حذف أصلاً.

الثاني: لم يقع ﴿جاءانا﴾ في هذه الترجمة بل ﴿تراءا﴾ فقط. وإنما ذكره مع ﴿تراءا﴾ لشبهه به في الاشتمال على ألفين بينهما همزة غير مصورة، ولكونه مقابلاً له في الاختيار. وقوله «بان» معناه «ظهر». ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي الْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَى مُخْتَتَمِ الْقُرْءَانِ حَيْثُ كَمُلاَ

أي هذا القول في حذف ألف كلمات المرسوم أي المكتوب في المصاحف العثمانية مبتدءاً من سورة «صّ» منتهياً إلى مختتم القرءان أي محل ختمه الذي هو لفظ ﴿الناس﴾ من آخر سورة «الناس»، ولم يشر الناظم في هذه الترجمة إلى قسمي الوفاق والخلاف في الحذف اكتفاء بتقدمهما في التراجم السابقة، وهذه الترجمة هي خاتمة التراجم الست لحذف الألفات. وقوله «حيث» بدل من «مختتم» فهي في محل جر، وجملة «كملا» في محل خفض بإضافة «حيث» إليها. ويجوز في «كمل» فتح الميم وضمها. ثم قال:

وَاحْذِفْ مَصَابِيحَ مَعاً وَإِدْبَارْ لِابْنِ نَجَاحٍ خَاشِعاً وَلَغْفَّارْ

أمر لابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف كلمتي ﴿مصابيح﴾ و ﴿إدبار﴾ و ﴿خاشعاً﴾ أما ﴿مصابيح﴾ ففي «فصلت» ﴿وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً﴾ [١٢] وفي الملك ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾ [٥] وأما ﴿إدبار﴾ ففي «قّ» ﴿فسبحه وإدبار السجود﴾ [٤٠] وفي «الطور» ﴿فسبحه وإدبار النجوم﴾ [٤٩] وأما ﴿خاشعاً﴾ ففي «الحشر» ﴿لرأيته خاشعاً﴾ [٢١] ولا نظير له في قراءة نافع، وأما

﴿الغفار﴾ ففي «صَ» ﴿رب السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفار﴾ [٦٦] وفي «الزمر» ﴿ألا هو العزيز الغفار﴾ [٥] وفي «غافر» ﴿وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار﴾ [٤٢] وكان حق الناظم أن يستثني لأبي داود ﴿غفاراً﴾ المنكر وهو ﴿إنه كان غفاراً﴾ في سورة «نوح»، لأنه لم يذكره في (التنزيل) لا تصريحاً ولا تلويحاً. والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الأربعة المذكورة في البيت وعلى إثبات ألف ﴿غفاراً﴾ المنكر. ثم قال:

كِـــذَّابـــاً الأخِيـــرَ قُـــلْ وَعَنْهُمَـــا أَسَـــاوِرَهْ أَثَـــارَةٌ قُـــلْ مِثْـــلَ مَـــا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿كذاباً﴾ الأخير، وعن الشيخين بحذف ألف ﴿ساورة﴾ و ﴿أثارة﴾ أما ﴿كذاباً﴾ الأخير ففي آخر «النبإ» ﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً﴾ [٣٥] وهذا هو الآتي للناظم بالخلاف لأبي عمرو. واحترز بقوله «الأخير» عن الأول وهو في «النبأ» أيضاً ﴿وكذبوا بئاياتنا كذاباً﴾ [٢٨] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿أساورة﴾ المحذوف للشيخين ففي «الزخرف» ﴿فلولا ألقي عليه أساورة من ذهب﴾ [٥٣] وقد قرأه حفص بإسكان السين من غير ألف. وخرج بأساورة المختتم بالتاء الخالي منها فإن ألفه ثابتة وهو في «الكهف» ﴿يحلون فيها من أساور من ذهب﴾ [٣١] ومثله في الحج و فاطر» و «الإنسان» كما خرج ما عدا هذا الأخير بالترجمة أيضاً لتقدمه عليها. وأما ﴿إثارة﴾ ففي «الأحقاف» ﴿أو إثارة من علم﴾ [٤] وقد قرىء شاذاً بحذف الألف مع فتح الثاء وإسكانها وبضم الهمزة وسكون الثاءِ. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿كذاباً﴾ الأخير في «النبإ». وقوله «كذاباً» عطف على المنصوبات في البيت السابق، و «الأخير» نعته. وسكن هاءَ «أساوره» إجراءً للوصل مجرى الوقف كما تقدم في نظائره. و «ما» من قوله «مثل ما» موصولة حذف صلتها للعلم بها أي مثل ما تقدم. ثم قال:

وَأَنْ تَـــدَارَكَـــهُ فِـــي عِبَـــادِي ثُـــمَّ لَـــهُ عِبَـــادَنَـــا بِصَـــادِي

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿أن تداركه﴾ و ﴿في عبادي﴾، وعن أبي داود بحذف ألف ﴿عبادنا﴾ في سورة «صَ». أما ﴿أن تداركه﴾ ففي «نَ» ﴿لولا أن تداركه نعمة من ربه﴾ [٤٩] لا غير فليست «أن» قيداً بل إيضاح. وأما ﴿في عبادي﴾ ففي «الفجر» ﴿فادخلي في عبادي﴾ [٢٩] وقد قرىء شاذاً ﴿عبدي﴾ بالإفراد. واحترز بقيد «في» عن الخالي منها نحو ﴿يا عبادي لا خوف عليكم اليوم﴾ [الزخرف: ٦٨] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿عبادنا﴾ في «صَ» المحذوف لأبي داود فهو ﴿واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب﴾ [٤٥] وقد قرأه المكي ﴿عبدنا﴾ بالإفراد. واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها فإن ألفه ثابتة نحو ﴿نهدي به من نشاءُ من عبادنا﴾ [الشورى: ٥٢] لا يقال هذا

خارج بقيد حركة الحكاية وهي فتحة الدال لأنا نقول: لم يعهد من الناظم اعتماد قيد الفتحة إلا منضمة للتنوين. والعمل عندنا على حذف ألف ﴿عبادنا﴾ في «صَ». وقوله «وأن تداركه في عبادي» عطف على «أساورة» في البيت السابق بحذف العاطف من الثاني. والضمير في قوله «له» يعود على أبي داود لأنه لما امتنع رجوعه للشيخين معاً للاختلاف بالإفراد والتثنية تعين عوده الى ابن نجاح المتقدم ذكره صدر الترجمة. والباءُ في «بصاد» بمعنى «في». ثم قال:

أَضْغَـــانٌ أَلْـــوَاحٌ وَفِـــي لَـــوَاقِـــعْ وَعَنْهُمَـــا الْخِـــلَافُ فِـــي مَـــوَاقِـــعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف «أضغان» و ﴿ألواح﴾ و ﴿لواقع﴾، وعن الشيخين بالخلاف في حذف ألف ﴿مواقع﴾ أما «أضغان» ففي «القتال» ﴿أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم﴾ [٢٩] وفيها أيضاً ﴿ويخرج أضغانكم﴾ وأما ﴿ألواح﴾ ففي «القمر» ﴿وحملناه على ذات ألواح ودسر﴾ [١٣] وخرج بقيد الترجمة لفظ ﴿ألواح﴾ الواقع في ثلاثة مواضع من «الأعراف» فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿لواقع﴾ ففي «الذاريات» ﴿وإن الدين لواقع﴾ [٦] وهو متعدد. واحترز بقيد اللام عن الخالي منها نحو ﴿وهو واقع بهم﴾ [الشورى: ٢٢]. ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ [المعارج: ١] فإن ألفه ثابتة. وأما ﴿مواقع﴾ المختلف فيه عن الشيخين ففي «الواقعة» ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [٧٥] وقد قرأه حمزة والكسائي بإسكان الواو من غير ألف على الإفراد ويترجح فيه الحذف للإشارة الى قراءَة حمزة والكسائي، ولأنه مروي عن نافع وفي مصاحف المدينة. والعمل عندنا على حذف الألف في «أضغان» و ﴿ألواح﴾ و ﴿لواقع﴾ و ﴿مواقع﴾ وقوله «أضغان ألواح» عطف على «عبادنا» بحذف العاطف منها، و «في لواقع» متعلق بفعل محذوف أي احذف له الألف في «لواقع». ثم قال:

كَـــذَا وَلَا كِـــذَّابـــاً اَيْضـــاً يُـــرْسَـــمُ بِمُقْنِـــعٍ وَعَنْهُمَـــا عَـــالَيهِـــمُ
بِـــالْحَـــذْفِ مَـــعْ خِتَـــامُـــهُ كَبَـــائِـــرْ .....

أخبر عن أبي عمرو في المقنع بالخلاف في حذف ألف ﴿ولا كذاباً﴾، وعن الشيخين بحذف ألف ﴿عاليهم﴾ و ﴿ختامه﴾ و ﴿كبائر﴾ أما ﴿ولا كذاباً﴾ فهو المتقدم في قوله «كذاباً الاخير». وأما ﴿عاليهم﴾ ففي سورة «الإنسان» ﴿عاليهم ثياب سندس﴾ [٢١] وقد قرأه نافع وحمزة بإسكان الياءِ وكسر الهاءِ، والباقون بفتح الياءِ وضم الهاءِ، واتفق السبعة على ثبوت الألف لفظاً وقرىء شاذاً ﴿عليهم﴾ بصورة الجار والمجرور. وأما ﴿ختامه﴾ ففي «المطففين» ﴿ختامه مسك﴾ [٢٦] وقد قرأه الكسائي بفتح الخاء وألف بعدها من غير ألف بعد التاء. وأما ﴿كبائر﴾ ففي «الشورى» ﴿والذين يجتنبون

كبائر الإثم والفواحش﴾ [٣٧] ومثله في «النجم» وقد قرأهما حمزة والكسائي بكسر الباءِ بعدها ياءٌ ساكنة من غير ألف ولا همز. وخرج بقيد الترجمة ما قبلها وهو ﴿**أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾** [النساء: ٣١] فإن ألفه ثابتة. وقد قدمنا أن العمل في «ولا كذاباً» على الحذف. ثم قال:

. . . . . وَابْـنُ نَجَـاحٍ وَاعِيَـهْ بَصَـائِـرْ

كَـذَا الْمُنَـاجَـاةُ لَـهُ قَـدْ وَقَعَـتْ وَخُلْـفُ رَيْحَـانَ لَـهُ فِـي وَقَعَـتْ

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف ﴿**واعية﴾** و ﴿**بصائر﴾** وما تصرف من مادة المناجاة وبالخلاف له في حذف ألف ﴿**ريحان﴾** الواقع في سورة «الواقعة». أما ﴿**واعية﴾** ففي «الحاقة» ﴿**وتعيها أذن واعية﴾** [١٢] لا غير. وأما ﴿**بصائر﴾** ففي «الجاثية» ﴿**هذا بصائر للناس وهدى ورحمة﴾** [٢٠] وخرج بقيد الترجمة الواقع قبلها فإن ألفه ثابتة كالواقع في «الأعراف» وهو ﴿**هذا بصائر من ربكم﴾** [٢٠٣] وفي «القصص» ﴿**بصائر للناس وهدى ورحمة لعلهم يتذكرون﴾** [٤٣] وأما المتصرف من مادة المناجاة فلم يوجد منه في القرءَان إلا الأفعال وذلك في سورة «المجادلة» ﴿**ويتناجون بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول﴾** [٨]. ﴿**إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان﴾** [٩]. ﴿**وتناجوا بالبر والتقوى﴾** [٩]. ﴿**اذا ناجيتم الرسول﴾** [١٢] وقد قرأ حمزة الأول بتقديم النون على التاء وبإسكان النون وضم الجيم من غير ألف كـ ﴿**ينتهون﴾** وأما ﴿**ريحان﴾** في «الواقعة» المختلف في حذف ألفه فهو ﴿**فروح وريحان وجنت نعيم﴾** [٨٩] واحترز بقيد السورة عن الواقع في «الرحمان» وهو ﴿**والحب ذو العصف والريحان﴾** [١٢] واختار في (التنزيل) ثبت ألف ﴿**الريحان﴾** الذي في «الواقعة» مثل الذي في «الرحمان». والعمل عندنا على حذف الألف في ﴿**واعية﴾** و ﴿**بصائر﴾** الذي في «الجاثية»، وعلى حذف الألف في الأفعال المتصرفة من مادة المناجاة، وعلى إثبات ألف ﴿**الريحان﴾** الذي في «الواقعة» كالذي في «الرحمان». ثم قال:

وَمِثْلَـهُ الْمُـرْجَـانُ عَنْـهُ قَـدْ رُسِـمَ عَـنِ الْخُـرَاسَـانِـي عَطَـاءٍ وَحَكَـمْ

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف ﴿**المرجان﴾** عن عطاء بن يزيد الخراساني وحكم بن عمران الناقط القرطبي. وقد وقع لفظ ﴿**المرجان﴾** في موضعين من سورة «الرحمن» ﴿**يخرج منها اللؤلؤ والمرجان﴾** [٢٢]. ﴿**كأنهن الياقوت والمرجان﴾** [٥٨] والعمل عندنا على ثبت ألفه في الموضعين. وقوله «مثله» منصوب على الحال من نائب فاعل «رُسم» والضمير المضاف اليه مثل عائد على «ريحان» المتقدم. و «المرجان»

مبتدأ وجملة «رسم» خبره، و«عطاء» بدل من «الخراساني» و«حكم» عطف على «الخراساني». ثم قال:

وَعَنْهُ فِي أَقْوَاتِهَا قَدْ حُذِفَا ... كَذَا النَّوَاصِي عَنْهُ أَيْضاً عُرِفَا
وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَاشِعَةِ ... مَعَ تُمَارُونَهُ مَعْ كَاذِبَةِ
فِي سُورَةِ الْعَلَقِ قُلْ وَالْمُنْصِفُ ... أَطْلَقَهَا .....

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿أقواتها﴾ و ﴿النواصي﴾ وألف ما ورد في الذكر أي في القرءان من لفظ ﴿خاشعة﴾ وألف ﴿تمارونه﴾ و ﴿كاذبة﴾ في سورة «العلق». ثم أخبر عن صاحب (المنصف) بحذف ألف ﴿كاذبة﴾ مطلقاً أي غير مقيد بسورة «العلق». أما ﴿أقواتها﴾ ففي «فصلت» ﴿وقدر فيها أقواتها﴾ [١٠] وأما ﴿النواصي﴾ ففي «الرحمان» ﴿يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام﴾ [٤١] وأما ﴿خاشعة﴾ ففي «فصلت» ﴿ومن ءاياته انك ترى الارض خاشعة﴾ [٣٩] وهو متعدد في «نّ» و «المعارج» و «الغاشية». وأما ﴿تمارونه﴾ ففي «النجم» ﴿أفتمارونه على ما يرى﴾ [١٩] وقد قرأه حمزة والكسائي بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف. وأما ﴿كاذبة﴾ في سورة «العلق» فهو ﴿لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة﴾ [١٦] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «الواقعة» ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ [٢] واللفظان محذوفان معاً لصاحب المنصف. والعمل عندنا على حذف الألف في ﴿أقواتها﴾ و ﴿النواصي﴾ و ﴿خاشعة﴾ حيث وقع و ﴿أفتمارونه﴾ و ﴿كاذبة﴾ مطلقاً. ثم قال:

.... وَابْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ
أَهَانَنِ الْأَلْقَابِ مَعْ تَفَاوُتْ ... ثُمَّ يَنَابِيعَ حُطَاماً قَانِتْ

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود بحذف ألف ﴿أهانن﴾ و ﴿الألقاب﴾ و ﴿تفاوت﴾ و ﴿ينابيع﴾ و ﴿حطاماً﴾ و ﴿قانت﴾ أما ﴿أهانن﴾ ففي «الفجر» ﴿فيقول ربي أهانن﴾ [١٦] وأما ﴿الألقاب﴾ ففي «الحجرات» ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ [١١] وأما ﴿تفاوت﴾ ففي «الملك» ﴿ما ترى في خلق الرحمان من تفاوت﴾ [٣] وقد قرأه حمزة والكسائي بضم الواو مشددة من غير ألف. وأما ﴿ينابيع﴾ ففي «الزمر» ﴿فسلكه ينابيع في الأرض﴾ [٢١] وأما ﴿حطاماً﴾ ففيها أيضاً ﴿ثم يجعله حاطماً﴾ [٢١] وقد تعدد في «الواقعة» و «الحديد». وأما ﴿قانت﴾ ففي «الزمر» ﴿أمن هو قانت﴾ [٩] وقد خرج بقيد الترجمة نحو ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتاً﴾ [النحل: ١٢٠]. فإن ألفه ثابتة. والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الستة المذكورة. ثم قال:

وَوَزْنُ فَعَّـــالٍ وَفَـــاعِـــلٍ ثَبَـــتْ فِـــي مُقْنِـــعٍ إِلاَّ الَّتِـــي تَقَـــدَّمَـــتْ

أخبر عن أبي عمرو في (المقنع) بثبت الألف في الكلم التي على وزن فعال بفتح العين مشددة، ووزن فاعل إلا الكلم التي تقدمت من الوزنين. أما الكلم الغير المتقدمة له التي على أحد الوزنين فنحو «خوَّان» و «ختَّار» و «صبَّار» و «كفَّار»، ونحو «ظالم» و «شاهد» و «سارب» و «مارد» و «طارد». وأما الكلم المتقدمة له بالحذف التي على أحد الوزنين فهي عشرون كلمة: واحدة منها على وزن فعَّال وهي الخلاق، وباقيها على وزن فاعل، وله في بعضها خلاف. وقد قدمنا أن أبا عمرو نص على إثبات الألف في ستة أوزان ذكر منها الناظم ثلاثة وهي: فعَّال وفاعل المذكوران هنا، وفُعلان بضم الفاء المذكور في آخر بيت من الترجمة التي قبل هذه، وسكت عن الثلاثة الباقية وهي: فِعلان بكسر الفاء، وفَعَال بفتحها، وفِعَال بكسرها مع فتح العين المخففة فيهما، وكان حقه أن ينبه عليها كالأوزان الثلاثة الأول. ثم قال:

أَلْقَـــوْلُ فِيمَـــا سَلَبُـــوهُ الْيَـــاءَ بِكَسْـــرَةٍ مِـــنْ قَبْلِهَـــا اكْتِفَـــاءَ

أي هذا القول في الكلمات القرءانية التي سلبها كتاب المصاحف الياء أي انتزعوا وحذفوا منها الياء اكتفاء بكسرة واقعة من قبلها، وهذا من الناظم شروع في الكلام على حذف الياءَات من الرسم بعد فراغه من الكلام على حذف الألفات منه. وقوله «اكتفاءً» مفعول لأجله علة لـ «سلبوا» وخرج بهذه العلة ما حذف من الياءَات للجازم فلا كلام لأهل الرسم عليه نحو ﴿**من يهد الله فهو المهتدي**﴾ [الأعراف: ١٧٨]. ﴿**إنه من يتق ويصبر**﴾ [يوسف: ٩٠]. ﴿**إنه من يأت ربه مجرماً**﴾ [طه: ٧٤] وحذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة قبلها لغة هذلية ارتكبت في بعض المواضع من القرءان وتركت في بعضها. ثم قال:

وَالْيَـــاءُ تُحْـــذَفُ مِـــنَ الْكَـــلاَمِ زَائِـــدَةً وَفِـــي مَحَـــلِّ الـــلاَّمِ

الياءُ المحذوفة من الرسم قسمان: مفردة وهي التي تكلم عليها من هنا الى الفصل الآتي، وغير مفردة وهي التي عقد لها الفصل الآتي. وقد قسم في هذا البيت الياء المفردة الى قسمين: زائدة نحو و «وعيدي» و «نكيري» و «يهديني» و «يؤتيني»، وأصلية واقعة في محل اللام من الكلمة نحو «الجواري» و «الدعي» و «الهادي» و «يوم يأتي لا تكلم» و «نبغي» و «يسري». ويتصل كل من هذين القسمين بالأسماء والأفعال كما تقدم في التمثيل. ومعنى وصف الياءِ بالزيادة أنها زائدة على بنية الكلمة التي اتصلت هي بها، وهي ياء تدل على المتكلم المضمر المتصل المنصوب أو المجرور. ومعنى كون الياءِ أصلية في محل اللام أنها ثالثة أصول الكلمة، لأن أهل التصريف اصطلحوا على وضع

حروف فعل لوزن الأسماءِ المتمكنة والأفعال ليتميز الزائد من الأصليّ، فيقابل أول أصول الكلمة بالفاء، وثانيهما بالعين، وثالثها باللام. وقوله «من الكلام» متعلق بـ «تحذف» ومراده بالكلام القرءَان لأن كلامه إنما هو فيه. وقوله «زائدة» بالنصب حال من ضمير «تحذف» العائد على الياءِ و «في محل اللام» عطف على «زائدة». ثم قال:

فَـالـلَّامُ يُـؤْتِ اللهُ ثُـمَّ الْمُتَعَـالْ وَالـدَّاعِـي مَـعْ يَـأْتِ بِهُـودَ ثُـمَّ صَـالْ

لما قدم أن الياء التي تحذف من كلمات القرءان قسمان زائدة وأصلية في محل اللام، شرع في كلمات القسم الثاني وهي عشرون كلمة في تسعة وعشرين موضعاً: سبع كلمات من الأفعال والباقي من الأسماء. وقد ذكر منها في هذا البيت خمساً وهي: ﴿يؤْت الله﴾ و ﴿المتعال﴾ و ﴿الداع﴾ و ﴿يات﴾ بـ «هود» و ﴿صال﴾ أما ﴿يؤْت الله﴾ ففي «النساء» ﴿وسوف يؤْت الله﴾ [١٤٦] وقيد يؤْت بمجاورة الجلالة احترازاً من الخالي عنها وهو ﴿يؤْتي الحكمة﴾ فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿ويؤْت من لدنه﴾ [النساء: ٤٠] فلا حاجة الى الاحتراز عنه لأن ياءِه محذوفة للجازم. وأما ﴿المتعال﴾ ففي «الرعد» ﴿الكبير المتعال﴾ [٩] وأما ﴿الداع﴾ فثلاثة ﴿اجيب دعوة الداع﴾ [١٨٦] في «البقرة» و ﴿يوم يدع الداع﴾ [٦]. و ﴿مهطعين الى الداع﴾ [٨] كلاهما في «القمر». ولا يندرج فيه ﴿يتبعون الداعي﴾ [١٠٨] في «طه» و ﴿داعيَ الله﴾ في «الأحقاف» لأن الياءَ فيهما مفتوحة وثابتة لفظاً وخطاً فلا يشملهما لفظ البيت لأن ياءَه محذوفة. وأما ﴿يأت﴾ في «هود» فهو ﴿يوم يأت لا تكلم﴾ [١٠٥] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿يأتي بالشمس من المشرق﴾ [البقرة: ٢٥٨] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿صال﴾ ففي «الصافات» ﴿صال الجحيم﴾ [١٦٣] ثم قال:

وَغَيْـرُ أُولَـى الْمُهْتَـدِي وَالْبَـادِي يَسْـرِ فَمَـا تُغْـن وَوَادِي الْـوَادِي

ذكر في هذا البيت من الكلم المحذوف منها الياء وهي لام ست كلمات وهي: كلمة ﴿المهتد﴾ غير الأولى و ﴿البادِ﴾ و ﴿يسر﴾ و «فما تغن» و ﴿واد﴾ و ﴿الواد﴾ أما كلمة ﴿المهتد﴾ غير الأولى ففي «الإسراءِ» و «الكهف» ﴿من يهد الله فهو المهتد﴾ [١٧] واحترز بغير الأولى عن الكلمة الأولى وهي في «الأعراف» باللفظ المتقدم. وأما ﴿البادِ﴾ ففي «الحج» ﴿سواءً العاكف فيه والبادِ﴾ [٢٥] وأما ﴿يسر﴾ ففي «الفجر» ﴿والليل اذا يسر﴾ [٤] وأما ﴿فما تغن﴾ ففي «القمر» ﴿فما تغن النذر﴾ [٥] واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو ﴿لا تغني شفعاتهم﴾ [النجم: ٢٦]. ﴿وما تغني الآيات﴾ [يونس: ١٠١] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿إن يردن الرحمان بضر لا تغن عني﴾ [يسّ: ٢٣] فلا مدخل له هنا لأن حذف يائه ليس للاكتفاء بالكسرة بل للجزم. وأما ﴿واد﴾ ففي «النمل» ﴿على

واد النمل﴾ [١٨]. وأما ﴿الواد﴾ فأربعة في «طه» ﴿إنك بالواد المقدس طوى﴾ [١٢] وفي «القصص» ﴿من شاطىء الواد الأيمن﴾ [٣٠] وفي «النازعات» ﴿اذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى﴾ [١٦] وفي «الفجر» ﴿الذين جابوا الصخر بالواد﴾ [٩] ثم قال:

وَكَـالْجَـوَابِ وَالتَّـلاَقِ وَالتَّنَـادْ ثُـمَّ الْجَـوَارِ وَيُنَـادِ وَالْمُنَـادْ

ضمن هذا البيت من الكلم المحذوف منها الياء وهي لام ست كلمات أيضاً وهي: ﴿كالجواب﴾ و ﴿التلاق﴾ و ﴿التناد﴾ و ﴿الجوار﴾ و ﴿يناد﴾ و ﴿المناد﴾ أما ﴿كالجواب﴾ ففي «سبأ» ﴿كالجواب وقدور راسيات﴾ [١٣] وأما ﴿التلاق﴾ و ﴿التناد﴾ ففي «غافر» ﴿لينذر يوم التلاق﴾ [١٥]. ﴿إني أخاف عليكم يوم التناد﴾ [٢٤] وأما ﴿الجوار﴾ فثلاثة ﴿ومن ءاياته الجوار في البحر كالأعلام﴾ [٣٢] في «الشورى» ﴿وله الجوار المنشأات﴾ [٢٤] في «الرحمان» و ﴿الجوار الكنس﴾ [١٦] في «التكوير». وأما ﴿يناد﴾ و ﴿المناد﴾ ففي «قَ» ﴿واستمع يوم يناد المناد﴾ [٤١] وكان حق الناظم أن يقيد ﴿يناد﴾ بما يُخرج به الذي في «آل عمران» وهو ﴿ينادي للإيمان﴾ [١٩٣] لأن ياءه ثابتة. ثم قال:

وَنَبْـغِ فِـي الْكَهْـفِ وَهَـادِ الْحَـجِّ وَالـرُّومِ ثَـانِـي يُـونُـسٍ نُنْـجِّ

ذكر في هذا البيت من الكلم المحذوف منها الياء وهي لام ثلاث كلمات وهي: ﴿نبغ﴾ في «الكهف» و ﴿هاد﴾ في «الحج» و «الروم» و ﴿ننج﴾ الثاني في «يونس». أما ﴿نبغ﴾ في «الكهف» فهو ﴿قال ذلك ما كنا نبغ﴾ [٦٤] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «يوسف» ﴿ما نبغي هذه بضاعتنا﴾ [٦٥] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿هاد﴾ في «الحج» و «الروم» فهو ﴿وإن الله لهاد الذين ءامنوا﴾ [٥٤] في الأولى ﴿وما أنت بهاد العمي﴾ [٥٣] في الثانية. واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما وهو في «النمل» بلفظ الذي في «الروم» فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿ننج﴾ الثاني في «يونس» فهو ﴿حقاً علينا ننج المؤمنين﴾ [١٠٣] واحترز بثاني «يونس» عن الأول فيها وهو ﴿ثم ننجي رسلنا﴾ [١٠٣] فإن ياءَه ثابتة.

واعلم أن الناظم أطلق في كلمات هذا القسم الحكم الذي هو حذف الياءِ فيستفاد منه اتفاق شيوخ النقل عليه على ما تقدم في اصطلاحه. ثم قال:

وَمَـا أَتَـتْ زَائِـدَةً فَخَـافُـونْ وَفَـارْهَبُـونِ وَاتَّقُـونِ وَاسْمَعُـونْ

لما فرغ من ذكر كلمات القسم الثاني وهو ما حذفت منه الياء الواقعة لاماً، انتقل إلى ذكر كلمات القسم الأول وهو ما حذفت منه الياء الزائدة التي هي ياء المتكلم،

وسنذكر عدد كلمات هذا القسم والمواضع الواقعة فيها عند قوله «إيلافهم ثم عذاب صاد» البيت. وقد ذكر في هذا البيت من كلمات هذا القسم أربعاً وهي: ﴿خافون﴾ و ﴿فارهبون﴾ و ﴿اتقون﴾ و ﴿اسمعون﴾ أما ﴿خافون﴾ ففي «آل عمران» ﴿وخافون إن كنتم مؤمنين﴾ [١٧٥] وأما ﴿اتقون﴾ فخمسة في «البقرة» ﴿وإياي فاتقون﴾ [٤١] وفي «النحل» ﴿فإياي فارهبون﴾ [٥١] وأما ﴿اتقون﴾ فخمسة في «البقرة» ﴿وإياي فاتقون﴾ [٤١]. ﴿واتقون يا أولي الألباب﴾ [١٩٧] وفي «النحل» ﴿لا إله إلا أنا فاتقون﴾ [٢] وفي «قد أفلح» ﴿وأنا ربكم فاتقون﴾ [٥٢] وفي «الزمر» ﴿يا عباد فاتقون﴾ [١٦] وأما ﴿اسمعون﴾ ففي «يسّ» ﴿إني ءامنت بربكم فاسمعون﴾ [٢٥]. ثم قال:

ثُمَّ أَطِيعُونِ تُكَلِّمُونِ مَتَابِ يَسْقِينِ وَتَكْفُرُونِ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة خمس كلمات وهي: ﴿أطيعون﴾ و ﴿تكلمون﴾ و ﴿متاب﴾ و ﴿يستقين﴾ و ﴿تكفرون﴾ أما ﴿أطيعون﴾ فأحد عشر موضعاً واحد في «آل عمران» وواحد في «نوح» ﴿واتقوه وأطيعون﴾ [٥٠] وثمانية في «الشعراء» وواحد في «الزخرف» بلفظ «آل عمران» وواحد في «نوح» ﴿واتقوه وأطيعون﴾ [٣] وأما ﴿تكلمون﴾ ففي «قد أفلح» ﴿قال اخسئوا فيها ولا تكلمون﴾ [١٠٨] وأما ﴿متاب﴾ ففي «الرعد» ﴿وإليه متاب﴾ [٣٠] وأما ﴿يسقين﴾ ففي «الشعراء» ﴿والذي هو يطعمني ويسقين﴾ [٧٩] وأما ﴿تكفرون﴾ ففي «البقرة» ﴿واشكروا لي ولا تكفرون﴾ [١٥٢]. ثم قال:

يَهْدِينِ يَشْفِينِ يُكَذِّبُونِ تُؤْتُونِ يُحْيِينِ وَكَذَّبُونِ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة ست كلمات وهي: ﴿يهدين﴾ و ﴿يشفين﴾ و ﴿يكذبون﴾ و ﴿تُؤْتون﴾ و ﴿يحيين﴾ و ﴿كذبون﴾ أما ﴿يهدين﴾ ففي أربعة مواضع: اثنان في «الشعراء» ﴿الذي خلقني فهو يهدين﴾ [٧٨]. ﴿كلا إن معي ربي سيهدين﴾ [٦٢] وواحد في «الصافات» ﴿إني ذاهب الى ربي سيهدين﴾ [٩٩] وواحد في «الزخرف» ﴿إلا الذي فطرني فانه سيهدين﴾ [٢٧] وأما ﴿يشفين﴾ ففي «الشعراء» ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾ [٨٠] وأما ﴿يكذبون﴾ فاثنان في «الشعراء» ﴿إني اخاف أن يكذبون﴾ [١٢] ومثله في «القصص». وأما ﴿تؤْتون﴾ ففي «يوسف» ﴿حتى تؤْتون موثقاً من الله﴾ [٦٦] وأما ﴿يحيين﴾ ففي «الشعراء» ﴿والذي يميتني ثم يحيين﴾ [٨١] وأما ﴿كذبون﴾ فثلاثة في «قد أفلح» ﴿قال رب انصرني بما كذبون﴾ [٢٦] موضعان وفي «الشعراء» ﴿قال رب إن قومي كذبون﴾ [١١٧]. ثم قال:

وَفِي الْعُقُودِ اخْشَوْنِ مَعْ تَسْتَعْجِلُونْ حَضَرَ أَوْ غَابَ عِقَابِ يَقْتُلُونْ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة أربع كلمات وهي: ﴿اخشون﴾ في «العقود» و ﴿تستعجلون﴾ سواء كان حاضراً أي مفتتحاً بالتاء لحاضر أو بالياء لغائب، و ﴿عقاب﴾ و ﴿يقتلون﴾ أما ﴿اخشون﴾ في «العقود» فاثنان ﴿فلا تخشوهم واخشون﴾ ﴿واليوم أكملت﴾ [٣]. ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ [٤٤] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «البقرة» ﴿فلا تخشوهم واخشوني ولأتم نعمتي عليكم﴾ [١٥٠] فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿تستعجلون﴾ بالتاء أو الياء فاثنان: أحدهما في «الأنبياء» ﴿سأوريكم ءاياتي فلا تستعجلون﴾ [٣٧] والثاني في «الذاريات» ﴿فإن للذين ظلموا ذنوباً مثل ذنوب أصحابهم فلا يستعجلون﴾ [٥٩] وأما ﴿عقاب﴾ فثلاثة: واحد في «الرعد» ﴿فكيف كان عقاب﴾ [٣٢] ومثله في «غافر» والثالث في «صٓ» ﴿فحق عقاب﴾ [١٤] وأما ﴿يقتلون﴾ فاثنان: واحد في «الشعراء» ﴿فأخاف أن يقتلون﴾ [١٤] ومثله في «القصص». ثم قال:

دُعَـــاءِ إِبْـــرَاهِيـــمَ مَـــعْ تُبَشِّـــرُونْ ثُـــمَّ تُشَـــاقُّـــونِ دَعَـــانِ تُنْظِـــرُونْ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة خمس كلمات وهي: ﴿دعاء﴾ في «إبراهيم» و ﴿تبشرون﴾ و ﴿تشاقون﴾ و ﴿دعان﴾ و ﴿تنظرون﴾ أما ﴿دعاء﴾ في «ابراهيم» فهو ﴿ربنا وتقبل دعاء﴾ [٤٠] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «نوح» ﴿فلم يزدهم دعاءي إلا فراراً﴾ [٦] فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿تبشرون﴾ ففي «الحجر» ﴿فبم تبشرون﴾ [٥٤] وأما ﴿تشاقون﴾ ففي «النحل» ﴿تشاقون فيهم﴾ [٢٧] وعَدُّ و ﴿تبشرون﴾ و ﴿تشاقون﴾ فيما حذفت منه الياء إنما هو على قراءة من كسر النون فيهما كنافع، وأما على قراءَة من فتحها فيهما فهما خارجان. وأما ﴿دعان﴾ ففي «البقرة» ﴿أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾ [١٨٦] وأما ﴿تنظرون﴾ فثلاثة في «الأعراف» ﴿ثم كيدون فلا تنظرون﴾ [١٩٥] وفي «هود» ﴿فكيدون جميعاً ثم لا تنظرون﴾ [٥٥] وفي «يونس» ﴿ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾ [٧١] وقوله «تشاقون» يقرأ مشدد القاف محافظة على لفظ القرءَان وإن أدى الى جمع ساكنين في الرجز ارتكاباً لأخف الضررين كما تقدم. ثم قال:

أَشَـــرَكْتُمُـــونِ اعْتَـــزِلُـــونَ تَقْـــرَبُـــونْ لِيَعْبُـــدُونِ تَفْضَحُـــونِ تَـــرْجُمُـــونْ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياءُ الزائدة ست كلمات وهي: ﴿أشركتمون﴾ و ﴿اعتزلون﴾ و ﴿تقربون﴾ و ﴿ليعبدون﴾ و ﴿تفضحون﴾ و ﴿ترجمون﴾ أما ﴿أشركتمون﴾ ففي «إبراهيم» ﴿إني كفرت بما أشركتمون من قبل﴾ [٢٢] وأما ﴿اعتزلون﴾ ففي «الدخان» ﴿وان لم تؤمنوا لي فاعتزلون﴾ [٢١] وأما ﴿تقربون﴾ ففي «يوسف» ﴿فلا كيل لكم عندي ولا تقربون﴾ [٦٠] وأما ﴿ليعبدون﴾ ففي «الذاريات»

﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [٥٦] وأما ﴿تفضحون﴾ ففي «الحجر» ﴿إن هؤلاءِ ضيفي فلا تفضحون﴾ [٦٨] وأما ﴿ترجمون﴾ ففي «الدخان» ﴿اني عذت بربي وربكم ان ترجمون﴾ [٢٠] ثم قال:

وَغَيْرَ يَاسِينَ اعْبُدُونِ يَحْضُرُونْ آتِنِيَ اللهُ ارْجِعُونِ يُطْعِمُونِ يُطْعِمُونِ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياءُ الزائدة خمس كلمات وهي: ﴿اعبدون﴾ في غير «يسّ» و ﴿يحضرون﴾ و ﴿ءَاتيني الله﴾ و ﴿ارجعون﴾ و ﴿يطعمون﴾ أما ﴿اعبدون﴾ في غير «يسّ» فثلاثة منها في «الأنبياء» اثنان ﴿إنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ ﴿وأنا ربكم فاعبدون﴾ [٩٢] وفي «العنكبوت» ﴿فإياي فاعبدون﴾ [٥٦] واحترز بغير الواقع في «يسّ» عن الواقع فيها وهو ﴿وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم﴾ [٦١] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿يحضرون﴾ ففي «قد أفلح» ﴿وأعوذ بك رب ان يحضرون﴾ [٩٨]. وأما ﴿ءَاتيني الله﴾ ففي «النمل» ﴿فما ءَاتيني الله خير مما ءَاتيتكم﴾ واحترز بقيد المجاور وهو اسم الجلالة عن الخالي عنه وهو في «مريم» ﴿ءَاتيني الكتاب﴾ [٣٠] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿ارجعون﴾ ففي «قد أفلح» ﴿قال رب ارجعون﴾ [٩٩]. وأما ﴿يطعمون﴾ ففي «الذاريات» ﴿وما أريد أن يطعمون﴾ [٥٧] وقوله «غير» منصوب على الاستثناء من «اعبدون». ثم قال:

تُرْدِينِ إِنْ يُرِدْنِ مَعْ إِنْ تَرَنِ وَاتَّبِعُونِ زُخْرُف وَمُؤْمِنِ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة أربع كلمات وهي: ﴿تردين﴾ و ﴿أن يردن﴾ و ﴿إن ترن﴾ و ﴿اتبعون﴾ في «الزخرف» وفي «المؤمن» وهي سورة «غافر». أما ﴿تردين﴾ ففي «الصافات» ﴿قال تالله إن كدت لتردين﴾ [٥٦] وأما ﴿إن يردن﴾ ففي «يسّ» ﴿إن يردن الرحمان بضر﴾ [٢٣] وليس «إن» قيداً لعدم تعدده بل إيضاح. وأما ﴿إن ترن﴾ ففي «الكهف» ﴿إن ترن أنا أقل منك مالاً وولاداً﴾ [٣٩] و «إن» ليست قيداً بل إيضاح كالذي قبله. وأما ﴿اتبعون﴾ في «الزخرف» و «المؤمن» فهما ﴿واتبعون هذا صراط مستقيم﴾ [٦١]. ﴿وقال الذي ءامن يا قوم اتبعون أهدكم﴾ [٣٨] واحترز بقيد السورتين من الواقع في غيرهما وهو في «آل عمران» ﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾ [٣١] وفي «طه» ﴿فاتبعوني وأطيعوا أمري﴾ [٩٠] فان الياء ثابتة في ذلك. ثم قال:

أُولَى مَنِ اتَّبَعْنِ فَأَرْسِلُونْ ثُمَّ بِهُودَ تَسْأَلَنَّ يُنْقِذُونْ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة أربع كلمات وهي: كملة ﴿من اتبعن﴾ الأولى و ﴿فارسلون﴾ و ﴿تسئلن﴾ في «هود» و ﴿ينقذون﴾ أما كلمة ﴿من اتبعن﴾ الأولى ففي «آل عمران» ﴿فان حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن﴾ [٢٠]

واحترز بقوله «أولى» عن كلمة ﴿اتبعني﴾ غير الأولى وهي في «يوسف» ﴿على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ [١٠٨] فإن ياءها ثابتة. وأما ﴿فارسلون﴾ ففي «يوسف» ﴿انا انبئكم بتاويله فارسلون﴾ [٤٥] وأما ﴿تسئلن﴾ في «هود» فهو ﴿فلا تسئلن ما ليس لك به علم﴾ [٤٦] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «الكهف» ﴿فإن اتبعتني فلا تسئلني﴾ [٧٠] فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿ينقذون﴾ ففي «يسّ» ﴿لا تغن عن شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون﴾ [٢٣] وأثبت الناظم ياءَ ﴿من اتبعني﴾ جرياً على قراءة نافع في الوصل لأنه يثبتها فيه. والباء في قوله «بهود» بمعنى «في». ثم قال:

ثُمَّ تَمُدُّونَنِ مَعْ تَتَّبِعَنْ يَهْدِينِ فِي الْكَهْفِ مَعْ تُعَلِّمَنْ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة أربع كلمات وهي: ﴿تمدونن﴾ و ﴿تتبعن﴾ و ﴿يهدين﴾ في «الكهف» و ﴿تعلمن﴾ أما ﴿تمدونن﴾ ففي «النمل» ﴿فلما جاء سليمان قال أتمدونن بمال﴾ [٣٦] وأما ﴿تتبعن﴾ ففي «طه» ﴿ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن﴾ [٩٣] وأما ﴿يهدين﴾ في «الكهف» فهو ﴿وقل عسى أن يهدين ربي لأقرب من هذا رشداً﴾ [٢٤] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «القصص» ﴿قال عسى ربي أن يهديني سواء السبيل﴾ [٢٢] فإن ياءَه ثابتة. وأما ﴿تعلمن﴾ ففي «الكهف» ﴿هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً﴾ [٦٦]. ثم قال:

وَمَعْ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي وَعِيدِ مَئَابِ كِيدُونِ بِغَيْرِ هُودِ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة أربع كلمات وهي: ﴿لئن أخرتن﴾ و ﴿وعيد﴾ و ﴿مئاب﴾ و ﴿كيدون﴾ في غير «هود». أما ﴿لئن أخرتن﴾ ففي «الإسراء» ﴿لئن أخرتن إلى يوم القيامة﴾ [٦٢] واحترز بقيد المجاور وهو «لئن» عن الخالي عنه وهو في «المنافقين» ﴿لولا أَخرتني الى أجل قريب﴾ [١٠] فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿وعيد﴾ فثلاثة: في «إبراهيم» ﴿ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيد﴾ [١٤] وفي «قَ» ﴿فحق وعيد فذكر بالقرءان من يخاف وعيد﴾ [٤٥]. وأما ﴿مئاب﴾ ففي «الرعد» ﴿إليه أدعوا وإليه مئاب﴾ [٣] وأما ﴿كيدون﴾ في غير «هود» فاثنان: في «الأعراف» ﴿ثم كيدون فلا تنظرون﴾ [١٩٥] وفي «المرسلات» ﴿فإن كان لكم كيد فكيدون﴾ [٣٩] واحترز بغير الواقع في «هود» من الواقع فيها وهو ﴿فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون﴾ [٥٥] فإن ياءه ثابتة. ثم قال:

بَشِّرْ عِبَادِ لِيَ دِينِ يُؤْتِيَنْ نُذُرِ مَعْ أَهَانَنِ وَأَكْرَمَنْ

ذكر في هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة ست كلما وهي: ﴿بشر

عباد﴾ و ﴿لي دين﴾ و ﴿يؤْتين﴾ و ﴿نذر﴾ و ﴿أهانن﴾ و ﴿أكرمن﴾ أما ﴿بشر عباد﴾ ففي «الزمر» ﴿فبشر عباد الذين يستمعون القول﴾ [١٨] واحترز بقيد المجاور وهو «بشر» عن الخالي عنه فإن ياءه ثابتة نحو ما في «البقرة» ﴿وإذا سألك عبادي عني﴾ [١٨٦] وهو متعدد. وأما ﴿لي دين﴾ ففي «الكافرون» ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ [٦] واحترز بقيد المجاور وهو «لي» عن الخالي عنه فإن ياءه ثابتة نحو ما في «يونس» ﴿إن كنتم في شك من ديني﴾ [١٠٤] وهو متعدد. وأما ﴿يؤْتين﴾ ففي «الكهف» ﴿فعسى ربي ان يؤْتين خيراً من جنتك﴾ [٤٠]. وأما ﴿نذر﴾ فستة كلها في «القمر». وأما ﴿أهانن﴾ و ﴿أكرمن﴾ ففي «الفجر» ﴿فيقول ربي أهانن﴾ [١٦]. ﴿فيقول ربي أكرمن﴾ [١٥]. ثم قال:

ثُـــمَّ نَـــذِيـــرِ وَنَكِيـــرِ تَشْهَـــدُونْ تُخْـــزُونِ قَـــدْ هَـــدَيـــنِ مَـــعْ تُفَنِّـــدُونْ

ضمن هذا البيت من الكلم التي حذفت منها الياء الزائدة ست كلمات وهي: ﴿نـذيـر﴾ و ﴿نكيـر﴾ و ﴿تشهـدون﴾ و ﴿تخـزون﴾ و ﴿قـد هـديـن﴾ و ﴿تفنـدون﴾ أمـا ﴿نذير﴾ ففي «الملك» ﴿فستعلمون كيف نذير﴾ [١٧] وأما ﴿نكير﴾ فأربعة: في «الحج» ﴿فأخذتهم فكيف كان نكير﴾ [٤٤] وفي «سبأ» ﴿فكذبوا رسلي فكيف كان نكير﴾ [٤٥] وفي «فاطر» ﴿ثم أخذت الذين كفروا فكيف كان نكير﴾ [٢٦] وفي «الملك» ﴿ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير﴾ [١٨] وأما ﴿تشهدون﴾ ففي «النمل» ﴿ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون﴾ [٣٢] وأما ﴿تخزون﴾ فاثنان: في «هود» ﴿ولا تخزون في ضيفي﴾ [٧٨] وفي «الحجر» ﴿واتقوا الله ولا تخزون﴾ [٦٩] وأما ﴿هديـن﴾ ففي «الأنعام» ﴿أتحاجوني في الله وقد هدين﴾ [٨٠] واحترز بقيد المجاور وهو قد من الخالي عنه وهو في «الأنعام» أيضاً ﴿قل أنني هديني ربي﴾ [١٦١] فإن ياءه ثابتة. وأما ﴿تفندون﴾ ففي «يوسف» ﴿لولا أن تفندون﴾ [٩٤] ثم قال:

إِيـــلاَفِهِـــمْ ثُـــمَّ عَـــذَابِ صَـــادِ وَفِـــي الْمُنَـــادَى نَحْـــوُ يَـــا عِبَـــادِ

ذكر في هذا البيت مما حذفت منه الياء الزائدة كلمة واحدة وأصلاً مطرداً وهو كل اسم منادى أضيف الى ياء المتكلم وتبرع بكلمة واحدة وهي ﴿إيلافهم﴾ صدر البيت. أما كلمة ﴿إيلافهم﴾ المتبرع بها ففي سورة «قريش» ﴿إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾ [قريش: ٢] وقد قرأها أبو جعفر بهمزة مكسورة من غير ياء، وقرئت شاذاً كذلك مع إسكان اللام. وخرج بـ ﴿إيلافهم﴾ ﴿لإيلاف قريش﴾ أول السورة فإن ياءه ثابتة، وقد قرأه الشامي بغير ياء بعد الهمزة. وإنما كانت كلمة ﴿إيلافهم﴾ متبرعاً بها لأن ياءها ليست بلام ولا زائدة وإنما هي فاء الكلمة وأصلها همزة فأبدلت ياء لسكونها بعد همزة مكسورة كما بدلت في «إيمان»، وسينص الناظم في فن الضبط على إلحاق هذه الياء وصفته كما

سيأتي أن تجعل بعد الألف الذي هو صورة الهمزة ياء بالحمراء متصلة باللام بعدها على ما جرى به العمل. ووسط الناظم كلمة ﴿إيلافهم﴾ بين كلمات الباء كما سمح به النظم.

وأما ﴿عذاب﴾ «صاد» ففيها ﴿بل لما يذوقوا عذاب﴾ [٨] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ما في «الحجر» ﴿وإن عذابي هو العذاب الأليم﴾ [٥٠] فإن ياءَه ثابتة. واما الاسم المنادى المضاف فنحو ﴿يا عباد الذين ءَامنوا اتقوا ربكم﴾ [الزمر: ١٠]. ﴿يا عباد فاتقون﴾ [الزمر: ١٦]. ﴿ويا قوم استغفروا ربكم﴾ [هود: ٥٢]. ﴿يا بني اركب معنا﴾ [هود: ٤٢] إذ أصله «يا بُنَيْو» مصغر ابنٍ ثم أبدلت الواو ياءً وأدغمت فيها ياءُ التصغير على القياس، ثم أضيف الى ياءِ المتكلم ولكنها حذفت من الخط على قاعدة المنادى. وسواءٌ كان حرف النداءِ موجوداً كما مثل أم لا نحو ﴿رب اغفر وارحم﴾ [المؤمنون: ١١٨] ﴿رب احكم﴾ [الأنبياء: ١١٢]. ﴿رب انصرني﴾ [المؤمنون: ٢٦] ولا يندرج في المنادى هنا ﴿يا بَنيَّ اذهبوا﴾ [يوسف: ٨٧]. ﴿يا بني لا تدخلوا من باب واحد﴾ [يوسف: ٦٧] وإن كان منادى في آخره ياءٌ زائدة للمتكلم لأن ترجمة الناظم فيما حذفت منه الياءُ اكتفاءً بالكسرة قبلها وياءُ ﴿يا بني﴾ لا كسرة قبلها وإنما قبلها ياءٌ ساكنة مدغمة وأصله «بنين» جمع سلامة لابن، فلما أضيف الى ياءِ المتكلم حذفت نون الجمع فاجتمع ياءَان: الأولى علامة نصب الاسم لكونه منادى مضافاً، والثانية ياءُ المتكلم فأدغمت أولاهما في الثانية.

تنبيه: جملة الكلمات المحذوف منها الياءُ الزائدة دون ﴿إيلافهم﴾ ودون المنادى أربع وستون كلمة، وجملة المواضع الواقعة فيها مائة وسبعة مواضع، وقد أطلق الناظم في جميع تلك الكلمات الحكم الذي هو حذف الياءِ فيستفاد منه اتفاق شيوخ النقل عليه على ما تقدم في اصطلاحه. وقوله «وفي المنادى» متعلق بحذفت مقدراً يدل عليه السياق. ثم قال:

وَثَبَتَتْ فِي الْعَنْكَبُوتِ وَالزُّمَرْ أُخْرَاهُمَا وَحَرْفُ زُخْرُفٍ أُثِرْ

لما ذكر في البيت قبل هذا أن الياء الزائدة تحذف من المنادى ومثل له ﴿يا عباد﴾ استثنى من ذلك هنا مع الإطلاق الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل ثلاثة مواضع ثبتت فيها الياءُ إلا أن في الأخير منها خلافاً: أحدها: المواضع الأخير في العنكبوت وهو ﴿يا عبادي الذين ءامنوا إنَّ ارضي واسعة﴾ [٥٦] واحترز بالأخير عن غير الأخير في هذه السورة وهو ﴿يا قوم اعبدوا الله وارجوا اليوم الأخر﴾ [٣٦] فان ياءه محذوفة. ثانيها: الموضع الأخير في «الزمر» وهو ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ [٥٣] واحترز بالأخير في هذه السورة عن غير الأخير فيها وهو ﴿قل يا عباد الذين ءامنوا اتقوا

ربكم﴾ [١٠]. ﴿يا عباد فاتقون﴾ [١٦]. فإن ياءه محذوفة. ثالثها وهو المختلف فيه الواقع في «الزخرف» وهو ﴿يا عبادي لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون﴾ [٦٨]. وأما الثاني في «الزخرف» وهو ﴿وقيله يا رب إن هؤُلاءِ قوم لا يؤْمنون﴾ [٨٨] فلا خلاف في حذف يائه وإن كان في كلام الناظم إجمال إذ لا يدري ما المراد منهما. وقوله «أثر» بالبناء للنائب معناه رُوي أي روي ثبت حرف الزخرف أي كلمته وكأنه اقتصر على ثبته ولم يذكر الخلاف فيه بالحذف لكونه رسم بالياء في مصاحف المدينة التي عليها مدار قراءة نافع، وكذا رسم في مصاحف الشام، ورسم في سائر المصاحف بدال دون ياءٍ والعمل على ثبوت الياء في موضع الزخرف المذكور.

تنبيهان: الأول: قال الجعبري: جملة ما حذف من المنادى مائة واثنان وعشرون موضعاً: ﴿يا رب﴾ و ﴿رب﴾ سبعة وستون، و ﴿يا قوم﴾ ستة وأربعون، و ﴿يا بني﴾ ستة، و ﴿يا عباد الذين ءَامنوا﴾ و ﴿يا عباد فاتقون﴾ [١٦] بالزمر، و ﴿يا عباد لا خوف﴾ [٦٨] بالزخرف في المصاحب العراقية اهـ.

الثاني: تعرض الشيخان لذكر حذف الياء من الأسماء المنقوصة غير المنصوبة إذا كانت منونة وحكيا إجماع المصاحف على ذلك قالا بناء على حذفها من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها في الدرج نحو ﴿غير باغ ولا عاد﴾ ﴿فمن خاف من موص﴾ ﴿من وال﴾ ﴿بواد غير ذي زرع﴾ ﴿بكاف عبده﴾ ونحو ألات و ﴿من فوقهم غواش﴾ ﴿أم لهم أيد﴾ ﴿لعال في الارض﴾ ﴿إنه ناج﴾ و ﴿لكل قوم هاد﴾ وسكت الناظم عن ذكر هذا النوع لموافقته الرسم القياسي إذ لم يتعرض في هذا النظم بالذات الا للرسم الاصطلاحي وهو ما خالف الرسم القياسي. والضمير الفاعل في قوله «ثبتت» عائد على الياء و «في العنكبوت» متعلق بـ «ثبتت» وهو على حذف مضاف أي في كلمة «العنكبوت». وقوله و «الزمر» عطف عليه و «أخراهما» بمعنى أخيرتهما بدل من المضاف المحذوف وضمير الاثنين يعود على السورتين. ثم قال:

فَصْلٌ وَقُلْ إِحْدَى الْحَوَارِيِّنَا ... مَحْذُوفَةٌ وَإِحْدَى الأُمِّيِّنَا

ثُمَّ النَّبِيِّينَ وَرَبَّانِيِّينْ ... وَأَثْبَتُوا الْيَاءَيْنِ فِي عِلِّيِّينْ

تقدم أن الياءَ المحذوفة قسمان: مفردة وغير مفردة. ولما فرغ الناظم من القسم الأول تعرض في هذا الفصل الى القسم الثاني وهو قسمان: قسم تكون فيه الياءان متوسطتين، وقسم تكون فيه الياءان متطرفتين، وسيتكلم على قسم المتطرفتين، وتكلم هنا على قسم المتوسطتين، فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن يقال: إن إحدى ياءي «الحواريين» و «الأميين» و «النبيئين» و «ربانيين» محذوفة من

الرسم حيثما وقعت الكلمات الأربع في القرءان، وسيأتي تعيين المحذوفة من الياءين، وإن كتاب المصاحف اثبتوا الياءين في ﴿عليين﴾ من قوله تعالى﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ في سورة «التطفيف». واحترز بتعيين الكلمات الأربع من غيرها مما توسط فيه الياء إن نحو «يحييكم» «فعيينا» «حييتم» «يحييها» «يحيين»، فإن الياءين في ذلك ثابتتان على الأصل موافقة للفظ وإنما ذكر الناظم هنا﴿عليين﴾ وإن كان وارداً على الأصل رفعاً لتوهم انسحاب حكم تلك الكلمات الأربع عليه لمماثلته لها في اجتماع ياءين ثانيتهما علامة جمع.

تنبيه: لم يذكر الناظم في هذا الباب حذف إحدى الياءين مما الأولى فيه صورة للهمزة نحو «متكئين» و «مستهزئين» و «خاطئين» و «خاسئين» بل آخره الى آخر باب الهمز وأدرجه في قوله «وما يؤَدي لاجتماع الصورتين» الخ. وها هنا ذكره أبو عمرو. ثم قَال:

وَرَجَّحَ الدَّانِيُّ حَذْفَ الأُوْلَى ... وَابْنُ نَجَاحٍ قَالَ الأُخْرَى أَوْلَى

لما ذكر أن إحدى الياءَين محذوفة من الكلمات الأربع المتقدمة في البيت قبل ولم يعين المحذوفة من الياءين، أراد أن يعين هنا الياء المحذوفة منهما، فأخبر أن أبا عمرو رجح أن الياءَ الأولى من الياءَين هي المحذوفة، والياءَ الثانية هي المرسومة. ورجح أبو داود عكسه مع اتفاقهما على جواز أن تكون المحذوفة الياءَ الأولى، وأن تكون الياءَ الثانية كما يستفاد ذلك من تعبير الناظم بـ «رجّح» وبالأولى. وأما نحو «متكئين» و «مستهزءين» و «خاسئين» مما الأولى فيه صورة للهمزة فرجح فيه أبو داود أن الياء المرسومة هي علامة الجمع والمحذوفة هي صورة الهمزة، وعلى ما رجحه أبو داود في النوعين العمل. وعليه فكيفية ضبط «الحواريين» وأخواته أن تجعل الياءُ الأولى سوداءَ، والياء الثانية حمراء بعد السوداء، وتجعل الهمزة في «النبيئين» نقطة صفراء بين الياءين وحركتها تحتها بالحمراء. وكيفية ضبط «متكئين» ونحوه أن تجعل ياء الجمع كحلاء وتجعل الهمزة قبلها نقطة صفراء تحت الجرة وحركتها تحتها بالحمراء. ثم قال:

وَنَحْوَ يَسْتَحْيِي ٱلْاٰخِيرَ فَاحْذِفِ ... مُرَجَّحاً إِذْ سَكَنَتْ فِي الطَّرَفِ

لما فرغ من القسم الأول من قسمي الياء الغير المفردة. وهو قسم الياءين المتوسطتين انتقل الى القسم الثاني منهما وهو قسم الياءين المتطرفتين وهو أيضاً قسمان: ما سكن فيه ثاني الياءين وما تحرك فيه ثانيهما. وقد بدأ الناظم بالقسم الأول منهما فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بحذف الأخير من الياءين يعني مع إثبات الياء الأولى من نحو «يستحي» مما اجتمع فيه ياءان متطرفتان ثانيتهما ساكنة حذفاً

مرجحاً فيها يعني على حذف الياء الأولى مع إثبات الثانية. ويستفاد من تعبيره بالترجيح جواز أن تكون المحذوفة الأولى أو الثانية، ولا فرق في ترجيح حذف الياء الثانية بين أن تكون أصلية أو زائدة، ولا بين أن يكون بعدها متحرك أو ساكن وذلك نحو ﴿**يحيي ويميت**﴾ و ﴿**إنا نحن نحيي ونميت**﴾ و ﴿**أنا أحيي وأميت**﴾ و ﴿**أنت وليي في الدنيا والأخرة**﴾ و ﴿**نحيي الموتى**﴾ و ﴿**كذلك يحيي الله الموتى**﴾ و ﴿**أحيي الموتى بإذن الله**﴾ و ﴿**إن ذلك لمحيي الموتى**﴾ وهذا الوجه المرجع هو الذي جرى به العمل عندنا. وعليه فتلحق الياء الثانية بالحمراء إذا وليها متحرك، وأما إذا وليها ساكن فلا تلحق. ثم علل الناظم ترجيح حذف الياء الأخيرة على الأولى بقوله «إذ سكنت في الطرف» يعني لسكونها بعد حركة تجانسها وهي الكسرة فهي تدل عليها حين حذفها ولوقوعها في الطرف والأطراف محل التغيير. والأقرب في قوله «في الطرف» أنه متعلق بفعل محذوف أي ووقعت في الطرف. ثم قال:

وَرَجِّحَنْهُ قَبْلَ مَا تَحَرَّكَتْ ... لِغَيْرِ يَلْحَقُهَا لَوْ أُدْغِمَتْ

لَدَى وَلِيِّيَ وَحَيَّ يُحْيِيَا ... لَدَى الْقِيَامَةِ وَفِي لِنُحْيِيَا

وَجَاءَ فِي يُحْيِيَ إِطْلَاقٌ لَدَى ... عَقِيلَةٍ وَلِابْنِ حَرْبٍ وَرَدَا

لما ذكر القسم الأول من قسمي الياءين المتطرفتين وهو ما سكن فيه ثاني الياءين، انتقل الى القسم الثاني منهما وهو ما تحرك فيه ثاني الياءين، فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بترجيح الحذف للياء الأولى قبل الياء الثانية المتحركة يعني على حذف الثانية المتحركة وإثبات الأولى وذلك في أربع كلمات: الكلمة الأولى ﴿**ولّيي**﴾ من قوله تعالى ﴿**إن وليي الله الذي نزل الكتاب**﴾ [١٩٦] في «الأعراف» وأصل هذه الكلمة بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة مفتوحة، فكتبوها بياء واحدة معرفة. الكلمة الثانية ﴿**حيي**﴾ من قوله تعالى ﴿**ويحيي من حيي عَن بينة**﴾ [٤٢] في «الأنفال» الكلمة الثالثة: ﴿**يُحْيِي**﴾ من قوله تعالى ﴿**أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى**﴾ [٤٠] في سورة «القيامة» وقيده بالسورة احترازاً عن الواقع في غيرها وهو في «الأحقاف» ﴿**بقادر على أن يحيي الموتى**﴾ [٣٣] فإن الشيخين سكتا عنه. الكلمة الرابعة ﴿**لنحيي**﴾ من قوله تعالى ﴿**لنحيي به بلدة ميتاً**﴾ [٤٩] في «الفرقان». ثم أخبر في البيت الثالث بأنه جاء عن الشاطبي في (العقيلة) إطلاق الحذف في ﴿**يحيي**﴾ فعم الواقع في سورة «القيامة» والواقع في «الأحقاف»، وانه ورد الإطلاق أيضاً لأبي العباس بن حرب في تأليفه الموضوع في الرسم. والعمل عندنا على الوجه المرجح الذي هو حذف الياء الأولى في الألفاظ الأربعة، وعلى إطلاق الحذف للياء الأولى من ﴿**يحيي**﴾

وقول الناظم «لغير يلحقها لو أدغمت» علة لترجيح حذف الياء الأولى في هذا القسم، فاللام في لغير للتعليل و «غير» بكسر الغين وفتح الياء كعنب اسم بمعنى التغير أي إنما كان حذف الياء الأولى في هذا القسم مرجحاً على حذف الياء الثانية لأجل التغير الذي لو أدغمت أي على تقدير إدغماها في الياء الثانية فهي عرضة لأن تدغم في الثانية فتكون أولى بالحذف رسماً لأجل التغير الذي يلحقها لفظا بالإدغام على قاعدة المثلين. أما الإدغام في ﴿ولي الله﴾ فإنما يكون بعد حذف الياء الأولى الساكنة ثم تسكين الياء الثانية. وقد رُوي عن بعض القراء ﴿ولي﴾ بياءٍ واحدة مفتوحة مشددة وأما الإدغام في ﴿حي﴾ فإنما يكون بعد تسكين الياء الأولى، وقد قرأ غير نافع والبزي وشعبة من السبعة ﴿حيَّ﴾ بياءٍ مشددة مفتوحة. وأما الإدغام في ﴿يحيي﴾ و ﴿لنحيي﴾ فإنما يكون بعد نقل حركة الياءِ الاولى إلى الحاء، وقد أجازه بعض النحاة ولم ترد به قراءَة. وقوله «لدى» في أولي شطري البيت الثاني بمعنى «في» وأتى بـ «حيّ» مدغماً على قراءَة الإدغام. ثم قال:

وَهَاكَ وَاواً سَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ ... فِي أَحْرُفٍ لِلاِكْتِفَا بِالضَّمِّ

أي خذ واواً حذفت في الرسم أي المرسوم وهو المكتوب في المصاحف، وقوله «في أحرف» بدل بعض من الرسم. والمراد بالأحرف الكلمات، وهذا من الناظم شروع في الكلام على حذف الواوات من الرسم بعد فراغه من الكلام على حذف الألفات والياءات منه. وقوله «للاكتفا» بالضم علة لقوله «سقطت» وخرج بهذه العلة ما حذف من الواوات للجازم فلا كلام لأهل الرسم عليه نحو ﴿ومن يدع مع الله إلها ءاخر﴾ [المؤمنون: ١١٧] الآية ﴿وإن تدع مثقلة الى حملها﴾ [فاطر: ١٨] الآية ﴿ومن يعش عن ذكر الرحمان﴾ [الزخرف: ٣٦] الآية. وقوله «للاكتفا» يقرأُ بالقصر للوزن. ثم قال:

وَيَدْعُ الإِنْسَانُ وَيَوْمَ يَدْعُ ... فِي سُورَةِ الْقَمَرِ مَعْ سَنَدْعُ
وَيَمْحُ فِي حَامِيمَ مَعْ وَصَالِحْ ... أَلْحَذْفُ فِي الْخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحْ

الواو المحذوفة من الرسم قسمان: مفردة وغير مفردة. وسيتكلم على القسم الثاني في الفصل الآتي، وتكلم في هذين البيتين على القسم الأول، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بحذف الواو عن كتاب المصاحف في خمس كلمات: الكلمة الأولى ﴿ويدع﴾ من قوله تعالى ﴿ويدع الإنسان بالشر﴾ في «الإسراءِ» واحترز بقيد المجاور وهو لفظ «الإنسان» عن غير المقترن به وهو في «الحج» ﴿يدعوا من دون الله﴾ [١٢]. ﴿يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه﴾ [١٣] فإن واوه ثابتة. الكلمة الثانية ﴿يدع﴾ من قوله تعالى ﴿يوم يدع الداع﴾ [٦] في سورة «القمر» واحترز بقيد المجاور وهو لفظ «يوم» من موضعي «الحج» المحترز عنهما قبل. وأما ذكر السورة فإيضاح

الكلمة الثالثة ﴿سندع﴾ من قوله تعالى ﴿سندع الزبانية﴾ [١٧] في «العلق». الكلمة الرابعة ﴿ويمحو﴾ من قوله تعالى ﴿ويمح الله الباطل﴾ [٢٤] في «حاميم الشورى». ولا يجوز أن يكون حذف الواو في هذه الكلمة للجزم بالعطف على يختم قبله على معنى إن يشأ الله يمح الباطل، لأن في تعليقه على المشيئة إيهاماً إذ قد أخبر الله أنه شاءَ محو الباطل في قوله تعالى ﴿ليحق الحق ويبطل الباطل﴾ [الأنفال: ٨] وإنما جملة ﴿ويمح الله الباطل﴾ [٢٤] استئنافية. واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «الرعد» ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾ [٣٩] فإن واوه ثابتة. الكلمة الخامسة: ﴿وصالح﴾ من قوله تعالى ﴿وصالح المؤمنين﴾ [٤] في سورة «التحريم» بناءً على أنه جمع مذكر سالم حذفت نونه للإضافة وواوه للاكتفاءِ بالضمة وهو أحد قولين فيه. وقيل: إنه مفرد وعليه فلا حذف فيه أصلاً وتكون الكلمات المحذوفة منها الواو لما تقدم أربعاً فقط. وما تقدم للناظم من أن الواو حذفت من هذه الكلمات للاكتفاء عنها بالضمة قبلها هو الذي نص عليه في (المقنع) وذكر بعضهم توجهياً آخر وهو حمل الخط على اللفظ في الوصل لأن الواو تحذف فيه لالتقاءِ الساكنين.

تنبيه: ذكر في (المقنع) بسنده الى الفراء أنه قال: حذفت واو الجمع في المصحف في قوله تعالى ﴿نسوا الله﴾ ولم يذكره الناظم لقول أبي عمرو: ولا أعلم ذلك كذلك في شيءٍ من المصاحف، والذي حكي عن الفراءِ غلط اهـ. ولذا جرى العمل بإثبات الواو في ﴿نسوا الله﴾. ثم قال:

فَصْلٌ وَقُلْ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُذِفَتْ ... مِمَّا لِجَمْعٍ أَوْ بِنَاءٍ دَخَلَتْ

كَنَحْوِ ووُرِيَ وَيَسْتَوُونَا ... مَوْءُودَةٌ دَاوُدَ وَالْغَاوُونَا

تقدم أن الواو المحذوفة من الرسم قسمان: مفردة وغير مفردة. ولما فرغ الناظم من الكلام على القسم الأول، عقد هذا الفصل للقسم الثاني فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن يقال: إن إحدى الواوين حذفت في المصاحف من الواوين اللتين دخلت إحدتهما للدلالة على جمع، أَو لإقامة بناءِ كلمة أي بنيتها، وسيأتي تعيين المحذوفة منهما. ثم مثل في البيت الثاني بخمسة أمثلة: مثالان لما دخلت فيه إحدى الواوين للجمع وهما ﴿يستوون﴾ من قوله تعالى ﴿أفمن كان مؤمناً كما كمن كان فاسقاً لا يستوون﴾ [١٨] في «آلم السجدة» و ﴿الغاوون﴾ من قوله تعالى ﴿فكبكبوا فيها هم والغاوون﴾ [٩٤] في «الشعراء» وفيها أيضاً ﴿والشعراءُ يتبعهم الغاوون﴾ [٢٢٤] وثلاثة أمثلة لما دخلت فيه إحدى الواوين للبناء وهي ﴿ووري﴾ من قوله تعالى ﴿وإذا المؤُودة سئلت﴾ [٨] في «التكوير» و ﴿داود﴾ وهو كثير في القرءان فإن كل واحدة من

هذه الكلمات اجتمع فيها واوان. والثاني في ﴿لا يستوون﴾ ضمير جمع وفي ﴿الغاوون﴾ علامة رفع الجمع وفي بقية الأمثلة للبناءِ.

ومن الكلمات التي الواو الثانية فيها للجمع ﴿ولا تلوون﴾ و ﴿يلوون﴾ و ﴿أن تلووا﴾ و ﴿ليسوءُوا﴾ و ﴿لتستووا﴾ و ﴿فأووا﴾ وفهم من أمثلة الناظم أنه لا بد في حذف إحدى الواوين المجتمعتين أن تكون الثانية بعد ضمة فخرج نحو ﴿ءَاووا﴾ و ﴿نصروا﴾ و ﴿لووا رءوسهم﴾ فإن الواوين ثابتان فيه، وأن تكون الواوان متلاصقتين في الخط صورة وتقديراً فدخل نحو ﴿المؤُودة﴾ و ﴿ليسوءُوا﴾ مما انفصلت فيه الواوان لفظاً لا خطاً، وخرج ﴿تبوَّءُوا﴾ فإن الواوين فيه وإن اتصلتا صورة فهما منفصلتان تقديراً بصورة الهمزة التي حذفت لاجتماع الأمثال بخلاف ﴿الموءودة﴾ و ﴿ليسوءوا﴾ فلا حظ لهمزتيهما في الصورة على المشهور.

تنبيه: لم يذكر الناظم في هذا الباب حذف إحدى الواوين مما الأولى فيه صورة للهمزة الواقعة قبل واو الجمع نحو ﴿مستهزءون﴾ و ﴿متكئون﴾ و ﴿بدءوكم﴾ و ﴿انبئوني﴾ و ﴿وليطفئوا﴾ و ﴿ليواطئوا﴾ و ﴿يستنبئونك﴾ بل أَخَّره الى آخر باب الهمز وأدرجه في قوله «وما يؤَدي لاجتماع الصورتين» الخ. وها هنا ذكره أبو عمرو. وأما لفظ ﴿الموءُودة﴾ فإنما ذكره الناظم هنا باعتبار الواوين المكتنفين للهمزة. ثم قال:

وَرَسْمُ الأُولَى فِي الْجَمِيعِ أَحْسَنُ وَفِي يَسُوءُوا عَكْسُ هَذَا أَبْيَنُ

لما ذكر في البيتين قبل أن إحدى الواوين محذوفة من نحو ﴿ووري﴾ و ﴿يستوون﴾ ولم يعين المحذوفة من الواوين، أراد أن يعين هنا المحذوفة منهما فأخبر في الشطر الأول بأن رسم الاولى من الواوين أي إثباتها في الرسم مع حذف الثانية أَحسن في جميع ما تقدم يعني من مقابله وهو حذف الأولى مع إثبات الثانية، ثم أخبر في الشطر الثاني بأن عكس هذا أَبين في ﴿يسوءوا﴾ من قوله تعالى ﴿ليسوءُوا وجوهكم﴾ [٧] في «الإسراءِ». فيترجح فيه حذف الواو الأولى مع إثبات الواو الثانية الذي هو المرجوح في غيره. وهذا إنما هو على قراءة من قرأَ ﴿ليسوءوا﴾ بالياء وضم الهمزة بعدها واو الجمع، وأما على قراءة من قرأَه بالياء ونصب الهمزة أَو بالنون ونصب الهمزة فلا حذف فيه أَصلاً.

واعلم أن جميع ما ذكره الناظم في هذا البيت إنما يوافق كلام أبي عمرو في المحكم وكلام أبي داود في ذيل الرسم، وأما كلام أبي عمرو في (المقنع) وأبي داود في (التنزيل) فمخالف لما ذكره الناظم هنا، والعمل على ما ذكره الناظم في هذا البيت، وعليه فكيفية ضبط ﴿ووري﴾ و ﴿يستوون﴾ وشبههما أن تجعل الواو الأولى سوداء

وتجعل بعدها واواً حمراء، وهكذا ضبط ﴿الموءودة﴾ إلا أنك تجعل همزتها نقطة صفراء بين الواو الأولى السوداء والواو الثانية الحمراء. وكيفية ضبط ﴿ليسوءوا﴾ أن تجعل بعد السين واواً حمراء في السطر وتجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الواو الحمراء فوق السطر، ثم تجعل واواً سوداء بعد الهمزة فتكون الهمزة بين الواو الأولى الحمراء والواو الثانية السوداء.

تنبيه: ذكر أبو داود تعيين الحذف لصورة الهمزة في نحو ﴿مستهزءون﴾ و ﴿متكئون﴾ و ﴿انبئوني﴾ و ﴿يستنبئونك﴾ مما الأولى فيه صورة للهمزة الواقعة قبل واو الجمع، وعلى ما ذكره أبو داود العمل، وعليه فكيفية ضبط ذلك أن تجعل واو الجمع كحلاءَ وتجعل الهمزة قبلها نقطة صفراء. ثم قال:

بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ وَهُوَ مُرَجَّحٌ بِثَانِي الْحَرْفَيْنِ
فِي الَّيْلِ وَالَّائِي التَي وَالَّاتِي وَفِي الذي بِأَيِّ لَفْظِ يَاتِي

أي هذا باب ورد حذف إحدى اللامين عن كتاب المصاحف في ألفاظ مخصوصة وهي المذكورة في البيت الثاني، وهذا من الناظم شروع في الكلام على حذف اللام بعد فراغه من الكلام على حذف الألف والياء والواو، وكأن وجه لحوق الحذف للام شبهها بالألف صورة. وقوله و «هو» أي الحذف مرجح بثاني الحرفين أي في الثاني من اللامين على الأول منهما بمعنى أن كون المحذوف هو اللام الثاني راجح على كونه اللام الأول. ثم ذكر في البيت الثاني الالفاظ التي ورد فيها حذف إحدى اللامين بإجماع المصاحف وجملتها خمسة: اللفظ الأول ﴿اليل﴾ نحو ﴿واختلاف اليل والنهار﴾ [البقرة: ١٦٤] وهو كثير في القرآن. اللفظ الثاني ﴿الائي﴾ وقد وقع في أربعة مواضع: موضع في «الأحزاب» وموضع في «المجادلة» وموضعان في «الطلاق». اللفظ الثالث: ﴿التي﴾ نحو ﴿التي وقودها الناس والحجارة﴾ [البقرة: ٢٤] وهو كثير في القرآن. اللفظ الرابع: ﴿الاتي﴾ نحو ﴿والاتي ياتين الفاحشة﴾ [النساء: ١٥] وهو كثير أيضاً. اللفظ الخامس: ﴿الذي﴾ باي لفظ يأتي من مفرد ومثنى وجمع نحو ﴿الذي خلقكم والذين من قبلكم﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿والذان يأتيانها منكم﴾ [النساء: ١٦] ﴿وأرنا الذين اضلانا﴾ [فصلت: ٢٩].

واعلم أن ما ذكره الناظم من ترجيح حذف اللام الثانية في الألفاظ المذكورة هو مختار أبي عمرو، وأما أبو داود فاختار حذف اللام الأولى. فإذا ضبطت الالفاظ المذكورة على مختار أبي عمرو لم يجعل على اللام المرسومة فتحة ولا شد ولا تلحق الألف التي بعدها في ﴿الائي﴾ و ﴿الاتي﴾ لفقد المفتوح المشدد الذي شأنه أن تلحق

الألف معه، وإذا ضبطت على مختار أبي داود فعلى العكس، وبمختار أبي عمرو جرى عملنا. وفهم من اقتصار الناظم على حذف إحدى اللامين في الألفاظ الخمسة أن ما عداها من الألفاظ التي فيها لامان متصلتان وارد على الأصل الذي هو ثبوتهما معاً، وهو كذلك باتفاق المصاحف نحو «الله» و «اللهم» و «اللطيف» و «اللؤلؤا» و «اللمم» و «اللهو» و «اللعب» و «اللغو» و «اللوامة» و «اللعنة» و «اللاعنون» و «اللات» و «العزى» و «من اللاعبين». نعم سكت الناظم عما جرى به العمل على مذهب النحاة من حذف إحدى اللامين من اسم الجلالة اذا جر باللام نحو ﴿لله الامر﴾ لعدم ذكر أئمة الرسم له؛ وأما الَّف بتشديد اللام فإنما يرسم بلام واحدة وسكت عنه الناظم بمجيئه على الاصل فيه إذ هو فعل ماض. قال أبو داود في (التنزيل) في سورة «الأنفال»: وألف بلام واحدة ولا يجوز غير ذلك إذ هو فعل وإنما قيدته لأني رأيت كثيراً من كتاب المصاحف وغيرها قد رسموه بلامين جعلوها مثل الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف في نحو «اللهو» و «اللعب» وشبهها اهـ. ومثل «الَّف» «الَّفْتَ» و «لا تكلَّف» وشبههما مما اللام الاولى فيه والثانية من كلمة واحدة تحقيقاً.

تنبيه: الألفاظ الخمسة التي حذف منها كتاب المصاحف إحدى اللامين هي مما تنزلت فيه أل منزلة الجزء للزومها لها إلا لفظ ﴿اليل﴾، واقتصارهم على تلك الألفاظ الخمسة أوضح دليل على أنهم أجروها مجرى باب «مدَّ» و «ردَّ» في رسم المدغم والمدغم فيه بحرف واحد، ولا يعكر عليه إثباتهم اللامين في اللات لإجرائهم له لما قل دوره على الأصل، ألا ترى الى لفظ ﴿اليل﴾ حذفوا منه اللام مع أنه لم تتنزل «أ» منزلة الجزء منه حين كثر دوره وتماثل أكثر حروفه. ثم قال:

وَهَاكَ حُكْمَ الْهَمْزِ فِي الْمَرْسُومِ وَضَبْطَهُ بِالسَّائِرِ الْمَعْلُومِ

أي خذ حكم الهمز في المرسوم أي المكتوب في المصاحف. وقوله و «ضبطه» بالنصب عطف على «حكم» أي وخذ ضبط الهمز أي حصره بالوجه السائر أي الشائع المعلوم عند علماء الفن وهو ما ذكروه فيه من القواعد والضوابط الرسمية. والهمز لغة مصدر بمعنى الضغط والدفع ويستعمل مصدراً أيضاً بمعنى النطق بالهمزة فيقال: همزت الكلمة إذا نطقت فيها بهمزة سمى الحرف المعلوم همزاً وهمزة لأنه يحتاج في إخراجه من أقصى الحلق الى ضغط الصوت ودفعه لثقله. والنبر مرادف عند سيبويه والجمهور خلافاً للمبرد في قوله «إنها لسيت حرفاً، وإنما هي من قبيل الضبط والشكل». ولما كانت الهمزة ثقيلة توسعت العرب في تخفيفها واستغنوا به عن إدغامها إلا ما شذ من نحو «سئَّال» و «اقرأ آية» فلذا لم يرسموا لها صورة بل استعاروا لها شكل ما تؤول في تخفيفها

إليه تنبيهاً على توسعهم فيها. وأما الصورة التي تجعل لها كـ «عين» صغرى أو نقطة صفراء أو حمراء، فلم تكن في المصاحف العثمانية بل هي محدثة للإيضاح. والأصل في الهمز التحقيق ويقابله التخفيف وهو لغة أهل الحجاز وأنواعه ثلاثة: أحدها: التسهيل بين بين أي جعل الهمزة حرفاً مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد المجانس لحركة الهمزة، أو حركة الحرف الذي قبلها. وهذا النوع هو الأصل في الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها والهمزة المسهلة بين بين محركة عند البصريين وساكنة عند الكوفيين ولكل دليل محله غير هذا. ثانيها: الإبدال وهو الأصل في الهمزة الساكنة. ثالثها: الحذف ولم يات إلا في المتحركة وينقسم الى قسمين: حذف للهمزة مع حركتها ويعبر عنه بالإسقاط، وحذف لها بعد نقل حركتها ويعبر عنه بالنقل وهي مرادة في القسمين إلا أنها في القسم الأول لم يدل عليها، وفي القسم الثاني دل عليها بحركتها المنقولة.

واعلم أن الأصل أن تكتب الهمزة بصورة الحرف الذي تؤول إليه في التخفيف أو تقرب منه ما لم تكن أولاً فتكتب حينئذ ألفاً. وقد نظم ذلك ابن معطي في بيت فقال:

وكتبوا الهمز على التخفيف ... واو لا بالألف المعروف

فإن كانت الهمزة تخفف ألفاً أو كالألف فقياسها أن تكتب ألفاً، وإن كانت تخفف ياءً أو كالياءِ فقياسها أن تكتب ياءً، وإن كانت تخفف واواً أو كالواو فقياسها أن تكتب واواً، وإن كانت تخفف بالحذف بنقلٍ أو غيره فتحذف ما لم تكن أولاً فتكتب حينئذ ألفاً سواءٌ اتصل بها حرف زائد نحو «سأَصرف» أو لا نحو «أنعمت» إشعاراً بحالة الابتداء. هذا هو القياس لمعنى مقصود ووجه مستقيم يعلمه من قدر للسلف الصالح قدرهم وعرف لهم حقهم رضي الله عنهم. ثم قال:

فَأَوَّلٌ بِأَلِفٍ يُصَوَّرُ ... وَمَا يُزَادُ قَبْلُ لاَ يُعْتَبَرُ

نَحْوِ بِأَنَّ وَسَأُلْقِي وَفَإِنْ ... .

الهمزة تقع أول الكلمة ووسطها وطرفها، وقد ابتدأ الناظم بالكلام على المبتدأة فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة الواقعة في أول الكلمة تصور ألفاً سواءٌ تحركت بالكسر أم بالفتح أم بالضم، وأن ما يزاد قبل الهمز على بنية الكلمة كالباء والسين والفاء لا يعتبر أي لا يعد من نفس الكلمة حتى تصير الهمزة به متوسطة بل تبقى على حكم الابتداء فتصور ألفاً سواء تحركت أيضاً بالكسر أم بالفتح أم بالضم. فمثال الهمزة المبتدأة مفتوحة ومضمومة ومكسورة «أَنعمت» و «أُولئك» و «إِياك»، ومثال الهمزة التي قبلها مزيد مفتوحة ومضمومة ومكسورة ما أشار اليه الناظم بقوله نحو «بأَنْ» و «سأُلقي» و «فإِن».

واعلم أنه يندرج في عموم الهمزة المبتدأة همزة الوصل نحو ﴿**الحمد لله**﴾ ﴿**اهدنا الصراط**﴾ ﴿**اعبدوا ربكم**﴾ فتصور ألفاً. ومما يندرج في قول الناظم «وما يزاد قبل لا يعتبر» «كأَنَّ» و «كأَيِّن» بناءً على زيادة الكاف على كلمتي «إن» و «أي» وهو مذهب القراء خلافاً للنحاة في جعلها بالتركيب جزءًا من الكلمة، وقد مثل الشيخان بهما معاً للمبتدأة التي اتصل بها حرف دخيل. ومما يندرج فيه أيضاً نحو «الأرض» و «الأحاديث» و «الأخرة» من كل كلمة لم تنزل «أل» منزلة الجزء منها، فإن نزلت «ال» منزلة الجزء من الكلمة التي في «أولها» همزة كانت الهمزة في حكم المتوسطة لا المبتدأة وذلك في «الأن» فإنه لما لزمته «ال» نزلت منه منزلة الجزء، فلا يندرج في قول الناظم وما يزاد قبل لا يعتبر كما لا يندرج فيه أيضاً حرف المضارعة وميم اسم الفاعل واسم المفعول وهمزة الوصل نحو «تؤزهم» و «يؤتي» و «نأخذ» و «مؤمن» و «مأتيا» ونحو «ايتوا» و «فإذن» لحلول الفاء حلول همزة الوصل، فإن الهمزة في الجميع حكمها حكم المتوسطة لأن الأحرف المتقدمة عليها وإن كانت زائدة لكن يخل إسقاطها ببينة الكلمة. فقول الناظم «وما يزاد قبل لا يعتبر» يعني مما لا ينزل منزلة الجزء من الكلمة ومما لا يخل إسقاطه ببينة الكلمة، سواء استقل كـ «يوم» و «حين» من «يومئذ» و «حينئذ» الآتيين أم لم يستقل كما في الأمثلة المتقدمة. ثم قال:

.....	وَبِمُـرَادِ الْـوَصْـلِ بِـالْيَـاءِ لَيِّـنْ
ثُـمَّ لِئَـلاَّ مَـعْ أَئْفِكَـاً يَـوْمَئِـذْ	أَئِـنَّ مَـعْ أَئِنَّكُـمْ وَحِينَئِـذْ
أَئِـنْ أَئِنَّـا الأَوَّلاَنِ وَكَـذَا	أَئِمَّـةٌ وَالْمُـزْنُ فِيهَـا أَئِـذَا
وَهَـؤُلاَءِ ثُـمَّ يَبْنَـؤُمَّـا	وَأَؤُنَبِّئُـكُـمْ بِـوَاوٍ حَتْمَـا

لما قدم أن الهمزة الواقعة أول الكلمة تصور ألفاً وإن كان قبلها مزيد، استثنى من ذلك مع الإطلاق الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل أربع عشرة كلمة كتبت على إرادة وصلها بما قبلها فصارت الهمزة بذلك في حكم المتوسطة، منها أربع كلمات اتصلت بما يمكن استقلاله وهي «يومئذ» و «هؤُلاء» و «يبنؤُم»، والعشرة الباقية اتصلت بما لا يمكن استقلاله وهي «لئن» و «لئلا» و «أئفكاً» و «أئنَّ» و «أئنكم» و «أئن» و «أئنا» و «أئمة» و «أئذا» الذي في سورة «المزن» و «أؤنبئكم». أما «لئن» فنحو ﴿**لئن اخرتني إلى يوم القيامة**﴾ [الإسراء: ٦٢] دخلت اللام الموطئة للقسم على «إن» الشرطية فكان قياسها الألف، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت الهمزة بذلك الاعتبار متوسطة فصورت ياء كالهمزة المكسورة بعد فتحة المتوسطة حقيقية. وأما«لئلا» فنحو ﴿**لئلا يكون للناس عليكم حجة**﴾ [البقرة: ١٥٠] دخلت لام كي على «أن لا» فكان قياسها أن تصور

ألفاً لأنها مبتدأة لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير متوسطة فصورت ياء كالهمزة المفتوحة بعد كسرة المتوسطة حقيقة. وأما «أئفكاً» ففي «الصافات» ﴿**أئفكاً ءالهة دون الله تريدون**﴾ [٨٦] دخلت همزة الاستفهام على «إفكاً» ففعل به ما فعل بـ «لئن». وأما «يومئذ» فنحو ﴿**يومئذ يتبعون الداعيَ**﴾ [طه: ١٠٨] أضيف «يوم» إلى «إذ» ثم فعل به مثل ما فعل بـ «لئن» وأما «أئن» ففي «الشعراء» ﴿**ائِنَّ لنا لأجراً**﴾ [٤١] وأما «أئنكم» ففي «الأنعام» ﴿**أئنكم لتشهدون**﴾ [١٩] وفي «النمل» و «العنكبوت» ﴿**أئنكم لتأتون الرجال**﴾ [٥٥] وفي «فصلت» ﴿**أئنكم لتكفرون**﴾ [٩] دخلت همزة الاستفهام على «إن» و «إنكم» ثم سلك بهما مسلك «أئفكاً». وعلم من ذكر الناظم «أئنكم» مع «أئن» عدم دخول «إنك» في «الصافات» إذ لو أراد العموم لاكتفى بـ «أئن» المجرد عن المقترن بالضمير.

وأما «حينئذ» ففي «الواقعة» ﴿**وأنتم حينئذ تنظرون**﴾ [٨٤] فعل به ما فعل بـ «يومئذ». وأما «أئن» ففي «يسّ» ﴿**أَئِنْ ذكرتم**﴾ [١٩] دخلت همزة الاستفهام على «إن» ثم سلك به مسلك «أئفكاً». وأما «أئنا» ففي «النمل» ﴿**أئنا لمخرجون**﴾ [٦٧] وفي «الصافات» ﴿**أئنا لتاركون ءالهتنا**﴾ [٣٦] وهذان هما المرادان بقول الناظم «أئنا الأولان» دخلت همزة الاستفهام على «إنا» المركب من ضمير جماعة المتكلمين وإنَّ المحذوفة النون الثانية لتوالي الأمثال ثم سلك به مسلك «أئفكا». واحترز بقوله «الأولان» عن «اءنَّا» الثالث وهو في «النازعات» ﴿**اءنَّا لمردودون في الحافرة**﴾ [١٠] فإنه لم تصور فيه الهمزة المكسورة. وأما «أئمة» ففي التوبة ﴿**فقاتلوا أئمة الكفر**﴾ [١٢] وفي «الانبياء» و «السجدة» ﴿**وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا**﴾ [٢٤] وفي «القصص» ﴿**ونجعلهم أئمة**﴾ [٥] وفيها أيضاً ﴿**وجعلناهم أئمة يدعون الى النار**﴾ [٤١] وأصله «أَأْمِمَة» على وزن أفعلة جمع إمام كآلهة جمع إله وآنية جمع إناء، ثم أريد إدغام الميم الأولى في الميم الثانية فنقلت حركة الميم الأولى الى الساكن قبلها فصار أئمة بكسر الهمزة الثانية فاقتضى القياس فيها أن تصور ياء لتوسطها تحقيقاً لا تنزيلاً كما قررناه تبعاً لأبي عمرو في جمعه «أئمة» مع «أئفكاً» ونظائره. وأما «أئذا» الذي في سورة «المزن» أي «الواقعة» فهو ﴿**أئذا متنا وكنا تراباً**﴾ [٤٧] دخلت همزة الاستفهام على «إذا» ثم سلك به مسلم «أئفكاً». واحترز بقوله «في المزن» عن «أئذا» الواقع في غيرها فإنه لم تصور فيه الهمزة المكسورة وهو متعدد في «الرعد» وغيرها.

وأما «هؤُلاء» فنحو ﴿**أنبئوني بأسماء هؤلاء**﴾ [البقرة: ٣١] دخلت «ها» التي للتنبيه على «أولاء» الذي هو اسم إشارة فكان قياس همزته أن تصور ألفاً إذ هي مبتدأة اتصل بها

كلمة «ها»، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة صارت الهمزة بذلك التقدير في حكم المتوسطة وهي بعد الألف فصورت واواً كالهمزة المضمومة بعد الألف المتوسطة حقيقة، وما اقتضاه كلام الناظم من أن الواو المرسومة في «هؤُلاء» صورة الهمزة هو مذهب أهل المصاحف. وذهب النحاة الى أنها زائدة كالواو في «أولاء» و «أولوا» و «أولي»، وأن الهمزة غير مصورة، وأما «يبنؤُم» ففي «طه» ﴿قال يبنؤُم لا تأخذ بلحيتي﴾ [٩٤] أضيف ابن المنادى الى «أم» فكان قياس همزة «أم» أن تصور ألفاً إذ هي مبتدأة، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير في حكم المتوسطة فصورت واواً أيضاً كالهمزة المضمومة بعد فتحة المتوسطة حقيقة. واحترز بقيد المجاور وهو حرف النداء عن الخالي عنه وهو في «الأعراف» ﴿قال ابن أم﴾ فإن همزة «أم» صورت ألفاً وهي منفصلة عن كلمة «ابن» في الرسم. وأما «اؤُنبئكم» ففي «آل عمران» ﴿قل اؤُنبئكم بخير من ذلكم﴾ [١٥] دخلت همزة الاستفهام على «أنبئكم» ثم سلك به مسلك «يبنؤُم» فجملة الكلمات الأربع عشرة، منها ما صورت همزته واواً وهو ثلاثة «هؤُلاء» و «يبنؤُم» و «اؤُنبيئكم»، ومنها ما صورت همزته ياء وهو باقي الكلمات. وإنما صورت كذلك مراعاة للغة من يجري هذا النوع من المبتدأة في التخفيف مجرى المتوسطة حقيقة، وسيأتي للناظم في فن الضبط ما يؤْخذ منه كيفية ضبط هذه الكلمات.

والباء في قوله «بمراد» سببية و «مراد» بوزن اسم المفعول والمراد به المصدر. وقوله «لئن» مرفوع بفعل محذوف تقديره صور، والمعنى صور بسبب إرادة الاتصال «لئن» ونظأئره بالياء و «هؤُلاء» ونظأئره بالواو وحذف آخر «أؤُنبئكم» لضرورة الوزن. ثم قال:

فَصْلٌ وَمَا بَعْدَ سُكُونٍ حُذِفَا ... مَا لَمْ يَكُ السَّاكِنُ وَسْطاً أَلِفَا
كَمِلْءُ يَسْأَلُونَ وَالنَّبِيءِ ... شَيْئاً وَسُوءًا سَاءَ مَعْ قُرُوءِ

لما فرغ الناظم من حكم الهمزة المبتدأة شرع في حكم المتوسطة والمتطرفة الواقعتين بعد ساكن، وجمعهما في فصل واحد لاشتراكهما في الحكم، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن ما وقع بعد سكون من الهمز المتوسط والمتطرف حذف أي لم تجعل له صورة إلا إذا كان الساكن الذي قبل الهمز ألفاً متوسطاً فإنه سيأتي حكمه آخر هذا الفصل. وهذا الاستثناءُ خاص بقسم الهمزة المتوسطة وسيأتي الاستثناء أيضاً من الهمزة المتطرفة بعد ألف. فإن قلت: من أين علم أن الاستثناء هنا خاص بقسم المتوسطة؟ فالجواب أنه علم من وصفه الألف بالتوسط لأنها لا تكون متوسطة إلا إذا توسط الهمز بأن كان بعده حرف فأكثر كـ «دعاؤكم»، وإما إذا تطرف كـ

«يشاء» فإن الألف تكون حينئذ متطرفة لكون الهمز لا شكل له في المصاحف.

واعلم أن صورالهمزة المتوسطة والمتطرفة الواقعتين بعد ساكن ست وثلاثون، وذلك لأن كلاً منهما إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة فهذه ست، والساكن الذي قبلهما إما صحيح وإما واو أو ياء لينان أو واو أو ياء مديان أو ألف فهذه ست أيضاً تضرب في الستة المتقدمة تبلغ ستاً وثلاثين، ثمان عشرة في المتوسطة ومثلها في المتطرفة إلا أنه يسقط من صور الهمزة المتوسطة ثلاث صور هي المضمومة والمفتوحة والمكسورة بعد الألف لاستثناء الناظم لها، تبقى منها خمس عشرة تضم الى صور الهمزة المتطرفة الثمان عشرة فتكون ثلاثاً وثلاثين، إحدى عشرة منها مع الضم ومثلها مع الفتح ومثلها مع الكسر، وإلى هذا التنوبع أشار الناظم في البيت الثاني بتعداد الأمثلة من غير مراعاة ترتيب بل على حسب ما ساعده النظم. وهذا ترتيب ما حضر من أمثلتها مع إدراج أمثلة الناظم، فالمضمومة متوسطة ومتطرفة «مسؤولاً» و «ملء» و «الموءودة» و «شيء» و ليسوءوا» و «سوء اعمالهم» و «نبيئهم» و «النبيء» و «دعاء»، والمفتوحة متوسطة ومتطرفة نحو «يسألون» و «الخبء» و «سوءاتهما» و «شيئاً» و «سوءا» و «السوء» و «نبيئاً» و «النبيء» و «ساء»، والمكسورة متوسطة ومتطرفة نحو «أفئدة» و «بين المرءِ» و «موئلاً» و «دأئرة السوء» و «كل شيءٍ» و «ثلاثة قروءٍ» و «النبيئين» و «لنبيءٍ لهم» و «من الماءِ»، وسيأتي للناظم قريباً استثناءُ كلمات دخلت في هذه القاعدة التي ذكرها هنا وقد مثلنا ببعض تلك الكلمات هنا. ثم قال:

إِلاَّ حُـرُوفـاً خَـرَجَـتْ عَـنْ حُكْمِهَـا ... فَصُـوِّرَتْ بِـأَلِـفٍ فِـي رَسْمِهَـا

وَهِـيَ تَنُـوأُ مَـعَ حَـرْفِ السُّـوأَى ... أَنْ كَـذَّبُـوا وَمِثْلُهَـا تَبُـوأَ

وَالنَّشْـأَةَ الثَّـلاَثُ أَيْضـاً وَاخْتُلِـفَ ... فِـي رَسْـمِ يَسْـأَلُـونَ عَـنِ السَّلَـفْ

وَمَـوْئِـلاً بِـالْيَـا

لما قدم أن الهمزة الواقعة بعد ساكن غير ألف متوسط لا تجعل لها صورة، استثنى من ذلك مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل ست كلمات خرجت عن ذلك الحكم الذي هو عدم التصوير فصورت الهمزة في بعضها ألفاً وفي بعضها ياءً وذلك من جنس حركة نفسها. الكلمة الأولى ﴿لتنوأُ﴾ من قوله تعالى ﴿لتنوَأُ بالعصبة﴾ في «القصص» صورت همزتها ألفاً ولم تصور واواً مع أنها مضمومة كراهة اجتماع مثلين. الكلمة الثانية: ﴿السوأى﴾ من قوله تعالى ﴿ثم كان عاقبة الذين أساءُوا السوأى أن كذبوا﴾ [١٠] في «الروم» صورت همزتها ألفاً أيضاً واحترز بقيد المجاور وهو «أن كذبوا» عن الخالي عنه نحو ﴿إن الخزي اليوم والسوءَ﴾ [النحل: ٢٧] فإنه لم تصور فيه

الهمزة على القاعدة المتقدمة وإنما احترز عنه وذلك لوقوع ﴿السوأى﴾ في محل يحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق وأن تكون للتأنيث. الكلمة الثالثة: ﴿تبوأ﴾ من قوله تعالى ﴿إني أريد أن تبوأ﴾ [المائدة: ٢٩] في «العقود» صورت همزتها ألفاً أيضاً في الكلمة الرابعة: ﴿النشأة﴾ في ثلاثة مواضع وهي ﴿ثم الله ينشىء النشأة الأخرة﴾ [٢٠] في «العنكبوت» ﴿وأن عليه النشأة الأخرى﴾ [٤٧] في «النجم» ﴿ولقد علمتم النشأة الأولى﴾ [٦٢] في «الواقعة» صورت همزتها في المواضع الثلاثة ألفاً أيضاً، وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار بقوله «والنشأة الثلاث» أي وكلمات النشأة الثلاث. وقد قرأ جميعها المكي والبصري بفتح الشين وألف بعدها وبعد الألف همزة مفتوحة. الكلمة الخامسة. ﴿يسئلون﴾ من قوله تعالى ﴿يسئلون عن أنبائكم﴾ [٢٠] في «الأحزاب» رسمت في بعض المصاحف بدون صورة للهمز لسكون السين قبلها، وفي بعضها بألف بين السين واللام، وإلى الخلاف في رسمها أشار الناظم بقوله «واختلف في رسْم يسألونك عن عن السلف» أي كتاب المصاحف وعن الأولى من القرآن وعن الثانية من كلام الناظم. والعمل عندنا على رسم ﴿يسئلون﴾ المذكور بدون صورة للهمزة. واحترز بقيد عن من الخالي عنها فإنه لا خلاف في عدم تصوير همزته نحو ﴿يسئلون إيان يوم الدين﴾ [الذريات: ١٢] ونحو ﴿يسئلونك عن الساعة﴾ [الأعراف: ١٨٧] الكلمة السادسة: ﴿موئلاً﴾ من قوله تعالى ﴿لن يجدوا من دونه موئلاً﴾ [الكهف: ٥٨] صورت همزتها ياء كما أشار اليه بقوله «وموئلاً بالياء».

تنبيه: الصحيح أن ﴿سيئت﴾ في سورة «الملك» يكتب بياء واحدة لا بياءين كما نص عليه في التنزيل، والمشهور أن ﴿شطئه﴾ يكتب بغير ألف بعد الطاء كما نص عليه بعض العلماء وبذلك جرى العمل في اللفظين. وقول الناظم «حروفاً» منصوب على الاستثناء وفاعل «خرجت» ضمير يعود على «الحروف» والمراد بها الكلمات. وضمير «حكمها» و «صورت» يعود على الهمزة، وضمير «رسمها» يعود على «الحروف». وقوله «موئلاً» عطف على ضمير «صورت» و «بالياء» عطف على «ألف» والتقدير: إلا كلمات خرجت عن حكم الهمزة المذكورة فصورت همزة بعضها بالألف وهمزة «موئلاً» بالياء. ثم قال:

. . . . . وَمَا بَعْدَ الأَلِفْ فَرَسْمُهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا أَصِفْ

كَقَوْلِهِ دُعَاؤُكُمْ وَمَاؤُكُمْ وَنَحْوَ أَبْنَائِهِمُ نِسَاؤُكُمْ

لما قدم أن الهمز الواقع بعد سكون لا تجعل له صورة واستثنى من ذلك الهمز المتوسط الواقع بعد الألف المتوسطة، أفاد هنا حكم ذلك المستثنى فأخبر مع إطلاق

الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمز المتوسط الواقع بعد الألف المعهودة أول الفصل وهي المتوسطة رسمه من نفسه أي ترسم صورته من جنس حركة نفسه، فإن كان مفتوحاً صور ألفاً، أو مضموماً صور واواً، أو مكسوراً صور ياء، لأن تخفيفه يكون بتسهيله بين نفسه وبين الحرف المجانس لحركته. ولا فرق في الألف المذكورة بين أن تكون محذوفة نحو «الملائكة» و «أولئك»، أو مرسومة كما في الأمثلة التي مثل بها الناظم في البيت الثاني وهي أربعة: ثلاثة همزتها مضمومة فقياسها أن تصور واواً وهي ﴿دعاؤُكم﴾ و ﴿ماؤُكم﴾ و ﴿نساؤُكم﴾ نحو ﴿لولا دعاؤُكم﴾. ﴿أن أصبح ماؤُكم غوراً﴾. ﴿نساؤُكم حرث لكم﴾ والرابع همزته مكسورة فقياسها أن تصور ياء وهو «أبنائهم» ولم يقع لفظ «ابنائهم» في القرءان. قال بعضهم: مثل به لينبه على أن هذا الحكم عام لكتاب المصاحف والنحاة اهـ. وإنما مثل للمضمومة والمكسورة بعد الألف وترك التمثيل للمفتوحة بعد الألف نحو «جاءكم» و «نداء» و «غثاء»، لئلا يتوهم من تمثيله لها أنها تصور تحقيقاً مع أنها لا تصور لأنها لو صورت لكانت صورتها ألفاً فيؤَدي تصويرها إلى اجتماع صورتين وسيقول الناظم «وما يؤَدي لاجتماع الصورتين» البيت. وإنا كانت الهمزة في «نداء» و «غثاء» ونحوهما متوسطة لوقوع حرف لازم بعدها وصلاً ووقفاً وهو تنوين المنصوب ولكنه يبدل في الوقف ألفاً. ومعنى قول الناظم كما أَصف كما أَذكر وأمثل. ثم قال:

وَحَـذَفَ الْبَعْـضُ مِـنْ أُولِيَـاءِ ... مَـعْ مُضْمَـرٍ وَأَلِـفَ الْبِنَـاءِ
رَفْعـاً وَجَـرًّا وَجَـزاءُ يُـوسُفَـا ... فِـي الْمُقْنِـعِ الْهَمْـزُ قَلِيـلاً حُـذِفَـا
وَنَـصُّ تَنْـزِيـلٍ بِهَـذِي الأَحْـرُفِ ... أَعْنِـي جَـزَاؤُهُ بِغَيْـرِ أَلِـف

لما قدم أن الهمزة المتوسطة الواقعة بعد الألف المتوسطة تصور من جنس حركة نفسها، استدرك هنا ما خالف تلك القاعدة من الكلمات مع ذكر ما يتعلق بذلك من حذف الألف، فأَخبر في البيت الأول وبعض الثاني مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن بعض كتاب المصاحف حذف صورة الهمزة من لفظ «أولياء» المصحوب بضمير حال كونه مرفوعاً أَو مجروراً، وحذف ذلك البعض أيضاً ألف البناء أي ألف بنية الكلمة وهي الألف الواقعة بعد الياء. وقد وقع أولياء المذكور في ستة مواضع. ﴿أولياؤُهم الطاغوت﴾ [٢٥٧] في «البقرة» ﴿وأولياؤُهم من الإنس﴾ [١٢٨] في «الأنعام» ﴿وأن أولياؤه إلا المتقون﴾ [٣٤] في «الانفال» ﴿ونحن أولياؤكم﴾ [٣١] في «فصلت» ﴿وليوحون إلى أوليائهم﴾ [١٢١] في «الأنعام» ﴿وإلى أوليائكم معروفاً﴾ [٦] في «الأحزاب». وفهم من قوله «وحذف البعض» الخ. إن غير ذلك البعض من كتاب

المصاحف أثبت صورة الهمزة وألف البناء وهو كذلك، واختار أبو داود تصوير الهمزة وإثبات الألف وعلى ما اختاره العمل عندنا. واحترز الناظم بقوله «مع مضمر» من الخالي عنه نحو «أولياء» «أولئك»، وبقيد الرفع والجر عن المنصوب نحو ﴿وما كانوا أَولياءَه﴾ فإنه لا خلاف في عدم تصوير الهمزة فيهما. ثم تمم الناظم في قوله «وجزاءُ يوسف» الخ. بقية ما خالف تلك القاعدة من الكلمات، فأخبر أن «جزاء يوسف» ذكر أبو عمرو في (المقنع) أن حذف صورة همزه قليل. و «جزاءُ يوسف» ثلاث كلمات فيها وهي ﴿فما جزاؤه إن كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه﴾ [يوسف: ٧٤] وفهم من قوله «قليلاً حذفاً» أن الكثير إثبات صورة الهمزة وهو كذلك، وسكت الناظم عن ثبوت صورة الهمزة لأبي داود في «جزاء يوسف» لمجيئه عنده على القاعدة المتقدمة من غير خلاف. ثم أَخبر بأن نص (التنزيل) في هذه الأحرف أي كلمات «جزاء يوسف» الثلاث بغير ألف أي بحذف الألف بين الزاي وصورة الهمزة، وأَخر الناظم حذف الألف في «أَولياء» المذكور وفي «جزاء يوسف» إلى هنا للمناسبة وإن كان محل حذف الألفات قد تقدم. والعمل عندنا في كلمات «جزاء يوسف» الثلاث على تصوير الهمزة وعلى حذف الألف بين الزاي وصورة الهمزة. وقوله «وحذف البعض» فعل وفاعل و «من أَولياء» متعلق بـ «حذف»، ومفعول حذف محذوف تقديره صورة الهمزة و «ألف البناء» عطف على المفعول المحذوف و «رفعاً وجراً» حالان من «أولياء». ثم قال:

فَصْلٌ وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ ... سَاكِنَةً وَطَرَفاً إِنْ حُرِّكَتْ

كَبَدْأَ الْخَلْقَ وَنَبِّئْ يُبْدِئ ... جِئْتُمْ وَأَنْشَأْتُمْ يَشَأْ وَاللُّؤْلُؤُ

تكلم في هذا الفصل على الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة وعلى المتطرفة المتحركة التي قبلها متحرك، وجمع الأنواع الثلاث في فصل واحد لاشتراكها في الحكم، فأَخبر في البيت الأول مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة تصور في الأنواع الثلاثة من جنس حركة ما قبلها. فإن كانت حركة ما قبلها فتحة صورت ألفاً، أَو ضمة صورت واواً، أو كسرة صورت ياء، لأنها إنما تخفف بإبدالها حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها أَمَّا تخفيف الساكنة المتوسطة والمتطرفة بالإبدال فظاهر، وأما تخفيف المتطرفة المتحركة به فهو في حال سكونها للوقف الذي هو محل الاستراحة ولتخفيف الهمز.

واعلم أن صور الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة والمتطرفة المتحركة خمس عشرة، وذلك لأن الهمزة الساكنة بقسميها تقع بعد الحركات الثلاث فهذه ست، والمتحركة المتطرفة تتحرك بالحركات الثلاث وما قبلها كذلك فيتصور فيها تسعة من ضرب ثلاثة في

مثلها تضم إلى الست الأولى فتكون خمس عشرة صورة، وإلى تنوع ذلك أَشار الناظم في البيت الثاني بتعدد الأمثلة من غير مراعاة ترتيب بل على حسب ما ساعده النظم وترتيب ما حضر من أَمثلتها مع إدراك أمثلة الناظم في نحو «أَنشأْتم» و «جئتم» و «اللؤْلؤُ»، ونحو «أن يشأْ» و «نبىء عبادي» ونحو «بدأَ الخلق» و «بادىء الرأي» في قراءة من همز «بادي»، ونحو «نبأْ الذي من قبلهم»ويخرج منهما «اللؤْلؤُ» و «يبدىء» و «من نبإِ المرسلين» و «لكل امرىء» و «كاللؤْلؤ»، ومن الساكنة المفتوح ما قبلها الهمزة في نحو «فأْتوا» «فأْذن» و «أْتمروا» لأنها وإن كان ما قبلها في حكم المنفصل لكنه قام مقام همزة الوصل التي من بنية الكلمة فأعطي له حكمها فصورت الهمزة الساكنة من جنس حركته كما صورت في نحو «أئتوا» و «أؤتمن» من جنس حركة همزة الوصل.

فإن قلت: لم قالوا: إن الهمزة في نحو «بدأَ» و «يخرج منهما اللؤْلؤ» و «لكل امرىء» صورت من جنس حركة ما قبلها، ولم يقولوا صورت من جنس حركتها مع أنها متحدة مع ما قبلها في الحركة؟ فالجواب أنها لما صورت في نحو «يبدىء» ياء من جنس حركة ما قبلها قالوا: إنها صورت في نحو «بدأَ» و «اللؤْلؤ» و «لكل امرىء» من جنس حركة ما قبلها أيضاً لتجري كلها على نسقٍ واحد. وقوله الناظم «إن حركت» شرط في قوله و «طرفا» ولا مفهوم لهذا الشرط لأن تمثيله بالساكنة المتطرفة يوضح أن شرط التحرك لا مفهوم له وإنما ذكر لبيان المقصود حيث كانت الساكنة المتطرفة قد استفيد حكمها من الإطلاق السابق فلم تبق إلا المتطرفة المتحركة. وقوله «ساكنة» حال من ضمير «صورت»، و «طرفاً» بمعنى متطرفة عطف على ساكنة ولا يحسن هذا العطف حتى يقدر مع ساكنة وصف تقديره ساكنة متوسطة ومتطرفة وكأَن الكلام على القلب، وأصله: و «متحركة إن طرفت» فأَحوجه النظم الى قلب ذلك. ثم قال:

وَالْحَذْفُ فِي الرُّءْيَا وَفِي ادَّارَأْتُمْ وَالْخَلْفُ فِي امْتَلأْتِ وَاطْمَأْنَنْتُمْ

لما قدم أن الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة تصور من جنس حركة ما قبلها، استثنى من تلك القاعدة مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل أربعة ألفاظ كلها من قسم المتوسطة الساكنة، فأخبر بحذف صورة الهمزة فيها اثنان من غير خلاف وهما: ﴿الرءيا﴾ و ﴿ادارأتم﴾، واثنان فيهما خلاف وهما ﴿امتلأت﴾ و ﴿اطمأننتم﴾ أما ﴿الرءيا﴾ فكيفما وقع نحو ﴿لا تقصص رءياك﴾ [يوسف: ٥]. ﴿افتوني في رءياي إن كنتم للرءْيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣]. ﴿هذا تاويل رءياي﴾ [يوسف: ١٠٠]. ﴿الرءيا التي أريناك﴾ [الإسراء: ٦٠]. ﴿قد صدقت الرءيا﴾ [الصافات: ١٠٥]. ﴿الرءيا بالحق﴾ [الفتح: ٢٧]. وأما ﴿ادارأتم﴾ ففي «البقرة»

﴿فادارأتم فيها﴾ [٧٢] وقد نص الشيخان على حذف صورة الهمزة في هذين اللفظين. وأما ﴿امتلأت﴾ ففي «قَ» ﴿هل امتلأت﴾ [٣٠] وقد ذكر الشيخان اختلاف المصاحف في إثبات صورة همزة وحذفها، وكلام أبي عمرو يقتضي رجحان حذف الصورة، واختار أبو داود إثباتها. واما ﴿اطمأنتم﴾ ففي «النساء» ﴿فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة﴾ [١٠٣] وقد ذكر الشيخان اختلاف المصاحف أيضاً في تصوير همزه وعدم تصويره ومقتضى كلامهما رجحان التصوير، والعمل عندنا على تصوير الهمزة في ﴿امتلأت﴾ و ﴿اطمأنتم﴾.

تنبيه: لم يذكر الناظم الخلاف في تصوير الهمزة الساكنة ألفاً في ﴿أخطأنا﴾ آخر «البقرة» وعدم تصويرها وقد ذكره أبو داود في (التنزيل) وقال: «وإلى إثبات الألف أميل» اهـ. وبإثباتها جرى العمل عندنا. ثم قال:

فَصْلٌ وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا ... فِي الرَّفْعِ وَاوٌ ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا

هذا الفصل عقده الناظم لكلمات خرجت عن قاعدة فصل الهمزة المتطرفة بعد ساكن، وعن قاعدة فصل الهمزة المتطرفة بعد متحرك فصورت الهمزة في تلك الكلمات واواً بعدها ألف مع أن قياس ما تقدم في الفصلين السابقين أن لا تصور المتطرفة الواقعة بعد ألف، وأن تصور المتطرفة الواقعة بعد فتحة ألفاً، فكلمات هذا الفصل مستثناة مما تقدم في الفصلين. وإنما جمع الناظم الكلمات التي خرجت عن قياس الفصلين في فصل واحد لاشتراكها في الحكم الذي هو تصوير الهمزة واواً وزيادة ألف بعدها، وقد استفيد من قول الناظم و «في بعض» ومن تعيينه فيما سيأتي الكلمات المستثناة وحصرها، أن القسم الذي استثنيت منه كلمات هذا الفصل هو الهمزة المتطرفة المرفوعة الواقعة بعد ألف أو فتحة. وقوله «وفي بعض الذي تطرف واو» جملة اسمية قدم خبرها و «في الرفع» حال من «الذي» أو من عائده وهو الضمير الفاعل بـ «تطرف». ثم قال:

فَعُلَمَاؤَا الْعُلَمَاؤُا يَبْدَؤُا ... وَالضُّعَفَاؤُا المَوْضِعَانِ يَنْشَؤُا

من هنا شرع الناظم في تعداد الكلمات التي خالفت قياس الفصلين السابقين فصورت الهمزة فيها واواً زيد بعدها ألف، وقد ذكر منها في هذا البيت أربع كلمات وهي: ﴿علمَاؤا﴾ معرفاً ومنكراً و ﴿يبدؤا﴾ و ﴿لضعفَاؤا﴾ و ﴿ينشؤا﴾ أما ﴿علماؤا﴾ ففي «الشعراء» ﴿علماؤا بني إسرائيل﴾ [١٩٧] وقال السخاوي: رأيت في الشامي ﴿علماء بني إسرائيل﴾ بألف اهـ. وأما ﴿العلماؤا﴾ ففي «فاطر» ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماؤا﴾ [٢٨] واما ﴿يبدؤا﴾ لنحو ﴿هل من شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده قل الله يبدؤا الخلق ثم يعيده﴾ [يونس: ٣٤] وهو متعدد. وأما ﴿الضعفاؤا﴾ ففي موضعين وهما ﴿وبرزوا الله جميعاً فقال الضعفاؤا﴾ [٢١] في سورة «إبراهيم» ﴿ويقول

الضعفاؤا للذين استكبروا﴾ [٤٧] في «غافر»، وإلى هذين الموضعين أشار بقوله «والضعفاؤا الموضعان» وأتى «بالضعفاؤا» مقترناً بألٍ ليحترز به وبقوله «الموضعان» عن الذي في «البقرة» وهو ﴿**وله ذرية ضعفاء﴾** [٢٦٦] فإنه رسم بالحذف على قياس ما تقدم. ويؤخذ من كلام أبي عمرو في (المقنع) أن ﴿**الضعفاؤا﴾** في «غافر» فيه خلاف ولكن الناظم لم يعتمده فلذا لم يحكه. وأما ﴿**ينشؤا﴾** ففي «الزخرف» ﴿**أو من ينشؤا في الحلية﴾** [١٨] وقد ذكر الشاطبي في (العقيلة) لخلاف فيه ولم يحكه الناظم عنه، والعمل عندنا على تصوير الهمزة واواً وزيادة ألف بعدها في الألفاظ الأربعة. ثم قال:

وَشُفَعَـــاؤُا يَعْبَـــؤُا الْبَـــلاَؤُا ثُـــمَّ بِـــلاَ لاَمٍ مَعـــاً أَنْبَـــاؤُا

ذكر في هذا البيت أربع كلمات أيضاً من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس وهي ﴿**شفعاؤا﴾** و ﴿**يعبؤا﴾** و ﴿**البلاءوا﴾** و ﴿**أنباؤا﴾** بلا لام تعريف. أما ﴿**شفعاؤا﴾** ففي «الروم» ﴿**ولم يكن لهم من شركائهم شفعاؤا﴾** [١٣] وأما ﴿**يعبؤا﴾** ففي «الفرقان» بـ ﴿**قل ما يعبؤا بكم ربي﴾** [٧٧] واما ﴿**البلاؤا﴾** ففي «الصافات» ﴿**إن هذا لهو البلاؤا المبين﴾** [١٠٦] وقد استعمل الناظم «ال» هنا قيداً لإخراج المنكر لكن بقرينة ذكره المنكر في «الدخان» بعد هذا، وسيأتي هناك بيان المحترز عنه. وأما ﴿**أنباؤا﴾** بلا لام تعريف ففي «الأنعام» و «الشعراء» ﴿**أنباؤا ما كانوا به يستهزءون﴾** [٦] وإلى هذين الموضعين أشار بقوله «معاً»، وسيأتي استدراك الخلاف في ﴿**أنباؤا﴾** الذي في «الشعراء» لأبي داود. واحترز بقوله «بلا لام» عن المقترن بلام التعريف وهو في «القصص» ﴿**فعميت عليهم الأنباء﴾** [٦٦] فإنه رسم بحذف صورة الهمزة على القياس، والعمل عندنا على تصوير همزة ﴿**أنباؤا﴾** بواو بعدها ألف في الموضعين كاالألفاظ الثلاثة قبله. ثم قال:

جَـــزَاؤُا الأَوَّلاَنِ فِـــي الْعُقُـــودِ وَسُـــورَةِ الشُّـــورَى مِـــنَ الْمَعْهُـــودِ
وَمِثْلُهَـــا لاِبْـــنِ نَجَـــاحٍ ذُكِـــرَا فِـــي الْحَشْـــرِ وَالـــدَّانِـــي خِـــلاَفـــاً أَثَـــرا
وَعَنْهُمَـــا أَيْضـــاً خِـــلاَفٌ مُشْتَهِـــرْ فِـــي سُـــورَةِ الْكَهْـــفِ وَطَـــهَ وَالـــزُّمَـــرْ

ذكر في هذه الأبيات الثلاثة تفاصيل كلمات ﴿**جزاؤا﴾** لأنها لم ترد كلها على وجه واحد عند شيوخ النقل بل على أربعة أوجه خارج عن القياس عند جميع الشيوخ، وخارج عنه من غير خلاف لأبي داود ومع خلاف لأبي عمرو الداني، وخارج عنه مع خلاف للشيخين وارد على القياس عند الجميع هذا حصرها على حسب ترتيب الناظم. أما الخارج عن القياس عند الجميع فهو ما أشار اليه بالبيت الأول وهو ثلاثة ألفاظ: لفظاً ﴿**جزاؤا﴾** الأولان في «العقود» وهما ﴿**وذلك جزاؤا الظالمين﴾** [٢٩]. ﴿**إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله﴾** [٣٣]. واحترز بالأولين في «العقود» عن الثالث والرابع فيها

وهما ﴿وذلك جَزَاءُ المحسنين﴾ [٨٥]. ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ [٩٥]. لحذف صورة همزتهما على القياس. واللفظ الثالث في «الشورى» وهو ﴿وجزاؤا سيئة سيئة مثلها﴾ [٤٠]. وأما الخارج عن القياس من غير خلاف لأبي داود ومع خلاف لأبي عمرو فهو ما أَشار إليه بالبيت الثاني وهو واحد في «الحشر» ﴿وذلك جزاؤا الظالمين﴾ [١٧] وأما الخارج عن القياس مع خلاف للشيخين فهو ما أَشار إليه بالبيت الثالث وهو ثلاثة في «الكهف» ﴿فله جزاء الحسنى﴾ [٨٨] وفي «طه» ﴿وذلك جزاء من تزكى﴾ [٧٦] وفي «الزمر» ﴿وذلك جزاؤا المحسنين ليكفر الله عنهم﴾ [٣٤]. وأما الوارد على القياس عند الجميع فهو المسكوت عنه من بقية مواضع كلمات ﴿جزاء﴾ كموضعي «العقود» الأخيرين وقد تقدما. ويفهم ذلك من سكوته عنها لبقائها على القاعدة المتقدمة في فصل وما بعد سكون حذف. والعمل عندنا على تصوير الهمزة واواً بعدها ألف في لفظي ﴿جزاؤُا﴾ الأولين في «العقود»، وفي ﴿جزاؤا﴾ الذي في «الشورى»، وفي ﴿جزاؤا﴾ الذي في «الحشر»، وفي ﴿جزاؤا﴾ الذي في «الزمر»، وعلى حذف صورة الهمزة فيما عدا ذلك من كلمات ﴿جزاء﴾ الذي همزته متطرفة. وأما ﴿جزاء﴾ «يوسف» فإن همزته متوسطة وقد تقدم. وقوله «من المعهود» أي من المعروف بواو بعدها ألف. والضمير في قوله «ذكر» يعود على «جزاء» وقوله «أثر» كنصر مبني للفاعل ومعناه رَوَى و «خلافاً» مفعوله مقدم عليه. ثم قال:

وَمَعَ أُولَى الْمُؤْمِنِينَ الْمَلَؤُا فِي النَّمْلِ عَنْ كُلٍّ ولَفْظُ تفْتؤُا

ذكر في هذا البيت من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس كلمتين وهما ﴿الملؤا﴾ في «النمل» مطلقاً مع كلمة ﴿الملؤا﴾ الأولى في سورة «المؤمنين»، و ﴿تفتؤا﴾ أما ﴿الملؤا﴾ في «النمل» فثلاثة ﴿يأيها الملؤا إني إلقي إلي كتاب كريم﴾ [٢٩]. ﴿يأيها الملؤا افتوني﴾ [٣٢]. ﴿يأيها الملؤا أيكم يأتيني بعرشها﴾ [٣٨] وأما الكلمة الأولى في «المؤمنين» فهي ﴿فقال الملؤا الذين كفروا من قومه﴾ [٢٤] واحترز بقوله «أولى المؤمنين» عن الثانية فيها وهي ﴿وقال الملأُ من قومه الذين كفروا﴾ [٣٣] كما احترز بقيد السورتين عن الملأ الواقع في غيرها كالأعراف فإن ذلك مرسوم بالألف. واما ﴿تفتؤا﴾ ففي «يوسف» ﴿تالله تفتؤا﴾ [٨٥] ولما ذكر الناظم الخلاف فيما قبل هذا البيت احتاج الى أن يزيد هنا قوله «عن كل» أي عن كل المصاحف أو كتابها ليرفع توهم أن كلمتي هذا البيت من ذوات الخلاف أيضاً. ثم قال:

وَبُرَءَاؤُا مَعَهُ دُعَاؤُا فِي الطَّوْلِ وَالدُّخَانُ قُلْ بَلاَؤُا

ذكر في هذا البيت من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس عن كلّ ثلاث كلمات

وهي: ﴿برءاؤا﴾ و ﴿دعاؤا﴾ في «الطول» أي سورة «غافر» و ﴿بلاؤا﴾ في «الدخان». أما ﴿برءاؤا﴾ ففي «الممتحنة» ﴿إنا برءاؤا منكم﴾ [٤] ولم يصرح الناظم بحذف صورة الهمزة الأولى من ﴿برءاؤا﴾ وقد نص عليه الشيخان. وأما ﴿دعاؤا﴾ في «الطول» فهو ﴿وما دعاؤا الكافرين إلا في ضلال﴾ [غافر: ٥٠] واحترز بقيد السورة عن الواقع في «الرعد» فإنه مرسوم على القياس. وأما ﴿بلاؤا﴾ في «الدخان» فهو ﴿وءاتيناهم من الأيات ما فيه بلاؤا مبين﴾ [٣٣] واحترز بقيد «الدخان» عن الواقع في غيرها وهو في «البقرة» و «الأعراف» و «إبراهيم» ﴿وفي ذلك بلاء من ربكم عظيم﴾ [٦] فإنه مرسوم على القياس. ثم قال:

وَيَتَفَيَّؤُا كَذَا يُنَبَّؤُا وَفِي سِوَى التَّوْبَةِ جَاءَ نَبَؤُا

ذكر في هذا البيت من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس ثلاثة كلمات أيضاً وهي: ﴿يتفيؤا﴾ و ﴿ينبَّؤا﴾ و ﴿نبؤا﴾ ففي «القيامة» ﴿ينبَّؤا الانسان يومئذ﴾ [١٣] ولم يذكر الشيخان فيه خلافاً وسيأتي الخلاف فيه عن الشاطبي. وأما ﴿نبؤا﴾ في غير «التوبة» فأربعة: في «إبراهيم» ﴿ألم يأتكم نبؤا الذين من قبلكم﴾ [٩] وفي «صٓ» ﴿وهل أتيك نبؤا الخصم﴾ [٢١]. ﴿قل هو نبؤا عظيم﴾ [٦٧] وفي «التغابن» ألم يأتكم نبؤا الذين كفروا من قبل﴾ [٥] واحترز بقوله «في سوى التوبة» عن الواقع فيها وهو ﴿ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم﴾ [٧٠] فإنه مرسوم على القياس، والعمل على تصوير الهمزة واواً بعدها ألف في ﴿ينبَّؤا﴾ كالكلمتين الباقيتين. ثم قال:

ثُمَّتَ فِيكُمْ شُرَكَاؤُا يَدْرَؤُا وَشُرَكَاؤُا شَرَعُوا وَتَظْمَؤُا

ذكر في هذا البيت من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس عن كلٍّ ثلاث كلمات أيضاً وهي: ﴿شركاؤا﴾ في موضعين و ﴿يدرؤا﴾ و ﴿تظمؤا﴾ أما ﴿شركاؤا﴾ في الموضعين ففي «الأنعام» ﴿إنهم فيكم شركاؤا﴾ [٩٤] وفي «الشورى» ﴿أم لهم شركاؤا شرعوا لهم﴾ [٢١] واحترز بقيدي «فيكم» و «شرعوا» عن الخالي عنهما ﴿نحو شركاء متشاكسون﴾ [الزمر: ٢٩]. ﴿أم لهم شركاء فليأتوا﴾ [القلم: ٤١] فإنه مرسوم على القياس. وأما ﴿يدرؤا﴾ ففي «النور» ﴿ويدرؤا عنها العذاب﴾[٨] وأما ﴿تظمؤا﴾ ففي «طه» ﴿إنك لا تظمؤا فيها﴾ [١١٩] ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿ظمأ﴾ وهو مرسوم على القياس. وقوله «ثمت» حرف عطف زيدت عليها التاء المفتوحة لتأنيث اللفظ. ثم قال:

وَأَتَوكَّؤُا وَمَا نَشَاؤُا فِي هُودَ وَالْخِلَافُ فِي أَبْنَاؤُا

ذكر في هذا البيت من كلمات هذا الفصل المخالفة للقياس ثلاث كلمات أيضاً

وهي: ﴿أتوكؤا﴾ و ﴿نشاؤُا﴾ في «هود» من غير خلاف فيهما و ﴿أبناؤُا﴾ على خلاف فيها. أما ﴿أتوكؤُا﴾ ففي «طه» ﴿أتوكؤُا عليها﴾ [١٨] وأما ﴿ما نشاؤُا﴾ في «هود» فهو ﴿أو أن نفعل في أموالنا ما نشاؤُا﴾ [٨٧] واحترز بقيد المجاور وهو ما عن الخالي عنه نحو ﴿نصيب برحمتنا من نشاء﴾ [يوسف: ٥٦] وبقيد السورة عن المقترن بما في غيرها وهو في «الحج» ﴿ونقر في الأرحام ما نشاء﴾ [٥] فإنهما مرسومان على القياس. وأما ﴿أبناؤُا﴾ المختلف فيه ففي «العقود» ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناؤُا الله﴾ [١٨] وقد ذكره الشيخان بالخلاف، ورجح أبو داود فيه الواو على خلاف القياس قائلاً: ولا أمنع من القياس. والعمل عندنا على رسمه بواو بعدها ألف كالكلمتين قبله. ثم قال:

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً ذُكِرَا ... فِي لَفْظِ أَنْبَاؤُا الَّذِي فِي الشُّعَرَا
وَفِي يُنَبَّؤُا فِي الْعَقِيلَةِ أُلِفْ ... وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ فِيهِنَّ أَلِفْ

لما قدم أن ﴿أنباؤا﴾ في «الأنعام» و «الشعراء» و ﴿ينبؤُا﴾ في «القيامة» مما خالف القياس فصورت همزتهما بواو بعدها ألف، استدرك الخلاف في ﴿أنباؤُا﴾ الذي في «الشعراء» لأبي داود وفي ﴿ينبؤُا﴾ في سورة «القيامة» للشاطبي في (العقيلة)، وقد ذكر أبو داود في (التنزيل) اختلاف المصاحف في ﴿أنباؤُا﴾ الذي في «الشعراء» قال: ففي بعضها بواو وألف بعدها دون ألف قبلها، وفي بعضها بالألف لا غير، وزاد في النقل لكل من الوجهين ما لا يقتضي ترجيحاً. وقال الشاطبي في ﴿ينبؤُا﴾ «وفي ينبؤا الإنسان الخلاف». وهو من زيادة (العقيلة) على (المقنع) إذ لم يذكر أبو عمر ﴿ينبؤا﴾ في (المقنع) إلا بالواو والألف بعدها. ومقتضى كلام بعض شراح (العقيلة) ترجيح رسمه بالألف على القياس، لكن نقل الشيخين يخالفه لجزمهما فيه بمخالفة القياس، وقد قدمنا أن العمل في ﴿أنباؤا﴾ في «الشعراء» وفي ﴿ينبؤا﴾ في «القيامة» على تصوير الهمزة واواً بعدها ألف.

ثم لما فرغ الناظم من ذكر الكلمات التي خالفت القياس فصورت همزتها واواً وزيد ألف بعدها: أخبر في الشطر الأخير مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بانتفاء الألف خطاً أي حذفها قبل الواو التي هي صورة للهمزة في جميع الكلمات المتقدمة في هذا الفصل، يعني مما فيه الألف قبل الهمزة لفظاً كـ «العلماء» و «الضعفاء» و «شفعاء» و «شركاء» فلا ترسم تلك الألف بالكحلاء إجماعاً، وإنما تلحق قبل الواو بالحمراء على ما اختاره أبو داود وبه العمل. وقد وجه الشيخان حذفها بالاختصار والاكتفاء بدلالة الفتحة قبلها عليها، وكان حق هذا الشطر أن يذكر في حذف الألفات لكن مراعاة المناسبة والاختصار حسنَّت ذكره هنا. واعلم أن ترجمة هذا الفصل صريحة

في أن الواو في كلمات هذا الفصل صورة للهمزة، وأن الألف بعدها زائدة إما أن الواو صورة للهمزة فعليه اقتصر أبو عمرو في (المقنع) وأبو داود في (التنزيل)، وعليه تكون الواو في جميع كلمات هذا الفصل صورة للهمزة على مراد وصل الكلمة التي الهمزة في آخرها بالكلمة التي بعدها، وجعل المنفصل خطاً كالمتصل لفظاً كما ذكره الشيخان فتكون الهمزة في تلك الكلمات كالمتوسطة في نحو «أبناؤكم» و «يذرؤكم»، وأما أن الألف زائدة فعليه اقتصر الشيخان في الرسم. وذكر أبو عمرو في المحكم أن علة زيادتها إما شبه الواو بواو الجمع التي تلحق الألف بعدها من حيث وقعت طرفاً مثلها وهو قول أبي عمرو بن العلاء، وإما تقوية للهمزة وبيان لها وهو قول الكسائي ا هـ. وعلى أن الواو صورة للهمزة والألف بعدها زائدة، فكيفية ضبط كلمات ذا الفضل أن تجعل الهمزة صفراء فوق الواو وتجعل دارة حمراء على الألف علامة لزيادتها، وعلى هذا العمل عندنا. والألف في قوله «ذكرا» للإطلاق ونائب فاعل «ذكر» ضمير يعود على الخلاف في البيت قبل. وقوله ﴿في ينبؤا﴾ بإسكان الهمزة على إجراء الوصل مجرى الوقف للوزن، وألف الأول بضم الهمزة بمعنى عهد، وألف الثاني بفتح الهمزة بمعنى حرف الألف. ثم قال:

فَصْلٌ وَإِنْ مِنْ بَعْدِ ضَمَّةٍ أَتَتْ ... أَوْ كَسْرَةٍ فَمِنْهُمَا إِنْ فُتِحَتْ
كَمِائَةٍ وَفِئَةٍ وَهُزُؤًا ... وَمُلِئَتْ مُؤَجَّلاً وَكُفُؤًا

الهمزة تنقسم إلى سبعة أقسام، لأنها إما مبتدأة ولا تكون إلا متحركة، وإما متوسطة ساكنة، أو متوسطة متحركة ساكن ما قبلها، أو متوسطة متحرك ما قبلها، وإما متطرفة وتأتي فيها الأقسام الثلاثة التي في المتوسطة، وقد جعل الناظم هذه الأقسام السبعة في أربعة فصول، فخص المبتدأة بالفصل الأول، وجمع الهمزة المتوسطة المتحركة والمتطرفة المتحركة الواقعتين بعد ساكن في الفصل الثاني، وجمع الهمزة المتوسطة الساكنة والمتطرفة الساكنة والمتطرفة المتحركة بعد متحرك في الفصل الثالث، وقد عقد هذا الفصل الرابع لبقية أقسام الهمزة وهو قسم المتوسطة المتحركة الواقعة بعد متحرك. ويشتمل هذا القسم على تسع صور حاصلة من ضرب ثلاث حركات الهمزة في ثلاث حركات ما قبلها وستأتي أمثلتها، وهي راجعة إلى نوعين: نوع يصور من جنس حركة ما قبله، ونوع يصور من جنس حركة نفسه إلا ما استثني منه. وقد صدر الناظم هذا الفصل بالنوع الأول، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة المتوسطة إذا كانت مفتوحة بعد بضمة أو كسرة فإنها تصور من مجانس تلك الضمة وهو الواو، أو الكسرة وهو الياءُ، لأن قياس تخفيفها بعد الضمة والإبدال واواً، وبعد

الكسرة الإبدال ياء. ثم مثل للأول بـ «هزؤاً» و «مؤجلاً» و «كفؤاً» وللثاني بـ «مائة» و «فئة» و «ملئت» ومنه و «ننشئكم» مما هو في الأصل متطرف ولكنه صار في حكم المتوسط بسبب اتصال ضمير متصل به.

واعلم أنه لا يندرج في هذا الفصل إلا الهمزة المتوسطة كما قررنا، ولا تندرج فيه الهمزة المتطرفة المتحركة الواقعة بعد متحرك نحو «بادىء الراي» في قراءة من همز «بادي» وإن كان البيت الأول يمكن صدقه بها لأن هذه اندرجت في صريح قول الناظم قبل «وطرفاً إن حركت»، ويدل على أن الناظم لم يقصد اندراجها في هذا الفصل اقتصاره في الأمثلة الستة على المتوسطة. ثم قال:

وَبَعْدَ كَسْرٍ إِنْ أَتَتْ مَضْمُومَةً ... كَذَاكَ أَيْضاً أَحْرُفٌ مَعْلُومَةْ

نَحْوُ نُنَبِّئُهُمْ أُنَبِّئُكْ ... وَبَابُهُ وَقَوْلُهُ سَنُقْرِئُكْ

لما ذكر حكم الهمزة المتوسطة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة أَو كسرة، أراد أن يبين حكمها هنا إذا كانت مضمومة بعد كسرة، فأَخبر في البيت الأول مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة إذا وقعت مضمومة بعد كسرة فإنها تصور من جنس حركة ما قبلها أَيضاً وهو الياءُ، ولكن لا مطلقاً بل في أَحرف أي كلمات معلومة أي محصورة، وأما غير تلك الكلمات من بقية كلمات هذه الصورة فقد صور من حركة نفسه كما يأتي في عموم البيت بعد. وسبب اختلاف كلمات هذه الصورة في الرسم اختلاف لغة العرب، وعلى اختلافها جاء اختلاف النحاة. فذهب الأخفش إلى أن الهمزة المضمومة بعد كسرة تسهل، إما بين نفسها وبين مجانس حركة ما قبلها، وإما بإبدالها ياء محضة. وذهب سيبويه إلى أنها تسهل بينها وبين مجانس حركة نفسها، فجاء المصحف على وفق اللغتين فصورت الهمزة فيه ياء في كلمات محصورة أَشار اليها في البيت الثاني وهي ﴿ننبئهمُ﴾ و ﴿أُنبئك﴾ وبابه وقوله تعالى ﴿سنقرئك﴾ والمراد بباب ﴿ننبئهم﴾ كل ما أتى من لفظه نحو ﴿قل أَؤُنبئكم﴾ [آل عمران: ١٥]. ﴿ولا ينبئك مثل خبير﴾ [فاطر: ١٤] وضابط تلك الكلمات كل ما فيه همزة مضمومة بعد كسرة ولم تقع فيه بعد الهمزة واو جمع، وصُوّر ما عدا تلك الكلمات المحصورة من جنس حركة نفسه وذلك نحو «مستهزءُون» و «الخاطئون» و «مالئون» و «متئكون» و «أنبئوني» و «ليطفئوا» و «ليواطئوا» و «يستنبئونك» وشبهه ما وقع فيه بعد الهمزة واو جمع. وإنما خصوا الجمع بتصوير همزته من جنس حركة نفسها ولم يصوروها من جنس حركة ما قبلها كالمفرد، لأن الجمع ثقيل فأَرادوا تخفيفه فعدلوا فيه إلى الواو ليجدوا إلى تخفيفه بحذفها سبيلاً وهو تأديتها إلى اجتماع صورتين متماثلتين وهما الواو التي هي صورة الهمزة وواو الجمع،

ولو رسموا الهمزة في الجمع ياء لم يجدوا إلى الحذف سبيلاً إذ لا يجتمع حينئذ في الكلمة صورتان متماثلتان والله أعلم. وقوله «أحرف» مبتدأ على حذف مضاف أي همزة أحرف ومعلومة صفته. وقوله «كذاك» خبره و «بعد كسر» حال من ضمير الخبر و «إن أتت مضمومة» شرط حذف جوابه لدلالة الجملة الاسمية عليه. وسبك البيت على هذا الإعراب: وهمزة كلمات معلومة مستقرة كما تقدم حال كون تلك الهمزة بعد كسر إن أتت مضمومة، ويحتمل البيت غير هذا الإعراب وما اقتصرنا عليه هو الأظهر. ثم قال:

وَكَيْفَمَا حُرِّكَتْ أَوْ مَا قَبْلَهَا ... فِي غَيْرِ هَاذِهِ فَلاَحِظْ شَكْلَهَا

كَيِئِسُوا وَسُئِلَتْ يَذْرَؤُكُمْ ... وَسَأَلُوا بَارِئِكُمْ يَكْلَؤُكُمْ

لما فرغ من النوع الأول من نوعي هذا الفصل وهو ما يصور من جنس حركة نفسه، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة إذا حركت هي وحرك ما قبلها أيضاً كيفما كانت حركة كل منهما ولم تكن واحداً من هذه الصور المتقدمة في النوع الأول، فإنه يلاحظ شكلها أي ينظر في تصويرها إلى حركتها فتصور من مجانسها. فإن كانت فتحة صورت ألفاً، وإن كانت ضمة صورت واواً، وإن كانت كسرة صورت ياء. وقد تقدم في النوع الأول صورتان وكلمات من صورة المضمومة بعد كسرة، وهذا المتقدم هو الذي احترز عنه الناظم بقوله «في غير هذه». وبقي لهذا النوع الثاني سبع صور: صورة من المفتوحة وهي الواقعة بعد فتح، وصورة المضمومة بعد الحركات الثلاث إلا ما تقدم من كلمات المضمومة بعد كسر، وصور المكسورة بعد الحركات الثلاث أيضاً وقد مثل لها الناظم في البيت الثاني إلا أنه لم يرتب أمثلتها بل أتى بها على حسب ما تأتى له مع النظم وترتيبها هكذا ﴿سألوا﴾. ﴿يئسوا﴾ ﴿سئلت﴾. ﴿بارئكم﴾. ﴿يذرؤكم﴾. ﴿برءوسكم﴾. ﴿متكئون﴾. وأسقط الناظم المثالين الأخيرين رفعاً لتوهم أنهما مما تصور همزته تحقيقاً وإن أدى إلى اجتماع صورتين فيكونان من جملة المستثنى الآتي في قوله «واثبتت في سيئاً والسيىء» البيت.

واعلم أنه كما اختلفت لغة العرب ومذهب النحاة في المضمومة بعد كسر على ما تقدم، كذلك وقع الاختلاف في المكسورة بعد ضم. فمذهب سيبويه أنها تسهل بينها وبين الحرف المجانس لحركتها وهو الياء، ومذهب الأخفش أنها تسهل بينها وبين الحرف المجانس لحركة ما قبلها وهو الواو، أو تبدل واواً محضة، ورسم المصاحف مطابق في هذه لمذهب سيبويه.

تنبيه: من جملة ما يندرج في ضابط الناظم ﴿ملأ﴾ المضاف إلى الضمير إذا كان مخفوضاً نحو ﴿إلى فرعون وملإيه﴾ لتوسط همزته بالضمير كما في ﴿تقرؤه﴾ فقياسه على

هذا التصوير بالياء مع أنه صور بالألف وجعلت الياء فيه زائدة كما يأتي في النظم، ولم يستثنه الناظم هنا وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره الناظم. «وأَو» في قوله «أو ما قبلها» بمعنى «الواو». ثم قال:

وَإِنْ حَـذَفْـتَ فِـي اطْمَـأَنُّـوا فَحَسَـنْ وَفِـي اشْمَـأَزَّتْ ثُـمَّ فِـي لأَمْـلأَنْ
وَعَـنْ أَبِـي دَاوُدَ أَيْضـاً أُثِـرَا أَطْفَـأَهَـا وَاخْتَـارَ أَنْ يُصَـوَّرَا

أَخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأنك إن حذفت صورة الهمزة وهي الألف التي يقتضيها القياس في ﴿اطمأنوا﴾ و ﴿اشمأزت﴾ و ﴿لأملأن﴾ فإن الحذف حسن، يعني والوجه الآخر وهو إثبات الألف التي هي صورة الهمزة في ذلك جائز إذ لو لم يكن جائزاً لم يكن الحذف حسناً بل متحتماً. ثم أَخبر عن أبي داود بحذف صورة همزة ﴿أَطفأَها﴾ وأنه اختار تصويرها يعني بالألف الذي هو قياسها. أما ﴿اطمأَنوا﴾ ففي «يونس» ﴿ورضوا بالحيوة الدنيا واطمأَنوا بها﴾ [٧] وقد أجرى بعضهم الوجهين في ﴿اطمأَن﴾ في «الحج» أيضاً. وأما ﴿اشمأَزت﴾ ففي «الزمر» ﴿اشمأَزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾ [٤٥] وأما ﴿لأملان﴾ ففي «الأعراف» ﴿لأملان جهنم منكم أجمعين﴾ [١٨] وهذا الثالث متعدد. وأما ﴿أَطفأَها﴾ ففي «العقود» ﴿كلما اوقدوا ناراً للحرب أَطفأَها الله﴾ [٦٤].

واعلم أن مقتضى ما تقدم للناظم أن الهمزة في هذه الألفاظ تصور بالألف وجهاً واحداً إلا أنها لما جاءت بالوجهين فصورت في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بدونها، نص عليها ليفيد أنها مستثناة في المعنى مما تقدم، والعمل عندنا على تصويرها بالألف في الألفاظ الأربعة. وقوله «إن حذفت» شرط ومفعول «حذفت» محذوف تقديره صورة الهمزة. وقوله «فحسن» خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ـ أي الحذف ـ حسن و «اطفأَها» نائب فاعل «أثر» وهو على حذف ثلاث مضافات أي روي عن أبي داود خلاَف صورة همزة ﴿أطفأَها﴾ أي الخلاف فيها. ويفهم هذا التقدير من سياق الكلام السابق ومن اختياره التصوير. والألف في قوله «أثراً» و «يصورا» للإطلاق. ثم قال:

وَمَـا يُـؤَدِّي لِاجْتِمَـاعِ الصُّـورَتَيْـنِ فَـالْحَـذْفُ عَـنْ كُـلٍّ بِـذَاكَ دُونَ مَيْـنِ

لما ذكر في الفصول الأربعة المتقدمة أن من أحكام الهمزة تصويرها تارة من جنس حركة نفسها وتارة من جنس حركة ما قبلها، قيد تصويرها بما تضمنه هذا البيت فأَخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل عن كل من كتاب المصاحف بأن كل صورة للهمزة مؤَدية أي موصلة بسبب كتبها وتصويرها على ما تقدم إلى اجتماع صورتين يعني متماثلتين من غير حائل بينهما في كلمة أو ما تنزل منزلة الكلمة، فإن الحذف

حاصل في تلك الصورة المؤَدية إلى ذلك دون مين أي كذب. وسواء كانت الصورة الأخرى لهمزة أيضاً أم لغيرها، وستأتي أمثلة ذلك للناظم قريباً، وإنما حذفت صورة الهمزة المؤَدية إلى ذلك كراهة اجتماع المثلين. واعلم أن الناظم لم يعين هنا المحذوف من الصورتين فيما كانت الصورتان معاً فيه للهمزتين نحو ﴿ءامنتم﴾ و ﴿ءاسجد﴾ وسيذكر في فن الضبط الخلاف في أيهما المحذوفة وترجيح ما فيه من التفصيل. وأما ما كانت إحدى الصورتين فيه للهمزة والأخرى لغيرها نحو ﴿خاسئين﴾ و ﴿مستهزءُون﴾ فالظاهر من عبارته أن المحذوف هو صورة الهمزة إذ الكلام إنما هو فيها لا في غيرها فيكون كلام الناظم موافقاً للراجح عند الشيخين وهو أن المحذوف في هذا القسم هو صورة الهمزة.

تنبيه: مما يؤَدي تصوير الهمزة فيه لاجتماع الصورتين باب ﴿ءامنين﴾ و ﴿ءاخذين﴾ و ﴿اءلامرون﴾ و ﴿ءاخرين﴾ و ﴿ءايات﴾ و ﴿المنشآت﴾ مما وقع فيه قبل الألف همزة في قسمي الجمع السالم، والمحذوف منه هو صورة الهمزة والألف التي بعدها هي الثابتة حسبما جرى به العمل في غير ﴿المنشأَات﴾ وبعكسه في ﴿المنشأَات﴾ ولهذا تجعل الألف في ﴿المنشأَات﴾ حمراء بعد صورة الهمزة. والباء في قول الناظم «بذاك» بمعنى في واسم الإشارة يعود على «ما». ثم قال:

كَقَوْلِهِ ءَامَنْتُمُ ءَابَاءَكُمْ ... وَأَءِلَّهٌ خَاسِئِينَ جَاءَكُمْ

رِءْيَاً أَءُلْقِيَ وَفِي ءَابَاءِيَا ... تُؤْوِي مَئَابٍ وَكَذَا دُعَاءِيَا

مُسْتَهْزِءُونَ السَّيِّئَاتُ مَلْجَئَا ... مَئَارِبٌ نَبَّا رَءَا تَبَوَّءَا

ذكر في هذه الأبيات الثلاثة ثماني عشرة كلمة، مثَّل بها لما يؤَدي تصوير الهمزة فيه إلى اجتماع صورتين متماثلتين. والهمزة في بعض تلك الكلمات من الفصل الأول من فصول باب الهمز الأربعة، وفي بعضها من الفصل الثاني منه، وفي بعضها من الفصل الثالث، وفي بعضها من الفصل الرابع. فمن الفصل الأول وهو فصل المبتدأة الهمزة الأولى من ﴿ءامنتم﴾ و ﴿ءاباءكم﴾ و ﴿ءَاباءي﴾ ومنه أيضاً الهمزة الاولى وهي همزة الاستفهام من ﴿اءله﴾ و ﴿اءلقي﴾ وكذا الثانية منهما لأن قياسها أن تصور ألفاً إذ هي مبتدأة وما يزاد قبل لا يعتبر. وظاهر تمثيل الناظم بـ ﴿ءامنتم﴾ أن مراده نحو قوله تعالى ﴿إن كنتم ءامنتم بالله﴾ ﴿أثم اذا ما وقع ءامنتم به﴾ مما اجتمع فيه همزتان فقط أبدلت ثانيتهما ألفاً، ولا يمتنع أن يندرج فيه ﴿ءاامنتم﴾ بـ «الأعراف» و «طه» و «الشعراء» المجتمع فيه ثلاث همزات لأنه من المنوع بزيادة همزة الاستفهام على ما تقرر في اصطلاح الناظم، ولو رسمت همزاته الثلاث على القياس لأدى رسمها إلى اجتماع ثلاث

صور متماثلة. وبيان اجتماع الهمزات الثلاث في ﴿ءاامنتم﴾ في السور الثلاث أن أصله قبل الاستفهام أَأمنتم بهمزتين مفتوحة فساكنة، فالمفتوحة زائدة والساكنة فاء الكلمة فأبدلت الساكنة ألفاً على ما تقرر في نحو ﴿ءادم﴾ ثم دخلت همزة الاستفهام فاجتمع همزتان في اللفظ: الأولى للاستفهام والثانية هي الزائدة، وأما الثالثة فهي فاء الكلمة المبدلة «ألفاً» وهكذا يقال في ﴿ءاالهتنا﴾ بـ «الزخرف» وهذا النوع ـ أعني ما اجتمع فيه ثلاث همزات ـ يؤَدي قياسها إلى اجتماع ثلاث صور داخل في عموم قول الناظم «وما يؤَدي لاجتماع الصورتين» البيت. بالتدريج وهو أن ينظر في الوسطى مع إحدى طرفيها فتحذف إحداهما ثم ينظر في الباقية مع الطرف الآخر فتحذف أيضاً إحداهما ولا تبقى الصورة ـ وهي هنا الألف ـ إلا لهمزة واحدة كما اتفقت عليه المصاحف. واختار أبو عمرو في المحكم أنها صورة الهمزة الوسطى وبه العمل.

ومن الفصل الثاني الهمزة التي بعد الألف وقبل الكاف من ﴿ءاباكم﴾ و ﴿جاءكم﴾ وبعد الألف وقبل الياء من ﴿ءاباءي﴾ و ﴿دعاءي﴾ ومن الفصل الثالث وهو فصل الساكنة الهمزة الثانية المبدلة ألفاً من ﴿ءامنتم﴾ و ﴿ءاباءَكم﴾ و ﴿ءاباءي﴾ إذ أصل الألف في الثلاثة همزة. ففي الأول فاء «أَفعل»، وفي الأخيرين فاء «أَفعال» بفتح الهمزة لأنهما جمع أب ثم أبدلت الهمزة ألفاً لوقوعها ساكنة بعد مثلها. ومن الفصل الثالث أيضاً ﴿رءيا﴾ بكسر الراء على قراءته بالهمز و ﴿تئوي﴾ ومن الفصل الرابع أعني النوع الأول منه وهو قوله «وإن من بعد ضمة» البيت ﴿السيئات﴾ ومن النوع الثاني منه وهو قوله «وكيفما حركت» البيت ﴿مستهزءون﴾ و ﴿خاسئين﴾و ﴿مئاب﴾ و ﴿ملجئا﴾ و ﴿مئارب﴾ و ﴿نئا﴾ و ﴿رءا﴾ و ﴿تبوءا﴾.

واعلم أن بعض هذه الأمثلة التي ذكرها الناظم في هذه الأبيات مكرر مع ما هو نظير له، وكأَن وجه تكراره زيادة الإيضاح لصعوبة باب الهمز وخصوصاً تلك القاعدة الممثل لها بهذه الأمثلة فاحتيج إلى زيادة الإيضاح بتكرار الأمثلة لتزداد تلك القاعدة تطبيقاً فيزداد اتضاحها والله أعلم، ثم قال:

إِذْ رَسَمُوا بِأَلِفٍ نَثَا رَءَا لَكِنَّ يَاءً فِي رَأَى مِن مَا رَأَى

لما ذكر الناظم ﴿نئا﴾ و ﴿رءا﴾ في الأمثلة التي يؤَدي تصوير الهمزة فيها إلى اجتماع صورتين متماثلتين، استشعر سؤَال سائل قال له: إن ألف ﴿نئا﴾ و ﴿رءا﴾ مبدلة عن ياءٍ فقياسها أن تكتب ياءً على القاعدة الأتية في قوله «وإن على الياء قبلت ألفا» البيت. وإذا كتبت الألف فيهما ياء على مقتضى قياسها لم يؤَد قياس تصوير الهمزة إلى اجتماع صورتين متماثلتين. فأجاب عنه بما تضمنه صدر هذا البيت وحاصله: أن ﴿نئا﴾

و ﴿رءا﴾ إنما كان قياس الهمزة فيهما مؤَدياً لاجتماع صورتين لأن كتاب المصاحف رسموهما بألف على خلاف قياسهما، ثم استثنى الناظم من كلمات ﴿رءا﴾ موضعين في «النجم» رسمت الألف فيهما بالياء على القياس وصورت الهمزة فيهما ألفاً وهما ﴿**لقد رأى من ءايات ربه الكبرى**﴾ [١٨]. ﴿**وما كذب الفؤاد ما رأى**﴾ [١١] واحترز بـ ﴿رأى﴾ المقترن بمن بعده و ﴿رأى﴾ المقترن بما قبله عن الواقع في «النجم» وغيرها غير مقترن بواحد منهما فإنه مرسوم بالألف من غير صورة للهمزة نحو ﴿**ولقد رءاه نزلة اخرى**﴾ [النجم: ١٣]. ﴿**فلما جن عليه الليل رءا كوكبا**﴾ [الأنعام: ٧٦] ولما أفاد الناظم تفصيل ﴿رءا﴾ هنا بحسب الاستطراد إذ محله بالقصد ما يأتي لم يذكر تفصيله هناك بل أحاله على ما هنا بقوله الآتي «وما سوى الحرفين من لفظ رءا». وسيأتي هناك بيان أن لا معارضة بين جزمه هنا بأن الهمزة في ﴿نشأ﴾ و﴿رءَا﴾ في غير الموضعين لا صورة لها، وتجويزه هناك أن تكون الألف صورة للهمزة. وقوله «من ما» يلزم فيه قطع «من» عن «ما» تنبيهاً على أن «من» مضمومة إلى «رأى» الأول و «إلى» مضمومة إلى «رأى» الثاني. ثم قال:

وَأُثْبِتَتْ فِي سَيِّئاً وَالسَّيِّءِ ... سَيِّئَةٍ هَيِّءْ وَفِي يُهَيِّءِ
لَكِنَّ فِي السَّيِّءْ لِغَازٍ صُوِّرَا ... هَيِّءْ يُهَيِّءِ أَلِفاً وَأُنْكِرَا

لما ذكر أن كل صورة تؤَدي بسبب رسمها إلى اجتماع صورتين قياسها الحذف سواء كانت الصورة الأخرى لهمزة أخرى أم لغيرها، استثنى في البيت الأول من تلك القاعدة خمس كلمات وهي ﴿**السيىء**﴾ و ﴿**السيىء**﴾ و ﴿**سيئة**﴾ و ﴿**هيىء**﴾ و ﴿**يهيىء**﴾ فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن الهمزة في تلك الكلمات الخمس أثبتت أي صورت فيها بما يقتضيه القياس مع تأدية الصورة فيها إلى اجتماع صورتين. أما ﴿**سيئاً**﴾ ففي «التوبة» ﴿**خلطوا عملاً صالحاً وءاخراً سيئاً**﴾ [١٠٢] وأما ﴿**السيىء**﴾ فكلمتان في «فاطر» ﴿**ومكر السيىء ولا يحيق المكر السيىء الا بأهله**﴾ [٤٣] وأما ﴿**سيئة**﴾ فنحو ما في «البقرة» ﴿**بلى من كسب سيئة**﴾ [٨١] وهو متعدد ولا مدخل للجمع هنا. وأما ﴿**هيىء**﴾ و ﴿**يهيىء**﴾ فكلاهما في «الكهف» ﴿**وهيىء لنا من أمرنا رشداً**﴾ [١٠]. ﴿**ويهيىء لكم من أمركم مرفقاً**﴾ [١٦] وبقي كلمتان صورت همزتهما ياء على القياس مع تأدية الصورة فيهما إلى اجتماع صورتين وهما ﴿**يئسوا**﴾ و ﴿**يئسن**﴾ وقد تقدم للناظم التمثيل بـ ﴿**يئسوا**﴾ لما صورت همزته ياء، ثم استدرك في البيت الثاني فذكر أن الهمزة صورت ألفاً عند الغازي بن قيس في كلمتي ﴿**السيىء**﴾ وفي ﴿**هيىء**﴾ و ﴿**يهيىء**﴾ قال الناظم: وأنكر أي أنكر تصوير الهمزة ألفاً فيما ذكره الغازي وأشار بقوله

«وأنكر» إلى قول الشيخين وذلك خلاف الإجماع اهـ. والعمل على ما ذكره الناظم في البيت الأول. والغازي بن قيس قرطبي يكنى أبا محمد، سمع من مالك رضي الله عنه وابن أبي ذئب وجماعة، وهو أول من أدخل إلى الأندلس الموطأ ومقرأ نافع، وقرأ على نافع وكان يحفظ الموطأ ظاهراً، وعرض عليه القضاء فأبى. قال أصبغ بن خليل: سمعته يقول: والله ما كذبت كذبة منذ اغتسلت ولولا عمر بن عبد العزيز قاله ما قلته وما قاله عمر فخراً ولا رياء، وما قاله إلا ليقتدى به. وكان رأساً في علم القرءان كثير الصلاة بالليل، توفي سنة تسع وتسعين ومائة.

واسم «لكن» من قول الناظم «لكن في السيىء» ضمير الشأن محذوفاً و «السيىء» بإسكان الياء على إجراء الوصل مجرى الوقف للوزن. وقوله «هيىء» نائب فاعل صور على حذف مضاف أي همز «هيىء»، والجملة الفعلية خبر «لكن» وهي المفسرة لضمير الشأن، وقوله «ألفاً» مفعول ثان لـ «صورة» والألف في «صورا» و «أنكرا» للإطلاق. ثم قال:

وَهَاكَ مَا زِيدَ بِبَعْضِ أَحْرُفِ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِن يَّاءٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ

أي خذ بيان الواو والياءِ والألف المزيد كل منها في بعض أحرف أي كلمات. وهذه الترجمة شروع من الناظم في زيادة الألف والواو والياء بعد فراغه من حذفها ومن حذف النون واللام ومن أحكام الهمز. ولم يرتب الكلام في زيادة تلك الأحرف الثلاثة على ترتيب الترجمة بل عكس، فقدم أولاً مواضع زيادة الألف المتأخرة في الترجمة، ثم عقد فصلاً لمواضع زيادة الياء ثم فصلاً آخر لمواضع زيادة الواو المتقدمة في الترجمة، وكل فصل ينقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه على ما سيأتي. وإنما خصوا الألف والواو والياء بالزيادة دون غيرها لأنهم رأَوا ذلك كالجبر لما اعتراها من الحذف الذي كثر فيها. ثم قال:

فَمِائَةً وَمِائَتَيْنِ فَارْسُمَنْ بِأَلِفٍ لِلْفَرْقِ مَعْ لَأَاْذْبَحَنْ

ذكر في هذا البيت من الكلمات التي زيدت فيها الألف باتفاق ثلاثة كلمات وهي ﴿مائة﴾ و ﴿مائتين﴾ و ﴿لأأذبحنه﴾ فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن يرسم كل منها بألف أي بزيادة ألف. قال الشيخان باتفاق: ولم يعين الناظم موضع زيادتهما اعتماداً على التوقيف وموضع زيادتها في الأولين بين الميم والياء التي هي صورة الهمزة، وفي الثالث بعد لام ألف. أما ﴿مائة﴾ فنحو ﴿قال بل لبثت مائة عام﴾ [البقرة: ٢٥٩] وهو متعدد. وأما ﴿مائتين﴾ فنحو ﴿يغلبوا مائتين﴾ [٦٥] في «الأنفال». وأما ﴿لأأذبحنه﴾ ففي «النمل» ﴿لاعذبنه عذاباً شديداً أو لأأذبحنه﴾ [٢١] وقول الناظم

«للفرق» يحتمل أن يكون توجيهاً لزيادة الألف في ﴿مائة﴾ فقط يعني أن زيادة الألف في ﴿مائة﴾ للفرق بينها وبين «منه» المركب من «من» الجارة وضمير الغائب قبل حدوث النقط والشكل، لأن المصاحف كتبت من غير نقط ولا شكل. وقيل: للفرق بينها وبين كلمة «مية» التي هي علم امرأة وإن لم يقع في القراءن. وعلى هذا الاحتمال يكون وجه زيادة الألف في ﴿مائتين﴾ حمله على المفرد، ويحتمل أن يكون قوله «للفرق» توجيهاً لزيادة الألف في ﴿مائتين﴾ أيضاً أي إنما زيدت الألف في لفظ ﴿مائتين﴾ للفرق بينه وبين تثنية «مية» الذي هوعلم، وهذا الاتحمال هو المتبادر من عبارته.

وإنما خصوا ﴿مائة﴾ بزيادة الألف دون غيرها من الكلمات التي تلتبس بغيرها في الصورة الخطية كـ ﴿فئة﴾ فإنها تلتبس بـ «فيه» المركب من «في» الجارة وضمير الغائب لكونهم رأَوا قوة اللبس في ﴿مائة﴾ مع كثرة دورها في الكلام دون ﴿فئة﴾ ونحوه. ولم يوجه الناظم زيادة الألف في ﴿لأاذبحنه﴾ وقد وجهوها فيه وفيما أشبهه مما سيأتي كـ ﴿لأاوضعوا﴾ بأوجه. منها: أن زيادتها للدلالة على إشباع حركة الهمزة فيعلم بذلك أن فتحتها مشبعة أي تامة لا مختلسة، أو أن زيادتها لتقوية الهمزة وبيانها لأنها حرف خفي بعيد المخرج فقويت بزيادة الألف في الكتابة كما قويت بزيادة المد في التلاوة. وخصت الألف بتقويتها دون الواو والياء لكون الألف أغلب على صورتها منهما، ولكون الهمزة والألف من مخرج واحد. والتوجيه الثاني لزيادة الألف في ﴿لأاذبحنه﴾ وشبهه. ذكر أبو عمرو في المحكم نحوه لزيادة الألف في ﴿مائة﴾ وقال: وهذا عندي أوجه اهـ. وعلى أن الألف زائدة لما قدمناه بنى الناظم في الضبط لأنه نص فيه على لزوم الدارة لهذه الألف وذلك إنما ينبني على أنها زائدة لما قدمناه إذ لو بنينا على غيره من بقية الأوجه التي وجهوا بها لم تجعل الدارة على الألف اصلاً كما سنذكره في فن الضبط إن شاء الله. وما قدمناه من أن الألف الزائدة في ﴿لأاذبحنه﴾ هي التي بعد اللام هو الراجح فيه وفيما أشبهه، وعليه تكون الألف المعانقة للام صورة للهمزة. وقيل: الزائدة هي المعانقة والتي بعد لام الف صورة للهمزة، وسينص الناظم على هذا الخلاف في فن الضبط وسنذكر فيه كيفية ضبط ذلك على القولين. وقوله «مائة» مفعول مقدم بـ «ارسمن» و «مائتين» عطف عليه، و «فاء» فارسمن زائدة. وقوله «مع» ظرف في محل الحال من «مائة» و «مائتين». ثم قال:

وَمَعَ لَكِنَّا لِشَايْءٍ وَهُمَا ... فِي الْكَهْفِ وَابْنِ وَأَنَا قُلْ حَيْثُمَا
لاَ تَايْئَسُواْ يَايْئَسْ

ذكر هنا من الكلمات التي زيدت فيها الألف باتفاق ست كلمات وهي:

﴿لكنا﴾ في «الكهف» و ﴿لشايء﴾ فيها أيضاً و ﴿ابن﴾ و ﴿أنا﴾ و ﴿يايئس﴾ إلا أن زيادتها في ﴿لكنا﴾ و ﴿ابن﴾ و ﴿أنا﴾ ليست حقيقة كما سيأتي، ولم يعين الناظم مواضع الزيادة من هذه الكلمات اعتماداً على التوقيف أيضاً. أما ﴿لكنا﴾ في «الكهف» فهو ﴿لكن هو الله ربي﴾ قال أبو داود: ﴿لكنا﴾ كتبوه بألف ثابتة بعد النون واجتمعت على ذلك المصاحف، وابن عامر يثبتها في اللفظ وصلاً وغيره يحذفها. واتفق جميعهم على إثباتها وقفاً اهـ بالمعنى. وأصل ﴿لكنا﴾ لكن أنا و «لكن» حرف استدراك مخفف و «أنا» ضمير المتكلم المنفصل، وبهذا الأصل قرأ أُبَيٌّ رضي الله عنه. ثم اختلف النحاة فذهب أبو علي الفارسي إلى أن الهمزة حذفت اعتباطاً أي من غير علة فاجتمع نونان: أولاهما ساكنة فأدغمت في الثانية. وذهب الزجاج إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون الساكنة ثم حذفت فاجتمع مثلان من كلمتين فسكن أولهما وأدغم في ثانيهما. واحترز الناظم بقوله «في الكهف» عن ما وقع في غيرها من لفظ «لكن» فإنه لا ألف بعد نونه لا لفظاً ولا رسماً. نعم ألف ﴿لكنا﴾ المركب من «لكن» وضمير جماعة المتكلمين المنصوب به ثابتة لفظاً ورسماً نحو ﴿ولكنا أنشأنا قرونا﴾ [القصص: ٤٥] وأما ﴿لشايء﴾ في «الكهف» أيضاً فهو ﴿ولا تقولن لشايء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ [٢٤] كتبوه في جميع المصاحف بألف بين الياء والشين كما ذكره أبو داود. واحترز الناظم بقيد المجاور وهو اللام المكسورة عن الخالي عنه نحو ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿إن هذا لشيءٌ عجاب﴾ [صٓ: ٥] وبقيد السورة عن الواقع في «النحل» ﴿إنما قولنا لشيء إذا اردناه﴾ [٤٠] فإن ذلك كله لم يرسم فيه ألف بين الشين والياء. وأما ﴿ابن﴾ فنحو ﴿اسمه المسيح عيسى ابن مريم﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو متعدد. قال أبو عمرو: وأجمع كتاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله ﴿عيسى ابن مريم﴾ و ﴿المسيح ابن مريم﴾ حيث وقع وهو نعت كما رسمت في الخبر في قوله ﴿عزيرٌ ابن الله﴾. و ﴿المسيح ابن الله﴾ فإن الله عز وجل أخبر في كتابه أن اليهود والنصارى قالوا ذلك اهـ. هذا مذهب أهل المصاحف في ﴿ابن﴾ وهو مخالف لما عليه النحويون من حذف ابن ﴿ابن﴾ إذا وصف به علم. وأضيف إلى علم كما في الآيات المتقدمة ومثل ابن ابنة. وأما ﴿انا﴾ فنحو ﴿قال أنا أحيي وأميت﴾ وهو متعدد. وقد أطبقت المصاحف كما ذكره في (التنزيل) على إثبات ألف بعد النون في كلمة ب﴿أنا﴾ الخفيفة سواء أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة أو ألف وصل أو حرف آخر نحو ﴿أنا ربكم﴾. و ﴿إنني أنا الله﴾. و ﴿أنا أعلم﴾. و ﴿أنا ءاتيك﴾. و ﴿أنا أحيي وأميت﴾. و ﴿إن أنا إلا نذير﴾. و ﴿أم أنا خير﴾ وشبهه. و ﴿أنا﴾ من الضمائر المنفصلة. وقد اختلف النحاة هل الضمير جملة أحرفه الثلاثة وهو مذهب الكوفيين، أو الحرفان الأولان فقط والألف

زائدة في الوقف محافظة لإشباع الحركة لئلا تسكن في الوقف فتلتبس بأن الناصبة وهو مذهب البصريين وتميم يثبتون ألفه وصلاً، وغيرهم يحذفها، واتفق الجميع على إثباتها وقفاً. وأما ﴿تايئسوا﴾ و ﴿يايئس﴾ ففي «يوسف» ﴿ولا تايئسوا من روح الله إنه لا يايئس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾ [٨٧] وفي «الرعد» ﴿أفلم يايئس الذين ءامنوا﴾ [٣١] كتبوا الكلمتين في المواضع الثلاثة بألف زائدة بين حرف المضارعة وبين الياء بعده، وقد قرأ البزي المواضع الثلاثة بخلف عنه بتقديم الهمزة مبدلة ألفاً على الياء مفتوحة.

تنبيه: الألف في ﴿لكنا﴾ و ﴿ابن﴾ و ﴿أنا﴾ ليست زائدة حقيقة لأن الزائد حقيقة هو ما لا يلفظ به لا وصلاً ولا وقفاً، والألف في الكلمات الثلاث ليست كذلك لثبوتها في ﴿لكنا﴾ وقفاً لجميع القراء ووصلاً لابن عامر، وثبوتها في ﴿ابن﴾ ابتداء لجميع القراء وثبوتها في ﴿أنا﴾ وقفاً لجميع القراء. ولا شك أن الرسم مبني على الوقف والابتداء، فلما ثبتت في إحدهما لم تكن زائدة حقيقة، فإطلاق الناظم الزيادة عليها تسامح سيأتي وجهه. وأما الألف في ﴿لشاىء﴾ في «الكهف» و ﴿تايئسوا﴾ و ﴿يايئس﴾ فإنها زائدة حقيقة. ومما وجهوا به زيادتها فيها أنها لتقوية الهمزة وبيانها لخفائها، ولم يعتد بالياء لأنها بسكونها وكونها حرف لين غير حاجز حصين. ولم ترسم تلك الألفات بعد الهمزة لوقوع الساكن قبلها والألف ولو زائدة إنما تقع بعد المتحرك لا بعد الساكن. ولم تزد الألف في ﴿لشيء﴾ الذي في «النحل» كما زيدت في الذي في «الكهف» لقصدهم ـ والله أعلم ـ التفرقة بين ما في «النحل» لكونه مراد الله فلم يناسبه التغيير بخلاف ما في «الكهف» لكونه مراد العبد. وقول الناظم «لشاىء» عطف على كلمات البيت السابق. و «مع» ظرف في محل الحال منه و «لكنا» مقصود لفظه أضيف إليه «مع»، وقوله «يايئس» بسكون السين إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن. ثم قال:

. . . . . وقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي اسْتَيْئَسُوا اسْتَيْئَسَ أَيْضاً قَدْ رُسِمْ
لأَوْضَعُوا وَابْنُ نَجَاحٍ نَقَلاَ جِيءَ لأَنْتُمْ لأَتَوْهَا لإِلَى
وَجَاءَ أَيْضاً لإِلَى جِيءَ مَعَا لَدَى الْعَقِيلَةِ . . . . . .

ذكر هنا سبعة ألفاظ اختلف كتاب المصاحف في زيادة الألف فيها وعدم زيادتها وهي: ﴿استيئسوا﴾ و ﴿استيئس﴾ و ﴿لأوضعوا﴾ و ﴿جيء﴾ و ﴿لأنتم﴾ و ﴿لأتوها﴾ و ﴿لإلى﴾ فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن بعض كتاب المصاحف زادوا الألف أيضاً في ﴿استيئسوا﴾ و ﴿استيئس﴾ و ﴿لأوضعوا﴾ وأن ابن نجاح وهو أبو داود نقل الخلاف في زيادة الألف في ﴿جيء﴾ و ﴿لأنتم﴾ و ﴿لأتوها﴾ و ﴿لإلى﴾ وأن الشاطبي ذكر في (عقيلته) ﴿لإلى﴾ و ﴿جيء﴾ بالخلاف أيضاً في زيادة

الألف وهو من زيادة (العقيلة) على ما في (المقنع) لأن أبا عمرو لم يذكرهما في (المقنع) وإنما ذكرهما في (المحكم)، وذكر فيه الخلاف فيهما. أما ﴿استيئسوا﴾ و ﴿استيئس﴾ ففي «يوسف» ﴿فلما استيئسوا منه خلصوا نجياً﴾ [٨٠] ﴿حتى اذا استيئس الرسل﴾ [١١٠] وقد رسما في بعض المصاحف بألف بعد التاء وفي بعضها بغير ألف وهو الأكثر كما ذكره في (المقنع). وقال أبو داود: وكلاهما حسن. وأما ﴿لأوضعوا﴾ ففي «التوبة» ﴿ولأوضعوا خلالكم﴾ [٤٧] وقد اختلفت المصاحف فيه؛ ففي بعضها بألف بعد لام ألف، وفي بعضها بغير ألف كما ذكره الشيخان. واختار أبو داود فيه إسقاط الألف. وأما ﴿جيء﴾ ففي «الزمر» ﴿وجيء بالنبيئين﴾ [٦٩] وفي «الفجر» ﴿وجيءَ يومئذ بجهنم﴾ [٢٣] وقد اختلفت فيه المصاحف فكتب في بعضها بألف بين الجيم والياء، وفي بعضها بغير ألف كما ذكره أبو داود. وأما ﴿لأنتم﴾ [١٤] ففي «الحشر» ﴿لأنتم أشد رهبة﴾ [١٣]. وأما ﴿لأتوها﴾ ففي «الأحزاب» ﴿ثم سئلوا الفتنة لأتوها﴾ [١٤]. وأما ﴿لإلى﴾ ففي «آل عمران» ﴿لإلى الله تحشرون﴾ [١٥٨] وفي «الصافات» ﴿ثم إن مرجعهم لإلى الجحيم﴾ [٦٨] وقد ذكر أبو داود الخلاف في رسم هذه الألفاظ الثلاثة بألف بعد لام ألف وعدم رسمها، واختار كتبها بغير ألف، والعمل عندنا على رسم الألفاظ السبعة المتقدمة بغير ألف. وقوله الناظم «معاً» راجع الى كل واحد من اللفظين والتقدير لإلى معاً وجيء معاً لأن كل واحد منهما وقع في موضعين كما تقدم. ثم قال:

وَكُلٌّ نَسْفَعَا إِذاً يَكُونَاً لأَهَبْ وَنُونَا
لَدَى كَأَيِّنْ رَسَمُوا التَّنْوِينَا

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل عن كل كتاب المصاحف بزيادة الألف في ﴿لنسفعاً﴾ و ﴿إذاً﴾ و ﴿ليكوناً﴾ و ﴿لأهب﴾ وأنهم رسموا التنوين في ﴿كأين﴾ نوناً. أما ﴿لنسفعاً﴾ ففي «العلق» ﴿لنسفعاً بالناصية﴾ [١٥] وأما و ﴿ليكوناً﴾ ففي سورة «يوسف» إخباراً عن قول امراة العزيز في شأن سيدنا يوسف ﴿وليكوناً من الصاغرين﴾ [٣٢] والنون الساكنة فيهما هي نون التوكيد الخفيفة تبدل في الوقف ألفاً فلذا كتبت به. وأما ﴿إذاً﴾ فنحو ﴿وإذاً لأتيناهم من لدنا أجراً عظيماً﴾ [النساء: ٦٧] وقد تعددت في القرءان وهي حرف جواب وجزاء، فليس النون في طرفها تنويناً لكن لما أشبهت المنون المنصوب قلبت نونها في الوقف ألفاً فلذا كتبت به، هذا مذهب أهل المصاحف في ﴿إذاً﴾ وللنحاة فيها ثلاثة مذاهب: كتبها بالألف مطلقاً وهو الصحيح، وكتبها بالنون مطلقاً، وكتبها بالألف إن أعملت، وبالنون إن أهملت. وأما ﴿لأهب﴾ ففي «مريم» ﴿قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً﴾ [١٩] وقد رُوي

عن قالون فيه وجهان: أحدهما قراءته بالهمز، والثاني قراءته بالياءِ المحضة وهي رواية ورش وقراءَة أبي عمرو البصري. فعلى قراءَته بالهمز يكون مضارعاً مبدوءًا بهمزة التكلم وفاعله ضمير المتكلم وهو جبريل، وإسناد الهبة له مجاز لأن الواهب حقيقة هو الله تعالى. ويحتمل أن يكون ﴿لأهب﴾ محكياً بقول محذوف أي قال لأَهب فيكون ضمير ﴿لأهب﴾ عائداً على الرب تعالى، والإسناد حينئذ حقيقي. وعلى قراءَته بالياءِ يكون مضارعاً مبدوءًا بياءِ الغيبة وفاعله ضمير مستتر يعود على الرب أي ليهب ربك الذي استعذت به مني لأنه الواهب حقيقة. ويحتمل أن تكون الياءُ بدلاً من الهمزة لانفتاحها بعد كسرة وتنزيل اللام منزلة جزءٍ من الكلمة حتى تكون الهمزة متوسطة حكماً.

ورسم ﴿لأهب﴾ بالألف مطابق لقراءَة الهمزة وليس مطابقاً لقراءَة الياء لمخالفته للفظ سواء قلنا إن الياءَ حرف مضارعة أو مبدلة من الهمزة. وعلى قراءَته بالياء نبه الناظم على كتبه بالألف إلا أن ألفه ليست زائدة حقيقة لثبوتها في الحالين إذ هي عوض عن الياءِ إن قلنا إن الياءَ فيه حرف مضارعة، وصورة للهمزة إن قلنا إن الياء فيه مبدلة من الهمزة فصارت الألف كأَنها هي الياء فثبتت في الحالين. ففي إطلاق الناظم الزيادة عليها تسامح تقدم نظيره في ألف ﴿لكنا﴾ و ﴿ابن﴾ و ﴿أنا﴾ كما أن في إطلاقه الزيادة على ألف ﴿لنسفعاً﴾ و ﴿ليكوناً﴾ و ﴿إذاً﴾ المتقدمة تسامحاً أيضاً إذ ليست زائدة حقيقة لثبوتها وقفاً، وكأَن وجه التسامح في ذلك أنه اعتمد على ما يأتي له في فن الضبط حيث تكلم فيه على الألفات الزائدة حقيقة، وحكم بجعل الدارة عليها، وسكت عن هذه الكلمات السبع فسكوته عنها يدل على أن الألف فيها ليست زائدة حقيقة ولهذا لا تجعل عليها الدارة كما سنذكره في الضبط. وأما ﴿كأين﴾ فقد كتب تنوينها نوناً كما قال الناظم، وقد وقعت في سبعة مواضع في «آل عمران» ﴿وكأين من نبيء قتل﴾ [١٤٦] وفي «يوسف» وفي «الحج» في موضعين وفي «العنكبوت» و «القتال» و «الطلاق». وأصلها «ايٍّ» المنونة ركبت مع كاف التشبيه. ولا يخفى أن ﴿كأين﴾ ليست مما يندرج في الترجمة إذ لم يزد فيها حرف من حروف العلة المترجم لزيادتها فذكر الناظم لها هنا تبرع. ثم قال:

وَزِيدَ بَعْدَ فِعْلِ جَمْعٍ كَاعْدِلُواْ ... وَاسْعَوْا وَوَاوِ كَاشْفُوا وَمُرْسِلُوا

أخبر مَغْ إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الألف زيدت بعد فعل جمع يعني بعد واو فعل الجمع المتطرفة المسند اليها فعل الجمع، سواء كان ما قبلها مضموماً كـ ﴿اعدلوا﴾ و ﴿ءامنوا﴾ و ﴿كفروا﴾ و ﴿لا تفسدوا﴾ أو مفتوحاً كـ ﴿اسعوا﴾ و ﴿اشتروا﴾ وأن الألف زيدت أيضاً بعد واو ﴿كاشفوا﴾ و ﴿مرسلوا﴾ يعني وما أشبههما في كون الواو متطرفة، وعلامة رفع الجمع نحو ﴿باسطوا أيديهم﴾ [الأنعام: ٩٣].

و ﴿ناكسوا رءوسهم﴾ [السجدة: ١٢]. و ﴿بنوا إسراءيل﴾ و ﴿أولوا الأرحام﴾ وخرج بواو فعل الجمع واو فعل افرد نحو ﴿أشكوا بثي﴾ [يوسف: ٨٦] وبقولنا المسند إليها فعل الجمع الواو التي لم يسند اليها فعل الجمع نحو ﴿تتلوا الشياطين﴾ وسيأتي الكلام على هذين. وخرج بقيد تطرف الواو في القسمين الواو في نحو ﴿يؤْمنون﴾ و ﴿يقيمون﴾ و ﴿ينبئون﴾ و ﴿المفلحون﴾ و ﴿مصلحون﴾ ونحو ﴿أنبئوني﴾ و ﴿لن تتبعونا﴾ و ﴿هم بالغوه﴾ و ﴿كل ءاتوه﴾ مما توسطت الواو فيه بسبب وقوع ضمير متصل بعدها أو نون علامة رفع الفعل أو نون الجمع السالم. والقاعدة المتقررة في الخط وهي أنه تصوير اللفظ بحروف هجائه تقتضي أن لا يزاد الألف في القسمين، ولكن كتاب المصاحف والنحاة اصطلحوا على زيادة الألف فيهما وصار الأصل الأول مرفوضاً حتى إن ما لا يزاد الألف بعده من القسمين يعد من المستثنيات المنبه بها على ذلك الأصل المرفوض، وسنذكر عند قول الناظم «وبعد واو الفرد» وجه زيادة الألف بعد الواو في هذين القسمين وبعد واو الفرد .

واعلم أن الناظم اعتمد هنا في القيود التي قررنا بها كلامه على أخذها من الأمثلة التي ذكرها إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على تعميم الحكم فيما يشبه ﴿كاشفوا﴾ و ﴿مرسلوا﴾ لأنه علق الحكم على عين هذين اللفظين، وقول قال «وبعد واو شبه مرسلوا» لأفاد تعميم الحكم. ولا يصح جعل واو ﴿كاشفوا﴾ عطفاً على ﴿أعدلوا﴾ حتى يستفاد التعميم من كونه مدخولاً للكاف، لأن ذلك يصيره من أمثلة فعل الجمع وليس هو كذلك بل هو معطوف على فعل جمع على حذف مضاف أي بعد واو فعل جمع كما أشرنا اليه في حل كلامه. ثم قال:

لَكِنَّ مِنْ بَاءُو تَبَوَّءُو رَوَوْا ... إِسْقَاطَهَا وَبَعْدَ وَاوٍ مِنْ سَعَوْ

فِي سَبَإٍ وَمِثْلُهَا إِنْ فَاءُو ... عَتَوْ عُتُوًّا وَكَذَاكَ جَاءُو

لما ذكر أن الألف زيد بعد واو فعل الجمع استثنى ستة ألفاظ، روى جميع شيوخ النقل إسقاط الألف فيها بعد واو الجمع: لفظان متعددان وأربعة غير متعددة. فاللفظان المتعددان باءُ وجاءُ وحيث وقعا نحو ﴿فباءُو بغضب على غضب﴾ [البقرة: ٩٠]. ﴿وجاءُو بسحر عظيم﴾ [الأعراف: ١١٦]. والألفاظ الأربعة الغير المتعددة ﴿تبوَّءُو الدار﴾ [٩]. في «الحشر» و ﴿سعوْ في ءاياتنا﴾ [٥] في «سبأ» و ﴿فإن فاءُو﴾ [٢٢٦] في «البقرة» ﴿وعتو عتواً﴾ [٢١] في «الفرقان». واحترز الناظم بقيد السورة في ﴿سعوا﴾ عن ﴿سعوا﴾ الواقع في «الحج» فإنه رسم بألف بعد الواو، وبقيد ﴿عُتواً﴾ المقترن به «عتو» عن غير المقترن به نحو ﴿وعتوا عن امر ربهم﴾ [٧٧]. ﴿فلما عتوا عن ما نهوا عنه﴾

[١٦٦] في «الأعراف» فإنه رسم بألف بعد الواو أيضاً. وليس «إن» مع «فاء» وقيداً إذ لم يقع في القرءان غيره.

واعلم أن الناظم لم يستثن من واو الجمع واو ﴿كالوهم﴾ و ﴿وزنوهم﴾ لأنها ليست متطرفة لكون الضميرين بعدها متصلين منصوبين بالفعلين لا منفصلين على الصحيح فلا حذف في الكلمتين أصلاً.

تنبيه: سكت الناظم عن الخلاف في ﴿لتربوا﴾ في «الروم» و ﴿ءاذوا﴾ في «الأحزاب» مع أن أبا عمرو ذكر في (المقنع) عن بعض الرواة حذف الألف بعد الواو فيهما إلا أن كلامه يقتضي ضعفه، وقد ذكر أبو داود الخلاف فيهما أيضاً من غير ترجيح، والعمل عندنا على زيادة الألف بعد الواو فيهما. وقول الناظم «رووا» جملة فعلية خبر «لكن» واسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة الفعلية مفسرة له. ثم قال:

وَبَعْدَ وَاوِ الْفَرْدِ أَيْضاً ثَبَتَتْ ... وَبَعْدَ أَنْ يَعْفُوَ مَعْ ذُو حُذِفَتْ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الألف زيدت بعد واو الفرد أيضاً يعني بعد واو فعل الفرد المتطرفة، وأن الألف حذفت بعد «أن يعفو» وبعد «ذو» حيثما وقعت في القرءان. أما واو فعل الفرد المتطرفة فهي الواو التي هي لام الفعل المسند الى المفرد، أو ما في معنى المفرد من الجمع الظاهر إذ الفعل معه يؤتى به على صورة المسند الى المفرد نحو ﴿إنما أشكوا بثي﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿فلا يربوا﴾. ﴿ونبلوا أخباركم﴾. ﴿لن ندعوا﴾ ونحو ﴿ما تتلوا الشياطين﴾ واحترز بقيد الفرد عن المسند الى ضمير تثنية نحو ﴿دعوا الله ربهما﴾ فلا يزاد بعده ألف، وعن المسند الى ضمير جمع لتقدمه قبل. وخرج بوصف الواو بالتطرف الواو في نحو ﴿أدعوكم الى النجوة﴾ [غافر: ٤١] ﴿الأتي لا يرجون نكاحاً﴾ [النور: ٦٠] والواو في نحو ﴿يئوده حفظهما﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿ويحول بين المرء وقلبه﴾ [الأنفال: ٢٤] فلا تزاد الألف بعدهما وإن كان ظاهر عبارة الناظم يشملهما. وأما ﴿أن يعفو﴾ المحذوف بعد واوه الألف ففي «النساء» ﴿فاولئك عسى الله أن يعفو عنهم﴾ [٩٩] وهذا مستثنى من قاعدة زيادة الألف بعد واو فعل الفرد. واحترز بقيد المجاور لـ ﴿يعفو﴾ وهو «أن» عن غير المجاور لها نحو ﴿أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإنه رسم بالألف بعد الواو. وأما ذو المحذوف بعد واوه الألف حيثما وقع في القرءان فنحو ﴿لذو فضل على الناس﴾. ﴿ذو فضل على العالمين﴾ وليس مستثنى من القاعدة المتقدمة لعدم دخوله فيها كما هو ظاهر.

واعلم أن زيادة الألف بعد واو الفرد إنما هو عند أهل المصاحف، وأما عند النحاة

فزيادة الألف خاصة بواو الجمع. ووجه زيادة الألف هنا وفيما تقدم في قوله «وزيد بعد فعل جمع» البيت. الدلالة على فصل الكلمة عما بعدها، وصحة الوقف عليها احترازاً عما إذا وقع بعدها ضمير متصل نحو ﴿**وإذا لقوكم**﴾. و ﴿**فذبحوها**﴾ ونحو ﴿**هم بالغوه**﴾. ﴿**وكل ءاتوه داخرين**﴾ ونحو ﴿**ندعوكم**﴾ و ﴿**ندعوه**﴾ وهذا أحسن ما قيل في توجيه زيادة الألف في ذلك على مذهب أهل المصاحف. وأما توجيه زيادتها بالفرق بين واو الجمع وبين واو الفرد في نحو ﴿**قل أدعوا الله أو ادعوا الرحمان**﴾ [الإسراء: ١١٠]. و ﴿**أَدعوا الى الله على بصيرة**﴾ [يوسف: ١٠٨] فهو مبني على مذهب النحاة الذين يخصون زيادة الألف بواو الجمع. وقول الناظم «وبعد واو الفرد» فيه مضاف محذوف تقديره وبعد واو فعل الفرد وكأنه حذفه هنا لدلالة قوله قبله «وزيد بعد فعل جمع عليه» كما حذف من هناك لفظ «واو» المقدر مضافاً الى فعل جمع لدلالة ذكره هنا. ثم قال:

وَلُـــؤْلُـــؤاً مُنْتَصِبـــاً يَكُـــونُ ... بِـــأَلِـــفٍ فِيـــهِ هُـــوَ التَّنْـــوِيـــنُ
وَزَادَ بَعْـــضٌ فِـــي سِـــوَى ذَا الشَّكْـــلِ ... تَقْـــوِيَـــةً لِلْهَمْـــزِ أَوْ لِلْفَصْـــلِ

تكلم في هذين البيتين على لفظ ﴿**لؤلؤ**﴾ المنتصب وغير المنتصب. فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن ﴿**لؤلؤاً**﴾ إذا كان منتصباً فإنه يرسم فيه ألف بعد واوه الثانية التي هي صورة للهمزة، وذلك الألف هو المبدل من تنوينه وقفاً. وقد وقع ﴿**لؤلؤاً**﴾ المنصوب في «الحج» ﴿**ولؤلؤاً ولباسهم فيها حرير**﴾ [٢٣] ومثله في «فاطر»، وقد قرأهما غير نافع وعاصم بالخفض. وفي سورة «الإنسان» ﴿**حسبتهم لؤلؤاً منثوراً**﴾ [١٩] وإذا كان غير منتصب بأن كان مرفوعاً أو مخفوضاً ففي رسم ألف بعد واوه خلافاً أشار إليه بقوله «وزاد بعض في سوى ذا الشكل» أي زاد بعض كتاب المصاحف الألف في سوى هذا الشكل الذي هو النصب في ﴿**لؤلؤاً**﴾ وسواه هو الرفع والخفض فيه وقد وقع في قوله تعالى ﴿**كأنهم لؤلؤ مكنون**﴾ [٢٤] في «الطور». وقوله ﴿**يخرج منهما اللؤلؤُا والمرجان**﴾ [٢٢] في «الرحمان» وقوله ﴿**كأمثال اللؤلؤ المكنون**﴾ [٢٣] في «الواقعة». وذكر الناظم ﴿**لؤلؤاً**﴾ المنصوب توطئة لذكر غير المنصوب، لأن المنصوب ليس من هذا الباب إذ لا بد فيه من ألف بعد الواو. وقوله «وزاد بعض» يفهم منه أن غير ذلك البعض من كتاب المصاحف لم يزد الألف في ذلك وهو كذلك كما ذكره الشيخان، واختار أبو داود عدم زيادة الألف في الذي في «الطور» و «الواقعة»، وخير في الذي في «الرحمان»، والعمل عندنا على عدم زيادة الألف في الذي في «الطور» و «الواقعة»، وعلى زيادتها في الذي في «الرحمان». وقوله «تقوية للهمز او للفصل» تعليل لزيادة الألف في ﴿**لؤلؤ**﴾ غير المنصوب يعني أنها زيدت في ذلك، إما لتقوية الهمزة وبيانها كما

قدمناه في زيادة الألف في ﴿لأذبحنه﴾ وغيره، وإما لشبه واو ﴿لؤلؤ﴾ بواو الجمع التي زيدت بعدها الألف لفصل الكلمة عما بعدها كما تقدم قريباً. ووجه شبهها بها وقوعها في الطرف وموافقتها لها في الصورة، فقول الناظم «أو للفصل» غير موف بالعلة الثانية لأنه يقتضي أن الألف زيدت في ﴿لؤلؤ﴾ للفصل وليس كذلك إذ الفصل علة لزيادة الألف بعد واو الجمع لا لزيادتها بعد واو ﴿لؤلؤ﴾ ولو قال أو (للحمل) أي لحمل واو ﴿لؤلؤ﴾ على واو الجمع لوفى بالمراد. ثم قال:

فَصْلٌ وَيَاءٌ زِيدَ مِنْ تِلْقَاءِي ... وَقَبْلَ ذِي الْقُرْبَى أَتَى إِيتَاءِي

وَقَبْلُ فِي الأَنْعَامِ قُلْ مِن نَّبَإِي ... وَمَا خَفَضْتَ مِن مُّضَافِ مَلاَ

لما فرغ من مواضع زيادة الألف عقد هذا الفصل لمواضع زيادة الياء، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الياء زيدت في ﴿من تلقاءي﴾ وفي ﴿إيتاءي﴾ حال كونه قبل ﴿ذي القربى﴾ وفي ﴿من نبإي﴾ في «الأنعام»، وفيما خفض من ﴿مَلاَ﴾ المضاف. فأما ﴿من تلقاءي﴾ ففي «يونس» ﴿أن أبدله من تلقاءي نفسي﴾ [١٥] واحترز بقيد «من» عن نحو ﴿تلقاء أصحاب النار﴾ [الأعراف: ٤٧] مما هو منصوب فإنه لم تزد فيه الياء. وأما ﴿إيتاءي﴾ الواقع قبل ﴿ذي القربى﴾ ففي «النحل». واحترز بقوله قبل ﴿ذي القربى﴾ عن غير الواقع قبله مخفوضاً وغيره نحو ﴿وإيتاء الزكوة يخافون﴾ [النور: ٣٧]. ﴿وإيتاء الزكوة وكانوا لنا عابدين﴾ [الأنبياء: ٧٣] فإنه لم تزد فيه الياء. وأما ﴿من نبإي﴾ في «الأنعام» فهو ﴿ولقد جاءَك من نبإي المرسلين﴾ [٣٤] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «القصص» ﴿نتلو عليك من نبإ موسى﴾ [٣] وبقيد «من» عن الواقع في «الأنعام» خالياً من كلمة «من» وهو ﴿لكل نبإ مستقر﴾ [٦٧] وخرج به المنصوب أيضاً نحو ﴿نبأ الذي ءاتيناه ءاياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٥] فإن الياء لم تزد في واحد منها. وأما المخفوض من ﴿ملأ﴾ المضاف فنحو ﴿إلى فرعون ومَلإيه فظلموا بها﴾ [الأعراف: ١٠٣] و ﴿مَلإيهم إن يفتنهم﴾ [يونس: ٨٣] واحترز بقيد الخفض عن غير المخفوض نحو ﴿وملأه زينة وأموالا﴾ [يونس: ٨٨] وبقيد الإضافة عن غير المضاف نحو ﴿لا يسمعون إلى المَلإ الأعلى﴾ [الصافات: ٨] فإن الياء لم تزد فيهما. ولم يعين الناظم مواضع زيادة الياء من هذه الكلمات ومن الكلمات التي بعدها اعتماداً على التوقيف أو الشهرة المغنية عن التعريف، وسنذكر ذلك مع وجه زيادة الياء فيها آخر هذا الفصل.

واعلم أن حكم الناظم هنا بزيادة الياء في باب ﴿مَلإيه﴾ تبع فيه الشيخين مع أن قياس قوله المتقدم في باب الهمز.

«وحيثما حركت أو ما قبلها في غير هذه فلاحظ شكلها»

أن تكون الياء في باب ﴿مَلإِيه﴾ صورة للهمزة إذ هي متوسطة بسبب اتصال الضمير كما في ﴿نقرؤُه﴾ و ﴿يكلؤُكم﴾ ولذا قال بعضهم: إن الياء فيه صورة الهمزة والألف هي الزائدة تقوية للهمزة أو إشباعاً لحركة اللام. وأنكر غيره. وقطع ابن الجزري في النشر بزيادة الألف وكون الياءِ صورة للهمزة قائلاً: والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياءِ في ﴿مَلإِيه﴾ و ﴿مَلإِيهم﴾ اهـ. وعلى أن الألف هي الزائدة والياءُ صورة للهمزة يكون ضبط باب ﴿مَلإِيه﴾ بجعل دارة حمراءَ فوق الألف دلالة على زيادتها، وجعل الهمزة نقطة صفراء تحت الياء، وبهذا الضبط جرى العمل في بعض البلاد. وأُجيب عن الشيخين ومن تبعها كالناظم بأن إجراءَ الهمز الذي اتصل به الضمير مجرى المتوسطة حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائماً، ألا ترى أنهم حذفوا في بعض المصاحف صورة الهمزة في ﴿أولياء﴾ المضاف إلى الضمير رفعاً وجراً، وفي ﴿جزاؤُه﴾ في «يوسف» مع كونهما مضافين إلى ضمير، وإنما حذفوها نظراً إلى الأصل قبل الإضافة إذ الهمز طرف حينئذ وشأن الهمز الواقع طرفاً بعد الألف أن لا يصور، فلا يبعد حينئذ ما قاله الشيخان ومن تبعهما نظراً الى الأصل قبل الإضافة. فعلى هذا يكون حكم الناظم بزيادة الياء في باب ﴿مَلإِيه﴾ كالاستثناء له من قوله قبل «وكيفما حركت» البيت. إذ قاعدة الهمز المتصل انه في حكم المتوسط فأخرج هنا من تلك القاعدة باب ﴿مَلإِيه﴾ حتى تكون الهمزة فيه متطرفة فتصور بالألف نظراً الى حركة ما قبلها وتكون الياء هي الزائدة، وعلى هذا يكون ضبط باب ﴿مَلإِيه﴾ بجعل الهمزة نقطة صفراء تحت الألف، وجعل دارة حمراء فوق الياء دلالة على زيادتها، وبهذا الضبط جرى العمل ببلدنا تونس. وقول الناظم «قبلُ» الواقع في صدر البيت الثاني ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً وهو في المعنى مضاف الى ضمير «تلقاءي» و «إيتاءي». وقوله «من مضاف» يقرأ من غير تنوين لأنه مضاف الى «مَلإِ» إضافة الصفة الى الموصوف. ثم قال:

بِأَيِّيكُمْ أَوْ مِنْ وَرَاءِيْ ثُمَّ مِنْ ءَانَاءِيْ مَعْ حَرْفِ بِأَييدٍ أَفَإِيْن

ذكر في هذا البيت خمس كلمات مما زيدت فيه الياء وهي ﴿بأييكم﴾ و ﴿أَو من وراءي﴾ و ﴿من ءاناءِي﴾ و ﴿بأييد﴾ و ﴿فإين﴾ أما ﴿بأييكم﴾ ففي «نّ» ﴿بأييكم المفتون﴾ واحترز بقيد باء الجر عن نحو ﴿أيكم أحسن عملاً﴾ فإنه لم تزد فيه الياءُ ـ وسكت عن قوله تعالى ﴿فبأي حديث﴾ في «الأعراف» وكذا في «المرسلات» مع أن أبا داود ذكر فيهما وجهين: رسمهما بياء واحدة، ورسمهما بياءين على الأصل. واختار رسمهما بياءٍ واحدة وبه جرى عملنا. وأما ﴿أو من وراءي﴾ ففي «الشورى» ﴿أو من

وراءِي حجاب﴾ [٥١] واحترز بقيد «من» عن نحو ﴿وكان وراءهم﴾ [الكهف: ٧٩] وبقيد «أو» عن نحو ﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ [هود: ٧١] فإن الياءَ لم تزد فيهما. وإطلاقه في ﴿أو من وراءي﴾ يشمل الذي في «الحشر» ﴿أو من وراءِ جدر﴾ [١٤] وليس فيه زيادة فكان حقه أن يخرجه. وأما ﴿من ءَاناءِي﴾ ففي «طه» ﴿ومن ءَاناءِي اليل فسبح﴾ [١٣٠] واحترز بقيد «من» عن نحو ﴿ءانآءَ الّيل وهم يسجدون﴾ [آل عمران: ١١٣] فلا زيادة فيه. وأما ﴿بأييد﴾ ففي و «الذاريات» ﴿والسماء بنيناها بأييد﴾ [٤٧] واحترز بقيد «الباء» عن قوله تعالى ﴿ذا الأيد﴾ [١٧] في «صّ» فإن الياء لم تزد فيه. وأما ﴿أفاين﴾ ففي «آل عمران» ﴿أفأين مات أو قتل﴾ [١٤٤] وفي «الأنبياء» ﴿أفاين مت فهم الخالدون﴾ [٣٤] واحترز بقيد الهمزة عن غير المقترن بها نحو ﴿فإن لم تفعلوا﴾ فإن الياء لم تزد فيه. وقوله «بأييكم أو من وراءي» معطوفان على ما تقدم بحذف العاطف والحرف في قوله معاً حرف «بأييد» بمعنى الكلمة. ثم قال:

وَالْغَـازِي فِـي الـرُّومِ مَعـاً لِقَـاءِ وَالْيَـاءُ عَـنْ كُـلٍّ بِلَفْـظِ الـلاَّئِـي

ذكر في هذا البيت كلمتين مما زيدت فيه الياء وهما ﴿لقاء﴾ معاً في «الروم» و ﴿اللائي﴾ إلا أن الكلمة الأولى اختص بزيادة الياء فيها بعد الهمزة الإمام الغازي بن قيس القرطبي، والكلمة الثانية زيدت فيها الياء عن كل شيوخ النقل. فأما ﴿لقاء﴾ معاً في «الروم» ففي قوله تعالى ﴿بلقاء ربهم لكافرون﴾ [٨] وفي قوله ﴿وأما الذين كفروا وكذبوا بئاياتنا ولقاء الاخرة﴾ [١٦] والعمل عندنا على عدم زيادة الياء في ﴿لقاء﴾ معاً. واحترز الناظم بقيد السورة عن الواقع في غيرها مخفوضاً ومنصوباً نحو ﴿قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله﴾ [٣١] في «الأنعام» ونحو ﴿من كان يرجوا لقاء الله﴾ [٥] في «العنكبوت» فإنه لا خلاف في عدم زيادة الياء فيه. وأما ﴿اللائي﴾ المنسوب لجميع شيوخ النقل ففي «الأحزاب» ﴿وما جعل أزواجكم اللائي تظهرون منهن أمهاتكم﴾ [٤] وفي «المجادلة» ﴿إن امهاتهم إلا اللائي ولدنهم﴾ [٢] وفي «الطلاق» ﴿واللائي يئسن من المحيض﴾ [٤]. ﴿واللائي لم يحضن﴾ [٤].

واعلم أن الكلمات المذكورة في هذا الفصل تنقسم الى ثلاثة أقسام: قسم وقعت فيه همزة مكسورة ولم يتقدم عليها ألف، وقسم لم تقع فيه همزة مكسورة. وتقدم عليها ألف، وقسم لم تقع فيه همزة مكسورة فأما القسم الأول فهو ﴿من نبإِي﴾ في «الأنعام» و ﴿فأين﴾ و ﴿مَلإِ﴾ المخفوض المضاف الى الضمير. وأما القسم الثاني فهو ﴿من تلقاءي﴾ و ﴿إيتاءِي ذي القربى﴾ و ﴿أو من وراءِي﴾ و ﴿من ءاناءِي﴾ و ﴿لقاءِي﴾ معاً في «الروم» للغازي. وموضع رسم الياءِ في هذين القسمين بعد الهمزة وقد وجهوا رسمها

في القسمين بأوجه منها: أنها زائدة لتقوية الهمزة وبيانها أو للدلالة على إشباع حركة الهمزة من غير تولد ياءٍ لتتميز عن الحركة المختلسة. وعلى كون الياءِ زائدة في القسمين اقتصر الناظم هنا، وعليه بنى في فن الضبط لأنه نص فيه على لزوم الدارة لهذه الياء، وذلك إنما ينبني على أنها زائدة لما ذكرناه كما سيأتي في الضبط. وبقي من ألفاظ القسم الثاني ﴿اللائي﴾ وقد ذكره الناظم في هذا الفصل وهو صريح في أن الياءَ فيه زائدة. وظاهر كلام الشيخين أنها ليست زائدة، وسنتكلم في آخر فن الضبط على يائه وعلى كيفية ضبطه إن شاءَ الله. وأما القسم الثالث وهو ما لم تقع فيه همزة مكسورة فلفظان وهما ﴿بأييكم﴾ و ﴿بأييد﴾ ومقتضى القياس أن يرسم كل منهما بياءٍ واحدة، إلا أن كتاب المصاحف رسموا الأول وهو ﴿بابييكم﴾ بياءَين للدلالة على أن الحرف المدغم الذي يرتفع اللسان به وبما أدغم فيه ارتفاعة واحدة حرفان في الأصل وفي الوزن، ورسموا الثاني وهو ﴿بأييد﴾ بياءَين أيضاً: الأولى هي الأصلية، والثانية هي الزائدة على المختار للفرق بينه وبين ﴿أيدي﴾ في نحو ﴿بأيدي سفرة﴾ [عبس: ١٥] و ﴿أيدي الناس﴾ لأن «ما» زيدت فيه الياءُ مفردة بمعنى القوة، وهمزته فاءُ الكلمة، وياءُه عينها، وداله لامها. وما لم تزد فيه الياءُ جمع مفرده «يد» بمعنى الجارحة وهمزته زائدة وياؤُه الأولى فاءُ الكلمة وداله عينها وياؤُه الأخيرة لامها.

فإن قيل: زيادة الياء غير محتاج إليها لظهور الفرق بينهما بوجود الياء بعد الدال في التي بمعنى الجوارح وانعدامها في التي بمعنى القوة. فالجواب إنهم أرادوا رفع توهم أنها كلها بمعنى الجوارح، وأن الياءَ حذفت في ﴿بأييد﴾ لأنه غير مضاف وثبتت في نحو ﴿بأيدي سفرة﴾ [عبس: ١٥] لأجل الإضافة لأن ذلك هو شأن كل ما آخره ياءٌ نحو ﴿فإن أجل الله لآت﴾ [العنكبوت: ٥] و ﴿الاءَاتي الرحمان عبداً﴾ [مريم: ٩٣] فزادوا الياءَ في ﴿بأييد﴾ رفعاً لهذا التوهم وبياناً للفرق بينهما. وخصوا ﴿أيد﴾ الذي بمعنى القوة بالزيادة لخفته بسبب كونه مفرداً سالماً من الاعتلال بخلاف ﴿الأيدي﴾ الذي بمعنى الجوارح فإنه ثقيل بسبب كونه جمعاً معتل اللام، واغتفروا الجمع بين صورتين متماثلتين في هذين اللفظين للتنبيه على الأصل في ﴿بأييكم﴾ وعلى الفرق المذكور في ﴿بأييد﴾ وقد ذكروا في توجيه رسمهما بياءين غير ما قدمناه، وسيأتي في فن الضبط كيفية ضبطهما إن شاء الله. وقوله «الغازي» فاعل بفعل محذوف تقديره «زاد» و «لقاء» مفعول «زاد» بتقدير مضافين أي زاد ياء كلمتي لقاء والتنوين في قوله «عن كل عوض» من ضمير شيوخ النقل، والباء في قوله «بلفظ» بمعنى «في». ثم قال:

فَصْلٌ وَفِي أُولِي أُولُوْا أُولاَتِ وَاوٌ وَفِي أُولاءِ كَيْفَ يَأْتِي

وَعَنْ خِلَافٍ سَأُورِيكُمْ دُونَ مَيْنْ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي ءَالْخِرَيْنْ

لما فرغ من مواضع زيادة الألف ومن فصل مواضع زيادة الياء، عقد هذا الفصل لمواضع زيادة الواو فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الواو زيدت في أربع كلمات باتفاق كتاب المصاحف وهي المذكورة في البيت الأول، وفي كلمتين بخلاف بينهم وهما المذكورتان في البيت الثاني. أما الأربع المتفق على زيادة الواو فيها فهي ﴿أولي﴾ نحو ﴿ولكم في القصاص حيوة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ١٧٩] و ﴿أولوا﴾ نحو ﴿وأولوا الأرحام﴾ و ﴿أولات﴾ نحو ﴿وأولات الأحمال﴾ و ﴿أولاء﴾ كيف يأتي في القرءان أي سواء اتصل به حرف خطاب لمفرد أو غيره أَم لا نحو ﴿أولاء تحبونهم﴾. و ﴿أولئك على هدى﴾ [البقرة: ٥]. و ﴿أولئكم جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً﴾ [النساء: ٩١] وكل من هذه الكلمات الأربع متعدد. وقد حكى في (المقنع) إجماع المصاحف على زيادة الواو في جميعها. ولا يدخل في قول الناظم «وفي أولاء كيف يأتي» ﴿أولاء﴾ الذي اتصل به ها التنبيه لأن الواو فيه صورة للهمزة على مذهب أهل المصاحف كما تقدم خلافاً للنحويين في قولهم إنها زائدة وإن الهمزة غير مصورة. وأما الكلمتان المختلف فيهما فهما ﴿سأوريكم﴾ و ﴿لأصلبنكم﴾ أما ﴿سأوريكم﴾ ففي «الأعراف» ﴿سأوريكم دار الفاسقين﴾ [١٤٥] وفي «الأنبياء» ﴿سأوريكم ءاياتي فلا تستعجلون﴾ [٣٧]. وأما ﴿لأصلبنكم﴾ [٤٩] ففي «طه» ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ [٧١] وفي «الشعراء» ﴿لأصلبنكم أجمعين﴾ [٤٩] وهذان هما المرادان بقوله «في الآخرين» واحترز به عن ﴿لأصلبنكم﴾ الأول وهو في «الأعراف» فإن أبا عمرو حكى اتفاق المصاحف على عدم زيادة الواو فيه، والعمل عندنا على زيادة الواو في ﴿سأوريكم﴾ في السورتين، وعلى عدم زيادتها في موضعي ﴿لأصلبنكم﴾ الآخرين كالأول. ومما وجهوا به زيادة الواو في هذه الكلمات أنها لتقوية الهمزة وبيانها، أو للدلالة على إشباع حركتها من غير تولد واو لتتميز عن الحركة المختلسة. وقال النحاة: زيدت في ﴿أولئك﴾ للفرق بينه وبين ﴿إليك﴾ وزيدت في ﴿أولي﴾ للفرق بينه وبين إلى الجارة. وحمل ﴿أولاءِ﴾ وباقي فروعه على ﴿أولئك﴾ وحمل ﴿أولوا﴾ و ﴿أولات﴾ على ﴿أولي﴾ وخص ﴿أولئك﴾ و ﴿أولي﴾ بزيادة الواو لكون همزتهما مضمومة فتناسبها الواو بخلاف ﴿إليك﴾ و ﴿إلى﴾ فإن همزتهما مكسورة. وعلى كون الواو زائدة في تلك الكلمات لما ذكرنا بنى الناظم في فن الضبط لأنه نص على لزوم الدارة لهذه الواو وذلك إنما ينبني على أنها زائدة لما قدمناه إذ لو بنينا على غيره من بقية الأوجه التي وجهوا بها لم تجعل الدارة على الواو أصلاً، وسنذكر في

فن الضبط كيفية ضبط هذه الكلمات إن شَاءَ الله. وقوله «سأوريكم» معطوف على «أولي» وكذا «لأصلبنكم». وقوله «وعن خلاف» حال منهما و «دون مين» أي كذب صفة لخلاف وأشار به إلى صحته. ثم قال:

وَهَاكَ مَا بِأَلِفٍ قَدْ جَاءَ وَالأَصْلُ أَنْ يَكُونَ رَسْماً يَاءَ

أي خذ ما قد جاءَ مرسوماً في المصاحف بألف على اللفظ وأصله أن يكون مرسوماً بالياء لكونه من ذوات الياء. وهذه الترجمة شروع من الناظم في الإبدال الرسمي بعد فراغه من الحذف الذي هو النقص، ومن الزيادة. ويتنوع الإبدال الرسمي الى نوعين: إبدال ياءٍ من ألف وإبدال واو من ألف. وسيترجم للنوع الثاني بقوله «وهاك واواً عوضا من ألف» البيت. وأما النوع الأول فلم يشر إليه في هذه الترجمة مع أنه ذكره بعدها وهو أكثر من المذكور فيها أعني ما جاءَ مرسوماً بالألف، وأقل منهما ما حذف فيه البدل والمبدل منه جميعاً. ولم يشر إليه في الترجمة أيضاً مع أنه ذكره في الباب ومثاله ﴿عقباها﴾ من قوله تعالى ﴿فلا يخاف عقباها﴾ [الشمس: ١٥] حذف منه البدل والمبدل منه وهما الياء والألف. وقوله «رسماً» بمعنى مرسوم خبر «ليكون» وياء مفعول ثان لـ «رسما» ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه، ويحتمل ان يكون «رسماً» منصوب بإسقاط «في» وياء خبر «يكون» ثم قال:

وَإِنْ عَلَى الْيَاءِ قَلَبْتَ أَلِفاً فَارْسُمْهُ يَاءً وَسَطاً أَوْ طَرَفا
نَحْوُ هُدَيْهُمْ وَهَوَيهُ وَفَتَى هُدًى عَمًى يَا أَسَفَا يَا حَسْرَتَا
ثُمَّ رَمَى اسْتَسْقَيهُ أَعْطَى وَاهْتَدَى طَغَى مَنِ اسْتَعْلَى وَوَلَّى وَاعْتَدَى

الألفات التي رسمت في المصاحف ياء تنقسم إلى أربعة أقسام: منقلبة عن ياء، ومشبهة بها وهي ألف التأنيث، ومجهولة الأصل، ومنقلبة عن واو. وقد ذكر الأقسام الثلاثة الأول في هذا الباب وترجم للقسم الرابع بقوله الآتي

«القول فيما رسموا بالياءِ * واصله الواو لدى ابتلاء»

وأشار في البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة إلى حكم القسم الأول منها فأمرك أيها المخاطب مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأنك إذا قلبت ألفاً عن ياءٍ أي إذا صرفت كلمة فيها ألف فانقلبت الألف في تصريفها عن الياء فإنك ترسم الألف ياءً تنبيهاً على أصله وعلى جواز إمالته، وسواء كان الألف في وسط الكلمة أم في طرفها. وقدم هذا القسم لكثرته حتى أعطى فيه هذا الضابط، وسيستثني منه ما خرج عنه. ثم مثل لهذا القسم في البيت الثاني والثالث بخمسة عشر مثالاً، سبعة من الأسماء وهي

التي في البيت الثاني، وثمانية من الأفعال وهي التي في البيت الثالث. فالأسماءُ السبعة ﴿هديهم﴾ و ﴿هويه﴾ و ﴿هدى﴾ و ﴿وعمى﴾ و ﴿أسفي﴾ و ﴿يا حسرتي﴾ إلا أن الألف في الأولين متوسطة لاتصالها بضمير متصل، وفي الباقي متطرفة، وفي الخمسة الأولى منقلبة عن ياء هي لام الكلمة كما يظهر ذلك بالتثنية وغيرها من التصاريف، وفي الأخيرين منقلبة عن ياء المتكلم إذ أصلهما «يا أسفي» و «يا حسرتي» بكسر ما قبل الياء ثم خففا بالفتح فانقلبت الياءُ ألفاً كما هي إحدى اللغات في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ومثلهما ﴿يا ويلتي﴾ والأفعال الثمانية هي ﴿رمى﴾ و ﴿استسقيه﴾ و ﴿أعطى﴾ و ﴿اهتدى﴾ و ﴿طغى﴾ و ﴿استعلى﴾ و﴿ولّى﴾ و ﴿اعتدى﴾ وألفاتها كلها منقلبة عن ياءٍ كما يظهر ذلك بإسنادها إلى تاء الضمير.

واعلم أن هذا الحكم الذي ذكره الناظم في هذا القسم وهو رسم الألف ياءً خاص بالألف الواقع في محل اللام ولا يجري في الألف الواقع في محل العين كباع وجاء كما يستفاد ذلك من أمثلة الناظم.

تنبيه: أصل ألف ﴿أعطى﴾ و ﴿استعلى﴾ و ﴿اعتدى﴾ واو لأنها من عطا يعطو وعلا يعلو وعدا يعدو، وإنما انقلبت إلى الياء لأن الثلاثي إذا زاد على ثلاثة أحرف ـ اسماً كان أو فعلاً ـ ترد ألفه التي أصلها واو إلى الياء وتصير الياءُ أصلاً ثانياً فيه، ولهذا تقول في مضارع الأفعال المذكورة «يعطي» و «يستعلي» و «يعتدي»، وبهذا عدها الناظم من ذوات الياء التي ترسم بالياء. وكذلك يقال فيما أشبهها كـ «يُدعى» و «يُتلى» و «يشقى» و «يرضى» بالياء والتاء في الأربعة كـ «زكيها» و «نجيكم» و «نجينا» و «أسنى» و «أشقى» و «أنجى» و «أعلى». ثم قال:

وَمَا بِهِ شُبِّهَ كَالْيَتَامَى إِحْدَى وَأُنْثَى وَكَذَا الأَيَامَى

لما فرغ من القسم الأول من أقسام الألفات المرسومة في المصاحف ياء وهو الألف المنقلب عن الياء، شرع في القسم الثاني منها وهو ألف التأنيث المشبهة بالقسم الأول المنقلب عن الياء فقال «وما به شبه» أي والألف الذي شبه بالألف المنقلب عن الياء وهو ألف التأنيث ويكون مثله في رسمه بالياءِ لجريانه مجراه في الانقلاب ياء في التثنية والجمع بالألف والتاء نحو «الأخريان» و «الأخريات». وألف التأنيث توجد في خمسة أوزان وهي: فعالى، بفتح الفاء، وفعالى بضمها، وفعلى مثلث الفاء. وقد مثل الناظم لثلاثة أوزان منها بأربعة وهي ﴿يتامى﴾ و ﴿أيامى﴾ و ﴿إحدى﴾ و﴿أنثى﴾ وتمثيله لألف التأنيث بـ ﴿أيامى﴾ جرى فيه على مذهب الكوفيين. وقد قيل: إن الألف فيه وفيما كان على وزنه كـ ﴿خطايا﴾ و ﴿حوايا﴾ و ﴿هدايا﴾ ليست للتأنيث وإنما هي منقلبة عن

ياءٍ، وعلى هذا فلا يصح التمثيل به. ومثال فعالى بضم الفاء ﴿كسالى﴾ و ﴿سكارى﴾ ومثال فعلى بفتح الفاءِ «دعوى» و «مرضى». واختلف في «موسى» و «عيسى» و «يحيى» فقيل: هي من باب فعلى مثلث الفاء، وقيل: ليست منه لأنها أعجمية، وإنما يوزن العربي.

تنبيه: لم يتعرض الناظم لحذف الألف التي قبل ميم ﴿الأيامى﴾ وقد نص أبو داود على حذفها وبه العمل عندنا. و «ما» من قوله و «ما به شبه» موصول اسمي مبتدأ وخبره محذوف تقديره كذلك أي كالألف المنقلب عن الياء. ثم قال:

إِلاَّ حُـــرُوفـــاً سَبْعَـــةً وَأَصْـــلاَ ... مُطَّـــرِد قَـــدْ بَـــايَنَـــتْ ذَا الْفَضْـــلاَ
فَـــالأَحْـــرُفُ السَّبْعَـــةُ مِنْهَـــا الأَقْصَـــا ... وَمِثْلُـــهُ فـــي الْمَـــوْضِعَيْـــنِ أَقْصَـــا
وَمَـــنْ تَـــوَلاَّهُ عَصَـــانِـــي ثُمَّـــا ... سِيمَـاهُـمُ فـي الْفَتْـحِ مَـعْ طَغَـا الْمَـا

لما قدم أن الألف المنقلب عن الياء وما شبه به ـ وهو ألف التأنيث ـ يرسمان بالياء، شرع يذكر ما خرج عن ذلك فرسم في المصاحف بالألف على اللفظ وهو المصرح به في الترجمة، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأنه يستثنى من ذلك حروف أي كلمات سبع. وأصل مطرد أي ضابط جار في جميع القرءان وفي جميع المصاحف. وقوله «قد باينت ذا الفضل» أي خالفته في الحكم. ومراده بالفصل ما تقدم من القسمين اللذين يرسم فيهما الألف ياء، فالأصل المطرد سيذكره بعد. والكلمات السبع التي رسمت بالألف هي التي ذكرها في البيت الثاني والثالث وهي ﴿الأقصا﴾ و ﴿أقصا﴾ في موضعين و﴿من تولاه﴾ و ﴿عصاني﴾ و ﴿سيماهم﴾ في «الفتح» و﴿طغا الماءُ﴾ والألف في ﴿سيماهم﴾ ألف التأنيث وفيما عداها منقلبة عن ياء. أما ﴿الأقصا﴾ في الإسراء ﴿إلى المسجد الأقصا﴾ وأما ﴿أقصا﴾ في الموضعين ففي «القصص» ﴿وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى﴾ [٢٠] وفي «يٰس» ﴿وجاءَ من أقصا المدينة رجل يسعى﴾ [٢٠] وأما ﴿من تولاه﴾ ففي «الحج» ﴿كتب عليه أنه من تولاه﴾ [٤] واحترز بقيد مجاورة الضمير عن غير المجاور له نحو ﴿فأعرض عن من تولى﴾ [النجم: ٢٩] فإنه مرسوم بالياء. وأما ﴿عصاني﴾ ففي «إبراهيم» ﴿ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾ [٣٦] ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿عصاه﴾ ولا ﴿هي عصاي﴾. وأما ﴿سيماهم﴾ في «الفتح» فهو ﴿سيماهم في وجوههم﴾ [٢٩] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وسيأتي فيه تفصيل. وأما ﴿طغا الماءُ﴾ ففي الحاقة ﴿إنا لما طغا الماءُ﴾ [١١] واحترز بقيد المجاور للماءِ عن غيره نحو ﴿اذهب إلى فرعون إنه طغى﴾ [النازعات: ١٧] فإنه مرسوم بالياءِ.

تنبيه: لم يستثن الناظم هنا كغيره ﴿مرضات﴾ مع الكلمات السبع وقد رسم بألف قبل التاءِ حيث وقع مع أن قياس ألفه أن ترسم ياءً لأنها وإن كان أصلها واواً متحركة فقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها إلا أنها صارت إلى الياء بسبب زيادة الميم في أوله. وقد عده الشيخان في جملة ذوات الواو التي تكتب بالألف وهو صحيح بالنظر إلى الأصل الأول فيه، ولكن لما صارت واوه إلى الياء كما تقدم كان حقه أن يرسم بها، فحين رسم بالألف احتيج إلى استثنائه كالكلمات السبع خلافاً لما قاله الشيخان إنه كتب بالألف قياساً على نظائره من ذوات الواو. وقول الناظم «منها الأقصا» يوهم التبعيض وعدم الاستيفاء ولكن استكمال عدد الكلمات المعدودة أولاً يرفع ذلك الإيهام. ثم قال:

وَزِدْ عَلَى وَجْهٍ تَرَاءَا وَنَشَا ... وَمَا سِوَى الْحَرْفَيْنِ مِنْ لَفْظِ رَءَا
إِذْ رُسِمَتْ بِأَلِفٍ وَالأَصْلُ ... لَدَى الثَّلاَثِ الْيَاءُ إِنْ مَّا تَبْلُو

لما ذكر الكلمات السبع المستثناة مما تقدم أمر في البيت الأول مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن يزاد عليها على وجه أي احتمال من احتمالين ﴿تراءَا﴾ و ﴿نشا﴾ وما سوى الحرفين أي الكلمتين المتقدمتين في باب الهمز من لفظ ﴿رءَا﴾ أما ﴿تراءَا﴾ ففي «الشعراء» ﴿فلما تراءا الجمعان﴾ [٦١] وقد تقدم في آخر ترجمة «ما من مريم لصاد» أَنَّ في ﴿تراءَا﴾ ألفين: أولاهما ألف تفاعل وهي التي قبل الهمزة، وثانيتهما الواقعة بعد الهمزة وهي لام الكلمة ومبدلة من ياءٍ، وأن أصله «تراءَى» على وزن تفاعل كتخاصم، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وتقدم أنه لم يرسم في جميع المصاحف إلا بألف واحدة فيحتمل أن تكون الأولى وهي ألف تفاعل، ويحتمل أن تكون لام الكلمة وهي المبدلة من الياء. وأما ﴿نشا﴾ ففي «الإسراء» و «فصلت» ﴿أعرض ونشا بجانبه﴾ [الإسراء: ٨٣]. وأما ﴿رءَا﴾ غير كلمتي سورة «النجم» فنحو ﴿رءا كوكباً﴾ وهو متعدد في اثنين وعشرين موضعاً كما قال في (التنزيل) وأصلهما «نأَيَ» و «رَأَيَ» بوزن فعل المفتوح العين فأُبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقد رسما في المصاحف بألف واحدة فيحتمل أن تكون هي صورة الهمزة فيهما، ويحتمل أن تكون لام الفعل المبدلة من الياء. فعلى الاحتمال الثاني في الكلمات الثلاث وهو المراد بقول الناظم على وجه تزاد الكلمات الثلاث على الكلمات السبع المتقدمة لما أشار إليه بقوله «إذ رسمت بألف» البيت. أي لأن تلك الكلمات الثلاث رسمت بألف وأصلها حينئذ الياءُ، ويظهر ذلك إن ابتليتها أي اختبرتها بأن قلت «تراءينا» و «نأَيت» و «رأيت»، وأما على الاحتمال الأول فيها فلا تكون من القسم المستثنى الذي رسم بألف بل تكون مما حذف منه البدل والمبدل منه أي الياءُ والألف جميعاً. قال الشيخان: كراهية

لاجتماع ألفين ا هـ. وهذا بناء منهما على تقدير كتبه ألفاً. وإنما لم يجعلاه من باب ما حذفت الياءُ منه اختصاراً كـ ﴿عقباها﴾ ونظائره لأن ما كتب من هذا الباب بألف أكثر مما حذفت منه البدل والمبدل منه جميعاً. هذا وقد تقدم أن المختار في ﴿تراء﴾ حذف الألف الأولى وإثبات الألف الثانية، وأما ﴿نثا﴾ ورءا غير كلمتي سورة «النجم» فرجح في (المقنع) أن المحذوفة الثانية ورجح في المحكم عكسه وعلى العكس اقتصر في (التنزيل) وبه العمل عندنا.

تنبيه: لا معارضة بين تجويز الناظم هنا أن تكون ألف ﴿نثا﴾ و ﴿رءا﴾ لام الكلمة وأن تكون صورة الهمزة، وبين جزمه آخر باب الهمز بالأول، لأنه بنى على المشهور هنا وهناك وهو أن الألف في الكلمتين لام الكلمة ولا صورة للهمزة إلا أنه زاد هنا مع ذلك الإشارة إلى الاحتمال الضعيف وهو أن الألف صورة للهمزة ولم يشر إليه هناك. وإذ في قوله «إذ رسمت» تعليل لزيادة الكلمات الثلاث و «لدى» بمعنى «في» و «إن» حرف شرط و ما» الواقعة بعدها زائدة و «تبلو» فعل الشرط مجزوم بـ «إن» وواوه للاطلاق وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبل الشرط عليه. ثم قال:

كَـذَاكَ كِلْتَـا مَـعَ تَتْـرَا بِـالأَلِـفْ ثُـمَّ بِنَخْشَـى أَنْ جَنَـى قَـد اخْتُلِـفْ

ذكر في الشطر الأول كلمتين رسمتا بالألف في جميع المصاحف وهما ﴿كلتا﴾ و ﴿تترا﴾ وفي ألفهما احتمالان كما سيأتي. وعلى أحد الاحتمالين تكونان شبيهتين بـ ﴿تراءا﴾ وتالييه في الالتحاق بالكلمات السبع التي رسمت بالألف بدل الياء. أما ﴿كلتا﴾ ففي «الكهف» ﴿كلتا الجنتين ءاتت أكلها﴾ [٣٣] واختلف في ألفه فذهب الكوفيون إلى أنها ألف تثنية وأنه مثنى لفظاً ومعنى وتاءه للتأنيث. وذهب البصريون إلى أن ألفه للتأنيث وأنه مفرد لفظاً مثنى معنى، وأن تاءه منقلبة عن واو كـ «تجاه» و «تراث» وقيل عن ياءٍ. وذهب الجرمي من البصريين إلى أن تاءَه زائدة وألفه مبدلة من واو. فعلى قول الكوفيين إن ألفه للتثنية وقول الجرمي إن ألفه مبدلة من واو لا يكون من هذا الباب، وعلى قول البصريين إن ألفه للتأنيث قياسه أن يكتب بالياءِ فحيث كتب بالألف احتيج إلى استثنائه كالكلم السبع. وأما ﴿تترا﴾ ففي «قد أفلح» ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترا﴾ [٤٤] وقد قرأه نافع ومن وافقه بالألف دون تنوين فقيل: إن ألفه للإلحاق. وقيل: للتأنيث وإنه مصدر كدعوى، وعلى كل فتاؤُه مبدلة من واو وهو من المواترة بمعنى المتابعة مع مهلة بين واحد وآخر. فعلى القول بأن ألفه للإلحاق لا يكون من هذا الباب، وعلى القول بأن ألفه للتأنيث يكون منه أي مما قياسه أن يكتب بالياء ولكن خولف فيه القياس فكتب بالألف فاحتيج على ذلك القول إلى استثنائه كالكلمات السبع. ومقتضى إطلاق الناظم

الحكم أن شيوخ النقل كلهم ذكروا الاحتمال في الكلمتين وليس كذلك. ثم لما ذكر الناظم الكلمات السبع المستثناة باتفاق المصاحف وما هو في أحد احتماليه ملحق بها، أتبعها بما اختلفت فيه فأخبر في الشطر الثاني مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن كتاب المصاحف اختلفوا في ﴿**نخشى أن تصيبنا دائرة**﴾ [٥٢] في «العقود» و ﴿**جنا الجنتين دان**﴾ [٥٤] في «الرحمان» فكتبوهما في بعض المصاحف بالياء وفي بعضها بالألف. وأتى بـ«أن» مع ﴿**نخشى**﴾ خوفاً من تصحيف المبدوءِ بالنون بالمبدوءِ بغيرها نحو ﴿**لا تخاف دركاً ولا تخشى**﴾ [طه: ٧٧]. و ﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماؤُا**﴾ [فاطر: ٢٨] لا للاحتراز إذ لا نظير له في القرءان. ولم يرجح في (المقنع) في اللفظين وجهاً من الوجهين. وقال أبو داود: وكلاهما حسن. وزاد في ﴿**نخشى**﴾ اختيار كتبه بالياءِ على الأصل، والعمل عندنا على كتب ﴿**نخشى**﴾ بالياء وكتب ﴿**جنا**﴾ بالألف. وقوله «كذاك» خبر مقدم و «كلتا» مبتدأ مؤَخر و «مع» ظرف في محل الحال من ضمير الخبر و «تترا» مضاف إليه و «بالألف» في محل الحال من ضمير الخبر أيضاً. وسبك الشطر الأول هكذا: كلتا يشبه حال كونه مكتوباً بالألف ومصاحباً في هذا الحكم لتترا الكلمات الثلاث المتقدمة. ثم قال:

وَفِـــي تُقَـــاتِـــهِ كَـــذَاكَ يُـــرْسَـــمُ لَكِنَّـــهُ حُـــذِفَ عَـــنْ بَعْضِهِـــمُ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن ألف ﴿**تقاته**﴾ من قوله تعالى ﴿**اتقوا الله حق تقاته**﴾ [١٠٢] في «آل عمران» يرسم أي يثبت في الرسم كما رسم أي أثبت ألف ﴿**كلتا**﴾ و ﴿**تترا**﴾ المتقدمين، لكن ليس ألف ﴿**تقاته**﴾ متفقاً على إثباته بل ورد حذفه عن بعض كتاب المصاحف. فاسم الإشارة في قول الناظم «كذاك» يعود على ما تقدم من لفظي ﴿**كلتا**﴾ و ﴿**تترا**﴾ والتشبيه بهما باعتبار ثبوت ألفهما في الرسم. وهذا الخلاف الذي أشار اليه الناظم في ﴿**تقاته**﴾ ذكره الشيخان وذكرا بعده أن ألف ﴿**تقاته**﴾ لم يرسم في شيءٍ من المصاحف ياءً، زاد في (التنزيل) والكاتب مخير في أن يكتب كيف شاءَ اهـ. والعمل عندنا على إثبات ألفه. وأصله «وُقَيَة» أبدلت واوه تاءً كتخمة وياؤُه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فألفه منقلبة عن ياءٍ فكان القياس أن يكتب بالياء لكنه كتب على ما في بعض المصاحف بالألف على اللفظ فيكون كالكلمات السابقة، أو لكراهة اجتماع صورتين وهما الياءُ والتاءُ لتساويهما صورة عند فقد النقط فيكون كالأصل الآتي.

تنبيه: جملة ما استثناه الناظم خمس عشرة كلمة سبع باتفاق، وخمس على احتمال، وثلاث على اختلاف، وقد علم كل من محله المتقدم. وقد نقل أبو عمرو في

(المقنع) عن أبي حفص الخراز أن ﴿طُوَى﴾ في «طه» بالألف وكأنَّ سكوت الناظم عنه لإنكار أبي عمرو له حيث قال «ولم اجد ذلك في المصاحف العراقية وغيرها إلا بالياءِ» اهـ. وعلى رسمه بالياءِ العمل. والضمير في قول الناظم «يرسم» يعود على الألف والمجروران قبله متعلقان به. ثم قال:

وَالأَصْلُ مَا أَدَّى إِلَى جَمْعِهِمَا ... أَنْ لَوْ عَلَى الأَصْلِ بِيَاءٍ رُسِمَا
كَقَوْلِهِ الدُّنْيَا وَرُءْيَا أَحْيَا ... .

لما قدم أنه يستثنى سبع كلمات وأصل مطرد مما يرسم ياء وهو الألف المنقلب عن الياء وألف التأنيث وبين الكلمات السبع فيما تقدم، أراد أن يبين هنا الأصل المطرد فأخبر أنه ما أدى ـ أي كل كلمة أدى ـ وأوصل رسم الألف فيها بالياء على الأصل إلى اجتماع ياءين فيترك رسم الألف بالياءِ وترسم ألفاً على اللفظ باتفاق المصاحف كراهة اجتماع متماثلين في الصورة، وسواء كانت الألف بعد الياء أو قبلها، أو بين ياءَين إلا ما يأتي استثناؤُه من ذلك في كلام الناظم. وقد مثل بثلاثة أمثلة: الألف فيها بعد الياء ولو رسمت فيها ياء لأدى إلى اجتماع ياءَين وهي ﴿الدنيا﴾ و ﴿رءيا﴾ و ﴿أحيا﴾، والألف في المثالين الأولين ألف التأنيث، وفي الأخير منقلبة عن ياء. ومثل هذه الأمثلة الثلاثة ﴿العليا﴾ و ﴿الرءيا﴾ و ﴿رءياك﴾ و ﴿الحوايا﴾ و ﴿أحياهم﴾ و ﴿أحياكم﴾ و ﴿محياهم﴾ و ﴿نموت ونحيا﴾ ومثال الألف قبل الياء ﴿هداي﴾ و ﴿بشراي﴾ و ﴿مثواي﴾ ومثال الألف الواقعة بين ياءَين ﴿رءياي﴾ و ﴿محياي﴾ و «أن» في قول الناظم «أن لو» زائدة و «لو» مصدرية والمصدر المأخوذ بها من الفعل وهو «رُسِما» فاعل «أدى» والألف في «رسما» ألف الإطلاق. ثم قال:

..... إِلاَّ وَسُقْيَاهَا وَلَفْظَ يَحْيَى
وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُقْيَاهَا ... وَلَمْ يَجِىءِ بِالْيَاءِ فِي سِوَاهَا
وَعَنْهُمَا قَدْ جَآءَ أَيْضاً بِالأَلِفْ ... كَنَحْوِ هَاذِهِ وَعَنْ بَعْضٍ حُذِفْ

استثنى هنا من الأصل المتقدم باعتبار حكمه وهو الرسم بالألف لفظين رسماً بالياءِ وهما لفظ ﴿وسقياها﴾ ولفظ ﴿يحيى﴾ المبدوءِ بالياءِ. أما ﴿وسقياها﴾ ففي و «الشمس» ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [١٣] وقد أخبر الناظم أنه أتى في (العقيلة) أي جاء فيها بالياءِ ثم أخبر أنه لم يجىء بالياءِ في سوى (العقيلة) من الكتب المعتمدة عنده للنقل. وإنما جاءَ عن الشيخين بألف ثابتة عن بعض كتاب المصاحف مثل ﴿الدنيا﴾ و ﴿رءيا﴾ و ﴿أحيا﴾ الممثل بها قبل، وبحذف الألف عن بعض آخر منهم كـ ﴿عقباها﴾ الآتي فتحصل في لفظ ﴿وسقياها﴾ ثلاثة أوجه: رسمه بياءين وهو مما انفردت به (العقيلة)، ورسمه بياء واحدة

مع حذف الألف بعدها، ورسمه بألف ثابتة بعد الياء، وعلى الوجه الأخير العمل عندنا. وأما لفظ ﴿يحيى﴾ المبدوء بالياء فنحو ما في «الأنعام» ﴿ويحيى وعيسى وإلياس﴾ [٨٥] وما في «الأنفال» ﴿ويحيى من حي﴾ [٤٢] وما في «طه» و «سبح» ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾ [طه: ٧٤] وقد رسم ألفه بالياء باتفاق المصاحف. وظاهر إطلاق الناظم أنه لا فرق في رسم ألف ﴿يحيى﴾ ياء بين أن يكون اسماً علماً أو فعلاً وبه صرح الشيخان وهو مذهب أهل المصاحف. وذهب النحاة إلى أنه لا يرسم بالياء إلا العلم. وقوله و «لفظ يحيى» بالنصب عطف على قوله و «سقياها» المنصوب على الاستثناء بإلا وواو و «سقياها» من لفظ القرءان. ثم قال:

كَحَذْفِهِمْ هُدَايَ مَعْ مَحْيَايَ وَحَذْفِهِمْ بُشْرَايَ مَعْ مَثْوَايَ

لما ذكر أن لفظ ﴿وسقياها﴾ حذف ألفه عن بعض كتاب المصاحف دون بعض آخر، شبه هذا الحكم الذي ذكره للفظ ﴿سقياها﴾ وهو الحذف عن بعض دون آخر بحكم أربع كلمات ليفيد ثبوته لها كما هو ثابت للفظ ﴿وسقياها﴾، فالضمير في قوله «كحذفهم» يعود على بعض كتاب المصاحف المتقدم في قوله «وعن بعض حذف» ولا يعود على جميعهم لأن الحذف في الكلمات الأربع للبعض دون الكل. والكلمات الأربع هي: ﴿هداي﴾ في «البقرة» ﴿فمن تبع هداي﴾ [٣٨] وفي «طه» ﴿فمن اتبع هداي﴾ [١٢٣] و ﴿محياي﴾ في «الأنعام» ﴿إن صلاتي ونسكي ومحياي﴾ [١٦٢] و ﴿بشراي﴾ في «يوسف» ﴿يا بشراي هذا غلام﴾ [١٩] و ﴿مثواي﴾ فيها أيضاً ﴿إنه ربي أحسن مثواي﴾ [٢٣] وقد ذكر الشيخان أن الكلمات الأربع رسمت في بعض المصاحف بغير ياء ولا ألف، وفي بعضها بإثبات الألف. وكلام أبي عمرو يقتضي ترجيح الحذف في ﴿بشراي﴾ والإثبات في الثلاثة الأخرى. واختار أبو داود في ﴿محياي﴾ و ﴿بشراي﴾ و ﴿مثواي﴾ الحذف، واختلف اختياره في ﴿هداي﴾ فاختار فيه مرة الحذف ومرة الإثبات، والعمل عندنا على الحذف في ﴿بشراي﴾ وعلى الإثبات في الثلاثة الأخرى. وقوله «كحذفهم» خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك. ثم قال:

وَحَذَفُوا لَدَى خَطَايَا كُلُّهُمْ مَا بَعْدَ يَاءٍ ثُمَّ قَبْلُ جُلُّهُمْ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن كتاب المصاحف حذفو كلهم في ﴿خطايا﴾ الألف الواقع بعد الياء، وأن جلهم أي أكثرهم حذفوا الألف الواقع قبل الياء وذلك في «البقرة» ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ [٥٨] وفي «طه» ﴿ليغفر لنا خطايانا﴾ [٧٣] وفي «الشعراء» ﴿أن يغفر لنا ربنا خطايانا﴾ [٥١] وفي «العنكبوت» ﴿ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾ [١٢] وما ذكره الناظم

صرح به الشيخان واختار أبو داود ما عليه الحل في الألف الأول، والعمل عندنا على حذف الألف الأول كالثاني المتفق على حذفه.

واعلم أن الألف الثاني في ﴿خطايا﴾ منقلب عن ياء فهو الذي من هذا الباب، وكان القياس أن يرسم الياء لكنهم كرهوا اجتماع مثلين فرسموه بغير ياء، ثم إنهم حذفوا الألف فصار مرسوماً بغير ياء ولا ألف. وأما الألف الأول في ﴿خطايا﴾ فهو مزيد وليس من هذا الباب، وكان حق الناظم أن يذكره في محل الألفات، وإنما آخره عن محله إلى هنا تبعاً لغيره لمجاورته لما هو من هذا الباب. وقوله «جلهم» فاعل فعل محذوف يدل عليه قوله «حذفوا» و «قبل» ظرف مبني على الضم وهو صلة لموصول محذوف يدل عليه الموصول قبله والتقدير: ثم حذف جلهم ما قبل الياء. ثم قال:

وَالْخَلْفُ فِي التَّنْزِيلِ فِي أَحْيَاهُمْ ثُمَّتَ أَحْيَاكُمْ وَفِي مَحْيَاهُمْ
ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ أَحْيَاهَا .....

جميع ما ذكره هنا إلى تمام سبعة أبيات هو لأبي داود وحده، وقد أخبر هنا عنه باختلاف المصاحف في حذف الألف وإثباتها في أربعة الفاظ وهي: ﴿أحياهم﴾ و ﴿أحياكم﴾ و ﴿محياهم﴾ و ﴿أحياها﴾ في «فصلت». أما ﴿أحياهم﴾ ففي «البقرة» ﴿فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم﴾ [٢٤٣] وأما ﴿أحياكم﴾ ففيها ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ [٢٨] وأما ﴿محياهم﴾ ففي «الشريعة» ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ [٢١] وأما ﴿أحياها﴾ في «فصلت» فهو ﴿إن الذي أحياها لمحيي الموتى﴾ [٣٩] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو في «المائدة» ﴿ومن أحياها فكإنما أحيا الناس جميعاً﴾ [٣٢] فإن ألفه ثابتة باتفاق. والعمل عندنا على إثبات الألف في الألفاظ الأربعة وهي من الأصل المجمع على حذف يائه كراهة اجتماع ياءين. والباءُ في قوله «به» بمعنى «في» والضمير يعود على (التنزيل). وقوله «أحياها» بدل من «فصلت» و «به» حال من «أحياها»، وسبك البيت والشطر بعده: والخلف واقع في ﴿أحياهم﴾ ثم في ﴿أحياكم﴾ وفي ﴿محياهم﴾ حال كونه في (النزيل) وفي «فصلت» في ﴿أحياها﴾ حال كونه في (التنزيل) أيضاً. ثم قال:

..... وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا
وَلَفْظُ سِيمَاهُمْ إِلَيْهِ تَالِ فِي الْبِكْرِ وَالرَّحْمَانِ وَالْقِتَالِ
ثُمَّ اجْتَبَاهُ وَهُمَا حَرْفَانِ فِي نُونَ مَعْ طَهَ كَذَا أَوْصَانِي

أخبر عن أبي داود بحذف الألف دون رسم الياء في أربعة ألفاظ وهي: ﴿عقباها﴾

و ﴿سيماهم﴾ في البكر أي «البقرة» وفي «الرحمان» و «القتال»، و ﴿اجتباه﴾ في «نَ» و «طه» و ﴿أوصاني﴾. أما ﴿عقباها﴾ ففي «والشمس» ﴿فلا يخاف عقباها﴾ [١٥] ويمكن أن يكون سبب حذف الياء منه كراهة اجتماع صورتين متماثلتين وهما: الباء والياء، لأنهما قبل النقط متماثلان. وأما ﴿سيماهم﴾ في السور الثلاث فالذي في «البقرة» ﴿تعرفهم بسيماهم لا يسئلون الناس إلحافا﴾ [٢٧٣] والذي في «الرحمان» ﴿يعرف المجرمون بسيماهم﴾ [٤١] والذي في «القتال» ﴿فلعرفتهم بسيماهم﴾ [٣٠] وألف «عقبى» و «سيمى» للتأنيث. واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها وهو ثلاثة: منها اثنان في «الأعراف» ﴿يعرفون كلاً بسيماهم﴾ [٤٦]. ﴿ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم﴾ [٤٨] وهما داخلان في عموم قوله «وما به شبه كاليتامى» فيرسمان بالياءِ. وواحد في «الفتح» تقدم في الأحرف السبعة المرسومة بالألف. وأما ﴿اجتباه﴾ في السورتين فالذي في «نَ» ﴿فاجتباه ربه فجعله من الصالحين﴾ [٥٠] والذي في «طه» ﴿ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى﴾ [١٢٢] واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما وهو في «النحل» وسيأتي قريباً. وأما ﴿أوصاني﴾ ففي «مريم» ﴿وأوصاني بالصلوة والزكوة﴾ [٣١] قال أبو داود: «وأحسب أنهم كتبوا ﴿اجتباه﴾ و ﴿أوصاني﴾ بغير ياءٍ لئلا يجتمع ثلاث صور وهي: التاءُ والياءُ والباءُ في ﴿اجتباه﴾ والنون والياءان في ﴿أوصاني﴾ لأن المصحف كتب من غير شكل ولا نقط». اهـ. والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف دون رسم الياء في الألفاظ الأربعة المذكورة في النظم.

تنبيه: سكت الناظم عن ﴿رءياي﴾ الأول في «يوسف» و ﴿رءياي﴾ الثاني فيها مع أن أبا داود نص على حذف ألفهما الموجودة في اللفظ بين الياءين وبه جرى عملنا. والضمير في قول الناظم «إليه» يعود على لفظ «عقباها» ومعنى قوله «تال» تابع في الحكم للفظ «عقباها» وفي كلامه حال محذوفة يدل عليها قوله قبل «والخلف في التنزيل». وقوله بعد و «ذكر التنزيل» أيضاً وتقدير تلك الحال والحذف دون الياء في «عقباها» وكذا وكذا في (التنزيل) وبدون تقديرها يوهم كلام الناظم أن الحذف في الألفاظ الأربعة مطلق مع أنه مقيد بأبي داود. ثم قال:

وَذَكَرَ التَّنْزِيلُ كَلِمَا ... بِأَلِفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا

ءَاتَنِيَ الْكِتَابَ وَاجْتَبَيكُمُ ... كَذَلِكَ فِي النَّحْلِ اجْتَبَيهُ يُرْسَمُ

أخبر أن صاحب التنزيل وهو أبو داود ذكر أيضاً كلمات رسمت في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بالياءِ وفي بعضها بدونها وهي ثلاث ﴿ءاتيني الكتاب﴾ و ﴿اجتبيكم﴾ و ﴿اجتبيه﴾ في «النحل». أما ﴿ءاتيني الكتاب﴾ ففي «مريم». واحترز

بقيد المجاور للكتاب من غير المجاور له وهو في «النمل» ﴿فما ءاتينيَ الله خير﴾ [٣٦] فإنه مرسوم بالياء وجهاً واحداً. وأما ﴿اجتبيكم﴾ ففي «الحج» ﴿هو اجتبيكم وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ [٧٨] وأما ﴿اجتبيه﴾ في «النحل» فهو ﴿اجتبيه وهديه إلى صراط مستقيم﴾ [١٢١] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو كلمتان تقدمتا قبل هذين البيتين، وقد حسَّن أبو داود الأوجه الثلاثة إلا أن كلامه يقتضي أن كتب هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختياره لا أنه كتب في بعض المصاحف كما يقتضيه ظاهر كلام الناظم. ومقتضى حمل هذه الكلمات علَى النظائر وسكوت أبي عمرو عن عدها في المستثنيات بعد تقرير القاعدة في ذوات الياء ترجيح رسمها بالياء وهو ما جرى به العمل عندنا.

تنبيه: سكت الناظم عن ﴿أَريني﴾ معاً في «يوسف» وعن ﴿نادينا﴾ في «الصافات» مع أن كلام أبي داود يؤْخذ منه أن في الكلمتين ثلاثة أوجه: رسمها بالياءِ أو بالألف أو بدونهما، والعمل عندنا على رسمها بالياءِ. وقوله «التنزيل» فاعل بـ «ذكر» على حذف مضاف أي ذكر صاحب التنزيل و «كلما» مفعول به بـ «ذكر». ثم قال:

وَلَـنْ تَـرَيْنِـي مَعَـهُ تَـرِينـي ... بِـأَلِـفٍ أَوْ يَـاءِ الْحَـرْفَـانِ

أخبر عن أبي داود بأن ﴿لن تريني﴾ و ﴿سوف تريني﴾ في «الأعراف» كتبا معاً في بعض المصاحف بألف وفي بعضها بياءٍ، وهكذا قال في (التنزيل) زاد وكلاهما حسن اهـ. والعمل عندنا على رسم اللفظين بالياءِ.

تنبيه: سكت الناظم عن لفظ ﴿أربي﴾ في «النحل» وعن ﴿أرى﴾ من قوله تعالى ﴿مالي لا أرى الهدهد﴾ [٢٠] في «النمل» مع أن أبا داود ذكر فيهما وجهين كهذين اللفظين. واختار رسمهما بالياءِ وبه جرى عملنا. وقول الناظم «الحرفان» معناه الكلمتان وهو بدل من «لن تريني» و «تريني». ثم قال:

وَالْيَـاءُ عَنْهُمَـا بِمَـا قَـدْ جُهِـلاَ ... أَصْـلاً بِكِلْـمٍ وَهْـيَ حَتَّـى وَإِلَـى
أَنَّـى فِـي الِاسْتِفْهَـامِ قُـلْ ثُـمَّ عَلَـى ... حَـرْفِيَّـةً وَمِثْلُهَـا مَتَـى بَلَـى

لما فرغ من القسمين الأولين من أقسام الألف التي كتبت ياء وهما المنقلبة عن ياء وألف التأنيث، انتقل إلى القسم الثالث وهو الألف المجهولة وهي التي لا يعرف هل أصلها الياء أو الواو، فأخبر عن الشيخين بأنها كتبت ياء وذلك في سبع كلمات ذكر منها في هذين البيتين ستة «حتى» و «إلى» و «أنى» الاستفهامية و «على» الحرفية و «متى» الاستفهامية و «بلى»، وسيذكر الكلمة السابعة وهي «لدى». وهي الكلمات السبع

قسمان: أسماء وهي ثلاثة «أنى» و «متى» الاستفهاميتان و «لدى» على خلاف يأتي فيها وتفصيل، وحروف وهي «حتى» و «على» و «إلى» و «بلى». أما «حتى» فنحو ﴿**حتى يقول الرسول**﴾ [البقرة: ٢١٤] وقد نقل أبو عمرو أنها رسمت في بعض المصاحف بالألف ثم قال: ولا عمل على ذلك لمخالفة الإمام ومصاحف الأمصار اهـ. وقد وجه رسمها بالياء بأمور منها: شبهها بألف التانيث حيث كانت رابعة كألف ﴿**دعوى**﴾ وأما «إلى» فنحو ﴿**وإذا خلوا إلى شياطينهم**﴾ [البقرة: ١٤] ورسمت بالياء فرقاً بينها وبين «**إلا**» المشددة. وأما «أنى» الاستفهامية فهي الواقعة قبل حرف من حروف.

تنبيه: وقد ورد منها في القرءان ثمانية وعشرون موضعاً منها قوله تعالى ﴿**فاتوا حرثكم أنى شئتم**﴾ [البقرة: ٢٢٣] بناء على أنها استفهامية وهو رأي بعض المفسرين، وسيأتي وجه رسمها بالياء. واحترز الناظم بقوله «في الاستفهام» عن «أنا» المركبة من «أن» المفتوحة المشددة وضمير جماعة المتكلمين المحذوف منها إحدى النونات الثلاث فإنها مرسومة بالألف نحو ﴿**بأنا مسلمون**﴾. وأما «على» الحرفية وهي الجارة فنحو ﴿**على هدى من ربهم**﴾ واحترز بقوله «حرفية» عن «علا» الفعلية فإنها مرسومة بالألف نحو ﴿**علا في الارض**﴾ ورسمت «على» الحرفية بالياء فرقاً بينها وبين «علا» الفعلية. وقد ذكر في (المقنع) أن وجه رسم «على» و «إلى» بالياءه عند النحويين انقلاب ألفهما ياء مع الضمير. وأما «متى» الاستفهامية فنحو ﴿**متى نصر الله**﴾. وأما «بلى» فنحو ﴿**بلى من كسب سيئة**﴾ ورسمت «أنى» و «متى» و «بلى» بالياءِ على مراد الإمالة. والباء في قول الناظم «بما قد جهلاَ» بدلية على حد هذا بذاك و «ما» موصول اسمي واقع على الألفات، والألف في «جهلا» للإطلاق و «أصلاً» تمييز محول عن نائب الفاعل أي بما قد جهل أصله. والباءُ في قوله «بكلم» بمعنى «في» و «كلم» بكسر الكاف وسكون اللام اسم جنس جمعي لكلمة بكسر الكاف وسكون اللام أيضاً على إحدى اللغات. وقوله «في الاستفهام» حال من «أنى» و «حرفية» حال من «على». ثم قال:

وَفِـي لَـدَى فِـي غَـافِـرٍ يُخْتَلَـفُ وَفِـي لَـدَا الْبَـابِ اتِّفَـاقـاً أَلِـفُ

ذكر في هذا البيت الكلمة السابقة تمام الكلمات التي ألفها مجهولة وهي: ﴿**لدى**﴾. فأخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في ألف ﴿**لدى الحناجر**﴾ في «غافر» ففي بعضها بالياء وفي بعضها بالألف وباتفاقها على الألف في ﴿**لدا الباب**﴾ في «يوسف». قال في (المقنع): وأكثرها في «غافر» على الياء. وقال المفسرون: معنى الذي في «يوسف» عند والذي في «غافر» في، فلذا فرق بينهما في الكتابة. وقال النحويون: المرسوم بالألف على اللفظ، والمرسوم بالياء لانقلاب الألف ياء مع الإضافة

إلى الضمير اهـ. واقتصر أبو داود في موضعين من (التنزيل) على الياء في ﴿لديّ﴾ في «غافر»، وحكى فيها الخلاف في موضع ءَاخر منه، والعمل عندنا على رسم ﴿لديّ﴾ في «غافر» بالياء على ما في أكثر المصاحف. ثم قال:

وَابْـنُ نَجَـاحٍ قَـالَ عَـنْ بَعْـضِ أُثِـرْ تَعْسـاً بِيَـاءٍ وَهْـوَ غَيْـرُ مُشْتَهِـرْ

أخبر عن ابن نجاح وهو أبو داود أنه قال: أُثر أي رُوي عن بعض المصاحف أو الرواة الناقلين عنها أن ﴿تعساً﴾ في «القتال» كتب بياء بدل ألف التنوين. قال الناظم: وهو غير مشتهر أي والمشتهر هو رسمه بالألف وهو الذي اختاره أبو داود وبه العمل.

واعلم أن ﴿تعساً﴾ من الأسماء المفتوحة المنونة فألفه بدل من التنوين في الوقف، وليست واحداً من الأقسام الأربعة التي تقدم أنها ترسم ياءً. والأسماءُ المفتوحة المنونة قسمان: مقصور وغير مقصور. فالقسم الغير المقصور منها ما كان آخره صحيحاً وفتحته حركة إعراب نحو ﴿تعساً﴾ و ﴿أمتاً﴾ و ﴿سداً﴾ بتشديد الدال، وقياس هذا القسم أن يكتب بالألف وهي بدل من التنوين في الوقف. والقسم المقصور منها هو ما آخره ألف حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها عن ياءٍ أو واو. وجملة الوارد من هذا القسم في القرءان خمس عشرة كلمة نظمها الشيخ ابن عاشر في قوله:

مصلـى أذًى غـزًّى مفتـرًى هـدى مسمى قـرًى مثوى فتًى وضحًى سدى
مصفًّى سوًى مولًى فذي القصر عمَّها سـواهـا صحيـح الـلام إعـرابُـه بـدا

ولم يذكر معها ﴿ربًى﴾ مع أنه من هذا القسم. وقياس ما قلبت فيه الألف عن ياء أن يرسم بالياء وإن كانت ألفه في الأصل واواً كـ ﴿غزىً﴾ جمع غاز من غاز يغزو، فقلبت الواو ياءً في المفرد وهو غازٍ لتطرفها بعد كسرة. وأما ما قلبت فيه الألف عن واو فقياسه أن يرسم بالألف كـ ﴿ضحى﴾ لأنه من الضحوة و ﴿رباً﴾ لكن سينص الناظم على أن ﴿ضحى﴾ من المستثنيات المرسومة بالياء وعلى أن ﴿رباً﴾ مختلف في رسمه. ثم قال:

الْقَـوْلُ فِيمَـا رَسَمُـوا بِـالْيَـاءِ وَأَصْلَـهُ الْـوَاوُ لَـدَا ابْتِـلاَءِ

أي هذا القول في الألف الذي رسمه كتاب المصاحف بالياءِ والحال أن أصله الواو «لدا ابتلاءِ» أي عند اختباره بالقواعد كتثنية الاسم وإسناد الفعل الى تاء الضمير. وهذا من الناظم شروع في القسم الرابع من أقسام الألفات المرسومة في المصاحف ياءً وهو الألف المنقلب عن واو في الأسماء الثلاثية والأفعال الثلاثية. وإنما أفرد هذا القسم بترجمة لعدم اندراجه في الترجمة السابقة المعقودة لما الأصل فيه أن يرسم ياءً إذ ليس الأصل في

هذا القسم الرابع أن يرسم ياء بل الأصل والغالب فيه أن يرسم ألفاً كما يتلفظ به، ولذا اتفقت المصاحف على رسم كل اسم ثلاثي من ذوات الواو أو فعل ثلاثي من ذوات الواو بالألف نحو ﴿الصفا﴾ و ﴿شفا﴾ و ﴿سنا﴾ و ﴿أبا أحد﴾ و ﴿خلا﴾ و ﴿دعا﴾ و ﴿عفا﴾ و ﴿عَلاَ﴾ و ﴿لَعَلاَ﴾ و ﴿بدا﴾ و ﴿نجا﴾ وشبه ذلك إلا ما سيأتي استثناؤُه. ولما كان الأصل والغالب في هذا القسم أن يكتب ألفاً لم يتعرض الناظم إلا لما خرج منه عن الغالب بكتبه، إما واواً وهو الآتي في الترجمة بعد هذه، وإما ياء وهو ما عقد له هذه الترجمة. ثم قال:

وَالْيَـاءُ فِـي سَبْـعٍ فَمِنْهُـنَّ سَجَـى ... زَكَـى وَفِـي الضُّحَـى جَمِيعـاً كَيْـف جَـا
وَفِـي الْقُـوَى جَـاءَ وَفِـي دَحيهَـا ... وَفِـي تَليهَـا ثُـمَّ فِـي طَحيهَـا
وَلَـمْ يَجِـىء لَفْـظُ الْقُـوَى فِـي مُقْنِـعِ ... وَمِـنْ عَقِيلَـةٍ وَتَنْـزِيـلٍ وُعِـي

قد علمت أن الأصل في الألف المنقلب عن الواو أن يكتب ألفاً، ولم يتعرض له الناظم صريحاً ولكن تعرض لما خرج منه عن الأصل، فأخبر في البيتين الأولين مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الياء رسمت عوضاً عن الألف المنقلب عن الواو في سبع كلمات، وهي في ترتيب الناظم ﴿سجى﴾ و ﴿زكى﴾ و ﴿الضحى﴾ جميعاً كيف جاء و ﴿القوى﴾ و ﴿دحيها﴾ و ﴿تليها﴾ و ﴿طحيها﴾، وهذه السبع منها كلمتان من نوع الاسم وهما ﴿الضحى﴾ و ﴿القوى﴾ والباقي من نوع الفعل. أما ﴿سجى﴾ ففي سورة «والضحى» وأما ﴿زكى﴾ ففي «النور» ﴿ما زكى منكم من أحد أبداً﴾ [٢١] وأما ﴿الضحى﴾ جميعاً أي في جميع القرءان كيف جاء أي على أي حال من تعريف بأل أو بالإضافة أو تنكير ففي ستة مواضع وهي: ﴿والضحى والليل﴾ [الضحى: ١] ﴿وأخرج ضحيها﴾ [٢٩] و ﴿الاعشية أو ضحيها﴾ [٤٦] كلاهما في سورة «والنازعات» ﴿والشمس وضحيها﴾ [١] في سورة «والشمس» و ﴿ضحى وهم يلعبون﴾ [٩٨] في «الأعراف» ﴿وأن يحشر الناس ضحى﴾ [٥٩] في «طه». وأما ﴿القوى﴾ ففي «والنجم» ﴿شديد القوى﴾ [٥] وأما ﴿دحيها﴾ ففي «والنازعات» ﴿والأرض بعد ذلك دحيها﴾ [٣٠] وأما ﴿تليها﴾ و ﴿طحيها﴾ ففي سورة «والشمس». ثم أخبر في البيت الثالث بأن لفظ ﴿القوى﴾ لم يجىء في (المقنع) أي لم يذكره أبو عمرو في (المقنع) بل سكت عنه، وقد ذكره الشاطبي في (العقيلة) وأبو داود في (التنزيل) كما أشار إليه بقوله «ومن عقيلة وتنزيل وعي» أي حفظ لفظ ﴿القوى﴾ منهما وحدهما لأنه إنما ذكر فيهما دون (المقنع)، والعمل على رسمه بالياء كبقية الكلمات السبع. ثم قال:

وَأَلْحِـقِ الْعُلَـى بِهَـذَا الْفَصْـلِ ... لِكَتْبِـهِ بِـالْيَـا خِـلاَفَ الأَصْـلِ

لما ذكر تبعاً لشيوخ النقل ما خرج من ذوات الواو عن أصله الذي هو الكتب بالألف فرسم بالياء، استدراك عليهم لفظ ﴿العلى﴾ في قوله تعالى ﴿تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى﴾ [٤] في أول «طه»، فأمر بأن يلحق بهذا الفصل لكتبه في المصاحف بالياء على خلاف الأصل. والأصل أن يكتب بالألف لأنه اسم ثلاثي مأخوذ من العلو فألفه منقلبة عن واو كالكلمات السبع المتقدمة فيضم إليها حتى تصير كلمات الفصل ثمانية. وإنما رسمت الكلمات الثمانية بالياءِ على خلاف الأصل تنبيهاً على جواز إمالتها. وقوله «خلاف الأصل» منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف معمول لـ «كتْبِهِ» اي كتباً خلافاً الأصل أي مخالفاً للأصل. ثم قال:

وَهَاكَ وَاواً عِوَضاً مِنْ أَلِفِ قَدْ وَرَدَتْ رَسْماً بِبَعْضِ أَحْرُفِ

أي خذ واواً في الرسم عوض من ألف في اللفظ قد وردت تلك الواو في الرسم عن كتاب المصاحف ببعض أحرف أي في بعض كلمات. وهذا من الناظم شروع في القسم الثاني من قسمي الألف المنقلب عن واو بعد فراغه من القسم الأول منهما، وكلا القسمين جاءَ على خلاف الأصل في الرسم، وذلك أن الأصل والغالب في الألف المنقلب عن واو أن يرسم ألفاً كما تقدم. وقد تعرض الناظم لما خرج عن هذا الأصل وهو قسمان: قسم رسم ياء عوضاً عن ألف وهو القسم الأول الذي تقدم في الترجمة المفروغ منها، وقسم رسم واواً عوضاً عن ألف وهو القسم الثاني الذي عقد له هذه الترجمة، وهذا هو النوع الثاني من نوعي الإبدال الرسمي المتقدمين في شرح قوله «وهاك ما بألف قد جاء» البيت. ثم قال:

وَالْوَاوُ فِي مَنَوةَ وَالنَّجَوةِ وَحَرْ فِي الْغَدَوةِ مَعْ مِشْكَوةِ
وَفِي الرِّبَوا وَكَيْفَمَا الْحَيَوةُ أَوِ الصَّلَوةُ وكَذَا الزَّكَوةُ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن الواو رسمت عوضاً من الألف في ثمانية ألفاظ وهي في ترتيب الناظم ﴿منوة﴾ و ﴿النجوة﴾ و ﴿الغدوة﴾ و ﴿مشكوة﴾ و ﴿الربوا﴾ و ﴿الحيوة﴾ و ﴿الصلوة﴾ و ﴿الزكوة﴾ كيفما وقعت الثلاثة الاخيرة، وسيأتي للناظم لفظ تاسع فيه خلاف وهو من ﴿ربي﴾ في «الروم». أما ﴿منوة﴾ ففي «النجم» ﴿ومنوة الثالثة الأخرى﴾ [٢٠] وهو اسم صنم. واستثناؤُه من ذوات الواو على قراءة نافع مبني على أن أصل ألفه واو، وقد حكى بعض العلماء فيه اختلافاً. وأما ﴿النجوة﴾ ففي «غافر» ﴿ما لي أدعوكم إلى النجوة﴾ [٤١] وألفه منقلبة عن واو لأنك تقول في الماضي نجوت وفي المضارع أنجو. وأما ﴿الغدوة﴾ ففي موضعين: موضع في «الأنعام» وهو ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشي﴾ [٥٢] ومثله في «الكهف»

وإليها أشار بقوله «وحرفي الغدوة» أي وكلمتي الغدوة في الموضعين. وقد قرأهما ابن عامر بضم الغين وإسكان الدال بعدها واو مفتوحة وألف ﴿غدوة﴾ منقلبة عن واو وأصلها «غدَوَة» بفتح الواو فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما ﴿مشكوة﴾ ففي «النور» ﴿كمشكوة فيها مصباح﴾ [٣٥] والمشكوة الكوة الغير النافذة وقد قيل: إن أصل ألفها الواو وإنها من شكوت ولكن صيرته الزيادة في أوله من ذوات الياء، فاستثناؤُه من ذوات الواو مشكل. وأما ﴿الربوا﴾ فنحو ﴿الذين يأكلون الربوا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقد وقع في سبعة مواضع: خمسة في «البقرة» وواحد في «آل عمران» وواحد في «النساء». وألفه منقلبة عن واو لأنه مصدر ربوت أربو ومعناه الزيادة. وأما ﴿الحيوة﴾ و ﴿الصلوة﴾ و ﴿الزكوة﴾ كيفما وقعت هذه الثلاثة من تعريف بأل أو بالإضافة أو تنكير فنحو ﴿إلا خزي في الحيوة الدنيا﴾ [البقرة: ٨٥]. ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حيوة﴾ [البقرة: ٩٦] ونحو ﴿يقيمون الصلوة﴾ ﴿وأقيموا الصلوة وءاتوا الزكوة﴾ [البقرة: ٤٣] ﴿من قبل صلوة الفجر﴾ [النور: ٥٨]. ﴿ومن بعد صلوة العشاء﴾ [النور: ٥٨]. ﴿خيراً منه زكوة وأقرب رحماً﴾ [الكهف: ٨١] وسيأتي قريباً الخلاف في المضاف منها إلى الضمير. واستثناءُ ألف ﴿الحيوة﴾ من ذوات الواو مبني على مذهب من يقول إن أصله واو ودليله ظهورها في ﴿حيوان﴾ وأما ﴿الصلوة﴾ فجمعها على صلوات دليل على أن ألفها منقلب عن واو، ودليل كون الألف في ﴿الزكوة﴾ أصله الواو أنها مصدر زكوت أزكو. ووجه رسم هذه الألفاظ بالواو التنبيه على أصلها مع الإشارة إلى أن بعض العرب يميل بلفظ الألف إلى الواو وإن كانت لغة غير فصحى لم يقرأ بها. وقوله «الحيوة» فاعل بفعل محذوف بعد «كيفما» تقديره وقع. و«الصلوة» عطف على «الحيوة» و«أو» بمعنى «الواو». ثم قال:

مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرِ ... فَأَلِفٌ وَالثَّبْتُ فِي الْمَشْهُورِ

لما ذكر أن الكلمات الثلاث الأخيرة وهي ﴿الحيوة﴾ و ﴿الصلوة﴾ و ﴿الزكوة﴾ رسم ألفها واواً كيفما وقعت، أخرج من ذلك ما أضيف منها إلى ضمير فـ «ما» من قوله «ما لم تضفهن» مصدرية ظرفية والضمير في «لم تضفهن» يعود على الكلمات الثلاث في آخر البيت السابق أي محل رسمها بالواو ما لم تضفهن إلى ضمير أي مدة عدم نطقك بهن مضافة الى ضمير، فإن اضفتهن الى ضمير فإنهن لا يرسمن بالواو بل بألف ثابتة في الوجه المشهور وهو الأكثر، والوجه الغير المشهور حذف الألف فيهن وهو الأقل. فمثال كلمة ﴿الحيوة﴾ مضافة إلى الضمير ﴿حياتنا الدنيا﴾ ﴿في حياتكم الدنيا﴾ ﴿قدَّمتُ لحياتي﴾ ومثال كلمة ﴿الصلوة﴾ مضافة إلى الضمير ﴿قل إن صلاتي ونسكي﴾ ﴿وما كان

صلاتهم﴾ [الفجر: ٢٤] ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿قد علم صلاته﴾ [النور: ٤١] ولم تقع كلمة ﴿الزكوة﴾ مضافة في القرآن فتحصل أن ما عرف بأل من هذه الكلمات أو أضيف الى ظاهر منها يرسم بالواو من غير خلاف، وأن ما أضيف منها الى ضمير فيه خلاف والمشهور رسمه بألف ثابتة وعليه العمل. وأما ما كان منها منكراً نحو ﴿حيةٍ طيبة﴾ و ﴿زكوة وأقرب رحما﴾ [الكهف: ٨١] فمقتضى كلام الناظم أنه لا خلاف في رسمه بالواو. ويفهم من كلام أبي عمرو في (المقنع) أن فيه خلافاً والعمل عندنا على رسمه بالواو. وقوله «فألف» مبتدأ حذف خبره تقديره فيهن وقوله «الثبت» خبر مبتدأ محذوف أي وحكمه الثبت. ثم قال:

وَبَعْضَهُمْ فِي الرُّومِ أَيضاً كَتَبَا ... وَاواً بِقَوْلِهِ تَعَالَى مِن رِّبَا

مَعْ أَلِفٍ كَرَسْمِهِمْ سِوَاهُ ... كَذَا امْرُؤُا وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ

أخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بالخلاف عن كتاب المصاحف في ﴿من ربا﴾ من قوله تعالى ﴿وما آتيتم من ربا﴾ [٣٩] في «الروم». فبعضهم كتب ألفه واواً مع زيادة ألف بعدها يعني وغير ذلك البعض كتبه ألفاً كغيره من المقصور الواوي، ولم يرجح الشيخان واحداً منهما. والعمل عندنا على رسمه بألف ثابتة بعد الباء. ثم شبه بزيادة الألف في هذه الكلمة زيادة كتاب المصاحف الألف بعد الواو في رسمهم غيره من كلمات ﴿الربوا﴾ لأنه قدم أن ألفه كتبت واواً فالألف التي كتبها الرسام بعدها متعينة للزيادة. ثم شبه أيضاً بكلمات ﴿الربوا﴾ في زيادة الألف بعد الواو كلمة ﴿امرؤا﴾ في «النساء» وذلك أن همزتها صورت واواً على قياس المتطرفة بعد حركة، فالألف المكتوبة بعدها متعينة للزيادة أيضاً. قال الناظم: وكلهم رواه - يعني - روى رسم الألف بعد الواو في كلمات ﴿الربوا﴾ غير المنكر وفي كلمة ﴿امرؤا﴾ وإنما قال «وكلهم رواه» رفعاً لتوهم أن زيادة الألف في ذلك إنما هي عن بعض كتاب المصاحف ككلمة ﴿ربا﴾ المنكر.

واعلم أن الناظم لما ذكر زيادة الألف في ﴿الربوا﴾ استطرد زيادتها في ﴿امرؤا﴾ وكان الأنسب بها بعض الفصول المتقدمة كفصل زيادة الألف. ووجه زيادة الألف في ﴿الربوا﴾ و ﴿ربا﴾ حمل وأوهما على واو الجمع لشبههما بها في الصورة وفي وقوعها طرفاً ووجه زيادتها بعد الواو في ﴿امرؤا﴾ إما الحمل على واو الجمع أيضاً وهو قول أبي عمرو بن العلاء، وإما تقوية الهمزة وبيانها وهو قول الكسائي. ثم قال:

بَابُ حُرُوفٍ وَرَدَتْ بِالفَصْلِ ... فِي رَسْمِهَا عَلَى وِفَاقِ الأَصْلِ

أي هذا باب بيان حروف أي كلمات وردت في المصاحف بالفصل في رسمها.

والمراد بالفصل القطع أي قطع الكلمة عما بعدها في الرسم، وضد الفصل الوصل. والفصل هو الأصل ولإصالته قال الناظم هنا «على وفاق الأصل». فإن قلت: حيث كان الفصل هو الأصل فكان حق الناظم أن لا يتعرض إلا لما خرج عن الأصل وهو الموصول. والجواب أنه إنما تعرض كغيره للمفصول اختصاراً لقلته بالنسبة الى الموصول، ولو تعرضوا إلى جميع ما جاء موصولاً على خلاف الأصل لطال الكلام وفات الاختصار. وهذه الترجمة شروع من الناظم في مسائل الفصل والوصل بعد فراغه من مسائل الإبدال الرسمي، وقد جعل الناظم مسائل الفصل والوصل في بابين: أولهما هذا الباب وقد تكلم فيه على المفصول من الكلمات ويعلم منه أن ما له نظير منها ولم يذكر يكتب موصولاً. وثانيهما الباب الذي بعده. وقد تكلم فيه على الموصول من الكلمات ويعلم منه أن ما له نظير منها ولم يذكر يكتب مفصولاً. وقد ذكر في هذا الباب ستة فصول، اشتمل الفصل الثاني منها على تسعة أنواع من المقطوع، والثالث على نوعين منه، والرابع على أربعة انواع منه، واشتمل كل فصل من الفصول الباقية على نوع منه فقط. والأنواع التي اشتمل عليها الفصل الثاني والثالث والرابع بعضها متعدد وبعضها متحد. وقوله «بالفصل» متعلق بـ «وردت». و «في رسمها» متعلق بـ «الفصل» وقوله «على وفاق الأصل» يحتمل تعلقه بـ «الفصل» أو بـ «وردت». ثم قال:

أَن لاَّ يَقُولُوا وَأَقُولُ فُصِلاَ ... ثُمَّ مَعاً بِهُودَ لَيْسَ الأَوَّلاَ
وَتَوْبَةٍ وَالْحَجِّ مَعْ يَاسِينَا ... وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا
وَالِامْتِحَانِ وَكَذَاكَ رُوِيَا ... عَن بَعْضِهِمْ أَيْضاً بِحَرْفِ الأَنْبِيَا

هذا هو الفصل الأول من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه (أن لا) بفتح الهمزة وسكون النون فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بقطع كلمة «أن» عن كلمة «لا» بعدها في أحد عشر موضعاً: عشرة مقطوعة باتفاق المصاحف وفي الحادي عشر خلاف. الموضع الأول والثاني ﴿**أن لا يقولوا على الله إلا الحق**﴾ [١٦٩] ﴿**وأن لا أقول على الله إلا الحق**﴾ [١٠٥] كلاهما في «الأعراف» وإليها أشار بقوله «أن لا يقولوا وأقول فصلاً» أي قطعاً. والألف في «فصلاً» ألف الاثنين تعود على هذين الموضعين. الموضع الثالث والرابع. ﴿**وأن لا اله الا هو**﴾ [١٤] في «هود» ﴿**وأن لا تعبدوا إلا الله إني اخاف**﴾ [٢٦] وهو الثاني في «هود» وإلى هذين الموضعين أشار بقوله «ثم معاً بهود ليس الأولا» أي ثم ﴿**أن لا**﴾ معاً في «هود» غير الأول. واحترز بقوله «ليس ولا» عن الأول فيها وهو ﴿**الا تعبدوا إلا الله انني لكم منه نذير وبشير**﴾ [هود: ٢] فإنه موصول. الموضع الخامس ﴿**أن لا ملجا من الله إلا إليه**﴾ [١١٨] في آخر «التوبة». وقد

تعدد ﴿أن لا﴾ فيها بثلاثة مواضع هذا و ﴿لا يجدوا ما ينفقون﴾ [٩٢]. ﴿وأجدر ألا يعلموا﴾ [٩٧] ومقتضى إطلاق الناظم أن الثلاث مقطوعة مع أن المقطوع هو الواقع في آخرها فقط ولذا أصلح فقيل:

«وآخر التوبة مع ياسينا والحج والدخان ثم نونا»

الموضع السادس ﴿أن لا تشرك بي شيئاً﴾ [٢٦] في «الحج». السابق ﴿أن لا تعبدوا الشيطان﴾ [٦٠] في «يس» الثامن ﴿وأن لا تعلوا على الله﴾ [١٩] في «الدخان». التاسع ﴿أن لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين﴾ [٢٤] في «نَ والقلم». العاشر ﴿على أن لا يشركن بالله شيئاً﴾ [١٢] في «الممتحنة». الحادي عشر ﴿أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾ [٨٧] في «الأنبياء». وقد اختلف فيه فروي بالفصل وروي بالوصل، وقد استحب أبو داود فصله وبه العمل عندنا. وفهم من تخصيص الناظم القطع بهذه المواضع أن ما عداها كتب موصولاً. ومعنى وصل ما عدا هذه الكلمات تنزيل الكلمة الأولى مع الثانية منزلة الكلمة الواحدة تحقيقاً، فلا ترسم النون لقاعدة أن المدغمين في كلمة يكتفى فيهما بصورة الثاني نظراً إلى اللفظ، ولا كذلك إذا كانا في كلمتين فإنهما يرسمان معاً نظراً إلى التفكيك بتقدير الوقف. والألف في قول الناظم «الأولا» ألف الإطلاق. ثم قال:

فَصْلٌ وَغَيْرَ النُّورِ مِن مَّا مَلَكَتْ وَفِي الْمُنَافِقِينَ مِن مَّا قُطِعَتْ
وَالْخُلْفُ لِلدَّانِيِّ فِي الْمُنَافِقِينْ ولأَبِي دَاوُدَ فِي الرُّومِ يَبِينْ

هذا هو الفصل الثاني من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه الناظم تسعة أنواع من المقطوع وقدم منها «من ما» فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بقطع «من» الجارة من «ما» الموصولة المجرورة بها في ثلاثة مواضع: الأول والثاني في غير سورة «النور» وهما ﴿فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات﴾ [٢٥] في «النساء» ﴿وهل لكم من ما ملكت أيمانكم﴾ [٢٨] في «الروم». واحترز بقوله «غير النور» من الواقع فيها وهو ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم﴾ [النور: ٣٣] فإنه موصول. الموضع الثالث في «المنافقين» وهو ﴿وأنفقوا من ما رزقناكم﴾ [١٠] ثم استردك في الذي في المنافقين خلافاً لأبي عمرو الداني، وفي الذي في «الروم» خلافاً لأبي داود. وقد تلخص من كلام الناظم أن الذي في «النساء» متفق على قطعه، والآخران في قطعهما خلاف، والعمل عندنا على قطعهما خلاف، والعمل عندنا على قطعهما، وفهم من تعيين الناظم هذه المواضع للقطع أن ما عداها وصلت فيه من بما نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة: ٣] ومعنى الوصل هنا كما تقدم في «أن لا». وقوله «من ما

ملكت» مبتدأ و «غير النور» منصوب على الاستثناء منه قدم عليه و «من ما» عطف على المبتدأ و «في المنافقين» حال من لفظ «من ما» وجملة «قطعت» خبر المبتدأ مع ما عطف عليه، وقوله «يبين» معناه يظهر. ثم قال:

وَقَطْعُ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ مَعْ إِنَّمَا مِن قَبْلِ تُوعَدُونَ الأُولَى عَنْهُمَا

لما أفاد بمنطوق البيتين المتقدمين قطع «من» عن «ما» الموصولة في ثلاثة مواضع، وأفهم أن ما عداها موصول، خشي أن يتوهم أن هذا المفهوم شامل لـ «من» الجارة للاسم الظاهر الذي وقعت «ما» في أوله جزاءاً منه نحو ﴿من مال وبنين﴾ مع أنها مقطوعة لا موصولة، فأخبر عن الشيخين رفعاً لذلك التوهم بقطع كلمة من حال كونها مع ظاهر يعني مع اسم ظاهر في أوله «ما» واقعة جزءاً منه كالمثال السابق، وكقوله تعالى ﴿كل دابة من ماء﴾. و ﴿من مال الله﴾. و ﴿من مارج﴾. وإنما حملنا الاسم الظاهر في كلام الناظم على هذا النوع لأنه هو الذي يؤخذ من كلام أبي عمرو في (المقنع) ولأنه هو الذي يتوهم وصله لمشابهته لـ «من» الجارة الواقعة بعدها «ما» الموصولة، وأما غير هذا النوع فلا يتوهم ذلك فيه ولهذا لم نحمل الاسم الظاهر في كلامه على ما قابل المضمر حتى يعم النوع المذكور وغيره «من قبل» و «من بعد» و «من ربا» و «من الذين». ثم أخبر الناظم عن الشيخين بقطع «إن» المكسورة الهمزة المشددة النوع عن «ما» الموصولة الواقعة قبل ﴿توعدون﴾ الأولى في القرءان وهي في «الأنعام» ﴿إن ما توعدون لآت﴾ [١٣٤] واحترز بقوله «الأولى» عن غير الأولى وهي في «الذاريات» ﴿إنما توعدون لصادق﴾ [٥] وفي «المرسلات» ﴿انما توعدون لواقع﴾ [٧] كما احترز بقيد «التقدم» على ﴿توعدون﴾ عن غير المتقدم عليه نحو ﴿إنما نحن مصلحون﴾ [٧] ﴿إنما نحن مستهزءُون﴾ وفهم من تعيينه هذا الموضع للقطع أن ما عداه موصول لكن سينص بعد على الخلاف في وصل ﴿إنما عند الله﴾ في «النحل». وقوله «الاولى» صفة لـ «إنما». ثم قال:

وَعَنْ مَّنِ الْحَرْفَانِ قُلْ وَعَنْ مَّا نُهُوا وَفِي الرَّعْدِ أَتَى وإِن مَّا

أخبر عن الشيخين بقطع كلمة «عن» من كلمة «من» الموصولة وذلك كلمتان ﴿عن مَّن يشاءُ﴾ في «النور» و ﴿عن مَّن تولى﴾ في «النجم». ثم أخبر عنهما بقطع كلمة «عن» من كلمة «ما» الموصولة المجاورة لـ ﴿نهوا﴾ وذلك في «الأعراف» ﴿فلما عتوا عن ما نهوا عنه﴾ [١٦٦] واحترز بقيد المجاور وهو ﴿نهوا﴾ عن الخالي منه نحو ﴿عما تعلمون﴾. ﴿عما سلف﴾. ﴿عما قليل﴾. ثم أخبر عن الشيخين أيضاً بقطع كلمة «إن» المكسورة الهمزة الساكنة النون عن كلمة«ما» في «الرعد» وهو ﴿وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم﴾ [٤٠] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ما في «يونس» باللفظ

المتقدم وما في «الأعراف» و «فصلت» ﴿**وإما ينزغنك من الشيطان نزغ**﴾ [٢٠٠] وأفهم تخصيصه الفصل في «عن ما» و «إن ما» بموضع واحد أن ما عداه موصول. ثم قال:

كَـذَاكَ أَن لَّـمْ مَـعَ إِن لَّـمْ فُصِـلاَ إِلاَّ فَـإِلَّـمْ يَسْتَجِيبُـوا الأَوَّلاَ

أخبر عن الشيخين بفصل كلمة «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون عن كلمة «لم» من غير استثناء نحو ﴿**ذلك أن لم يكن ربك**﴾ [الأنعام: ١٣١]. ﴿**أيحسب أن لم يره أحد**﴾ [البلد: ٤] وبفصل كلمة «إن» المكسورة الهمزة الساكنة النون عن كلمة «لم» نحو ﴿**فإن لم تفعلوا**﴾. ﴿**فإن لم يكونا رجلين**﴾. ﴿**فإن لم يكن له ولد**﴾ ثم استثنى من فصل «إن لم» لفظ ﴿**فإلَّم يستجيبوا**﴾ الأول وهو في «هود» ﴿**فإلَّم يستجيبوا لكم**﴾ [١٤] فيكون موصولاً. واحترز بقيد الأول عن الثاني وهو في «القصص» ﴿**فإن لم يستجيبوا لك**﴾ [٥٠] فإنه مفصول كغيره من نظائره حسبما صرح به الشيخان فيما عدا موضع «هود». والألف في قوله «فصلا» و «الأولا» للإطلاق. ثم قال:

وَمَـعْ غَنِمْتُـمْ كَثُـرَتْ بِـالْـوَصْـلِ وَإِنَّمَـا عِنْـدَ كَـذَا فِـي النَّحْـلِ
لكِنَّـهُ لَـمْ يَـأْتِ فِـي الأَنْفَـالِ لِابْـنِ نَجَـاحٍ غَيْـرُ الِاتِّصَـالِ
وَأَنَّمَـا تَـدْعُـونَ عَنْـهُ يُقْطَـعُ ثَـانٍ وَبِـالْحَـرْفَيْـنِ جَـاءَ الْمُقْنِـعُ

أخبر عن الشيخين بكثرة وصل كلمة «أَنَّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون بكلمة «ما» المجاورة لـ ﴿**غنمتم**﴾ الواقعة في «الأنفال» في قوله تعالى ﴿**واعلموا أنما غنمتم**﴾ [٤١] وبكثرة وصل كلمة «إِنَّ» المكسورة الهمزة المشددة النون بكلمة «ما» المجاورة لـ «عند» الواقعة في «النحل» في قوله تعالى ﴿**إنما عند الله هو خير لكم**﴾ يعني وقلة القطع فيهما. ثمَّ أخبر أن ابن نجاح وهو أبو داود لم يذكر في ﴿**أنما غنمتم**﴾ في «الأنفال» إلا الاتصال، ثم أخبر عن أبي داود أيضاً بقطع كلمة «أَنَّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون من كلمة «ما» المجاورة لـ ﴿**تدعون**﴾ الواقعة في قوله تعالى ﴿**وأن ما يدعون من دونه الباطل**﴾ [٣٠] في سورة «لقمان» وهو المراد بقوله «ثان» واحترز به عن الأول وهو ﴿**وأن ما يدعون من دونه هو الباطل**﴾ [٦٢] في «الحج» لأن أبا داود سكت عنه. ثم أخبر عن أبي عمرو في (المقنع) بقطع الحرفين أي كلمتي ﴿**إنما تدعون**﴾ في «لقمان» و «الحج». فتحصل أن المواضع المقطوعة فيها «أنما» المفتوحة الهمزة وفاقاً وخلافاً ثلاثة: الأول ﴿**أنما غنمتم**﴾ في «الأنفال» ذكره أبو عمرو في (المقنع) الوجهين ورجح فيه الوصل ولم يذكر فيه ابو داود إلا الوصل، الموضع الثاني ﴿**أن ما يدعون**﴾ في «لقمان» اتفق الشيخان على قطعه، الموضع الثالث ﴿**أن ما يدعون**﴾ في «الحج» ذكره أبو عمرو بالقطع وسكت عنه أبو داود. والعمل عندنا على وصل ﴿**إنما غنمتم**﴾ في «الأنفال» وقطع ﴿**أن ما**

يدعون﴾ في «لقمان» و «الحج»، وما عدا هذه المواضع الثلاثة مرسوم باتفاق كما يفهم من كلام الناظم نحو **﴿أنما نملي لهم﴾**. **﴿أنما نمدهم﴾**. وما ذكره بعضهم من قطع «أنما» من قوله تعالى **﴿ولو أنما في الارض من شجرة أقلام﴾** [لقمان: ٢٧] لا يعول عليه. وأما «إنما» المكسورة الهمزة الواقعة في «النحل» في قوله تعالى **﴿إنما عند الله هو خير لكم﴾** فرجح فيها الشيخان الوصل وبه العمل عندنا، وما عداها موصول باتفاق كما يفهمه كلام الناظم نحو **﴿إنما الله إله واحد﴾** **﴿إنما أنا بشر﴾** ولكن لا يدخل في عموم وصل «إنما» المكسورة الهمزة قوله تعالى **﴿إنما توعدون لآت﴾** [١٣٤] في «الأنعام» لما تقدم في كلام الناظم عن الشيخين من أن «إنما» فيه مقطوعة. والضمير المستتر في قوله «كثرت» يعود على «إنما» و «مع غنمتم» ظرف في محل الحال منه والضمير في «لكنه» ضمير الشأن. ثم قال:

فَصْلٌ وَأَم مَّن قَطَعُوهُ فِي النِّسَا ... أَم مَّن خَلَقْنَا ثُمَّ أم مَّن أُسِّسَا
كَذَاكَ أَم مَّن رَسَمُوا فِي فُصِّلَتْ ... وَمِثْلُهَا وَلَاتَ حِينٍ شُهِّرَتْ

هذا هو الفصل الثالث من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه نوعين من المقطوع وهما: «أم من» و «لات حين». فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل عن كتاب المصاحف بقطع كلمة «أم» عن كلمة «من» في أربعة مواضع: **﴿أم من يكون عليهم وكيلاً﴾** [١٠٩] في «النساء» و **﴿أم من خلقنا﴾** [١١] في «والصافات» و **﴿أم من أسس بنيانه﴾** [١٠٩] في «التوبة» و **﴿أم من يأتي ءامناً يوم القيامة﴾** [٤٠] في «فصلت». وبقطع كلمة «لات» من «حين» في «صٓ» **﴿فنادوا ولات حين مناص﴾** على المشهور في «ولات حين». أما كلمات «أم من» فقد صرح الشيخان بقطع المواضع الأربعة منها ووصل ما عداها نحو **﴿أمن يبدؤا الخلق ثم يعيده﴾** [يونس: ٤]. **﴿أمن يملك السمع والأبصار﴾** [يونس: ٣١]. **﴿أمن لا يهدي إلا أن يهدى﴾** [يونس: ٣٥] وقد أفاد الناظم وصل ما عدا الأربعة بمفهوم تعيين مواضع القطع. وأما «ولات حين» فاقتصر أبو داود فيه على القطع. وقال أبو عمرو: كتبوا **﴿ولات حين مناص﴾** [٣] في «صٓ» بقطع التاء من الحاء. ثم ذكر بسنده إلى أبي عبيد أنه قال: في الإمام مصحف عثمان رحمه الله **﴿ولا تحين مناص﴾** التاء متصلة بـ **﴿حين﴾** قال أبو عمرو: ولم نجد ذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار. وقد ورد ما حكاه أبو عبيد غير واحد من علمائنا إذ عدموا وجود ذلك في شيء من المصاحف القديمة وغيرها. قال لنا محمد بن علي: قال ابن الأنباري: وكذلك هو في المصاحف الجدد والعتق بقطع التاء من **﴿حين﴾** وقال نصير: اتفقت المصاحف على كتابة «ولات» بالتاء يعني منفصلة اهـ كلام أبي عمرو.

وأبو عبيد هو القاسم بن سلام وإنكارهم عليه غير متجه لأنه حكى ما رأى وهو عدل ضابط، وقد نسب عاصم الجحدري إلى الإمام مصحف عثمان رسم ألف ﴿طاب﴾ بالياء ولم ينكروه حيث انفرد بروايته عنه كما أنكروا على أبي عبيد وصل التاء بـ ﴿حين﴾ هنا، وتمسكهم بعدم وجود ما حكاه أبو عبيد لا ينهض لأن نسبة ما حكاه أبو عبيد الى الإمام ونسبة ما حكاه الجحدري اليه يقتضي كل منهما بمفهومه أن غير الإمام من المصاحف بخلاف ذلك، وقد ثبت في كلام العرب زيادة التاء في أول كلمات من أسماء الزمان منها «حين» كقولهم «كان هذا تحين كان ذاك» وكقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف ... والمطعمون زمان اين المطعم

ولما كان إنكار من أنكر على أبي عبيد غير متجه لم ينقله الناظم بل حرر العبارة حيث قال «ومثلها ولات حين شهرت» ولا شك أن شهرة الفصل في ﴿ولات حين﴾ صحيحة اعتباراً بما عليه أكثر المصاحف وهو المعمول به. والضمير في قول الناظم و «مثلها» يعود على كلمات «أم من» الأربع. ثم قال:

فَصْلٌ فَمَالِ هَؤُلَاءِ فَاقْطَعَا ... مَالِ الَّذِينَ مَالِ هَذَا الأَرْبَعَا
وَحَيْثُمَا ثُمَّ بِطَوْلٍ يَوْمَ هُمْ ... وَالذَّارِيَاتِ وَكَذَا قَالَ ابْنَ أُمْ

هذا هو الفصل الرابع من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه أربعة أنواع من المقطوع وهي: «مال» و «حيثما» و «يوم هم» و «ابن أم». وقدم منها «مال» فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بقطع لام الجر من المجرور بعدها في أربعة مواضع وهي: ﴿فمال هؤلاء﴾ في «النساء» و ﴿فمال الذين كفروا﴾ في «المعارج» و ﴿مال هذا الكتاب﴾ في «الكهف» و ﴿ومال هذا الرسول﴾ في «الفرقان». ثم أمر بقطع كلمة «حيث» من كلمة «ما» وذلك في موضعين في «البقرة» وهما ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين﴾ [١٤٤]. ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا﴾ [١٥٠]. ثم أمر بقطع كلمة «يوم» من ضمير «هم» في موضع «الطول» اي سورة «غافر» وهو ﴿يوم هم بارزون﴾ [١٦] وفي الموضع الأول في «الذاريات» وهو ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ وعلم أن مراده الموضع الأول فيها من إتيانه «يوم هم» مفتوح الميم ومضموم الهاء ليخرج الموضع الثاني فيها وهو ﴿من يومهم الذي يوعدون﴾ [الذاريات: ٦٠] فإنه مكسور الميم والهاء وهو موصول. ثم أخبر بقطع كلمة «ابن» من كلمة «أم» في موضع «الأعراف» وهو ﴿قال ابن أم إن القوم استضعفوني﴾ [١٥٠] واحترز بقيد مجاورة «قال» عن الواقع في «طه» وهو ﴿قال يبنؤم﴾ لأنه غير مجاور لـ «قال» لفصله عنه بحرف النداء وهو «يا»،

وسياتي وصل هذا المحترز عنه، وقد صرح الشيخان في هذه الكلمات بما أفاده كلام الناظم.

واعلم أن قطع لام الجر في «مال هؤلاء» ونظائره وإن جاء على الأصل الأول لكنه مخالف للأصل الثاني، وذلك لأن الأصل الأول في جميع الكلمات هو القطع إلا أنه قد يعرض لبعض الكمات ما يصير به الوصل أصلاً ثانياً فيه ككون الكلمة لا تستقل بنفسها كاللام والباء والكاف التي هي من حروف المعنى، فَرَسَم كتاب المصاحف لام الجر في المواضع الأربعة على الأصل الأول وهو القطع، ورسموا سائر ما يماثلها من المواضع التي فيها لام الجر على الأصل الثاني وهو الوصل تنبيهاً على جواز الوجهين عندهم واستعمال الأمرين في عصرهم. وأما «حيث ما» و «يوم هم» و «ابن أم» فجاء كل منها على الأصل الأول وهو القطع. وإنما خصوا «يوم هم» في الموضعين بالقطع لأن لفظ «هم» فيهما ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ خبره ما بعده و «يوم» مضاف إلى الجملة فلذا فصل من «هم» بخلاف غير هذين الموضعين كقوله تعالى ﴿**من يومهم الذين يوعدون**﴾ [الذاريات: ٦٠] فإن «هم» فيه ضمير متصل مخفوض بإضافة «يوم» إليه فصارا كالكلمة الواحدة فوصلا. والألف في قوله «فاقطعا» مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وألف أربعا» للإطلاق، والباء في قوله «بطول» بمعنى «في». ثم قال:

فَصْلٌ وَقُلْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهْ ... بِالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلاَفٍ رَسَمُوهْ
لَكِنَّ فِي النِّسَاءِ قَبْلَ رُدّوا ... وَجَاءَ أُمَّةً بِخُلْفٍ عَدُّوا
وَكُلَّمَا أُلْقِيَ أَيْضاً نُقِلا ... وَاخْتَارَ فِي تَنْزِيلِهِ أَن يُوصَلاَ
وَالْخَلْفُ فِي الْمُقْنِعِ قَبْلَ دَخَلَتْ ... وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصْلٌ إِذْ سَكَتْ

هذا هو الفصل الخامس من فصول هذا الباب، وقد تعرض فيه إلى مواضع قطع «كل ما»، وجملتها وفاقاً وخلافاً خمسة: موضع متفق على قطعه، والباقي مختلف فيه. وقد ذكر المتفق عليه في البيت الأول والمختلف فيه فيما بعده فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به الى اتفاق شيوخ النقل بأن يقال: إن كل «ما» من قوله تعالى ﴿**وءاتيكم من كل ما سألتموه**﴾ [٣٤] في سورة «إبراهيم» رَسَمَهُ كتاب المصاحف بالقطع من غير اختلاف بينهم، وأن شيوخ النقل عدوا ﴿**كلما ردوا إلى الفتنة**﴾ [٩١] في «النساء» ﴿**وكلما جاء أمة رسولها كذبوه**﴾ [٤٤] في «المؤمنين» بخلف أي باختلاف بين كتاب المصاحف في قطع هذين الموضعين وعدم قطعهما، وأن موضع «الملك» وهو قوله تعالى ﴿**كلما القي فيها فوج**﴾ [٨] نقل بالخلاف أيضاً أي نقل فيه الشيوخ الخلاف كالموضعين قبله، واختار أبو داود في تنزيله وصله. ثم أخبر الناظم أن الخلاف وقع في

(المقنع) في ﴿كلما دخلت أمة لعنت أختها﴾ [٣٨] في «الأعراف» وأن ظاهر (تنزيل) أبي داود وصله لأنه سكت عنه عند تعيين مواضع القطع في سورة «النساء» وفي محله من «الأعراف» بعد أن أدرجه في عموم ما حكمه الوصل في سورة «النساء». والمعمول به عندنا في ﴿كل ما ردوا﴾ [٩١] في «النساء» و ﴿كل ما جاء أمة﴾ [٤٤] في سورة «المؤمنين» القطع، وفي موضعي «الأعراف» و «الملك» الوصل. وأما موضع «إبراهيم» فمتفق على قطعه كما علمت، وما عدا المواضع الخمسة موصول كما يفهم من كلام الناظم نحو ﴿أفكلما جاءكم رسول﴾ [البقرة: ٨٧]. و ﴿كلما نضجت جلودهم﴾ [النساء: ٥٦] وقوله «عُدُّوا» جملة فعلية خبر «لكن» واسمها ضمير الشأن محذوف مفسر بجملة الخبر. وقوله «نقلا» بالبناء للنائب وألفه للإطلاق كألف «يوصلا». ثم قال:

فَصْلٌ وَفِي مَا وَاحِدٌ وَعَشَرَهْ ... فِي مَا فَعَلْنَ ثَانِياً فِي الْبَقَرَهْ
وَوَسَطَ الْعُقُودِ حَرْفٌ وَمَعَا ... فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ كُلٌّ قُطِعَا
وَالأَنْبِيَا وَالشُّعَرَا وَوَقَعَتْ ... وَالنُّورُ وَالرُّومُ كَذَاكَ وَقَعَتْ
وَمِثْلُهَا الْحَرْفَانِ أَيْضاً فِي الزُّمَرْ ... وَخُلْفُ مُقْنِعٍ بِكُلٍّ مُسْتَطَرْ
وَخُلْفُ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ الشُّعَرَا ... وَالأَنْبِيَا وَاقْطَعْهُمَا إِذْ كَثُرَا

هذا هو سادس فصول هذا الباب وهو خاتمته، وقد تعرض فيه للكلام على «في ما» فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بقطع كلمة «في» عن كلمة «ما» في أحد عشر موضعاً: الموضع الأول ﴿في ما فعلن﴾ [٢٤٠] الواقع ثانياً في «البقرة» وهو الذي بعده ﴿في أنفسهن من معروف﴾ [٢٤٠] واحترز بقوله «ثانياً» عن الأول في «البقرة» وهو ﴿فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف﴾ [٢٣٤] فإنه موصول، كما احترز بقيد المجاور لـ ﴿فعلن﴾ عن غير المجاور له نحو ﴿فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾ [البقرة: ١١٣] فإنه موصول أيضاً. الموضع الثاني ﴿ولكن ليبلوكم في ما ءاتيكم﴾ [٤٨] في وسط «العقود». واحترز بقيد «التوسط» من المتطرف وهو في آخرها ﴿فيما طعموا إذا ما اتقوا﴾ [٩٣] فإنه موصول الموضع الثالث والرابع ﴿قل لا أجد في ما أوحي إليَّ ﴾ [١٤٥] ﴿ليبلوكم في ما ءاتيكم﴾ [١٦٥] كلاهما في «الأنعام» وإليهما أشار بقوله «ومعا في سورة الأنعام» البيت. الموضع الخامس ﴿وهم في ما اشتهت أنفسهم خالدون﴾ [١٠٢] في «الأنبياء». الموضع السادس ﴿أتتركون في ما ها هنا ءامنين﴾ [١٤٦] في «الشعراء». الموضع السابع ﴿وننشئكم في ما لا تعلمون﴾ [٦١] في سورة «الواقعة». الموضع الثامن ﴿لمسكم في ما أفضتم﴾ [١٤] في «النور». الموضع التاسع ﴿هل لكم من شركاء في ما رزقناكم﴾ [٢٨] في «الروم». الموضع العاشر

والحادي عشر ﴿إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون﴾ [٣] ﴿أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون﴾ [٤٦] كلاهما في «الزمر» وإليهما أشار بقوله «ومثلها الحرفان» أي الكلمتان أيضاً في «الزمر». ثم أخبر أن أبا عمرو نقل في (المقنع) الخلاف في الكل أي الأحد عشر موضعاً، وأن أبا داود نقل الخلاف في غير موضع «الشعراء» وموضع «الأنبياء»، ثم أمر بقطع كلمتي «في» «وما» إحداهما عن الأخرى في هذه الموضع الأحد عشر لكثرته فيها كما اقتضاه صنيع أبي عمرو في (المقنع)، وبالقطع في جميعها جرى العمل، وأفهم تخصيص الناظم القطع بالمواضع الأحد عشر أن ما عداها موصول وهو كذلك.

تنبيه: سكت الناظم عن لفظ «أن لو» ولفظ «آل ياسين». أما لفظ «أن لو» فوقع في «الأعراف» وفي «الرعد» وفي «سبأ» وفي «الجن»، وقد ذكر أبو داود في (التنزيل) قطع «أن» عن «لو» في غير سورة «الجن» ووصله في سورة «الجن»، وكأن الناظم سكت عن ذلك لما قاله بعض العلماء إن ما ذكره أبو داود لم يتعرض له أبو عمرو ولا غيره ممن اطلعت على كلامه ولا رأيت أحداً كتب ﴿وإن لو استقاموا على الطريقة﴾ [الجن: ١٦] بغير نون، فهذا يدل على أن هذا يخالف ما عليه الناس والله أعلم، وإنما هي كلها بالنون ولذلك تركوا ذكرها اهـ. وعلى قطع «أن لو» في السور الأربع العمل. وأما لفظ «آل ياسين» ففي «والصافات»، وقد ذكر الشيخان قطع اللام فيه من الياء، وكأن سكوت الناظم عنه لمجيء قطع اللام فيه في قراءة نافع والشامي على الأصل إذ هو كلمتان على قراءتهما. وإنما يكون القطع فيه مخالفاً للخط القياسي في قراءة غيرها بكسر الهمزة وسكون اللام لكونه فيها كالكلمة الواحدة. وقوله «قُطعا» مبني للنائب وألفه للإطلاق. «والأنبياء والشعراء» كل منهما مقصور للوزن «ووقعت» آخر الشطر الأول اسم للسورة «ووقعت» آخر الشطر الثاني فعل ماضٍ. ومعنى قوله «يستطر» يكتب و «إذ» في قوله «إذ كثرا» تعليل لاقطعهما وألف «كثرا للإطلاق». ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي وَصْلِ حُرُوفٍ رُسِمَتْ عَلَى وِفَاقِ اللَّفْظِ إِذْ تَأَلَّفَتْ

أي هذا القول «في وصل حروف» أي كلمات رسمت في المصاحف على وفاق اللفظ لكونها «تألفت» أي اجتمعت واتصلت بما بعدها في حال التلفظ بها. وهذه الترجمة عقدها الناظم لما خرج بسبب وصله عن الأصل الذي هو القطع ولذا قال هنا «على وفاق اللفظ» وقال في الترجمة السابقة «على وفاق الأصل». وقد ذكر في هذا الباب خمسة فصول اشتمل كل من الفصل الأول والثاني والرابع على نوع واحد، واشتمل الفصل الثالث على نوعين، والخامس على اثني عشر نوعاً. وقوله «على وفاق» متعلق

بـ «رُسِمَتْ» وإذ في قوله «إذ تالفت» تعليل للوصل. ثم قال:

فَأَيْنَمَا فِي الْبِكْرِ وَالنَّحْلِ فَصِلْ ... وَفِي النِّسَاءِ عَنْ سُلَيْمَانَ نُقِلْ
وَعَنْهُ أَيْضاً جَاءَ فِي الأَحْزَابِ ... وَذَانِ لِلدَّانِيِّ بِاضْطِرَابِ
وَعَنْهُمَا مَعاً خِلاَفٌ أُثِرَا ... فِي مَوْضِعٍ وَهْوَ الذي فِي الشُّعَرَا

هذا هو الفصل الأول من فصول هذا الباب وقد ذكر فيه «أينما» فأمر في صدر البيت الأول مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بوصل كلمة «أين» بكلمة «ما» في موضعين: الموضع الأول ﴿**فأينما تولوا فثم وجه الله**﴾ [١١٥] في البكر أي سورة «البقرة». واحترز بقيد المجاور للفاء من الواقع فيها غير مجاور للفاء وهو ﴿**أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً**﴾ [١٤٨] الموضع الثاني ﴿**أينما يوجهه لا يأت بخير**﴾ [٧٦] في «النحل». ثم أخبر عن سليمان وهو أبو داود بوصل «أينما» الذي في «النساء» وهو ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾ [٧٨] وبوصل «أينما» الذي في «الأحزاب» وهو ﴿**أينما ثقفوا أخذوا**﴾ [٦١]. ثم أخبر بأن هذين الموضعين لأبي عمرو الداني باضطراب أي باختلاف بين المصاحف، وأن الشيخين أثر عنهما أي رُوي عنهما معاً الخلاف بين المصاحف في الذي في «الشعراء» وهو ﴿**أينما كنتم تعبدون من دون الله**﴾ [٩٢] فتحصل من كلام الناظم أن جملة مواضع وصل «أينما» وفاقاً وخلافاً خمسة: موضعان متفق على وصلهما وهما الذي في «البقرة» الواقع بعد الفاء، والذي في «النحل». وثلاثة مختلف فيها وهي التي في «النساء» و «الأحزاب» و «الشعراء». والعمل عندنا على الوصل في موضعي «النساء» و «الأحزاب»، وعلى القطع في موضع «الشعراء». وفهم من تعيين الناظم هذه المواضع الخمسة للوصل أن ما عداها مقطوع كالمحترز عنه بالفاء في «البقرة» وكالذي في «الأعراف» ﴿**أين ما كنتم تدعون من دون الله**﴾ [٣٧] وفي «غافر» ﴿**أين ما كنتم تشركون**﴾ [٧٣] والفاء في «فأينما» من لفظ القرءان وهو مفعول مقدم لـ «صل» والفاء الداخلة على «صل» زائدة. وقوله «أثرا» فعل ماض مبني للنائب وألفه للإطلاق. ثم قال:

فَصْلٌ وَقُلْ بِالْوَصْلِ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا ... وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي الأَعْرَافِ رَوَوْا
وَخُلْفُهُ لابْنِ نَجَاحٍ رُسِمَا ... وَعَنْهُمَا كَذَاكَ فِي قُلْ بِئْسَمَا

هذا هو الفصل الثاني من فصول هذا البيت، وقد ذكر فيه ﴿بئسما﴾ فأمر في صدر البيت الأول مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن يقال بوصل كلمة «بئس» بكلمة «ما» المجاورة لـ ﴿**اشتروا**﴾ وهي في «البقرة» ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم**﴾

[٩٠] ثم أخبر عن الشيوخ الذين أخذوا عن أبي عمرو (المقنع) وأدوه بالوسائط إلى الناظم وغيره رووا فيه عن أبي عمرو الوصل في ﴿بئسما﴾ في «الأعراف» وهو ﴿**قال بئسما خلفتموني من بعدي**﴾ [١٥٠] وأن الخلاف في هذا الذي في «الأعراف» رسم أي قيد وذكر لابن نجاح وهو أبو داود، وأن الخلاف بين المصاحف عن الشيخين في ﴿بئسما﴾ الواقع بعد ﴿قل﴾ وهو ﴿**قل بئسما يأمركم به أيمانكم**﴾ [٩٣] في «البقرة» أيضاً. فتحصل من كلام الناظم أن مواضع وصل ﴿بئسماً﴾ وفاقاً وخلافاً ثلاثة: موضع متفق على وصله وهو ﴿**بئسما اشتروا**﴾ في «البقرة»، وموضعان مختلف فيهما وهما ﴿**بئسما خلفتموني**﴾ في «الأعراف» ﴿**قل بئسما يأمركم به أيمانكم**﴾ [٩٣] في «البقرة» أيضاً. والعمل فيهما عندنا على الوصل. وفهم من تعيين الناظم هذه المواضع الثلاثة للوصل أن ما عداها مقطوع باتفاق وهو ستة مواضع: موضع في البقرة وهو ﴿**ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون**﴾ [١٠٢] وموضع بـ«آل عمران» وهو ﴿**فبئس ما يشترون**﴾ [١٨٧] وأربعة مواضع في «المائدة» وهي ﴿**لبئس ما كانوا يعملون**﴾ [٦٢]. و ﴿**لبئس ما كانوا يصنعون**﴾ [٦٣]. و ﴿**لبئس ما كانوا يفعلون**﴾ [٧٩] و ﴿**لبئس ما قدمت لهم أنفسهم**﴾ [٨٠]. وقوله «رسما» فعل ماض مبني للنائب وألفه للإطلاق ثم قال:

فَصْلٌ لِكَيْلاَ جَاءَ مِن ذَا الْبَابِ ... فِي الْحَجِّ وَالْحَدِيدِ وَالأَحْزَابِ
ثَانٍ وَعَنْ خُلْفٍ بِآلِ عِمْرانْ ... وَبِاتِّفَاقٍ وَيْكَأَنَّ الْحَرْفَانْ

هذا هو الفصل الثالث من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه نوعين من الموصول وهما «لكيلا» و «وكأنَّ». وقدم الكلام على «لكيلا» فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن «لكيلا» جاء من هذا الباب الذي هو باب الوصل بمعنى أن كلمة «كي» رسمت متصلة بـ«لا» في أربعة مواضع: ثلاثة باتفاق المصاحف، والرابع بخلف عنها. أما الثلاثة المتفق على وصلها فهي ﴿**لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً**﴾ [٥] في «الحج» و ﴿**لكيلا تأسوا على ما فاتكم**﴾ [٢٣] في «الحديد» و ﴿**لكيلا يكون عليك حرج**﴾ [٥٠] في «الأحزاب». وهو الثاني فيها. واحترز بالثاني عن الأول فيها وهو ﴿**لكي لا يكون على المؤمنين حرج**﴾ [٣٧]. وأما الموضع المختلف فيه فهو ﴿**لكيلا تحزنوا على ما فاتكم**﴾ [١٥٣] في «آل عمران». وظاهر كلام الناظم أن شيوخ النقل كلهم ذكروا فيه الخلاف مع أن الشاطبي لم يحك في (العقيلة) خلافاً في وصله. والعمل عندنا في هذا الموضع على الوصل. وفهم من تعيين الناظم هذه المواضع الأربعة للوصل أن ما عداها مقطوع باتفاق وهو ثلاثة مواضع ﴿**لكي لا يكون على المؤمنين حرج**﴾ [٣٧]

وهو الأول في «الأحزاب» المحترز عنه فيما تقدم ﴿ولكي لا يعلم بعد علم شيئاً﴾ [٧٠] في «النحل» ﴿ولكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ [٧] في «الحشر». ثم أخبر في الشطر الأخير من البيت الثاني مع الإطلاق أيضاً باتفاق المصاحف على وصل كلمتي «ويكأن» وهما في «القصص» ﴿ويكأن الله يبسط﴾ [٨٢]. ﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾ [٨٢] و «وي» اسم فعل عند الخليل وسيبويه كـ «صه» ومعناه أعجب والكاف التي بعد الياء هي كاف التشبيه في الأصل دخلت على «أن» إلا أنها جردت هنا من التشبيه وصار مجموع «كأن» للتحقيق. ومراد الناظم بالوصل في «ويكأن» وصل الياء بالكاف لأنه هو الذي يحتاج للتنبيه عليه لعدم مجيئه على الأصل الذي هو القطع. وأما وصل الكاف بـ «أن» فإنه لا يحتاج إلى التنبيه عليه لمجيئه على الأصل في الحرف الإفرادي. وقوله «ثان» خبر مبتدأ محذوف أي وهو ثان، والباء في قوله «بآل عمران» بمعنى «في»، وقوله «الحرفان» معناه الكلمتان. ثم قال:

فَصْلٌ وَصِلْ أَلَّنْ مَعَاً فِي الْكَهْفِ ... وَفِي الْقِيَامَةِ بِغَيْرِ خُلْفِ
كَذَاكَ فِي الْمُزَّمِّلِ الْوَصْلُ ذُكِرْ ... فِي مُقْنِعٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا شُهِرْ

هذا هو الفصل الرابع من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه «ألَّنْ» فأمر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بوصل «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون بكلمة «لن» في موضعي «الكهف» و «القيامة» معاً وهما ﴿ألن نجعل لكم موعداً﴾ [٤٨] و ﴿ألن نجمع عظامه﴾ [٣] بغير خلاف بين المصاحف فيهما. ثم أخبر بأن الوصل أيضاً ذكر في (المقنع) عن بعضهم في موضع «المزمل» وهو ﴿علم أن لن تحصوه﴾ [٢٠] ولكنه غير مشهور فيه والمشهور هو قطعه وبه العمل. ومعنى وصل «أن» بـ «لن» تنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة تحقيقاً، فلا ترسم النون من «أن» لقاعدة أن المدغمين في كلمة يكتفي فيهما بصورة الثاني نظراً إلى اللفظ، وقد تقدم مثله في «أن لا» وسيأتي نحوه في كلمات من البيتين بعد. وأفهم تعيين الناظم المواضع الثلاثة للوصل أن ما عداها مقطوع باتفاق نحو ﴿ألن ينقلب﴾ [الفتح: ١٢]. ﴿أن لن يبعثوا﴾ [التغابن: ٧] ﴿أن لن يقدر عليه أحد﴾ [البلد: ٥]. وقوله «ذكر» فعل ماض مبني للنائب ومثله «شهر». ثم قال:

فَصْلٌ وَرُبَّمَا وَمِمَّنْ فِيمَ ثُمّ ... أَمَّا نِعِمَّا عَمَّ صِلْ وَيَبْنَؤُمّ
كَالُوهُمُ أَوْ وَزَنُوهُمْ مِمَّا ... خُلِقَ مَعْ كَأَنَّمَا وَمَهْمَا

هذا هو الفصل الخامس من فصول هذا الباب وهو خاتمته، وقد تعرض فيه لاثني

عشر نوعاً من الموصول فأمر بوصلها كلها: النوع الأول «ربما» وهو مركب من كلمتين «رب» و «ما» وقد وقع في سورة «الحجر» ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ [٢] وذكره أبو عمرو بالوصل عن جميع المصاحف. النوع الثاني «ممن» وهو مركب من كلمة «من» الجارة و «من» بفتح الميم وقد وقع متعدداً نحو ﴿ممن منع مساجد الله﴾ [البقرة: ١١٤] ﴿ممن افترى﴾ وقد ذكر في (المقنع) أنه لا خلاف في شيء من المصاحف في وصله. النوع الثالث «فيم» وهو مركب من «في» الجارة و «ما» الاستفهامية وقد وقع في «النساء» ﴿قالوا فيم كنتم﴾ [٩٧] وفي «النازعات» ﴿فيم أنت من ذكريها﴾ [٤٣].

واعلم أن «ما» الاستفهامية إذا جرت يحذف ألفها لفظاً ورسماً فرقاً بين الاستفهام والخبر ويوقف عليها بإسكان الميم على الرسم عند غالب القراء. النوع الرابع «أما» بفتح الهمزة وتشديد الميم وهو مركب من «أم» و «ما» وقد وقع في «الأنعام» ﴿أما اشتملت عليه أرحام الانثيين﴾ [١٤٣] موضعان وفي «النمل» ﴿أما تشركون﴾ ﴿أما ذا كنتم تعملون﴾. ولا يخفى أنه لا مدخل هنا لنحو ﴿فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر﴾ [الضحى: ٩، ١٠]. النوع الخامس «نعما» وهو مركب من «نعم» و «ما» وقد وقع في «البقرة» ﴿فنعما هي﴾ وفي «النساء» ﴿نعما يعظكم به﴾ [٥٨]. النوع السادس «عَمَّ» وهو مركب من «عن» الجارة و «ما» الاستفهامية وقد وقع في أول سورة «النبإ» ﴿عم يتساءلون﴾ [١] النوع السابع «يبنؤُم» وهو مركب من «يا» التي هي حرف نداء ومن «ابن» و «أم» وقد وقع في «طه» ﴿يبنؤُم لا تأخذ بلحيتي﴾ [٩٤] واحترز بقيد «يا» عن الخالي عنها وهو في «الأعراف» وقد تقدم قطعه. فإن قلت: ما المراد بالوصل في «يبنؤُم» هل وصل الياء بالباء أو وصل النون بصورة الهمزة؟ فالجواب ما قاله بعضهم إن ذكر الناظم «يبنؤم» هنا لإفادة اتصال الياء بالباء وحذف الوصل لا لإفادة اتصال النون بصورة الهمزة لتقدمه في باب الهمز، ودليله عدم ذكره هنا، لـ «يومئذ» و «حينئذ» حيث تقدما هناك اهـ. وهو كلام ظاهر لا غبار عليه. وما ذكر من حذف همزة الوصل من «ابن» في «يبنؤم» هو صريح كلام أبي داود في (التنزيل) ويستفاد من (المقنع) ونص عليه اللبيب وبه العمل خلافاً لمن قال بإثباتها رسماً. وأما حذف ألف «يا» من «يبنؤم» في الرسم فيؤخذ من قول الناظم في حذف الألفات «وما أتى تنبيهاً أو نداء» البيت.

النوع الثامن والتاسع ﴿كالوهم﴾ و ﴿وزنوهم﴾ وقد وقعا في سورة «المطففين» ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ [٣] وقد حكى في (التنزيل) إجماع المصاحف على وصل هذين النوعين. ومعنى الوصل فيهما ترك رسم الألف الدالة على الانفصال بعد

الواو لكون الضميرين متصلين منصوبين بالفعلين على الصحيح خلافاً لمن جعلهما منفصلين لتوكيد الضميرين المرفوعين بالفاعلية ولرفع احتمال انفصال الضميرين المقتضي لرسم الألف بعد الواو نص الناظم كغيره على الوصل في هذين النوعين. وإنما لم ينص كغيره على الاتصال فيما شابهما نحو ﴿فهزموهم﴾ و ﴿اقتلوهم﴾ و ﴿لا تقتلوهم﴾ لعدم احتمال انفصال الضمير في ذلك إذ لم يقل أحد بانفصال الضمير في نحو ﴿فهزموهم﴾ النوع العاشر «مَمَّ» وهو مركب من كلمة «من» الجارة و «ما» الاستفهامية وقد وقع في سورة «الطارق» ﴿فلينظر الإنسان مم خلق﴾ [٥] لا غير فذكر الناظم ﴿خلق﴾ مع «مم» لبيان الواقع لا للاحتراز. النوع الحادي عشر «كأنما» وهو مركب من «كأن» بتشديد النون و «ما» وهو موصول حيثما وقع في القرءان نحو ﴿كأنما يصعد في السماء﴾ [الأنعام: ١٢٥] ﴿كأنما يساقون﴾ [الأنفال: ٦] ﴿كأنما خر﴾ [الحج: ٣١] النوع الثاني عشر «مهما» وقد وقع في «الأعراف» ﴿وقالوا مهما تأتنا به من ءاية﴾ [١٣٢] وقد حكى في (المقنع) وصله في جميع المصاحف. وللنحويين فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنه اسم شرط بسيط غير مركب واختاره ابن هشام في مغنيه. ثانيها أنه مركب من «مَهْ» و «ما» الشرطية. ثالثها أنه مركب من «ما» الشرطية و «ما» المزيدة ولكن أبدلت الألف الأولى هاء دفعاً للتكرار. فعلى القول الأول يكون التنبيه على وصلها لرفع احتمال التركيب لا لكون وصلها على خلاف الأصل، وعلى القول الثاني والثالث يكون الأصل فيها القطع ولكنها وصلت كغالب ألفاظ هذا الباب.

تنبيه: لم يذكر الناظم في هذا الباب ما جرى به العمل من وصل كلمة «إن» المكسورة الهمزة الساكنة النون بكلمة «لا» نحو ﴿ألا تنفروا﴾ ﴿ألا تنصروه﴾ وقد نص أبو داود في ﴿ألا تنصروه﴾ على أنهم كتبوه على الإدغام. وقول الناظم «ربما» يقرأ بتشديد الباء على قراءة غير نافع للوزن، والألف في قوله «مما» للإطلاق و «مع» بسكون العين. ثم قال:

وَهَاكَ مَا لِظَاهِرٍ أَضَفْتَا ... مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَخُطَّ بِالتَّا

أي خذ ما أضفته إلى ظاهر من اسم ذي هاء تأنيث في حال كونه خط بالتاء أي رسمت هاؤه في المصاحف بالتاء كـ ﴿رحمت الله﴾ و ﴿نعمت الله﴾ و ﴿لسنت الله﴾ في المواضع الآتية. واحترز بقيد الإضافة عن ما ختم بهاء التأنيث ولم يضف كـ ﴿رحمة﴾ من قوله تعالى ﴿هدى ورحمة للمؤمنين﴾ لتعين رسمه بالهاء إلا ما يذكره في ﴿فبما رحمة من الله﴾ واحترز بالإضافة إلى ظاهر من الإضافة إلى ضمير كـ ﴿رحمتي﴾ من قوله تعالى ﴿ورحمتي وسعت كل شيء﴾ [الأعراف: ١٥٦] لتعين رسمه بالتاء. وكما تسمى هذه

الهاء هاء تأنيث تسمى أيضاً تاء تأنيث. واختلف أيهما الأصل فذهب البصريون إلى أن الأصل التاء، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل الهاء. وقد أخرج الناظم بتسميتها هاء تأنيث التاء في جمع المؤنث كـ ﴿جنات عدن﴾ وفي الفعل كـ ﴿قالت﴾ كما خرج الفعل الذي اتصلت به التاء بقيد الإضافة. وقد استفيد من هذه الترجمة أن ما لم يذكر أثناءها من هاءات التأنيث مرسوم بالهاء وهو كذلك. وقد اتفق القراء السبعة على الوقف بالهاء فيما رسم منها هاء، واختلفوا فيما رسم منها تاء على ما بين في علم القراءات. وقد اشتملت هذه الترجمة على أربعة فصول تضمنت ثلاث عشرة كلمة ذكر منها الناظم في الفصل الأول كلمة ﴿رحمة﴾ وفي الثاني كلمة ﴿نعمة﴾ وفي الثالث كلمة ﴿سنة﴾ وفي الرابع العشرة الباقية. وقوله «لظاهر» متعلق بـ «أضفت» وقوله «من هاء تأنيث» بيان لما على حذف مضاف أي من ذي هاء تأنيث، وجملة «وخط بالتا» حالية مقترنة بواو الحال. ثم قال:

وَرَحْمَةٌ بِالتَّاءِ فِي الْبَكْرِ وَفِي ... سُورَةِ الأَعْرَافِ وَنَصِّ الزُّخْرُفِ
مَعاً وَفِي هُودَ أَتَتْ وَمَرْيَمَا ... وَالرُّومِ كُلٌّ بِاتِّفَاقٍ رُسِمَا
كَذَا بِمَا رَحْمَةِ أَيْضاً ذُكِرتْ ... لابْنِ نَجاحٍ وَبِهَاءٍ شُهِّرَتْ

هذا هو الفصل الأول من فصول الترجمة، وقد ذكر فيه كلمة ﴿رحمة﴾ فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن ﴿رحمة﴾ رسمت بالتاء في سبعة مواضع كل منها باتفاق من المصاحف: الموضع الأول ﴿أولئك يرجون رحمت الله﴾ [٢١٨] في البكر أي سورة «البقرة». الموضع الثاني ﴿إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾ [٥٦] في «الأعراف» الموضع الثالث والرابع ﴿أهَم يقسمون رحمت ربك﴾ [٣٢] ﴿ورحمت ربك خير مما يجمعون﴾ [٣٢] كلاهما في «الزخرف» وإليهما أشار بقوله «ونص الزخرف معاً» فقوله «معاً» حال من «نص الزخرف» لأن المراد به الكلمتان. الموضع الخامس ﴿رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾ [٧٣] في سورة «هود». الموضع السادس ﴿ذكر رحمت ربك﴾ [٢] في سورة «مريم». الموضع السابع ﴿فانظر إلى أثر رحمت الله﴾ [٥٠] في «الروم». ثم أخبر في البيت الثالث عن ابن نجاح وهو أبو داود بأن ﴿فبما رحمة من الله﴾ [١٥٩] في «آل عمران» رسمت بالتاء وأن المشهور فيها الهاء، وهذا الموضع غير داخل في الترجمة لأنه ليس بمضاف والترجمة معقودة للمضاف المختوم بهاء التأنيث ولكنه ذكره هنا لأنه ليس له أنسب من هذه الترجمة. والعمل فيه على المشهور وهو الرسم بالهاء. والألف في قوله «مريما» و «رسما» للإطلاق ومفعول «رسما» محذوف أي رسم تاءً. ثم قال:

فَصْلٌ وَنِعْمَتٌ بِتَاءٍ عشَرَهْ ... وَوَاحِدٌ مِنْهَا أخِيرُ الْبَقَرَهْ
وَآلُ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَهْ ... وَمَعَ إذْ هَمَّ بِنَصِّ الْمَائِدَهْ
ثُمَّ بِإبْرَاهِيمِ أيْضاً حَرْفَانْ ... لا أوَّلاً وَفَاطِرٌ وَلُقْمَانْ
ثُمَّ ثَلاثُ النَّحْلِ أعْنِي الأخِرَا ... وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أكْثَرَ
نِعْمَةُ رَبِّي عَنْ سُلَيْمَانَ رُسِمْ ... عَنِ ابْنِ قَيْسٍ وَعَطَاءٍ وَحَكَمْ

هذا هو الفصل الثاني من فصول الترجمة وقد ذكر فيه كلمة ﴿نعمة﴾ فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن ﴿نعمة﴾ رسمت بالتاء في أحد عشر موضعاً: الموضع الأول ﴿واذكروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم﴾ [٢٣١] أخير «البقرة» واحترز بالأخير عن غير الأخير فيها وهو ﴿ومن يبدل نعمة الله من بعدما جاءته﴾ [البقرة: ٢١١] فإنه مرسوم بالهاء. الموضع الثاني ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء﴾ [١٠٣] في «آل عمران» ولا يخفي أنه لا يشمل ﴿فانقلبوا بنعمة من الله﴾ [١٧٤] لعدم الإضافة، ولكن لما خشي توهم دخوله رفعه بقوله «تعد واحدة». الموضع الثالث ﴿اذكروا نعمة الله عليكم إذ همَّ قوم﴾ [١١] في «المائدة» وقيده بمصاحبة «إذ هم» احترازاً من الذي قبله فيها وهو ﴿واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه﴾ [٧] فإنه مرسوم بالهاء. وقوله «بنص المائدة» إيضاح للاستغناء عنه بقيد «إذ همَّ»: الموضع الرابع والخامس ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله﴾ [٢٨] ﴿وإن تعدوا نعمت الله﴾ [٣٤] كلاهما في سورة «إبراهيم» وإليهما أشار بقوله «ثم بإبراهيم أيضاً حرفان». أي كلمتان. واحترز بقوله «لا أوَّلا» عن الأول فيها وهو ﴿اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجيكم﴾ [٦] فإنه مرسوم بالهاء. الموضع السادس ﴿اذكروا نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله﴾ [٣] في «فاطر». الموضع السابع ﴿ألم تر أن الفلك تجري في البحر بنعمت الله﴾ [٣١] في «لقمان» الموضع الثامن والتاسع والعشر ﴿وبنعمت الله هم يكفرون﴾ [٧٢] ﴿يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها﴾ [٨٣] ﴿واشكروا نعمت الله﴾ [١١٤] وهي المواضع الثلاثة الأخيرة في «النحل». ولذا قال الناظم «أعني الآخر». واحترز به عن الموضع الأول والثاني فيها وهما ﴿وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [١٨]. ﴿أفبنعمة الله يجحدون﴾ [٧١] فإنهما مرسومان بالهاء، ولا مدخل لغير المضاف هنا وهو ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ [٥٣] حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه. الموضع الحادي عشر ﴿فما أنت بنعمت ربك بكاهن ولا مجنون﴾ [٢٩] في «الطور». ثم أخبر في البيت الخامس عن سليمان وهو أبو داود بأن ﴿نعمة﴾ المقترن بكلمة ﴿ربي﴾ في «الصافات» وهو ﴿ولولا نعمة ربي لكنت من المحضرين﴾ [٥٧] رسم أي بالتاء عن الغازي بن قيس وعطاء الخراساني وحكم بن عمران الناقط الأندلسي.

وأشعر تخصيص رسم هذا الموضع بالأئمة الثلاث أن أبا داود نقل عن غيرهم رسمه بالهاء وهو كذلك، وعلى رسمه بالهاء العمل. وقوله «الأخرا» جمع الأخرى بمعنى الأخيرة ضد الأولى والألف فيه وفي قوله «أكثر» ألف الإطلاق. ثم قال:

فَصْلٌ وَسُنَّةٌ ثَلاَثُ فَاطِرِ ... وَقَبْلُ فِي الأنفالِ ثُمَّ غَافِرِ

هذا هو الفصل الثالث من فصول الترجمة، وقد ذكر فيه كلمة ﴿سنة﴾ فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأن كلمة ﴿سنة﴾ رسمت بالتاء في خمسة مواضع: ثلاثة في «فاطر» وهي ﴿فهل ينظرون إلا سنت الأولين﴾ [٤٣]. ﴿فلن تجد لسنت الله تبديلاً ولن تجد لسنت الله تحويلاً﴾ [٤٣] والموضع الرابع في «الأنفال» وهو ﴿وإن يعودوا فقد مضت سنت الأولين﴾ [٣٨] والموضع الخامس في «غافر» وهو ﴿سنت الله التي قد خلت في عباده﴾ [٨٥] واحترز بتعيين المواضع الخمسة عن غيرها نحو ﴿سنة من قد أرسلنا﴾ [٧٧] في «الإسراء» ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل﴾ [٣٨] في «الأحزاب» ﴿سنة الله التي قد خلت من قبل﴾ [٢٣] في «الفتح» فإنه مرسوم بالهاء. وقوله «قبل» أي قبل «فاطر» وهو حال من «الأنفال». ثم قال:

فَصْلٌ وَأَحْرُفٌ كَذَاكَ رُسِمَتْ ... مِنْهَا ابْنَةٌ وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ

وَامْرَأَةٌ سَبْعَتُهَا وَقُرَّتْ ... عَيْنٍ كَذَا بَقِيَّتٌ وَفِطْرَتْ

ثُمَّ فَنَجْعَلْ لَّعْنَتَ وَلَعْنَتْ ... فِي النُّورِ قُلْ وَالْمُزْنُ فِيهَا جَنَّتْ

وَمَعْصِيَتْ مَعاً وَفِي الأَعْرَافِ ... كَلِمَةٌ جَاءَتْ عَلَى خِلاَفِ

فَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ فِيهَا الهَاءَ ... وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءَ

هذا هو الفصل الرابع من فصول الترجمة وهو خاتمتها، وقد ذكر فيه بقية الكلمات التي رسمت بالتاء وهي عشرة، فأخبر مع إطلاق الحكم الذي يشير به إلى اتفاق شيوخ النقل بأنها رسمت كلها بالتاء كالكلمات المتقدمة إلا الكلمة العاشرة ففيها الخلاف الآتي. الكلمة الأولى ﴿ابنة﴾ في قوله تعالى ﴿ومريم ابنت عمران﴾ في «التحريم». الكلمة الثانية ﴿شجرة﴾ في «الدخان» ﴿إن شجرت الزقوم طعام الأثيم﴾ [٤٣] واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو ﴿أذلك خير نزلا أم شجرة الزقوم﴾ [٦٢] في «الصافات» فإنه مرسوم بالهاء. ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عن الواقع بعده في «الصافات» أيضاً وهو ﴿شجرة من يقطين﴾ [١٤٦] لفقد الإضافة. الكلمة الثالثة ﴿امرأة﴾ في سبعة مواضع وهي: في «آل عمران» ﴿إذ قالت امرات عمران﴾ [٣٥] وفي «يوسف» ﴿امرات العزيز تراود فتيها﴾ [٣٠] ﴿قالت امرات العزيز﴾ [٥١] وفي «القصص» ﴿وقالت امرات فرعون﴾ [٩] وفي «التحريم» ﴿امرات نوح وامرات لوط﴾ [١٠]. ﴿وامرات

فرعون إذ قالت﴾ [١١] ولا يخفى أنه لا يتوهم اندراج غير المضاف نحو ﴿أو أمراة﴾ و ﴿إن امرأة خافت﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿امرأة مؤمنة﴾ [الأحزاب: ٥٠] لأن الترجمة لم تنعقد لغير المضاف الكلمة الرابعة ﴿قرت عين﴾ في «القصص». وقيدها بالمجاور وهو لفظ ﴿عين﴾ احترازاً عن غير المجاور له وهو في «الفرقان» ﴿هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين﴾ [٧٤] وفي «السجدة» ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾ [١٧] فإنه مرسوم بالهاء. الكلمة الخامسة ﴿بقيت الله﴾ في «هود» ولا يتوهم دخول ﴿أولوا بقية﴾ لما تقدم قريباً. الكلمة السادسة ﴿فطرت الله﴾ في «الروم». الكلمة السابعة ﴿لعنة﴾ في موضعين وهما ﴿فنجل لعنت الله على الكاذبين﴾ في «آل عمران» ﴿والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ [٧] في «النور». واحترز بقيد الموضعين عن غيرهما فإنه مرسوم بالهاء نحو ﴿فلعنة الله على الكافرين﴾ [٨٩]. ﴿أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله﴾ [آل عمران: ٨٧] وهو متعدد. الكلمة الثامنة ﴿وجنت نعيم﴾ [٨٩] في «المزن» أي سورة «الواقعة». واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها فإنه مرسوم بالهاء نحو ﴿أم جنة الخلد﴾ [١٥] في «الفرقان» ﴿من ورثة جنة النعيم﴾ [٨٥] في «الشعراء» وهو متعدد. الكلمة التاسعة ﴿معصية﴾ في موضعين بسورة «المجادلة» وهما ﴿ويتناجون بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول﴾ [٨] ﴿فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول﴾ [٩] الكلمة العاشرة ﴿كلمة﴾ في «الأعراف» ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ [١٣٧] وقد أخبر بأنها جاءت على خلاف فيها بين المصاحف فرجح صاحب التنزيل رسمها بالهاء على رسمها بالتاء. وصاحب (المقنع) حكى فيها الوجهين مستويين، والعمل عندنا على رسمها بالهاء وإن اقتصر الشاطبي في (العقيلة) على رسمها بالتاء. واحترز الناظم بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ﴿وتمت كلمة ربك لأملان﴾ [١١٩] في «هود» فإنه لا خلاف في رسمه بالهاء.

تنبيه: لم يذكر الناظم من جملة الألفاظ المرسومة بالتاء كلمتي ﴿ذات﴾ و ﴿مريضات﴾ نحو ﴿ذات الشوكة﴾ و ﴿ذات بهجة﴾. و ﴿بذات الصدور﴾. و ﴿ابتغاء مرضات الله﴾ وكان حقه أن يذكرهما لشمول الترجمة لهما، وقد ذكرهما الشيخان كما ذكرا ﴿هيهات﴾ في الموضعين: بـ «قد أفلح» و ﴿لات حين مناص﴾ [٣] في «صَ» و ﴿اللات﴾ في «النجم». وكان حقه أن يذكر هذه الكلمات أيضاً لكتبها بالتاء مع اختلاف القراء فيها وإن لم تشملها ترجمته، إما بأن يدرجها فيها كما أدرج فيها ﴿فيما رحمة﴾ وإما بأن يفردها بترجمة تخصها. وقوله «ابنت» و «امرأت» و «بقيت» و «فنجعل لعنت» و «كلمة» يقرأ كل منها بالتنوين لإقامة الوزن، وقوله «ومعصيت» يقرأ بالسكون للوزن أيضاً. ثم قال:

قَـــد انْتَهَـــى وَالْحَمْـــدُ لله عَلَـــى ... مَـــا مَـــنَّ مِـــنْ إنْعَـــامِـــهِ وَأكْمَـــلاَ
فِـــي صفَـــرٍ سنَـــةَ إحْـــدَى عَشْـــرَة ... مِـــنْ بَعْـــدِ سَبْعمَـــائَـــةٍ لِلهِجْـــرَة
خَمْسِيـــنَ بَيْتـــاً مَـــعَ أرْبَعِمـــائَـــة ... وَأرْبَعـــــاً تَبْصِـــــرَةً لِلنَّشْـــــأة
عَسَـــى بِـــرُشْـــدِهِـــم بِـــهِ أنْ أُرْشَـــدَا ... مِـــن ظُلَـــمِ الـــذَّنْـــبِ إِلَـــى نُـــورِ الْهُـــدَى
بِجَـــاهِ سيِّـــدِ الْـــوَرَى الشَّفِيـــعِ ... مُحَمَّـــدٍ ذِي الْمَحْتِـــدِ الـــرَّفِيـــعِ
صَلَّـــى عَلَيْـــهِ رَبُّنَـــا عَـــزَّ وَجَـــلْ ... وَآلِـــهِ مَـــا لاَحَ نَجْـــمٌ أوْ أفَـــلْ

أخبر بانتهاء الرجز الذي رامه وقصده واستعان عليه بمولاه واعتمده، ولا شك أن الإعانة على إتمامه نعمة عظمى من نعم الله تعالى، ولذا حمد الله عز وجل على ما من أي أنعم به من إنعامه بجميع النعم التي من جملتها الإعانة على إتمام هذا الرجز. وقوله «وأكملا» عطف على «منَّ» أي وعلى ما أكمل به النعم وهو الإيمان بالله ورسوله سيدنا محمد ﷺ، لأن كل نعمة إنما تعمل بالإيمان وبدونه تكون ناقصة ولذا كان هو أعظم النعم. ثم أخبر بأن انتهاء هذا الرجز كان في شهر صفر سنة إحدى عشرة بعد سبعمائة للهجرة المعهودة في التاريخ وهي هجرة النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، وبأن عدة أبيات هذا الرجز أربعمائة بيت وأربعة وخمسون بيتاً. وقد نقل من كلام الناظم ما نصه يقول ناظم هذا الرجز: لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور بلغ أربعمائة بيت وسبعة وثلاثين بيتاً ثم انتسخ وانتشر ورواه بذلك أناس شتى، ثم عثرت فيه على مواضع كنت وهمت فيها فأصلحتها فبلغ أربعة وخمسين بيتاً وأربعمائة فصار الآن ينيف على ما سبق منه سبعة عشر بيتاً. فمن قيد من هذه النسخة فليثبت هذا بآخرها ليوقف على صحته والله تعالى ولي التوفيق بمنه، لا رب غيره ولا معبود سواه اهـ.

وقوله «تبصرة» حال من فاعل «انتهى» العائد على «الرجز». «والنشأة» ككتبه جمع «ناشىء» ومراده بهم المبتدءون في العلم يعني أن هذا الرجز يبصر المبتدءين أي يعرفهم كيفية كتابة القرءان ولو كباراً في السن. ثم ترجى من الله تعالى بسبب رشدهم وهدايتهم بهذا الرجز إلى كيفية الكتابة أن يرشده تعالى أي يخرجه من الظلم التي هي الذنوب إلى النور الذي هو الهدى. والظلم بضم الظاء وفتح اللام جمع ظلمة ضد النور. ثم توسل بجاه سيد الورى الشفيع الذي يحتاج إلى شفاعته عند الله جميع الكبراء سيدنا ومولانا محمد رسول الله ﷺ. والجاه المنزلة، والورى الخلق. ثم وصفه ﷺ على جهة المدح بأنه صاحب المحتد الرفيع. والمحتد بفتح الميم وكسر التاء وبالدال الأصل، والرفيع الشريف القدر. ثم دعا ربنا عز وجل أن يصلي على النبي ﷺ وآله الكرام، ثم علق استمرار الصلاة باستمرار طلوع النجوم وغروبها وهو أمر باقٍ ببقاءِ الدنيا. فقوله «صلى

عليه ربنا» لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء أي صل يا ربنا عليه. ومعنى «عز» امتنع من سمات المحدثات. ومعنى «جل» تعاظم وفاعل كل منهما ضمير يعود على «ربنا». وقوله «ما لاح نجم» معناه ما طلع نجم و «ما» مصدرية ظرفية. وقوله «أو أفل» بفتح الفاء معناه أو غرب.

وقال مؤلفه عفا الله عنه: هذا ما يسره الله تعالى من شرح النظم المتضمن لفن الرسم، وها أنا ذا أتبعه بحول الله وقوته بشرح الذيل المتضمن لفن الضبط فأقول مستعيناً بالله. قال الناظم رحمه الله:

هَـذَا تَمَـامُ نَظْـمِ رَسْـمِ الْخَـطِّ ... وَهَـا أَنَـا أُتْبِعُـهُ بِـالضَّبْـطِ
كَيْمَـا يَكُـونُ جَـامِعـاً مُفِيـدَا ... عَلَـى الـذي أَلْفَيْتُـهُ مَعْهُـودَا
مُسْتَنْبَطـاً مِـن زَمَـنِ الْخَلِيـلِ ... مُشْتَهِـراً فِـي أَهْـلِ هَـذَا الْجِيـلِ

المشار إليه بـ «ذا» من قوله «هذا تمام» هو البيت الأخير من نظم الرسم المسمى بـ «عمدة البيان» الذي ألفه قبل «مورد الظمآن» وذيله بنظم الضبط المتصل اليوم بـ «مورد الظمآن». وقوله «تمام» بمعنى متمم بكسر الميم والمتمم بفتحها هو «عمدة البيان» الذي عبر عنه بقوله «نظم رسم الخط» فإن اعتبرت اتصال هذا الذيل اليوم بـ «مورد الظمآن» حتى صار كالجزء منه كان المشار إليه بذا هو البيت الأخير المتمم لمورد الظمآن الذي هو قوله «صلى عليه ربنا» البيت. وكان المراد بقوله «نظم رسم الخط» هو «مورد الظمآن». والمراد بالخط هنا المخطوط الذي هو المصاحف العثمانية. و «ها» من قوله و «ها أنا» حرف تنبيه و «أنا» ضمير المتكلم كنّى به الناظم عن نفسه. وقوله «أُتبعه» بضم الهمزة لأنه من أَتبع الرباعي. وقوله «بالضبط» على حذف مضاف أي بفن الضبط وسيأتي تعريفه في المقدمة. ثم علل قوله «أتبعه بالضبط» بقوله «كيما يكون جامعاً». والضمير المستتر في «يكون» عائد على التأليف أي إنما أتبعت الرسم بالضبط لأجل أن يكون التأليف جامعاً لفني الرسم والضبط، مفيداً أي إفادة تامة. وقوله «على الذي ألفيته» متعلق بـ «أُتبعه». و «ألفيت» هنا بمعنى أصبت فلا تطلب إلا مفعولاً واحداً وهو هنا الضمير المتصل بها. و «معهوداً» حال منه وكذا قوله «مستنبطاً» و «مشتهراً» حالان منه. والمعهود المتعارف، والمستنبط المستخرج والمخترع. و «من» في قوله «من زمن الخليل» بمعنى «في»، وعبر الناظم بالجيل عن الزمان وأراد زمانه، والمعروف عند اللغويين أن الجيل الصنف من الناس، والمراد بالخليل الخليل بن أحمد شيخ سيبويه المرجوع إليه في كلام العرب لغة ونحواً وتصريفاً وعروضاً ورسماً وضبطاً. وكان عابداً زاهداً ورعاً، يذكر أنه صلى الصبح بوضوء العتمة أربعين سنة. وهو المستنبط للضبط الذي اقتصر عليه الناظم وارتضاه إلا أن

عبارته غير موفية بما قصده من كون ما ارتضاه هو ما استنبطه الخليل لأن لفظه لا يدل إلا على كونه مستنبطاً في زمن الخليل، ولا يدل على أن الخيل هو المستنبط له، والخليل هو أول من ألف كتاباً في الضبط. ثم قال الناظم:

فَقُلْتُ طَالِباً مِن الْوَهَّابِ عَوْناً وَتَوْفِيقاً إِلَى الصَّوَابِ

مقول «قلت» هو ما بعد هذا البيت الى آخر الرجز. وقوله «طالباً» حال من التاء في «قلت». و «الوهاب» من أسمائه تعالى ومعناه الكثير العطاء تفضلاً. وقوله «عوناً» مفعول لـ «طالباً». والمراد به الإعانة. وقوله «ووفيقاً» عطف على «عوناً». والتوفيق خلق القدرة على الطاعة وعبر به هنا على الهداية الى الصواب الذي هو ضد الخطأ.

مقدمة: فن الضبط علم يعرف به ما يدل على عوارض الحرف التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشد والمد ونحو ذلك مما سيأتي، ويرادف الضبط الشكل. وأما النقط فيطلق بالاشتراك على ما يطلق عليه الضبط والشكل وعلى الإعجام الدال على ذات الحرف وهو النقط أفراداً وأزواجاً المميز بين الحرف المعجم والمهمل. وموضوع فن الضبط العلامات الدالة على عوارض الحرف التي هي الحركة والسكون وغيرهما مما سيأتي. ومن فوائده إزالة اللبس عن الحروف بحيث إن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالساكن وكذا العكس، وإذا ضبط بما يدل على تحريكه بحركة مخصوصة لا يلتبس بالمتحرك بغيرها، وإذا ضبط بما يدل على التشديد لا يلتبس بالحرف المخفف، وإذا ضبط بما يدل على زيادته لا يلتبس بالحرف الأصلي وهكذا. والضبط كله مبني على الوصل بإجماع علماء الفن إلا مواضع مستثناة تعلم مما سيأتي بخلاف الرسم فإنه مبني على الابتداء والوقف كما ذكرناه في مقدمة فن الرسم.

واعلم أن العرب لم يكونوا أصحاب شكل ونقط فكانوا يصورون الحركات حروفاً فيصورون الفتحة ألفاً ويضعونها بعد الحرف المفتوح، ويصورون الضمة واواً ويضعونها بعد الحرف المضموم، ويصورون الكسرة ياء ويضعونها بعد الحرف المكسور، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والضم والكسر.

ولما كتب الصحابة رضي الله عنهم القرءان في المصاحف لم يصوروا فيها تلك الأحرف الدالة على ما تدل عليه الحركات الثلاث مخافة أن تلتبس بأحرف المد واللين الأصول، ولم يكن الضبط بالعلامات الآتية موجوداً عندهم. والصحيح أن المستنبط الأول للضبط هو أبو الأسود الدؤلي، وسبب استنباطه له أن زياد بن أبي سفيان ـ أمير البصرة في أيام معاوية ـ كان له ابن اسمه «عبيد الله» وكان يلحن في قراءته فقال زياد لأبي

الأسود: إن لسان العرب دخله الفساد فلو وضعت شيئاً يصلح الناس به كلامهم ويعرفون به القرءان. فامتنع أبو الأسود فأمر زياد رجلاً يجلس في طريق أبي الأسود فإذا مر به قرأ شيئاً من القرءان وتعمد اللحن. فقرأ الرجل عند مرور أبي الأسود به ﴿**إن الله بريء من المشركين ورسوله**﴾ [التوبة: ٣] بخفض اللام من ﴿**رسوله**﴾ فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله فرجع من فوره الى زياد وقال له: قد أجبتك الى ما سألت. فاختار رجلاً عاقلاً فطناً وقال له: خذ المصحف وصباغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتهما فانقط أمامه، وإذا كسرتهما فانقط تحته، فإذا اتبعته بغنة يعني تنويناً فانقط نقطتين. فبدأ بأول المصحف حتى أتى على آخره، فكان ضبط أبي الأسود نقطاً مدوراً كنقط الإعجام إلا أنه مخالف له في اللون. وأخذ ذلك عنه جماعة وأخذه منهم الخليل. ثم إن الخليل اخترع نقطاً آخر يسمى المطول وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد، وجعل مع ذلك علامة الشد شيناً أخذها من أول شديد. وعلامة الخفة خاء أخذها من أول خفيف، ووضع الهمزة والإشمام والروم فأتبعه الناس على ذلك الى زمن الناظم، فلذلك اختاره في هذا النظم واستمر العمل به الى وقتنا هذا لكن مع بعض تغيير فيه كما ستقف عليه. ثم قال:

الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ وَضْعِ الْحَرَكَةِ ... فِي الْحَرْفِ كَيْفَمَا أَتَتْ مُحَرَّكَةِ

أي هذا القول في صفات وضع الحركة المصاحبة للحروف كيفما جاءت تلك الحروف محركة أي بالفتح، أو بالضم أو بالكسر. فقوله «أحكام» بفتح الهمزة جمع حكم بمعنى الصفة، ويروى بكسر الهمزة على أنه مصدر بمعنى الاتقان. والمراد بالحركة الجنس الشامل للفتحة والضمة والكسرة. و «في» من قوله «في الحرف» للمصاحبة مثلها في قوله تعالى ﴿**ادخلوا في أمم**﴾ [الأعراف: ٣٨] أي مع أمم و «أل» في الحرف للاستغراق فيدخل فيه جميع الحروف حتى حروف فواتح السور نحو ﴿**الٓمٓ**﴾ و ﴿**قٓ**﴾ و ﴿**نٓ**﴾ فتضبط كما نص عليه الداني وبه العمل. وأما نزول المط عليها فستتكلم عليه في الباب الذي بعد هذا. وقوله «محركة» حال من فاعل «أتت» الذي هو ضمير عائد على الحِرف. وأنث ضميره والحال الآتيه منه نظراً الى معناه لأنه بمعنى الحروف فهو كقوله تعالى ﴿**أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء**﴾ [النور: ٣١] معناه أو الأطفال. ثم قال:

فَفَتْحَةٌ أَعْلَاهُ وَهْيَ أَلِفُ ... مَبْطُوحَةٌ صُغْرَىَ وَضَمٌّ يُعْرَفُ

وَاواً كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقَا ... وَتَحْتَهُ الْكَسْرَةُ يَاءً تُلْقَى

أشار في هذين البيتين إلى صفة الحركات الثلاث وإلى محلها من الحروف على

مذهب الخليل الذي اختاره لجريان العمل به كما تقدم وإن كان الداني اختار نقط أبي الأسود، فأشار بقوله «أعلاه» الى محل الفتحة يعني أنها توضع فوق الحرف، ولم يحك قول من جعلها أمام الحرف لضعفه. وأشار بقوله «مبطوحة صغرى» إلى صفتها. وجعلت مبطوحة أي مبسوطة وممدودة من اليمين الى اليسار لئلا يلتبس بأصلها الذي هو الألف، وجعلت صغيرة لتظهر مزية الأصل على الفرع. ثم أشار الى صفة الضمة بقوله «وضم يعرف واواً كذا» أي صغيرة كما ذكر في الفتحة. وأشار الى محلها بقوله «أمامه أو فوقا» أي لك وضع الضمة أمام الحرف على قول، ولك وضعها فوقه على قول آخره. وبقي قول ثالث بوضعها في نفس الحرف ولم يحكه الناظم لضعفه، والمختار عند المبرد وجماعة وضعها فوق الحرف وبه جرى العمل عندنا. ثم أشار الى محل وضع الكسرة بقوله «وتحته الكسرة» أي تحت الحرف سواء كان معرقاً أم غير معرق إلا أنه إذا كان معرقاً كالنون فإن الكسرة توضع في أول تعريقه. ثم أشار إلى صفة الكسرة بقوله «ياء تلقى» وفيه حذف النعت لدلالة ما قبله عليه والتقدير: تلقى ياء صغيرة. ومعنى تلقى توضع وتكون الياء الصغيرة مردودة كما نص عليه الشيخان. وظاهر كلام الناظم وغيره أن الواو الدالة على الضمة والياء الدالة على الكسرة لهما رأس. وذكر بعض المتأخرين إسقاط رأسهما كما أُسقط بعض الألف الدالة على الفتحة. وفي كلام الداني وغيره ما يشعر به وعليه العمل عندنا إلا أن الياء يسقط رأسها بالكلية وتسقط نقطتاها وتبقى جرتها فقط، وأما الواو فيسقط من رأسها الدارة فقط ويكون شكلها معوجاً.

واعلم أن الحركات الثلاث المتقدمة شاملة لحركات البناء والإعراب وغيرهما كحركات التقاء الساكنين والإتباع والنقل فضبطها كلها واحد، ولذلك اقتصر أبو الأسود في قضيته المتقدمة على الحركات الثلاث، وتبعه الداني والناظم في ذلك، وفي تقديم الفتحة على الضمة والضمة على الكسرة، ومن قضيته أخذت أسماء هذه الحركات ومحلها. وقول الناظم «فوقا» بالنصب مع عدم التنوين على نية لفظ المضاف إليه وألفه للإطلاق. ثم قال:

ثُمَّـــتَ إِنْ أَتْبَعْتَهَـــا تَنْـــوِينَـــا فَـــزِدْ إِلَيْهَـــا مِثْلَهَـــا تَبْيِينَـــا

لما فرغ من الكلام على الحركات الثلاث أتبعها بالكلام على التنوين اقتداء بأبي الأسود. والضمير في قوله «أتبعتها» و «إليها» و «مثلها» يعود على الحركات الثلاث أي إن أتبعت الحركات الثلاث تنويناً بأن نطقت به بعدها فزد إليها مثلها بأن تزيد إلى الفتحة فتحة أخرى، وإلى الضمة ضمة أخرى، وإلى الكسرة كسرة أخرى، لأجل أن تبيين بذلك أن بعد الحركة في اللفظ نوناً تسمى تنويناً. ولما كانت هذه النون لا تأتي إلا بعد تمام

الكلمة وكان غيرها لا يأتي كذلك بل يأتي في أول الكلمة أو وسطها أو متمماً لها، فرق بينهما في التعبير فقيل لما هو من نفس الكلمة نون على الأصل، وعبر عن هذه بالتنوين تنبيهاً على ذلك. ولما حصل الفرق بينهما في التعبير جاء الخط تابعاً لذلك فرسم ما هو من نفس الكلمة نوناً على الأصل ولم يرسم التنوين. ولما لم يرسم احتاج أهل الضبط الى أن يجعلوا له علامة تنبه عليه، وكان الأنسب أن ينبه عليه بعلامة السكون لكونه ساكناً، لكنهم جعلوا له علامة كعلامة الحركة لكونه ملازماً لها بحيث لا يأتي إلا بعدها، ولكونه مشابهاً لها في الثبوت وصلاً والحذف وقفاً. وقول الناظم «ثمت» حرف عطف زيدت عليها التاء المفتوحة لتأنيث اللفظ. وقوله «تبييناً» مفعول لأجله علة لقوله «زد». ثم قال:

وَإِنْ تَقِفْ بِأَلِفٍ فِي النَّصْبِ هُمَا عَلَيْهِ فِي أَصَحِّ الْكُتْبِ

ذكر في هذا البيت أنّك إذا وقفت على المنصوب المنون بالألف لكونه كتب بها على مراد الوقف نحو ﴿غفوراً رحيماً﴾ فإن علامتي النصب والتنوين يوضعان معاً على الألف التي يوقف عليها بها يعني مع انفصالهما عنها. وأشار بقوله «في أصح الكتب» إلى أن في هذه المسألة غير هذا القول سيصرح به بعد وسنذكر المعمول به من ذلك. واحترز بقوله «وإن تقف بألف في النصب» عن الأسماء المنونة التي لا يوقف عليها بالألف فإن علامتي الحركة والتنوين يوضعان فيها على نحو ما تقدم، فيوضعان فوق الحرف المتحرك بالفتح أو بالضم كـ «رحمة» المنصوب والمرفوع، وكـ «رحيم» المرفوع، ويوضعان تحت الحرف المتحرك بالكسر كـ «رحمة» و «رحيم» المجرورين. وقوله «هما عليه» مبتدأ وخبر والجملة جواب «إن» الشرطية وحذف منه الفاء الرابطة للضرورة. و «الكتب» من قوله «في أصح الكتب» يروى بفتح الكاف على أنه مصدر كتب، ويُروى بضمها على أنه جمع كتاب، وعلى هذه الرواية لا بد من تقدير مضاف والتقدير في أصح أقوال الكتب أي كتب الضبط. ثم قال:

سَوَآءٌ إِنْ رُسِمَ أَوْ إِن جَاءَ وَهُوَ مُلْحَقٌ كَنَحْوِ مَاءَ

يعني أن الحكم بوضع علامتي النصب والتنوين على ألف المنصوب المنون لا فرق فيه بين كون الألف ثابتة في الرسم نحو ﴿عليماً حكيماً﴾ أو محذوفة من الرسم وألحقت بالحمراء وقوله كنحو «ماء» يحتمل أن يكون مثالاً للثاني فقط ولم يمثل للأول لوضوحه، ويحتمل أن يكون مثالاً له ولما قبله وذلك لأن في ضبط نحو «ماء» و «غثاء» و «مراء» و «افتراء» ثلاثة أوجه على ما ذكره أئمة النقط، أرجحها عندهم وبه العمل، أن تجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الألف الكحلاء، وعلامتا النصب والتنوين على الهمزة، ولا يلحق

بعدها شيء. وإنما كان هذا الوجه هو الأرجح لكون الضبط مبنياً على الوصل كما قدمناه. الوجه الثاني: مثله وتلحق الألف حمراء بعد الهمزة وتجعل علامتا النصب والتنوين على الألف الحمراء بناء على القول المتقدم. الوجه الثالث: جعل الألف الحمراء قبل الكحلاء والهمزة بينهما، وعلامتي النصب والتنوين على الألف الكحلاء. فألف التنوين مرسوم في هذا الوجه، وملحق بالحمراء في الوجه الذي قبله فصح أن يكون نحو «ماء» مثالاً للقسمين. و «إن» الواقعة بعد قوله «سواء» وبعد قوله «أو» يصح أن تكون بفتح الهمزة على أنها مصدرية، ويصح أن تكون بكسرها على أنها زائدة. وجملة قوله و «هو ملحق» في محل الحال من فاعل «جاء» الذي هو ضمير الألف أي سواء في ذلك رسمه ومجيئه ملحقاً. ثم قال:

وَإِنْ يَّكُنْ يَّاءً كَنَحْوِ مُفْتَرَى هُمَا عَلَى الْيَاءِ كَذَا النَّصُّ سَرَى

يعني وإن يكن الألف الموقوف عليه في الاسم المنون مكتوباً في الخط ياء، فإنك تضع علامتي النصب والتنوين على الياء كما تضعهما على الألف في نحو ﴿عليماً حكيماً﴾ ثم مثل لذلك بقوله كنحو ﴿مفترى﴾ يعني من كل اسم مقصور منون رسمت ألفه ياء سواء كان مرفوعاً نحو ﴿ما هذا إلا سحر مفترى﴾ [القصص: ٣٦] أو منصوباً نحو ﴿سمعنا فتى﴾ [الأنبياء: ٦٠] أو مجروراً نحو ﴿في قرىً محصنة﴾ [الحشر: ١٤] وأصل ﴿مفترى﴾ «مفتري» بفتح الراء وتنوين الياء تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت «ألفاً» فالتقى ساكنان: الألف والتنوين، فحذف ما سبق وهو الألف وهكذا يقال فيما أشبهه. واختلف في ألف هذا النوع الملفوظ بها في الوقف فقال المازني: هي ألف التنوين مطلقاً. وقال الكسائي: هي المنقلبة عن الياء مطلقاً. وقال سيبويه: بالتفصيل قياساً على الصحيح، ففي المنصوب هي ألف التنوين وفي غيره هي بدل الياء. وقوله «كذا النص سرى» معناه كذا شاع النص في هذه المسألة بين أهل اضبط، وكنى به عن شهرة ما ذكره هنا، وسيأتي قول آخر مقابل له. وقوله «هما على الياء» مبتدأ وخبر والجملة جواب «إن» الشرطية وحذف منه الفاء الرابطة للضرورة كما تقدم في نظيره. ثم قال:

وَقِيلَ فِي الْحَرْفِ الَّذِي مِنْ قَبْلُ حَسَبَمَا الْيَوْمَ عَلَيْهِ الشَّكْلُ

ذكر في هذا البيت أن في المنون الذي يوقف عليه بالألف قولاً آخر وهو وضع علامتي الحركة والتنوين على الحرف المحرك الذي قبل الألف المرسومة في نحو «عليماً»، وقبل الألف الملحقة بالحمراء في نحو «ماء»، وقبل الألف المرسومة ياء في نحو «مفترى»، وهذا القول الذي قدمه هو الذي عليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة واختاره الشيخان وجرى به عمل الجمهور وعليه عملنا الآن. ووجهه أن الألف الموقوف

عليها لما لم توجد في الوصل خيف أن يتوهم زيادتها في الرسم فوضعت علامة التنوين عليها إشارة إلى أنها مبدلة من التنوين، واستدعى التنوين وضع الفتحة معه على الألف لملازمته للحركة بحيث لا يأتي إلا بعدها كما تقدم، فلذلك وضعت العلامتان معاً على الألف أو ما يقوم مقامها. والقول الذي ذكره الناظم في هذا البيت هو قول الخليل وسيبويه واختاره بعضهم. وأشار الناظم بقوله «حسبما اليوم عليه الشكل» الى جريان العمل به في زمانه. وبقي في المسألة قولان آخران: أحدهما وضع الحركة على حرفها ووضع علامة التنوين على الألف أو ما يقوم مقامه، والقول الآخر وضع حركة الحرف عليه ثم تعاد مع التنوين فيوضعان معاً على الألف أو ما يقوم مقامه، ولم يذكر الناظم هذين القولين لضعفهما. وقوله «في الحرف» خبر مبتدأ محذوف تقديره هما، و «في» معنى «على»، وقوله «حسبما» بفتح السين وحسب بمعنى مثل. ثم قال:

وَفِـــي إِذاً ثُمَّـــتَ نُـــونٍ إِن تَخِـــفْ لَنَسْفَعـــاً وَلَيَكُـــونـــاً فِـــي الأَلِـــفْ

ذكر في هذا البيت نونين جعل أهل الضبط علامتهما كعلامة التنوين ووضعوها أين توضع علامة التنوين النون الأولى النون من «إذاً» نحو ﴿**وإذاً ءلاتيناهم من لدنا أجراً عظيماً**﴾ [النساء: ٦٧] ﴿**وأذاً لا يلبثون خلفك إلا قليلاً**﴾ [الإسراء: ٧٦] وهي حرف جواب وجزاء فليس النون في طرفها تنويناً لكن لما أشبهت المنون المنصوب قلبت نونها في الوقف ألفاً فكتبت به. وجعل أهل الضبط علامتها كعلامة التنوين ووضعوها مع الفتحة على الألف النون الثانية نون ﴿**لنسفعاً**﴾ و ﴿**ليكوناً**﴾ من قوله تعالى ﴿**لنسفعاً بالناصية**﴾ [١٥] في «العلق» ﴿**وليكوناً من الصاغرين**﴾ [٣٢] في «يوسف». والنون الساكنة فيهما هي نون التوكيد الخفيفة قياسها أن تبدل في الوقف ألفاً فلذا كتبت به في جميع المصاحف. وجعل أهل الضبط علامتها كعلامة التنوين ووضعوها مع الفتحة على الألف أيضاً، وإلى محل وضع علامتي الفتح والنونين أشار الناظم بقوله «في الألف» وهو خبر مبتدأ محذوف و «في» بمعنى «على» وقوله «في إذاً» متعلق بما تعلق به الخبر، وقوله «إن تخف» يُروى بفتح «إن» على أنها زائدة «وتخف» بكسر الخاء من خف الشيءُ صار خفيفاً صفة لنون على تقدير مضاف قبل نون. وقوله «لنسفعاً وليكوناً» بدل من المضاف المحذوف. ويُروى بكسر «إن» على أنها شرطية وسبك البيت بمقدراته هكذا: وهما أي العلامتان كائنتان على الألف في «إذا» ثم في «ذي» نون خفيفة الذي هو ﴿**لنسفعاً**﴾ و ﴿**ليكوناً**﴾ وكأن اقتصار الناظم على وضع العلامتين على الألف تبعاً لظاهر كلام الشيخين. والمحققون جعلوا ظاهر كلامهما على اختيار ذلك لا على تعيينه فلا ينافي جريان القول بجعل العلامتين هنا على الحرف الذي قبل الألف كما تقدم في التنوين، بل

في كلام بعضهم ما يشعر بأن الأقوال الأربعة المتقدمة في التنوين تجري هنا، ولكن المختار ما اقتصر عليه الناظم وبه جرى العمل عندنا. ثم قال:

وَقَبْلَ حَرْفِ الْخَلْقِ رَكَّبْتَهُمَا وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتَهُمَا

ذكر في هذا البيت أن علامتي الحركة والتنوين إذا وقعتا قبل حرف من حروف الحلق فإنهما تركبان أي تجعل علامة التنوين فوق علامة الحركة، وإذا وقعتا قبل حرف غير حلقي فإنهما تجعلان متتابعتين أي تجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة. وأطلق الناظم في التركيب قبل حرف الحلق فدخلت حروف الحلق الستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. فالهمزة نحو ﴿**مختلفاً أكله**﴾ [الأنعام: ١٤١]. ﴿**وعذاب أليم**﴾ و ﴿**من عين ءانية**﴾ [الغاشية: ٥] وسواء كانت محققة أو محذوفة بعد نقل حركتها على رواية ورش لأنها في حكم الثابتة مراعاة للأصل. والهاء نحو ﴿**جرف هار**﴾ والعين نحو ﴿**سميع عليم**﴾ والحاء نحو ﴿**لعلي حكيم**﴾ والغين نحو ﴿**عفو غفور**﴾ والخاء نحو ﴿**عليم خبير**﴾ بناء على المشهور من أن حكم النون الساكنة والتنوين عند الغين والخاء الإظهار. وأما على ما جاءَ شاذاً عن نافع من الإخفاءِ عندهما ـ وبه قرأ أبو جعفر من القراءِ العشرة ـ فالحكم الإتباع. وظاهر كلامه أَن الحكم مع الحرف الغير الحلقي الإتباع سواء كان متحركاً نحو ﴿**عند مليك مقتدر**﴾ [القمر: ٥٥]. و ﴿**قوماً صالحين**﴾. و ﴿**عليم بما**﴾ أم ساكناً وتحرك التنوين للتخلص من التقاء الساكنين نحو ﴿**محظوراً انظر**﴾ [الإسراء: ٢١]. و ﴿**رحيماً النبي**﴾ ولا نص للمتقدمين في الساكن. والمحققون من المتأخرين حكموا بالتركيب معه واستثنوا من ذلك ﴿**عاد الأولى**﴾ فحكموا فيه بالإتباع لأنه لم يتحرك فيه التنوين ولذلك أدغم، وما حكم به المحققون من المتأخرين هو الذي جرى به العمل عندنا. ووجه التركيب مع حروف الحلق والإتباع مع غيرها أن حروف الحلق لما بعد مخرجها عن مخرج التنوين حتى أظهر التنوين عندها في اللفظ، أشير بالتركيب إلى البعد المذكور إذ في تركيب التنوين إبعاد له عن حروف الحلق خطاً كما كان بعيداً منها لفظاً. ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين كبعد حروف الحلق بل منها ما قرب جداً ومنها ما قرب فقط حتى كان حكم التنوين عندها الإدغام في بعض والإخفاء عند بعض والقلب عند بعض، أشير بالإتباع الى قربه منها إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطاً كما كان قريباً منها لفظاً. وقوله «ركبتهما» أكثر الروايات فيه بفتح الكاف وسكون الباء وبعدها تاء على أنه فعل ماض وفاعل، ولفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب أي ركبهما. وفي بعض الروايات بكسر الكاف وفتح الباء بعدها نون التوكيد الخفيفة ومعناه ظاهر، وبمثل هذين الوجهين يُروى قوله «أتبعتهما». ثم قال:

وَالشَّـــدُّ بَعْـــدُ فِـــي هِجَـــاءِ لَـــمْ نَـــرَا وَغَيْـــرَهُ فَعَـــرِّهِ كَيْـــفَ جَـــرَا

ذكر في الشطر الأول من هذا البيت أن التنوين إذا وقع بعده حرف من الحروف المجموعة في هجاء «لم نر» وهي أربعة: اللام والميم والنون والراء نحو ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] ﴿هدى من ربهم﴾ [البقرة: ٥] ﴿يومئذ ناعمة﴾ [الغاشية: ٨] ﴿غفور رحيم﴾ فإن ذلك الحرف يشدد بعلامة التشديد الآتية في الباب الذي بعد هذا. ثم أمر بتعرية غير الأحرف الأربعة يعني من علامة التشديد كيف جرى ذلك الغير على لسانك في التلاوة أي سواء كان مما يظهر عنده التنوين هو حروف الحلق الستة المتقدمة نحو ﴿عليم حكيم﴾ أو مما يقلب عنده التنوين وهو الباء نحو ﴿عليم بما﴾ أو مما يدغم عنده التنوين إدغاماً ناقصاً وهو الياء والواو نحو ﴿قلوب يومئذ واجفة﴾ [النازعات: ٨] أو مما يخفى عنده التنوين وهو الحروف الخمسة عشر الباقية نحو ﴿غفور شكور﴾ فهذه كلها تعرى من علامة التشديد. وأما الحركة فلا تعرى منها بل لا بد من من وضعها إذ لا موجب لذهابها. ووجه تشديد حروف «لم نر» بعد التنوين التنبيه على أن التنوين أدغم في ذلك الحرف إدغاماً تاماً قلب لأجله التنوين وصار من جنس ذلك الحرف، ولأجل ذلك سمي هذا النوع بالإدغام الخالص. ولما لم يدغم التنوين في غير هذه الأحرف الأربعة إدغاماً تاماً عُري ذلك الغير من علامة التشديد تنبيهاً على ذلك. وقوله و «الشد» مبتدأ على حذف مضاف أي وعلامة الشد و «في هجاء» خبره و «في» بمعنى «على» وقوله «بعد» أي بعد التنوين حال من «هجاء لم نر» والفاء في قوله «فعره» زائدة والألف في «نرا» للإطلاق. ثم قال:

هَـــذَا إِذَا أَبْقَيْـــتَ عِنْـــدَ الْيَـــاءِ وَالْـــوَاوِ غُنَّـــةً لَـــدَى الأَدَاءِ
كَـــانَـــا كَبَـــاقِـــي الأَحْـــرُفِ الْمُعْـــرَاةِ مِـــنْ غَيْـــرِ فَـــرْقٍ وَلَـــدَا النُّحَـــاةِ
أَلْفَـــرْقُ بَيْـــنَ مُـــدْغَـــمٍ وَمُخْفَـــى هَـــذَا مُشَـــدَّدٌ وَهَـــذَا خَفَّـــا

يعني أن محل تعرية الياءِ والواو من علامة التشديد، إذا أَبقيت غنة التنوين عند اجتماعه معها في الأداء أي التلاوة بأن تقرأ بقراءة من يبقي الغنة عندهما وهم غالب القراء فيكونان حينئذ عاريين من علامة التشديد، كباقي الحروف التي لا تشد وهي حروف الإظهار والقلب والإخفاء المتقدمة، من غير فرق بين الجميع. وإما إذا لم تبق غنة التنوين عند الياء والواو كما هو رواية خلف عن حمزة، فإنك تضع علامة التشديد فوقهما إشارة إلى أن الإدغام تام أي لم تبق معه ذات المدغم ـ وهو هنا التنوين ـ ولا صفته ـ وهي هنا الغنة ـ وإنما لم توضع علامة التشديد مع إبقاء الغنة لأن الإدغام ناقص أي أدغمت معه الذات وأبقيت الصفة ـ وهي هنا الغنة ـ فلو وضعت معه علامة التشديد

لالتبس بالإدغام التام. وقد تبرع الناظم باشتراط إبقاء الغنة إذ كلامه في ضبط قراءة نافع ولم يرو عنه الإدغام التام في الياء والواو، وما تقدم من وضع علامة التشديد في الإدغام التام وعدم وضعها في الإدغام الناقص هو مذهب أهل الضبط واقتصر عليه الداني في المحكم، وبه جرى العمل. وخالفهم النحاة في ذلك كما أشار اليه الناظم بقوله «ولدا النحاة» الخ. يعني أن النحاة يفرقون بين المدغم والمخفى فيضعون علامة التشديد على المدغم فيه لأنه مشدد في اللفظ، ولا يضعونها على المخفي عنده لأنه مخفف في اللفظ. ولا يفرقون بين الإدغام التام والإدغام الناقص بل يضعون علامة التشديد في كليهما ويلزمهم التباس الناقص بالتام.

فإن قلت: يرد على أهل الضبط أن الياء والواو إذا لم يشددا مع إبقاء غنة التنوين يتوهم أن الحكم عندهما الإخفاء. فالجواب أن هذا التوهم يدفعه شهرة عدد حروف الإخفاء إذ لم يعد فيها أحد الياء والواو، وهذا الوجه الثاني الذي نسبه الناظم للنحاة ذكره الداني في (المقنع) مع الوجه الأول، وكذا أبو داود إلا أنهما لم يخصا الوجه الثاني بالنحاة كما فعل الناظم. واسم الإشارة من قوله «هذا إذا أبقيت» يعود على الحكم السابق وهو تعرية غير هجاء «لم نر» ولا يصح عود اسم الإشارة من قوله «هذا مشدد وهذا خفًا» على مدغم ومخفى، وإنما يعود على ما دل عليه مدغم ومخفى وهو المدغم فيه والمخفى عنده. وقوله «خفًا» فعل ماض مفتوح الأول ولا يصح ضمه لأنه لازم، ولا يبنى للنائب الا المتعدي وألفه للإطلاق. ثم قال:

وَعَـوِّضَـنْ إِنْ شِئْـتَ مِيمـاً صُغْـرَى مِنْـهُ لِبَـاءٍ إِذْ بِـذَاكَ يُقْـرَى

يعني أن التنوين إذا لقي الباء نحو ﴿عليم بما﴾ جاز فيه وجهان: أحدهما أن تجعل علامته كعلامة الحركة وتتبعها لها على ما تقدم في قوله «وقبل ما سواه أتبعتهما» لأن الباء داخلة فيما سوى حروف الحلق. الوجه الثاني: أن تعوض منه ميماً صغرى أي تجعل ميماً صغيرة عوضاً من علامة التنوين وأشار بقوله «إن شئت» إلى أنك مخير في هذين الوجهين. وعلل الوجه الثاني بقوله «إذ بذاك يقرا» أي لأن التنوين عند الباء يقلب ميماً في القراءة فيكون تصويره ميماً في الضبط مشعراً بذلك. واقتصر الداني في المحكم على الوجه الأول، وذكر أبو داود الوجهين، واختار الوجه الثاني وبه جرى عملنا. وإذا صورت التنوين ميماً فلا تجعل عليها علامة السكون لأنها بمنزلة الحركة الدالة على التنوين، فكما أن السكون لا يجعل على الحركة لا يجعل على ما تنزل منزلتها. واللام في قوله «لباء» بمعنى «عند» وقوله «يقرا» يصح ضبطه بالياء المضمومة فيكون فيه ضمير مستتر عائد على التنوين، ويصح ضبطه بالتاء المفتوحة على الخطاب أي تقرا أنت، وألفه

على كلا الضبطين مبدلة من الهمزة. ثم قال:

وَحُكْمُ نُونٍ سَكَنَتْ أَنْ تُلْقِي سُكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ

لما فرغ من أحكام التنوين في أكثر الأحكام، فأشار في هذا البيت إلى أن حكم النون الساكنة إذا لقيها أحد حروف الحلق الستة، أن تلقي على النون أي تضع عليها علامة السكون الآتية إشارة إلى أن النون عند حروف الحلق مظهرة في اللفظ لبعد مخرجها من مخرجهن، كما أن تركيب التنوين عند حروف الحلق إشارة إلى ذلك على ما قدمناه. فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النون مع حرف الحلق في كلمة واحدة، وبين أن يكونا في كلمتين نحو ﴿ينئون﴾ و ﴿من آمن﴾ لقالون. وأما ورش فينقل حركة همزة «ءَامن» إلى نون «من» فمن أخذ بروايته يضبط النون في ذلك وما أشبه بالحركة لا بالسكون. ونحو ﴿منها﴾ و ﴿من هاد﴾ و ﴿أنعمت﴾ و ﴿من عمل﴾ و ﴿انحر﴾ و ﴿من حاد﴾ و ﴿فسينغضون﴾ و ﴿من غل﴾ و ﴿المنخنقة﴾ و ﴿من خفت﴾ وهذا الحكم في غير الغين والخاء متفق عليه، وفي الغين والخاء كذلك على المشهور. وأما على ما جاء شاذاً عن نافع من الإخفاء عندهما ـ وبه قرأ أبو جعفر من القراء العشرة ـ فحكم النون عندهما كحكمها عند حروف الإخفاء، وسيأتي إثر هذا البيت. وقوله «تلقي» بضم التاء من أَلقى وهو منصوب بـ «أن» لكنه سكنه للوقف و «سكونها» مفعول «تلقي» على حذف مضاف أي علامة سكونها. ثم قال:

وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهُ تُعْرَى وَإِن تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيماً صُغْرَى
مِنْ قَبْلِ بَاءٍ ثُمَّ شَدٌّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ

ذكر في الشطر الأول أن حكم النون الساكنة عند غير الحرف الحلقي أن تعرى من علامة السكون، وشمل قوله «كل ما سواه» حروف الإخفاء الخمسة عشر المعلومة، متصلة مع النون أو منفصلة عنها نحو «أنت» و «إن كنتم»، وحرف القلب وهو الباء متصلة مع النون أو منفصلة عنها نحو ﴿منبثاً﴾ و ﴿من بعد﴾ وحروف الإدغام التام والناقص وهي حروف «يرسلون» نحو ﴿من ربهم﴾. ﴿من لدنه﴾. و ﴿من يعمل﴾ ﴿من وال﴾ لكن بشرط انفصال الياء والواو عن النون كما مثلنا. وأما إذا كانا متصلين معها في كلمة واحدة نحو ﴿الدنيا﴾ و ﴿قنوان﴾ فالحكم تصوير سكونها لأنها مظهرة حينئذ. وظاهر كلام الناظم تعريتها لعمومه، وسيذكر وجهاً آخر في النون عند الواو والياء المنفصلين عنها وهو إثبات علامة سكونها. وإنما عريت النون عند ما سوى الحرف الحلقي إشارة إلى قربها مما بعدها في المخرج حتى أدغمت في بعض وقلبت عند بعض وأخفيت عند بعض، كما أن اتباع التنوين إشارة إلى ذلك على ما قدمناه. فتعرية النون هنا

بمنزلة الاتباع في النون. وأشار بقوله «وإن تشأ صورت ميماً صغرى من قبل باءِ» إلى أن النون الساكنة إذا لقيت الباء نحو ﴿من بعد﴾ جاز لك فيها وجهان: أحدهما تعريتها من علامة السكون حسبما دل عليه العموم السابق، وهذا الوجه هو اختيار الداني. الوجه الثاني أن تصور ميماً صغيرة تنبيهاً على أن النون انقلبت في اللفظ ميماً لمؤاخاتها للنون في الغنة وقربها من الباءِ في المخرج، وهذا الوجه هو اختيار أبي داود وبه جرى العمل. وتوضع تلك الميم على النون في مكان السكون على ما نص عليه أبو داود وبه العمل، ولا تجعل على الميم علامة السكون كما قدمناه في التنوين عند الباءِ. وقوله «ثم شد يلزم» الخ. يعني به أن وضع علامة التشديد يلزم في كل حرف يدغم فيه التنوين إدغاماً خالصاً في اللفظ ويشدد بعد التنوين في الضبط وذلك حروف «لم نر» المتقدمة في قوله «والشد بعد في هجاءِ لم نر» وأمثلتها بعد النون ﴿من لدنه﴾ ﴿من ماءٍ﴾ ﴿من نعمة﴾ ﴿من رزق﴾ ووجه تشديدها بعد النون التنبيه على أنها أُدغمت فيها النون إدغاماً تاماً كما تقدم في التنوين. وفهم من كلام الناظم أن ما عدا حروف «لم نر» لا تجعل عليه علامة التشديد بعد النون الساكنة وهو كذلك إلا الواو والياءَ فسيتكلم عليهما في البيتين بعده.

تنبيه: لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى ضبط الميم عند الباءِ نحو ﴿وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨] والذي جرى به عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاءِ وهو أن تعرى من علامة السكون ولا تجعل علامة التشديد على الباءِ، وهذا مبني على أن حكم الميم الساكنة عند الباءِ الإخفاءُ مع الغنة وهو المختار عند المحققين من أَهل الأداءِ لجميع القراءِ، وأَخذ كثير من أَهل الأداءِ فيها بالإظهار التام لجميع القراءِ. والضمير في قول الناظم «سواه» يعود على حرف الحلق المفهوم من قوله «حروف الحلق» في البيت السابق. ثم قال:

وَالْـــوَاوُ وَالْيَـــاءُ إِذَا أَبْقَيْتَـــا ... غُنَّتَهَـــا عِنْـــدَهُمَـــا أَثْبَتَّـــا
عَـــلَامَـــةَ التَّشْـــدِيـــدِ وَالسُّكُـــونَـــا ... إِن شِئْـــتَ أَوْ عَـــرِّهِمَـــا وَالنُّـــونَـــا

تكلم هنا على حكم الواو والياءِ الواقعين بعد النون الساكنة وعلى حكم النون الساكنة الواقعة بعدهما نحو ﴿من يَّعمل﴾ ﴿من وَّال﴾ فذكر أن الواو والياءَ إذا أَبقيت عندهما غنة النون بأن أدغمت فيهما النون إدغاماً ناقصاً على قراءَة غالب القراءِ، فإن الحكم في النون وما بعدها من الواو والياءِ التخيير بين وجهين: أحدهما أن تضع علامة التشديد على الواو والياءِ للدلالة على إدغام النون فيهما، وتضع علامة السكون على النون للدلالة على أن الإدغام ناقص بسبب إبقاءِ غنة المدغم الذي هو النون وهذا معنى قوله «أثبتا * علامة التشديد والسكونا» أي علامة سكون النون، وهذا الوجه هو مختار

الشيخين وبه جرى العمل. الوجه الثاني أن تعري النون من علامة السكون إشعاراً بإدغامها فيما بعدها، وتعري الواو والياءَ من علامة التشديد لا من الحركة إشعاراً بأن النون لم تدغم فيهما إدغاماً خالصاً. وإنما جوزوا هذين الوجهين في الواو والياءِ بعد النون الساكنة واقتصروا على تعريتها بعد التنوين إذا أبقيت غنته، لأنه لو وضعت علامة التشديد على الواو والياءِ بعد التنوين لالتبس الإدغام الناقص بالإدغام التام كما قدمناه بخلاف وضعها عليهما بعد النون الساكنة فإنه لا التباس فيه، لأن وضع علامة السكون على النون يدل على أن الإدغام غير خالص. وفهم من قول الناظم «إذا أبقيتا غنتها عندهما» أنك إذا لم تبق غنتهما عندهما كما هو رواية خلف عن حمزة، فإن الضبط لا يكون كذلك بل يكون بوضع علامة التشديد على الواو والياء، وتعرية النون من علامة السكون لأن الإدغام حينئذ خالص. وما أفاده الناظم في هذين البيتين هو مذهب أهل الضبط، وخالفهم النحاة في ذلك فقالوا: لا بد من وضع علامة التشديد على الواو والياءِ بعد النون الساكنة في الإدغام التام والإدغام الناقص على ما تقدم في التنوين. وقد تبرع الناظم باشتراط إبقاءِ الغنة في النون إذ كلامه في ضبط قراءَة نافع ولم يرو عنه الإدغام التام في الواو والياءِ كما قدمناه في التنوين. نعم رُوي عنه شاذاً إبقاءُ غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراءِ، فعلى هذه الرواية يكون الإدغام ناقصاً، ويكون ضبط النون واللام والراءِ الواقعين بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين وقد علمته.

تنبيه: اتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الإدغام في الواو والياء غنة المدغم وهو النون الساكنة والتنوين فيكون الإدغام ناقصاً ومع الإدغام في النون نحو ﴿من نصير﴾. و ﴿يومئذ ناعمة﴾ [الغاشية: ٨] غنة المدغم فيه فيكون الإدغام تاماً. واختلفوا في الغنة مع الإدغام في الميم نحو ﴿من ماء﴾. و ﴿هدى من ربهم﴾ فالذي عليه الجمهور وهو الصحيح أنها غنة الميم المدغم فيها، وقيل غنة الميم المبدلة من النون والتنوين، وقيل غنتها وغنة الميم المدغم فيها، وقيل غنة النون والتنوين. فعلى الأقوال الثلاثة الأول يكون الإدغام تاماً ويكون الضبط على ما تقدم وهو أن تعريَ النون من علامة السكون وتضع علامة التشديد على الميم كالنون بعد النون، وعلى القول الرابع يكون الإدغام ناقصاً ويكون ضبط النون والميم الواقعة بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين. وقوهل و «السكونا» عطف على «علامة» وقوله و «النونا» عطف على الضمير المنصوب في قوله «عرهما». ثم قال:

وَكُلُّ مَا اخْتُلِسَ أَوْ يُشَمُّ ... فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعَرِّي حُكْمُ

لما تكلم على الحركة الخالصة وعلى التنوين شرع في الكلام على الحركة الغير الخالصة وقسمها إلى ثلاثة أقسام: مختلسة ومشمة وممالة، وسيتكلم على القسم الثالث في البيتين بعد. وتكلم هنا على ضبط القسمين الأولين فذكر أن كل ما اختلس من الحركات أو أُشم منها ففي ضبطه وجهان: أحدهما أن يجعل الشكل الدال عليه نقطاً مدوراً كنقط الإعجام لئلا يلتبس بالحركة الخالصة وإلى هذا الوجه أشار بقوله «فالشكل نقط» ويجعل هذا النقط بالحمراء، ويوضع في الاختلاس فوق الحرف إن كان مفتوحاً كعين ﴿تعدوا﴾ وتحته إن كان مكسوراً كعين ﴿نِعمَّا﴾ وأما في الإشمام فسينص الناظم على أنه يوضع أمام الحرف. الوجه الثاني أن يعرى الحرف الذي اختلست حركته أو أشمت من شكل الحركة الخالصة ومن عوضها وهو النقط المدور، وإلى هذا الوجه أشار بقوله «والتعري حكم» أي حكم آخر يعني وجهاً ثانياً في الضبط. والاختلاس عند القراء اختطاف الحركة بسرعة حتى يذهب القليل ويبقى الكثير ويكون في الحركات كلها، وقد رواه قالون عن نافع في عين ﴿نعماً﴾ و ﴿تعدوا﴾ وفي هاءِ ﴿يهدي﴾ وخاء ﴿يخصمون﴾ تنبيهاً على أن أصلها السكون. وروى ورش فيها الحركة التامة وضبطها على روايته ظاهر وكذا على رواية إسكانها لقالون. والمراد بالإشمام هنا النطق بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر هذا هو الصحيح في معناه، وقد قرأ به نافع في سين ﴿سيىء﴾ و ﴿سيئت﴾ تنبيهاً على أن أصلها الضم. وإنما كانت الحركة المختلسة والمشمة غير خالصتين لأن الأولى مشوبة بسكون والثانية كسرة مشوبة بضمة. والوجه الأول في ضبط ما اختلس أو أشم هو اختيار الداني وبه جرى عملنا، والوجه الثاني هو اختيار أبي داود قال: لأن الإشمام والاختلاس لا يؤخذان من الخط بل بالمشافهة من الشيخ، فالتعرية تحمل على السؤال اهـ. والأظهر اختيار الداني إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط فيقرأه بحركة خالصة بخلاف ضبطه بغير ضبط سائر الحروف. ثم قال:

وَعَوِّضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَةَ ... بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلإِمَالَةِ
أَوْ عَرِّهِ وَالنَّقْطُ فِي إِشْمَامِ ... سَيِّىءً وَسَيِّئَتْ هُوَ مِنْ أَمَامِ

تكلم هنا على ضبط القسم الثالث من أقسام الحركة الغير الخالصة وهو الفتحة الممالة، وإنما كانت غير خالصة لأنها مشوبة بالكسرة كما سيتضح، والإمالة ضد الفتح الخالص وتنقسم عند القراء إلى قسمين: محضة وغير محضة. فالمحضة هي أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه وتسمى بالإمالة الكبرى وربما عبر عنها بالكسر، وغير المحضة هي ما بين الفتح الخالص والإمالة

المحضة ولذا يقال لها «بين بين» و «بين اللفظين» وتسمى بالإمالة الصغرى وبالتقليل. وقد ذكر الناظم في ضبط الفتحة الممالة وجهين: أحدهما أن تعوضها بالنقط المدور لئلا تلتبس بالفتحة الخالصة، ويجعل هذا النقط بالحمراء ويؤخذ من قوله و «عوضن» أن الفتحة لا توضع على الحرف الممال وهو كذلك لأن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان. وأشار بقوله «تحت الحرف» إلى بيان محل النقط «وأل» في الحرف بدل من الضمير أي تحت حرفها، وليس المراد تحت الألف الناشىء عنها كما عند كثير من الجهلة. ولا فرق في تعويض الفتحة الممالة بالنقط بين أن تكون الإمالة رائية أو يائية في فواتح السور أو في غيرها محضة أو غير محضة، ولا بين أن يكون الألف الناشىء عن الفتحة ثابتاً أو محذوفاً كتب بالياء أم لا فيدخل في ذلك نحو ﴿مجريها﴾. و ﴿الكافرين﴾. و ﴿الأبرار﴾ و ﴿الَمرَ﴾ و ﴿هار﴾ و ﴿مُرسيها﴾ و ﴿خطاياهم﴾ لكن بشرط أن تكون الإمالة وصلاً ووقفاً كما في هذه الأمثلة، وكما في نحو ﴿النهار﴾ فإن الجمهور على إمالته في الوقف كالوصل لعروض السكون أو وصلاً فقط كما في ﴿النهار﴾ أيضاً عند من لم يمله وقفاً اعتداداً بسكون الوقف. وأما ما كنت الإمالة فيه وقفاً ويقرأ في الوصل بالفتح كالأسماء المقصورة وما لقيه ساكن منفصل نحو ﴿مفترى﴾ ﴿وترى الشمس﴾ ﴿وموسى الكتاب﴾ فالصواب ضبطه بما يدل على الفتحة الخالصة لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل كما قدمناه. وقوله «للإمالة» علة لقوله «عوضن» أي إنما كان هذا التعويض لأجل أن يدل على القراءة بالإمالة فلو لم يقرأ بها بل بالفتحة الخالصة كما هو رواية قالون في أكثر ما يمليه ورش، لم تعوض بالنقط بل تكون فتحة كما في غيرها. وفي بعض النسخ «للدلالة» أي لأجل أن يدل النقط على أن الفتحة ممالة، وهذا الوجه الأول هو اختيار الداني وبه جرى العمل عندنا.

الوجه الثاني: تعرية الحرف الممال من المعوض منه والعوض ليقع السؤال عند رؤية ذلك كما في الاختلاس والإشمام وإليه أشار الناظم بقوله «أو عره» أي عر الحرف الممال من الفتحة ومن النقط. ولما كان كلام الناظم أولاً يوهم أن موضع النقط هو موضع الشكل في المختلس والمشم، وكان الحكم عند أئمة هذا الفن أن ذلك خاص بالمختلس، دفع ذلك الإيهام بقوله «والنقط في إشمام» الخ. أي أن نقط المشم محله إمام الحرف تنبيهاً على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة هكذا ﴿سيىء بهم﴾ [هود: ٧٧]. ﴿سيئَت وجوه﴾ [الملك: ٢٧] واقتصر على هذا الوجه لجريان العمل به. وفيه وجه آخر غير معمول به وهو أن تجعل نقطة الإشمام حمراء في وسط السين إشعاراً بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة، ولا تجعل النقطة فوق السين كما زعم بعضهم. واحترز الناظم بقوله «سيىء» و «سيئت» من ﴿تأمنا﴾ فإنه وإن قرأ نافع بإشمام

نونه في وجه وبإخفاء حركتها في وجه آخر، إلا أن الناظم أخر الكلام عليه إلى باب النقص من الهجاء، وسنبين فيه المراد بالوجهين مع كيفية ضبط ﴿تأمنا﴾ عليهما. وقوله «من أمام» يقرأ بالخفض من غير تنوين لحذف المضاف إليه ونية لفظه أي من أمام السين. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي السُّكُونِ وَالتَّشْدِيدِ وَمَوْضِعِ الْمَطِّ مِنَ الْمَمْدُودِ

أي هذا القول في بيان أحكام السكون والتشديد وفي بيان موضع المط من الحرف الممدود. والمط والمد لفظان مترادفان، وأحكام السكون والتشديد التي بينها في هذا الباب هي علامتهما ومحلهما وإنه لا يكتفى بعلامة التشديد عن علامة الحركة، وأما المط فلم يتعرض لعلامته وسنبينها بعد. وهذه الألفاظ التي هي السكون والتشديد والمط والمد مصادر في الأصل، وهي في الاصطلاح أسماء للأشكال الدالة على المعاني القائمة بالحروف. وقوله «من الممدود» حال من «موضع». ثم قال:

فَدَارَةٌ عَلَامَةُ السُّكُونِ أَعْلَاهُ وَالتَّشْدِيدُ حَرْفُ الشِّينِ

ذكر في هذا البيت علامة السكون ومحله وعلامة التشديد ومحله؛ فعلامة السكون أشار إليها بقوله «فدارة علامة السكون» ومحله أشار إليه بقوله «أعلاه» فكأنه يقول: فعلامة السكون دارة تجعل فوق الحرف الساكن أي منفصلة عنه، فالضمير في أعلاه عائد على الحرف الساكن المفهوم من قوله «السكون» لأن السكون صفة وكل صفة لا بد لها من موصوف تقوم به. واقتصر في علامة السكون على الدارة اعتماداً على اختيار أبي داود واقتداء بالأكثرين من نقاط مدينة النبي ﷺ، فإنهم يجعلون علامة السكون دارة، وأخذوها مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزل الخالية من العدد دلالة على الخلو، فما كان الحرف الساكن خالياً من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دليلاً على خلوه من الحركة، وجرى بذلك عمل المتأخرين وعليه عملنا الآن، وفيه مذاهب أخر لم يتكلم عليها الناظم لكون المتأخرين تركوا العمل بها منها مذهب الخليل وأصحابه أن علامة السكون خاء هكذا (الحمد لله) وأرادوا بذلك الحرف الأول من خفيف. ومنها مذهب نقاط الأندلس أن علامة السكون جرة وأرادوا بذلك مذهب الخليل لكنهم أسقطوا رأس الخاء وأبقوا مطتها إلا أن مذهبهم إنما يحسن مع نقط الدؤلي. ومنها مذهب بعض النحاة والأقل من أهل المدينة أن علامة السكون هاء واقفة، فهؤلاء كلهم يقولون بافتقار الساكن إلى علامة السكون. وخالف في ذلك بعض نقاط العراق فلم يجعلوا للسكون علامة أصلاً. ثم أشار إلى علامة التشديد ومحله بقوله «والتشديد حرف الشين» أي وعلامة التشديد شين يريد غير معرقة ولا مجرورة ولا منقوطة، ويريد أيضاً أنها أعلاه أي أعلى

الحرف المشدد. وحذف «أعلاه» من هنا لدلالة «أعلاه» الأول عليه، وهذا الوجه هو مذهب الخليل وأصحابه. وإنما قال الناظم «حرف الشين» ولم يقل «حرف السين» لأن الخليل أخذ الحرف الأول من شديد ـ وهو الشين ـ وجعله علامة التشديد محتجاً بأن العرب تستغني بالحرف الأول من الكلمة والكلام بدليل قول الشاعر:

نَادُوهُمُ إِذْ أَلْجَمُوا أَلاَتَا قَالُوا جميعاً كلهم أَلاَفَا

أراد بالأول (ألا تركبون) وبالثاني (ألا فاركبوا) وعلى هذا الوجه غالب نقاط المشرق، واختاره أبو داود لمن ينقط بالحركات المأخوذة من الحروف لكون مخترع الجميع واحداً وهو الخليل، وبهذا الوجه جرى عملنا وسيذكر الناظم غير هذا الوجه. ثم قال:

وَيُجْعَلُ الشَّمْلُ كَمَا قُلْنَاهُ أَمَامَهُ أَوْ تَحْتُ أَوْ أَعْلاَهُ

يعني أنك لا تكتفي بعلامة التشديد التي هي الشين المجعولة فوق الحرف المشدد، بل لا بد أن تضيف إليها شكل الحرف المشدد فتجعله على الصفة المتقدمة بأن تجعل شكل الفتحة ألفاً صغيرة مبطوحة، وشكل الضمة واواً صغيرة، وشكل الكسرة ياء صغيرة، وهذا هو المراد بقوله «كما قلناه» أي مثل الصفة التي ذكرناها للشكل في الباب السابق. وقوله «أمامه أو تحت أو أعلاه» أراد به بيان محل شكل الحرف المشدد وهو جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: في أي محل يجعل الشكل الذي على الصفة المتقدمة؟ فأجاب بقوله «أمامه» أي يجعل أمام الحرف المشديد يعني في الضم على قول، أو تحت أي تحت الحرف المشدد يعني في الكسر، أو أعلاه أي أعلى الحرف المشدد يعني في الفتح، ومثله في المحل الضم على قول آخر وهو المختار المعمول به كما قدمناه. ولم يبين الناظم هل الفتحة توضع فوق الشين أو تحته، وكذا الضمة على القول بجعلها فوق الحرف هل توضع فوق الشين أو تحته. والذي نص عليه الداني وغيره وبه العمل أنهما يوضعان فوق الشين، ووجهه أنهما لما تواردا مع الشين على محل واحد وكانت الحركة تدل على شيء واحد ـ وهو التحريك ـ والشين يدل على شيئين ـ التحريك والشد ـ حصلت للشين مزية استوجب بها القرب من الحرف. وأما الكسرة فلم تتوارد مع الشين على محل واحد لأنها توضع من أسفل، ومثلها الضمة على القول بجعلها أمام الحرف. وقول الناظم «أو تحت» أصله أو تحته أي الحرف فحذف المضاف إليه ونوى معناه فبناه على الضم و «أو» فيه وفيما بعده للتنويع. ثم قال:

وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دَالاً جَعَلَهْ يَكُونُ إِنْ كَانَ بِكَسْرٍ أَسْفَلَهْ
وَفَوْقَهُ فَتْحاً وَفِي انضِمَامِهْ يَكُونُ لاَ امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهْ

وَطَـــرَفَـــاهُ فَـــوْقَ قَـــائِمَـــانِ وَفِهِـــي سِـــوَى الأَعْلَـــى مُنَكَّسَـــانِ

ذكر هنا علامة أخرى للتشديد، فأخبر أن بعض أهل الضبط جعل علامته دالاً. والمراد بهذا البعض نقاط مدينة النبي ﷺ ومن تبعهم وهم نقاط الأندلس، وأرادوا بذلك الدال من «شد» وكأنهم رجحوها على الشين لتكرارها في اللفظ فصارت بذلك ثلثي الكلمة وذلك في حكم الكل فكأنها هي اللفظة كلها، وهذا الوجه هو اختيار الداني. ثم ذكر الناظم أن هذا الدال لا يختص بأعلى الحرف كما اختص به الشين بل يختلف محله باختلاف الحركة، فإن كانت الحركة كسرة كان الدال تحت الحرف المشدد وإلى هذا أشار بقوله «يكون إن كان بكسر أسفله» أي يكون الدال أسفل الحرف إن كان الحرف محركاً بالكسر، وإن كانت الحركة فتحة كان الدال فوق الحرف المشدد وإلى هذا أشار بقوله «وفوقه فتحاً» أي ويكون الدال فوق الحرف إن كان ذا فتح، وإن كانت الحركة ضمة كان الدال أمام الحرف المشدد لا فوقه وإلى هذا أشار بقوله «وفي انضمامه يكون لا امتراء من أمامه» ومعنى لا امتراء لا شك. ثم ذكر في البيت الثالث أن طرفي هذا الدال - أي جناحيه - يكونان قائمين إلى أعلى إن وضع فوق الحرف المشدد وذلك في الفتح فقط كما تقدم، ويكونان منكسين إلى أسفل إن وضع في سوى الأعلى الذي عبر عنه بفوق وسواه هو الإمام في الضم والأسفل في الكسر على ما تقدم هكذا ﴿لله الحق﴾ ﴿برب﴾ ثم قال:

مِـــنْ غَيْـــرِ شَكْلَـــةٍ لِمَـــا تَنَـــزَّلاَ مَنْـــزِلَهَـــا وَالْبَعْـــضُ مِنْهُـــمْ أَشْكَـــلاَ

كَـــأَوَّلٍ وَبَعْضُهُـــمْ فِـــي الطَّـــرَفِ .....

تكلم هنا على حكم حركة الحرف المشدد على مذهب نقاط المدينة الذين يجعلون علامة الشد دالاً، فذكر أن لهم في الحركة مع الدال ثلاثة أقوال: الأول: أن الدال يغني عنها وإلى هذا القول أشار بقوله «من غير شكلة» أي من غير وضع علامة الحركة. واللام في قوله «لما تنزلا» للتعليل، و «ما» مصدرية أي وإنما لم توضع الشكلة على هذا القول لتنزل الدال منزلتها لأنه يوضع في موضعها كما تقدم، ففيه بيان للشد وللشكلة معاً، وباختيار هذا القول صرح أبو داود.

القول الثاني: أنه يجمع بين الشد والشكل تأكيداً في البيان وإليه أشار بقوله «والبعض منهم أشكلا كأول» أي وضع البعض منهم الشكل مع الدال مطلقاً كوضعه في الوجه الأول الذي هو الشد بالشين، وهذا القول رجحه بعض المتأخرين. ولم يتكلم الناظم ولا غيره من المتقدمين على محل الحركة من الشد على هذا القول، واستظهر أن يكون الشد هو الذي يلي الحرف من أي جهة كان قياساً على ما إذا كان الشد بالشين.

القول الثالث بالتفصيل: وهو أن الحرف المشدد إن كان في آخر الكلمة جمع فيه بين الشد والشكل، لأن الأطراف محل التغيير فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها، وإن كان الحرف المشدد أول الكلمة أو وسطها اكتفي فيه بالشد وإلى هذا القول أشار بقوله «وبعضهم في الطرف» أي وبعضهم أشكل في الطرف دون الأول والوسط. قال الداني: وهو قول حسن اهـ. وبقي في علامة التشديد وجوه أخرى لم يتعرض لها الناظم لضعفها وترك العمل بها وإنكار الشيوخ لها. ثم قال:

..... وَفَوْقَ وَاوٍ ثُمَّ يَا وَأَلِفِ
مَطٌّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأَخَّرَا وَسَاكِنٍ أُدْغِمَ أَوْ أَنْ أُظْهِرَا

بيّن هنا موضع المط المشار إليه بقوله في الترجمة وموضع المط من الممدود، فذكر أن المط الذي هو المد يجعل فوق حروف المد الثلاثة التي هي الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها. والمراد بالفوقية أن يكون بين المد وحرفه بياض كما كان في الحركة، ويكون حرف المد مقابلاً لوسط المد على المختار. وقيل: يكون ابتداء المد من حرف المد ويمر به إلى الهمز أو الساكن، ولا يدخل في حروف المد هنا ما كان منها مبدلاً من الهمز كما في ﴿ءالذَّكرين﴾ و ﴿ءاقررتم﴾ و ﴿شاء انشره﴾ على وجه البدل لورش لأنه سيتكلم عليه في باب الهمز. وقد بين الناظم موضع المد ولم يبين علامته وهي صورته الدالة عليه، وكأنه لما رأى صورته موافقة للفظه الذي هو مد لم يحتج إلى بيانها إلا أن صورته تطمس ميمها ويزال الطرف الأعلى من دالها هكذا فرقاً بينها وبين لفظه. وقوله «لهمز بعدها تأخرا أو ساكن» أشار به إلى أن العلة في وضع المد هو وجود الهمز أو الساكن بعد حروف المد، وذلك أنه لما كان وجود الهمز أو الساكن بعدها في اللفظ سبباً في امتداد الصوت بها، وضع عليها صورة مد في الضبط تنبيهاً على أنها في اللفظ ممدودة. وقوله «تأخرا» مستغنى عنه بقوله «بعدها»، وقوله «أدغم وإن أظهرا» تعميم في الساكن فمثال الهمز بعدها ﴿جآء﴾ و ﴿قروءٓ﴾ و ﴿سيّىء﴾ ومثال الساكن المدغم أو المظهر بعدها ﴿الحآقة﴾ و ﴿محياي﴾ عند من سكن ياءه. وخالف نقاط العراق في هذا فلم يجعلوا للمد علامة، ورأوا أن وجود السبب كافٍ في ذلك.

واعلم أن قول الناظم «لهمز» يدخل فيه الهمز المتصل المغير والهمز المنفصل. فالأول نحو ﴿والائي﴾ عند ورش و ﴿هؤُلاءِ إن﴾ و ﴿أولياء أولئك﴾ و ﴿شا أنشره﴾ عند قالون، والثاني نحو ﴿بما أنزل﴾ فيوضع المط في القسم الأول بناء على أحد الوجهين في حرف المد الواقع قبل الهمز المغير وهو وجه المد، ويوضع المط لورش في القسم الثاني

لأنه يمده اتفاقاً. ولقالون بناء على أحد الوجهين له فيه وهو وجه المد، وأما على وجه القصر فلا يوضع المط لا في المغير ولا في المنفصل. واحترز الناظم بقوله «بعدها» عما إذا تقدم الهمز على حروف المد نحو ﴿ءامن﴾ و ﴿أوتوا﴾ و ﴿أيمان﴾ فإنه لا يوضع عليها المط عند قالون لكونه يقرأها بالقصر اتفاقاً، ومثله ورش على رواية قصرها وتوسطها له، وأما على رواية إشباعها له فيوضع المط عليها كما إذا تأخر عنها الهمز. وإنما لم يوضع المط على رواية التوسط مع أن فيه زيادة على المد الطبيعي لئلا يلتبس المد المتوسط بالمد المشبع.

تنبيه: مراد الناظم بالساكن الساكن الموجود مع حرف المد وصلاً ووقفاً كما في الأمثلة السابقة، فيخرج الساكن الذي يوجد وصلاً خاصة ويحذف لأجله حرف المد لفظاً في الوصل نحو ﴿وقالا الحمد لله﴾ ﴿قالوا أطيرنا﴾ ﴿أفي الله شك﴾ فلا يوضع المط في ذلك خطاً لعدم وجود حرف المد لفظاً. ويخرج الساكن الموجود وقفاً خاصة سواء كان الوقف معه بوجوب الإشباع على التحقيق كما في ﴿الصلوة﴾ و ﴿مزجية﴾ أو بجوازه نحو ﴿نستعين﴾ و ﴿المفلحون﴾ و ﴿متاب﴾ فلا يوضع المط في ذلك خطاً لكون حرف المد يقصر في الوصل لعدم وجود الساكن بعده وصلاً والنقط مبني على الوصل. وقوله و «ساكن» معطوف على «همز» والأظهر في «أن» من قوله «أو أن ظهرا» أن تكون مفتوحة الهمزة زائدة. ويصح كسر الهمزة وتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه واو حينئذ بمعنى الواو أي وإن أظهر الساكن فكذلك. ثم قال:

كَذَا لِوَرْشٍ مِثْلُ يَاءِ شَيْءٍ ... فِي مَدِّهِ وَنَحْوُ وَاوِ السَّوْءِ

ذكر في هذا البيت حكم حرفي اللين الواقع بعدهما همزة كياء ﴿شيء﴾ وواو ﴿السوء﴾ فأخبر أنهما كحروف المد في جعل المط فوقهما على رواية مدهما لورش أي مداً مشبعاً لأن المد إذا أطلق إنما يحمل على المشبع. وأما على رواية التوسط فيهما لورش فلا يوضع المط عليهما لئلا يلتبس المد المتوسط بالمد المشبع كما لا يوضع المط عليهما على رواية من قصرهما. وقوله «في مده» على حذف مضاف أي في رواية مده، والضمير فيه عائد على حرف اللين الذي دل عليه «شيء» وقوله و «نحو» بالرفع عطف على «مثل»، ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ ... أَلْحَقْتَهَا حَمْرَا لِجَعْلِ الْمَطِّ

وَإِنْ تَشَأْ إِلْحَاقَهَا تَرَكْتَا ... وَمَطَّةً مَوْضِعَهَا جَعَلْتَا

لما تكلم على حكم حروف المد الثابتة في الخط وما ألحق بهما من حرفي اللين، أشار هنا إلى حكم حروف المد الواقع بعدها همز أو سكون إذا كانت ساقطة أي محذوفة

في خط المصحف، فذكر فيها وجهين: الأول أن تلحقها بالحمراء لأجل أن يجعل عليها المط إذ الأصل فيه أن يجعل فوق حروف المد، فإذا لم توجد في الخط ألحقت محافظة على هذا الأصل. وسواء كان سبب المد همزاً متصلاً نحو ﴿شفعآؤا﴾ و ﴿النبيئين﴾ و ﴿ليسوءُوا﴾ أو همزاً منفصلاً نحو ﴿السوَأى أَن﴾ و ﴿فَأْوُوآ إلى﴾ و ﴿لا يستحيىَ أن يضرب﴾ و ﴿به يَ إن كنتم﴾ و ﴿تأويله وَإلا الله﴾ و ﴿لئن اخرتن يَ إلى﴾ وكذلك ﴿الداعيَ إذا﴾ و ﴿عليكم وآنفسكم﴾ عند ورش و ﴿أن ترن يَ أنا﴾ عند قالون. أو كان السبب سكوناً نحو ﴿والصآفات﴾ و ﴿اتحآجوني﴾ و ﴿تشآقون﴾ و ﴿محبآيْ﴾ عند من حذف ألفه، وإلى هذا الوجه أشار بالبيت الأول. وقوله «حمرا» تصريح بما علم التزاماً من قوله «ألحقتها» وذلك لأن التعبير الإلحاق كان من باب التصريح باللازم للإيضاح، وهذا بخلاف التعبير بالرسم فإنه لا يستلزم الحمرة إذ أكثر ما يطلق على ما يكتب بالكحلاء مما هو ثابت في المصاحف.

الوجه الثاني: أن لا تلحق حروف المد المحذوفة بل تستغني بجعل المط في موضعها، فيدل المط على الحرف وعلى كونه ممدوداً وإلى هذا الوجه أشار بالبيت الثاني. وقد نص على هذين الوجهين الشيخان وغيرهما، وصرح أبو داود باختيار الوجه الأول وبه صدر الداني ولذا قدمه الناظم وبه جرى عملنا.

تنبيه: لا يدخل فيما ذكره الناظم في البيت الأول حروف المد التي في أوائل السور وإن كانت ساقطة في الخط للإجماع على أنها لا تلحق، وأما نزول المط على الحروف التي قبلها المرسومة في فواتح السور نحو ﴿آلمَ﴾ ﴿قَ﴾ ﴿نَ﴾ فلم يرد فيه نص عن المتقدمين ولذا لم يتعرض له الناظم. وقد اختلف فيه المتأخرون فمنهم من قال بنزوله، ومنهم من قال بعدمه، والعمل عندنا على نزوله، ويجعل فوقها على ما جرى به العمل. وقال بعضهم: يجعل أمامها على محل حرف المد لو كتب هكذا ﴿يسَ قَ ن﴾ وقال في ﴿آلمَ﴾ يجعل المط بين الألف واللام لأن ذلك هو موضع إلحاق الألف لو كتب إذ الصحيح أن الألف المحذوف المعانق للام يلحق من اليمين كما سيأتي. وقوله «وان تشأْ» شرط ومفعوله محذوف تقديره غير إلحاق الحروف، و «تركتا» جواب الشرط و «إلحاقها» مفعول مقدم لـ «تركتا» و «مطة» مفعول أول لـ «جعلتا» وموضعها ظرف في محل المفعول الثاني له، وهذه الجملة معطوفة على جملة جواب الشرط، والألف في «تركتا» و «جعلتا» ألف الإطلاق. ثم قال:

وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلاَ سُكُونُ

فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدْتَهُ مِنْ يَّاءِ ... أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ

تعرض هنا إلى حكم حروف المد الساقطة في الخط إذا لم يكن بعدها همز ولا سكون، فأخبر أنه يخير فيها بين أن تلحق بالحمراء وبين أن يستغنى عن إلحاقها بجعل المط في موضعها كما خير فيها إذا كان بعدها همز أو سكون. فاسم الإشارة في قوله «ومثل هذا» راجع إلى التخيير المتقدم، والضمير في حكمها يعود على حروف المد الساقطة. فإن قلت: ظاهر قول الناظم «ومثل هذا حكمها» البيت. يقتضي وضع المط على حروف المد الملحقة إذا لم يكن بعدها همز ولا سكون مع أنه لا يوضع عليها حينئذ. فالجواب أن مراد الناظم أن ما هنا مثل ما تقدم في التخيير في الإلحاق وعدمه لا فيما زاد على ذلك إذ من المعلوم أن المط إنما يوضع على حروف المد إذا كان بعدها همز أو سكون. ثم أشار إلى موضع التخيير المذكور هنا بقوله «في كل ما قد زدته من ياء» البيت. أي في كل ما قرأته لنافع بزيادة الياء وفي كل صلة أتتك بعد هاء الضمير. والمراد بزيادة الياء زيادتها في اللفظ على خط المصحف سواء كانت أصلية كالياء في ﴿يوم يأتي﴾ وفي ﴿المهتدي﴾ أو زائدة على أصول الكلمة كالياء في ﴿أن يهديني﴾ وفي ﴿إذا دعاني﴾ والمراد بصلة الهاء صلة هاء ضمير الواحد المذكر سواء كانت واواً أو ياء نحو ﴿إن ربه كان به بصيراً﴾ [الانشقاق: ١٥] ومثل صلة هاء الضمير في التخيير المذكور صلة ميم الجمع إذا لم يقع بعدها همز، وكأن الناظم لم يتعرض لها لكونه بنى نظمه على قراءة نافع من رواية ورش وقالون. ولا شك أن ورشاً روى عن نافعٍ إسكان ميم الجمع إذا لم يقع بعدها همز والأشهر عن قالون إسكانها.

واعلم أن ما ذكره الناظم من التخيير في الياء الزائدة وفي صلة هاء الضمير ومثلها صلة ميم الجمع، هو مما انفرد به أبو داود. وأما الداني فليس عنده في ذلك إلا الإلحاق، ولا يكتفي فيه بالمد عنده، ومذهب الداني هو الأصح الذي جرى به عملنا. واحترز الناظم بقوله «إن لم يكن همز ولا سكون» عما كان فيه بعد حرف المد همز نحو ﴿لئن اخترني إلى﴾. و ﴿تأوليه إلا﴾. و ﴿به إن كنتم﴾ فإنه داخل في قوله السابق «وإن تكن ساقطة في الخط» الخ. وأما ما كان فيه بعد حرف المد ساكن نحو ﴿به الله﴾. و ﴿بالواد المقدس﴾ فإنه لا صلة فيه ولا زيادة حتى يحترز عنه غير أنه وقعت الزيادة قبل الساكن في موضع واحد لكن مع تحريك الياء وذلك قوله تعالى ﴿ءاتيني الله﴾ في «النمل»، فلعل الناظم منه احترز. ثم قال:

كَـذَا قِيَـاسُ نَحْـوِ لاَ يَسْتَحيـي كَقَـوْلِـهِ أَنـتَ وَلِيّـي يُحْيِـي

لما ذكر الناظم ما نص الشيوخ على التخيير فيه بين الإلحاق والاستغناء عنه بالمط وهو الياء الزائدة وصلة هاء الضمير إذا لم يكن بعدهما همز ولا سكون، تعرض في هذا

البيت إلى ما لم ينصوا عليه وهو ما ليس بعده همز ولا سكون مما اجتمع فيه ياءان وحذفت منهما الثانية على المختار لكونها ساكنة في الطرف نحو ﴿**والله لا يستحيي من الحق**﴾ [الأحزاب: ٥٣]. و ﴿**أنت وليي**﴾ [يوسف: ١٠١]. و﴿**يحيي ويميت**﴾ [البقرة: ٢٥٨] فذكر أن قياسه أن يكون مثل ما نصوا عليه في التخيير بين الإلحاق والاستغناء عنه بالمط، لأن الياء في ذلك سقطت من الطرف خطاً لا لفظاً وهي ساكنة فكانت كالياء الزائدة في ﴿**نبغي**﴾ و ﴿**وعيدي**﴾ إذ هي ساكنة ساقطة من الطرف خطاً لا لفظاً، فلذا حكم الناظم بقياس ما هنا على ما تقدم، وقاسية صحيح والعمل فيما ذكره هنا على الإلحاق دون الاكتفاء بالمد مثل ما تقدم. فإن جاء بعد حرف المد هنا همز نحو ﴿**لا يستحيي أن يضرب**﴾ [البقرة: ٢٦] دخل ذلك في قوله قبل هذا «وإن تكن ساقطة في الخط» الخ. وإن جاء بعده سكون نحو ﴿**نحيي الموتى**﴾ كان ساقطاً في الوصل لفظاً فلا يلحق لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل إلا مواضع مستثناة لم يذكروا هذا منها. ولا يلتفت إلى من زعم أنه يلحق إذ لم يقل به أحد من الأئمة المعتبرين. وقول الناظم «كقوله» وقع في بعض النسخ بالكاف على أنه تمثيل لـ «نحو لا يستحيي» وفي بعضها بالواو بدل الكاف. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي الْمُدْغَمِ أَوْ مَا يُظْهَرُ ... فَمُظْهَرٌ سُكُونُهُ مُصَوَّرُ

وَحَرِّكِ الْحَرْفَ الَّذِي مِنْ بَعْدُ ... حَسْبَمَا يُقْرَأُ وَلاَ يُشَدُّ

أي هذا القول في أحكام الحرف المدغم وأحكام الحرف المظهر يعني وأحكام ما بعدهما من الحرف المدغم فيه والحرف المظهر عنده، لأنه تكلم عليهما أيضاً في هذا الباب. وقوله «فمظهر سكونه مصور» معناه أن ما قرأته لنافع بالإظهار فإنك تجعل عليه علامة السكون المتقدمة سواء كان مجمعاً على إظهاره كاللام والميم من ﴿**الحمد لله**﴾ والفاء والغين والياء من ﴿**أفرغ علينا**﴾ أو مما اختلف فيه القراء وقرأه نافع بالإظهار من غير خلاف عنه نحو ﴿**قد سمع**﴾ أو من رواية قالون فقط نحو ﴿**حملت ظهورها**﴾ أو من رواية ورش فقط نحو ﴿**يعذب من يشاء**﴾ فالحكم في ذلك كله أن يجعل على الساكن علامة السكون دلالة على أنه مظهر في اللفظ. ثم أمرك الناظم في البيت الثاني بأن تحرك الحرف الذي من بعد الساكن المظهر بالحركة التي يقرأ بها من فتحة أو ضمة أو كسرة وهو معنى قوله «حسبما يقرأ» أي تحريكاً مثل تحريك يقرأ به. وقوله «ولا يشد» لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي أي حرك الحرف الذي من بعد ولا تشدده أي لا تجعل عليه علامة التشديد إذ لا موجب لها. و «أو» في قوله «أو ما يظهر» بمعنى الواو، وقوله «حسبما» بفتح السين، وقوله «يقرأ» بإسكان الهمزة للوزن. ثم قال:

وَعَـــرّ مَـــا بِصَـــوْتِـــهِ أَدْغَمْتَـــهُ وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ بَعْـــدَهُ شَـــدَّدتَّـــهُ

لما فرغ من حكم الحرف المظهر وما بعده، شرع في حكم الحرف المدغم وما بعده، وقسم المدغم إلى قسمين: قسم أدغم بصوته أي مع صفته ويسمى إدغامه تاماً وكاملاً وخالصاً، وقسم أدغم مع إبقاء صوته أي صفته ويسمى إدغامه ناقصاً، وسيتكلم على القسم الثاني إثر هذا البيت. وتكلم هنا على القسم الأول، فذكر أن حكمه تعرية الحرف المدغم من علامة السكون تنبيهاً على أنه أدغم فيما بعده ذاتاً وصفة، وأن كل حرف بعد المدغم يشدد أي توضع عليه علامة التشديد تنبيهاً على أنه أدغم فيه ما قبله وصارا معاً كحرف واحد مشدد يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون الحرفان متماثلين نحو ﴿**واذكر ربك**﴾ أو غير متماثلين نحو ﴿**بل ران**﴾ ولا بين أن يكون الإدغام عليه نحو ﴿**الرحمن**﴾. و ﴿**إن عدتم**﴾ و ﴿**قالت طائفة**﴾. و ﴿**اضرب بعصاك**﴾ أو مختلف فيه وقرأ به نافع من غير خلاف عنه نحو ﴿**أخذت**﴾ أو رواه ورش فقط نحو ﴿**ولقد ضربنا**﴾ أو قالون فقط نحو ﴿**ويعذب من يشاء**﴾ فحكم المختلف فيه عند من يدغمه تعرية الأول وتشديد الثاني كالمتفق عليه والباء في قول الناظم «بصوته» بمعنى «مع» وفي بعض النسخ «وَعَرِّ مَا أدغمته وصوته» وهو أصرح في المعنى المقصود. وقوله «شددته» لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر أي وكل حرف بعده شدده ويجوز في «كل» النصب والرفع. ثم قال:

ثُـــمَّ الـــذِي أَدْغَمْـــتَ مَـــعْ إِبْقَـــاءِ صَـــوْتٍ كَطَـــاءٍ عِنْـــدَ حَـــرْفِ التَّـــآءِ
صَـــوِّرْ سُكُـــونَ الطَّـــاءِ إِنْ أَرَدْتَـــا وَشَـــدِّدَنَّ بَعْـــدَهُ حَـــرْفَ التَّـــا
أَوْ عَـــرِّ إِن شِئْـــتَ كِـــلَا الْحَـــرْفَيْـــنِ وَالأَوَّلُ اخْتِيـــرَ مِـــنَ الْـــوَجْهَيْـــنِ

تكلم هنا على حكم القسم الثاني من قسم المدغم وهو ما أدغم مع إبقاء صوته أي صفته المسمى إدغامه ناقصاً ومنه إدغام النون الساكنة في الواو والياء مع إبقاء الغنة وقد تقدم، ومنه ما مثل به الناظم هنا وهو إدغام الطاء في التاء من ﴿**أحطت**﴾ و ﴿**بسطت**﴾ و ﴿**فرطت**﴾ لجميع القراء. وقد ذكر الناظم في ضبطه وجهين على سبيل التخيير: الأول أن تصور سكون الطاء وتضع علامة التشديد على التاء. الثاني أن تعرى الطاء من علامة السكون وتعري التاء من علامة التشديد دون الحركة. وهذان الوجهان هما المتقدمان مع توجيههما في إدغام النون في الواو والياء مع إبقاء الغنة. قال الناظم: و «الأول اختير من الوجهين» أي الأول من هذين الوجهين هو مختار الشيخين وغيرهما، وبه جرى العمل. ومن المدغم إدغاماً ناقصاً القاف في الكاف من ﴿**نخلقكم**﴾ بالمرسلات على أحد الوجهين فيه، وهو إدغام ذات القاف في الكاف مع إبقاء الاستعلاء الذي هو صفة للقاف،

وإليه ذهب مكي وجماعة، وعليه يكون ضبطه كضبط ﴿أحطت﴾ ونحوه. والوجه الآخر فيه إدغام القاف في الكاف ذاتاً وصفة وهو مذهب الجمهور. وحكى الداني الإجماع عليه، وعليه يكون الإدغام تاماً ويضبط كسائر المدغمات إدغاماً تاماً بأن تعري القاف من علامة السكون وتجعل علامة التشديد على الكاف وبهذا جرى العمل في ضبطه.

تنبيه: مما يناسب أن يذكر هنا حكم فواتح السور وذلك أن فيها الإظهار والإخفاء والإدغام الخالص والإدغام الناقص. فأما الإظهار فهو الدال من صاد حيث وقع، وفي الميم من ميم حيث وقعت، وفي الميم من لام عند الراء، وفي الفاء من كاف وقاف، ومن ألف حيث وقع، وفي النون من ﴿يسٓ﴾ عند قالون، ومن ﴿نٓ والقلم﴾ عنده وعند ورش على الأشهر له. فالحكم أن يحرك الحرف الذي بعدها بحركته ولا يشدد إذ لا موجب لتشديده سواء كان ما بعدها من هذه الحروف نحو ﴿الٓر﴾ فإنك تحرك اللام والراء ولا تشددهما لإظهار فاء ألف وميم لام، أو كان ما بعدها من غير هذه الحروف نحو ﴿الٓمٓ ذلك﴾ و ﴿حمٓ تنزيل﴾ فإنك تحرك الذال من ذلك والتاء من ﴿تنزيل﴾ ولا تشددهما. وأما الإخفاء فإنه في النون من عين في فاتحتي «مريم» و «الشورى» وفي النون من سين في فاتحتي «النمل» و «الشورى». والحكم فيه كالحكم في الإظهار سواء، لأن الفرق بين الإظهار والإخفاء إنما يظهر في ضبط المسكن وترك ضبطه والمسكن غير موجود هنا في الرسم. وأما الإدغام الخالص فهو في الميم من لام قبل ميم، وفي النون من ﴿طسٓمٓ﴾ والحكم فيه تشديد ما بعده وهو ميم. وأما الإدغام الناقص فهو في نون ﴿يسٓ﴾ عند ورش، وعلى وجه عنده أيضاً في ﴿نٓ والقلم﴾ والحكم فيه تعرية ما بعده من علامة الشد على المختار المعمول به. ووجهه أن النون من ﴿يس﴾ و ﴿نٓ﴾ لما لم ترسم أعطيت الواو بعدها حكم الواو بعد التنوين فلم تشدد. و «ثم» في قول الناظم ﴿ثم الذي﴾ لترتيب الأخبار فلا تقدل على مهلة. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي الْهَمْزِ وَكَيْفَ جُعِلاَ مُحَقَّقاً وَرَدَ أَوْ مُسَهَّلاَ

أي هذا القول في بيان أحكام الهمز والمراد بالأحكام هو ما سيذكره في الباب من هيئة الهمزة هل هي نقطة أو عين، ولونها هل هي صفراء أو حمراء، وموضعها إن لم تكن لها صورة في المصحف، وامتحان موضعها ومحلها من صورتها إن كانت لها صورة في المصحف، ولوازم تغييرها من مد وغيره. وقوله و «كيف جعلا» من عطف الخاص على العام إذ هو داخل في الأحكام لأنه محتمل لهيئة الهمزة ولونها. وكرره مع دخوله فيما قبله اعتناء به لكثرته بالنسبة إلى غيره من أحكام الباب. وقوله «محققاً أو مسهلاً» حالان من ضمير ورد العائد على الهمز. ومراده بالتسهيل التخفيف على أي وجه كان، لا

التسهيل بين بين فقط، وهذا الباب يلزم مزيد الاعتناء به لكونه أعظم أبواب هذا النظم تنويعاً، وأكثرها تأصيلاً، وتفريعاً، وأدقها تعليلاً وتوجيهاً، وأحوجها بياناً وتنبيهاً. ثم قال:

فَضَبْطُ مَا حُقِّقَ بِالصَّفْرَاءِ نَقْطٌ وَمَا سُهِّلَ بِالْحَمْرَاءِ

تكلم في هذا البيت على حكمين من أحكام الهمزة: أحدهما هيئتها، والثاني لونها. فأما هيئتها فذكر أنها نقط يعني مدوراً كنقط الإعجام في الصورة سواء كانت محققة أو مسهلة، وسيذكر أنها تكتب عيناً أيضاً، وأما لونها فصفرة أو حمرة فأشار إلى أنها إن كانت محققة في اللفظ فهي في الخط صفراء اللون سواء كانت أولاً نحو ﴿أنا﴾ أو وسطاً نحو ﴿سألوا﴾ او آخراً نحو ﴿بدأ﴾ وسواء كانت صورتها ألفاً كما مثلنا أو ياء نحو ﴿يبدئي﴾ أو واواً نحو ﴿يعبؤا﴾ وسواء كانت مصورة نحو ما تقدم أو غير مصورة نحو ﴿ءانية﴾ و ﴿الأفئدة﴾ و ﴿ملء﴾ وسواء كانت متحركة كما تقدم أو ساكنة نحو ﴿الرءيا﴾ و ﴿رءيا﴾ و ﴿سؤلك﴾ و ﴿نبئى﴾ وسواء كانت مفردة كما تقدم أو مجتمعة مع غيرها نحو ﴿ءاسجد﴾ و ﴿ءألهتنا﴾ و ﴿شاء انشره﴾ وأشار بقوله «وما سهل بالحمراء» إلى أن الهمزة إن كانت مسهلة يعني مخففة في اللفظ فهي في الخط حمراء، اللون، وظاهره يقتضي العموم كالذي قبله لكن الناظم سيخصصه بعد هذا البيت بالتسهيل بين بين وبالبدل حرفاً محركاً فلا يدخل فيه المخفف بالإسقاط ولا بالنقل ولا بالبدل حرفاً ساكناً.

تنبيه: لم يذكر الناظم حكم حركة الهمزة، والذي عندهم أن المحققة تحرك كسائر الحروفة، وأما المخففة فإن سهلت بين بين فلا تحرك إذ حركتها غير خالصة. ولا فرق في عدم تحريكها بين ﴿أؤنبئكم﴾ وباب ﴿أنفكا﴾ وغيرهما على المختار المعمول به، وكذلك لا تحرك المبدلة حرف مد، وأما المبدلة حرفاً محركاً نحو ﴿ليلاً﴾ و ﴿موجلاً﴾ عند ورش فقيل: تحرك. وقيل: لا تحرك. والعمل على تحريكها. وقول الناظم «نقط» خبر عن قوله «ضبط» وقوله «بالصفراء» هو في الأصل نعت لنقط لكنه لما قدم عليه رجع حالاً «وما سهل» مبتدأ على حذف مضاف أي ونقط ما سهل وخبره محذوف تقديره نقط، و «بالحمراء» نعت لنقط المحذوف. ثم قال:

وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي الْمُسَهَّلِ سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنَ أَوْ بِالْبَدَلِ
إِذَا تَحَرَّكَ

لما قدم أن ضبط الهمز المسهل نقط بالحمراء واقتضى لفظه المتقدم عموم هذا الضبط في جميع انواع التسهيل لكونه أراد بالمسهل فيما تقدم المخفف، أشار هنا إلى تخصيص ذلك العموم فأخبر أن الضبط الذي ذكره في الهمز المسهل خاص بما سهل بين

بين وبما أبدل حرفاً محركاً. أما تسهيل بين بين فجعلت علامته نقطة تشبيهاً له بالهمزة المحققة لما فيه من بعض الهمزة إذ هي تسهل بينها وبين حرف شكلها، وأما ما أبدل حرفاً محركاً فإبقاء حركة الهمزة فيه صير الهمزة كأنها باقية فجعلت علامتها نقطة بخلاف ما أبدل حرف مد، فإن الهمزة ذهبت فيه وذهبت حركتها والحرف الذي جيء به أجنبي.
وقوله «سهل بين بين» يشمل مواضع منها ﴿أرايت﴾ و ﴿هأنتم﴾ وباب ﴿ءانذرتهم﴾ لقالون، وكذا ورش على وجه التسهيل له وباب ﴿ءالله﴾ على وجه التسهيل فيه فتجعل في الجميع نقطة حمراء في رأس الألف دلالة على التسهيل بين بين، فإن كانت الألف محذوفة كألف ﴿أرايت﴾ أُلحقت وجعلت النقطة في رأسها على ما جرى به العمل.
ومنها باب ﴿ءاله﴾ وباب ﴿ءانزل﴾ مما صورت فيه إحدى الهمزتين فقط، فإن نقطه على المختار عند الناظم وبه العمل أن تجعل الصفراء في رأس الألف والحمراء في السطر بعدها علامة التسهيل، وسيأتي للناظم فيه غير هذا الوجه. ومنها ﴿جاء أمة﴾ وباب ﴿جاء أخوة﴾ وكذلك باب ﴿يشاء إلى﴾ على وجه التسهيل، وكذلك المتفقتان من كلمتين نحو ﴿شاء أنشره﴾ على وجه تسهيل الثانية منهما لورش، فالحكم في الجميع أن تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة. ومنها ﴿أولياء أوليك﴾ وباب على ﴿البغاء إن﴾ عند قالون، فالحكم أن تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة الأولى دلالة على التسهيل، وبهذا جرى العمل وسيأتي للناظم في ذلك غير هذا الوجه. وقوله «أو بالبدل إذا تحرك» يشمل مواضع أيضاً منها ﴿ليلاً﴾ و ﴿لاهب﴾ وباب ﴿موجلاً﴾ فالحكم فيها جعل نقطة حمراءَ في موضع الهمزة من الصورة دلالة على إبدالها حرفاً محركاً. وسنذكر في ﴿لاهب﴾ غير هذا الوجه مع بيان ما به العمل فيه. ومنها باب ﴿من وعاء أخيه﴾ و ﴿يا سماء اقلعي﴾ فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل.
ومنها باب ﴿يشاء إلى﴾ على وجه الإبدال. و ﴿هؤُلاء إن﴾ و ﴿على البغاء إن﴾ عند من يبدلهما ياء مكسورة، فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل.

وأخرج بقوله «إذا تحرك» مواضع منها ﴿أرايتم﴾ و ﴿هأنتم﴾ وباب ﴿ءانذرتهم﴾ وباب ﴿ءالله﴾ عند من يقرؤُها كلها بإبدال الهمزة حرف مد فإن الهمزة المبدلة حرف مد لا تجعل النقطة في موضعها ومنها الهمزة الثانية من المتفقتين في كلمتين على وجه إبدالها لورش حرف مد فلا تجعل النقطة في موضعها، ومنها الهمزة الساكنة إذا أبدلت نحو ﴿ءامن﴾ و ﴿يؤمن﴾ و ﴿ببين﴾ وشبهة فلا تجعل النقطة في موضعها.

تنبيهان: الأول: إطلاق الناظم فيما سهل بين بين يقتضي دخول باب ﴿ائفكا﴾

و ﴿اؤنبئكم﴾ و ﴿الائي﴾ مما للهمزة المسهلة فيه صورة فيكون حكمها جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل وذلك تحت الياء وفوق الواو، وهذا الوجه حسن وهو الذي يعطيه القياس وبه جرى العمل عندنا في باب ﴿ايفكاً﴾ غير أن المتقدمين لم ينصوا عليه في هذه المواضع وسنذكر ما نصوا عليه فيها مع بيان ما جرى به عملنا في ﴿اؤنبئكم﴾ و ﴿الائي﴾.

الثاني: لم يتعرض الشيخان لكيفية ضبط ﴿النبي معاً﴾ في «الأحزاب» لقالون و ﴿بالسوّ إلا﴾ في سورة «يوسف» على وجه الإبدال له. والذي جرى به العمل في ضبطهما له أن تعري الياء في ﴿النبي معاً﴾ والواو في ﴿بالسوّ إلا﴾ على وجه الإبدال من علامتي التشديد والحركة لعدم وجود المدغم فيه رسماً في الكلمتين. وبيانه أن الرسم مبني على الابتداء والوقف كما قدمناه، ولا شك أن الموقوف عليه لقالون في الكلمتين همزة ولا وجود لها في المصحف فيتعين أن تكون الياء المرسومة في ﴿النبي معاً﴾ والواو المرسومة في ﴿بالسو إلا﴾ هما الناشئتان عن الحركة قبلهما وهما المدغمان في وصل قالون فيلزم تعريتهما وإلى هذا أشار الشيخ سيدي عبد الرحمان ابن القاضي بقوله:

بالسوِّ في الصديق والنبيِّ ... معا لدى الأحزاب يا صفيِّ
بالهمز في الوقف لقالون ورد ... فخذ به ورد قول من جحد
ولا تضع في ضبطه شكلاً ولا ... شداً لفقد مدغم فيه جلا

وهذا بخلاف ﴿النسي﴾ لورش فإنه يوضع فيه على الياء علامة التشديد والحركة على الصواب لوجود المدغم فيه وصلاً ووقفاً فيتعين أن يكون المحذوف منه رسماً هي الياء الأولى على قاعدة المدغمين في كلمة كالولي، والموجود فيه رسماً هي الياء الثانية المدغم فيها التي أصلها الهمز اكتفي بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة.

فإن قلت: هل تجعل نقطة بالحمراء في موضع الهمزة من هذه الكلمات لإبدال الهمزة حرفاً محركاً حتى أدغمت فيه الياء والواو؟ قلت: ذكر العلامة التنسي ما معناه أن شرط ضبط الهمزة المبدلة حرفاً محركاً بالحمراء أن لا يؤَدي الإبدال إلى الإدغام، أما إن أُدى إليه فلا يجعل لها نقطة أصلاً. قال: وذلك ﴿النسي﴾ لورش و ﴿النبي﴾ في حرفي «الأحزاب» لقالون و ﴿بالسو إلا﴾ على قول عنده انتهى. واعترضه الشيخ ابن عاشر بما يعلم بالوقوف عليه وقال في ﴿النبي معاً﴾ لقالون و ﴿بالسو إلا﴾ على وجه الإبدال له القياس على مقتضى قول الناظم في الضبط. وذا الذي ذكرت في (المسهل) سهل بين بين أو بالبدل إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر لإبدالها حرفاً محركاً حتى

أدغمت فيها الواو والياء قبلها اهـ. والذي جرى به العمل عدم وضع النقطة في ﴿النبي معاً﴾ وفي ﴿بالسو إلا﴾ على وجه الإبدال لقالون كـ ﴿النسيُّ﴾ لورش. وقول الناظم «في المسهل» متعلق بمحذوف خبر عن قوله «ذا»، وجملة «سهل» في موضع الحال من «المسهل». ثم قال:

. . . . . فَفِي مُؤَجَّلاَ وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أُبْدِلاَ
وَهَكَذَا بِأَلِفٍ مِنْ لأَهَبْ لِمَنْ إِلَى الْيَاءِ قِرَاةً ذَهَبْ

أتى الناظم بما ذكره هنا تمثيلاً لما أبدل حرفاً محركاً وزيادة في البيان إذ هو مندرج في قوله «أو بالبدل إذا تحرك» كما قررناه قبل. ولما كان المبدل حرفاً محركاً يتنوع إلى ما وافقت صورته تلاوته وإلى ما خالفت صورته تلاوته، مثّل لكلا النوعين، فمثل للنوع الأول بـ ﴿مؤجلا﴾ وبابه عند من أبدله وأراد بابه نحو ﴿مؤذن﴾ و ﴿ليلاً﴾ ومثل للنوع الثاني بـ ﴿لأهب﴾ إذ صورة همزه في الرسم ألف وهي مخالفة للياء عند من قرأ بها، ومثل بـ ﴿لأهب﴾ نحو ﴿يا سماء اقلعي﴾ ومن ﴿وعاء أخيه﴾ ونحو ﴿يشاء إلى﴾ و ﴿هؤُلاء إن﴾ عند من أبدل الثانية ياء إذ كلها لا توافق صورة الهمز فيها التلاوة. فقول الناظم «وهكذا بألف من لأهب» يعني وبابه أيضاً. وما ذكره في ﴿لأهب﴾ من جعل نقطة حمراء على الألف دلالة على الإبدال هو الذي يؤْخذ من كلام الداني وصرح به بعض الأئمة وهو مذكور في بعض نسخ ذيل (التنزيل) وعمل به في بعض البلاد. واقتصر أبو داود حسبما هو في عدة نسخ من الذيل على جعل ياء بالحمراء على الألف بناء على أن الياء عند من قرأ بها مبدلة من الهمز، وهذا الوجه الذي اقتصر عليه أبو داود هو الذي اختاره اللبيب وبه جرى العمل عندنا بتونس، وهو الذي يجري مع كون الياء في ﴿لأهب﴾ حرف مضارعة. وقد ذكر اللبيب أوجهاً أخرى في ﴿لأهب﴾ لم يصحبها عمل لضعفها. وقول الناظم في «مؤَجلا» و «من فوقه» يتعلقان بـ «تجعل» محذوفاً ويقدر مثله في البيت الثاني لتتعلق به مجروراته. ثم قال:

وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا كَالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ وَرَدَتْ أَوْ ضَمِّ

ذكر في هذا البيت حكم الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين إذا أبدلت الثانية حرفاً محركاً، فأخبر أن الحكم في أخراهما أي الهمزة الثانية كالحكم السابق في ﴿موجلا﴾ و ﴿لاهب﴾ من جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة، وذلك إذا وقعت الهمزة الثانية من بعد كسر أو ضم في الهمزة الأولى. فمثالها بعد الكسر ﴿من وعاء أخيه﴾ ونحوه ﴿هؤُلاءِ إن﴾ و ﴿على البغاءِ إن﴾ عند من يبدل الثانية ياء مكسورة ومثالها بعد الضم ﴿يا سماء اقلعي﴾ ونحوه ﴿يشاء إلى﴾ على مذهب من يبدل الثانية واواً. وما

ذكره في هذا البيت هو من باب ﴿لاهب﴾ إذ صورته لا توافق تلاوته كما قدمنا، فكان اللائق أن يستغني عنه بالتمثيل بـ ﴿لأهب﴾ لكن لما كان الهمز في ﴿لأهب﴾ مفرداً وفيما هنا مجتمعاً مع همز آخر خشي الناظم أن يتوهم افتراقهما في الحكم فأشار بهذا البيت إلى أن الحكم في الجميع واحد، وما ذكره هنا هو الذي اقتصر عليه الشيخان وبه العمل كما قدمناه. وأجاز بعضهم أن تجعل في موضع الهمزة واو حمراء في نحو ﴿يا سماء اقلعي﴾ وياء حمراء في نحو ﴿من وعاءِ أخيه﴾ وأنكر ذلك الداني. وقول الناظم «كالحكم» فيه حذف النعت أي كالحكم السابق وجملة «وردت» حال من «أخراهما» وقوله «من بعد كسر» متعلق بـ «وردت» و «أو ضم» معطوف على كسر. ثم قال:

وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ هَمْزاً أَوَّلاَ ... وَاواً وَيَا حَمْرَا لِمَنْ قَدْ سَهَّلاَ

أُولاَهُمَا لَدَى اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ ... إِنْ جَاءَتَا بِالضَّمِّ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ

ذكر في هذين البيتين أن الهمزتين في كلمتين إذا اتفقتا في الضم نحو ﴿أولياء أوليك﴾ أو في الكسر نحو ﴿هؤُلاء إن﴾ يجوز لمن سهل أولاهما بين بين ـ وهو قالون ـ أن تجعل في موضع المسهلة منهما صورة حمراء من جنس حركتها واواً إن كانت مضمومة، وياء إن كانت مكسورة. وقد تقدم للناظم أن كل ما سهل بين بين تجعل فيه نقطة حمراء في موضع الهمزة، وهذا النوعان المذكوران هنا من ذلك فيتحصل فيهما وجهان: أحدهما أن تجعل نقطة حمراء في موضع المسهلة وهو المأخوذ من عموم ما تقدم، والوجه الآخر هو المذكور هنا. وقد ذكر الشيخان هذين الوجهين واختار أبو داود الوجه الأول وبه جرى العمل كما قدمنا. وقول الناظم «بالضم» راجع إلى قوله «واواً» وقوله «أو مكسورتين» راجع إلى قوله «ويا» ففي كلامه لف ونشر مرتب. وقوله «اولا» نعت لـ «همزاً» أي همزاً سابقاً، وقوله «واواً» على حذف النعت أي واواً حمراء وحذفه لدلالة ما بعده عليه والباء في قوله «بالضم» بمعنى «مع». ثم قال:

وَكُلَّ مَا وَجَدْتَهُ مِن نَّبْرِ ... مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ فَضَعْ فِي السَّطْرِ

ذكر في هذا البيت محل وضع الهمز الذي لا صورة له في المصحف، فأمر بأن يوضع في السطر كل ما وجد من نبر لا صورة له أي لم يصور في المصحف العثماني بالألف ولا بالواو ولا بالياء. والنبر عند سيبويه والجمهور مرادف للهمز كان محققاً أو مخففاً وهو الذي عند الناظم. وقال الخليل: النبر خاص بالهمز المخفف. ولا فرق في وضع الهمز في السطر إذا لم تكن له صورة بين أن يكون أولاً نحو ﴿ءاسن﴾ أو وسطاً نحو ﴿شطئه﴾ أو آخراً نحو ﴿ملء﴾ ولا بين أن يكون محققاً كما مثلنا أو مبدلاً حرفاً محركاً نحو ﴿هؤُلاء ءالهة﴾ أو مسهلاً بين بين نحو ﴿اءله﴾ على المختار المعمول به.

ولا فرق ايضاً بين جعل الهمزة نقطة كما عند نقاط المصاحف وبين جعلها عيناً كما عند النحاة والكتاب. وإذا لم تكن هناك مطة كـ ﴿ملء﴾ و ﴿اءله﴾ فلا إشكال في وضع الهمز في بياض السطر، وأما إن كان هناك مطة كـ ﴿شطئه﴾ فصرح أبو داود بأن الهمزة تكون متصلة بالمطة من غير أن تقطعها وهو الصواب المعمول به. وقول الناظم «وكل» بالنصب مفعول بـ «ضع» والفاء زائدة و «من» في قوله «من غير» بمعنى الباء. ثم قال:

وَمَا بِشَكْلٍ فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ ... مَعْ سَاكِنٍ وَمَا بِكَسْرٍ يُوضَحُ
مِنْ تَحْتُ وَالْمَضْمُومُ فَوْقَهُ أُلِفْ ... لَكِنَّهُ بِوَسَطٍ مِنَ الأَلِفْ

تعرض في هذين البيتين إلى محل وضع الهمز الذي له صورة وهي التي عبر عنها هنا بالشكل، فلفظ الشكل عند الناظم مشترك بين الحركة وبين صورة الهمز التي هي الألف أو الواو أو الياء. فقوله و «ما بشكل فوقه ما يفتح مع ساكن» معناه أن الهمز الذي له شكل إن كان مفتوحاً أو ساكناً فإنه يجعل فوق الشكل سواء كان أولاً نحو «أنتم» أو وسطاً نحو «سألوا» و «البأس» أو آخراً نحو «بدأ» و «اقرأْ» وسواء كانت الصورة ألفاً كما مثلنا أو واواً ﴿مؤجلاً﴾ و﴿يؤمن﴾ لقالون أو ياءً نحو ﴿فئة﴾ وهيىء. وقوله «وما بكسر يوضح من تحت» معناه أن الهمز إذا كان مكسوراً جعل تحت الشكل الصورة سواءٌ كان أولاً نحو «إن» أو وسطاً ننحو «فإن» أو آخراً نحو «من نبإٍ»، وسواءٌ كانت الصورة ألفاً كما مثلنا أو ياءً نحو «سئلت» أو واواً نحو «لؤلؤ». وقوله و «المضموم فوقه ألف» الخ. معناه أن الهمز إذا كان مضموماً جعل فوق الشكل لكن لا مطلقاً بل إذا صور بواو أو ياءٍ نحو ﴿يكلؤكم﴾ و ﴿ينشئي﴾ وأما إذا صور بألف فإنه يجعل في وسطه نحو ﴿أكلها دائم﴾ لكن بشرط أن لا تقع المطة، وحكم الهمزة المسهلة والمبدلة حرفاً محركاً حكم المحققة في جميع ذلك. وهل تكون الهمزة متصلة بصورتها أو يبقى بينهما بياض؟ حكى الداني في ذلك قولين واختار القول بالاتصال مطلقاً وبه العمل. وقوله الناظم «بوسط من الألف» صريح في اتصال الهمزة بصورتها إلا أنه لم يقل إلا في المضمومة المصورة بألف وكلامه في غيرها مجمل، فإذا رد المجمل إلى المفسر وافق كلامه مختار الداني. وقوله «يوضح» بالبناءِ للنائب معناه يبين أي في الخط، وقوله «أُلف» بضم الهمزة فعل ماضٍ مبني للنائب بمعنى عهد، وأما الألف في آخر البيت فهو اسم للحرف، والباءُ في قوله «بوسط» بمعنى «في». ثم قال:

ثُمَّ امْتَحِنْ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ ... حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ ضَعْهُ دُونَ مَيْنِ
كَعَامَنُوا فِي ءَامَنُوا والسُّوءِ ... فِي السُّوءِ وَالْمُسِيءُ كَالْمُسِيعِ

ذكر في البيت الأول ما يمتحن به موضع الهمز فأمر بأن يمتحن أي يختبر موضعه

بالعين بأن ينطق بها في موضع الهمز، فالموضع الذي تظهر فيه العين فيه يوضع الهمز خطاً وهذا معنى قوله «حيث استقرت» أي العين «ضعه» أي الهمز كيف ما كان «دون مين» أي دون كذب، وهذا الذي ذكره الناظم ذكره النقاط وغيرهم. وإنما احتاجوا لذكره لأن من أراد وضع الهمزة نقد يشكل عليه محل وضعها لكون المصاحف العثمانية لم توضع فيها الهمزة بل جعل موضعها خالياً فجاء مَن بعد السلف وأحدث للهمزة هيئة إما نقطاً أو عيناً. ثم مثل الناظم في البيت الثاني بثلاثة أمثلة لما يمتحن بالعين: الأول «آمنوا» وأشار به إلى ما وقع فيه بعد الهمز حرف مد فيدخل فيه نحو ﴿مسئولاً﴾ و ﴿متكئين﴾ فتقول «عامنوا» و «مسعولا» و «متكعين» فظهرت العين قبل الألف والواو والياء فتجعل الهمزة في مكانها. والمثال الثاني ﴿السوء﴾ مثل به للهمز الذي قبله واو. والمثال الثالث ﴿المسيء﴾ مثل به للهمز الذي قبله ياء. ولم يمثل للهمز الذي قبله ألف نحو ﴿دعاء﴾ اكتفاء عنه بمثالي الواو والياء الواقعين قبل الهمز. وهذه الأمثلة التي ذكرها قد يتوهم فيها جعل الهمزة في حرف المد فلذا اقتصر عليها وإلا فالامتحان بالعين يعم الهمز الذي لا صورة له ـ كأمثلة الناظم ـ والهمز الذي له صورة نحو ﴿سألوا﴾ و ﴿مؤجلا﴾ و ﴿فئة﴾ و «ثم» في قوله «ثم امتحن» لمجرد العطف وليست للمهلة بل ولا للترتيب لأن مرتبة الامتحان بالعين سابقة على ما استفيد من قوله «وكل ما وجدته من نبر» وما بعده. وقوله «موضعه» مفعول به لـ «امتحن» وليس بظرف. ثم قال:

وَخُصَّتِ الْعَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا ... مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا
لأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثِّقَاتِ ... عَيْناً مِّنَ الْكُتَّابِ وَالنُّحَاةِ

يعني أن وجه اختصاص العين بالامتحان بها دون غيرها من الحروف هو ما بينها وبين الهمزة من المناسبة من وجهين: أحدهما كون الهمزة شديدة والعين فيها بعض الشدة بخلاف سائر حروف الحلق، والثاني أنهما معاً من حروف الحلق بخلاف سائر حروف الشدة ليس يخرج منها شيء من الحلق، فما يشارك الهمزة من حروف الهجاء إما يشاركها في المخرج فقط أو في الصفة فقط ما عدا العين فإنها تشاركها في المخرج والصفة. وهذا التوجيه ذكره الداني، وزاد في التوجيه اشتراكهما في الجهر وكون العين أكثر دوراً من غيرها واعلم أن المناسبة المذكورة بين الهمزة والعين أوجبت للهمزة أمرين: أحدهما يرجع إلى اللفظ وهو امتحان موضعها بالعين دون غيرها وهو الذي ذكره الناظم فيما تقدم، والأمر الثاني يرجع إلى الخط وهو تصويرها بصورة العين دون صورة غيرها من الحروف وإلى هذا أشار هنا في البيت الثاني. . فقوله «لأجل ذا» أي لأجل ما بين الهمزة والعين من المناسبة المتقدمة «خطت» أي كتبت الهمزة صورة عين «عن الثقاة

من الكتاب والنحاة» والنحاة معروفون. والمراد بالكتاب هنا أصحاب الرسائل والأشعار، وأما نقاط المصاحف فمجمعون على جعل الهمزة نقطة كانت لها صورة في المصحف أو لا، نعم جرى العمل بجعل الهمزة المحققة عيناً في ألواح التعليم. وقوله «عن الثقاة» هو في بعض النسخ بالثاء المثلثة جمع ثقة وهو العدل المأمون، وفي بعضها بالتاء المثناة فوق جمع تاق بمعنى تقي. ثم قال:

وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا ... فِي كِلْمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا
فَقِيلَ صُورَةٌ لِلأُولَى مِنْهُمَا ... وَقِيلَ بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة وليس فيها إلا صورة واحدة فقد اختلف هل تلك الصورة للهمزة الأولى أو للهمزة الثانية. ودخل في عموم كلامه الهمزتان المفتوحتان نحو ﴿آسجد﴾ و ﴿ءالله﴾ والمفتوحة فالمضمومة نحو ﴿أءنزل﴾ والمفتوحة فالمكسورة نحو ﴿أءله﴾ والمفتوحة فالساكنة نحو ﴿ءامن﴾ ودخل فيه أيضاً ما اجتمع فيه ثلاث همزات نحو ﴿ءألهتنا﴾ الواقع في «الزخرف» فإنك إذا قطعت النظر عن الثالثة كان الأوليان داخلتين في قسم المفتوحتين، وإن قطعت النظر عن الأولى كان الأخريان داخلتين في قسم المفتوحة فالساكنة. وقوله «فقيل صورة للأولى منهما» هو مذهب الفراء، وعلل بتصدرها وبأنها جيء بها لمعنى في الأكثر. وقوله «وقيل بل هي إلى ثانيهما» هو مذهب الكسائي، وعلل بأن الأولى زائدة دائماً فهي أولى بحذف صورتها، وأخذ النقاط بالقولين على ما سيتبين مما بعد. واحترز بقوله «بصورة قد أفردا» مما فيه صورتان وذلك ﴿أؤُنبئكم﴾ وباب ﴿أئفكاً﴾ فإن حكمهما مخالف لحكم هذا الفصل. وقد ذكر المتقدمون فيهما وجهين على قراءة من سهل الهمزة الثانية: الوجه الأول: جعل دارة على الواو والياء وجعل نقطة أمام الواو ونقطة تحت الياء، واستحسن هذا الوجه الداني. ووجهه على التحقيق أن النقطة علامة الهمزة المسهلة، والدارة لتوهم زيادة الواو والياء لأن قائل ذلك يرى أن هذا الموضع ليس بمحل للواو والياء وإنما هو محل الألف، لكنها لم تجعل لئلا يجتمع صورتان فصارت الواو والياء عنده كأنهما زائدتان فجعلت عليهما الدارة. الوجه الثاني: تعرية الواو والياء من النقطة والدارة، واستحسنه أبو داود. ووجهه أن الأداء إنما يؤخذ من الشيوخ مشافهة، فالتعرية توجب السؤال.

وزاد بعض العلماء وجهاً ثالثاً فيهما وهو الاكتفاء بالنقطة عن الدارة، وهذا الوجه الثالث هو الذي يقتضيه قول الناظم فيما تقدم «وذا الذي ذكرت في المسهل» الخ. كما نبهنا عليه هناك غير أن الناظم يجعل النقطة المكتفى بها علامة التسهيل. ومن يقول بالوجه الثالث يجعل النقطة علامة الحركة، والوجه الذي اقتضاه كلام الناظم فيما تقدم

هو الذي يعطيه القياس وبه جرى العمل عندنا في باب ﴿ائفكاً﴾ كما قدمناه في شرح قول الناظم «وذا الذي ذكرت في المسهل» الخ. وأما ﴿أؤنبئكم﴾ فالعمل عندنا بتونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني، وهو جعل دارة على الواو وجعل نقطة أمام الواو، وعمل في بعض البلاد بجعل نقطة فقط الواو.

فإن قلت: لم أعرض الناظم عن ذكر الدارة مع أن الواو في ﴿أؤنبئكم﴾ والياء في باب ﴿أئفكا﴾ كلاهما كالزائد كما تقدم في توجيه الوجه الأول؟ فالجواب أن الناظم لما قدم في الرسم أن الواو والياء في ذلك كتبتا على مراد الوصل لا على أنهما زائدتان، أعرض عن ذكر الدارة واقتصر على اندراج ذلك في عموم التسهيل بين بين الذي يكتفي فيه بالنقط وذلك منه حسن جداً رحمه الله. وقوله «قد أفراد» حال من فاعل «ورد» ومعنى أفرد خص. وقوله «صورة» خبر لمبتدأ محذوف أي هي. وقوله «هي» مبتدأ خبره محذوف أي صورة و «إلى» في قوله «إلى ثانيهما» بمعنى اللام. ثم قال:

وَذَا الأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي الْمُتَّفِقَيْنِ وَأَوَّلُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُخْتَلِفَيْنِ

يعني أن النقاط أخذوا بالمذهبين المتقدمين واختاروا كلاً منهما في نوع من الهمزتين. فالمذهب الأخير الذي هو مذهب الكسائي وهو ما دل عليه قوله المتقدم «وقيل بل هي إلى ثانيهما» اختاروه في نوع الهمزتين المتفقتين. ومراده بالمتفقتين هنا المتفقتان في الصورة لو صورت الهمزتان معاً فيدخل في ذلك ما كانت همزتاه مفتوحتين نحو ﴿أأنذرتهم﴾ و ﴿الله﴾ وما كانت الثانية فيه ساكنة نحو ﴿ءامن﴾ ولو حملنا كلامه على المتفقتين في الحركة للزم خروج القسم الثاني من هذا النوع ودخوله في النوع الثاني، وذلك مخالف لما عند النقاط، والمذهب الأول الذي هو مذهب الفراء وهو ما دل عليه قوله المتقدم «فقيل صورة للأولى منهما» اختاروه في نوع الهمزتين المختلفتين. ومراده أيضاً بالمختلفتين هنا المختلفتان في الصورة لو صورت الهمزتان معاً فيخرج منه حينئذ ما كانت فيه الثانية ساكنة، ويدخل فيه باب ﴿اءله﴾ وباب ﴿اءنزل﴾ مما لم يصور فيه إلا إحدى الهمزتين. وقوله و «أول الوجهين» مبتدأ خبره محذوف تقديره «اختير» دخل عليه «اختير» الأول، ومراده بالوجهين المذهبان المتقدمان. ثم قال:

فَفِي اتِّفَاقٍ تُجْعَلُ الْمُبَيَّنَةْ مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا الْمُلَيَّنَةْ

ذكر في هذا البيت وما بعده النقط المسبب على الاختيار الذي قدمه فأشار في هذا البيت إلى أنك إذا بنيت على مذهب الكسائي الذي هو المختار عند النقاط في نوع الهمزتين المتفقتين نحو ﴿أنت﴾ ﴿ءالله﴾ فكيفية النقط فيه أن تجعل الهمزة المحققة ـ وهي التي عبر عنها بالمبينة ـ نقطة صفراء قبل الصورة التي هي الألف، وتجعل على

الألف علامة الهمزة المسهلة بين بين التي عبر عنها بالملينة نقطة حمراء.

فإن قلت: أطلق الناظم في هذا النقط، فظاهر كلامه أنه يجري على قراءة التسهيل بين بين، وعلى قراءة البدل حرف مد وليس كذلك عند أهل النقط بل هو عندهم خاص بقراءة التسهيل بين بين. فالجواب إنما فعل ذلك اتكالاً على ما تقدم له من أن علامة التسهيل إنما تجعل للمسهل بين بين أو بالبدل حرفاً محركاً دون ما أبدل حرف مد، ولذلك لا يرد عليه ما كانت الثانية فيه ساكنة من هذا القسم نحو ﴿ءامن﴾ فكأنه يقول: اجعل الأولى من المتفقتين ـ وهي المحققة التي عبر عنها بالمبينة ـ نقطة صفراء قبل الألف، واجعل الثانية إن كانت مسهلة بين بين وهو مراده بالملينة نقطة حمراء على الألف، فلا يدخل في كلامه المبدلة حرف مد ساكنة كانت أو متحركة. وفي قوله «المبينة» إشعار بأن هذا الحكم خاص بما إذا كانت محققة، وأما لو خففت بالنقل نحو ﴿رحيم﴾ ﴿أشفقتم﴾ فلا تجعل الصفراء وهو كذلك لأن الذي يجعل حينئذ في موضعها إنما هو جرة كما سيقوله بعد هذا.

تنبيه: اقتصر الناظم وغيره على بيان نقط هذا النوع على قراءَة التسهيل ولم يتكلموا على نقطه على قراءَة البدل حرف مد، لأن المبدل حرف مد لا تجعل عليه علامة حسبما دل عليه كلامه أول الباب. والضمير في قوله «من قبلها» وقوله «فوقها» يعود على الصورة. ثم قال:

وفي اخْتِلافٍ فَوْقَهَا الصَّفْرَاءُ ... وَنَقْطَةٌ أَمَامَهَا حَمْرَاءُ
وَإِن تَشَأْ فَاجْعَلْ هُنَا مَا سُهِّلاَ ... وَاواً بِنَحْوِ قَوْلِهِ أَءُنْزِلَ
وَالْيَاءَ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمُخْتَلِفِ ... حَمْرَا .....

ذكر هنا وجهين مبنيين على مذهب الفراء الذي هو المختار عند النقاط في نوع الهمزتين المختلفتين نحو ﴿أَءُنزل﴾ ﴿أءِله﴾.

الوجه الأول: أن تجعل الصفراءُ التي هي المحققة فوق الصورة، وتجعل علامة المسهلة نقطة حمراء في السطر إذ لا صورة لها حسبما دل عليه قوله «وكل ما وجدته من نبر» البيت. وإلى هذا الوجه أشار بالبيت الأول إلا أن في قوله «فوقها الصفراء» إجمالاً لأن هناك من المواضع ما لا تجعل فيه الصفراء وهو حيث تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها نحو ﴿حاجزاً أءِله﴾. ﴿اختلاق أنزل﴾ فإنك لا تجعل الصفراءَ على الألف إذا نقطت لورش، وإنما تجعل هناك جرة. لكن هذا الإجمال سيفسره الناظم بعد هذا بقوله «وإن يكن مسكن من قبل» الخ.

الوجه الثاني: كالوجه الذي قبله إلا أنك تلحق واواً حمراءَ في باب ﴿أُنزل﴾ وتجعل فوقها علامة التسهيل، وياءً حمراءَ في باب ﴿أَءِله﴾ وتجعل تحتها علامة التسهيل. وحكم هذه الياء في الاتصال بما بعدها حكم الثابتة ولذلك سكت الناظم عن بيانه لأنه جاءَ على وفاق الأصل. وإنما لم يصرح بنقطة التسهيل لأنه اكتفى بما تقدم في قوله «ونقط ما سهل بالحمراء». ويحتمل أن الناظم يرى الاكتفاءَ بإلحاق الواو والياء عن نقطة التسهيل ويكون ما أُلحق عوضاً عن النقطة وإلى هذا الوجه الثاني أشار بقوله «وإن تشأ» الخ. وهو وجه مرجوح عند النقاط. والوجه الأول هو الراجح عندهم وبه جرى العمل. وقوله «واواً» على حذف النعت أي حمراء يدل عليه «حمراء» الذي بعده. و «الياء» منصوب بالعطف على «واواً» و «حمراً» حال من «الياء» و «في الباقي» متعلق بـ «اجعل» و «من المختلف» حال من «الباقي» و «الباقي من المختلف» هو باب ﴿أَءِله﴾ كما أشرنا إليه لأن الهمزتين في هذا الفصل منحصرتان في قسمين مفتوحة فمضمومة وهو ما أشار إليه «بنحو قوله اءُنزل» ومفتوحة فمكسورة وهو الذي عبر عنه بالباقي. ثم قال:

. . . . . وَءَالِهَتُنَا فِي الزُّخْرُفِ

وَقَوْلُهُ ءَامَنتُم مُسْتَفْهَمَا الْحُكْمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا

لَكِنَّ بَعْدَ أَلِفِ ٱلْحَقْتَا حَمْرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أَنتَا

جَعَلْتَ هَذِهِ هِيَ الْمُلَيَّنَة وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِي الْمُسَكَّنَة

فَالأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلُ أَلْحِقَنْ وَانْقُطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطٍ عَوِّضَنْ

ذكر هنا حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات ولم يرسم إلا بصورة واحدة وهو ﴿ءَأَلهتنا﴾ في «الزخرف» و ﴿ءامنتم﴾ المستفهم به. أما ﴿ءألهتنا﴾ في «الزخرف» فهو ﴿وقالوا ءألهتنا خير أم هو﴾ [٥٨] وقيده بالزخرف احترازاً مما في غيرها كقوله تعالى ﴿أينا لتاركوا ءألهتنا﴾ [الصافات: ٣٦] وأما ﴿ءامنتم﴾ المستفهم به أي الذي في أوله همزة استفهام ففي ثلاثة مواضع: موضع في «الأعراف» وموضع في «طه» وموضع في «الشعراء». وقيده بالاستفهام احترازاً من غير هذه المواضع الثلاثة نحو قوله تعالى ﴿إذا ما وقع ءامنتم به﴾ [يونس: ٥١] وضمير فيهن من «قوله الحكم فيهن كما تقدم» يعود على ﴿ءالهتنا﴾ و ﴿ءامنتم﴾ وجمعه باعتبار المواضع إذ مواضع ﴿ءامنتم﴾ ثلاثة كما ذكرنا. ومعنى كلامه أن حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات كالحكم المتقدم فيما اجتمع فيه همزتان متفقتان، فيجري هنا ما قدمه هناك من الخلاف في كون الصورة للأولى أو للثانية، ومن اختيار كونها للثانية وما ينبني على الاختيار المذكور من الضبط. ولما كان عموم قوله «الحكم فيهن كما تقدم» يقتضي اختيار جعل الصورة لغير الأولى كما تقدم في

الهمزتين المتفقتين، واحتمل هنا أن تكون الصورة للوسطى وأن تكون للأخيرة، استدرك أوجه الضبط المتفرعة على الاحتمالين بقوله «لكن بعد ألف الحقتا» الخ. وجملتها ثلاثة:

الوجه الأول: أن تلحق بعد الألف الكحلاء ألفاً حمراء مثل هذه أي مثل الألف الكحلاء ويعني بقوله «مثل هذه» أن الألف الحمراء تكون مساوية للألف الكحلاء في الصورة والقدر وإن كانت مخالفة لها في اللون، وهذا الوجه الأول مبني على جعل الصورة للوسطى كما أشار إليه بقوله «إن أنت جعلت هذه هي الملينة» أي إنما تلحق الألف الحمراء بعد الكحلاء إذا جعلت هذه ـ أي الكحلاء ـ هي صورة الهمزة الملينة أي المسهلة لنافع وهي الهمزة الوسطى، وهذا الوجه هو المختار عند النقاط لأنه لا يتوالى الحذف معه بخلاف غيره، ولهذا بدأ به الناظم وبه جرى العمل. ولم ينبه الناظم على جعل النقطة التي هي علامة التسهيل على الألف الكحلاء في هذا الوجه، كما لم ينبه على جعل النقطة الصفراء في السطر لدخول ذلك في عموم قوله «الحكم فيهن كما تقدم».

الوجه الثاني: أن تلحق الألف الحمراءَ قبل الكحلاءِ وتجعل عليها علامة التسهيل.

الوجه الثالث: أن تعوض الألف الحمراءَ بنقطة حمراءَ في موضع الهمزة الثانية بأن تكتفي بالنقطة عن إلحاق الألف. وهذان الوجهان مرجوحان وهما مبنيان على جعل الألف الكحلاء صورة للأخيرة كما أشار إلى ذلك بقوله «وإن جعلتها» أي الألف الكحلاء هي المسكنة أي صورة للهمزة المسكنة المبدلة ءالان ألفاً وهي الأخيرة، «فالألف الحمراءَ قبل ألحقن» البيت، ولم يتكلم في هذين الوجهين على حكم المحققة والمبدلة حرف مد اكتفاء بما تقدم. وهذه الأوجه الثلاثة مفرعة على تسهيل الثانية بين بين وهو رواية قالون والراجح المقرؤ به لورش. ورُوي عن ورش أيضاً إبدال الثانية ألفاً وهي رواية ضعيفة، ولضعفها لم يتكلم المتقدمون على النقط المبني عليها وإن كانت راجحة في غير هذا الموضع من المفتوحتين. وقد ذكر المتأخرون في ضبط ما اجتمع فيه ثلاث همزات وجوهاً كثيرة لقالون وورش، أنهاها بعضهم إلى ستين وجهاً بعضها مفرع على تسهيل الثانية، وبعضها مفرع على إبدالها، ولم يتعرض الناظم منها إلا للأوجه الثلاثة المتقدمة لضعف ما عداها.

تنبيه: اختلف في إيصال الألف الملحقة إلى السطر وعدم إيصالها كما اختلف في إيصال سائر المحذوفات الملحقة إلى ما أثبت كالياء في ﴿إيلافهم﴾ والمحققون على الإيصال وجعل المحذوف على صفة الثابت إلا في اللون. وفي قول الناظم «مثل هذه» إشارة إلى اختيار إيصال الألف الملحقة. واختار اللبيب عدم الإيصال في الكل، والعمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات. وقول

الناظم «لكن بعد ألف» فيه حذف اسم «لكن» والتقدير: لكنك «والحقنا» خبرها وهو بمعنى «تلحق». وقوله «بعد ألف» على حذف النعت أي ألف كحلاءَ وكل من قوله «حمراء» وقوله «مثلها» نعت لمحذوف تقديره «ألفاً». ثم قال:

وَإن يَّكُـــن مُّسَكَّـــنٌ مِـــن قَبْـــلُ صَـــحَّ فَحُكْمُهَـــا لِـــوَرْشٍ نَقَـــلُ
تُسْقِطُهَـــا مِـــنْ بَعْـــدِ نَقْـــلِ شَكْلِهَـــا وَجَـــرَّةً تَجْعَـــلُ فِـــي مَحلِّهَـــا

لما قدم أن الهمزتين في كلمة متفقتين أو مختلفتين تجعل الأولى منهما نقطة صفراء، وأشعر كلامه المتقدم بأن ذلك خاص بما إذا كانت الأولى محققة، تعرض في هذين البيتين إلى حكم الأولى إذا لم تحقق فأخبر بأنه إذا كان ساكن صحيح قبلها فحكمها لورش نقل، يعني نقل حركتها إلى الساكن المذكور وإسقاطها من اللفظ. وبقي شرط آخر من شروط النقل وهو أن يكون الساكن منفصلاً، ولم يذكره الناظم لأنه تكلم هنا على نوع خاص وهو ما اجتمع فيه همزتان في كلمة وكان قبل الهمزة الأولى فيه ساكن صحيح كما تقدم، وهذا النوع لا يوجد الساكن قبله إلا منفصلاً، وسيتكلم في الباب الذي بعد هذا على أحكام النقل في الهمز المفرد والمجتمع مع آخر. وقوله «تسقطها» جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: هذا حكمها في القراءة وما حكمها في الضبط؟ فأجاب بقوله «تسقطها» أي أسقط الهمزة الأولى في هذا النوع من الخط من بعد نقل شكلها أي حركتها «وتجعل» أي واجعل جرة في محلها وهو الألف في نحو ﴿**قل أؤنبكم**﴾ و ﴿**حاجزاً أءله**﴾ والسطر في نحو ﴿**قل ـ ءأنتم**﴾ و ﴿**رحيم ـ أشفقتم**﴾ ونبه على محل الجرة ولم ينبه على شكل الهمزة أين يجعل، والذي عندهم وبه جرى العمل أن يجعل على الساكن الذي نقل إليه فيصير محركاً بحركة الهمزة. وهذا إذا كان الساكن المنقول إليه غير تنوين، وأما إذا كان تنويناً نحو ﴿**حاجزاً أءله**﴾ و ﴿**رحيم ـ أشفقتم**﴾ فلا يجعل شكل الهمز أي لا يوضع أصلاً على ما جرى به العمل، وسيأتي وجهه في الباب الذي بعد هذا مع بيان أن جرة النقل هل توصل بصورة الهمزة أو تفصل عنها. وقوله «مسكن» فاعل بـ «يكن» لأنه من كان التامة. ثم قال:

وَقَبْـــلَ ذي الْكَحْـــلاَءِ أيْضـــاً تَجْعَـــلُ حَمْـــرَا عَلَـــى مَـــذْهَـــبِ مَـــنْ قَـــدْ يَفْصِـــلُ
لَـــدَا اتِّفَـــاقٍ وَاخْتِـــلاَفٍ بَعْـــدَهْ وَإنْ تَشَـــأْ عَـــوِّضْهُمَـــا بِمَـــدَّهْ

تكلم في هذين البيتين على ضبط ألف الإدخال على مذهب قالون حيث يفصل بها بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة المجتمعين في كلمة سواء كانتا متفقتين نحو ﴿**ءانذرتهم**﴾ أو مختلفين نحو ﴿**أءِله**﴾ فذكر في ضبطها وجهين مبنيين على ما اختاره النقاط من أن الصورة للأخيرة في المتفقتين وللأولى في المختلفتين.

الوجه الأول: أن تجعل أي تلحق في المتفقتين قبل الألف الكحلاء ألفاً حمراء هي ألف الإدخال بحيث تكون بين الألف الكحلاء وبين النقطة الصفراء، وتلحق في المختلفتين ألفاً حمراء هي ألف الإدخال بعد الألف الكحلاء فتكون بين الألف الكحلاء وبين النقطة الحمراء.

الوجه الثاني: ما أشار إليه بقوله «وأن تشأ عوضهما بمده» وهو كالذي قبله إلا أنك تعوض الألف الحمراءَ في المتفقتين والألف الحمراء في المختلفتين بمدة، أي تجعل في موضع الألف في القسمين مدة عوضاً عن الألف الحمراء، وبالوجه الأول جرى العمل عندنا. ولم يذكر المتقدمون في علامة الإدخال إلا ما ذكره الناظم من الوجهين، ولم يذكروا الجمع بينهما وهو جعل ألف حمراء فوقها مدة، وهذا منهم والله أعلم بناء على أن ذلك المد المدخل ليس بمشبع بل هو طبيعي وهو المقرؤ به عندنا. وأجاز المتأخرون الجمع بين الوجهين بناء على أن المد المدخل مشبع. واحترز الناظم بقوله «على مذهب من قد يفصل» من مذهب ورش الذي لا يفصل مطلقاً، ومن رواية قالون عدم الفصل في ﴿أئمة﴾ وفيما اجتمع فيه ثلاث همزات وفي ﴿ءاشهدوا﴾ في «الزخرف» على أحد الوجهين في هذا الأخير وقوله «الكحلاء» نعت لمحذوف أي الألف الكحلاء. وقوله «حمرا» نعت لمحذوف أيضاً. أي ألفاً حمراء. وضمير الاثنين في قوله «عوضهما» يعود على الألف الحمراء التي قبل الكحلاء في المتفقتين والألف الحمراء التي بعد الكحلاء في المختلفتين. ثم قال:

وَهَمْزُ ءالانَ إذَا مَا أبْدِلاَ ... وَبَابِهِ مَطٌّ عَلَيْهِ جِعْلاَ

تكلم في هذا البيت على الألف المبدلة من الهمزة الثانية في ﴿ءالان﴾ وبابه هل يجعل عليها المد أو لا يجعل. ومراده بـ ﴿ءالان﴾ وبابه هو ما دخل فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل من الأسماء، وذلك ﴿ءالان﴾ بموضعي «يونس» و ﴿ءاذكرين﴾ معاً بـ «الأنعام» و ﴿الله أذن لكم﴾ بـ ﴿يونس﴾ و ﴿الله خير﴾ بـ «النمل» ولجميع القراء في الهمزة الثانية من هذه الألفاظ وجهان: الإبدال حرف مد ـ وهو الأشهر ـ والتسهيل بين بين. وقد قدمنا أن هذا من باب ما اجتمع فيه همزتان متفقتان، وقد تقدم أن المختار في المتفقتين كون الصورة للثانية. وقد بنى الناظم هنا على المختار فذكر أن الهمزة الثانية إذا أخذ فيها بالإبدال حرف مد، فإنها حينئذ كسائر حروف المد التي وقع بعدها سبب إشباع المد، فيلزم حينئذ جعل المط أي المد على الألف الكحلاء التي هي صورة للثانية هكذا ﴿الله﴾ واحترز بقوله «إذا ما ابدلا» مما إذا أخذ فيها بالتسهيل بين بين فإن الحكم حينئذ يكون كالحكم في باب ﴿آنذرتهم﴾ عند من سهل الثانية وقد تقدم بيان ذلك إلا أنه اتفق

هنا على عدم الإدخال لضعف همزة الوصل.

واعلم أن ﴿ءالان﴾ في الموضعين مما اتفق ورش وقالون فيه على نقل حركة الهمزة إلى اللام واختلف في المد لأجل ذلك. فمن اعتد بالنقل لا يجعل المد مشبعاً فلا ينزل المد على مذهبه وهذا هو الذي جرى به العمل، ومن لم يعتد بالنقل كان المد عنده مشبعاً فينزل المد على مذهبه، وهذا هو الذي بنى عليه الناظم هنا ولذلك حسن منه بـ ﴿ءالان﴾ الذي هو محل الخلاف فإنه إذا حكم بنزول المد في هذا مع وجود الخلاف فيه كان نزوله فيما لا خلاف فيه وهو ﴿ءآلله﴾ و ﴿ءاذكرين﴾ من باب أولى بخلاف ما لو أتى بغير ﴿ءالان﴾ كـ ﴿ءآلله﴾ فقد يتوهم أن ﴿ءالان﴾ لا يكون حكمه كذلك. و «ما» من قوله «إذا ما ابدلا» زائدة، وقوله «وبابه» يقرأ بالجر عطفاً على «ءالان». ثم قال:

وَلَـــكَ فِـــي ءَأَنْـــتَ أَنْ تَعْتَبِـــرَهْ وَبَـــابِـــهِ وَلَا تَقِـــسْ شَـــا أَنشَـــرَهْ

تعرض في هذا البيت إلى الألف المبدلة من الهمزة الثانية في باب ﴿ءأنت﴾ هل يوضع عليها المد على قراءة الإبدال أو لا يوضع. وباب ﴿ءأنت﴾ هو ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان في كلمة ليست الثانية منهما همزة وصل نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ ﴿أعجمي﴾ ﴿ءأرباب﴾ وقد ذكر الناظم فيه وجهين مبنيين على القول المختار في المتفقتين وهو جعل الصورة للثانية: الوجه الأول أن تضع المد على الألف المبدلة من الهمزة الثانية قياساً على باب ﴿ءالان﴾ وإلى هذا الوجه أشار بقوله «ولك في ءأنت أن تعتبره وبابه» أي لك أن تعتبر في ﴿ءأنت﴾ وبابه حكم ﴿ءالان﴾ المتقدم فتضع المد على الألف في باب ﴿ءأنت﴾ قياساً على باب ﴿ءالان﴾ إذا أبدل، يعني ولك أن لا تعتبره فلا تضع المد على الألف في باب ﴿ءأنت﴾ وهذا هو الوجه الثاني، وبالوجه الأول جرى العمل.

والسبب في هذين الوجهين مراعاة الأصل أو الحال. فإن روعي في باب ﴿ءأنت﴾ أصل الألف فلا يوضع عليها المد لأن أصلها همزة متحركة، وإن روعي حالها ﴿ءالان﴾ وضع المد عليها لأنها حرف مد بعده سبب الإشباع. وفهم من قول الناظم «في ءأنت» وبابه أن هذا الحكم إنما هو فيما وقع بعد الهمزة المبدلة فيه ساكن، وأما ما وقع بعدها فيه متحرك وذلك ﴿ءالد﴾ و ﴿ءامنتم﴾ في سورة «الملك» فلا يوضع فيه المد إذ لا سبب بعده. وقوله «ولا تقس شا أنشره» بعده معطوف محذوف تقديره «وبابه» بدليل ما قبله. ويعني بذلك أن ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمتين وأخذ فيه بقراءة من يبدل الثانية منهما حرف مد ووجد بعده ساكن كـ ﴿شاء أنشره﴾ فإنك لا تضع فيه على حرف المد المبدل من الهمزة مداً أصلاً. ولا فرق في عدم وضع المد بين المفتوحتين وغيرهما كـ ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ أما من يراعي الأصل فعدم نزول المد عنده ظاهر، وإذا كان المد لا

ينزل عنده فيما كان من كلمة واحدة فأحرى ما كان من كلمتين، وأما من لا يراعي الأصل بل ينظر إلى الحال فيفرق بين ما كان من كلمة وما كان من كلمتين بلزوم المد في الأول وصلاً ووقفاً، وعدم لزومه في الثاني إذ لا وجود له في الوقف فيه.

فإن قلت: قد تقرر عند أرباب هذا الفن أن النقط مبني على الوصل، فينبغي لذلك أن يجعل المد فيما كان من كلمتين لوجوده في الوصل. قلت: أجيب بأن الناظم كأنه رأى أن ذلك خاص بما بقي على أصله كالمحقق، أو نزل منزلته كالمسهل بين بين، أو بالبدل حرفاً محركاً. وأما ما خرج عن أصله بالكلية فإنما يراعى فيه اتفاق حالتي الوصل والوقف فلذلك منع قياسه على باب ﴿ءالان﴾ ولو اتفق الوصل والوقف فإنما يراعي اتفاقهما عند من ينظر إلى الحال خاصة. ألا ترى إلى باب ﴿ءأنت﴾ مع اتفاق حالتي الوصل والوقف فيه لا يوضع فيه المد إذا روعي أصله كما تقدم.

واعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت هو من رأيه رحمه الله إذ لم يتكلم من تقدمه في ذلك بوجه، وكلامه في ذلك صحيح وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي الصِّلَةِ عِنْدَ الْوَصْلِ وَحُكْمِ الابْتِدَاءِ ثُمَّ النَّقْلِ

أي هذا القول في بيان ثلاثة أشياء: الأول حكم صلة ألف الوصل عند وصل الكلمة التي فيها ألف الوصل بالكلمة التي قبلها، والثاني حكم الابتداء بألف الوصل، والثالث حكم جرة النقل عند من أخذ بالنقل، وقد ذكرها الناظم فيما سيأتي على هذا الترتيب. واعلم أن ألف الوصل وتسمى همزة الوصل، لما كانت ساقطة في الوصل وضعوا علامة تدل على سقوطها فيه وتلك العلامة هي الصلة. والمراد بها جرة صغيرة تجعل بالحمراء فوق ألف الوصل أو تحته أو وسطه على ما سيذكره الناظم. وأما الابتداء فكان القياس أن لا تجعل له علامة لأن النقط مبني على الوصل لا على الابتداء، وهكذا الحكم فيه عند المشارقة أن لا تجعل له علامة رعياً للقاعدة. وأما غيرهم فاختاروا جعل علامة الابتداء، إما لأنه يخشى بسبب جعل علامة السقوط أن يكون ألف الوصل ساقطاً وصلاً ووقفاً، وإما خشية أن يتوهم أن يكون الابتداء بموضع الصلة فجعلوا علامة الابتداء تنبيهاً على ثبوت ألف الوصل في الوقف، وعلى أنه لا يكون ابتداؤه تابعاً لمحل الصلة. واصطلحوا على جعل تلك العلامة نقطة كنقطة الإعجام صورة لا لوناً، وأما النقل فلما كانت الهمزة تسقط معه وصلاً ولا تثبت إلا وقفاً، لم يكن بينها وبين همزة الوصل فرق، فجعلت فيه الجرة الدالة على السقوط كما جعلت في همزة الوصل. غير أنهم فرقوا بينهما في العبارة فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة، وأبقوا التي في النقل على اسمها الأصلي الذي هو جرة. وقوله «في الصلة» على حذف مضاف أي في حكم الصلة. وقوله «ثم

النقل» على حذف مضافين أي ثم حكم جرة النقل. ثم قال:

فَصلَـــةٌ لِلْحَـــرَكَـــاتِ تَتْبَـــعُ ... فَفَـوْقَـهُ مِـن بَعْـدِ فَتْـح تُـوضَـعُ
وَتَحْتَـــهُ إن كَسْـــرَةً وَوَسَطَـــة ... إن ضَمَّـــةً كَـــذَا أَتَـــتْ مُـــرْتَبِطَـــة

أراد أن يبين هنا موضع الصلة التي هي الجرة، فأخبر أن الصلة تتبع الحركات يعني أنها تكون تابعة في الخط لحركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ، فإذا نطق بما قبل ألف الوصل مفتوحاً وضعت الصلة فوق الألف نحو ﴿**وقال ءآلله**﴾ وإن نطق بما قبله مكسوراً وضعت الصلة تحت الألف نحو ﴿**وباليوم الآخر**﴾ وإن نطق بما قبله مضموماً وضعت الصلة في وسط الألف نحو ﴿**الملك القدوس**﴾ وسواء كانت تلك الحركات لازمة كالأمثلة المتقدمة أم عارضة نحو ﴿**من ءآلله**﴾. ﴿**قالت امرأت العزيز**﴾ ﴿**قل انظروا**﴾ فعلم من هذا أن موضع الصلة يدل على حركة ما قبلها. وقد قدمنا أن الصلاة تدل على سقوط ألف الوصل فتكون الصلة دالة على أمرين: وجودها يدل على سقوط ألف الوصل، وموضعها يدل على حركة ما قبلها.

واعلم أن المراعى هو حركة الحرف الملفوظ به قبل ألف الوصل كما ذكرنا ولا عبرة بالحرف الموجود في الخط الساقط في اللفظ وصلاً نحو ﴿**يأيها الناس**﴾. ﴿**وقالوا الحق**﴾. و ﴿**في ءآلله**﴾ ولا فرق في الحرف الملفوظ به قبل ألف الوصل بين أن تكون له صورة في الخط نحو ما تقدم، وبين أن لا تكون له صورة في الخط نحو ﴿**آلمّ**﴾ ﴿**ءآلله**﴾ ﴿**نفورا**﴾ ﴿**استكبارا**﴾ ﴿**محظورا**﴾ ﴿**انظر**﴾ وقوله «كذا أتت مرتبطة» معناه أن هذه الصلة جاءت هكذا مرتبطة بحركة ما قبل ألف الوصل على ما ذكرناه، وكأنه قصد بهذا التنبيه على قول المشارقة إن الصلاة لا ترتبط بحركة ما قبلها بل تجعل دالاً مقلوبة فوق ألف الوصل دائماً والعمل عندنا على ما ذكره الناظم.

تنبيهان: الأول: أطلق الناظم كالشيخين في جعل الصلاة في ألف الوصل ولم يفصلوا بين أن يكون ما قبله مما يمكن الوقف عليه نحو ﴿**في الله**﴾ و ﴿**قال الله**﴾ أو مما لا يمكن الوقف عليه نحو ﴿**والله**﴾ و ﴿**بالله**﴾ وقد نص بعض علماء الفن على أن ذلك خاص بألف الوصل الذي يمكن الوقف على ما قبله، وأما ما لا يمكن الوقف على ما قبله فلا تجعل فيه الصلة وبهذا التفصيل جرى العمل عندنا. وجملة ما وقع في القرءان قبل ألف الوصل مما لا يمكن الوقف عليه ستة «أحرف يجمعها قولك» «فكل وتب» نحو ﴿**فالله**﴾ ﴿**كالطود**﴾ ﴿**لابنه**﴾ ﴿**والطور**﴾ ﴿**تالله**﴾ ﴿**باسم الله**﴾.

الثاني: قول الناظم «ووسطه ان ضمة» هو كقول الشيخين جعلت في وسط الألف وذلك صريح في اتصال الصلة بألف الوصل لأنه لا يقال في الوسط إلا لما كان متصلاً إلا

أنهم لم يعبروا بما هو صريح في الاتصال إلا في ألف الوصل الواقعة بعد الضم. وعبارتهم في ألف الوصل الواقعة بعد الفتح والكسر مجملة، فإذا رد المجمل إلى المفسر كانت الصلة متصلة بألف الوصل في جميع الأحوال، وبهذا جرى عملنا. والضمير في قوله «ففوقه» «وتحته» «ووسطه» يعود على ألف الوصل. وقوله «كسرة» يصح نصبه على أنه خبر لكان محذوفة أي إن كان شكل ما قبلها كسرة، ويصح رفعه بفعل محذوف تقديره إن وجدت قبله كسرة، ومثل هذا يجري في قوله «إن ضمة». ثم قال:

وَإِن تُنَوِّنْ تَحْتَهُ جَعَلْتَا ... وَوَسَطاً إن ثَالِثاً أَلْزَمْتَا

ضَمَّا لما ذكر قبل هذا أن الصلة تكون تابعة لحركة الحرف الذي قبل ألف الوصل وكان مراده من ذلك حركة الحرف الملفوظ به لا الموجود خطاً، خاف أن يتوهم أن المراد الحرف الموجود خطاً فأتى بهذا الكلام ليرفع ذلك التوهم، وينبه على أن المراد حركة الحرف الملفوظ به وجد في الخط أم لا كما قدمناه. ومعنى كلامه أن ألف الوصل إن كان قبله تنوين فإنه لا بد من تحريكه لالتقاء الساكنين، والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر إلا لعارض فلذلك حكم بأنه مهما وجد التنوين قبل ألف الوصل جعلت الصلة تحت ألف الوصل، وما ذاك إلا لأن التنوين إنما نطق به مكسوراً فجعلت الصلة من أسفل تنبيهاً على كسر التنوين وذلك نحو ﴿نفورا﴾ ﴿استكبارا﴾ ﴿حكيم انفروا﴾ ﴿بغلام اسمه﴾ فإن لم ينطق بالتنوين مكسوراً بل أبقي على سكونه وذلك في ﴿عادا الأولى﴾ بالنجم على قراءة نافع، ومن وافقه بإدغام تنوين عاداً في اللام من الأولى فظاهر إطلاق الناظم كغيره من المتقدمين أن الحكم فيه كالمكسور. وقال المتأخرون: المعتبر حينئذ حركة ما قبل التنوين فتجعل الصلة حينئذ فوق الألف نظراً إلى حركة الدال لاسيما ولفظ التنوين قد ذهب بالإدغام، وبما قاله المتأخرون جرى العمل عندنا. فإن نطق بالتنوين مضموماً فالحكم ما أشار إليه بقوله «ووسطا إن ثالثاً الزمتا ضماً» يعني أن ثالث حروف الكلمة التي أولها ألف وصل إذا ضم ضمة لازمة فاجعل الصلة في وسط الألف إشعاراً بأن التنوين المنطوق به قبلها مضموم وذلك نحو ﴿محظورا انظر﴾ و ﴿مبين اقتلوا﴾ في قراءة نافع ومن وافقه بضم التنوين اتباعاً للثالث واستثقالاً للخروج من كسر إلى ضم لأن الساكن الفاصل بينهما في اللفظ ليس بحاجز حصين.

فتحصل: أن ألف الوصل الواقعة بعد التنوين تارة توضع الصلة في وسطها وذلك إذا كان الثالث مضموماً ضماً لازماً، وتارة توضع فوقها وذلك في ﴿عاداً الأولى﴾ وتارة توضع تحتها وذلك فيما عدا القسمين. وخرج بضم الثالث نحو ﴿كذبت عاد المرسلين﴾ [الشعراء: ١٢٣] لأن الكلمة التي في أولها ألف الوصل وهي أل ثنائية لا ثالث لها

والحرف المضموم ـ وهو الميم ـ أول كلمة أخرى فلذلك كسر التنوين وجعلت الصلة تحت ألف الوصل لا في وسطه. وخرج بالضمة اللازمة الضمة التي لا تلزم نحو ﴿بغلام اسمه﴾ [مريم: ٧] إذ هي حركة إعراب تختلف بحسب العوامل، فلذلك كان التنوين معها مكسوراً. وقوله «تنون» بضم التاء وكسر الواو فعل الشرط الذي هو «إن» ومفعوله محذوف تقديره ما قبل ألف الوصل أي وإن تنطق بما قبل ألف الوصل منوناً. وقوله «جعلت» جواب الشرط ومفعوله الأول محذوف تقديره الصلة. و «تحته» في محل المفعول الثاني، والهاء عائدة على ألف الوصل و «جعلت» لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر. ثم قال:

. . . . . وَوَضْعُ ضَبْطِ الابْتِدَاءِ نَقْطٌ كَوَضْعِ الشَّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ
أَمَامَهُ إِذَا بِضَمٍّ ابْتَدأَتْ وَفَوْقُ إِنْ فَتْحٌ وَتَحْتُ إن كَسَرْتْ

تكلم هنا على ضبط الابتداء بألف الوصل فذكر علامة الابتداء عند من يجعلها وذكر لونها ومحلها. فأشار إلى أن علامة الابتداء نقطة توضع كوضع الشكل الموجود وصلاً وأراد بقوله «كوضع الشكل» إفادة أن نقطة الابتداء تفصل عن ألف الوصل في جميع الأحوال كما يفصل الشكل عن الحرف، وهذا هو التحقيق الذي جرى به العمل خلافاً لمن قال باتصال نقطة الابتداء بألف الوصل. ووجه الفصل أن الذي عند الأئمة أن هذه النقطة هي حركة ألف الوصل جعلت كنقط الإعجام على ضبط أبي الأسود الدؤلي المتقدم والإجماع على أن حركة الفتح والكسر لا تكون متصلة بحرفها وكذلك حركة الضم عند الجمهور. ثم أشار إلى لون نقطة الابتداء فقال «بالخضراء» أي أن نقطعة الابتداء تجعل بالخضراء لا بالحمراء التي يجعل بها الشكل الموجود وصلاً. وإنما خالفوا بينهما في اللون تنبيهاً على أن جعل علامة الابتداء مخالف للقاعدة التي هي بناء النقط على الوصل. ثم بيّن في البيت الثاني محل علامة الابتداء التي هي النقطة الخضراء فقال: إنك إذا ابتدأت بألف الوصل مضمومة جعلت النقطة أمام الألف نحو ﴿محظورا انظر﴾ وإذا ابتدأت بها مفتوحة جعلت النقطة فوق الألف نحو ﴿قال ءآلله﴾ وإذا ابتدات بها مكسورة جعلت النقطة تحت الألف نحو ﴿إن ارتبتم﴾ فنقطة الابتداء إنما يعتبر فيها حركة ألف الوصل نفسها لا حركة ما قبلها. واستفيد من قول الناظم «إذا بضم ابتدات» أن علامة الابتداء لا تجعل إلا فيما يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله كالأمثلة المتقدمة، وأما ما لا يمكن الابتداء به لعدم إمكان الوقف على ما قبله وهو حروف «فكل وتب» المتقدمة نحو ﴿فالله﴾ ﴿كالذين﴾ ﴿لابنه﴾ ﴿والله﴾ ﴿تالله﴾ ﴿بالله﴾ فلا تجعل فيه نقطة الابتداء إذ لا يبتدأ به وهذا هو الذي يدل عليه كلام الشيخين وبه جرى العمل. ثم قال:

وَحُكْمُهَا لِوَرْشِهِمْ فِي النَّقْلِ كَحُكْمِهَا فِي أَلِفَاتِ الْوَصْلِ
فَفَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ وَسَطَا فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الذي قَدْ سَقَطَا

لما كانت الهمزة المنقولة حركتها تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء صارة كهمزة الوصل في جعل الجرة الدالة على السقوط وفي تبعية محل الجرة لما قبلها، ولذلك شبه الناظم في البيت الأول كغيره حكم الجرة في النقل لورش بحكم الصلة في ألفات الوصل. فالهمزة إذا نقلت حركتها إلى ما قبلها بالشروط المعلومة تسقط من اللفظ وتجعل جرة كجرة ألف الوصل في محلها دالة على السقوط، ويكون محل تلك الجرة تابعاً لما قبلها. والمعتبر فيما قبلها ما كان منطوقاً به فإن نطق به مفتوحاً وضعت الجرة فوق الألف نحو ﴿قد أفلح﴾ [المؤمنون: ١] و ﴿آلم أحسب الناس﴾ [العنكبوت: ١] وفي ﴿كبد أيحسب﴾ [البلد: ٤، ٥] وإن نطق به مكسوراً وضعت تحت الألف نحو من إملاق وجمعا أن الإنسان و ﴿رافعة إذا﴾ [الواقعة: ٣، ٤] وإن نطق به مضموماً وضعت وسط الألف نحو ﴿قل أوحي﴾ [الجن: ١] و ﴿لاي يوم أجلت﴾ [المرسلات: ١٢] وسواء كان الحرف المنطوق به قبلها موجوداً في الخط أم لا كما تقدم في التمثيل. وإلى تفصيل تبعية جرة النقل إلى ما قبلها أشار في البيت الثاني بقوله «ففوقه» أي الألف يعني إن نطق قبله بفتح أو تحته أي الألف يعني إن نطق قبله بكسر أو وسطاً يعني إن نطق قبله بضم فأوفى كلامه للتفصيل لا للتخيير. ولرفع توهم أنها للتخيير أتى بقوله «في موضع الهمز الذي قد سقطا» وما ذكره الناظم وغيره من الأئمة من أن الجرة الدالة على السقوط هي التي تجعل في موضع الهمزة مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة هو المعول عليه والمعمول به خلافاً لمن قال تجعل في موضع المفتوحة فتحة وفي موضع المضمومة ضمة وفي موضع المكسورة كسرة.

واعلم أن ما تقدم من وضع الجرة فوق الألف أو تحتها أو في وسطها محله إذا كانت الهمزة منفصلة عن الساكن كما في الأمثلة المتقدمة، وأما إذا كانت الهمزة متصلة به وذلك في ﴿ردءاً﴾ ولام التعريف نحو ﴿عادا الأولى﴾ و ﴿الأرض﴾ و ﴿الأزفة﴾ فلا توضع الجرة أصلاً كما ذكره بعض علماء الفن وبه جرى العمل.

تنبيهان: الأول: تكلم الناظم على محل جرة النقل وسكت عن شكل الهمزة أين يوضع، والذي عندهم وبه جرى العمل أن يوضع على الساكن الذي نقل إليه فيصير محركاً بحركة الهمزة كما قدمناه في باب الهمز. وهذا إذا كان الساكن المنقول إليه غير تنوين، وأما إذا كان تنويناً نحو ﴿فك رقبة أو إطعام﴾ [البلد: ١٣]. ﴿فوسطن به جمعاً أن الإنسان﴾ [العاديات: ٤، ٥]. ﴿رافعة إذا رجت﴾ [الواقعة: ٣، ٤]. ﴿لأي يوم

أجلت﴾ [المرسلات: ١٢] فلا يوضع الشكل المنقول من الهمز أصلاً لأن التنوين لما ذهب من الخط صحبته حركة النقل التي حرك بها فاكتفي عن الجميع بوضع حركة مجانسة لحركة الحرف الذي قبله كما اكتفى بوضعهما في حال سكونه لذهابه مع سكونه من الخط، ومما يقرب من ذلك ﴿الٓمٓ أحسب الناس﴾ [العنكبوت: ١] فإن أكثر المتأخرين على أن الميم الساكنة التي هي الميم الثانية هي المحذوفة من الخط، ولما حذفت منه صحبتها حركة النقل ولهذا لا توضع على الميم المرسومة حركة النقل على ما جرى به العمل وإنما توضع كسرتها تحتها.

الثاني: تشبيههم جرة النقل بصلة ألف الوصل يقتضي اتصالها بالألف كما في ألف الوصل وهو الجاري على القول باتصال الهمزة بصورتها الذي اختاره الداني، وقد قدمناه في باب الهمز. واختار جماعة من المتأخرين فصل جرة النقل عن الألف ليحصل الفرق بينها وبين صلة ألف الوصل، وهذا الاختيار جار على القول بفصل الهمزة عن صورتها الذي قدمناه عن الداني في باب الهمز أيضاً. وقول الناظم «أو وسطا» صريح في الاتصال لأنه لا يقال في الوسط إلا لما كان متصلاً بصورته والعمل عندنا على الاتصال. وما احتج به من اختار الانفصال من طلب الفرق بين جرة النقل وصلة ألف الوصل مستغنى عنه لأن الفرق بينهما حاصل بوجود نقطة الابتداء في ألف الوصل وانعدامها في النقل. والضمير في قوله «وحكمها» الأول عائد على الجرة وفي «حكمها» الثاني عائد على الصلة والضمير المضاف إليه «ورش» عائد على القراء. ثم قال:

فَإِنْ أَتَى مِن بَعْدِ هَمْزٍ أَلِفُ ... فَقَبْلَهُ مَحَلَّ هَمْز تَأَلَّفُ

لما ذكر أن جرة النقل توضع فوق الألف أو تحته أو وسطه قدر كأن سائلاً قال له: هذا إذا كان الألف صورة للهمزة التي نقلت حركتها، فما الحكم إذا كانت الهمزة لا صورة لها والألف إنما هو حرف مد بالأصالة نحو ﴿ولقد ءاتينا﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿حميم ءان﴾ [الرحمن: ٤٤] فأشار في هذا البيت إلى جواب هذا السؤال فقال: إذا أتاك ألف بعد الهمزة التي لا صورة لها المنقول حركتها فإنك تضع الجرة قبل الألف في المحل الذي كنت تألف فيه الهمزة أي تعهدها وهو السطر إذ هو موضع الهمزة التي لا صورة لها كما تقدم للناظم، وهذا الوجه الذي اقتصر عليه هو أحد وجهين ذكرهما النقاط. والوجه الثاني كالأول إلا أنك تجعل دارة على الألف إشعاراً بأنه ساكن لئلا يتوهم أن حركة الهمزة إليه نقلت، ولضعف هذا التوهم اختار النقاط الوجه الأول وبه جرى العمل. وقوله «محل» يقرأ بالنصب على أنه بدل من قوله «قبله». ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي النَّقْصِ مِنَ الْهِجَاءِ ....

أي هذا القول في بيان حكم الحروف التي نقصت من الهجاء يعني حذفت خط المصاحف العثمانية، وأكثر ما وجد الحذف في حروف المد الثلاثة التي هي الألف والواو والياء لكثرتها، وربما كان في النون الساكنة لشبهها بحروف المد لأنه يصوت بها كحروف المد. والحذف في حروف المد ـ على ما سيذكره الناظم ـ يكون إما لاجتماع مثلين أو للاختصار أو لوجود عوضه من ياء أو واو. والأول يكون إما لاجتماع ألفين أو لاجتماع واوين أو لاجتماع ياءين، وكل منها يكون أحد المثلين فيه صورة للهمزة وغير صورة لها. وإنما تعرضوا لحكم الحروف المحذوفة من الخط لأن اللفظ لما كان يقتضي وجودها ولم توجد في الرسم خافوا أن يتوهم سقوطها لفظاً لسقوطها رسماً فتعرضوا لحكمها رفعاً لذلك التوهم. ثم قال:

..... إن شِئْتَ أَن تُلْحِقَ بِالْحَمْرَاءِ
أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَدْ دَّخَلاَ عَلاَمَةً لِلْجَمْعِ أَوْ أَنْ أُصِّلاَ
نَحْوُ النَّبِيِئِينَ تَرَاءا

قسم الناظم اجتماع المثلين الى ثلاثة أقسام: قسم يكون أول المثلين فيه ساكناً، وقسم يكون فيه مضموماً، وقسم يكون فيه مشدداً. وسيتكلم فيما سيأتي على القسمين الأخيرين، وتكلم هنا على القسم الأول فأشار إلى أنه إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما من الرسم وكان أولهما ساكناً وثانيهما أصلياً أو دالاً على الجمع وبنيت على أن ثاني المثلين هو الثابت وأولهما هو المحذوف، فإنك في المثل الأول بالخيار إن شئت ألحقته بالحمراء وإن شئت لم تلحقه أصلاً، يعني وتجعل في موضعه مداً دلالة على أنه ممدود. ولا فرق في هذا التخيير بين أن يكون المثلان ياءين أو الفين أو واوين وإن كان الناظم إنما مثل للياءين والألفين. فمثل للياءين بـ ﴿النبيئين﴾ وهو مما اجتمع فيه ياءان أولاهما ساكنة جيء بها لبناء فعيل وهي التي بين عين الكلمة ولامها، والثانية هي علامة الجمع والإعراب. واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة لئلا يجتمع فيه ياءان إذ لا وجود للهمز الفاصل بينهما خطاً فيجوز أن تكون الياء المحذوفة هي الأولى وأن تكون هي الثانية. ورجح الداني حذف الأولى ورجح أبو داود حذف الثانية كما قدمه الناظم في الرسم. وعلى ما رجحه الداني يأتي في ضبط ﴿النبيئين﴾ ما ذكره الناظم هنا من التخيير، والعمل عندنا على ما رجحه أبو داود وعليه فكيفية ضبط النبيئين أن تجعل الياء الأولى سوداء والياء الثانية حمراء بعد السوداء، وتجعل الهمزة نقطة صفراء بين الياءين كما قدمناه في الرسم.

ومثل للألفين بـ ﴿تراءا﴾ وهو مما اجتمع فيه ألفان الأولى لبناء وزن تفاعل وهي

التي بعد الراء، والثانية أصلية بدل من لام الكلمة. وسيتكلم على ما إذا كانت الألف الأولى أصلية والثانية ألف الاثنين وذلك في ﴿جاءانا﴾ واتفقت المصاحف على كتب ﴿تراءا﴾ بألف واحدة لئلا يجتمع فيه مثلان إذ الهمزة غير موجودة في الخط. وقد ذكر الشيخان احتمال أن تكون الألف المرسومة فيه هي الأولى، وأن تكون هي الثانية. وصرح الناظم في الرسم باختيار حذف الأولى وإثبات الثانية تبعاً للشيخين وبه جرى العمل كما قدمناه هناك، وعليه يأتي في ضبطه الوجهان المخير فيهما هنا، والعمل عندنا على الوجه الأول منهما وهو أن تلحق الألف التي قبل الهمزة بالحمراء وتضع عليها المد لوجود سببه، وتجعل الألف التي بعدها سوداء. وقد تكلمنا في الرسم على ﴿تراءا﴾ بأبسط مما ذكرناه هنا. ومما يشمله كلام الناظم هنا لـ ﴿يسؤوا﴾ لأنه مما اجتمع فيه مثلان أولهما ساكن والثاني دال على الجمع. والمثلان فيه واوان الأولى عين الكلمة وهي التي بعد السين، والثانية ضمير الجمع وهي التي بعد الهمزة. واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع فيه واوان إذ الهمز الفاصل بينهما غير موجود خطاً فيجوز أن تكون الواو المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون هي الثانية. وقد تقدم للناظم في الرسم التصريح بترجيح حذف الأولى وثبوت الثانية وهو الذي جرى به العمل كما قدمناه هناك، وعليه يأتي في ضبطه ما ذكره الناظم هنا من التخيير بين أن تلحق الواو الأولى بالحمراء في السطر وتجعل المد عليها لوجود سببه، وبين أن لا تلحقها وتعوضها بمد تضعه فوق الجرة على موضع الواو، وبالوجه الأول جرى العمل عندنا.

وقوله «إن شئت» شرط حذف جوابه أي فألحق. و «أول» مفعول بـ «تلحق» و «ما» التي أضيف إليها «أول» صادقة على مثلين، والباء في «به» بمعنى «من» والضمير عائد على لفظ «ما» و «إن» في قوله «أو أن أصلا» مفتوحة الهمزة زائدة و «أصلا» معطوف على «قد دخلا». وسبك الكلام إن شئت أن تلحق أول مثلين الثاني منهما دخل علامة للجمع أو أصلاً أي كان أصلياً فألحق. وقد أحسن الناظم في قوله علامة للجمع إذ لو قال ضمير جمع لخرج منه ﴿النبيئين﴾ ولو قال علامة إعراب لخرج منه ﴿ليسوءوا﴾ فأتى بعبارة شاملة للقسمين. ثم قال:

ثُـــــمَّ مَـــــا أُولاَهُمَـا ضُمَّـتْ فَفِـي الثَّـانِـي كَمَـا
هَـــــذَا كَيَلْـــــوُونَ

تكلم هنا على المثلين إذا ضم أولهما كيلوون وهو القسم الثاني من أقسام اجتماع المثلين، فذكر أن حكم ثاني المثلين فيه كحكم أول المثلين في هذا القسم الأول الذي تقدم له وهو التخيير في إلحاقه وعدم إلحاقه على ما سنبينه. ثم مثل لذلك بـ ﴿يلوون﴾

وقد اجتمع فيه وفيما ماثله كـ ﴿يستوون﴾ و ﴿الغاوون﴾ واوان إحداهما عين الكلمة وهي الأولى المضمومة، والأخرى ساكنة علامة الجمع. وسيتكلم على ما إذا كانت الأولى مضمومة والثانية ساكنة لبناء الكلمة نحو ﴿ما ووري﴾ واتفقت المصاحف على كتب ﴿يلوون﴾ ونحوه بواو واحدة لئلا يجتمع مثلان، فيجوز أن تكون الواو المحذوفة هي الأولى ويجوز أن تكون هي الثانية. ونص الناظم في الرسم على اختيار حذف الثانية وبه جرى العمل كما قدمناه هناك، وعليه يأتي في ضبط هذا القسم ما أشار إليه الناظم هنا من التخيير في إلحاق الواو الثانية بالحمراء وترك إلحاقها، وبإلحاقها جرى العمل عندنا. وقد نص الداني على هذين الوجهين إلا أن ظاهره يعطي بقاء موضع الواو المحذوفة خالياً على الوجه الثاني. وقال أبو داود: إن شئت ألحقت الواو وإن شئت تركتها وجعلت في موضعها مداً اهـ. والظاهر أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني وحينئذ فليس هناك إلا وجهان لا ثلاثة كما فهمه بعضهم. و «ما» من قول الناظم «ثم ما» موصولة واقعة على المثلين وهما هنا الواوان. وقوله «في الثاني» متعلق بمحذوف والتقدير فالحكم في الثاني. و «ما» من قوله «كما» زائدة، والمخفوض بالكاف اسم الإشارة العائد على القسم الأول. وعبر بـ «أولاهما» بصيغة التأنيث ثم عبر بالثاني بصيغة التذكير لأن الحروف تذكر وتؤنث. وقوله «كيلوون» خبر مبتدأ محذوف أي وذلك. ثم قال:

وَإِن شَـــــــدَّدتَّـــــــا كَنَحْـــــــوِ الأُمِّيِّـــــــنَ

أشار هنا إلى حكم القسم الثالث من أقسام اجتماع المثلين وهو ما كان أول المثلين فيه مشدداً فقال: و «إن شددتا كنحو الأميين» يعني أن أول المثلين إذا كان مشدداً وذلك في ب﴿الاميّين﴾ و ﴿الحواريّين﴾ و ﴿ربانيّين﴾ ومثلها ﴿النبيّين﴾ بالتشديد على قراءة غير نافع فإن حكمه حكم القسم الذي قبله في أنك في المثل الثاني بالخيار في إلحاقه وترك إلحاقه، وهذا مبني على ما رجحه أبو داود وقدمه الناظم في الرسم من حذف الياءِ الثانية في ذلك وهو الذي جرى به العمل وعليه يأتي في ضبط هذا القسم ما أشار إليه الناظم هنا من التخيير في إلحاق الياء الثانية بالحمراء وترك إلحاقها لدلالة الكسرة عليها، لكن تجعل في موضعها مطاً على ما قدمناه في قسم ﴿يلوون﴾ إلا أن ما ذكره الناظم في هذا القسم من التخيير مخالف لظاهر كلام المتقدمين وهو أنه لا بد من إلحاق الثانية إذا قلنا إنها هي المحذوفة، وكأن الناظم قاس هذا القسم على قسم ﴿يلوون﴾ فإنهم جوزوا فيه عدم الإلحاق كما تقدم. ولا فرق بينهما إذ كل واحد منهما الأول فيه متحرك والثاني ساكن من جنس حركة ما قبله علامة للجمع فقياس أحدهما على الآخر صحيح، وبإلحاق الياءِ الثانية جرى العمل. «وإن شددتا» شرط ومفعول «شددتا» مقدر أي أول المثلين

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره ففي الثاني الخ. ثم قال:

. . . . . وَالْتَزَمْتَا

أَن تُلْحِقَ الأُخْرَى إِذَا مَا حُذِفَتْ فِيمَا بِهِ أُولاَهُمَا قَدْ سَكَنَتْ

لما ذكر في ضبط قسم ﴿النبيئين﴾ و ﴿تراءا﴾ و ﴿ليسوءوا﴾ التخيير بين الإلحاق وتركه بناء على حذف المثل الأول منه تعرض هنا إلى ضبطه بناء على حذف المثل الثاني منه، فذكر أن المثلين المجتمعين المحذوف أحدهما إذا بنيت على حذف ثانيهما لزم الإلحاق في الثاني إذا كان المثل الأول ساكناً ومراده بذلك قسم ﴿النبيئين﴾ و ﴿تراءَا﴾ و ﴿ليسوءوا﴾ فيكون فيه حينئذ ثلاثة أوجه: الوجهان اللذان قدمهما وهما الإلحاق والتعويض بالمد بناء على حذف المثل الأول منه، والوجه الثالث هو المذكور هنا وهو لزوم الإلحاق وعدم الاستغناء عنه بالمد بناءً على حذف المثل الثاني منه وقد قدمنا ما به العمل. واحترز بسكون المثل الأول عن قسم ﴿يلوون﴾ وقسم ﴿الأميين﴾ فيجوز في المثل الثاني منهما الإلحاق وتركه كما تقدم، وأما المثل الأول منهما إذا قلنا إنه هو المحذوف فلا بد من إلحاقه لأنه محرك والمحرك لا يصح إسقاطه وتعويض المد عنه، لأنه ليس بحرف مد ولذا لم يتكلم عليه الناظم. وإنما جوزوا الوجهين في الثاني من قسمي ﴿يلوون﴾ و ﴿الأميين﴾ لأن الضمة والكسرة تدلان على ما لم يلحق وعينوا الإلحاق في ثاني قسم ﴿تراءا﴾ وما معه، وإن كانت حركة ما قبله تدل عليه لأنها لما كانت حركة همز والهمز لا وجود له في المصحف صيرت كالعدم.

تنبيه: لا يدخل في كلام الناظم هنا ﴿الموءُودة﴾ وإن كان أول المثلين فيه ساكناً لأنه سيتكلم بعد على حكم الواوين إذا كانت الثانية منهما لبناءِ الكلمة و ﴿الموءُودة﴾ من ذلك. وقوله «والتزمتا» لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر أي والتزم أن تلحق. و «ما» الواقعة بعد «إذا» زائدة، وقوله «فيما» متعلق بتلحق و «ما» موصولة واقعة على اللفظ و «أولاهما» مبتدأ أو ضميره عائد على المثلين المفهومين من السياق، وخبره «قد سكنت» و «به» متعلق بـ «سكنت» والباءُ بمعنى «في» والضمير عائد على «ما». ثم قال:

وَإِنْ حَذَفْتَ مَا عَلَيْهِ بُنِيَا أَلَّفْظُ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا ووُرِيَا

فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لَدَا الإِلْحَاقِ وَإِنْ تَكُ الأُولَى فَبِاتِّفَاقِ

وَعَكْسُ هَذَا جَاءَ فِي جَاءَانَا وَحَذْفُ آخر بِهِ اسْتَبَانَا

ذكر في البيتين الأولين حكم ما اجتمع فيه واوان والثانية ساكنة لبناء الكلمة ومثل لذلك بقوله تعالى ﴿ما ووري﴾ ومثله ﴿الموءودة﴾ و ﴿داوود﴾ وحاصل ما ذكره في هذا

النوع أنك إذا حذفت ما بني عليه اللفظ وهو الواو الثانية، جاز لك في ضبطه وجهان: أحدهما إلحاقه بالحمراءِ، والثاني عدم إلحاقه لدلالة الضمة عليه، ولم يزد الداني على هذا. وظاهره يقتضي بقاء موضع المحذوف خالياً على الوجه الثاني. وقال أبو داود بعد ذكر الوجه الأول: وإن شئت تركت إلحاقه وعوضته بمد. والظاهر أَن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني وحينئذ فليس في هذا النوع على حذف الواو الثانية إلا وجهان لا ثلاثة كما فهمه بعضهم. وأما إذا بنيت على حذف الواو الأولى فأشار الناظم إلى أنه يتعين فيه الإلحاق باتفاق أهل الفن، وقد صرح الناظم في الرسم باختيار حذف الثانية وبه جرى العمل عندنا، وعليه يأتي الوجهان المبنيان على حذفهما والعمل عندنا على الوجه الأول منهما. ثم ذكر الناظم في البيت الثالث أَن حكم ﴿جاءانا﴾ على عكس حكم ﴿ووري﴾ والألف الأولى في ﴿جاءانا﴾ أصلية والثانية ألف الاثنين. ومراده بالعكس أَنك إذا أَثبت الألف الأولى التي قبل الهمزة في ﴿جاءانا﴾ لم يصح الاستغناء عن الألف الثانية بالمد، بل لا بد من إلحاقها بالحمراء. وإن أَثبت الألف الثانية التي بعد الهمزة جاز لك في الألف الأولى الإلحاق يعني وتجعل في موضعها مداً. وقوله و «حذف آخر به استبانا» أَفاد به اختيار حذف الأخير في ﴿جاءانا﴾ وبه صرح في الرسم وهو الذي جرى به العمل. وقوله «وإن تك» شرط جوابه مقدر بعد الفاء من قوله «فباتفاق» أَي فألحقها. وحذف نون «تكن» قبل الساكن وذلك قليل في كلام العرب. ثم قال:

وَأَلْحِقَنَّ أَلِفاً تَوَسَّطَا ... مِمَّا مِنَ الْخَطِّ اخْتِصَاراً سَقَطَا

لما قدم الكلام على ما حذف لاجتماع مثلين وهو النوع الأول، وشرع هنا في الكلام على ما حذف من حروف المد اختصاراً وهو النوع الثاني، فأمر بإلحاق الألف المتوسط الذي سقط أَي حذف من الخط لأجل الاختصار نحو ﴿العالمين﴾ قال في (التنزيل): ويترك الكاتب في هذا وما أَشبهه فسحة لإلحاق الألف اهـ. ويكون الإلحاق بالحمراء. ولم يحتج الناظم إلى بيان موضع الإلحاق لأنه لا يتوهم جعله في غير الموضع الذي ينطق به فيه، وقد نبهنا في باب الهمز على الخلاف في إيصال الألف الملحقة إلى السطر وعدم إيصالها، وعلى أن العمل على عدم إيصالها، واحترز الناظم بقوله «توسط» عن الألف المتطرف فإنه سيتكلم عليه. والألف المتوسط إن كان ما بعده متحركاً فلا بد من إلحاقه نحو ﴿الصابرين﴾ وإن كان ما بعده ساكناً نحو ﴿صافات﴾ ﴿ومحياي﴾ عند من حذف ألفه فيجوز إلحاقه وهو المعمول به، ويجوز ترك إلحاقه وجعل المد موضعه. وخص الحكم بالألف لأن الواو لا تحذف من الوسط اختصاراً وكذا الياءُ إذا كانت حرف مد بالأصالة، وإنما يحذفان من الطرف وذلك في الزوائد والصلات وقد تقدم الحكم

فيها. ومراده بالوسط أن يوجد قبل المحذوف شيء وبعده شيء سواء كانا متساويين نحو ﴿إبراهيم وإسماعيل﴾ فإن قبله ثلاثة أحرف وبعده ثلاثة أحرف، أو غير متساويين نحو ﴿صالح﴾ و ﴿أنهار﴾ ولا فرق بين أن يكون المحذوف المتوسط مفرداً في الكلمة كما مثلنا، أو متعدداً فيها نحو ﴿الصالحات﴾ و ﴿السماوات﴾ وسواء كان موجوداً لفظاً عند جميع القراء كما مثلنا أو عند بعضهم نحو ﴿دفاع﴾ و ﴿يخادعون﴾ وأطلق الناظم هنا هذا الحكم وهو مقيد بغير الألف المعانق للام لأنه سينص على حكم المعانق لها. وقوله «توسطا» فعل ماضٍ والجملة صفة لقوله «ألفاً» و «من الخط» متعلق بـ «سقطا» و «اختصاراً» مفعول لأجله علة لـ «سقطا» والألف في «توسطا» و «سقطا» ألف الإطلاق. ثم قال:

وَمَا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ كُتِبَا عَنْ وَّاوٍ أَوْ عَنْ حَرْفِ يَاءٍ قُلِبَا

تكلم هنا على ما حذف من حروف المد لوجود عوضه من ياء أو واو وهو النوع الثالث، فأخبر أن الألف الذي كتب في المصاحف واواً أو ياءً قلبه أهل الضبط على الواو والياءِ يعني ألحقوه بالحمراء فوق عوضه الذي هو الواو والياء. فمثال المكتوب واواً ﴿الحيوة﴾ و ﴿الزكوة﴾ ومثال المكتوب ياء ﴿هديهم﴾ و ﴿مزجية﴾ وأطلق الناظم هنا هذا الحكم وهو مقيد بغير الألف المعانق للام لأنه سيذكر المعانق كما أنه مقيد بالألف المتوسط لأنه سيذكر المتطرف. و «ما» من قوله «وما بواو» موصولة مبتدأ وهي صادقة على الألف المحذوفة، وجملة «قلبا» خبرها. و «عن» بمعنى «على» متعلقة بـ «قلبا» وألف «كتبا» و «قلبا» للإطلاق. ثم قال:

وَإِنْ تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ

يعني أن الألف المحذوفة من الطرف إن لم يقع بعدها ساكن لا بد من إلحاقها سواء حذفت لاجتماع مثلين نحو ﴿رءا كوكباً﴾ ﴿ونئا بجانبه﴾ عند من يجعل الكحلاء صورة للهمزة، أو حذفت لوجود عوض نحو ﴿الربوا﴾ و ﴿تردى﴾ أو حذفت اختصاراً كالألف التي بعد الهاء في «هذا» و «هؤُلاءِ» ونحوهما، وبعد الياءِ في ﴿يا جبال﴾ و ﴿يأيها﴾ ونحوهما. وإنما كانت الألف في هذا النوع الأخير متطرفة لا متوسطة لأن ها التنبيه ويا النداء كلمتان مستقلتان بأنفسهما ولهذا كان المد منفصلاً في نحو «هؤلاء» و «يأيها» فتلحق هذه الألفات كلها في موضع النطق بها كما هو الشأن فيها إذا حذفت من الوسط. وفهم من قوله «ما لم يقع من بعدها سكون» أن الألف المحذوفة من الطرف إذا وقع قعدها ساكن لا تلحق وهو كذلك، لأن الساكن يوجب سقوطها من اللفظ وصلاً والنقط مبني على الوصل. ومثاله فيما حذف اختصاراً ﴿يبنؤُم﴾ فإن ألفه لا تلحق عند الجميع

خلافاً للبيب. ومثاله في المعوض ﴿موسى الكتاب﴾ و ﴿قرى﴾ و ﴿من ربوا﴾ على كتبه بالواو. وإنما كانت الألف في ﴿قرى﴾ و ﴿من ربوا﴾ متطرفة لأن مرادهم بالمتطرف هنا آخر الكلمة الذي تطرف خطاً فدخلت الألف في ﴿قرى﴾ و ﴿من ربوا﴾ لأنها متطرفة خطاً والتنوين إنما هو طرف لفظاً. ودخل أيضاً ﴿الربوا﴾ ونحوه لأن آخر الكلمة المتطرفة هو الألف المعوض، وأما الألف التي بعد الواو فإنما جيء بها بعد تمام الكلمة فليست منها ولذلك سميت زائدة.

فإن قلت: مقتضى قول الناظم «ما لم يقع من بعدها سكون» أن لا تلحق الألف الثانية من ﴿تراءا﴾ بناء على أنها هي المحذوفة والمنصوص خلافه. فالجواب أن ﴿تراءا﴾ غير مراد للناظم هنا لنصه عليه فيما تقدم، وكذا ما ألحق به على ما سيأتي.

تنبيه: يلحق بـ ﴿قرىً﴾ و ﴿ربواً﴾ نحو ﴿ماء﴾ على المختار فيه وهو أن المحذوف منه صورة الهمزة وكذلك ﴿ملجئاً﴾ عند من يجعل الألف الموجودة صورة للهمزة وإن كان مرجوحاً فيدخلان في مفهوم قول الناظم «ما لم يقع من بعدها سكون» وحينئذ لا تلحق الألف المحذوفة فيهما كما لا تلحق في ﴿قرّى﴾ و ﴿ربوا﴾ لسقوطها في الجميع وصلاً والنقط مبني على الوصل. ولا يدخل فيه نحو ﴿رءا الشمس﴾ على رأي من يجعل المحذوفة هي الثانية لأنه عندهم ملحق بـ ﴿تراءا﴾ وقد تقدم أن الناظم حكم فيه بلزوم إلحاق الثانية إذا حذفت وعلته كعلته وهو عدم ما يدل على المحذوفة كما قدمناه في ﴿تراءا﴾ بخلاف نحو ﴿ماء﴾ و ﴿ملجئاً﴾ إذ علامة التنوين تدل فيهما على الألف. ثم قال:

وَمَـــعَ لاَمٍ أُلْحِقَـــتْ يُمْنَـــاهُ ... لأَسْفَـــلٍ مِـــن مُنْتَهَـــى أَعْـــلاَهُ

مَـــا لَـــمْ تَكُـــنْ بِـــوَاوٍ اوْ يَـــاءٍ أَتَـــتْ ... وَقِيـــلَ يُمْنَـــاهُ بِكُـــلٍّ أُلْحِقَـــتْ

تكلم هنا على الألف المعانقة للام إذا حذفت وقسمها الى قسمين: قسم حذفت فيه اختصاراً، وقسم حذفت فيه لوجود عوض. فأشار إلى حكم القسم الأول بالبيت الأول ومعناه أن الألف التي مع اللام إذا حذفت اختصاراً نحو ﴿لاعبين﴾ تلحق بالحمراء في الجهة اليمنى من اللام باعتبار الكاتب، ويبتدأ بالإلحاق من الموضع الذي انتهى فيه أعلى اللام بحيث يكون أعلى الملحق مقارناً لأعلى اللام مع بقاءِ بياض يسير بينهما، ويمتد الملحق إلى أسفل اللام، ولا بد من خروج الألف الملحقة من اللام إلى مطته من أمام كما نصوا عليه. وهذا الإلحاق بهذه الكيفية منظور فيه إلى الألف المعانقة للام إذا أثبتت فإنها هي التي في الجهة اليمنى على ما هو المختار لما سيأتي في محله إن شاء الله.

ثم أشار بالبيت الثاني إلى حكم القسم الثاني وهو ما حذف لوجود عوضه سواء كان

واواً أو ياء نحو ﴿الصلوة﴾ و ﴿موليه﴾ فذكر فيه قولين: أحدهما أن الألف الملحقة لا تكون معانقة للام خارجة إلى يمناه وإلى ذلك أشار بقوله «ما لم تكن بواو أو ياء أتت» وسكت عن بيان موضعها استغناءً بما قدمه في قوله «وما بواو أو بياء كتبا» البيت. من أنه يحلق على الواو والياء. وهذا القول اقتصر عليه الداني وهو المعمول به. والقول الثاني وهو مذهب أبي داود أنك تلحقها معانقة للام خارجة إلى يمناه وهو معنى قوله «وقيل يمناه بكل أُلحقت» أي تلحق يمينه سواء كانت مما حذف اختصاراً أو لوجود عوضه. ولا بد على هذا القول من أن يبتدأ بالإلحاق من رأس الحرف المعوض ويمر به إلى جهة اليمين خارجاً إلى يمين اللام ماراً إلى أعلاه كما نصوا عليه، وليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك. وأطلق في كلامه ومراده التقييد بما لم يقع بعده ساكن نحو ﴿الأعلى الذي﴾ و ﴿مولى﴾ فإنه لا يلحق لا يمين ولا يسار. والباء في قوله «بواو» للمصاحبة وفي قوله «بكل» بمعنى «في». ثم قال:

لَكِنْ مِّنِ اسْمِ اللهِ رَسْماً حُطَّا وَاللاَّتِ بِالإِلْحَاقِ فَرْقاً خُطَّا

لما قدم أن الألف المعانقة للام إذا حذفت لا بد من إلحاقها وكان من جملة ما يدخل في ذلك لفظ الجلالة وهو «الله» إذ هو مما حذفت منه الألف المعانقة للام، استدرك الكلام عليه هنا لكون حكمه مخالفاً لما تقدم فقال «لكن من اسم الله رسماً حطا» يعني أن ألف اسم الله لا تلحق بل تحذف من الخط رأساً، وإنما تثبت لفظاً خاصة. ومراده باسم الله لفظ «الله» على أي وجه ورد سواء كان مجرداً من الزوائد نحو ﴿الله ربنا﴾. ﴿قال الله﴾. ﴿الى الله﴾ أو اتصلت الزوائد بأوله نحو ﴿بالله﴾ و ﴿تالله﴾ أو بآخره نحو «اللهم» لأن لفظ الله موجود في الجميع والزوائد لا عبرة بها. وقوله «رسما» احترز به من اللفظ، وعبر به عن النقط تسامحاً لهذا المقصد وهو الاحتراز من اللفظ. وقوله «حطا» في الشعر الأول بحاء مهملة بمعنى ترك وأسقط والضمير المستتر فيه عائد على الألف المحذوف. وإنما لم يلحق الألف في لفظ الجلالة مع كونه متوسطاً موجوداً في اللفظ ـ والقاعدة فيما كان هكذا لزوم إلحاقه ـ لما أشار إليه في الشطر الثاني وهو القصد إلى أن يفرق بينه وبين اللات الذي هو اسم صنم وهو المذكور في قوله تعالى ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾ [النجم: ١٩] لا سيما على مذهب من يقف عليه بالهاء، ولو عكس لحصل الفرق أيضاً لكن لما كان لفظ الجلالة كثير الدور ناسبه التخفيف بخلاف اللات إذ لم يرد إلا في موضع واحد.

فإن قلت: الفرق بينهما موجود خطاً بكون آخر اسم الجلالة هاء وآخر اسم الصنم تاء. فالجواب أنهم قصدوا بذلك تقوية الفرق بينهما وتأكيده فمهما أمكنهم فرق أتوا به

زيادة في إبعاد كل من اللفظين من الآخر، ولذلك فرقوا بينهما في اللفظ أيضاً بالتفخيم في لفظ الجلالة والترقيق في الآخر. واعلم أن الذي عندهم هو ما ذكرناه من أن الذي قصد به الفرق إنما هو ترك الإلحاق في لفظ الجلالة، وأما الإلحاق في اللات فقد جاء على الأصل. وظاهر كلام الناظم يقتضي العكس، وأن إلحاق اللات هو الذي قصد به الفرق وليس كذلك. وقوله «خطاً» في الشطر الثاني بخاء معجمة بمعنى كتب، والضمير المستتر فيه عائد على «اللات» و «فرقاً» مفعل لأجله علة لـ «خُطّا». ثم قال:

وَأَلْحقَنْ أَلِفَي إِدَارَأْتُمُ ... وَالْيَاءَ مِنْ إِيلاَفِهِمْ وَتَرْسُمُ
ثَانِيَ نُنْجِي يُوسُفٍ وَالأَنْبِيَا ... حَمْرَا وَأَوَّلاَ بِبَابِ حَيِي
وَاخْتِيرَ تَرْكُ لَحْقِ تُثْوِي رُءْيَا ... .

ذكر هنا ستة أشياء يلحق الحرف المحذوف منها بالحمراءِ اتفاقاً في أربعة منها، وعلى غير المختار في اثنين والمختار فيهما ترك الإلحاق. وهذه الأشياء الستة بعضها حذف منه الألف وهو ﴿فادارأتم﴾ في «البقرة» وبعضها حذف منه الياء وهو ﴿إيلافهم﴾ في سورة «قريش» وباب ﴿حيي﴾ وبعضها حذف منه النون وهو ﴿ننجي﴾ في «يوسف» و «الأنبياء» وبعضها حذف منه الواو وهو ﴿تثوي﴾ و ﴿رءيا﴾ فأشار إلى حكم ﴿فادارأتم﴾ في «البقرة» بقوله «وألحقن ألفي ادارأتم» وألفاه هما التي بعد الدال وهي ألف تفاعل والتي بعد الراء وهي صورة الهمزة. وقد قدم في الرسم حذف الألفين وأمر هنا بإلحاقهما معاً يعني اتفاقاً. ولا إشكال في إلحاق التي بعد الدال لأنها مما حذف من الوسط اختصاراً. وذكر حكمها مع كونه معلوماً من قوله «وألحقن ألفاً توسطا» البيت. خوفاً من توهم عدم إلحاقها لو اقتصر على ذلك إلحاق الثانية، وأما الألف التي بعد الراء فكان حقها أن لا تلحق بل يكتفى عنها بنقطة الهمزة في موضعها كما هو عند الجمهور في غير ﴿فاداراتم﴾ مما همزته ساكنة مفتوحة ما قبلها وذلك ﴿اطمئننتم﴾ و ﴿امتلئت﴾ إذا قلنا بحذف صورة الهمزة منهما، وكأنهم لما رأوا في ﴿فادرأتم﴾ تكرار الحذف جعلوا الإلحاق جبراً لذلك. وسكت عن ﴿اطمأننتم﴾ و ﴿امتلئت﴾ مع أنه قدم في باب الهمز من الرسم الخلاف في حذف صورة الهمزة منها، إما لأنه يختار إثبات الصورة فيهما وهو المعمول به كما قدمناه، أو لأنه يختار فيهما عدم الإلحاق بناء على حذف الصورة.

ثم أشار إلى حكم ﴿إيلافهم﴾ في سورة «قريش» بقوله «والياء من إيلافهم». فقوله و «الياء» منصوب بالعطف على ألفي ﴿ادارأتم﴾ أي وألحقن الياء من ﴿إيلافهم﴾ باتفاق. وقد قدم في الرسم حذفها وصفة إلحاقها كصفة رسمها لو كانت ثابتة وهو أن تجعل بعد الألف الذي هو صورة الهمزة ياء حمراء متصلة باللام بعدها. وخالف اللبيب فقال: إن

الياء تلحق هنا مردودة جرياً على ما اختاره من عدم إيصال المحذوفات الملحقة إلى ما أثبت والعمل على الأول. وقد نبهنا على هذا الخلاف في باب الهمز، وإنما الحقوا هذه الياء خيفة أن يتوهم إسقاطها رأساً حتى من اللفظ لا سيما وقد قرىء به كما قدمناه في الرسم، وهذه الياء ليست بحرف مد بالأصالة بل أصلها همزة على ما قدمناه في الرسم ولذلك لم يصح عندهم الاستغناء عنها بجعل المد في موضعها.

ثم أشار إلى حكم ﴿ننجي﴾ في «يوسف» و «الأنبياء» بقوله «وترسم ثاني ننجي يوسف والأنبيا حمرا» أي وارسم ثاني نوني ﴿ننجّي﴾ حمراء من غير خلاف في سورة «يوسف» وسورة «الأنبياءِ». فقوله و «ترسم» لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر ولذلك صح عطفه على «الحقن». وقد قدم الناظم في الرسم حذف النون الثانية من ﴿ننجي﴾ في السورتين وأَمرك هنا بأن تلحقها أي بين النون الكحلاء والجيم بأن تجعل سنا بالحمراء بينها واصلاً إلى السطر، هذا هو الجاري على ما عليه المحققون من إيصال الملحق إلى السطر. والجاري على مختار اللبيب أن تجعل نوناً معرقة فوق السطر حمراء، وبالأول جرى العمل. ولما سكت الناظم في الرسم عن النون الثانية من ﴿لننظر﴾ في «يونس» و ﴿لننصر رسلنا﴾ في «غافر» سكت عنها هنا أيضاً. وقد قدمنا في الرسم أن الشيخين ذكراها بالخلاف وضعفا حذفها، وبإثباتها جرى العمل. وإذا بنيت على حذفها فلا فرق بينها وبين نون ﴿ننجي﴾ المحذوفة في الإلحاق. ولما عبر الناظم في ألفي ﴿فادارأتم﴾ بالإلحاق لم يحتج إلى بيان لون الحمرة لاستلزام الإلحاق له كما قدمناه. ولما عبر في ﴿ننجي﴾ بالرسم احتاج حينئذ إلى بيان اللون فقال «حمراء» لأن الرسم لا يستلزم الحمرة إذا أكثر ما يطلق على ما يكتب بالكحلاء مما هو ثابت كما قدمناه أيضاً. وعبر بـ «ثاني» وهو مذكر ثم وصفه بحمراء وهو مؤَنث لأن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها.

ثم أشار إلى حكم باب ﴿حيي﴾ بقوله «وأولاً بباب حيى»أي وارسم بالحمراء حرفاً أولاً في باب ﴿حيي﴾ ويعني الياء الأولى منه. وباب ﴿حيي﴾ هو ما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف ولم ترسم منهما إلا ياء واحدة وقد وقع ذلك في أربع كلمات في خمسة مواضع وهي: ﴿إن وليي الله﴾ [١٩٦] في الأعراف و ﴿من حيي عن بينة﴾ [٤٢] في «الأنفال» و ﴿لنحيي به بلدة ميتاً﴾ [٤٩] في «الفرقان» و ﴿على أن يحيي الموتى﴾ [ ] في «الاحقاف» والقيامة. وقد قدم الناظم في الرسم أن الراجح في باب حيي حذف الياء الأولى وأمر هنا بإلحاقها مراعاة لحركتها إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف، ولا يصح أن يستغنى عن الياء هنا بالمد في موضعها إذ ليست بحرف مد فتعين إلحاقها، ولم يذكر حكم الثانية إذا بنينا على حذفها. والظاهر أن لا فرق بينها وبين الأولى فلا بد من

إلحاقها لأجل حركتها وسكت هنا عن ﴿يستحيـي﴾ ونحوه مما ثاني المثلين فيه ياءٌ ساكنة في الطرف لتقدمه في باب المد في قوله «كذا قياس نحو لا يستحيـي» البيت. لكن ذلك على حذف الثانية. وأما إن بني فيه على حذف الأولى فلا بد من إلحاقها رعياً لحركتها كما تقدم في باب ﴿حيـي﴾. فهذه هي الأشياء الأربعة التي يلحق فيها المحذوف اتفاقاً. ثم ذكر ما لا يلحق فيه المحذوف على المختار وهو ﴿تئوي﴾ و ﴿رءيا﴾ فأشار إلى حكم ﴿تئوي﴾ بقوله «واختير ترك لحق تؤوي» وينبغي أن يقدر فيه مضاف قبل «تئوي» أي نحو تئوي ويكون المراد حينئذ بنحو تئوي كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة. وقلنا بحذفها لاجتماع المثلين، وسواء كان المثلان واوين أو ياءين أو ألفين.

فمثال الواوين ﴿تئوي﴾ و ﴿ليطفئوا﴾ و ﴿خاطئون﴾ ولا فرق في ﴿تئوي﴾ بين أن يكون مجرداً كما نطق له أو متصلاً بضمير نحو ﴿تئويه﴾ وقد قدم الناظم في الرسم أن ﴿تئوي﴾ مما حذفت فيه صورة الهمزة لئلا يجتمع مثلان. ومثال الياءين ﴿مستهزءين﴾ و ﴿رِءْيَاً﴾ بكسر الراء مهموزاً. ومثال الألفين ﴿مئاب﴾ و ﴿تبوءا﴾ و ﴿نئا﴾ و ﴿رءا﴾ في غير الموضعين المتقدمين للناظم في الرسم. فالمختار المعمول به في ضبط جميع ذلك ترك إلحاق صورة الهمزة والاقتصار على جعل الهمزة نقطة صفراء في السطر قبل الواو في ﴿تئوي﴾ ونحوه، وقبل الياء في ﴿مستهزءين﴾ ونحوه، وقبل الألف في ﴿مئاب﴾ ونحوه. ومقابل المختار إلحاق صورة الهمزة قبل الأحرف الثلاثة وجعل الهمزة نقطة صفراء فوق الصورة الملحقة.

ثم أشار إلى حكم ﴿رءيا﴾ بقوله «رءيا» وهو بضم الراء معطوف على «تئوي» بإسقاط العاطف ومراده به الرءيا ورءياك وشبههما. ونطق به مجرداً من السوابق واللواحق قصداً للشمول لأنه القدر المشترك وإلا فلفظ «رءيا» لم يقع في القرءان منكراً. وقد قدم الناظم في الرسم أن صورة الهمزة محذوفة من الرءيا، وأشار هنا إلى أن المختار في ضبطه ترك إلحاق الواو ـ التي هي صورة الهمزة ـ والاقتصار على جعل الهمزة نقطة صفراء في السطر. ومقابل المختار إلحاق الواو وجعل الهمزة نقطة صفراء فوقها، وبالوجه المختار جرى العمل. وينبغي أن يقدر قبل قوله «رءيا» مضاف كما قدر في «تئوي» أي ونحو رءيا ليدخل في ذلك كل ما حذفت منه صورة الهمزة للاختصار لا لكونها بعد ساكن، ولا لاجتماع مثلين فيدخل في ذلك ﴿امتلئت﴾ و ﴿اطمئننتم﴾ فالحكم في الجميع إذا بنيت على حذف صورة الهمزة كالحكم في الرءيا، وهو أن المختار ترك إلحاق صورة الهمزة والاقتصار على جعل نقطة صفراء في السطر، ومقابل المختار إلحاق صورتها وجعل الهمزة نقطة صفراء فوقها ويستثنى من ذلك ﴿ادارأتم﴾

لتقدم ذكره بحكمه الخاص به. وقوله «ألحقن» بنون ساكنة في آخره هي نون التوكيد الخفيفة و «ألفي» مفعوله منصوب بالياء لكونه مثنى وحذفت نونه للإضافة وياؤه مكسورة لالتقاء الساكنين. ثم قال:

. . . . . وَأَلْحِقَ أَوْلِيَاءِ وَاواً أَوْلِيَاءَ
إِن شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرِ وَهَمْزُهُ فِي الْخَطِّ لَمْ يُصَوَّرِ

لما قدم في الرسم الخلاف في همز «أولياء» المرفوع والمجرور إذا أضيف إلى ضمير هل له صورة أو لا، تعرض هنا إلى ضبطه إذا بنيت على أن همزه لم يصور في الخط، فذكر أنك بالخيار إن شئت ألحقت واواً حمراء يعني في المرفوع نحو ﴿**أولياؤهم الطاغوت**﴾ [البقرة: ٢٥٧] أو ياء حمراء يعني في المجرور نحو ﴿**إلى أوليائهم**﴾ وجعلت الهمزة فقط صفراء فوق الواو وتحت الياء، وإن شئت لم تلحق واكتف بجعل همزه صفراء في السطر، فهما وجهان مبنيان على أن همزه غير مصور ولذا قال «وهمزة في الخط لم يصور». وأما إذا بنيت على أن همزه مصور فالحكم ظاهر لدخوله في عموم قوله «وما بشكل» الخ. ولذا لم يتعرض له هنا. وسكت هنا عن إلحاق الألف الواقعة بعد الياء في أولياء المذكور إذا قلنا بحذفها لكونه يعلم من قوله في باب المد «وإن تكن ساقطة في الخط» البيت. وقد قدمنا في الرسم أن أبا داود اختار تصوير همز «أولياء» المذكور وإثبات ألفه وعلى ما اختاره العمل. وقول الناظم «وألحق» فعل أمر إلا أنه مفتوح الآخر لنقل حركة همزة «أولياء» إليه. و «أولياء» مفعول وهو على حذف مضافين أي صورة همزة «أولياء» و «واواً» أو «ياء» حال من صورة المقدرة و «أو» للتنويع لا للتخيير وجملة قوله «وهمزه في الخط لم يصور» حالية والواو الداخلة عليها واو الحال أي وألحق إن شئت في حال انتفاء صورة الهمز من الخط أي الرسم. ثم قال:

قِيَاسُهُ جَزَاؤُهُ فِي يُوسُفَا لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِم مَّا أَلِفَا

لما قدم في الرسم أن صاحب المقنع ذكر حذف صورة الهمز بقلة في جزاؤه الواقع في سورة سيدنا يوسف في قوله تعالى ﴿**فما جزاؤه إن كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه**﴾ [٧٤، ٧٥] تعرض هنا إلى ضبطه باعتبار ما ذكره صاحب المقنع فأشار إلى أن المتقدمين إنما تكلموا على ﴿**جزاؤه**﴾ في «يوسف» باعتبار الرسم ولم يتكلموا عليه باعتبار الضبط، لكن القياس يقتضي أن يكون حكمه حكم ﴿**أولياؤه**﴾ المتقدم إذ لا فرق بينهما فيكون فيه عند من حذف صورة همزه وجهان كوجهي ﴿**أولياؤه**﴾ المرفوع أحدهما إلحاق الواو بالحمراء وجعل الهمزة صفراء فوقها، والثاني عدم إلحاق الواو والاكتفاء عنها بجعل همزة صفراء في السطر. وقياس الناظم هنا صحيح

إذ كل من المقيس والمقيس عليه حذفت منه صورة همزة مضمومة اتصلت بضمير وقبلها ألف. وسكت هنا عن إلحاق الألف الواقعة بعد الزاي في «جزاء» يوسف مع أنه قدم في الرسم أن أبا داود نص في التنزيل على حذفها لما قدمناه في ﴿أولياؤه﴾. وقد ذكرنا في الرسم أن العمل في «جزاء» يوسف على تصوير الهمزة وهو الكثير وعلى حذف الألف. وقوله «قياسه» مبتدأ خبره «جزاؤه» و «في يوسف» حال من «جزاؤه» وضمير «قياسه» عائد على «أولياء». و «قياس» مصدر بمعنى اسم المفعول كضرب الأمير ونسج اليمن أي مقيس أولياء جزاؤه في يوسف. وقوله «لكن» بتشديد النون واسمها عائد على «جزاؤه» وحذفه للعلم به وخبرها جملة «ما ألفا». و «ما» نافية و «ألفا» بكسر اللام مخففة معناه عهد و «في نصوصهم» متعلق به. ثم قال:

وَنُونُ تَأْمَنَّا إِذَا أَلْحَقْتَهْ فَانقُطْ أَمَاماً أَوْ بِهِ عَوَّضْتَهْ

أشار هنا إلى كيفية ضبط ﴿تأمنا﴾ من قوله تعالى ﴿ما لك لا تأمنا على يوسف﴾ [يوسف: ١١] وهذه اللفظة مركبة من فعل مضارع مرفوع آخره نون، ومن مفعول به أوله نون ففيها نونان: إحداهما المرفوعة التي هي آخر المضارع، والأخرى نون ضمير المفعول على حد قولك «تضْمَنُنَا». وقد أجمع كتاب المصاحف على كتبها بنون واحدة، وفيها لنافع وغيره من القراء السبعة وجهان: أحدهما إدغام النون الأولى في النون الثانية إدغاماً تاماً مع الإشمام، والآخر الإخفاء، والمراد بالإشمام أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت قبل الفراغ من النطق بالنون الثانية تنبيهاً على حركة النون الأولى. وقيل: بعد الفراغ من النطق بالنون الثانية، والصحيح الأول. والمراد بالإخفاء هنا الروم وهو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاماً غير تام، لأن التام يمتنع مع الروم لأن الحرف لم يسكن سكوناً تاماً فيكون أمراً متوسطاً بين الإظهار والإدغام. هذا ما عليه أكثر المحققين في معنى الإخفاء هنا وبه القراءة عندنا. وذهب جماعة إلى أن النون الأولى مظهرة مع الإخفاء. فعلى الوجه الأول وهو الإدغام التام مع الإشمام لا حذف في ﴿تأمنا﴾ لأن الإدغام التام لا يتأتى إلا مع تسكين أول المثلين فيرجع رسمها إلى باب ﴿ءامنا﴾ وعلى الوجه الثاني وهو الإخفاء يكون في ﴿تأمنا﴾ حذف النون الأولى من الرسم كما صرح به الشيخان وذلك على خلاف الأصل، لأنها لم تدغم فيما بعدها إدغاماً تاماً فضبط ﴿تأمنا﴾ على الوجه الأول الذي هو الإدغام التام مع الإشمام يكون بتشديد النون وجعل نقطة بالحمراء بينها وبين الميم دلالة على الإشمام. ويجوز على هذا الوجه أن تجعل جرة بين الميم والنقطة علامة على أن السكون قبل الإشمام، وهذا على أن الإشمام يكون قبل الفراغ من النطق بالنون الثانية.

وأما على القول بأنه يكون بعد الفراغ من النطق بها فضبط ﴿تأمنا﴾ كذلك إلا أن النقطة تجعل بعد النون الكحلاء لا قبلها.

فهذه ثلاثة أوجه في ضبط ﴿تأمنا﴾ على وجه الإدغام التام مع الإشمام ولم يتعرض الناظم إلى ضبطها على هذا الوجه، وإنما تعرض إلى ضبطها على الوجه الثاني الذي هو الإخفاء فذكر فيها وجهين منصوصين لأهل الفن: أحدهما أن تشدد النون الكحلاء وتلحق نوناً حمراء قبلها، وتجعل نقطة بالحمراء أمام النون الحمراء دلالة على ضمتها كما هو الشأن في الحركة المختلسة. فتشديد الكحلاء دليل على الإدغام، وجعل النقطة الدالة على ضمة النون الحمراء دليل على نقصانه، وإلى هذا الوجه أشار الناظم بقوله «ونون تأمنا إذا ألحقته فانقط أماماً». ومعنى قوله «إذا ألحقته» إذا قرأت بالإخفاء الذي يترتب عليه الإلحاق. الوجه الثاني أن تشدد النون الكحلاء وتعوض النون الحمراء بالنقط بأن تستغني عن إلحاق الحمراء بجعل النقطة الدالة على الضمة في موضعها، وإلى هذا الوجه أشار بقوله «أو به عوضته» أي أو عوض النون الحمراء بالنقط الدال على ضمتها. وإنما وضعت علامة الحركة هنا بدون حرفها لكون الحركة غير خالصة، وأما الحركة الخالصة فلا يجوز عندهم وضع علامتها بدون حرفها.

وهذا الوجه الثاني مماثل لوجه الاقتصار على النقطة إذا جعلت قبل النون في الإشمام، ولا يفرق بينهما إلا بالقصد من الناقط. وما ذكرناه من تشديد النون الكحلاء في هذين الوجهين اللذين ذكرهما الناظم مبني على ما عليه أكثر المحققين من أن النون الأولى مدغمة في الثانية إلا أن الإدغام غير تام على ما قدمناه. وأما على ما ذهب إليه جماعة من أنها مظهرة مع الإخفاء فلا تشدد النون وإنما اقتصر الناظم على ضبط ﴿تأمنا﴾ على وجه الإخفاء لأنه هو الذي عليه أكثر أهل الأداء واختاره الداني، ولهذا جرى العمل بضبط ﴿تأمنا﴾ على وجه الإخفاء كما جرى العمل بالوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرهما الناظم المبنيين عليه. وقوله «ونون تأمنا» مبتدأ ومضاف إليه وللمبتدأ نعت مقدر أي ونون تأمنا المحذوف والخبر «إذا» وما بعدها. وقوله «فانقط» جواب «إذا» والضمير في «ألحقته» و «عوضته» عائد على المبتدأ والضمير في «به» عائد على النقط المفهوم من قوله «فانقط» وهو متعلق بـ «عوضته». ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِيمَا زِيدَ فِي الهِجَاءِ مِنْ أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَّاءِ

أي هذا القول في علامة ما زيد في الهجاء من ألف أو واو أو ياء، ففي الترجمة حذف مضاف وهو علامة. والمراد بالعلامة هنا الدارة التي تجعل بالحمراء على الحرف المزيد لتدل على أنه زائد، وسينص عليها الناظم آخر الباب وهي المقصودة بالذكر في

هذا الباب لأنها هي التي من فن الضبط. وأما ما زيد من الألف والواو والياء وهو من فن الرسم، وقد قدمه الناظم فيه. وإنما ذكره هنا توطئة لذكر الدارة ولذا اختصره هنا مشيراً في الغالب إلى كل نوع من أنواعه بكلمة فقط، ومراده بالهجاء هجاء المصاحف المعبر عنه عندهم بالرسم.

واعلم أن الناظم نوع زيادة الألف التي تجعل عليها الدارة إلى عشرة أنواع: الأول: ما زيدت فيه الألف بعد همزة مفتوحة للام على الراجح نحو ﴿لأ أذبحنه﴾ الثاني مثله إلا أن الهمزة مكسورة وهو ﴿لا الى﴾. الثالث: ما زيدت فيه بين كسرة وفتحة نحو ﴿مائة﴾ الرابع: ما زيدت فيه بين كسرة وياء متولدة عنها وذلك ﴿جِايَء﴾ الخامس: ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة نحو ﴿تايئسوا﴾ السادس: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دالة على الجمع نحو ﴿تايئسوا﴾ أيضاً. السابع: ما زيدت فيه بعد واو الفرد نحو ﴿أَدعوا ربي﴾ الثامن: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمز على خلاف الأصل نحو ﴿تفتؤا﴾ التاسع: ما زيدت فيه بعد واو معوضة من ألف في الطرف نحو ﴿الربوا﴾ العاشر: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمز على القياس نحو ﴿امرؤا﴾ ونوع زيادة الياء إلى ثلاثة أنواع، وأما زيادة الواو فهو عند الناظم نوع واحد وستأتي كلها في كلامه. ثم قال:

فَكُلُّ مَا الأَلِفُ فِيهِ أُدْخِلاَ ... كَقَوْلِهِ لا أَذْبَحَنَّ لإِلَى
وَشِبْهِهِ مِمَّا بَقِي فَالْمُتَّصِلْ ... بِاللاَّم صُورَةٌ قِيلَ الْمُنْفَصِلْ

نعرض في هذين البيتين إلى نوعين من أنواع زيادة الألف وهما الأول والثاني منها، وعبر عن الألف الزائدة بالمدخلة لأن كل مدخل على شيء زائد عليه لطروه بعد أن لم يكن. ومعنى البيتين أن كل لفظ فيه ألفان إحداهما صورة للهمزة والأخرى زائدة خطاً كـ ﴿لأ اذبحنه﴾ من قوله تعالى ﴿لأعذبنَّه عذاباً شديداً أو لأ اذبحنه﴾ [النمل: ٢١] و ﴿لإ الى﴾ من قوله تعالى ﴿لإ الى الله تحشرون﴾ [١٥٨] في «آل عمران» و ﴿لإ الى الجحيم﴾ [٦٨] في «والصافات» اختلف أهل الضبط في أي ألفيه صورة للهمزة وأيهما الزائد فقيل: الألف المتصل باللام أي المعانق لها هو صورة الهمزة، والألف الزائد هو المنفصل. وقيل: بالعكس. والراجح القول الأول ولذا صدر به الناظم، وأشار بـ ﴿لأ أذبحن﴾ إلى النوع الأول ويدخل فيه ما بقي من هذا النوع وهو ﴿لأ اوضعوا﴾ و ﴿لأ انتم﴾ و ﴿لأ اتوها﴾ عند من يزيد الألف فيها وإلى ذلك أشار بقوله «وشبهه مما بقي». وقد قدمنا في الرسم أن المعمول به عدم زيادة الألف في ﴿لأوضعوا﴾ و ﴿لأنتم﴾ و ﴿لأتوها﴾. وأشار إلى النوع الثاني بـ ﴿لإ الى﴾ وهو معطوف على ما قبله بواو

محذوفة، ولم يوجد من هذا النوع إلا هذا اللفظ. وقد قدمنا في الرسم أن المعمول به في ﴿لإلى﴾ عدم زيادة الألف. وكيفية ضبط النوع الأول بناءً على أن الألف المنفصلة هي الزائدة أن تجعل الهمزة نقطة صفراء معها حركتها فوق الألف المعانقة وهي التي من جهة اليمين على الراجح كما سيأتي، وتجعل دارة حمراءَ فوق الألف المنفصلة دلالة على زيادتها.

وهذا الضبط هو الذي جرى به العمل، وهو مبني على ما قدمناه في الرسم من أن زيادة الألف في هذا النوع للدلالة على إشباع حركة الهمزة، فيعلم بذلك أن فتحتها مشبعة أي تامة لا مختلسة، أو أن زيادتها لتقوية الهمزة وبيانها لأنها حرف خفي بعيد المخرج فقويت بزيادة الحرف في الكتابة كما قويت بزيادة المد في التلاوة. وعلى أن الألف زائدة لما قدمنا، بنى الناظم هنا ـ لأنه نص آخر ـ هذا الباب على لزوم الدارة لهذه الألف وذلك إنما ينبني على أنها زائدة لما قدمنا إذ لو بنينا على غيره من بقية الأوجه التي وجهوا بها لم تجعل عليها الدارة أصلاً. وأما النوع الثاني وهو ﴿لإ الى﴾ فإذا بنينا على أن الألف الزائدة فيه هي المنفصلة فلا توجه إلا بكونها تقوية للهمزة وبياناً لها. وكيفية ضبط هذا النوع أن تجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت المعانق، والدارة فوق الألف المنفصل. وهذا الضبط الذي ذكرناه في النوعين إنما هو على القول الراجح، وهو أن الألف المنفصلة هي الزائدة. وأما على مقابله وهو أن الزائد هو المعانق فإنك تجعل النقطة الصفراء مع حركتها فوق المنفصل في النوع الأول وتحته في النوع الثاني، وتجعل الدارة على المعانق في النوعين. وقول الناظم «المنفصل» مبتدأ خبره محذوف أي صورة دل عليه ما قبله. ثم قال:

وَزِيدَ مَا فِي مِأْيَةٍ وِجَاءَ وَتَايِئُسُواْ وَشِبْهِهِ مَجِيئَا

أشار في هذا البيت إلى أربعة أنواع من أنواع زيادة الألف العشرة: أولها: ما زيدت فيه الألف بين كسرة وفتحة وإليه أشار «بمائة» ومثله مائتين، وقد قدمنا في الرسم وجه زيادة الألف في هذا النوع. وأما كيفية ضبطه فبجعل دارة فوق الألف دلالة على الزيادة، وجعل الهمزة صفراء مع حركتها فوق الياء. ثاني الأنواع التي في هذا البيت: ما زيدت فيه الألف بين كسرة وياء متولدة عنها وإليه أشار بـ «جاىء» وقد وقع في «الزمر» و «الفجر» وليس ثم غيره. وقد قدمنا في الرسم أن العمل على رسمه بغير ألف. وإذا بنيت على رسمه بها فكيفية ضبطه أن تجعل دارة على الألف والمد على الياءِ، وتجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الياء في السطر. ثالث الأنواع التي في هذا البيت: ما زيدت فيه الألف بين فتحة وياء ساكنة وإليه أشار بـ «تايئسوا» وشبهه. والضمير في قوله «وشبهه»

يعود على «تايئسوا» ومراده بشبهه في هذا النوع ﴿يايئس﴾ و ﴿لشايء﴾ في «الكهف» وكذلك ﴿استيئسوا﴾ و ﴿استيئس﴾ وقد قدمنا في الرسم أن زيادة الألف في ﴿تايئسوا﴾ و ﴿يايئس﴾ و ﴿لشايء﴾ في «الكهف» متفق عليها، وفي ﴿استيئسوا﴾ و ﴿استيئس﴾ مختلف فيها، وأن العمل في المختلف فيه على ترك زيادتها. وقدمنا أيضاً وجه زيادة الألف في ﴿تايئسوا﴾ و ﴿يايئس﴾ و ﴿لشايءٍ﴾ في «الكهف».

وكيفية ضبط ﴿تايئسوا﴾ و ﴿يايئس﴾ أن تجعل الدارة على الألف وتجعل الهمزة نقطة صفراءَ في السطر بعد الياءِ، وكيفية ضبط ﴿لشايءٍ﴾ في «الكهف» أن تجعل الدارة على الألف وتجعل الهمزة صفراءَ بعد الياءِ في السطر، وضبط ﴿استايئسوا﴾ و ﴿استايئس﴾ عند من يزيد الألف فيهما كضبط ﴿تايئسوا﴾ و ﴿استايئس﴾ رابع الأنواع التي في هذا البيت: ما زيدت الألف فيه بعد واو متطرفة دالة على الجمع وإليه إشار بـ «تايئسوا» وشبهه. فـ «تايئسوا» أتى به الناظم مثالاً للنوع الثالث والرابع، وذلك لأن فيه زيادة الألف في موضعين بين الفتحة والياءِ الساكنة وبعد الواو، فكل موضع دلت فيه الزيادة على نوع وضمير. و «شبهه» عائد على «تايئسوا» ومراده بشبهه في هذا النوع كل لفظة في آخرها واو دل على جمع سواءٌ كان الواو مجانساً لما قبله أم لا، كان ضميراً أو لا، نحو ﴿قالوا﴾ ﴿اشتروا﴾ ﴿مرسلوا الناقة﴾ وقد قدمنا في الرسم وجه زيادة الألف التي بعد الواو في هذا النوع. وأما ضبطه فبجعل الدارة على الألف دلالة على زيادتها. وقوله «مجيئاً» تمييز أو مصدر في موضع الحال، ويقع في بعض النسخ «وجاءَ ما في مائة» فعليها يكون «مجيئاً» مفعولاً مطلقاً. ثم قال:

وَبَعْدَ وَاوِ الْفَرْدِ ثُمَّ تَفْتَؤُا وَبَابِهِ وَفِي الرِّبَوا وَفِي امْرُؤُا

أشار في هذا البيت إلى الباقي من أنواع زيادة الألف العشرة وهو أربعة أنواع: النوع الأول: ما زيدت فيه الألف بعد واو الفرد، والمراد بذلك كل ما كانت واوه من نفس الكلمة وهي آخرها، سواء بقيت تلك الواو ساكنة على الأصل نحو ﴿انما ادعوا﴾ أو حركت لعارض نحو ﴿ونبلوا أخباركم﴾ [محمد: ٣١] وقد قدمنا في الرسم وجه زيادة الألف في هذا النوع. وأما ضبطه فبجعل الدارة على الألف دلالة على زيادتها.

النوع الثاني من الأنواع التي أشار إليها في هذا البيت: ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمزة على خلاف الأصل، ولا فرق بين أن يكون قبل الهمزة في هذا النوع ألف كـ ﴿علماؤا﴾ و ﴿برءاؤا﴾ أو لم يكن قبلها ألف كـ ﴿تفتؤا﴾ و ﴿يتفيؤا﴾ وإلى ذلك أشار بقوله «ثم تفتؤا وبابه». وقد قدمنا في الرسم أن الواو في كلمات هذا النوع صورة للهمزة على مراد وصلها بما بعدها فكأنها متوسطة نحو

﴿أَبناؤُكم﴾ و ﴿يذرؤكم﴾ وقدمنا أيضاً علة زيادة الألف في هذا النوع. وعلى أن الواو صورة للهمزة والألف زائدة بنى الناظم هنا لحكمه ءَاخر الباب بلزوم جعل الدارة على الألف، وما بنى عليه الناظم هو المختار. وعليه فكيفية ضبط هذا النوع أن تجعل الهمزة صفراء فوق الواو معها حركتها، وتجعل الدارة على الألف دلالة على زيادتها، وهذا الضبط هو الذي جرى به العمل.

الثالث من الأنواع التي أشار إليها بقوله و «في الربوا» ويجري مجراه ﴿من ربوا﴾ في «الروم» عند من كتبه بألف بعد الواو. وقد قدمنا في الرسم وجه زيادة الألف في «الربوا» وفي «ربوا» وأن العمل في «ربا» على رسمه بالألف، وتقدم للناظم أن الواو تلحق عليها ألف حمراء فيكون ضبط «الربوا» بجعل الألف الحمراء فوق الواو وجعل الدارة على الألف.

الرابع من الأنواع التي أشار إليها في هذا البيت: ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمزة على القياس وإليه أشار بقوله «وفي امرؤا» أي في سورة «النساء». ومن هذا النوع ﴿لؤلؤاً﴾ رفعاً وجراً عند من زاد الألف فيه. وقد قدمنا في الرسم وجه زيادتها في ﴿امرؤا﴾ وتقدم للناظم وجه زيادتها في ﴿لؤْلؤا﴾ رفعاً وجراً عند من زادها. وأما ضبط هذا النوع فبجعل الهمزة نقطة صفراء فوق الواو في ﴿امرؤا﴾ و ﴿لؤلؤا﴾ المرفوع وتحت الواو في ﴿لؤلؤ﴾ المجرور وجعل الدارة فوق الألف. وقد قدمنا في الرسم أن العمل على عدم زيادة الألف في ﴿لؤلؤ﴾ الذي في «الطور» و «الواقعة» وعلى زيادتها في ﴿اللؤلؤا﴾ الذي في «الرحمان».

وهنا كملت أنواع الألف الزائدة العشرة التي تحتاج إلى الدارة، وبقي مما ذكره الناظم في الرسم من أنواع زيادة الألف أربعة أنواع: أولها ﴿لأهب﴾ على قراءة الياءِ. ﴿ابن﴾ حيث وقع. وثالثها ﴿إذا﴾ و ﴿لنسفعا﴾ و ﴿ليكونا﴾ ورابعها ﴿لكنا﴾ و ﴿إنا﴾ وإنما لم يذكرها هنا لأنه يرى أن الزائد الذي تجعل عليه الدارة إنما هو الزائد حقيقة وهو ما لا يلفظ به لا وصلاً ولا وقفاً، وذلك موجود في جميع الأنواع التي ذكرها هنا. وأما الأنواع التي سكت عنها هنا فليست الألف فيها كذلك بل هي إما ثابتة في الحالين كما في ﴿لأهب﴾ فإن الألف فيه عوض عن الياءِ إن قلنا إن الياءِ فيه حرف مضارعة، وصورة للهمزة إن قلنا إن الياءَ فيه مبدلة من الهمزة، فصارت الألف كأنها هي الياءُ فثبتت في الحالين. وإما ثابتة في الوقف كما في الأنواع الثلاثة الباقية فرءَى الناظم جعل الدارة في هذه الأنواع الأربعة يوهم إسقاط الألف بالكلية وصلاً ووقفاً وليس كذلك، فكان ذلك سبب سكوته عنها هنا. وما رءَاه في ذلك صحيح لأن القواعد تقتضيه وإن وقع في كلام

الشيخين التمثيل للألف المزيدة المستحقة للدارة بـ ﴿أَنا ومن اتبعني﴾ و ﴿أنا ورسلي﴾ قائلين وشبهه، لكن لم يوافقهما الناظم لما تقدم. وبعدم جعل الدارة على الألف في الأنواع الأربعة جرى العمل.

فإن قلت: لما كان الناظم يرى أن الألف في الأنواع الأربعة لا تستحق الدارة لما تقدم، كان حقه أن لا يطلق في الرسم الزيادة عليها إذ إطلاق الزيادة عليها يقتضي أنها زائدة حقيقة. قلت: قد قدمنا في الرسم أن إطلاقه الزيادة عليها تسامح اعتمد فيه على أن سكوته عنها هنا يدل على أنها ليست زائدة حقيقة. وقوله «بعد واو» معطوف على الجار والمجرور في البيت الذي قبله، و «تفتؤا» معطوف على «واو الفرد» بـ «ثم»، وقوله «وبابه» معطوف بالجر على «تفتؤا». وهذا البيت يقع في بعض النسخ في هذا الموضع وهو الصواب، ويقع في بعضها بعد هذا الموضع وليس بصواب. ثم قال:

وَزِيدَ أَيْضاً يَاءٌ مِنْ ءَانَاءِي وَبَابِهِ وَالْوَاوُ فِي أُوْلَاءِ

لما فرغ من الكلام على أنواع الألف الزائدة التي تلزمها الدارة، شرع في الكلام على زيادة الياءِ وزيادة الواو. فأما زيادة الياءِ فنوعها إلى ثلاثة أنواع: نوعان تلزمهما الدارة ونوع لا تلزمه الدارة. وأما زيادة الواو فهي عنده نوع واحد، فأما أنواع الياءِ فأولها ما زيد بعد همزة مكسورة نحو ﴿من ءاناءي﴾ وثانيها ما زيد بعد ياءٍ ساكنة وهو ﴿بأيْيد﴾ وهذان محل الدارة عند الناظم. وثالثها ما قبل ياء مشددة نحو ﴿بأيّيكم﴾ وهذا لا دارة فيه. فأما النوع الأول وهو ما بعد همزة مكسورة فإليه أشار بقوله «من ءاناءي وبابه» وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: قسم ليس قبل الهمزة فيه ألف نحو ﴿من نبإيْ﴾ وقسم قبل الهمزة فيه ألف نحو ﴿من تلقاءي﴾ ومنه لقآءِ معاً في «الروم»؟ عند الغازي. وضبط القسم الأول بجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت الألف وجعل الدارة على الياء دلالة على زيادتها وضبط القسم الثاني بجعل الهمزة صفراء مع حركتها في السطر، وجعل الدارة على الياء دلالة على زيادتها. وهذا الضبط في القسمين هو الذي جرى به العمل عندنا، وهو مبني على ما قدمناه في الرسم من أن الياء زائدة لتقوية الهمزة وبيانها، أو للدلالة على إشباع حركة الهمزة من غير تولد ياء لتتميز عن الحركة المختلسة، وهذا هو الذي بنى عليه الناظم هنا لأنه نص آخر الباب على لزوم الدارة لهذه الياءِ، وذلك إنما ينبني على زيادتها لما قدمنا إذ لو بنينا على غير ذلك مما ذكروه في توجيه رسم الياء في القسمين لم تجعل الدارة على الياء أصلاً.

واعلم أن صريح كلام الناظم في الرسم أن الياء في باب ﴿ملأيه﴾ والياء في ﴿الائي﴾ زائدتان فيكون باب ﴿ملأية﴾ داخلاً هنا في القسم الأول وهو ليس قبل الهمزة

فيه ألف، ويكون ﴿الائي﴾ داخلاً هنا في القسم الثاني وهو ما قبل الهمزة فيه ألف. وقد قدمنا في الرسم الكلام على باب ﴿ملأيه﴾ رسماً وضبطاً فارجع إليه إن شئت.

(وأما) ﴿الائى﴾ فقد رسم بالياء في جميع المصاحف حيثما وقع في القرءان، فيحتمل أن تكون ياؤه ليست بزائدة وإنما هي صورة للهمزة إما إلحاقاً بما استثني مما بعد ساكن نحو ﴿لتنوَأُ﴾ أو على مراد وصل الهمزة بعدها فتصير كالمتوسطة التي تصور من مجانس حركتها ﴿من أنبائكم﴾ وهذا الاحتمال هو الجاري على قاعدة أن الحرف، إذا دار بين الزيادة وعدمها فحمله على عدم الزيادة أولى لأنه الأصل. ويحتمل أن تكون ياؤه زائدة تقوية للهمزة، أو دلالة على إشباع حركتها، أو مراعاة لقراءة من قرأ ﴿الائي﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة. وهذا الاحتمال هو الجاري على القياس في الهمزة المتطرفة الواقعة بعد ساكن كالألف في نحو «السماء» و «الماء» إذ قياسها أن لا ترسم لها صورة. والاحتمال الأول هو ظاهر كلام الشيخين حيث بنيا ضبط ﴿الائي﴾ لورش على أنها خلف من الهمزة كما سيأتي، والاحتمال الثاني هو صريح كلام الناظم في الرسم كما قدمناه، وكأن الناظم فهم أن بناء الشيخين ضبط ﴿الائي﴾ على الاحتمال الأول لكونه هو المختار عندهما مع تجويزهما زيادة الياء في ﴿الائي﴾ فذكره في الرسم مع ما زيدت فيه الياء جمعاً للنظائر ولو على احتمال مرجوح عندهما وهو فهم صحيح.

واعلم أن رواية قالون في ﴿الائي﴾ تحقيق الهمزة، وأما ورش فالرواية المشهورة عنه تسهيلها بينها وبين الياء، ولم يتعرض الشيخان لضبط ﴿الائي﴾ على رواية قالون. ومقتضى قواعد الفن أن يكون ضبطه له بجعل الهمزة صفراء تحت الياء من غير دارة فوقها. هذا إذا قلنا إن الياء غير زائدة وإنما هي صورة للهمزة، وأما إذا قلنا إن الياء زائدة فيكون ضبطه لقالون بجعل الهمزة صفراء قبل الياء، وجعل دارة حمراء فوق الياء دلالة على زيادتها. والعمل عندنا على الضبط الأول لقالون، وأما ورش ففي ضبط ﴿الائي﴾ له على رواية التسهيل المشهورة عنه وجهان نقلهما أبو داود عن شيخه أبي عمرو الداني: أولهما أن تجعل تحت الياء نقطة بالحمراء وفوقها دارة علامة لتخفيفها ودلالة على أنها همزة ملينة بين بين، وأن كسرتها ليست خالصة ولا سكونها أيضاً. والوجه الثاني أن تعرى الياء من النقط إذ كسرها غير خالص وتجعل الدارة وحدها عليها ا هـ. واختار أبو داود تعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين فتحصل أن المنصوص في ضبط ﴿الائي﴾ لورش على رواية التسهيل ثلاثة أوجه، وهي مبنية على أن الياء خلف من الهمزة كما صرح به أبو داود لا زائدة، وبقي فيه وجه رابع وهو أن تجعل نقطة حمراء تحت الياء علامة للتسهيل من غير أن تجعل الدارة فوق الياء، وهذا الوجه هو الذي يقتضيه قول

الناظم فيما سبق «وذا الذي ذكرت في المسهل» البيت. كما قدمنا. وبالوجه الأول من هذه الأوجه الأربعة جرى العمل عندنا. ولم يتعرض الشيخان لضبط ﴿الائي﴾ لورش على رواية التسهيل إذ قلنا إن الياء فيه زائدة ومقتضى القواعد أن تجعل نقطة حمراء قبل الياء علامة للتسهيل بين بين، وتجعل دارة فوق الياء دلالة على زيادتها. وقول الناظم «والواو في أولاء» أشار به إلى ما زيدت فيه الواو وهو عنده نوع واحد وذلك ما زيدت فيه الواو بعد همزة مضمومة وهو ﴿أولاء﴾ وبابه. وحذف «وبابه» هنا لدلالة ما تقدم عليه ومراده﴿أولاء﴾ كيفما أتى في القرءان أي سواء اتصل به حرف خطاب لمفرد أو غيره أم لا كما قدمناه في الرسم. والمراد ببابه بقية ما زيدت فيه الواو من هذا النوع وذلك ﴿أولوا﴾ و ﴿أولي﴾ و﴿أولات﴾ وكذلك ﴿سأوريكم﴾ و ﴿ولأصلبنكم﴾ عند من زاد الواو فيهما. وقد قدمنا في الرسم أن العمل على زيادة الواو في ﴿سأوريكم﴾ في «الأعراف» و «الأنبياء» وعلى عدم زيادتها في ﴿لأصلبنكم﴾ في «طه» و «الشعراء» كالذي في «الأعراف» المتفق على عدم زيادة الواو فيه.

وكيفية ضبط هذا النوع بناء على توجيه زيادة الواو فيه بما قدمناه في الرسم أن تجعل الهمزة صفراء في وسط الألف ومعها حركتها، وتجعل الدارة الحمراء على الواو دلالة على زيادتها وبهذا الضبط جرى العمل عندنا. ومما يجري مجرى هذا النوع في الضبط هؤُلاء عند النحاة فإن مذهبهم أن الواو الموجودة فيه زائدة وأن الهمزة غير مصورة كما قدمناه في الرسم. قال الداني: ونقطه على هذا المذهب بأن تلحق ألفاً حمراء بعد الهاء صورة للهمزة، وتجعل فيها النقطة الصفراء معها حركتها، وتجعل الدارة على الواو ولا تلحق ألف ها التنبيه لئلا يجتمع مثلان ا هـ. وأما مذهب الرسام في هؤُلاء فهو ما تقدم للناظم في الرسم وهو أن الواو صورة للهمزة على مراد الوصل وهو الصحيح. وضبطه بجعل الهمزة صفراء على الواو ومعها حركتها وحكم الألف التي قبلها داخل في مدلول قول الناظم «وإن تكن ساقطة في الخط» البيت. وقوله «والواو» مرفوع بالعطف على «ياءٌ». ثم قال:

وَآخِرُ الْيَاءَيْنِ مِنْ بِأَيْدِي لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَيْدِي

أشار عنا إلى النوع الثاني مما زيدت فيه الياءُ وهو ما زيدت فيه بعد ياءٍ ساكنة وقد وقع في ﴿بأييد﴾ من قوله تعالى ﴿والسماءَ بنيناها بأييد﴾ [الذاريات: ٤٧] لا غير، واتفقت المصاحف على كتبه بياءَين. قد قدمنا في الرسم أن الياءَ الأولى فيه هي الأصلية والياءُ الثانية هي الزائدة على المختار وعليه عول الناظم، وقدمنا أيضاً أنهم زادوا الياءَ فيه للفرق بينه وبين ﴿أيدي﴾ في نحو ﴿بأيدي سفرة﴾ [عبس: ١٥] و ﴿أيدي الناس﴾

[الروم: ٤١] لأن ما زيدت فيه الياءُ مفرد بمعنى القوة وهمزته فاءُ الكلمة وياؤُه عينها ودالة لامها، وما لم تزد فيه الياءُ جمع مفرده يد بمعنى الجارحة وهمزته زائدة وياؤه الأولى فاءُ الكلمة وداله عينها وياؤُه الأخيرة لامها. فقول الناظم «للفرق بينه وبين الأيدي» لا يريد به لفظ «الأيدي» المحلى بأل وإنما معناه للفرق بينه وبين «أيدي» التي هي الجوارح فعبر بلفظ الأيدي عن الجوارح.

وكيفية ضبط ﴿بأييد﴾ بناء على المختار وهو أن الياء الثانية هي الزائدة أن تجعل الهمزة صفراء مع حركتها فوق الياء الثانية دلالة على زيادتها، وتجعل على الياء الأولى الأصلية جرة تكون علامة للسكون ليظهر الزائد من غيره، وبهذا الضبط جرى العمل عندنا. وإنما جعلوا الجرة هنا علامة للسكون دون الدارة مخافة الالتباس بين الزائد والأصلي من الياءين. وقوله و «آخر» معطوف على «ياء» من «ءاناءي» فهو بالرفع معمول لـ «زيد» و «للفرق» علة لـ «زيد» والياء بعد الدال في «بأييدي» للإطلاق وفي «الأيدي» أصلية. ثم قال:

فَدَارَةٌ تَلْزَمُ ذَا الْمَزِيدَا ... مِن فَوْقِهِ عَلَامَةً أَن زِيدَ

ذكر في هذا البيت علامة الحرف المزيد في الخط وهي الدارة التي تجعل عليه بالحمراء لتدل على أنه زائدة وهي المقصودة بالذكر في هذا الباب كما قدمناه. ومعنى البيت أن تسأل عن حكم هذه الأحرف الزوائد المتقدمة، فالدارة تلزمها من فوقها. فالإشارة بقوله «ذا المزيد» تعود على الأحرف المزيدة في الأنواع الثلاثة عشر المتقدمة، وهي أنواع زيادة الألف العشرة ونوعا زيادة الياءِ المتقدمان ونوع زيادة الواو. واحترز بقوله «ذا المزيدا» من غير ما ذكر وذلك ما بقي من أنواع الزوائد التي ذكرها في الرسم. فقد بقي من الألف الزائد أربعة أنواع وهي التي قدمناها في شرح قوله «وبعد واو الفرد ثم تفتؤا» البيت. وإنما احترز عنها لأنها لا تجعل فيها الدارة لما قدمناه. وبقي من أنواع الياء الزائدة نوع واحد وهو ما زيد فيه الياء قبل ياءٍ مشددة نحو ﴿بأييكم﴾ وإنما احترز عنه لأنه صرح فيه بعد هذا البيت بأنه يعرى من الدارة ولذلك أخره عن هذا البيت. و «أن» في قوله «علامة أن زيد» بفتح الهمزة على حذف الجار قبلها أي علامة لزيادته. وأشار بهذا إلى أن علة لزوم الدارة للحرف المزيد هي الدلالة على الزيادة أي في الخط. وقال غير الناظم: العلة في ذلك الدلالة على سقوط تلك الأحرف من اللفظ، وقد أخذ النقاط تلك الدارة من الصفر عند أهل العدد الدال على خلو المنزلة.

واعلم أن ما ذكره الناظم وغيره من جعل الدارة فوق الحرف المزيد لم يبينوا فيه

هل هي متصلة بالحرف أو منفصلة عنه، واضطرب رأي المتأخرين فيه والصحيح كونها منفصلة كما هي في الساكن.

تنبيه: اختلف النقاط في جعل الدارة على الحرف المخفف إذا خيف تشديده. فمذهب نقاط المدينة والأندلس ـ واختاره الداني ـ جعل الدارة عليه دلالة على أنه خالٍ من الشد سواء كان مما اتفق على تخفيفه نحو ﴿العالين﴾و ﴿العادون﴾ و ﴿صدق المرسلون﴾ و ﴿قطعنا دابر القوم﴾ و ﴿ثلثي الليل﴾ و ﴿ونعيها﴾ أو اختلف في تشديده إذا قرأته بالتخفيف نحو ﴿ما كذب الفؤاد﴾. ﴿فقدر عليه﴾ و ﴿جمع مالاً﴾ ومن النقاط من لا يجعل عليه الدارة ويرى تعريته من الشد كافية واختاره أبو داود، وكأن الناظم على اختياره اعتمد ولهذا لم يتعرض لجعل الدارة على الحرف المخفف إذا خيف تشديده، وبعدم جعلها عليه جرى عمل المتأخرين طلباً للاختصار. ثم قال:

وَشَدِّدِ الثَّانِيَ مِنْ بِأَيِّكُمْ ... وَعَرِّ أَوَّلاً لِمَا قَدْ يُدَّغَمْ

أشار هنا إلى النوع الثالث من أنواع زيادة الياء وهو الذي لا تجعل فيه الدارة وذلك ما زيدة فيه قبل ياء مشددة وإليه أشار «بأييكم». وقد كتب هذا اللفظ في جميع المصاحف بياءين، لكن كتبه بهما عند المحققين ليس على الزيادة وإنما هو لما قدمناه في الرسم وهو الدلالة على أن الحرف المدغم الذي يرتفع اللسان به وبما أدغم فيه ارتفاعة واحدة حرفان في الأصل والوزن، فلذلك أشار الناظم هنا إلى أن ضبط ﴿بأييكم﴾ جارٍ على ما تقرر في باب الإدغام وهو أن تشدد الثاني من الياءين وتعري الأول منهما من علامة السكون لأجل الإدغام، وتكون الهمزة صفراء على الألف معها حركتها وبهذا الضبط جرى عملنا في ﴿بأييكم﴾ وجوز فيه الداني وغيره غير ما قدمناه.

تنبيه: مما يناسب ذكره في هذا الباب حكم الياء المتطرفة هل هي معرقة إلى قدام ـ وهو المعبر عنه بالوقص ـ أو مردودة إلى خلف ـ وهو المعبر عنه بالعقص ـ؟ ولا نص للداني في ذلك، وأما أبو داود فقال في قوله تعالى ﴿فاذكروني أذكركم﴾ إن ياءَه في بعض المصاحف وقص وفي بعضها عقص، واستحب هو لمن قرأها بالفتح الوقص ولمن قرأها بالإسكان العقص.

والحاصل أن الياء ثمانية أقسام: مفتوحة نحو ﴿هداي﴾ ومضمومة نحو ﴿والله وليُّ المؤمنين﴾ ومكسورة نحو ﴿فبأي﴾ وساكنة حية نحو ﴿ذواتيْ اكل﴾ وساكنة ميتة نحو ﴿الذي﴾ ومنقلبة نحو ﴿الهدى﴾ وصورة للهمزة نحو ﴿امرئ﴾ وزائدة نحو ﴿من نبإيْ﴾ والمأخوذ من كلام الشيوخ الذين تكلموا على هذه المسألة أن المفتوحة والمنقلبة يترجح فيهما الوقص، والمضمومة يجوز فيها الوقص والعقص على حد السواء، والمكسورة

والساكنة الحية والساكنة الميتة يترجح في كل منها العقص، والمصورة والزائدة يتعين فيهما العقص. والعمل عندنا على الوقص في المنقلبة وفي المتحركة كيفما حركتها، وعلى العقص في الساكنة بقسميها وفي صورة الهمزة وفي الزائدة.

واعلم أن الياء المتطرفة يجوز أن تنقط نقط الإعجام وأن لا تنقط، ومثلها النون والفاء والقاف المتطرفات وهي المجتمعة في (ينفق)، وعلى عدم نقط الأربعة اقتصر الداني في المحكم. ووجهه أن حروف (ينفق) إذا تطرفت لا تلتبس صورتها بصورة غيرها، وأما إذا لم تتطرف فإنها تنقط كلها. ولا فرق عند القراءِ في نقط الياءِ الغير المتطرفة بين أن تكون مهموزة همزاً محققاً نحو ﴿قال قائل﴾ [الصافات: ٥١] و ﴿القائلين لأخوانهم﴾ [الأحزاب: ١٨] أو مسهلاً نحو ﴿أئنا لتاركوا ءالهتنا﴾ [الصافات: ٣٦] عند من سهله، أو غير مهموزة. وقال النحاة: لا تنقط المهموزة في نحو «قائل» و «بائع» ودخل في الياء الغير المهموزة الياءُ الممالة نحو ﴿محياي﴾ عند من أماله، والياءُ المبدلة من الهمزة نحو ﴿ليلاً﴾ لورش، والياء الزائدة كما في ﴿بأييد﴾ فتنقط كلها إذا كانت في غير الطرف على الراجح المعمول به عندنا. وقوله «لما قد يدغم» متعلق بـ «عرّ» على أنه علة له. و «ما» مصدرية و «قد» للتحقيق والتقدير وعر أولاً لتحقيق الإدغام ويدغم بتشديد الدال. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِيمَا جَآءَ فِي لَامِ أَلِفْ ... أَلْحُكْمُ فِي الْهَمْزَةِ مِنْهُ مُخْتَلِفْ
فَقِيلَ ثَانِيهِ وَقِيلَ الأَوَّلُ ... وَهَمْزُ أَوَّلٍ هُوَ الْمُعَوَّلُ

أي هذا القول في بيان الأحكام التي جاءت في لام ألف وهو مركب من حرفين متعانقين: أحدهما لام والآخر ألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة. وقد ذكر الداني وغيره أن الخليل بن أحمد وسعيد بن مسعدة الأخفش الوسط اختلفا في أي الطرفين هو الألف. فقال الخليل: هو الأول. وقال الأخفش: هو الثاني ا هـ. والمختار مذهب الخليل لما سيأتي بعد من الحجة. وقد ذكر الناظم في هذا الباب أربعة أحكام للام ألف: أحدها حكم الهمزة التي صورت بالألف المعانقة للام، والثاني حكم المد إن كانت المعانقة حرف مد، والثالث حكم الهمزة المتأخرة عن الألف المعانقة، والرابع حكم الهمزة المتقدمة عن الألف المعانقة. فأشار إلى الحكم الأول بقوله «الحكم في الهمزة منه مختلف» وفيه مضاف محذوف أي الحكم في صورة الهمزة من لام ألف مختلف فقيل: صورتها منه الطرف الأول في نحو ﴿لأنتم﴾ وقيل: صورتها منه الطرف الثاني وإلى هذا أشار بقوله «فقيل ثانيه» وهو مفرع على مذهب الأخفش «وقيل الأول» وهو مفرع على مذهب الخليل. ثم أشار إلى المختار من القولين بقوله «وهمز أول هو

المعول» أي جعل الطرف الأول صورة للهمزة هو المعول عليه. ثم قال:

وَمَـــدَّهُ إن كَـــانَ مَـــا يُمَـــدُّ لأجْـــلِ هَمْـــزٍ كَـــائِـــنٍ مِـــنْ بَعْـــدُ

أشار في هذا البيت إلى الحكم الثاني من الأحكام الأربعة وهو بيان محل المد من لام ألف فقال: و «مده» أي ومد أول من لام ألف هو المعول عليه، فالضمير في قوله و «مده» عائد على «أول» في قوله «وهمز أول هو المعول» و «مد» مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما قبله. والمعنى إن جعل الطرف الأول من لام ألف محل المد في نحو ﴿الإخلاء﴾ و ﴿لا إله إلا الله﴾ هو المعول عليه وهو مفرع على مذهب الخليل الذي هو المختار، وأما جعل الطرف الثاني محل المد فهو خلاف المعول عليه وهو مفرع على مذهب الأخفش وأشار بقوله «إن كان ما يمد» الخ. إلى أن شرط وضع المد على المحل الذي يوضع فيه من لام ألف أن يكون الألف المعانق للام ممدوداً لأجل همز بعده كما في المثالين السابقين، فإن لم يمد المعانق مع تأخر الهمز نحو ﴿ألا إلى الله﴾ في أحد الوجهين لقالون، فلا يوضع المد عليه. فإن كان الهمز قبل الألف المعانق نحو ﴿ءلاتية﴾ فمن ذهب إلى مده لورش مداً مشبعاً فإنه يوضع المد في مذهبه، وكأن الناظم لم يعتبر هذا المذهب لضعفه عنده ولهذا اقتصر على تأخر الهمز، والظاهر أن «ما» في قوله «ما يمد» زائدة. ثم قال:

إذْ أَصْلُـــهُ حَـــرْفَـــانِ نَحْـــوَ يَـــا وَمَـــا فَظُفِـــرَا خطًّـــا كَمَـــا قَـــدْ رُسِمَـــا

أشار هنا إلى تعليل ما قدمه من أن همز الأول من لام ألف ومده هو عليه، وهذا التعليل الذي أشار إليه في هذا البيت ذكره الداني وغيره حجة لاختيار مذهب الخليل المتقدم المتفرع عليه ما قدمه الناظم. قال الداني: عامة أهل النقط متقدمهم ومتأخرهم على اختيار مذهب الخليل. واحتجوا بأن هذا اللفظ كان في الأصل لاماً ممطوطة بعدها ألف هكذا «لا» كما هو الشأن في نحو «يا» و «ما» مما هو على حرفين، فاستقبحت العرب ذلك في لام ألف لاستواء طرفيه ومشابهته لخط الأعاجم فغيروا صورته وحسنوها بأن ظفروا الحرفين فأمالوا كل واحد منهما فأدخلوه في الآخر وأخرجوه حتى لم يبق إلا شيء يسير منه بقية الدارة أسفله، فرجع بسبب ذلك الأول ثانياً والثاني أولاً كما هو الشأن في كل مظفور أن يصير يمينه يساراً ويساره يميناً. قال: ولذلك كان كل من أتقن الكتابة يبتدىء في رسم الألف بالأيسر، ويرى أن الابتداء بالأيمن جهل إذ هو كمن ابتدأ بالألف قبل الميم في نحو «ما قال». وما ذهب إليه الأخفش من أن الطرف الثاني هو الألف رعياً للفظ غير صحيح ا هـ. وبكلام الداني هذا يتضح ما ذكره الناظم في هذا البيت، وقد رد الداني مذهب الأخفش وانتصر له بعض المحققين ولكن العمل على مذهب الخليل وعلى

ما يتفرع عليه لا على مذهب الأخفش. وقول الناظم «نحو» يقرأُ بالنصب على الحال من الهاء في «أصله» وقوله «ظفرا» ماضٍ مبني للنائب والألف نائب فاعله والأولى في الفاء من «ظفرا» التخفيف. والظاهر أن قوله «كما قد رسما» مستغنى عنه إذ لم يفد به غير تشبيه الشيء بنفسه والله أعلم. ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْهَمْزُ فِي نَفْسِ الأَلِفْ فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَى لاَ يَخْتَلِفْ

لما قدم أن صورة الهمزة من لام ألف هي الطرف الأول على المعول عليه ولم يبين هناك هل توضع الهمزة فوق الطرف أو في وسطه أو تحته، أراد أن يبين ذلك هنا فقال «وإن يكن ذا الهمز في نفس الألف» بأن كان الألف المعانق للام صورة له فإن حكمه كما مضى في قوله المتقدم في باب الهمز «وما بشكل فوقه ما يفتح» الخ. فإن كان الهمز مفتوحاً نحو ﴿لأملأن﴾ أو ساكناً نحو ﴿امتلأت﴾ جعل فوق الألف الذي هو الطرف الأول على مذهب الخليل، أو الطرف الثاني على مذهب الأخفش. وإن كان الهمز مضموماً نحو لامه جعل في وسط الألف المعانق الذي هو الطرف الأول، أو الطرف الثاني على اختلاف المذهبين. وإن كان الهمز مكسوراً نحو ﴿لإيلاف قريش﴾ [قريش: ١] جعل أسفل يسار الدارة التي في أسفل لام ألف على المذهبين على ما يظهر من كلام الداني. فأما الخليل فذاك جار على مذهبه، وأما الأخفش فمقتضى مذهبه أن يجعل الهمز المكسور أسفل يمين الدارة التي في أسفل لام ألف، وكأنه لما قرب طرفا لام ألف من أسفل رأى أن ما قرب من الشيء يعطى حكمه فوضع الهمزة على يسار دارة لام ألف كالخليل. وقول الناظم «لا يختلف» معناه لا يتغير محل الهمزة من الصورة بسبب تغييرها لأجل الظفر بل لا تزال باقية على الأصل الذي قدمه في باب الهمز ولو تغيرت الألف بالظفر.

تنبيه: إذا كانت الألف المعانقة للام محذوفة نحو ﴿لاعبين﴾ فعلى مذهب الخليل تلحق في الجهة اليمنى وهو المختار، وعليه اقتصر الناظم في باب النقص من الهجاء. وعلى مذهب الأخفش تلحق في الجهة اليسرى، وأما حركة اللام من لام ألف وسكونها والحركة المنقولة إليها عند ورش فمحلها على مذهب الخليل الطرف الثاني من لام ألف، وعلى مذهب الأخفش الطرف الأول منه، وكأن الناظم لم يتعرض لذلك لكونه رأى أن ما قدمه من بيان الطرف الذي هو صورة للهمزة من لام، وبيان الطرف الذي هو محل للمد يؤخذ منه محل ذلك وهو الطرف الآخر. ثم قال:

وَبَعْدَ لاَمِ أَلِفٍ ان رُسِمَا مُؤَخَّراً وَقَبْلُ إِن تَقَدَّمَا

تعرض هنا إلى الحكم الثالث والحكم الرابع من الأحكام الأربعة المتقدمة وهما:

حكم الهمزة المتأخرة عن الألف المعانقة، وحكم الهمزة المتقدمة عنها. فأشار إلى الحكم الثالث بقوله «وبعد لام ألف إن رسما مؤخراً» ومعناه أن الهمز إن كان بعد لام ألف أي في اللفظ فإنك ترسمه مؤخراً أي عن لام ألف على المذهبين وذلك نحو «هؤُلاءِ» فإنك تجعل الهمزة صفراء في السطر بعد لام ألف، وتجعل المد على الألف على ما تقدم من الخلاف في أي طرف هو الألف. فقوله «وبعد لام ألف» هو خبر ليكن محذوفة مع «أن» الشرطية لدلالة ما تقدم أي وإن يكن ذا الهمز بعد لام ألف. و «إن» في قوله «إن رسما» زائدة بمعنى «قد» وليست شرطية لاختلال المعنى. و «رسم» جواب الشرط المقدر و «مؤخراً» حال من ضمير «رسم» والألف في «رسما» و «تقدما» للإطلاق. ثم أشار إلى الحكم الرابع بقوله «وقبل أن تقدما» أي ورسم الهمز قبل لام ألف على المذهبين إن تقدم ذلك الهمز على الألف في اللفظ نحو ﴿ءالكلون﴾ فقوله و «قبل» مضاف في الأصل إلى لام ألف وهو معمول لـ «رسم» محذوف دل عليه الذي قبله، ومعمول «تقدم» محذوف تقديره على الألف، ولا يكون تقديره على لام ألف لفساد المعنى. وهذان الحكمان المذكوران في هذا البيت وإن كانا من أحكام الهمزة في الحقيقة لكنهما عدا من أحكام لام ألف لملاصقة الهمزة للام ألف. ثم قال:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِن تَنْوِينِ ... أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنَ السُّكُونِ
وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ وَمَا لِلْهَاءِ ... مِن صِلَةٍ مِن وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءِ
وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ وَالتَّشْدِيدِ ... وَمَطَّةٍ وَدَارَةِ الْمَزِيدِ
وَنَقْطِ تَأَمَّنَّا وَمَا يُشَمُّ ... مَعَ الذي اخْتَلَسْتَهُ فَالْحُكْمُ
أن تَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرَاءِ ... .

تعرض هنا إلى اثني عشر نوعاً ذكرها كلها في الضبط ولم يذكر لها فيه لوناً، فنبه هنا على أن لونها يكون بالحمراء. النوع الأول: التَّنْوين ذكره في قوله «ثمت أن اتبعتها تنويناً» البيت. الثاني: الحركات ذكرها في قوله «ففتحة أعلاه» الخ. وأراد بالحركات ما يشتمل جرة النقل وصلة ألف الوصل لأن صورتهما صورة الحركات. الثالث: السكون ذكره في قوله «فدارة علامة السكون». الرابع: القلب للباء أي قلب التنوين والنون الساكنة ميماً عند الباء سواء صور عوضاً من علامة التنوين وهو الذي ذكره في قوله

وعوضن إن شئت ميما صغرى ... منه لباء إذ بذاك يقرا

أو صور عوضاً من علامة سكون النون وهو الذي ذكره في قوله «وإن تشأ صورت ميماً صغرى من قبل باء». الخامس: صلة الهاء ذكرها في قوله «أو صلة أتتك بعد الهاء» سواء كانت واواً أو ياء كما ذكره. السادس: الزائد في اللفظ الساقط من الخط وهو الذي

أراد بقوله هنا ونحو ﴿يدع الداع﴾ [القمر: ٦] ذكره في قوله «في كل ما قد زدته من ياء» وهذا النوعان لا حاجة إلى ذكرهما هنا لأن لونهما يؤْخذ من قوله «وإن تكن ساقطة في الخط» إلى آخر الكلام عليها. السابع: التشديد ذكره في قوله «والتشديد» حرف الشين وفي قوله «وبعض أهل الضبط دالاً جعله». الثامن: المد ذكره في قوله «وفوق واو ثم ياء وألف مط» الخ. التاسع: دارة المزيد ذكره في قوله «فدارة تلزم ذا المزيدا». العاشر: نقط ﴿تأمنا﴾ سواء اجتمع مع النون أو انفرد وهو الذي ذكره في قوله

ونـــون تـــأمنـــا إذا لحقتـــه ... فَـانقـط إمـامـا أو بـه عـوضتـه

الحادي عشر والثاني عشر: نقطة المشم ونقطة المختلس ذكرهما معاً في قوله «وكل ما اختلس أو يشم» الخ. ولم يذكر نقطة الممال استغناء عنها بذكر نقطة المشم ونقطة المختلس بجامع أن الكل دال على حركة ممتزجة. قال الناظم «فالحكم أن تجعل الجميع» أي جميع هذه الأنواع «بالحمراء» وقد تبرع بذكر هذه الأنواع هنا لأنه لم يترجم لها إلا أنه لما لم يتقدم له ذكرها ولم يبق لها محل يليق بها غير هذا حسن ذكره لها هنا. وبقي مما يلحق بالحمراء ما ذكره في باب النقص من الهجاء مما لم يصرح فيه أنه بالحمراء، ولم يذكره هنا استغناءً عنه بقوله في أول الباب المذكور إن شئت أن تلحق بالحمراء إذ يقدر مع الجميع. ثم قال:

. . . . . هَـــذَا تَمَـــامُ الضَّبْـــطِ وَالْهَجَـــاءِ

مُحَمَّـــدٌ جَـــاءَ بِـــهِ مَنْظُـــومـــا ... نَجْـــلُ مُحَمَّـــدِ بُـــنِ إِبْـــرَاهِيمَـــا

الأَمَـــوِيِّ نَسَبـــاً وَأَنْشَـــأَهْ ... عَـــامَ ثَـــلاَثٍ مَعَهَـــا سَبْعُمـــائَـــه

المشار إليه بذا من قوله «هذا» هو الشطر الأول الذي قبل اسم الإشارة و «تمام» بمعنى متمم، ومراده بالهجاء الرسم. ولما كانت فائدة الرسم إنما تظهر في أكثر المسائل بالضبط جعل المشار إليه بذا متمماً للرسم والضبط وإلا فهو متمم للضبط فقط، وأما الرسم فقد تقدم له متممه. ثم ذكر أن اسمه محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي نسباً والنجل الابن، والأموي نسبة إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ومن ذرية أمية عثمان ومعاوية رضي الله عنهما. ثم أخبر أنه أنشأ هذا التأليف في عام ثلاث من المائة الثامنة من الهجرة النبوية. والضمير في قوله «به» وفي قوله «أنشأه» عائد على الضبط والهجاء، وأفرده لأنه تأوله بالمذكور. وقوله «نجل» خبر لمبتدأ محذوف أي وهو نجل محمد، ولا يصح جعله نعتاً لمحمد إذ لا يخبر عن الاسم قبل أخذ نعته. و «الأموي» مخفوض نعت لإبراهيم. ثم قال:

عِـــدَّتُـــهُ أَرْبَعَـــةٌ وَعَشَـــرَة ... جَـــاءَتْ لِخَمْسِمـــائَـــةٍ مُقْتَفِـــرَه

أخبر أن عدة أبيات هذا المنظوم في الضبط والهجاء خمسمائة بيت وأربعة عشر، وهذا العدد صحيح باعتبار الرسم الأول المسمى بـ «عمدة البيان» الذي نظم هذا الضبط معه. وأما بعد تبديل الرسم المذكور بالرسم الموحود الآن المسمى بـ «مورد الظمآن» فهذا العدد غير صحيح لأنه قدم أن عدَّة ما في الرسم الموحود الآن أربعة وخمسون وأربعمائة، وإذا أضيف ذلك إلى ما في هذا الضبط وهو أربعة وخمسون ومائة، كان مجموع ذلك ثمانية وستمائة وهو مخالف لما ذكر هنا. وقوله «مقتفرة» بكسر الفاء بمعنى تابعة. ثم قال:

فَإِنْ أَكُنْ بَدَّلْتُ شَيْئاً غَلَطَا ... مِنِّيَ أَوْ أَغْفَلْتُهُ فَسَقَطَا
فَادَّرِكَنْهُ مُوقِناً وَلِتَسْمَحِ ... فِيمَا بَدَا مِنْ خَلَلٍ وَلْتَصْفَحِ

أي إن غلطت فبدلت شيئاً مما نقلته أو أغفلته أي تركته فسقط من هذا النظم فليتداركه من تيقنه ولا يقدم عليه من غير يقين، وليسامح فيما بدا أي ظهر من الخلل، وليصفح عنه أي يعرض عنه وهذا تواضع منه رحمه الله. وقوله «غلطا» مفعول لأجله. ثم قال:

مَا كُلُّ مَنْ قَدْ أَمَّ قَصْداً يَرْشُدُ ... أَوْ كُلُّ مَن طَلَبَ شَيْئاً يَجِدُ
لَكِن رَّجَائِي فِيهِ أَن غِيَرَا ... فَمَا صَفَا خُذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدُرَا

أي ليس كل من قصد شيئاً من مقاصد الناس يرشد، ولا كل من طلب شيئاً وجده، لأن المرشد والهادي هو الله تعالى، والعبد لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، وأتى بهذا الكلام اعتذاراً عما في نظمه من الخلل إن كان فيه. ثم رجا أن لا يكون فيه تغيير فإن تخلف رجاؤه بأن تحقق فيه من اطلع عليه التغيير فالأليق أن يأخذ منه ما صفا ويعفو عما كدر فيه لا سيما إن كان ذلك نزراً، فالكامل من عدت سقطاته. و «ما» من قوله «ما كل» نافية «وأمَّ» معناه قصدَ و «قصداً» مفعول لـ «أمَّ» وهو مصدر بمعنى اسم المفعول. ثم قال:

وَلَسْتَ مُدَّعِياً الإِحْصَاءَ ... وَلَوْ قَصَدتُّ فِيهِ الاِسْتِقْصَاءَ
إِذْ لَيْسَ يَنْبَغِي اتِّصَافٌ بِالْكَمَالْ ... إِلاَّ لِرَبِّي الْكَبِيرِ الْمُتَعَالْ
وَفَوْقِ كُلِّ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيمْ ... وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ الْعَظِيمْ

يعني أنه لم يدع بعد الفراغ من نظمه هذا أنه أحصى فيه جميع ما ذكر الكتب التي نقل منها ولو كان قصد فيه أولاً الاستقصاءَ أي الإحاطة فكأنه يقول: إنما يلزم البحث والمناقشة مع من ادعى الإحصاء بعد الفراغ، وإما من قصد ذلك أولاً كما فعل في قوله

«وكلما قد ذكروه اذكر» لم يدعه بعد الفراغ فلا يلزمه ذلك. ثم إنه استشعر سؤالاً وهو أن يقال له حين التزمت اولاً الاستيفاء فلم لم تات به؟ فأجاب عنه بأن العبد شأنه النقصان، والاتصاف بالكمال لا ينبغي الا الله الكبير المتعال. ثم نبه بقوله «وفوق كل» الخ. على أن الانسان وإن اتصف بالعلم ففي الناس من هو أعلم منه ولا يحيط بالعلم إلا الله العظيم، ولذا قال سيدنا علي كرم الله وجهه:

قل للذي يدعي علماً ومعرفة ... علمت شيئا وغابت عنك أشياء

وما ذكره الناظم في الشطر الأول من البيت الأخير اقتبسه من قوله تعالى ﴿**وفوق كل ذي علم عليم**﴾ [يوسف: ٧٦] ثم قال:

كَيْفَ وَمَا ذِكْرِي سِوَى مَا اشْتَهَرَا ... عَنْ جُلِّهِمْ وَمَا إِلَيْهِ ابْتُدِرَا

إِلاَّ يَسِيرَةً سِوَى الْمُشْتَهِرَة ... أَوْرَدتُّهَا زِيَادَةً وَتَذْكِرَة

أي كيف أدعي الإحصاء وأنا لم أذكر إلا ما اشتهر عند أكثر الأئمة وما يتبادر الناس الى اخذه منهم، ولم أذكر ما ليس بمشهور إلا أحرف يسيرة أوردتها في نظمي هذا مع ما اشتهر زيادة لمن لم يعرفها، وتذكرة لمن عرفها ونسيها. فقوله «كيف» معناها هنا الإنكار و«ما» نافيه و«ذكري» وهو مصدر بمعنى المفعول و«سوى» خبره. وقوله «يسيرة» صفة لمحذوف تقديره «أحرفاً» و«سوى» صفة أخرى لـ«أحرفاً» المقدر و«زيادة» مفعول لأجله و«تذكرة» عطف عليه. ثم قال:

فَالْحَمْدُ لِلّهِ عَلَى إِكْمَالِهْ ... وَمَا بِهِ قَدْ مَنَّ مِنْ إِفْضَالِهْ

حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُجَدَّدَا ... مُتَّصِلاً دُونَ انْقطَاعٍ أَبَدَا

لما أكمل ما أراده ورغب فيه من النظم ختمه بالحمد. ولا شك في كون الحمد مطلوباً عند ختم كل أمر مرغوب. وقد أخبر الله تعالى بأن أهل الجنة يختمون دعاءَهم به فقال ﴿**وآخر دعويهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾ [يونس: ١٠] ولم يكتف بحمد الله على إكمال النظم بل أضاف الى ذلك الحمد على سائر ما تفضل الله عليه به لأن نعم الله على العبد لا يحصرها عد قال الله تعالى ﴿**وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها**﴾ [إبراهيم: ٣٤] ووصف هذا الحمد بأوصاف كثيرة فقال « حمداً كثيراً» أي ليس بقليل «طيباً» أي لم يشبه شيء من أغراض الدنيا يوجب قبحه «مجدداً» أي لا يزال جديداً وفسر ذلك بقوله «متصلاً دون انقطاع» وجعل ظرفه الأبد وهو الزمان المتصل المستمر الى قيام الساعة ثم قال:

وَانْفَعْ بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا ... إِلَيْهِ دَرْساً أَوْ حَوَاهُ فَهْماً

وَاجْعَلْهُ رَبِّي خَالِصاً لِذَاتِكْ ... وَقَائِداً بِنَا إِلَى جَنَّاتِكْ

عَسَـــاهُ دَائِمـــاً بِـــهِ يُنْتَفَـــعُ فِـــي يَـــوْمِ لاَ مَـــالٌ وَلاَ ابْـــنٌ يَنْفَـــعُ

دعا هنا بالمنفعة لمن أَمّ أي قصد الى درس نظمه واعتنى بفهمه حتى حصله وان لم يحفظ لفظه، ثم سأَل الله تعالى أن يجعل هذا النظم خالصاً لوجهه غير مشوب بغرض دنيوي، وسأَل مع ذلك منه تعالى أن يجعل هذا النظم قائداً يقود به الى الجنة، وجمعها لأنها ثمانية كما هو معلوم. وقوله «عساه» الخ. هو رجاء مرتب على قوله «وانفع به اللهم» الخ. والانتفاع الذي رجاه بهذا التأليف يوم القيامة. وقوله «دائماً» معناه ما دام يوم القيامة وهو الذي عبر عنه بقوله«في يوم لا مال ولا ابن ينفع» واقتبس ذلك من قوله تعالى ﴿**يوم لا ينفع مال ولا بنون**﴾ [الشعراء: ٨٨] الآية. وفي كثير من النسخ «اليوم لا مال» الخ. وعليه تكون اللام بمعنى «في» كما في وقوله تعالى ﴿**يجليها لوقتها إلا هو**﴾ [الأعراف: ١٨٧] ومراده أنه يجد ثواب تأليفه في جميع مواطن القيامة كالصراط والميزان والحوض وغير ذلك. ثم قال:

وَيَـــا إِلَاهِـــي عَظُمَـــتْ ذُنُـــوبِـــي وَلَيْـــسَ لِـــي غَيْـــرَكَ مِـــنْ طَبِيـــبِ
فَـــامْنُـــنْ عَلَـــيَّ سَيِّـــدِي بِتَـــوْبَـــةٍ عَسَـــى الـــذِي جَنَيْتُـــهُ مِـــنْ حَـــوْبَـــةٍ
يَـــذْهَـــبُ عَنِّـــي وَإِلَيْـــكَ رَغْبَتِـــي فِـــي الصَّفْـــحِ عَـــنْ مُقْتَـــرَفِـــي وَزَلَّتِـــي
وَحَجَّـــــةٍ لِبَيْتِـــــكَ الْحَـــــرَامِ وَوَقْفَـــــةٍ بِـــــذَلِـــــكَ الْمَقَـــــامِ

ضمن في البيت الأول إقراره بالذنوب واستعظامها والاعتراف بأنه لا غافر لها الا الله تعالى وفعل ذلك لما في الحديث عنه ﷺ «**إن العبد إذا أذنب ثم استغفر الله منه يقول الله: يا ملايكتي أذنب عبدي ذنباً وعلم أن له رباً يغفر الذنب أشهدكم أني قد غفرت له**»(١) ثم طلب من الله تعالى أن يمن عليه بالتوبة ليصير بذلك من أهل محبته ﴿**إن الله يحب التوابين**﴾ [البقرة: ٢٢٢] ورجا بذلك غفران ما جناه من الحوبة أي الذنب، وأطنب في ذلك بقوله «وإليك رغبتي» الخ. لأن الدعاء من المواضع التي يطلب فيها الإطناب لما فيه من إظهار العبودية. والمقترف المكتسب، والزلة الزلل. وعبر بهما عن الذنوب وسأَل مع ذلك أن يرزقه الله الحج وإنما طلب ذلك لأداء الواجب ورجاء غفران ذنوبه لما في الحديث «**ان الحاج يخرج من ذنبه كيوم ولدته أمه**» وخص المقام بالذكر دون سائر مشاعر الحج لقوله تعالى ﴿**مقام إبراهيم ومن دخله كان ءامناً**﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله «غيرك» يتعين فيه النصب لكونه مستثنى تقدم على المستثنى منه وهو «طبيب» و«من» الداخلة على «طبيب» زائدة. والمراد بالسيد في قوله «فامنن علي سيدي» الله تعالى، وأطلقه عليه بناءَ

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب ٣٥. مسلم في كتاب التوبة حديث ٢٩.

على مذهب من أجاز ذلك وإلا فمالك يكرهه. وقوله «وحجة» بالجر عطفاً على «توبة» أو على «الصفح». ثم قال:

وَاغفِرْ مَا قَدْ فَعَلاَ ... مِنْ سَيِّىءٍ رُحْمَاكَ يَا رَبَّ الْعُلاَ
وَارْحَمْ بِفَضْلٍ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنَا ... كِتَابَكَ العَزِيزَ أَوْ أَقْرَأَنَا

لما فرغ من الدعاء لنفسه شرع هنا في الدعاء لغيره لأن من جملة آداب الدعاء أن يبدأ الداعي بنفسه ثم يذكر غيره كما في دعاءِ سيدنا نوح وسيدنا إبراهيم. وقدم والديه على غيرهما فدعا لهما بالغفران والرحمة وإنما قدمهما لعظيم حقهما إذا أوصى الله بهما في غير ما آية وقرن حقهما بحقه، ثم دعا بالرحمة لمن علمه الكتاب العزيز الذي هو القرءان، ولمن أقرأه إياه يعني جوده عليه وأخذ عنه أحكام قراءته وإنما دعا لهما بكونهما أنقذاه من ظلمات الجهل بذلك كأنهما أخرجاه من العدم الى الوجود فأشبها بذلك والديه فاستوجبا منه الدعاء لذلك. وقوله «من سيىء» بيان لـ«ما» و«رحماك» مصدر بدل من اللفظ بفعله و«العلى» نعت لمحذوف تقديره السماوات أي وارحمهما يا رب السموات العلي. والباء في قوله «بفضل» سببيه. ثم قال:

بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى الْمُؤَمَّلْ ... مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ المُؤَثَّلْ
صَلَّى الإِلَهُ رَبُّنَا عَلَيْهِ ... مَا حَنَّ شَوقاً دَنِفٌ إِلَيْهِ

هذا الكلام مرتبط بجمع ما دعا به من قوله «وانفع به اللهم» الى آخر دعائه. والجاه المنزلة الرفيعة، وسيد الورى هو سيدنا محمد ﷺ، والورى الخلق، المؤمل الذي تقف عليه الآمال فلا يتعلق الرجاء بأحد سواه، وذلك حين يبعثه الله المقام المحمود حين يقول كل نبي مرسل وملك مقرب: نفسي نفسي. فيأتي الخلق كلهم من لدن آدم الى قيام الساعة إليه ﷺ فيقولون: يا محمد أما ترى ما نحن فيه اشفع لنا الى ربك: فيقول: أنا لها. فيشفع الشفاعة الكبرى في الخلق كلهم ﷺ. ووصفه بالشرف المؤثل ومعناه المؤصل لكونه ﷺ لم يزل خياراً من خيار كما ورد في الحديث. ثم ختم دعاءه بالصلاة عليه ﷺ لما في الحديث **«إن الدعاء لا يزال موقوفاً بين السماء والارض حتى يعقب بالصلاة على النبي ﷺ فإذا عقب بها ارتفع»**[1] وكان من حقه أن يقرن الصلاة عليه بالتسليم عليه حسبما جاء في كتاب الله تعالى ويضيف إليه آله بذلك تخرج عن الصلاة البتراء. وقوله «ما حن شوقاً دنف إليه» معناه ما بقيت الدنيا لأن حنين الدنف اشتياقاً إليه ﷺ لا يزال ما بقيت الدنيا لقوله ﷺ **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم**

---

(١) رواه الترمذي في كتاب الوتر باب ٢١.

الساعة» [1] ولا يتناول كلام الناظم الآخرة لاستحالة الدنف فيها وهو المرض بسبب كثرة الشوق. و«الدنف» في كلام الناظم بكسر النون وصف لمن قام به الدنف بفتحها. والحنين الى الشيء هو الميل اليه حساً ومعنى، فكأنه يقول: اللهم صل على سيدنا محمد مدة دوام حنين المريض محبة وشوقاً اليه ﷺ.

قال مؤلفه غفر الله له ولوالديه. ولأشياخه ولذريته ولأحبته ولمن له حق عليه. ولجميع المسلمين الأحياء والميتين: هذا آخر ما تفضل به المولى الكريم. من شرح هذا النظم المتضمن لكيفية رسم وضبط القرءان العظيم، سائلاً ممن اطلع عليه من ذوي الألباب. أن ينظر بعين الرضى والصواب، وأن يدعو لنا دعوة صالحة. تكون بها إن شاء الله تجارتنا في الدارين رابحة. وكان الفراغ من تحريره وتبييضه في أوائل صفر الخير من عام ١٣٢٥ خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف. وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين. وإمام المرسلين. وعلى آله وصحبه والتابعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين اهـ.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام باب ١٠. مسلم في كتاب الإيمان حديث ٢٤٧. أبو داود في كتاب الفتن باب ١. الترمذي في كتاب الفتن باب ٥١. ابن ماجه في كتاب المقدمة باب ١. الدارمي في كتاب الجهاد باب ٣٨. أحمد في مسنده (٤/ ٩٣، ٩٩، ١٠٤).

تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن

في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان

للإمام الشيخ
سيدي عبد الواحد بن عاشر الأندلسي

وهو شرح لطيف للشرح المذكور:
دليل الحيران على مورد الظمآن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رسم الآيات القرءانية. على نحو ما في المصاحف العثمانية، الواجب اتباعها في رسم كل قراءَة متواترة عن خير البرية، عليه أفضل الصلاة وأزكى التحية، وعلى آله وأصحابه وكل من اتصف بالتبعية. أما بعد فيقول العبد الفقير إلى ربه الغني، إبراهيم بن أحمد المارغني: لما يسر الله لي شرح نظم «مورد الظمآن» المتضمن للرسم التوقيفي وخلافيات المصاحف باعتبار قراءة الإمام نافع فقط، وكان نظم العلامة الشيخ سيدي عبد الواحد بن عاشر المسمى بـ«الإعلان». «بتكميل مورد الظمآن». متضمناً لكيفية الرسم ولبقايا خلافيات المصاحف في الحذف وغيره باعتبار الباقي من قراءات الأئمة السبعة (أردت) تنبيه الخلان من القراء على رسم باقي القراءات السبعية فشرحت «الإعلان» أيضاً شرحاً اختصرته مما ذكره مؤَلفه في شرحه على «مورد الظمآن» مع زيادة شيء عليه. فإذا أخذ طالب الرسم ما في «الإعلان» وشرحه مع ما في المورد وشرحه كان على بصيرة في الرسم باعتبار القراءات السبع. وسميت هذا الشرح «تنبيه الخلان. على الإعلان. بتكميل مورد الظمآن. في رسم الباقي من قراءات الأئمة السبعة الأعيان». جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، ونفع به النفع العميم. آمين.

قال الناظم رحمه الله: بسم الله الرحمان الرحيم

بِحَمْدِ رَبِّهِ ابْتَدَا ابْنُ عَاشِرْ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِي الْحَاشِرْ

ضمن في هذا البيت الثناء على الله تعالى والصلاة على النبي ﷺ. والحاشر من أسمائه ﷺ كما في «الموطأ» وغيره. عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «**لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب**» [1] واسم الناظم عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري نسباً، الأندلسي أصلاً، الفاسي منشئاً ودَاراً. كان رحمه الله

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب باب ١٧. الموطأ في كتاب أسماء النبي حديث ١.

عالماً عاملاً عابداً متفنناً في علوم شتى، عارفاً بالقراءات وتوجيهها وبالتفسير والرسم والضبط وعلم الكلام والأصول والفقه والفرائض وعلوم العربية وغير ذلك. قرأ على شيوخ عديدة وألف تآليف مفيدة منها هذا النظم، وقد ذكر في شرحه على مورد الظمآن أنه سمى هذا النظم «الإعلان بتكميل مورد الظمآن» قال: ضمنته بقايا خلافيات المصاحف في الحذف وغيره مما يحتاج إليها من تخطى قراءة نافع الى غيرها من سائر قراءات الأئمة السبعة إذ ما زال أذكياء الطلبة الناشئين في هذا الفن وحذاقهم يسألون عن كيفية رسم كثير من المواضع إذا أخذ فيها بغير مقراء نافع، فيقصر في الجواب عن مثل هذه المطالب الجليله من اقتصر على المورد وأهمل العقيلة اهـ. توفي الناظم رحمه الله عشية يوم الخميس ثالث ذي الحجة من عام أربعين وألف. وقوله «ابتدأ» أصله بهمزة مفتوحة بعد الدال فسكن همزته ثم أبدلها ألفاً وحذفها لالتقاء الساكنين. ثم قال:

هَـــاكَ زَائِـــدَ لِمَـــوْرِدٍ تَفَـــيِ بِـالسَّبْـعِ مَعْـهُ مِـنْ خِـلاَفِ الْمُصْحَـفِ
الْمَـــدَنِـــي وَالْمَـــكِّ وَالإِمَـــامِ وَالْكُـــوفِ وَالْبِصْـــرِ مَعـــاً وَالشـــأَمِ

أمر في البيت الأول المتأهل للخطاب أن ياخذ زوائد على ما في «مورد الظمآن» من خلافيات المصاحف العثمانية تفي تلك الزوائد أي تكون وافية مع انضمامها الى المورد برسم القراءات السبع، وذلك لأن «مورد الظمآن» تكفل لخلافيات المصاحف باعتبار قراءة نافع فقط، وهذا النظم تكفل ببقايا خلافيات المصاحف باعتبار قراءات غير نافع من باقي السبعة، فإذا أخذ طالب الرسم ما في هذا النظم مع ما في المورد كان على بصيرة في الرسم باعتبار القراءات السبع التي كفل برسمها كلها المقنع لأبي عمرو الداني ونظمه العقيلة للشاطبي. ثم ذكر في البيت الثاني المصاحف العثمانية المتعارفة عند أهل الرسم وهي ستة، وإن كان في عددها خلاف ذكرناه في شرح مورد الظمآن. الأول: الأمام وهو المصحف الذي احتبسه سيدنا عثمان لنفسه وعنه ينقل أبو عبيد القاسم بن سلام. الثاني: المدني وهو المصحف الذي كان بأيدي أهل المدينة وعنه ينقل نافع. الثالث: المكي وهو واللذان قبله هي المرادة بالمصاحف الحجازية والحرمية عند الإطلاق. الرابع: الشامي. الخامس: الكوفي. السادس: البصري. وهذان عراقيان وهما المرادان بمصاحف أهل العراق عند الإطلاق. وسبب كتابة القرءان في المصاحف أن سيدنا عثمان بن عفان لما بلغه أن أهل حمص وأهل الكوفة وأهل البصرة يقول كل منهم إن قراءته خير من قراءة غيره جمع رضي الله عنه الصحابة ـ وكانت عدتهم اثني عشر ألفاً ـ فما أخبرهم بذلك الخبر أعظموه وقالوا: ما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على المصحف فَلا تكون فُرقة ولا يكون اختلاف: فقالوا: نعم ما رأيت. فأحضر الصحف

التي جمع فيها القرءان في خلافه أبي بكر الصديق وكانت عند حفصة، وأحضر زيد بن ثابت ومن كان معه وأمره بكتب المصاحف فكتبها على العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل في العام الذي قبض فيه. ثم أرسل سيدنا عثمان إلى مكة مصحفاً، وإلى الشام مصحفاً، وإلى الكوفة مصحفاً، وإلى البصرة مصحفاً، وأمسك بالمدينة مصحفاً لأهل المدينة، ومصحفاً لنفسه وهو المسمى بالإمام. وقد كان في تلك البلاد في ذلك الوقت الجم الغفير من حفاظ القرءان من التابعين فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفه ونقلوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من النبي ﷺ. وقول الناظم «هاك» اسم فعل بمعنى «خذ» واللام في قوله «لمورد» بمعنى «على»، وخفف ياء النسب من «المدني» وحذفها من «المكي» و«الكوفي» و«البصري» و«الشامي» للضرورة. ثم قال:

فَارْسُمْ لِكُلِّ قَارِىءٍ مِنْهَا بِمَا ... وَافَقَهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَزِمَا

أَوْ بِمُخَالِفٍ اغْتُفِرْ ... وَكُنْ فِي الإِجْمَاعِ مِنَ الْخُلْفِ حَذِرْ

ذكر في هذين البيتين واللذين بعدهما مسائل مفيدة تتأكد معرفتها قبل المقصود بالذات. ما أشار إليه بقوله «فارسم لكل قارىء» البيت. أي يتعين أن يرسم لكل قارىء من خلافيات المصاحف برسم المصحف الذي يوافق قراءته، ولا يجوز أن يرسم له بما يخالفها نحو ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً﴾ [١١٦] في «البقرة» رسم في بعض المصاحف بالواو قبل ﴿قالوا﴾ وفي بعضها بإسقاطها كما سيأتي فيتعين رسم الواو لمن أثبتها من القراء لفظاً وترك رسمها لمن أسقطها منهم لفظاً، ولا يجوز إسقاطها رسماً لمن أثبتها لفظاً ولا العكس، لأن هذا النوع من المخالفة لم يتقرر الإجماع على اغتفار فرد منه فلا يجوز. واحترز بقوله«إن كان مما لزما» عما لا يلزم فيه صريح الموافقة نحو «الرياح» الذي اختلفت المصاحف في حذف ألفه يجوز أن يرسم لنافع الذي أثبت ألفه لفظاً بأثباتها رسماً وهذا صريح الموافقة، ويجوز أن يرسم بحذفها وإن كان فيه مخالفة لقراءته لأن هذا النوع من المخالفة مغتفر لتقرر الإجماع على إفراد منه كـ«الرحمان» و«العالمين» وهذا معنى قوله «أو مخالف خلافاً اغتفر». فقوله «بمخالف» معطوف بـ«أو» على قوله «بما وافقة» و«أو» للتخيير بين الموافقة والمخالفة.

والحاصل أن الذي يغتفر من أنواع المخالفة هو ما ثبت الاغتفار في فرد منه فأكثر اتفاقاً، والذي لا يغتفر منها هو ما لم يثبت فيه ذلك. ثم حذر بقوله «وكن في الإجماع من الخلف حذر» من مخالفة رسم المصاحف فيما أجمعت عليه لكونها ممتنعة، ويؤخذ منه أن المخالفة المغتفر نوعها، إنما يجوز ارتكابها إذا ورد بها مصحف عثماني كما تقدم في «الرياح» الذي اختلفت المصاحف في حذف ألفه، فان لم ترد عن مصحف عثماني لم

تجز كحذف ألف «قال». وإذا كان صريح الموافقة ممتنعاً فيما أجمعت المصاحف فيه على المخالفة كحذف ألف «الرحمان» و«العالمين» فلأن تمتنع المخالفة فيما أجمعت فيه على الموافقة كإثبات ألف «قال» من باب أولى. وقوله «حذر» بكسر الذال وهو خبر «كن» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. ثم قال:

وَمَا خَلا عَنْ خُلْفِهَا فَمُفْرَدُ كَنَافِعٍ لَكِن يُرَاعَى الْمَوْرِدُ
وَوَفِّقَنْ بِالرَّسْمِ مُمْكِنَ الْوِفَاقْ كَلَيَسُوءُوا وَرَؤُفٌ لاَ شِقَاقْ

أشار في البيت الأول إلى إعطاء ضابط يحصل معه معرفة كيفية الرسم في جميع المصاحف بالنسبة لسائر لمقارىء في المواضع التي لم يذكر فيها اختلاف المصاحف في هذا النظم المسمى بالإعلان ولا في «مورد الظمآن»، فأخبر أن ما لم يذكر فيه خلاف المصاحف في «المورد» ولا في «الإعلان» فهو مفرد بوجه واحد في المصاحف، وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع لكن يراعى في ذلك ما ذكره من مخالفاته في «مورد الظمآن». مثال ذلك ﴿الصراط﴾ و﴿ننسها﴾ و﴿نضنين﴾ فإنها لما لم يتعرض للخلاف فيها بين المصاحف عُرِف أنها كتبت بوجه واحد في جميعها وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع وهو الصاد في ﴿الصراط﴾ وعدم صورة الهمزة في ﴿ننسها﴾ لفقدها من قراءته، والضاد في ﴿بضنين﴾ وإن قرأ غيره في الأول بالسين وفي الثاني بالهمزة وفي الثالث بالظاء، لكن لا بد في إحالة مواضع الإجماع على مقرأ نافع من مراعاة ما نص في «المورد» على مخالفته للرسم من حروف نافع. مثال ذلك «الرحمان» و«العالمين» فإن رسم جميع المصاحف فيه مطابقة لمقرإ نافع ولكن ليس الألف فيها مثبتاً كما قرأ به هو وغيره لنص «المورد» على حذف ألفيهما فهذا من المخالفة التي لا يصح إحالة الرسم فيها على مقرإ نافع. ومثاله أيضاً ﴿كلمات﴾ في «الأنعام» فإن إحالتها على مقرإ نافع اقتضى ثبوت الألف وكتبها بالتاء لكن نصه على حذف باب «ذريات» يوجب حذف الألف فتحذف ويبقى كتبها بالتاء على أصل مقتضى الإحالة.

ثم أشار في البيت الثاني إلى أن إحالة الرسم على مقراء نافع إنما هي في مجرد الصورة الرسمية لا في أعيان الحروف. فنحو ﴿تعلمون﴾ مما قرأه نافع بالخطاب وغيره بالغيبة أو بالعكس إحالة الرسم فيه على مقرأ نافع إنما في مجرد سن في أوله لا في كون ذلك السن عين التاء الفوقانية أو الياء التحتانية. وكذا نحو ﴿ليسوءوا﴾ فإن صاحب «المورد» نص على حذف أحد واويه وأن الأحسن كونها هي التي بين السين والهمزة، فلا يلزم من إحالته على قراءة نافع أن تكون الواو في قراءة الكسائي إياه بالنون منصوباً بالفتحة دون واو بعده كذلك، بل الإحالة في مجرد الصورة. ولا شك أن تلك الصورة

مطابقة لقراءته لكن على أن الواو الموجودة هي التي بين السين والهمزة لا تستحق صورة على قاعدة المتطرفة بعد ساكن لكنها صورت الفاً كـ﴿تبوأ﴾ وهذا مخالف لتقرير المطابقة على مقرإ نافع. وكذا نحو ﴿رؤف﴾ فإن إحالة رسمه على مقرإ نافع إنما هي في مجرد الصورة. ولا شك أن تلك صورته عند من قرأه بقصر الهمزة، لكن تقدير المطابقة مختلف. ففي قراءة نافع لا صورة للهمزة لاجتماع صورتها مع الواو الناشئة عن ضمتها، وفي قراءة البصري والأخوين وشعبة والواو صورة الهمزة على قاعده المتحركة وسطاً بعد متحرك ولذا تجعل الهمزة على قراءتهم فوق الواو. وقوله «لا شقاق» تتميم للبيت. ثم قال:

مِنْ سُورَةِ الْحَمْدِ لِلأَعْرَافِ اعْرِفَا ... فَيَاءَ إِبْرَاهِيمَ فِي الْبَكْرِ احْذِفَا
لِغَيْرِ حِرْمِيٍّ وَقَالُوا اتَّخَذَا ... يَحْذِفُ شَامٍ وَاوَهُ أَوْصَى خُذَا
لِلْمَدَنِيَّيْنِ وَشَامٍ بِالأَلِفْ ... يُقَاتِلُونَ تِلْوَ حَقٍّ مُخْتَلَفْ
وَالْمَكِّ وَالْعِرَاقِ وَاواً سَارِعُوا ... بِالزُّبُرِ الشَّامِي بِبَاءٍ شَائِعُ
كَذَا الْكِتَابِ بِخِلَافٍ عَنْهُمُ ... وَالشَّامِ ينصبُ قليلاً مِنْهُمُ
وَاوَ يَقُولُ لِلْعِرَاقِيِّ فَزِدْ ... وَالمَدَنِيَّانِ وَشَامٍ يَرْتَدِدْ

من هنا شرع الناظم في المقصود بالذات وقسمه الى أربعة أرباع: الربع الأول سورة الحمد الى سورة الأعراف، وقد تكلم فيه على بقية مواضعه التي اختلفت فيها المصاحف وجملتها أربعة عشر موضعاً، ذكر منها في هذه الأبيات عشرة مواضع:

الموضع الأول ﴿إبراهيم﴾ في البقرة أثبتت ياؤه في المدنيين والمكي وحذفت في العراقيين والشامي. ذكر في (المقنع) في باب ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف بسنده الى نصير أنه قال: كتبوا في سورة البقرة في بعض المصاحف ﴿إبراهيم﴾ بغير ياء. قال أبو عمرو: وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق في البقرة خاصة، وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام. وقال معلى بن عيسى الوارق عن عاصم الجحدري ﴿إبراهيم﴾ في البقرة بغير ياء وكذلك وجد في الإمام اهـ. ولم يذكر الناظم ما في نقل (المقنع) عن عاصم الحجدري من أن ياء ﴿ابراهيم﴾ في البقرة محذوفة في الإمام تقليداً للشاطبي في عقيلته حيث لم يعرج عليه وإن قال الجعبري: إن إسقاطه من العقيلة نقص. قال أبو داود بعد أن نقل عن أبي عمرو ما قاله من أنه وجده بغير ياء. في مصاحف أهل العراق في «البقرة» خاصة وأنه رسم كذلك في مصاحف أهل الشام ما نصه: ورسم ذلك كله ـ والله أعلم ـ لقراءتهم ذلك بألف بين الهاء والميم اهـ. وعلى ما في بعض المصاحف من كتب ﴿إبراهيم﴾ بغير ما يتعين أن المحذوف منه هو

الألف على قاعدة الأسماء الأعجمية، ولا يمكن تقدير المحذوف ياء إذ لا يعهد حذف ياء اختصاراً في الوسط إلا ياء ﴿إيلافهم﴾ وهي بدل من همزة. وقد طرق الجعبري في إثبات الياء وحذفها احتمال القراءتين معاً فراجعه إن شئت.

الموضع الثاني: ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً﴾ [البقرة: ١١٦] ذكره في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام المنتسخة من الإمام بالزيادة والنقصان قال: وهذا الباب سمعناه من غير واحد من شيوخنا من ذلك في «البقرة» في مصاحف أهل الشام ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ بغير واوا قبل ﴿قالوا﴾ وفي سائر المصاحف ﴿وقالوا﴾ بالواو.

الموضع الثالث: ﴿وأوصى بها إبراهيم بنيه﴾ [البقرة: ١٣٢] قال في (المقنع): وفي مصاحف أهل المدينة والشام ﴿وأَوصى بها﴾ بألف بين الواوين. قال أبو عبيد: وكذلك رأيتها في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه وفي سائر المصاحف ﴿ووصى﴾ بغير ألف.

الموضع الرابع: في «آل عمران» ﴿ويقاتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس﴾ [٢١] ذكره في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف فقال: وفي «آل عمران» في بعض المصاحف ﴿ويقتلون الذين﴾ بالألف وفي بعضها ﴿ويقتلون الذين﴾ بغير ألف اهـ. ولم يبين الناظم الخلاف في هذا الموضع بل أبهمه تبعاً لـ«المقنع» و (العقيلة) وقال أبو داود: وكتبوا في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿يقتلون الذين يأمرون﴾ بغير ألف بعد القاف من القتل. واختلف مصاحف سائر الأمصار فيه. ففي بعضها ذلك بغير ألف وفي بعضها ﴿يقاتلون﴾ بألف من القتال اهـ. وقد عين الناظم هذا الموضع بتقييده بقوله «تلو حق» أي الواقع تالياً أي بعده.

الموضع الخامس: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ [١٣٣] قال في (المقنع): وفي «آل عمران» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿سارعوا إلى مغفرة﴾ بغير واو قبل السين، وفي سائر المصاحف ﴿وسارعوا﴾ بالواو اهـ. وهو معنى قول الناظم «والملك والعراق واواً سارعوا» أي زادوا سارعوا واواً. واعلم أن الناظم اعتمد في المواضع الأربعة عشر وتعيين مواضع فيها والنقصان على ما هو معروف عند أصحاب فن القراءات مشهور عندهم من وجوه الخلاف للقراء في هذه المواضع وتعيين محله منها، فلا يسمع البحث في نظمها بأن يقال مثلاً: قوله ﴿وأوصى﴾ بالألف يوهم أن المراد أنه بالألف بعد الصاد في مقابلة من كتبه بالياء، أو يقال مثلاً: قوله «والملك والعراق واواً سارعوا» يوهم أنه في هذه المصاحف بواو بعد العين وغيرها بحذفها بعدها وعلى ذلك فقس.

الموضع السادس والسابع: ﴿جاءُوا بالبينات والزبر والكتاب﴾ [١٨٤] قال في (المقنع): وفيها أي. «آل عمران» في مصاحف أهل الشام﴿وبالزبر وبالكتاب﴾ بزيادة باء في الكلمتين كذا رواه خلف بن إبراهيم عن أحمد بن محمد عن علي بن عيسى عن أبي عبيد عن هشام بن عمار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر، وعن هشام عن سويد بن عبد العزيز عن الحسن بن عمران عن عطية بن قيس عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن مصاحف أهل الشام، وكذا حكى أبو حاتم أنهما مرسومتان بالباء في مصحف أهل حمص الذي بعث به عثمان إلى الشام. وقال هارون بن موسى الأخفش الدمشقي: إن الباء زيدت في الإمام يعني الذي وجه به الى الشام في ﴿وبالزبر﴾ وحدها. وروى الكسائي عن أبي حيوة شريح بن يزيد أن ذلك كذلك في المصحف الذي بعث به عثمان إلى الشام، والأول أعلى إسناداً وهما في سائر المصاحف بغير باء اهـ. وهذا معنى قول الناظم «بالزبر الشامي بباء شائع» «كذا الكتاب بخلاف عنهم» يعني عن الناقلين عن المصحف الشامي.

الموضع الثامن: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] قال في (المقنع): وفي مصاحف أهل الشام ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾ بالنصب وفي سائر المصاحف ﴿إلا قليل﴾ بالرفع.

الموضع التاسع: في «المائدة» ﴿الذين ءامنوا﴾ [٥٣] قال في (المقنع) وفي «المائدة» في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ﴿الذين ءامنوا﴾ بغير واو وقبل ﴿يقول﴾ وفي مصاحف أهل الكوفة والبصرة وسائر العراق ﴿ويقول﴾ بالواو.

الموضع العاشر: ﴿يأيها الذين ءامنوا من يرتدد﴾ [٥٤] قال في (المقنع): وفيها أي «المائدة» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿من يرتدد منكم﴾ بدالين. وقال ابو عبيد: وكذلك رأيتها في الإمام بدالين وفي سائر المصاحف ﴿يرتد﴾ بدال واحدة. ثم قال الناظم:

لِلـــدَّارُ لِلشَّـــامُ بِـــلاَمٍ وَهُنَـــا	قَـــدْ حَـــذَفَ الْكُـــوفِـــيُّ تَـــا أَنْجَيْتَنَـــا
وَشُـــرَكَـــاؤُهِـــمْ لِيُـــرْدُهُـــمْ بِيَـــا	لِلشَّـــامِ فِـــي مَحَـــلِّ هَمْـــزِ أَبْـــدِيَـــا
فِـي سَـاحِـرِ الْعُقُـودِ مَـعْ هِـودَ اخْتُلِـفْ	وَأَوَّلٍ بِيُـــونُـــسٍ كَـــذَا أُلِـــفْ

ذكر في هذه الأبيات الباقي من المواضع الأربعة عشر، وقد تقدم منها عشرة.

والموضع الحادي عشر: في «الإنعام» ﴿وللدار الآخرة خير﴾ [٣٢] قال في (المقنع): وفي «الأنعام» في مصاحف أهل الشام ﴿ولدار الآخرة﴾ بلام واحدة وفي سائر المصاحف بلامين.

والموضع الثاني عشر: ﴿لئن أنجيتنا من هذه﴾ [٦٣] قال في (المقنع): وفيها أي «الإمام» في مصاحف أهل الكوفة ﴿لئن انجينا من هذه﴾ بياء من غير تاء وفي سائر المصاحف بالياء والتاء وليس في شيء منها بألف بعد الجيم.

والموضع الثالث عشر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ [١٣٧] قال في (المقنع): وفيها أي «الأنعام» في مصاحف أهل الشام ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ بالياء وفي سائر المصاحف ﴿شركاؤهم﴾ بالواو.

والموضع الرابع عشر: كلمة ﴿ساحر﴾ في «المائدة» والأولى في«يونس». والتي في «هود» وذلك قوله تعالى في الأولى ﴿فقال الذين كفروا منهم إن هذا إلا سحر مبين﴾ [المائدة: ١١] وفي الثانية ﴿قال الكافرون إن هذا إلا سحر مبين﴾ [يونس: ٢] وفي الثالثة ﴿ليقولن الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين﴾ [هود: ٧] ذكر أبو عمرو الخلاف بين المصاحف في الثلاثة في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار ولم يتعرض للواقع في الصف، وكذا الجعبري في الجميلة، والخلاف في رسم الألف على صيغة المصدر.

تنبيهان: **الأول**: استفيد من كلام الناظم المتقدم أن من المواضع ما اختلفت قراءته ووجد لكل قراءة مصحف يوافقها، وهذا القسم هو المقصود بالنظم وهو المشار إليه بقوله «فارسم لكل قارىء منها بما وافقه» ومن المواضع ما اختلفت قراءته واتفقت المصاحف فيه على موافقة مقرأ ومخالفة آخر، وهذا القسم المشار إليه بقوله «وما خلا عن خلفها فمفرد» على ما تقدم في شرحه. ومن المواضع ما اختلفت قراءته واحتمل رسم المصاحف كلاً من وجوه قراءته، وهذا القسم هو المشار إليه بقوله «ووفقن بالرسم ممكن الوفاق». ومن المواضع ما اتفقت قراءته واجتمعت المصاحف على مخالفته كالرحمان وهذا القسم مندرج في قوله «لكن يراعى المورد» ومن تقرير هذه الأقسام الأربعة تعلم أنه لا تصح دعوى أن كل مقرإ له مصحف يوافقه صريحاً، وكيف تصح دعوى ذلك وكثير من المواضع اتفقت فيها المصاحف واختلفت فيها المقارىء كما قدمناه في نحو ﴿الصراط﴾ و ﴿ننسها﴾ و ﴿بضنين﴾ ومثل ذلك ﴿يبصط﴾ في البقرة و﴿بصطة﴾ و ﴿بمصيطر﴾.

الثاني: نص الجعبري في (الجملة) وفي مواضع من كنز المعاني على أن كون المصحف الموافق للمقرإ عند اختلاف المقارىء والمصاحف هو المشارك في المصر أمر غالب لا لازم. فمن الغالب أكثر المواضع الأربعة عشر المتقدمة، ومن غير الغالب ﴿المنشآت﴾ بياء بعد الش : في المصاحف العراقية على مراد كسر الشين على ما قاله

الشيخان، وأبو عمرو البصري وعاصم في إحدى الروايتين عنه والكسائي من أهل العراق يفتحون الشين. ومنه أيضاً ﴿وما عملت أيديهم﴾ [يسّ: ٣٥] بحذف الهاء من ﴿عملته﴾ في المصحف الكوفي مع قراءة عاصم من الكوفيين في إحدى الروايتين عنه بإثبات الهاء والله اعلم. ثم قال الناظم:

مِنْ سُورَةِ الأَعْرَافِ حَتَّى مَرْيَمَا ... تَذَكَّرُونَ الشَّامِ يَاءٍ قَدَّمَا
وَوَاوُ مَا كُنَّا لَهُ أُبِينَا ... بِعَكْسِ قَالَ بَعْدَ مُفْسِدِينَا
بِكُلِّ سَاحِرٍ مَعاً هَلْ بِالْأَلِفْ ... وَهَلْ يَلِي الْحَا أَوْ قُبَيْلَهَا اخْتُلِفْ
بِالأَلِفِ الشَّامِ إِذَ أَنْجَاكُمْ وَمِنْ ... مَعْ تَحْتِهَا آخِرَ تَوْبَةٍ يَعِنْ
لِلمَكِّ وَالذِينَ بَعْدُ المَدَنِي ... وَالشَّامِ لاَ وَاوَ بِهَا فَاسْتَبِنِ
كِلمَةُ الثَّانِي بِيُونُسٍ هُمَا ... بِالتَّا وَفِي الْعَرَاقِ بِالْهَا ارْتُسِمَا
وَفِي يُسَيِّرُكُمُ يَنْشُرُكُمْ ... لِلشَّامِ قُلْ سُبْحَانَ قَالَ قَدْ رُسِمْ
لَهُ وَلِلْمَكِّيِّ ثُمَّ مِنْهُمَا ... مُنْقَلِباً الْعِرَاقِي رَسَمَا
مَعاً خَرَجاً بِخَلافٍ قَدْ أَتَى ... وَفَخَرَاجُ لِلْجَمِيعِ أُثْبِتَا
مَكَّنَنِي لِلْمَكِّ نُوناً ثَانِيا ... وَالْكُلُّ آتُونِي مَعاً بَغِيْرِ يَا

من هنا شرع الناظم في الربع الثاني من «الإعلان» وأوله من سورة «الأعراف» إلى سورة «مريم»، وقد ذكر في هذا الربع بقية مواضع التي اختلفت فيها المصاحف وجملتها ثلاثة عشر موضعاً:

الموضع الأول: ﴿قليلاً ما تذكرون﴾ في اول «الأعراف» قال في (المقنع): في مصاحف أهل الشام ﴿قليلا ما يتذكرون﴾ بالياء والتاء وفي سائر المصاحف ﴿تذكرون﴾ بالتاء من غير ياء.

الموضع الثاني ﴿وما كنا لنهتدي﴾ في الأعراف أيضاً. قال في (المقنع) في مصاحف أهل الشام ﴿ما كنا لنهتدي﴾ بغير واو قبل «ما» وفي سائر المصاحف «وما» بالواو.

الموضع الثالث: ﴿وقال الملأ الذين استكبروا﴾ الواقع بعد ﴿مفسدين﴾ في «الأعراف» أيضاً. قال في (المقنع): في مصاحف أهل الشام في قصة صالح ﴿وقال الملأ الذين استكبروا﴾ بزيادة واو قبل ﴿قال﴾ وفي سائر المصاحف ﴿قال﴾ بغير واو. ومعنى قول الناظم «أبينا» حذف والضمير قوله «له» يعود على المصحف الشامي وقوله «بعكس» قال معناه: حذف الواو قبل ﴿ما كنا﴾ عكس إثباتها قبل ﴿قال﴾ الواقع بعد ﴿مفسدين﴾

الموضع الرابع: ﴿بكل ساحر﴾ في سورتي «الأعراف» و«يونس» ذكره في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الامصار فقال: في «الأعراف» وفي بعضها يعني بعض المصاحف ﴿يأتوك بكل سحار عليم﴾ [١١٢] الألف بعد الحاء، وفي بعضها ﴿ساحر﴾ الألف قبل الحاء. ثم قال في «يونس» وفي بعضها ﴿وقال فرعون ائتوني بكل سحار﴾ [٧٩] الألف بعد الحاء وفي بعضها ﴿سحر﴾ بغير ألف اهـ. ومثله لأبي داود. وقد خالف الشيخان بين الموضعين كما ترى في النقل ولكن المتحصل في كل منهما ثلاثة أوجه: الألف وثبته وهذان الوجهان هما اللذان ذكرهما صاحب المورد وإليهما الإشارة بقول الناظم «بكل ساحر معاً هل بالألف»، الوجه الثالث ثبت الألف متأخراً عن الحاء وهذا ومقابلة هما المشار إليهما بقول الناظم «وهل يلي الحا أو قبيْلها اختلف» أي هل يلي الألف الحاء أو هو قبلها. ثم أجاب عنه بأن المصاحف اختلفت في ذلك وهذا الخلاف مفرع على أحد وجهي الخلاف المتقدم بالإثبات ومقابله، وإنما اعاد الناظم في الشطر الأول الخلاف الذي في المورد ولم يقتصر على الخلاف الذي ذكره في الشطر الثاني مع أنه هو المقصود بالذات، لئلا يتوهم من الاقتصار على الخلاف بتقدم الألف وتأخرها في هذين الموضعين خروجهما من الخلاف المذكور في «المورد» بالحذف والإثبات.

الموضع الخامس: ﴿وإذا أنجيناكم﴾ قال في (المقنع): وفيها أي في «الأعراف» في مصاحف أهل الشام ﴿وإذا أنجاكم من آل فرعون﴾ [١٤١] بألف من غير ياء ولا نون، وفي سائر المصاحف ﴿أنجيناكم﴾ بالياء والنون من غير ألف اهـ. وقد اكتفى الناظم في كيفية رسم هذا اللفظ للشامي وغيره بالإشارة عن العبارة اعتماداً على شهرة ذلك.

الموضع السادس: ﴿من تحتها الأنهار﴾ قال في (المقنع): وفيها أي في «براءة» في مصاحف أهل مكة ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ بعد رأس المائة بزيادة «من» وفي سائر المصاحف بغير «من» اهـ. والمراد به الواقع في حزب ﴿إنما السبيل﴾ وهو معنى قول (المقنع) بعد رأس المائة. وقول الناظم «آخر توبة».

الموضع السابع: ﴿الذين اتخذوا مسجداً ضراراً﴾ [١٠٧] قال في (المقنع): وفي «براءة» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿الذين اتخذوا مسجداً ضراراً﴾ بغير واو قبل ﴿الذين﴾ وفي سائر المصاحف ﴿والذين﴾ بالواو.

الموضع الثامن: ﴿إن الذين حقت عليهم كلمات ربك﴾ [٩٦] في «يونس» ذكره في (المقنع) في باب ذكر ما رسم في المصاحف من هاءات التأنيث بالتاء فقال: فإني وجدت الحرف الثاني من «يونس» في مصاحف أهل العراق بالهاء. ثم أسند إلى أبي

الدرداء أنه في مصاحف أهل الشام كلمات على الجمع. ثم قال أبو عمرو: ووجدته أنا في المصاحف المدنية ﴿كلمات﴾ بالتاء على قراءتهم اهـ. ولم يذكر فيه عن المكي شيئاً. وقد ذكر في (التنزيل) أن الذي في «الأنعام» والذين في «يونس» والذي في «الطول» كتبت في مصاحف أهل المدينة بالتاء، وأن مصاحف أهل الأمصار اختلفت فيها، وضميرهما في كلام الناظم يعود على المدني والشامي.

الموضع التاسع: ﴿هو الذي يسيركم﴾ [٢٢] قال في (المقنع): وفي «يونس» في مصاحف أهل الشام ﴿هو الذي ينشركم في البر والبحر﴾ بالنون والشين وفي سائر المصاحف ﴿يسيركم﴾ بالسين والياء.

الموضع العاشر: ﴿قال سبحان﴾ قال في (المقنع) وفي «سبحان» في مصاحف أهل مكة والشام ﴿قال سبحان ربي هل كنت﴾ [٩٣] بالألف، وفي سائر المصاحف ﴿قل﴾ بغير الألف.

الموضع الحادي عشر: ﴿خيراً منهما منقلباً﴾ قال في (المقنع): وفي «الكهف» في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ﴿خيراً منهما منقلباً﴾ [٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وفي سائر مصاحف أهل العراق ﴿خيراً منها﴾ بغير ميم على التوحيد.

الموضع الثاني عشر: ﴿خراجاً معاً﴾ ذكره في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار فقال: في «الكهف» وفي بعض المصاحف ﴿فهل نجعل لك خراجاً﴾ [٩٤] بالألف وفي بعضها ﴿خرجاً﴾ بغير ألف اهـ. وقال: في سورة «المؤمنين» مثله.

الموضع الثالث عشر: ﴿مكنني﴾ قال في (المقنع): وفيها أي في «الكهف» في مصاحف أهل مكة ﴿ما مكنني ربي﴾ [٩٥] بنونين، وفي سائر المصاحف بنون واحدة اهـ. ثم استطرد الناظم ذكر موضعين اتفقت المصاحف على رسمها واختلف القراء فيهما: الموضع الأول ﴿فخراج ربك خير﴾ [المؤمنين: ٧٢] ذكره في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الامصار فقال: في «المؤمنين» بعد ذكر الخلاف في ﴿خراجاً﴾ بها ما نصه: وكتبوا ﴿فخراج ربك﴾ في جميع المصاحف بالألف اهـ. لما ذكر أبو داود ﴿فخراج﴾ بنحو ما ذكره أبو عمرو قال: ولا أعلم حرفاً اختلف القراء في حذف وإثباته واجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا اهـ.

وإنما لم يذكر الناظم الخلاف في ثبوت الألف بعد ياء ﴿ريشاً﴾ في «الأعراف» وإن نص عليه أبو عمرو، مطابقته لقراءة سبعية إلا ما روي في طريق عن عاصم، كما لم يذكر

الخلاف في ثبوت الألف عوض الياء بعد الذال من ﴿والجار ذي القربي﴾ في «النساء» وإن نص عليه أبو عمرو أيضاً في سورته.

الموضع الثاني ﴿ءاتوني﴾ معاً في «الكهف» ذكره في (المقنع) في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار فقال: وكتبوا ﴿قال ءاتوني أفرغ عليه قطرا﴾ بغير ياء قال: وكذلك كتبوا الحرف الأول ﴿ردماً ءاتوني﴾ بغير ياء اهـ. قبل التاء في الموضعين. ثم قال:

مِنْ مَّرْيَمٍ قُلْ ذَا الأَوَّلُ ... فِي الأَنْبِيَا لِلْكُوفِ قَالَ يُجْعَلُ
فِي قَالَ كَمْ مَعْ قَالَ إِن عَكْسٌ جَرَى ... لاَ وَاوَ لِلْمَكِّيِّ فِي أَلَمْ يَرَ
فِي الْمُؤْمِنِينَ آخِرَيْ لله زِدْ ... لِلْبَصْرِ وَالإِمَامِ هَمْزاً اعْتَمِدْ
وَالْمَكِّ أُولَى نُزِّلَ الْفُرْقَانِ ... وَيَأْتِيَنِّي النَّمْلِ نُوناً ثَانِ
وَحَذِرُونَ فَرِهِينَ الأَلِفْ ... يُثْبِتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٍ يُحْذَفُ
فِي وَتَوَكَّلْ عَوِّضِ الْوَاوَ بِفَا ... لِلْمَدَنِي وَالشَّامِ وَالْوَاوَ احْذِفَا
لِلْمَكِّ مِنْ وَقَالَ مُوسَى وَأَلِفْ ... لُؤْلُؤٍ فَاطِرٍ بِخُلْفٍ قَدْ أُلِفْ
مَا عَمِلَتْهُ الْهَا بِكُوفٍ نُكِّبَا ... وَأَلِفَ الظُّنُونَا لِلْكُلِّ اكْتُبَا

من هنا شرع الناظم في الربع الثالث من «الإعلان» وأوله من سورة «مريم» إلى سورة «صّ» وقد ذكر في هذا الرُّبع بقية مواضعه التي اختلفت فيها المصاحف وجملتها اثنا عشر موضعاً لم يرتبها الناظم في الذكر على ترتيب القرءان بل على حسب ما ساعده النظم.

الموضع الأول: لفظ ﴿قل﴾ الأولى في قوله تعالى ﴿قل ربي يعلم القول﴾ [٤] في سورة «الأنبياء». قال في (المقنع): وفي «الأنبياء» في مصاحف أهل الكوفة ﴿قال ربي يعلم القول﴾ بالألف، وفي سائر المصاحف ﴿قل ربي﴾ بغير اهـ. واحترز الناظم بقوله الأول عن الثاني في سورة «الأنبياء» وهو ﴿قل رب احكم بالحق﴾ [١١٢].

الموضع الثاني: ﴿قال كم﴾ و ﴿قال إن لبثتم﴾ في سورة «المؤمنين» ذكرهما في (المقنع) فقال: وفيها في مصاحف أهل الكوفة ﴿قل كم لبثتم﴾ [١١٢]. ﴿قل إن لبثتم﴾ [١١٤] بغير ألف في الحرفين وفي سائر المصاحف قال بالألف في الحرفين، وينبغي أن يكون الحرف الأول في مصاحف أهل مكة بغير ألف والثاني بالألف، لأن قراءتهم فيهما كذلك ولا خبر عندنا في ذلك عن مصاحفهم إلا ما رويناه عن أبي عبيد أنه قال: ولا أعلم أن مصاحف أهل مكة إلا عليهما يعني على إثبات الألف في الحرفين اهـ. وقد جزم في

التنزيل بثبوت الألف في الموضعين في المصحف المكي. ومعنى قول الناظم «عكسٌ جرى» أن الموضعين في مصاحف أهل الكوفة ﴿قل﴾ بغير ألف، وفي سائر المصاحف ﴿قال﴾ بالألف على عكس ما تقدم.

الموضع الثالث: ﴿ألم ير﴾ في «الأنبياء» ذكره في (المقنع) فقال: وفيها في مصاحف أهل مكة ﴿ألم ير الذين كفروا﴾ [٣٠] بغير واو وبين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف ﴿أولم ير الذين﴾ بالواو.

الموضع الرابع: ﴿سيقولون الله﴾ اللفظان الأخيران في سورة «المؤمنين» ذكرهما في (المقنع) فقال: وفي «المؤمنين» في مصاحف أهل البصرة﴿سيقولون الله قل أفلا تتقون﴾ [٨٧] و ﴿وسيقولون الله قل فأنى تسحرون﴾ [٨٩] في الأسمين الأخيرين، وفي سائر المصاحف ﴿الله﴾ ﴿الله﴾ فيهما. قال أبو عبيد: وكذلك رأيت ذلك في الإمام. قال الجعبري: أي بالألفين فيهما اهـ. ثم قال أبو عمرو: وقال هارون الأعور عن عاصم الجحدري: كانت في الإمام ﴿لله﴾ ﴿لله﴾ وأوّل من الحق هاتين الألفين نصر بن عاصم الليثي. وقال عمرو: كان الحسن يقول: الفاسق عبيد الله بن زياد زاد فيهما ألفاً. وقال يعقوب الحضرمي: أمر عبيد الله أن تزاد فيهما ألف. قال أبو عمرو: هذه الأخبار عندنا لا تصح لضعف نقلتها واضطرابها وخروجها عن العادة إذ غير جائز أن يقدم نصر وعبيد الله هذا الإمام من الزيادة في المصاحف مع علمها بأن الأمة لا تسوغ لهما ذلك بل تنكره وترده وتحذر منه ولا تعمل عليه، وإذا كان ذلك بطل إضافة زيادة هاتين الألفين اليهما، وصح أن اثباتهما من قبل عثمان والجماعة ورضي الله عنهم على حسب ما نزل من عند الله تعالى وما أقرأه رسول الله ﷺ واجتمعت المصاحف على الحرف الأول ﴿سيقولون لله﴾ بغير ألف قبل اللام اهـ. وعن هذا الأول احترز الناظم بقيد الأخيرين. ومراده بالهمز في قوله «همزا اعتمد» همز الوصل.

الموضع الخامس: ﴿وننزل الملائكة﴾ في «الفرقان» ذكره في (المقنع) فقال: وفي «الفرقان» في مصاحف أهل مكة ﴿وننزل الملائكة تنزيلاً﴾ [٢٥] بنونين، وفي سائر المصاحف ﴿ونزل﴾ بنون واحدة اهـ. وقد احترز الناظم بقيد الأولى عن الكلمة الثانية في السورة وهي ﴿لولا نزل عليه القرءان﴾ [٣٥] وأما الذي نزل الفرقان فمبني للفاعل والذي في بيت الناظم مبني للمفعول.

الموضع السادس: ﴿أولياتيني﴾ في «النمل» ذكره في (المقنع) فقال: وفي «النمل» في مصاحف أهل مكة ﴿اوليأتيني بسلطان مبين﴾ [٢١] بنونين، وفي سائر المصاحف بنون واحدة.

الموضع السابع والثامن: ﴿حذرون﴾ و ﴿فرهين﴾ ذكرهما في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف فقال: وفيها أي في «الشعر» في بعض المصاحف ﴿فارهين﴾ بألف، وفي بعضها ﴿فرهين﴾ بغير ألف، وكذلك ﴿حاذرون﴾ و ﴿حذرون﴾.

الموضع التاسع: ﴿فتوكل على العزيز الرحيم﴾ ذكره في (المقنع) فقال: وفي «الشعراء» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿فتوكل على العزيز الرحيم﴾ وفي سائر المصاحف ﴿وتوكل﴾ بالواو.

الموضع العاشر: ﴿قال موسى﴾ في «القصص» ذكره في (المقنع) فقال: وفي «القصص» في مصاحف أهل مكة ﴿قال موسى ربي أعلم﴾ [٣٧] بغير واو، وفي سائر المصاحف ﴿وقال﴾ بالواو.

الموضع الحادي عشر: ﴿لؤلؤاً﴾ في «فاطر» ذكره في (المقنع) في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى بما حاصله بعد التطويل أن المصاحف اختلفت في رسم الألف فيه بعد الواو ولم تختلف في ثبوت الألف في الذي في «الحج».

الموضع الثاني عشر: ﴿وما عملته أيديهم﴾ [٣٥] في «يسّ» ذكره في (المقنع) فقال: وفي «يس» في مصاحف أهل الكوفة ﴿وما عملت أيديهم﴾ بغيرها بعد التاء، وفي سائر المصاحف ﴿وما عملته﴾ بالهاء اهـ. وقوله «نكباً» بتشديد الكاف مبيناً للنائب يقال نكبه تنكيباً عدل عنه واعتزله، ومراده بتنكيب الهاءِ حذفها للكوفي، ثم استطرد الناظم موضعاً واحداً اتفقت المصاحف على كيفية رسمه واختلف القراء فيه وهو قوله تعالى في «الأحزاب» ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ [١٠] ذكره في (المقنع) في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو اللفظ أو المعنى فقال: وفي «الأحزاب» ﴿الظنونا﴾ و ﴿الرسولا﴾ و ﴿السبيلا﴾ ثلاثتهن بالألف. ثم قال الناظم:

مِـــنْ صَـــادَ لِلْخَتْـــمِ فخُلْفُـــهُ أَتَـــى ... فِـــي عَبْـــدَهُ تَـــالِـــي بِكَـــافٍ وَبِتَـــا
كَلِمَـــةُ الطَّـــوْلِ وَتَـــأْمُـــرُونِـــي ... أَعْبُـــدُ لِلشَّـــامِـــي مِـــزِيـــدٌ نُّـــونِ
أَشَـــدَّ مِنْهُـــمْ هَـــاءَهُ كَـــافـــاً قلَـــبْ ... وَالْكُـــوفِ أَوْ أَنْ يَظْهَـــرَ الْهَمْـــزَ جَلَـــبْ
وَسْـــطَ مُصِيبَـــةٍ بِمَـــا احْـــذِفْ فَـــاءَ ... لِلْمَـــدَنِـــي وَالشَّـــامِ ثُـــمَّ هَـــاءَ
فِـــي تَشْتَهِـــي زَادَ وَحُسْنَـــاً رُسِمَـــا ... فِـــي الْكُـــوفِ إِحْسَـــانـــاً فَـــأَحْسِـــنْ بِهِمَـــا
فِـــي خَـــاشِعـــاً بِـــاقْتَـــرَبَـــتْ قَـــدْ اخْتَلِـــفْ ... وَوَاوُ ذُوَ الْعَصْـــفِ بِشَـــامِـــي أَلِـــفْ

من هنا شرع الناظم في الرابع من «الإعلان» وأوله من سورة «صّ» إلى الختم. وقد

ذكر في هذا الربع بقية مواضعه التي اختلفت فيها المصاحف وجملتها سبعة عشر موضعاً ذكر منها في هذه الأبيات عشرة مواضع:

الموضع الأول: ﴿عبده﴾ من قوله تعالى في سورة «الزمر» ﴿**أليس الله بكاف عبده**﴾ [الزجر: ٣٦] ذكر في (المقنع) في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الامصار بالإثبات والحذف فقال: وفي «الزمر» في بعض المصاحف ﴿**بكاف عباده**﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿**عبده**﴾ بغير الألف.

الموضع الثاني: لفظ ﴿**كلمة**﴾ من قوله تعالى في سورة «الطول» ﴿**وكذلك حقت كلمات ربك**﴾ ذكره في (المقنع﴾ فقال: وفي «المؤمن» في بعض المصاحف ﴿**وكذلك حقت كلمات ربك**﴾ بالتاء وفي بعضها ﴿**كلمة**﴾ بالهاء والباء من قول الناظم «وبتا كلمة الطول» بمعنى «في».

الموضع الثالث: ﴿**تأمروني**﴾ من قوله تعالى في «الزمر» ﴿**قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون**﴾ [الزمر: ٦٤] ذكره في (المقنع) فقال: وفي «الزمر» في مصاحف أهل الشام ﴿**تأمرونني أعبد**﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف ﴿**تأمروني**﴾ بنون واحدة اهـ. وإنما أخر الناظم هذه عن ﴿**كلمة**﴾ «الطول» لمناسبتها لما عقبه بها في الخلاف الخالي عن النسبة.

الموضع الرابع: ﴿**منهم**﴾ من قوله تعالى في سورة «المؤمن» ﴿**كانوا هم أشد منهم قوة**﴾ ذكره في (المقنع﴾ فقال: وفي «المؤمن» في مصاحف أهل الشام ﴿**كانوا هم أشد منكم**﴾ بالكاف، وفي سائر المصاحف ﴿**أشد منهم**﴾ بالهاء. وقول الناظم «قلب» مبني للفاعل وضميره يعود على «الشامي».

الموضع الخامس: ﴿**أو أن يظهر**﴾ من قوله تعالى في سورة «المؤمن» ﴿**إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد**﴾ [٢٦] ذكره في (المقنع) فقال: وفيها أي في سورة «المؤمن» في مصاحف أهل الكوفة ﴿**أو أن يظهر في الأرض الفساد**﴾ بزيادة ألف قبل الواو. وروى هارون عن صخر بن جويرية وبشار الناقط عن أسيد أن ذلك كذلك في الإمام مصحف عثمان رحمه الله، وفي سائر المصاحف ﴿**وإن يظهر بغير ألف**﴾ اهـ. وإنما ترك الناظم ذكر ما نسبه في (المقنع) لمصحف سيدنا عثمان تقليداً لصاحب العقيلة في تركه.

الموضع السادس: «بما» من قوله تعالى في «الشورى» ﴿**وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم**﴾ [٣٠] ذكره في (المقنع) فقال: وفي «الشورى» في مصاحف أهل المدينة

والشام ﴿بما كسبت أيديكم﴾ بغير فاء قبل الباء، وفي سائر المصحاف ﴿فيما كسبت﴾ بزيادة فاء.

الموضع السابع: وفيها أي في سورة «الزخرف» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿ما تشتهيه الأنفس﴾ [٧١] بهاءين. ورأيت بعض شيوخنا يقول: إن ذلك كذلك في مصاحف أهل الكوفة وغُلّطَ. قال أبو عبيد: وبهاءين رأيته في الإمام. وفي سائر المصاحف ﴿تشتهي﴾ بهاء واحدة. وخرج بالترتيب ﴿ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم﴾ [٣١] في «فصلت». وقوله «زادا» بألف بعد الدال هي ألف الاثنين تعود على المدني والشامي.

الموضع الثامن: ﴿حسناً﴾ من قوله تعالى في «الإحقاف» ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾ [١٥] قال في (المقنع): وفي «الإحقاف» في مصاحف أهل الكوفة ﴿بوالديه إحساناً﴾ بزيادة ألف قبل الحاء وبعد السين، وفي سائر المصاحف ﴿حسناً﴾ بيغر ألف اهـ. وقول الناظم «فأحسن بهما» تتميم للبيت وضمير «بهما» يعود على الوالدين.

الموضع التاسع: ﴿خاشعاً﴾ من قوله تعالى في سورة «القمر» وهي «اقتربت» ﴿خاشعاً أبصارهم﴾ [٧] قال في (المقنع): وفي «اقتربت» في بعض المصاحف ﴿خاشعاً﴾ بالألف وفي بعضها ﴿خشعاً﴾ بغير ألف.

الموضع العاشر: ﴿ذو العصف﴾ في سورة «الرحمان» قال في (المقنع): وفي «الرحمان» جل وعز في مصاحف أهل الشام ﴿والحب ذو العصف والريحان﴾ [١٢] بالألف والنصب، وفي سائر المصاحف بالواو والرفع اهـ. ثم قال الناظم:

وَإِثْـرَ شِيـنِ الْمُنْشَـآتُ الأَلِـفُ ... وَفِـي الْعِـرَاقِ الْيَـاءُ مِنْهَـا خَلَـفُ
وَيَـاءَ ثَـانِـي ذِي الْجَـلالِ الشَّـامِ رَدْ ... وَاواً وَضَـمَّ النَّصْـبَ فِـي كُـلاًّ وَعَـدْ
وَاحْـذِفْ ضميرَ الْفَصْـلِ مِـنْ هُـوَ الْغَنِـي ... مِـنْ مُصْحَـفِ الشَّـامِي كَـذَاكَ الْمَـدَنِـي
وخُلْـفُ قَـالَ إِنَّمَـا أَدْغُـوا أُلِـفْ ... فَثَـانِـي قَـوَارِيـراً بِبصْـرٍ مُخْتَلِـفْ
وَلاَ يَخَـافُ عَـوِّضِ الْـوَاوَ بِفَـا ... لِلْمَـدَنِـي وَالشَّـامِ والآن وَفَـى
فَـالْحَمْـدُ لِلَّـهِ عَلَـى حُسْـنِ الْخِتَـامِ ... وَلِلنَّبِـي أُنْهِـي صَـلاَتِـي وَالسَّـلاَمْ

ذكر في هذه الأبيات الباقي من المواضع السبعة عشر وقد تقدم منها عشرة.

والموضع الحادي عشر: ﴿المنشأت﴾ من قوله تعالى في سورة «الرحمان» ﴿وله الجوار المنشأت﴾ [٢٤] ذكره في (المقنع) في باب ما حذفت منه إحدى الياءين اختصاراً فقال: ووجدت في مصاحف أهل العراق ﴿والمنشأت﴾ في «الرحمان» بالياء من غير ألف،

وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه وذلك على قراءة من كسر الشين كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء.

والموضع الثاني عشر: ﴿ذو الجلال﴾ من قوله تعالى آخر السورة المذكورة ﴿تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [٧٨] قال في (المقنع): وفيها أي في سورة «الرحمان» في مصاحف أهل الشام ﴿ذو الجلال والإكرام﴾ آخر السورة بالواو، وفي سائر المصاحف ﴿ذي الجلال﴾ بالياءِ والحرف الأول في كل المصاحف بالواو اهـ. والمراد بالأول قوله تعالى ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [٢٧] وعنه احترز الناظم بالتقييد بالثاني.

والموضع الثالث عشر: ﴿كل﴾ من وقوله تعالى في سورة «الحديد» ﴿وكلاً وعد الله الحسنى﴾ قال في (المقنع): وفي «الحديد» في مصاحف أهل الشام ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ بالرفع، وفي سائر المصاحف ﴿وكلاً﴾ بالنصب اهـ. ولا يخفى أن الرفع في لفظ (المقنع) عبارة عن سقوط الألف بعد اللام، والنصب عبارة عن وجودها، وهكذا عبارة بيت الناظم. والضمير الفاعل في قول الناظم ضم عائد على المصحف الشامي.

والموضع الرابع عشر: «هو» من قوله تعالى في السورة المذكورة ﴿ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد﴾ [٢٤] قال في (المقنع): وفيها أي في «الحديد» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿فإن الله الغني الحميد﴾ بغير «هو»، وفي سائر المصاحف ﴿هو الغني الحميد﴾ بزيادة هو.

والموضع الخامس عشر: ﴿قال﴾ من قوله تعالى في سورة «الجن» ﴿قال إنما أدعوا ربي﴾ قال في (المقنع): وفي ﴿قل أوحي﴾ في بعض المصاحف ﴿قل إنما أدعو ربي﴾ بغير ألف وفي بعضها ﴿قال إنما أدعو ربي﴾ بألف. قال أبو عمرو: قال الكسائي: هو في الإمام ﴿قل﴾ قاف ولام اهـ. وقد اعتمد الناظم في تعيين محل الخلاف من هذه الآية على الشهرة. وقوله «ألف» بضم الهمزة وكير اللام بمعنى «عهد».

والموضع السادس عشر: ﴿قواريرا﴾ من قوله تعالى في سورة «الإنسان» ﴿قواريراً من فضة﴾ [١٦] ذكره في (المقنع) في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى فقال: قال أبو عبيد: وقوله ﴿سلاسلا﴾ و ﴿قواريرا قواريرا﴾ الثلاثة الأحرف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف، وفي مصاحف أهل البصرة ﴿قواريرا﴾ الأولى بالألف والثانية بغير ألف. ثم ذكر أبو عمرو وبسنده إلى خلف أنه قال: في المصاحف كلها الجدد والعتق ﴿قواريرا﴾ الأولى بالألف والحرف الثاني ﴿قواريرا﴾ فيه اختلاف، فهو في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة ﴿قواريرا قواريرا﴾ جميعاً بالألف، وفيب مصاحف أهل البصرة الأول بالألف والثاني ﴿قوارير﴾ بغير الف. قال أبو عمرو: وكذلك

مصاحف أهل مكة. وروى محمد بن يحيي القطعي عن أيوب بن المتوكل قال: في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل مكة وعتق مصاحف أهل البصرة ﴿قواريرا قواريرا﴾ بألفين. قال أبو عمرو: ولم تختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف في ﴿الظنونا﴾ و ﴿الرسولا﴾ و ﴿السبيلا﴾ و ﴿سلاسلاً﴾ واختلفت في ﴿قواريرا قواريرا﴾ ثم ذكر أبو عمرو وبسنده إلى أبي إدريس أنه قال: في المصاحف الأول الحرف الأول والثاني يعني ﴿قواريرا قواريرا﴾ بغير الف اهـ. ولما تكلم الجعبري على قول أبي القاسم الشاطبي في عقيلته ﴿سلاسلا﴾ و ﴿قواريرا﴾ معاً ولدى البصري في الثاني خلف سار مشتهراً ونقل كلام (المقنع) هذا قال: وإذا تأملت هذه النقول وجدت النظم ناقصاً عن الأصل حذف ألف ﴿قواريرا﴾ الأول وضم المكي إلى البصري اهـ. وكأَنَّ الشَّاطِبي اعتمد من كلام المقنع ما هو مشهور كما أشار إلى ذلك بقوله «سار مشتهراً» وإياه قلد الناظم في قوله «ثاني قواريرا ببصر مختلف» على أنه لا يبعد أن يراد بثاني ﴿قواريرا﴾ في هذا البيت الألف الثاني في الكلمتين احترازاً من الأول وهو الذي بعد الواو ولا يقبل كلام الشاطبي هذا الاحتمال.

والموضع السابع عشر: ﴿فلا يخاف﴾ من وقوله تعالى ﴿فلا يخاف عقباها﴾ قال في (المقنع) وفي «الشمس» في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿ولا يخاف﴾ بالواو اهـ.

تنبيه: أهمل الناظم في هذا النظم نوعين مما تعرض له صاحب (المقنع) وصاحب (العقيلة) أحدهما: الخلافيات التي لم يقرأ واحد من الأيمة السبعة بما يطابقها، لأن النظم لم يقصد به التعرض لمطلق خلافيات المصاحف بل لما يطابق قراءة بعض السبعة وذلك نحو ﴿والجار ذي القربي﴾ [النساء: ٣٦] فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الذال عوض الياء، ونحو ﴿رياشاً﴾ في «الأعراف» فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الياءِ مع أن القراء السبعة مجمعون على ترك الألف. ثانيهما: فمواضع أجمعت المصاحف عليها واختلفت القراء فيها لم يذكرها الناظم اكتفاء بالضابط المتقدم في قوله صدرِ النظم.

«وما خلا عن خلفها فمفرد كنافع لكن يراعى المورد»

وذلك نحو ﴿فخراج ربك خير﴾ [المؤمنون: ٧٢] فإنه في جميع المصاحف بألف بعد الراءِ والقراء مختلفون في ثبوتها، وقد تقدم استطراد هذا آخر الجزءِ الثاني من ﴿الإعلان﴾ ونحو ﴿الظنونا﴾ و ﴿الرسولا﴾ و ﴿السبيلا﴾ و ﴿سلاسلا﴾ و ﴿ثمودا﴾ في «هود» و«الفرقان» و«العنكبوت»، فإن الكلم السبع مختتمة في جميع المصاحف بالألف، وقد اختلف القراء في ثبوتها وصلاً ووقفاً. وحين كمل للناظم مقصوده من النظم.

المتضمن بقايا خلافيات المصاحف في الرسم، أخبر أن هذا أوان وفاء الإعلان. بتكميل مورد الظمآن، ثم حمد الله تعالى على النعمة الحسنى التي هي الختام، وأنهى الصلاة والسلام إلى النبي عليه الصلاة والسلام. وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك يوم الجمعة أواسط جمادى من عام ١٣٢٥ خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

قد تم بعون الله طبع هذين الشرحين الجليلين المسمى أولهما «دليل الحيران. على مورد الظمآن» في فني الرسم والضبط. باعتبار قراءَة الإمام نافع فقط، وثانيهما «تنبيه الخلان. على الإعلان» بتكميل مورد الظمآن. في رسم الباقي من قراءات الأئمة السبعة الأعيان. مع ضبط النظمين ضبطاً صحيحاً بإتقان. يسهل به إن شاء الله حفظهما وفهمهما على أهل القرءان، مقابلين على نسخة مؤَلفهما العلامة المحقق، والفهامة المدقق، شيخ مشايخ فن القرآات والتوحيد الفاضل الزكي، المدرس أبي إسحاق الشيخ سيدي إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، حفظه الله بلطفه الخفي. وذلك بالمطبعة العمومية، بالحاضرة التونسية، المباشر للطبع بها فقير ربه الغني. عبده محمد البحري. وكان تمام طبعهما في ثاني الربيعين من عام ستة وعشرين وثلاثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه. وعلى كل من انتمى اليه.

فهرس المحتويات

ابتداء شرح خطبة فن الرسم ٤
ابتداء شرح اصطلاح الناظم ٢١
مقدمة في تقسيم الرسم إلى قياسي وتوقيفي وتعريف كل منهما
وفي بيان موضوع الرسم التوقيفي وفائدته وغير ذلك ٢٤
باب اتفاقهم والاضطراب في الحذف من فاتحة الكتاب ٢٧
القول فيما قد أتى في البقرة عن بعضهم وما الجميع ذكره ٣٩
ابتداء شرح مواضع حذف همزة الوصل من الرسم ٥٩
القول في المرسوم من صاد إلى مختتم القرءان ١٠٧
القول في سلبوه الياء بكسرة من قبلها اكتفاء ١١٢
فصل وقل إحداهما قد حذفت ١٢٥
باب ورود حذف إحدى اللامين ١٢٧
وهاك حكم الهمز في المرسوم ١٢٨
فصل وما بعد سكون حذف ١٣٢
فصل ومما قبلها قد صورت ١٣٦
فصل وفي بعض الذي تطرف في الرفع واو ثم زادوا ألفاً ١٣٨
فصل وإن من بعد ضمة أتت أو كسرة فمنهما إن فتحت ١٤٣
وهاك ما زيد ببعض أحرف من واو أو من ياء أو من ألف ١٥٠
فصل وياء زيد من تلقاء ١٥٩
فصل وفي أولي أولوا أولات واو ١٦٢
وهاك ما بألف قد جاء والأصل أن يكون رسماً ياء ١٦٤
القول فيما رسموا بالياء وأصله الواو لدى ابتلاء ١٧٦
وهاك واواً عوضاً من ألف ١٧٨

باب حروف وردت بالفصل ١٨٠
فصل وغير النور من ما ملكت ١٨٢
فصل وأم من قطعوه في النسا ١٨٥
فصل فمال هؤلاء فاقطعا ١٨٦
فصل وقل من كل ما سألتموه بالقطع ١٨٧
فصل وفي ما واحد وعشرة ١٨٨
القول في وصل حروف رسمت على وفاق اللفظ ١٨٩
فصل وقل بالوصل بئسما اشتروا ١٩٠
فصل لكيلا جاء من ذا الباب ١٩١
فصل وصل ألن معاً في الكهف ١٩٢
فصل وربما وممن فيم ثم أما نعما عم صل ويبنؤم ١٩٢
وهاك ما لظاهر أضفتا من هاء تأنيث وخط بالتا ١٩٤
فصل ونعمة بتاء عشرة ١٩٦
فصل وسنة ثلاث فاطر ١٩٧
فصل وأحرف كذاك رسمت منها ابنة ١٩٧
ابتداء شرح فن الضبط ٢٠٠
مقدمة في تعريف فن الضبط وموضوعه وفائدته وغير ذلك ٢٠١
القول في أحكام وضع الحركة في الحرف ٢٠٢
القول في السكون والتشديد وموضع المط من الممدود ٢١٥
القول في المدغم أو ما يظهر ٢٢٢
القول في الهمز وكيف جعل محققا ورد أو مسهلاً ٢٢٤
القول في الصلة عند الوصل وحكم الابتداء ثم النقل ٢٤٠
القول فيما زيد في الهجاء من ألف أو واو أو من ياء ٢٥٩
القول فيما جاء في لام ألف ٢٦٩
شرح تنبيه الخلان على الإعلان ٢٨١

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير
هاتف: ٨٣٨١٥٧-٨٣٧٧٠٢ - بيروت - لبنان